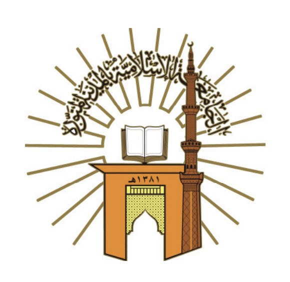
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
٠٣٢
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة
(البرنامج المسائي)



الْبَرَاهِينُ النَّوَاقِضُ مَبَانِيَ ضَلَالَاتِ الرَّوَافِضِ

تأليف: معروف بن أحمد الشامي (المتوفى سنة ٩٧١هـ)

«دراسةً وتحقيقاً»

من: «بداية الكتاب» إلى: «الورقة [١٢٢/ب] إلى بداية قوله: فصل يتضمن التعريف بأهل الردة»

(رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية «الدكتوراه»)

إعداد الطالب:

سعود بن مرزوق بن مطلق العتيبي

إشراف:

فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن سليمان الغفيلي

العام الجامعي
١٤٣٥هـ/١٤٣٦هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

(ملخص الرسالة)

- **عنوان البحث:** «البراهين النواقض مباني ضلالات الروافض» تأليف: معروف بن أحمد الشامي (المتوفى سنة ٩٧١هـ) — دراسة وتحقيقاً — من: «من بداية الكتاب» إلى: «الورقة [ق١٢٢/ب] إلى بداية قوله: فصل: يتضمن التعريف بأهل الردة».
- **الباحث:** سعود بن مرزوق بن مطلق العتيبي.
- **الدرجة العلمية:** العالمية العالية(الدكتوراه) في العقيدة من كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- **المشرف:** فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن سليمان الغفيلي.
- **هدف البحث:** العمل في تحقيق التراث فيه نشر لعلم العلماء السابقين، ويثري حصيلة الباحث العلمية، والرد على الرافضة وبيان بطلان مذهبهم.
- **خطة البحث:** تشتمل على مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

- القسم الأول: قسم الدراسة: يشتمل على دراسة حياة المؤلف، ودراسة الكتاب.
- القسم الثاني: قسم التحقيق: ويتضمن نص الكتاب المحقق.

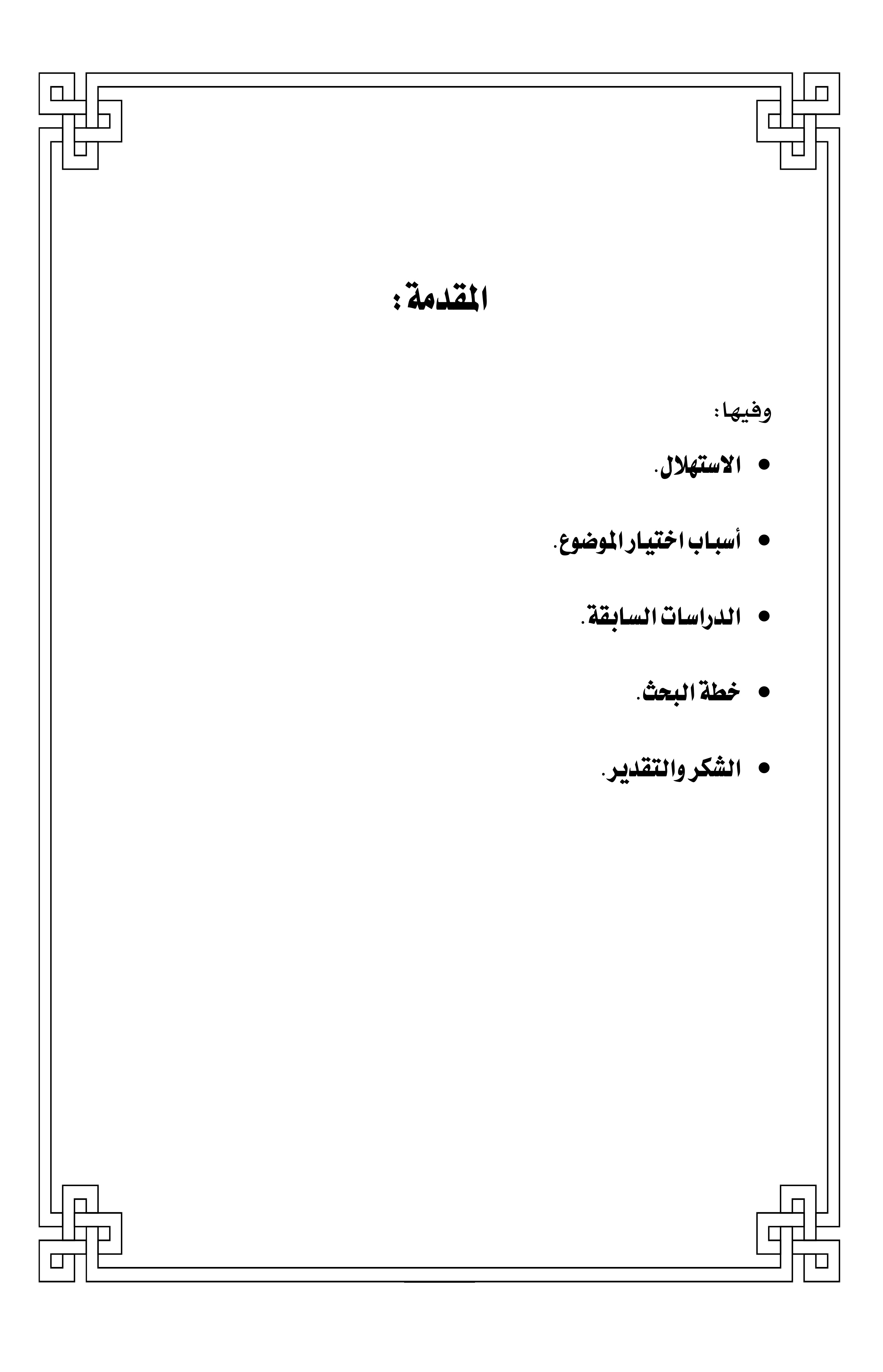
- **نتائج البحث:** من أبرز النتائج التي توصلت إليها هي:

١/ أثر الخرافة في بناء عقائد الروافض كمقالتهم في سرداب المهدي.

٢/ أصل قيام الرافضة هو حب الدنيا، والطمع في الرئاسة، لا محبة أهل البيت.

٣/ تحقيق المشابهة بين الرافضة، واليهود، والنصارى من وجوه متعددة.

٤/ شيوع المفتريات في دين الرافضة، وإخلادهم إلى الافتراء على مخالفيهم من أهل السنة دون غيرهم.



المقدمة :

وفيها :

- **الاستهلال.**
- **أسباب اختيار الموضوع.**
- **الدراسات السابقة.**
- **خطة البحث.**
- **الشكر والتقدير.**

مقدمة

الحمد لله الذي جعل في كل زمانٍ فترةٍ من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يُحْيون بكتاب الله الموتى، ويُبَصِّرُون بنور الله أهلَ العمى، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أَحْيَوه، وكم من ضالّ تائهٍ قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، . الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهَّال الناس بما يشبّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين[1].

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وحجة على الخلق أجمعين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين...

أما بعد:

فقد كان المسلمون على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول، فلما قُتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ووقعت الفتنة واقتتل المسلمون بصفين خرجت الخوارج.

(١) اقتباس من مقدمة إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل في كتابه «الرد على الزنادقة والجهمية»، رأيت مناسبتها للموضوع فقدمته بها.

ثم حدثت بدعة التشيع كالغلاة المدعين لألوهية علي والمدَّعين النصّ على علي ﵁ بالولاية، السابّين لأبي بكر وعمر ﵄.

ولا شك في أن الرافضة من أشد أعداء المسلمين، بل هم أشد على الإسلام والمسلمين من اليهود والنصارى؛ وذلك أنهم يحيكون المؤامرات ضد المسلمين باسم الإسلام، فينخدع بهم كثير من المسلمين، وقليل من المسلمين من ينتبه لأخطارهم ويعرف حقيقة أمرهم وغاية نواياهم وقصدهم، فلزم تجلية أمرهم وكشف أسرارهم وهتك أستارهم.

وخاصة أن هذه الفرقة قويت في العصر الحاضر بقيام ثورة الخميني في إيران، وإعلانها قيام جمهورية لهم فيها، وتبني الرفض عقيدة للدولة، ثم أخذت تصدّر الثورة إلى بلدان متعددة من العالم الإسلامي، فأحدثت فيها القلاقل وأثارت الفتن، وزاد خطرهم في العراق وعدد من الدول في هذه السنوات، فكثر القتل والتهجير في المناطق التي يقطنها السنة، والله المستعان.

ومن هنا تظهر أهمية هذا الموضوع بدراسة وتحقيق كتاب: «**البراهين النواقض مباني ضلالات الروافض**» تأليف: معروف بن أحمد الشامي (المتوفى سنة ٩٧١هـ) — دراسة وتحقيقاً — من: «من بداية الكتاب» إلى: «الورقة [ق١٢٢/ب] إلى بداية قوله: فصل: يتضمن التعريف بأهل الردة» لرسالتي العلمية لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) — من قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة — فهو يبيّن خطر الرافضة ويرد على عقائدهم الفاسدة.

أسباب اختيار الموضوع:

وكان اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب منها:

١ – أهمية الموضوع، وذلك أن الرافضة في هذا الزمن صار لهم دول يحتمون بها، ويحكمون تحت ظلها.

٢ – المؤلف عرف عقيدة الرافضة وخبايا مذهبهم، فقد عاش في القرن العاشر في الشام، وتحديداً في صيدا حيث كان قاضيها، ومن نواحي صيدا جبل عامل، الذي كان مركزاً فقهيا للرافضة، ومنه تخرج علماؤهم في ذلك العصر، وساهم كِبارهم في نشر الرفض، وخاصة مع تأسيس الدولة الصفوية.

٣ – أن الكتاب الذي رد عليه المؤلف هو كتاب: (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) لابن المطهر الحسن بن يوسف الحلِّي (المتوفى سنة ٧٢٦هـ)، الذي يلقبه الرافضة بالعلاّمة، وهذا الكتاب من الكتب المهمة والمقَدَّمة عندهم.

٤ – ذكر المؤلف أن سبب تأليفه لهذا الكتاب هو فشو سب الصحابة وانتقاصهم – بل وتكفيرهم إلا نفراً منهم – في بلاده الشام، وكذلك شاهد في مصر من يسب معاوية ﵁ وعن الصحابة أجمعين.

٥ – المؤلف وافق معتقد السلف في توحيد الألوهية – فيما ظهر لي من كتابه –.

٦– نقل المؤلف عن عدد كبير من أئمة السلف المتقدمين، وكذلك نقل عن كتب مفقودة منها: المسند الكبير للإمام يعقوب بن شيبة بن الصلت البصري (المتوفى سنة ٢٦٢هـ) المكون من مئات الأجزاء ولم يوجد منه إلا جزء من مسند عمر بن الخطاب، وكذلك نقل عن عدد من الكتب

المخطوطة التي لم تطبع حتى الآن، ومنها: كتاب الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري تأليف: أبو الحسن عليّ بن حسين بن عروة المشرقي الحنبلي (المتوفى سنة ٨٣٧هـ).

٧ – مما يبيّن أهمية الكتاب: نقل المؤلف عن عدد كبير من كتب الشيعة المعتمدة عندهم، وفي ثناياها ما يشهد عليهم، وهذا يدل على اطلاعه على هذا المذهب الباطل، وأنه لم يفترِ عليهم بل يوثق افتراءَهم من كتبهم.

٨ – حث المؤلف على التمسك بالسنة وبعقيدة أهل السنة والجماعة، وذم البدعة وأهلها.

٩ – اشتمال الكتاب على عدد من المسائل العقدية التي تحتاج إلى دراسة وتوثيق.

١٠ – أن هذا الكتاب لم يطبع من قبل، ففي نشره إضافة علمية مهمة لعالم من علماء أهل السنة، ويزيد في أهميته أن موضوعه في الرد على الرافضة وبيان خطرهم وكيدهم على أهل السنة، وهو من الأمور المهمة لعامة الأمة وخاصتها.

١١ – أن العمل في تحقيق التراث فيه نشر علوم علمائنا السابقين، وفيه فوائد علمية متنوعة تعود على الباحث، فينتقل بين مختلف العلوم لتحرير المسائل فيها.

الدراسات السابقة:

هذا الكتاب لم يسبق أن حُقّق ولم يطبع من قبل.

خطة البحث:

تشتمل خطة هذه الرسالة على مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

- **المقدمة:** وتشتمل على ما يلي: أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، والشكر والتقدير.
- **القسم الأول: قسم الدراسة، وفيه فصلان:**
  - **الفصل الأول:** عصر المؤلف وترجمته، وفيه مبحثان:
    - المبحث الأول: عصر المؤلف، وفيه ثلاثة مطالب:
      - المطلب الأول: الحالة السياسية.
      - المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.
      - المطلب الثالث: الحالة الدينية والعلمية.
    - المبحث الثاني: ترجمة المؤلف، وفيه مطلبان:
      - المطلب الأول: سيرته الشخصية.
      - المطلب الثاني: سيرته العلمية.
  - **الفصل الثاني:** عن الكتاب، وفيه ثمانية مباحث:
    - المبحث الأول: عنوان الكتاب.
    - المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف.
    - المبحث الثالث: موضوع الكتاب، ومباحثه، ومادته.
    - المبحث الرابع: منهج المؤلف في كتابه.
    - المبحث الخامس: موارد المؤلف في كتابه.
    - المبحث السادس: مخطوطة الكتاب.

• **القسم الثاني: النص المحقق.**

توفر عندي نسختان خطيتان للكتاب؛ فكانت النسخة التي اعتمدتها أصلاً – النسخة الأم منهما – هي النسخة الموجودة في قسم إحياء التراث الإسلامي بإدارة الأوقاف الإسلامية بالقدس، برقم (٣٢٤) والمحفوظة بمركز جمعة الماجد بدبي، والأسباب التي دفعتني لأن أجعل هذه النسخة أصلاً هي:

١ – أن من قام بنسخها هو ابن أخ المؤلف (محيي الدين الدمشقي).

٢ – أنها نسخت في حياة المؤلف، والنسخة الأخرى تاريخ نسخها مجهول.

٣ – عليها تعقيبات وتعليقات، وأظن – والله أعلم – أنها من صنع المؤلف.

وكان المنهج الذي سلكته في هذا القسم على النحو التالي:

أولاً: المنهج الذي سلكته في المقارنة بين النسختين هو على النحو التالي:

١ – إذا اختلفت النسختان، وكان الصواب في نسخة الأصل (ب) فإني أثبته في المتن، وأشير في الحاشية إلى ما في النسخة الأخرى (ت).

٢ – إذا اختلفت النسختان، وكان الصواب في النسخة الثانية (ت)، فإني أثبته في المتن، وأضعه بين قوسين معقوفين هكذا: [ ]، وأشير في الحاشية إلى ما في النسخة الأصل (ب).

٣ – إذا حصل سقط في نسخة الأصل (ب)، فإني أضيفه من النسخة الثانية (ت)، وأضعه بين معقوفتين هكذا: [ ]، وأشير إليه في الحاشية.

٤ – إذا حصل سقط في النسخة الثانية (ت)، فإني أشير إليه في الحاشية، ولا أثبته في المتن.

٥ – إذا اتفقت النسختان على خطأ، أو كان في النسختين طمس، أو بياض، فإني أقوم بوضع ثلاث نقط هكذا: ...، وأشير في الحاشية إلى ما في النسختين.

٦ – وضع خط مائل هكذا / للدلالة على نهاية اللوح مع الإشارة إلى رقمه في جانب الصفحة، وتكون الدلالة على نهاية لوح النسخة الأصل (ب) هكذا [١ /ب]، وتكون الدلالة على نهاية لوح النسخة الثانية (ت) هكذا [١ /ت].

٧ – في النسخة الثانية (ت) استطراد كثير وطويل في مقدمة الكتاب، ويظهر أنه من عمل الناسخ؛ لأنه لا يوجد في النسخة الأصل (ب)، فقد استطرد الناسخ في ذكر حوادث تاريخية حدثت في عصر المصنف، وكذلك بالغ في المدح والثناء على السلطان العثماني سليمان القانوني ووزرائه – ولما لم تكن في صلب الموضوع، وهو الرد على الرافضة – فإني لم أثبته في المتن، وأكتفي بالإشارة إليه في الحاشية، من دون ذكر كامل النص.

ثانياً: المنهج الذي اتعبته في تحقيق الكتاب هو كما يلي:

١ – قمت بكتابة النص بالرسم الإملائي الحديث.

٢ – عزوت الآيات إلى سورها مع ذكر أرقام الآيات، وكتابتها برسم المصحف العثماني.

٣ – قمت بتخريج الأحاديث من مصادرها، وسرت في تخريجها على النحو التالي:

أ/ إذا كان الحديث في الصحيحين، أوفي أحدهما فإني اكتفيت بالعزو إليهما.

ب/ وإن كان في غيرهما فإني خرجته من كتب أهل السنة، مع ذكر حكم العلماء عليه.

٤ – عند تخريج الأحاديث التي في صحيح البخاري، والسنن الأربعة فإني أذكر رقم الحديث، والجزء والصفحة الوارد فيهما، واسم الكتاب والباب الذي ورد فيهما الحديث، وأما إذا كان الحديث في صحيح مسلم، أو غيره من كتب

الحديث فإني أذكر رقم الحديث، والجزء، والصفحة الوارد فيهما.

٥ – خَرَّجت الآثار من مصادرها الأصلية، مع ذكر ما وجدته من حكم للعلماء عليها.

٦ – قمت ببيان غريب الكلمات، وحل بعض العبارات المشكلة.

٧ – قمت بالتعليق الموجز على أصول المسائل المهمة، وتوضيح المصطلحات الواردة في الكتاب.

٨ – قمت بالترجمة للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في الكتاب، وحرصت على أن تكون مصادر ترجمتهم من كتب التراجم المتقدمة والمتخصصة، ومن لم أجد له ترجمة فيها رجعت إلى غيرها من الكتب، سواء أكانت كتباً للتاريخ أم غير ذلك.

٩ – قمت بالتعريف بالفرق، والنحل، والعقائد الواردة، ونسبة أقوالها إليها.

١٠ – قمت بالتعريف بالكتب الواردة في متن الكتاب.

١١ – قمت بالتعريف بالأماكن، والمدن غير المشهورة، واجتهدت في تحديد مكان وجودها في الوقت الحاضر – حسب ما توفر لي من مراجع – وذكرت الدولة التي تتبع لها حالياً، وبعدها عن عاصمة تلك الدولة، وذكر اسم المدينة، أو المكان الذي تعرف به الآن، وهل ماتزالُ باقية أم اندثرت؟

١٢ – قمت بعزو الأبيات إلى قائليها مع ضبطها بالشكل.

١٣ – قمت بتوثيق كلام المؤلف الذي ينقله عن غيره، وذلك بعزوه إلى مصادره التي نقله منها – سواء من كتب السنة أم الشيعة – حسب توفر المرجع المنقول منه.

١٤ – قمت بعمل الفهارس العلمية ، وكانت على النحو التالي :

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس تراجم الأعلام.
- فهرس الفرق والطوائف.
- فهرس المصطلحات العلمية.
- فهرس الألفاظ الغريبة.
- فهرس المدن والأماكن المعرف بها.
- فهرس المصادر والمراجع العامة.
- فهرس المصادر والمراجع الشيعية.
- فهرس الموضوعات.

- **الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.**
- **الفهارس.**



شكر وتقدير:

وفي الختامِ أحمدُ اللهَ ﷻ – وأشكرُهُ، وأُثني عليهِ؛ فلهُ الحمدُ والشكرُ – الذي يسر لي أن أبلغ بهذا البحثِ إلى منتهاه، الذي هو جهد المقل، وحسبي أني بذلت فيه وسعي وطاقتي، فما كان فيه صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، فأستغفر الله، وأحمده وأشكره بلساني، وكامل جناني، شكراً تعجز الألسن عن وصفه، والأقلام عن رسمه، وأسأله التوفيق للمزيد من شكره وذكره.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى والديَّ الكريمين اللذين أحاطاني برعايتهما لي منذ الصغر، ثم تشجيعي وحثي على الارتقاء في درجات العلم حال الكِبَر، وعنايتهما ونصحهما لي، فأسأل الله لهما طول العمر على حسن الطاعة، وأن يحفظهما من كل مكروه وسوء.

والشكر والتقدير لصاحب الفضيلة المشرف على الرسالة، الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، على حسن إشرافه، وعلى توجيهاته السديدة وملحوظاته القيمة التي استفدت منها، ومن علمه وخلقه.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للجامعة الإسلامية ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين، وفي قسم العقيدة على إتاحة الفرصة لي لإكمال دراستي العليا فيها.

وأشكر كل من أعانني في بحثي هذا بمعلومة أو إعارة من مشايخي وأهلي وزملائي، وأخص بالشكر أ. د. صالح بن محمد العقيل فقد أرشدني لمكان حفظ النسخة الثانية من المخطوط في مدينة اسطنبول بتركيا، كما أتوجه بالشكر للأستاذ محمد بن علي الفريح، كما أتقدم بالشكر إلى المسؤولين عني في عملي الذين سهلوا لي إتمام دراستي، وأخص بالشكر والتقدير سعادة مدير عام الإدارة العامة

للخدمات الطبية، وسعادة مساعده لشؤون التدريب والتعليم والأبحاث، وسعادة مدير إدارة الشؤون الدينية.

وأسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الطالب

سعود بن مرزوق العتيبي



دراسة وتحقيق كتاب

البراهين النواقض مباني ضلالات الروافض

وفيه قسمان:

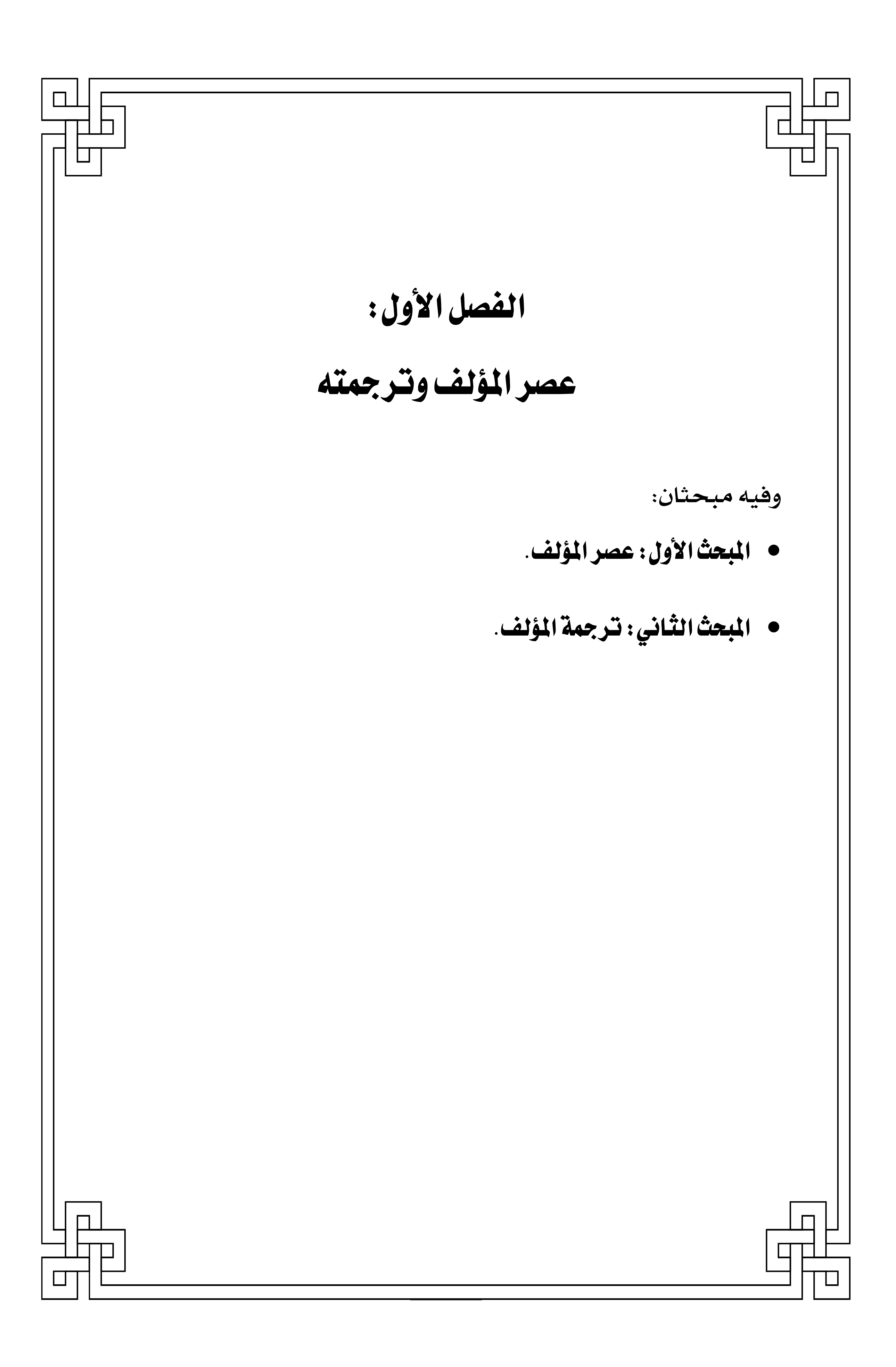
- **القسم الأول: قسم الدراسة.**
- **القسم الثاني: قسم التحقيق.**

القسم الأول:

قسم الدراسة

وفيه فصلان:

- **الفصل الأول: عصر المؤلف وترجمته.**
- **الفصل الثاني: عن الكتاب.**



الفصل الأول:

عصر المؤلف وترجمته

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول: عصر المؤلف.**
- **المبحث الثاني: ترجمة المؤلف.**

المبحث الأول:

عصر المؤلف

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: الحالة السياسية.**
- **المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.**
- **المطلب الثالث: الحالة الدينية والعلمية.**

المبحث الأول

عصر المؤلف

وفيه ثلاثة مطالب:

❖ **المطلب الأول: الحالة السياسية:**

عاش المؤلف القاضي معروف بن أحمد الشامي في القرن العاشر الهجري، وذلك في منطقة الشام متنقلاً بين مدنها، وعاصر دولتين، حيث عاش قرابة الثلاثين عاماً من عمره في عهد دولة المماليك الجراكسة[1]، ثم قضى بقية عمره في عهد الدولة العثمانية[2].

---

(١) دولة المماليك الجراكسة أو الشراكسة: قامت دولتهم سنة ٧٨٤هـ، على أنقاض دولة المماليك البحرية أو التركية، بعد أن قام الظافر سيف الدين برقوق بن آنص الجركسي بخلع آخر سلاطين المماليك البحرية الملك الصالح حاجي بن شعبان بن قلاوون لصغر سنة، والجركس أو الشركس جنس من الترك بلادهم ما وراء النهر، وقع عدد كبير منهم في الأسر، وتم بيعهم في مصر، وكان المنصور قلاوون قد استكثر من الشراء منهم، ثم آل بهم الأمر إلى أن تغلبوا على مصر والشام بالقوة وملكوها، وتولى السلطة منهم ٢٣ سلطاناً، آخرهم الملك الأشرف أبو النصر قانصوه الغوري، الذي قتل سنة ٩٢٢هـ، وبذلك زالت دولتهم بعد أن استمرت ١٣٨سنة. انظر: السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي: (١٤١/٥)، بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن إياس الحنفي: (٤٨٨/٤)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لعبد الملك العاصمي: (٣٦/٤ – ٣٨).

(٢) الدولة العثمانية: قام الغازي عثمان بن أرطغرل بن سليمان التركماني بتأسيس الدولة العثمانية في سنة ٦٩٩هـ، في هضبة الأناضول، ثم أخذت بالتوسع فشملت ما يعرف اليوم بتركيا، ثم اتسعت كثيراً فامتدت أراضيها من أواسط أوروبا حتى سواحل بحر الخزر، ومن جنوب جزيرة العرب حتى سواحل البحر الأسود الشمالية، وإضافة إلى شبه جزيرة القرم=

أولاً: دولة المماليك الجراكسة:

كانت تحكم وتسيطر على مصر والشام والحجاز واليمن[1]، فقد عاصر المؤلف آخر فترة ملك هذه الدولة الذي اتسم بالفساد الشديد، وانتشار الظلم والفتن والاضطرابات، ووقع المماليك أنفسهم في المنازعات والمشاحنات مع بعضهم البعض في مطلع القرن العاشر، مما أدى لكثرة عزل وتولية السلاطين، فقد اعتلى العرش خلال ثلاث سنوات ما يقرب من ثمانية سلاطين، وكذلك حدثت أحداث عالمية زادت في ضعف ووهن الدولة منها: اتساع رقعة وتنامي قوة الدولة العثمانية، وتسلط الصليبيين من البرتغال وغيرهم على بلاد المسلمين، الذي تسبب في تعطيل فريضة الحج في بعض السنوات، وزاد اكتشاف رأس الرجاء الصالح من ضعف موارد الدولة، بل أدى إلى فراغ خزينتها، فقد كان المماليك يفرضون ضرائب مرتفعة على السلع الآسيوية التي تحتاجها أوروبا، واضطر سلاطينهم لجباية المكوس والضرائب ومضاعفتها على أفراد الرعية بمختلف طبقاتهم، فثَقُلَت كواهلهم بالالتزامات المالية والضرائب، وأقلقت مضاجعهم الفتن والمنازعات والاضطرابات[2].

=وبلاد القوقاز، وأجزاء من إيران وشمالي افريقية، وزادت مساحتها على ١٦ مليون كم مربع، وامتد حكمها أكثر من ستة قرون، يقوى حكمها تارة ويضعف تارة أخرى، حتى سقطت سنة ١٣٤١هـ عندما عزل السلطان عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز، آخر سلاطينها البالغ عددهم قريباً من ٤٠ سلطاناً. انظر: أخبار الدول وآثار الآول لأبي العباس أحمد القرماني: (٣/٥ - ٨)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: (٤/٧٠)، التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر: (٨/١١٩) (٨/٢٣٣ - ٢٣٤)، تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا: (٢/٢٦٦).

(١) انظر: أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ: (٣/٤٥).

(٢) انظر: تاريخ المماليك في مصر والشام لمحمد طقوش: (ص٤٥٥)، ومصر والشام في عصر=

وحاول السلطان قانصوه الغوري[1] —آخر سلاطين المماليك الشراكسة— بما يمتلكه من ذكاء وفطنة ويقظة، وكثرة دهائه ورأيه السديد، أن يعيد لدولته مجدها وعزها، ويبتعد عن خطر المواجهة مع الدولة العثمانية، التي كانت في قوتها وأوج شبابها، ولم ينفعه تدبيره؛ إذ كانت المعنويات في حكومته منهارة، والقوى في جيشه غير موحدة، ولا يعرف من يعتمد عليه من رجاله وأمرائه، ويضاف إلى ذلك حنق شعبه عليه لظلمه وتعسفه، وعدم إنصافهم من أعوانه وأمرائه، بل زاد عليهم المكوس والضرائب؛ مما جعلهم يتطلعون إلى الدولة العثمانية، ويخطبون ودَّها، وحدث لهم ما أرادوه، فوقعت المواجهة بين السلطان قانصوه الغوري والسلطان سليم العثماني[2] في معركة «مرج دابق» بالقرب من حلب في سنة

=الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور: (ص٢٦٧ — ٢٧٢).

(١) هو: قانصوه بن عبد الله الغوري الجركسي، السلطان الملك الأشرف، وقيل: قانصوه لقباً له، واسمه جندب، والغوري نسبة إلى طبقة الغور، وهي إحدى الطبقات التعليمية بمصر، كان كثير الدهاء، وذا رأي وفطنة ويقظة، إلا أنه كان كثير الطمع وكثير الظلم، ترقى في المناصب حتى صار سلطاناً، بعد أن هاب كبار أمراء المماليك الجلوس على عرش السلطنة، فاتفقوا على الغوري؛ لأنه لَيِّن العَرِيكة سهل الإزالة، فقبل بشرط أن لا يقتلوه إذا أرادوا خلعه، كان بينه وبين الشاه إسماعيل الصفوي مودة ومكاتبات، ويقال إنهما تآمرا على السلطان سليم، فحنق على الغوري، فقتله سنة ٩٢٢هـ، وبموته زالت دولة المماليك. انظر: أخبار الدول وآثار الأول: (٢/٣٢٤)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد الغزي: (١/٢٩٥)، شذرات الذهب: (٨/١١٣).

(٢) هو: سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح، السلطان الغازي العثماني، الملقب بـ«ياوز»أي القاطع، كان شديد البطش، سفاكاً للدماء، قهر السلاطين والملوك، فبدأ بمقاتلة إسماعيل الصفوي، لما بلغه إشاعته للرفض، وقتله لعلماء أهل السنة، وله فتوحات عظيمة، وبلغت الدولة في عهده أوج قوتها، توفي سنة ٩٢٦هـ. انظر: الكواكب السائرة=

«٩٢٢هـ»، فانهزم المماليك فيها هزيمة منكرة، وقتل في المعركة سلطانهم قانصوه الغوري، وبذلك زالت دولة المماليك الجراكسة وحلت محلها الدولة العثمانية[١].

ثانياً: الدولة العثمانية:

تعتبر الفترة التي عاش فيها المؤلف عصر القوة للدولة العثمانية، وتعاقب على حكمها السلطان سليم الأول، وابنه السلطان سليمان الأول (القانوني)[٢] فقد بلغت في عهدهما أوج قوتها واتساع مساحتها[٣]، فقد اتسعت مساحة الدولة في عهدهما أكثر من ضعفها، فقد شملت البلاد العربية، وشرق الأناضول، وأجزاء من آسيا الصغرى، وأجزاء كبيرة جداً من قارة أوروبا[٤]، وفي ظل انشغال العثمانيين بفتوحاتهم في قارة أوروبا حاول الصفويون[٥] بزعامة الشاه إسماعيل

=بأعيان المائة العاشرة: (٢٠٩/١)، شذرات الذهب: (١٤٣/٨)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني: (٢٦٥/١).

(١) انظر: بدائع الزهور في وقائع الدهور: (٦٩/٥ — ٧٠)، وأخبار الدول وآثار الأول في التاريخ: (٣٢٤/٢)، وخطط الشام لمحمد كرد علي: (٢٥٤/٢ — ٢٥٥).

(٢) هو: السلطان سليمان خان بن سليم خان العثماني، استمر حكمه مدة ٤٨ عاماً، كان ملكاً مطاعاً مجاهداً، محباً للعلم وللعلماء، وكان عادلاً فاضلاً شاعراً، عُرف عند الغرب باسم «سليمان العظيم»، وعند الشرق بسليمان القانوني، ذلك لإصلاحه أنظمة الدولة وبالأخص النظام القضائي، توفي في بعض غزواته سنة ٩٧٤هـ. انظر: الكواكب السائرة: (١٣٩/٣)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر لعبد القادر العيدروسي: (ص٢٦٣)، شذرات الذهب: (٣٧٥/٨).

(٣) انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر: (٩٩/٨).

(٤) انظر: تاريخ الدولة العثمانية ليلماز: (٣٥٦/١).

(٥) هي الدولة الصفوية: تنسب إلى صفي الدين إسحاق الأردبيلي، حكمت من ٩٠٥هـ إلى=

الصفوي[1] نشر التشيع بين القبائل التركمانية في شرق الأناضول، وقد أفتى العلماء بكفره؛ لادعائه الربوبية وسجود عسكره له، وإشاعته مذهب الرفض والانحلال وتغييره لاعتقاد وقتله لعلماء أهل السنة وأكابرها، ويقال: إن الشاه إسماعيل قتل ما يقرب من مليون من أهل السنة في الأراضي التي احتلها، ونبش قبور العلماء المتقدمين، ثم أحرق عظامهم، وأمام كل هذه الفظائع اضطر السلطان سليم لمقاتله، فسار بجيشه فهزمه في معركة «جالد يران» في سنة «٩٢٠هـ»، ودخل عاصمة مملكته، وأخذ كثيراً من الأراضي التي احتلها الصفويون[2]، وتجدد الصراع

=١١٤٩هـ، أسسها الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي، وأظهر الرفض والإلحاد، وغيَّر اعتقاد أهل السنة وبالقوة، وقتل من لم يترفَّض منهم، واتسعت الدولة الصفوية لتشمل بلاد فارس وأجزاء من خراسان وأطراف أذربيجان والعراق وديار بكر، وأدخلوا على التشيع أموراً لم تكن فيه، منها اتخاذ سب الخلفاء الثلاثة وسيلة لامتحان رعاياهم، فمن لم يسبهم قطعت رقبته، ومما أدخلوه السجود على تربة قبر الحسين، والقول بوجوب صلاة الجمعة، وزادوا في الأذان الشهادة الثالثة«أشهد أن عليَّاً ولي الله»، وأظهروا الاحتفال بمقتل الحسين وإقامة مجالس التعزية فيه، وجعلوا مذهب الرفض الاثني عشري مذهباً حكومياً. انظر: أخبار الدول وآثار الأول: (١١٦/٣ — ١٧٧)، التاريخ الإسلامي: (٣٨٥/٨)، الصلة بين التصوف والتشيع لكامل الشيبي: (٣٦٤/٢ — ٣٧٦)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق: (١/ ٦٩ — ٧٥).

(١) هو: إسماعيل بن حيدر بن إبراهيم الصفوي، ينتسب إلى صفي الدين الأردبيلي، ويزعم أنه من نسل موسى الكاظم، أسس الدولة الصفوية سنة ٩٠٧هـ كان يدَّعي الربوبية، ويأمر عسكره بالسجود له، وأظهر الرفض والإلحاد، وغير اعتقاد أهل السنة وبالقوة، وقتل من لم يترفَّض منهم، فقتل خلقاً لا يحصيهم إلا الله، قتل عدداً من العلماء والأئمة وأحرق كتبَهم، بل نبش قبورَ المتقدمين منهم وأحرق عظامهم، توفي سنة ٩٣٠هـ. انظر: أخبار الدول وآثار الأول: (١١٦/٣)، شذرات الذهب: (١٤٤/٨)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: (٢٧٠/١).

(٢) انظر: الكواكب السائرة: (٢١٠/٢)، شذرات الذهب: (١٤٤/٨)، سمط النجوم=

والحروب بينهما مرة أخرى في عهد السلطان سليمان؛ لأنه في أثناء انهماك العثمانيين بالحرب مع النمسا أجرى الصفويين اتصالاً مع المجريين، أسفر عنه اتفاق الطرفين ضد العثمانيين، وكذلك لسيطرة الصفويين على بغداد سنة «٩٣٦هـ»، ولهذه الأسباب ولغيرها نشبت بينهم الحرب في عام «٩٤١هـ»، أسفرت عن انتصار الدولة العثمانية على الدولة الصفوية[1].

ومما تميَّزت به الدولة العثمانية في الحقبة الزمنية فتوحاتها الواسعة في قلب قارة أوروبا النصرانية، فمن الدول والبلدان التي وقعت تحت سيطرتها: المجر ورومانيا ويوغسلافيا واليونان، وجزر صقلية ورودس، رغم ما قام به البابا من إذكاء الحماس الصليبي ودعوته قادة الدول الأوروبية للتوحد ضد العثمانيين[2]، وكذلك واجه العثمانيون خطر الصليبين في البلاد العربية المتمثل في تهديدهم باحتلال مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتحالفهم مع الدولة الصفوية ضد أهل السنة، فطردهم العثمانيون من سواحل البحر الأحمر وميناء عدن، وسواحل الخليج العربي، ولما استنجد بالسلطان سليمان المسلمون في الهند ضد مظالم البرتغال قام بنصرتهم[3].

وقد ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب نشوء الدولة الصفوية، وعلاقتها مع دولة

=العوالي: (٨٤/٨٢/٤).

(١) انظر: أخبار الدول وآثار الآول: (١١٧/٣)، تاريخ الدولة العثمانية العلية لمحمد فريد بك: (ص٢٢٢ – ٢٢٣)، تاريخ الدولة الصفوية لمحمد طقوش: (ص٦٣ – ٦٤).

(٢) انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية: (ص١٩٩ – ٢١٩)، تاريخ الدولة العثمانية ليلماز: (٣٥٦/١)، التاريخ الإسلامي: (١٠٤/٨ – ١٠٩) (١١٩/٨ – ١٢٠).

(٣) انظر: التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية لإبراهيم بك حليم: (ص٩٤)، تاريخ الدولة العلية العثمانية: (ص٢٣٩)، تاريخ الدولة العثمانية ليلماز: (٣٢٢/١ – ٣٣٥)، التاريخ الإسلامي: (١٠٠/٨، ١٠٨).

المماليك، حتى أن السلطان الغوري كاد أن يترفضَّ[1]، وذكر أيضاً فتوحات الدولة العثمانية والبلاد والمدن التي دخلت تحت لوائها في عهد السلطان سليمان[2].



(١) انظر: النسخة الثانية من المخطوط (ت): [ق١٠].

(٢) انظر: النسخة الأولى من المخطوط (ب): [ق٩ — ١٠]، والنسخة الثانية من المخطوط (ت): [ق١١ — ١٤].

❖ المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية:

عاش المؤلف في الشام وتنقل بين مدنه، وذلك من بداية القرن العاشر الهجري، في عهد آخر السلاطين المماليك، إلى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني[1].

بلغت الحياة في مختلف النواحي الاجتماعية في آخر دولة المماليك الجراكسة غاية الضرر من الضنك والشدة، نتيجة الظلم والتعسف الواقع من قبل سلاطينهم، الذين فرضوا ضرائب ومكوساً على رعيتهم، وصادروا الأموال وسائر الممتلكات، ولم ينظروا في مصالح المسلمين بعين العدل والإنصاف، وبلغ الظلم أوجه وغايته في عهد السلطان قانصوه الغوري، الذي أحدث أنواعاً من المظالم التي لم تكن في سائر الدول قبله، فقد فرض ضرائب إجبارية على كل أنواع الممتلكات من أراضٍ وعقارات وحوانيت وسفن، حتى أنه فرض رسوماً على الموتى، ويضع يده على تركاتهم ويأخذها من الورثة، كذلك كان يفعل ولاته ونوابه على المدن والأقاليم، فلما كان يقرر عليهم أداء أموال بقدر كبير، كانوا هم يأخذونها من الرعية بالظلم والتعسف، ويأخذون أيضاً من التجار القادمين من الهند وبلاد الفرنج العشر بعشرة أمثاله، فعَزَّ وجود الأصناف والسلع التي يجلبونها[2]، فعَمَّ الغلاء في كل شيء واضطرب الناس لذلك[3].

---

(١) ولد المؤلف القاضي معروف الشامي في سنة ٨٩٥هـ، وتوفي في سنة ٩٧١هـ، كما سيأتي بيانه عند الحديث عن ولادته.

(٢) انظر: بدائع الزهور في وقائع الدهور: (٤/٤٦٢ – ٤٦٣)(٥/٨٩ – ٩٠)، أخبار الدول وآثار الآول: (٢/٣٢٤).

(٣) انظر مفاكهة الخلان في حوادث الزمان لابن طولون الصالحي: (ص٣٨٦، ٣٠٤).

حتى أغرى بعض الفقهاء العامة والدَّهْماء بأنه يجوز قتل أعوان الظلمة، فصار من في قلبه شيءٌ على أحد إما يقتله أو يعطيهم دراهم فيقتلوه، فحصل بذلك فساد كثير، وكَثُرَ القتلى ولا حول ولا قوة إلا بالله[1].

ومع ما حصل في دولة المماليك من ظلم وضعف أخذ الناس يتطلعون إلى الدولة العثمانية، رغبة في سلطان عادل عاقل، فأخذوا يوافونهم بالأخبار عن نقاط ضعف السلطان الغوري، فحدث لهم ما أرادوا فانتصرت الدولة العثمانية على دولة المماليك وأسقطتها[2]، إلا أن أهل الشام قاسوا من اعتداء جنودهم الشيء الكثير، فقطعوا الأشجار وأخرجوا الناس من بيوتهم واعتدوا على الأعراض، ولما استقر لهم الحال بالشام ضرب السلطان سليم المكوس على الناس، وعرف الناس أنهم أخطؤوا في نفض أيديهم من دولة المماليك، وخاب رجاؤهم في أن تتغير أمورهم إلى أفضل مما كانوا[3].

ولما تولى السلطان سليمان بن سليم رفع الظلم والاعتساف، وبسط العدل في سائر الممالك، فهو كان محباً للعلم والعلماء، ويقف عند حدود الشرع، وأعرض عن المنهيات، وله خيرات لا تحصى، وفتوحات وغزوات رفعت أهل الإيمان، وخفضت أهل الشقاق والنفاق[4].

وكان أهل الشام في عصر المماليك مغلوبين على أمرهم يخضعون لهم، لأنهم

---

(١) انظر: المرجع السابق: (ص١٤٨).

(٢) انظر: خطط الشام: (٢/٢٥٤ – ٢٦١).

(٣) انظر: المرجع السابق: (٢/٢٦٩، ٢٦٤)، وانظر أيضاً: الكواكب السائرة: (٢/١٩١).

(٤) انظر: أخبار الأول وآثار الدول: (٣/٦٥)، الكواكب السائرة: (٣/١٤٠)، سمط النجوم العوالي: (٤/٨٥ – ٨٦).

استأثروا بالحكم وبالوظائف، فالسلطان يُعَيِّن أبناء طبقته من المماليك نواباً على مدن الشام[1]، بينما جعلت الدولة العثمانية التعيين في الوظائف الكبرى فيه كالولاة والقضاة من قبلها، وعيَّنت أبناء البلدان الشامية في الوظائف الصغرى[2].



(١) انظر: العصر المماليكي في مصر والشام لسعيد عاشور: (ص٢١٣).

(٢) انظر: خطط الشام: (٢/٢٧٦).

❖ **المطلب الثالث: الحالة الدينية والعلمية:**

اتسمت الحالة الدينية والعلمية في القرن العاشر – وهو العصر الذي عاش فيه المؤلف – بالضعف العلمي والجمود الفكري، وانتشار البدع والخرافات في العالم الإسلامي، بدرجة لم يسبق إليها في عصر من العصور التي تقدمته[1].

انتشر في هذا العصر التصوف والغلو في المشايخ والأولياء – الأحياء منهم والأموات – انتشاراً كبيراً، وكان لمشايخ الصوفية نفوذ على الأتباع والمريدين وسائر العامة، وتعدَّت منزلتهم منزلة القضاة والعلماء، مع الاعتقاد فيهم أنهم ينفعون ويضرون، وأن لهم كرامات وخوارق وكشف، وأن شفاعتهم مجابة، وربما حبس أحدهم أتباعه عنده اليوم واليومين ولا يُمَكنهم من الخروج حتى تجاب دعوته لهم – حسب زعمه –، وذُكِر عن عدد منهم أن ظهر وشوهد في أكثر من بلد في وقت واحد، وحصل بهم فتنة حتى وصل الأمر إلى خوف بعض السلاطين منهم، بل قام بعضهم بتهديد السلطان الغوري بالعزل، ولم تكن هذه الاعتقادات خاصة بمشايخ الصوفية فقط؛ بل كان الناس في ذلك العصر يعتقدون في المجانين مثل ما يعتقدون في مشايخهم بل أشد منهم؛ فكانوا يتبركون بهم، ويزعمون أن لهم كرامات وخوارق، مع ما يظهر من حالهم من عدم أدائهم للصلوات المفروضة، وحلقهم للحاهم، وعدم تورعهم عن ارتكاب الفاحشة؛ حتى مع البهائم – نسأل الله السلامة والعافية –، ومما جعل التصوف ينتشر ويتسع نطاقه هو ما قام به سلاطين المماليك من بنائهم لبيوت ودور للمتصوفة، وهي ما يطلق عليها الربط والزوايا، وحبسوا عليها الأوقاف، فجعلوا لكل رباط وزاوية

---

(١) انظر: مقدمة حمد الجاسر في تحقيقه لكتاب الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة لعبد القادر الجزيري الحنبلي: (١/ ٤).

شيخاً[(١)].

وأما التصوف في الدولة العثمانية فيعتبر امتداداً للتصوف في آسيا الوسطى، وكذلك كان امتداداً للتصوف الذي عُرف في أواخر سلاطين المماليك، وإن اختلف عنهم قوة وضعفاً، فهو عندهم أقرب إلى الدروشة منه إلى التصوف، وتحول من ظاهرة فردية إلى ظاهرة اجتماعية، تتمثل في حياة أتباعه في رحاب الزوايا والتكايا، تحت إرشاد شيوخهم.

فالدولة العثمانية غَذَّت الصوفية وطرقها، وعملت بشكل كبير على توسيع دائرتها، وتقوية نفوذها من خلال رعايتها والاهتمام بها، بل والانتساب إليها[(٢)]، وتسابق سلاطين الدولة العثمانية على بناء وتشييد الأضرحة على القبور سواء في تركيا أم البلدان التي قاموا بالاستيلاء عليها كما في الشام والعراق، ويَبْنُون حولها الأربطة ويحبسون عليها أوقافاً طائلة[(٣)].

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار) لعبد الوهاب الشعراني: (ص٤٨٩، ٤٣٠)، الكواكب السائرة: (٢/٢٤٧) (٣/٧٣)، شذرات الذهب: (٨/١٧٦)، وانظر أيضاً: العصر المماليكي في مصر والشام: (ص٣٥١ – ٣٥٣)، التصوف في مصر إبان العصر العثماني لتوفيق الطويل: (ص٤٧ – ٥٠).

(٢) انظر: التصوف في مصر إبَّان العصر العثماني: (ص٥٣ – ٥٦)، ورسالة الدكتوراه (التصوف وأثاره في تركيا إبَّان العصر العثماني عرض ونقد) إعداد حنان بنت عطية الله المعبدي وإشراف فضيلة الدكتور عبد الله بن عمر الدميجي وهي مقدمة في جامعة أم القرى في عام ١٤٢٨ – ١٤٩هـ.

(٣) ومن ذلك ما قام به السلطان سليم – لحظة دخوله دمشق – من عمارة قبة على قبر ابن عربي الملحد، وبنى حولها مأكلاً للطعام، حيث كان سليم معظماً له ومن القائلين بوحدة الوجود لأنه من أتباع الطريقة المولوية، وكذلك ابنه سليمان لما دخل بغداد بنى مشهداً على قبر أبي حنيفة، وبنى فيه مأكلاً للطعام، وقام بزيارة قبور علي بن أبي طالب ﷺ وأولاده=

وأما العقيدة التي كانت سائدة في أيام دولة المماليك فهي العقيدة الأشعرية[1]، فقد حَمَلوا الناس على التزامها[2]، وفي المجال الفقهي لم يلزموا الناس باتباع مذهب فقهي معين، بل كانوا يأمرون باتباع المذاهب الأربعة، وأن لا يولَّى قاضٍ أو يرشح أحد للإمامة أو الخطابة أو التدريس ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب[3]، وأما العثمانيون فقد ناصروا العقيدة الماتريدية[4]، فقد انتشرت في عصرهم في شرق الأرض وغربها، فكلما اتسعت الدولة العثمانية اتسع معها انتشار الماتريدية، حتى بلغت أوج توسعها وانتشارها في عصرهم[5]، وأما في المجال الفقهي فاتخذت الدولة العثمانية المذهب الحنفي مذهباً للدولة في القضاء والإفتاء، ولم تمنع أتباع المذاهب الأخرى من الإمامة في بعض المساجد، إذا كان المصلون من أتباع تلك المذاهب، كما لم تمنعهم من تدريسها للراغبين فيها[6].

وأما من الناحية العلمية فإن أغلب المدارس الموجودة في هذا العصر على كثرتها

=وبعض قبور الصالحين كعبد القادر الكيلاني طالباً البركة منها! انظر: أخبار الدول وآثار الأول: (٥٦/٣، ٤٦)، وتاريخ الدولة العثمانية لأوزتونا: (٢٣٨/١).

(١) سوف يأتي تعريفها: (ص١٦٢).

(٢) انظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية) لأحمد بن علي المقريزي: (١٩٢/٤).

(٣) انظر: العصر المماليكي في مصر والشام: (ص٣٤٩).

(٤) سوف يأتي تعريفها: (ص٢٤١).

(٥) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي: (٩٨/١)، والماتريدية دراسة وتقويماً لأحمد بن عوض الحربي: (ص١٠٤).

(٦) انظر: الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني جمع عبد الجليل التميمي: (ص٣٨٠).

– ففي دمشق مسقط رأس المؤلف وحدها ١٣٠ مدرسة – لم تُحْدَث في القرن العاشر؛ ولا حتى في دولة المماليك[١]، ووجد من سلاطين المماليك من حرص على عقد مجالس علمية ودينية، تبحث فيها مختلف المسائل، ويناقشها الحاضرون من كبار العلماء والفقهاء، وكان السلطان الغوري – له عناية بالعلم والأدب وولع بمطالعة الكتب – يحرص على عقد هذه المجالس في كل أسبوع مرتين أو ثلاثاً[٢].

وكان عصر المؤلف حافلاً بجملة من العلماء المشهورين، فمن الحنفية: أبو السعود محمد العمادي[٣]، ومن المالكية: عبد الرحمن الأخضري[٤]، ومن الشافعية: جلال الدين السيوطي[٥]، وشهاب الدين أحمد القسطلاني[٦]، ومن

---

(١) انظر: دمشق في عصر دولة المماليك ليوسف حسن غوانمة: (ص١٣٦). أحدثت هذه المدارس في العصر الأيوبي.

(٢) انظر: مجالس السلطان الغوري لعبد الوهاب عزام: (ص٥١، ٤١)، العصر المماليكي في مصر والشام: (ص٣٤٢).

(٣) هو: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، أبو السعود أفندي القاضي، الإمام العلامة، كان ذا مهابة عظيمة، تولى القضاء في عدة مدن في الدولة العثمانية، ثم تولى الإفتاء فيها، وسمي بشيخ الإسلام، صنف مصنفات منها: قصة هاروت وماروت، وتفسير القرآن الكريم: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، الذي يعرف بتفسير أبي السعود، توفي سنة ٩٨٢هـ. انظر: الكواكب السائرة: (٣/٣١)، شذرات الذهب: (٨/٣٩٨)، البدر الطالع: (١/٢٦١).

(٤) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد الأخضري النطيوسي المالكي، كان فقيهاً أصولياً، من مصنفاته: السلم المنورق في المنطق، وهي أرجوزة قام بشرحها أيضاً، وله مختصر في العبادات على مذهب مالك، توفي سنة ٩٨٣هـ. انظر: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا: (٥/٥٤٦)، الأعلام لخير الدين الزركلي: (٣/٣٣١)، معجم المؤلفين لعمر كحالة: (٥/٨٧).

(٥) سوف تأتي ترجمته: (ص٤٦٦).

(٦) هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني الشافعي، شهاب الدين أبو العباس المصري، =

الحنابلة: شهاب الدين أحمد الشويكي[1]، وشرف الدين أبو النجا موسى الحجاوي[2]

وساهم المؤلف مساهمة فعالة في إثراء الحالة العلمية والدينية في عصره، وذلك من خلال قيامه بالتدريس في مدينة دمشق، وكذلك بتصديه للتأليف والرد على الرافضة[3]، خاصة أنهم يجاورنه في الشام، وأيضاً من خلال توليه منصب القضاء الذي تنقل فيه بين عدد من مدن الشام[4].



= كان حافظاً متقناً، ومن أزهد الناس في الدنيا، وله اعتقاد في الصوفية، من مصنفاته: إرشاد اساري لشرح صحيح البخاري، والعقود السنية شرح المقدمة الجزرية في التجويد، وشرح على البردة سماه: مشارق الأنوار المضيئة، توفي سنة ٩٢٣هـ. انظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر لعبد القادر العيدروس: (ص١٠٦)، الكواكب السائرة: (١٢٨/١)، شذرات الذهب: (١٢١/٨).

(١) هو: أحمد بن محمد بن أحمد الشويكي الحنبلي، شهاب الدين أبو الفضل المقدسي، ينسب إلى الشويكة وهي قرية بنواحي القدس، كان علامة فقيهاً، وكان مفتياً للحنابلة بدمشق، وهو شيخ العلامة موسى الحجاوي، صنف مصنفات منها: التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، توفي سنة ٩٣٩هـ، وقيل إن الصحيح ٩٤٩هـ. انظر: الكواكب السائرة: (١٠٠/٢)، شذرات الذهب: (٢٣١/٨)، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: (٢١٥/١).

(٢) هو: موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي الحنبلي، شرف الدين أبو النجا المقدسي، ينسب إلى قرية حجة بنابلس، الإمام العلامة، كان علامة لمذهب الحنابلة ومفتياً لهم بدمشق، من مصنفاته: زاد المستقنع والإقناع، وشرح منظومة الأداب لابن مفلح، توفي سنة توفي سنة ٩٦٨هـ. انظر: الكواكب السائرة: (١٩٢/٣)، شذرات الذهب: (٣٢٧/٨)، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: (١١٣٤/٣).

(٣) سوف يأتي التعريف بها: (ص٧١).

(٤) سيأتي توضيح ذلك وبيانه عند الحديث عن سيرته العلمية.

المبحث الثاني:

ترجمة المؤلف

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: سيرته الشخصية.**
- **المطلب الثاني: سيرته العلمية.**

المبحث الثاني
ترجمة المؤلف

وفيه مطلبان:

❖ **المطلب الأول: سيرته الشخصية**

أولاً: اسمه، ولقبه، وكنيته:

- **اسمه:**

معروف بن أحمد بن محمد بن أحمد بن صاحب صِهْيَون[1] منكوبرس بن خُمارتكين الصِهْيَوني الدمشقي الشامي الشافعي[2].

وجد المؤلف الأعلى: «صاحب صِهْيَون منكو برس» هو: ناصر الدين منكو برس — وقيل: منكورس — بن بدر الدين خُمارتكين (المتوفى سنة٦٢٦هـ)،

---

(١) صِهْيَون هي: مدينة حصينة تقع على سواحل الشام، وفيها قلعة حصينة منيعة تسمى«قلعة صِهْيَون» كانت دار ملك الصليبيين ففتحها السلطان صلاح الدين سنة ٥٨٤هـ، فسلمها لمنكوبرس بن خُمارتكين فحصنها وأقام فيها وفي مدن وقلاع مجاورة لها مملكة ورثها أولاده من بعده، وتسمى الآن بـ«قلعة صلاح الدين»، وتقع الآن في دولة سوريا، وتتبع إدارياً لمحافظة اللاذقية، وقام على أنقاضها مدينة أو بلدة «الحفة»، وتقع القلعة في جهتها الجنوبية، وتبعد عنها ٣كم. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (٤٣٦/٣)، تاريخ الإسلام للذهبي: (٣٦/٤١)، أخبار الدول وآثار الأول: (٤٠٢/٣)، ربوع محافظة اللاذقية لعماد الدين الموصلي: (ص١٠١)، اللاذقية عبر الزمن لغيد البيطار: (ص١٨٢، ١٦٤).

(٢) صفحة عنوان نسخة المخطوط الثاني (ت)، وأيضاً: در الحَبَب في تاريخ أعيان حلب لابن الحنبلي: (٢ القسم الأول/٤٩٤)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول لمصطفى القسطنطيني — حاجي خليفة —: (٣٤٥/٣)، الكواكب السائرة: (٢٠٧/٣)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين المحبي: (١٦٢/٤).

كان من سادة الأمراء وعقلائهم، تولى إمرة مملكة صِهْيَون، وتسمى ب«صاحب صِهْيَون»، ووَرِثَ أبناؤه وأحفاده من بعده هذا الاسم وتلك المملكة، وهي تشتَمل على عدة مدن وقلاع، كانت قاعدة ودار ملك للصليبيين ففتحها صلاح الدين الأيوبي[1] سنة٥٨٤هـ، وجعل منكوبرس أميراً عليها[2].

ويُنسب المؤلف إلى: ابن صاحب صِهْيَون نسبة إلى جده الأعلى[3]، والصِهْيَوني نسبة إلى موطن ولادته، والدمشقي نسبة إلى سكنه واستقراره فيها، والشامي نسبة إلى البلاد التي ينتمي إليها، والشافعي نسبة إلى المذهب الذي يتبعه[4].

- **لقبه:**

يلقب المؤلف بزين الدين كما ذكره الغزي وكرره في مواضع[5]، إلا أنه ذكر

---

(١) هو: يوسف بن أيوب بن شاذي الدُوِيْني التكريتي، أبو المظفر صلاح الدين الملك الناصر السلطان الكبير، ودُوِيْن بلدة في أذربيجان، وأصله ليس بعربي بل من الأكراد، ولد في تكريت بالعراق، وكان خليقاً للإمارة مهيباً شجاعاً حازماً مجاهداً كثير الغزو، عالي الهمة، ودَيِّناً محباً للعلم وأهله، وكان شافعي المذهب أشعري العقيدة، قهر بني عبيد ومحا دولتهم سنة ٥٦٧هـ، وفتح بيت المقدس وطرد الصليبيين منها ومن الساحل الشامي، ملك مصر والشام واليمن والفرات، توفي سنة ٥٨٩هـ. انظر: وفيات الأعيان: (١٣٩/٧)، سير أعلام النبلاء: (٢٧٨/٢١)، الوافي بالوفيات: (٤٨/٢٩).

(٢) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب لأحمد النويري: (١٠٤/٢٩)، الكامل في التاريخ لابن الأثير: (١٦٩/١٠٠)، تاريخ الإسلام للذهبي: (٣٦/٤١).

(٣) صفحة عنوان نسخة المخطوط الثانية (ت).

(٤) انظر: دُر الحَبَب في تاريخ أعيان حلب: (١/ القسم الثاني/٦٦٠) (٢ القسم الأول/٤٩٤)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول: (٣٤٥/٣)، الكواكب السائرة: (١٦/٢) (٢٠٧/٣)، خلاصة الأثر: (١٦٢/٤).

(٥) الكواكب السائرة: (١٦/٢) (٢٠٨/٣ – ٢٠٩).

في بداية ترجمته أن لقبه هو نور الدين[(١)]، ولقبه ابن الحنبلي بشرف الدين[(٢)]، وعلى صفحة عنوان نسخة المخطوط الثانية (ت) كتب: زين الملة والدين، ويظهر لي أن لقب المؤلف هو: «زين الدين»، لموافقة ما في نسخة المخطوط لما ذكره الغزي في الكواكب السائرة.

- **كنيته:**

لم أجد -عند من ترجم له أو ذكره- من كنَّاه بابنه، إلا أن ابن الحنبلي ذكر له كنية وهي: ابن الضُعَيِّف -بالتصغير- وقال: إنه معروف بها[(٣)].

ثانياً: مولده، ونشأته:

- **مولده:**

ولد المؤلف في شهر ذي الحجة سنة ٨٩٥هـ[(٤)]، في بلدة صِهْيَون[(٥)].

- **نشأته:**

سكن المؤلف بدمشق[(٦)]، حيث استضاف في داره في دمشق عدداً من العلماء[(٧)].

(١) الكواكب السائرة: (٣/٢٠٧).

(٢) دُر الحَبَب في تاريخ أعيان حلب: (٢ القسم الأول/٤٩٤).

(٣) انظر: المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) انظر: الكواكب السائرة: (٣/٢٠٧ - ٢٠٨).

(٥) انظر: دُر الحَبَب في تاريخ أعيان حلب: (٢ القسم الأول/٤٩٤).

(٦) انظر: المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٧) استضاف المؤلف في بيته بدمشق الشيخ محمد بن محمد بن مغوش، وذلك سنة ٩٤٤هـ، وقرأ عليه - سيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن شيوخه -. انظر: الكواكب السائرة: (٢/١٦).

ثالثاً: وفاته:

توفي المؤلف رحمه الله في اليوم الثامن عشر في شهر ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وتسع مائة للهجرة، في مدينة اسطنبول[1].



(١) انظر: الكواكب السائرة: (٣/٢١٠)، وممن ذكر أن سنة وفاة المؤلف ٩٧١هـ ابن الحنبلي في در الحبب: (٢ القسم الأول/٤٩٦)، والمحبي في خلاصة الأثر: (٤/١٦٢).

❖ المطلب الثاني: سيرته العلمية:

أولاً: طلبه للعلم، ورحلاته:

- **طلبه للعلم:**

تحدَّث المؤلف عن طلبه للعلم – في مقدمة الكتاب – فقال: «أما بعد: فإن مُولِي النِّعم والفضل العَمِم بارئ النِّسَم، تقدَّس جلاله، وجلَّ كماله قد مَنَّ عليَّ بوافر كرم، تتضاءل دون شكر اليسير منه عوالي الهِمَم، ألقى في رُوْعي من سن الحداثة محبة العلوم، وفتح لي فيها ما شاء من أبواب المدارك والفهوم، فحفظت كتاب الله الواحد العلام، وأخذت علم التفسير عن جماعات من العلماء الأعلام، فدأبت كثيراً في علم الأصلين، وأفنيت زماناً في فروع المذهبين، وقرأت «صحيح البخاري» على المشايخ روايةً ودرايةً، وباقي الكتب الستة روايةً، وأُجِزْتُ بها وبغيرها من كتب الحديث والفقه وسائر ما يَسَرَتْهُ لي الهدايةُ والعنايةُ، ونظرت في علوم الأدب العشرة[1]، وأدركت أشياخاً مُعَمَّرِينَ من القدماء المهرة، وتميزت على الأمثال بعلم الإنشاء المنثور منه والمنظوم وارتويت من علم التاريخ بزلال كأسهِ الرحيقِ المختومِ، فحَبَّرْتُ الرسائلَ، وحرَرَّتُ المسائلَ، ونلت بها خير الوسائل، كشفت جمهرة الرجال عن لباب الاعتقاد، ونظرت فيما قدمته أيديهم في كتبهم من زاد إلى يوم المعاد، وتأملت في وجوه اختلافهم وائتلافهم، وما وسموه ورسموه في حق أسلافهم في مِلَلِهم ونِحَلِهم، وما أفادوه في حِلِّهم ومرتحلهم...»[2].

كان المؤلف عالماً متفنناً، فقد كان فقيهاً أصولياً محدثاً مؤرخاً أديباً شاعراً،

(١) سوف يأتي التعريف بها وتوضيحها (ص٩٤).

(٢) نسخة المخطوط الأصل: [ب/٦]، والنسخة المخطوط الثانية: [ت/٤].

جامعاً لفنون شتى، حسن المحاضرة، لطيف المذاكرة[١]، قال عنه شهاب الدين الخفاجي: «هو ممن اتسم بالأدب في الحديث والقديم، وسَرَى ذكره كما سَرَى من الرياض النسيم، فسَمَت مَقَاصده، وعَذَبت مصادره ومَوَرده»، ثم ذكر قصائد له[٢]، كما ذكر غيره قصائد وأبيات له[٣]، ولهذا أظن – والله أعلم – أن الأبيات التي في الكتاب ولم أعثر على قائل لها أن قائلها هو المؤلف.

- **رحلاته:**

المؤلف رحل إلى مصر، فقد صَرَّح المؤلف بذكر رحلته إليها فقال: «وسمعت بالقاهرة نقيب الأشراف بها وهو متهم بالرَفْضِّ...»[٤].

ثانياً: شيوخه:

١ – عبد النبي المغربي[٥]، هو: عبد النبي بن محمد بن عبد النبي المغربي

---

(١) انظر: دُر الحبب: (٢/ القسم الأول٤٩٤).

(٢) ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا: (١/١٩٧).

(٣) انظر: دُر الحبب: (٢/ القسم الأول٤٩٥، الكواكب السائرة: (٣/٢٠٨).

(٤) نسخة المخطوط الأصل: [ب/٩].

(٥) يحرم التسمية بكل اسم معبد لغير الله تعالى، كان المشركون يُعَبِّدُونَ أنفسهم وأولادهم لغير الله، فكان اسم عبد الرحمن بن عوف ﷺ عبد الكعبة، وكان اسم أبي هريرة عبد شمس، وبعضهم عبد اللات والبعض عبد العزى، فغيَّر النبي ﷺ ذلك، وعبَّدهم لله وحده، ذكر الإمام ابن حزم الظاهري إجماع العلماء على تحريم ذلك فقال: «اتفقوا على تحريم كلِّ اسم مُعبَّدٍ لغير الله: كعبد العُزَّى، وعبد هُبَل، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك، حاشا عبد المطلب»، فإن قيل: كيف يتفق العلماء على تحريم الاسم المُعبَّد لغير الله، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «تَعِس عبد الدينار، تَعِس عبد الدرهم..»، أخرجه البخاري – وقال أيضاً عليه السلام: «أنا ابن عبد المطلب» أخرجه البخاري ومسلم؟ فالجواب على ذلك: أمَّا قوله=

الدمشقي المالكي، الإمام العلامة الحجة، مفتي المالكية بدمشق، كان يتكلم في إزالة ما يرى إنكاره من المنكرات، امتنع عن قضاء دمشق رغم ما بُذِل له من أموال، توفي سنة ٩٢٣هـ، ووافق حضور جنازته بالجامع الأموي حضور السلطان العثماني سليم فصلى عليه[(١)].

صَرَّح المؤلف بذكره – في مقدمة الكتاب – فقال: «أحد أشياخي وهو الشيخ عبد النبي المغربي»[(٢)].

٢ – محمد بن مغوش، هو: محمد بن محمد بن مغُوش التونسي، شمس الدين المالكي، كان يُلقب بمغُوش، وكان عالماً متفنناً متقناً، برع وتميَّز، قدم إلى القسطنطينية قي عهد السلطان سليمان، فعظمه وأكرمه، قدم دمشق في طريق عودته إلى مصر، فأقام في بيت المؤلف، فاجتمع به أفاضل دمشق، وشهدوا له بالعلم والتحقيق، توفي سنة ٩٤٧هـ[(٣)].

قرأ عليه المؤلف رسالة الوجود للشريف الجرجاني[(٤)]، وشرح آداب البحث

= عليه السلام: «تَعِس عبد الدينار» فلم يُرِدْ به الاسم، وإنما أراد به الوصف، والدعاء على من يعبد قلبه الدينار، والدرهم، وأما قوله: «أنا ابن عبد المطلب»، فهذا ليس من باب إنشاء التسمية بذلك، وإنما هو من باب الإخبار بالاسم الذي عُرِفَ به، ومما يُرَدُّ به عليهم أيضاً: أن الصحابة رضي الله عنهم يُسمُّون بني عبد شمس، وبني عبد الدار بأسمائهم، ولا يُنْكِر عليهم صلى الله عليه وسلم ذلك؛ فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء. انظر: مراتب الإجماع لابن حزم (ص١٥٤)، مجموع الفتاوى (٣٧٩/١)، تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم(ص١٦٥ – ١٦٧).

(١) انظر مصادر ترجمته: الضوء اللامع: (٩٠/٥)، الكواكب السائرة: (٢٥٦/١)، شذرات الذهب: (١٢٦/٨).

(٢) نسخة المخطوط الثانية: [ت/١١].

(٣) انظر مصادر ترجمته: الكواكب السائرة: (١٥/٢)، شذرات الذهب: (٢٧٠/٨).

(٤) سوف تأتي ترجمته: (ص٩٦).

للمسعودي[1]، وذلك لما قدم دمشق في سنة ٩٤٤هـ، وأقام في بيت المؤلف[2].

ثالثاً: تلاميذه:

لم أقف على من تتلمذ عليه، لكن فيما يظهر لي أن ابنه نجم الدين قد تتلمذ عليه، وهو: نجم الدين، أو نجمي بيك بن القاضي معروف الشامي[3].

رابعاً: مؤلفاته:

١ – البراهين النواقض مباني ضلالات الروافض: وهو كتاب في الرد على الرافضة، فقد صنفه المؤلف رداً على كتاب منهاج الكرامة لابن مطهر الحلي، وكان ذلك في سنة ٩٦٤هـ[4].

٢ – عجائب الأخبار عن مصر الأمصار: وهو كتاب في تاريخ مصر، يظهر لي أنه من كتب المؤلف القاضي معروف بن أحمد، لأنه كتب في القرن العاشر،

---

(١) هكذا ذكره الغزي في الكواكب السائرة، وعنه أخذ عبد الحي الحنبلي في شذرات الذهب، والصحيح أن اسمه هو: مسعود الشرواني الرومي. انظر: الكواكب السائرة: (١٣٧/٢)، وشذرات الذهب: (٢٣٢/٨)، وهدية العارفين: (١٣١/٥).

(٢) انظر: الكواكب السائرة: (١٦/٢)، شذرات الذهب: (٢٧١/٨).

(٣) انظر: نزهة الخاطر وبهجة الناظر لشرف الدين الأنصاري: (١٦٠/١)، وذكره شهاب الدين الخفاجي بعد ذكره لأبيه في ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا: (٢٠٠/١) وقال عنه: «أديب إذا نظم حرَّك الهوى، وقال الشعر... تقلد سيف الإمارة، فلاحت عليه من السعادة كل أمارة..» ثم ذكر له قصيدة.

(٤) انظر: نسخة المخطوط الثانية: [ت/٢٠] فقد صرَّح فيها إلى أن العام الذي كتب فيه كتابه هو سنة: (٩٦٤هـ).

وبتتبعي لأعلام ذلك القرن لم أعثر على من اسمه معروف إلا صاحبنا هذا[1]، والمؤلف قال عن نفسه: «وارتويت من علم التاريخ بزلال كأسهِ الرحيقِ المختومِ، فحَبَّرْتُ الرسائلَ، وحرَرَّتُ المسائلَ، ونلت بها خير الوسائل»[2]، وقال في مقدمة كتاب عجائب الأخبار عن مصر الأمصار: «كتبته في أوائل قدومي للقاهرة»، وكذلك المؤلف رحل إلى مصر – كما تقدم الحديث رفي رحلاته –.

٣ – عقود الجوهر في تفسير قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ** ﴾ [سورة آل عمران: ٩٦][3]، ويظهر لي أنها من تصنيف صاحبنا معروف بن أحمد، حيث قال مؤلف عقود الجوهر إنه قصد به خدمة خزانة السلطان سليمان القانوني بن سليم الأول.

خامساً: مذهبه العقدي:

المؤلف أشعري العقيدة، ويتضح ذلك من:

١ – في أثناء رده على الرافضة في مسائل القدر قرر عقيدة الأشاعرة في مواضع متفرقة من الكتاب، وعقد فصلاً في مسألة خلق أفعال العباد قرر فيه أيضاً

---

(١) وجدت لهذا الكتاب نسختين مخطوطتين، الأولى: محفوظة في مركز جمعة الماجد بدبي – وتمكنت من الحصول على نسخة منها – برقم: (٢٤١٥٢١)، ومؤلفها معروف أفندي بن أحمد، إلا أن خطها سيء جداً وغير واضح، ولم أتمكن من قراءتها، والنسخة الأخرى: محفوظة بقسم المخطوطات بمكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة برقم: (٣٠٨) وذُكر أنَّ مؤلفها هو: معروف بن أحمد (قاضي المنزلة).

(٢) نسخة المخطوط الأصل: [ب/٦]، والنسخة المخطوط الثانية: [ت/٤].

(٣) هنالك نسخة منه محفوظة بمكتبة عارف حكمت في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم: (٢٢٨ – ١٣٦)، ومؤلفها هو: معروف بن أحمد الشافعي.

عقيدة الأشاعرة [١].

٢ – نقل المؤلف من كتب الأشاعرة إلا أنه أكثر النقل من كتاب شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني[٢]، وكذلك أكثر النقل عن كتب متفرقة لفخر الدين الرازي[٣]، وكان يصفه بالإمام كما يفعل الأشاعرة.

٣ – ذكر المؤلف أن الأشاعرة والماتريدة أثبت الناس اعتقاداً في الكتاب والسنة، وأعلمهم وأقواهم بصيرة، بل هم أشهر الناس قاطبة، وأن المحققين من الفريقين لا يبدع بعضهم بعضاً، وذكر أن الخلاف بينهما في أصول الدين في مسائل معدودة، وأن الخلاف بينهما يدور من بين لفظي ومعنوي[٤]، صرَّح المؤلف رحمه الله في أكثر من موضع بنبز أهل السنة المثبتة للصفات بالحشوية[٥].

إلا أن المؤلف خالف الأشاعرة في توحيد الألوهية، وكان فيه على عقيدة السلف – فيما ظهر لي من كتابه – فقد أخذ في أكثر من ثلاثة ألواح – مخطوطة – يقرر ذلك، ويذكر الأدلة من الكتاب والسنة على حرمة البناء على القبور والعكوف عليها بالدعاء والصلاة، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله: «ومما شابهوا به النصارى أن بعضهم وهم الاثنا عشرية بنوا على قبور أئمتهم المشاهد، فتركوا عبادة الله تعالى، وعطلوا الجمعة والجماعات في المساجد... ويعظمون المشاهد المبنية على القبور، فيعكفون عليها ويحجون إليها كما يُحج إلى

---

(١) انظر: نسخة المخطوط الأصل: [ب/١٩]، ونسخة المخطوط الثانية: [ت/١٨]..

(٢) سوف تأتي ترجمته: (ص٢٤٣).

(٣) سوف تأتي ترجمته: (ص١٢٠).

(٤) انظر: نسخة المخطوط الأصل: [ب/٣٦]، ونسخة المخطوط الثانية: [ت/٢٨ – ٢٩].

(٥) انظر على سبيل المثال: (ص١٥١ – ١٥٢).

البيت العتيق، أقول: ومما اشتهر في نواحي مدينة صيدا أن من توجه منهم إلى العراق، يقولون: راح إلى حج المشاهد».

وقال أيضاً: «وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يأمر بما ذكروه من أمر المشاهد، ولا شرع لأمته مناسك عند قبور أحد من الأنبياء ولا غيرهم».

وقال أيضاً[1]: «فقرن بين طمس التماثيل وتسويته القبور المشرفة؛ لأن كلاهما ذريعة إلى الشرك».

وقال: «وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول ﷺ شرع لأمته عمارة المساجد بالصلوات والاجتماع ولم يشرع لأمته أن يبنوا على قبر نبي ولا رجل صالح»[2].

سادساً: مذهبه الفقهي:

المؤلف كان شافعياً، فقد ذكر ذلك كل من ترجم له أو ذكره[3].

سابعاً: المناصب التي تقلدها:

تبيَّن لي - من خلال المصادر التي اطلعت عليها - أن المؤلف تقلد من المناصب: التدريس والقضاء.

١ - التدريس: تولى المؤلف التدريس بالمدرسة الشامية البرانية، في سنة

---

(١) عند شرحه لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الهياج الأسدي: «أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته».

(٢) انظر: نسخة المخطوط الأصل: [ب/٤٤ - ٤٦]، ونسخة المخطوط الثانية: [ت/٣٣ - ٣٤].

(٣) انظر: دُر الحبب: (٢/ القسم الأول٤٩٤)، الكواكب السائرة: (١٦/٢)(٢٠٧/٣).

٩٤٠هـ، والمدرسة الشامية البرانِّية: تقع خارج سور مدينة دمشق القديم – لهذا سميت بالبرانِّية – في مكان كان معروفاً بالعونية أو العينية، وتقع الآن داخل مدينة دمشق، أنشأتها ست الشام بنت نجم الدين أيوب (المتوفاة سنة٦١٦هـ) أخت السلطان صلاح الدين الأيوبي، في سنة ٥٨٢هـ وفرغ من بنائها سنة ٥٨٧هـ، وكانت كبيرة جداً، من أكبر المدارس وأعظمها، وأكثرها فقهاء وأوقافاً، وتسمى أيضاً بالمدرسة الحساميَّة نسبة إلى حسام الدين بن لاجين ابن الواقفة، ويعتبر العلامة تقي الدين ابن الصلاح أول من درس فيها، واندثرت هذه المدرسة ولم يتبق إلا قسم صغير منها(١).

٢ – القضاء: تقلد المؤلف منصب القضاء في عدد من بلدات ومدن الشام، حيث ولي قضاء حارِم – تابعة لمدينة حلب – ثم قضاء مدينة صيدا، وولي كذلك القضاء في مدينة صفد، وفي سنة ٩٣٩هـ ولي قضاء مدينة حلب(٢)، وذكر حاجي خليفة أنه كان قاضياً للمنصورة في سنة٩٧٠هـ(٣).



(١) انظر: البداية والنهاية: لابن كثير: (١٣/٨٤)، الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي: (ص٢٠٨)، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال لعبد القادر بدران: (ص١٠٤).

(٢) انظر: نسخة المخطوط الأصل: [ب٨ – ٩]، وانظر أيضاً: دُر الحبب في تاريخ أعيان حلب: (٢ القسم الأول٤٩٥).

(٣) انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: (٣/٣٤٥).

الفصل الثاني:

عن الكتاب

وفيه سبعة مباحث:

- **المبحث الأول: عنوان الكتاب.**
- **المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف.**
- **المبحث الثالث: موضوع الكتاب، ومباحثه ومادته.**
- **المبحث الرابع: منهج المؤلف في كتابه.**
- **المبحث الخامس: موارد المؤلف في كتابه.**
- **المبحث السادس: مخطوطة الكتاب.**

المبحث الأول

عنوان الكتاب

عنوان الكتاب كما هو مدون على صفحة عنوان نسخة المخطوط الأصل (ب)[١] : (البراهين النواقض مباني ضلالات الروافض)، وأمَّا على صفحة عنوان النسخة الثانية [ت][٢] فالعنوان فيها هو: (البراهين النواقض دلالات الروافض)، وأمام هذا الاختلاف تم اختيار عنوان الكتاب كما هو في النسخة الأصل [ب].

علماً أني لم أجد من ذكر هذا الكتاب عند من ترجم للمؤلف.



(١) سيأتي لاحقاً بيان سبب جعل هذه النسخة أصل.

(٢) لم أحصل على هذه النسخة إلا بعد صدور الموافقة على تحقيق هذا الكتاب موضوعاً لرسالتي العلمية، وكذلك لعدم معرفة تاريخ نسخ النسخة الثانية – كما سيأتي بيانه لاحقاً –.

المبحث الثاني

نسبة الكتاب إلى المؤلف

لم أجد من نسب هذا الكتاب إلى مؤلفه القاضي معروف بن أحمد الصهيوني إلا ما وجدته مدون على صفحتي عنوان نسختي المخطوط، وحتى المؤلف أو النساخ لم يذكروا اسم المؤلف ولا اسم الكتاب في مقدمة الكتاب؛ كما هو متعارف عليه عند المؤلفين السابقين.

فعلى صفحة عنوان النسخة الأصل [ب] كتب: «تأليف العبد الراجي عفو ربه العطوف الرَّؤوف أضعف العباد الفقير: معروف بن أحمد[1] خادم الشريعة المطهرة عفا الله تعالى عنه وعن جميع المسلمين بمَنه وطَوله وقوته وحوله».

وعلى صفحة عنوان النسخة الثانية (ت) كتب: «تأليف مولانا العالم العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام علم الأعلام – كلمة غير واضحة – أهل السنة زين الملة والدين: معروف بن أحمد بن صاحب صهيون بن منكوبرس بن خمارتكين تغمده الله بالرحمة والرضوان واسكنه الجنان بمنه وكرمه».

والمؤلف قام بتأليف هذا الكتاب في سنة ٩٦٤هـ[2].



(١) هذه النسخة حصلت عليها من مركز جمعة الماجد بدبي – كما سيأتي بيانه –، إلا أن المركز في قاعدة بيانته ترك مكان اسم المؤلف فارغاً، علماً أنهم دونوا في خانة الملاحظات ما يلي: «ورد اسم المخطوط (عنوانه)واسم المؤلف في ورقة العنوان».

(٢) نسخة المخطوط الثانية: [ت/٢٠] فقد صرَّح فيها إلى أن العام الذي كتب فيه كتابه هو سنة: (٩٦٤هـ).

المبحث الثالث

موضوع الكتاب، ومباحثه، ومادته

- موضوع الكتاب:

هو في الرد على الرافضة، وكشف زيغهم وافترائهم على أهل السنة، فإن المؤلف لَمَّا رأى فشو سب الصحابة وانتقاصهم بل وتكفيرهم إلا نفراً منهم — في بلاده الشام، وكذلك شاهد في مصر من يسب معاوية — رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين —، وكذلك قيام أحد علماء الرافضة[1] في ضواحي صيدا بإضلال الناس ونشر الرفض بينهم، وأيضاً قيامه بإرسال أخيه إلى العراق وإلى الشاه إسماعيل الصفوي، الذي يرسل إليه مكاتبات وخلعاً وهدايا عن طريق أخيه، وأمام كل هذا قام المؤلف بتأليف هذا الكتاب[2].

والمؤلف جعل كتابه في الرد على كتاب: «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة»

---

(١) هو: زين الدين بن علي بن أحمد الجعبي العاملي، الملقب عندهم بالشهيد الثاني (قتل٩٦٥هـ) رحل إلى بلدان عديدة ناشراً عقيدتهم الباطلة، وعاد إلى بلدته في نواحي — صيدا — فاستقر فيها، وأخذ يؤصل وينشر فيها مذهبهم الباطل لمن يفد عليه فيها، ولما استشعر المؤلف خطر زين الدين بن علي العاملي على أهل السنة في الشام بنشره للرفض بينهم، كتب المؤلف القاضي معروف إلى السلطان العثماني سليمان القانوني مبيناً خطره على أهل السنة، فأرسل السلطان رجلاً في طلب العاملي، فأُحْضِرَ من مكة المكرمة واقتيد إلى اسطنبول، ثم قتل هناك سنة ٩٦٥هـ، ولهذا يلقبونه الرافضة «الشهيد الثاني».(سيأتي تفصيل ذلك في قسم الدراسة في هامش (ص١٠٨) عند الحديث عن ترجمته وبيان سبب مقتله).

(٢) انظر: نسخة المخطوط الأصل: [ب٨ — ٩].

لابن المطهر الحلي[1]، ويقول المؤلف عن سبب اختياره لهذا الكتاب: «لما قوي عزمي على وضع تأليف متين، ناطق لما هو الحق المبين في الرد على هؤلاء الضالين، عمدت إلى النظر في تأليفات عالمهم ابن المطهر الحلي.. رأيت الرسالة[2].. التي أَلَّفَها ابن المطهر المذكور لسلطان الشرق خدا بنده[3] قد ذهب فيها كل مذهب من القول، وأشحنها بالأدلة التي أقام بها الحجة على أهل السنة، وافترى عليهم فيها قبائح عدة، شمَّرت ساعد الجد عن بيان الحق، وما هو منهاج الصواب، وميزت القشر عن اللباب، ونقلت منها كلامه بحروفه كلمة كلمة، وأجبت عن كل ما أورده»[4].

- **مباحث الكتاب:**

ذكر المؤلف في بداية الكتاب أحاديث في فضل الصحابة، وذكر أحداثًا تاريخية؛ منها ذكره لعدد من الدول التي أقامتها الرافضة، وذكر أيضاً أحداثًا معاصرة له، وتتضمن انتصارات الدولة العثمانية.

المقدمة: فيها تعريفات وتنبيهات وضوابط: تعريف الشيعة وتعريف الرافضة، وذكر فيها فصل: أن أصل قيام الرافضة هو محبة الدنيا لا اتباع أهل البيت، وذكر أنه اختار كتاب منهاج الكرامة في معرفة الإمامة لابن مطهر الحلي للرد عليه.

الباب الأول: فيما أبداه من قواعد عقائدهم التي صدر بها كتابه نقل مقدمة

---

(١) سوف تأتي ترجمته: (ص١٠٣).

(٢) يقصد بها كتاب «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة».

(٣) سوف تأتي ترجمته: (ص١٤١).

(٤) انظر: نسخة المخطوط الأصل: [ب١٤].

كتاب الحلي ورد عليها، وذكر فيه أربعة فصول.

الباب الثاني: يتضمن عدداً من سخرياتهم التي تعلقوا فيها بخيالات الجهلة وتشبهوا في بعضها باليهود، وبعضها بالنصارى، وفصول أخرى ذكر فيها عدة من مكابراتهم السخيفة وحججهم الباطلة، ذكر فيه ثلاثة فصول.

الباب الثالث: في مكابرتهم الباطلة وهي في عدة من مسائل الاعتقاد، ذكر فيه إحدى عشرة مكابرة للرافضة.

الباب الرابع: في مفتريات الروافض، ذكر فيه عشراً من مفتريات الرافضة على أهل السنة.

الباب الخامس: يتضمن عدة دعاوى ادَّعَتْها الرافضة وهم ليسو فيها على حق والقصد منها التزييف قطعاً، ذكر فيه عشر دعاوى، والدعوى التاسعة تضمنت ثلاث دعاوى، وأما الدعوى العاشرة فقد ضمنها المؤلف عدة تعقبات ومعارضات – سمَّاها معاتبات – وفي المعاتبة السابعة ينتهي الجزء المخصص لي عند قوله: فصل يتضمن التعريف بأهل الردة.

الباب السادس: في الشبه والمطاعن الزائفة التي استندت إليها الرافضة في تكفير الصحابة سوى ستة منهم، والمطاعن التي أبدوها في حقهم جملة وتفصيلا.

الباب السابع: خرافتهم التي نقلت عنهم في مصنفاتهم، ويسوق في كل قضية قصة من ذلك، وهذا الباب جعله قسمين: في الكرامات المختلقة، وفي المعجزات المخرقة...

الباب الثامن: في إقامة الدلالة على أن الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق.

خاتمة: تتضمن كيفية عقد الخلافة لأبي بكر الصديق وما جرى في ذلك على

الوجه الصحيح المستند بروايات مؤيدة بعضها بعضا، وذكر الرسالة الصادرة عن الشيخين إلى علي .

❖ ❖ ❖

المبحث الرابع
منهج المؤلف في كتابه

المنهج الذي اتبعه المؤلف في تأليفه للكتاب هو ذكره لكلام ابن المطهر من كتابه: «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة»، ثم يرد عليه بالآيات الكريمة والأحاديث النبوية، ويذكر كلام أهل العلم في تلك المسألة، واعتمد في غالب رده على كتاب: «منهاج السنة النبوية» لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، كما كان يرجع لابن حزم الظاهري في كتابه: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، وكما كان يرجع لفخر الدين الرازي في عدد من كتبه، واعتمد أيضاً على كتاب: «شرح المقاصد في علم الكلام» لسعد الدين التفتازاني.

ومما ميَّز منهج المؤلف في كتابه أنه رجع لعدد كثير من كتب أهل العلم من السنة أو الرافضة — سواء القدماء منهم أم المعاصرون له — واستشهد بها.

ومما تميز به المؤلف في منهجه في هذا الكتاب أنه كثير الاستطراد، فتجده عند نهاية كل فصل أو مكيدة أو فرية يستطرد أو يستدرك، فمرة يُعَنْون له: بتتمة، ومرة أخرى مصباح هدى، وأيضاً بتحرير بليغ، وتارة بخاتمة، ومرة بعود وانعطاف، وأخرى بتوضيح متين...



المبحث الخامس

موارد المؤلف في كتابه

إن أهم ما ميَّز المؤلف القاضي معروف بن أحمد في كتابه هذا وفرة وكثرة المصادر التي يستقي منها، وكثرة المراجع التي يعود إليها، وسوف أقتصر على ذكر موارده التي صَرَّح بنقله وأخذه عنها، فأذكر أولاً كتب أهل السنة، ثم كتب الرافضة.

ذكرت هذه الكتب حسب ورودها في الكتاب.

أولاً: موارد المؤلف من كتب أهل السنة التي صَّرح بنقله عنها في الجزء المخصص لي:

١ – صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري(المتوفى سنة٢٥٦هـ).

٢ – صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى سنة٢٦١هـ).

٣ – الموطأ: لمالك بن أنس الأصبحي (المتوفى سنة١٧٩هـ).

٤ – سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى الترمذي (المتوفى سنة٢٧٩).

٥ – سنن الدار قطني: لعلي بن عمر الدار قطني البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

٦ – المعجم الكبير: لسليمان بن أحمد الطبراني(المتوفى سنة٣٦٠هـ)

٧ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: المؤلف: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة٤٣٠هـ).

٨ – شرح المواقف في علم الكلام: المؤلف: زين الدين علي بن محمد الجرجاني (المتوفى سنة ٨١٦هـ).

٩ – الملل والنحل: المؤلف: محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشَهْرَسْتَاني

(المتوفى سنة٥٤٨هـ).

١٠ – المفصل شرح المحصل في علم الكلام: المؤلف: نجم الدين علي بن عمر بن محمد الكاتبي القزويني (المتوفى سنة ٦٧٥هـ).

١١ – الرياض المونقة في آراء أهل العلم وهناك من كتب الواو بالهمز: «المؤنقة»: المؤلف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (المتوفى سنة٦٠٦هـ).

١٢ – البداية والنهاية: المؤلف: عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى سنة٧٧٤هـ).

١٣ – الكامل في اللغة والأدب: المؤلف: محمد بن يزيد البصري النحوي، المعروف بالمُبَرّد (المتوفى سنة٢٨٦هـ).

١٤ – منتهى السُّول في علم الأصول: المؤلف: سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمِدي (المتوفى سنة٦٣١هـ).

١٥ – نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول: المؤلف: جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الإسنوي (المتوفى سنة٧٧٢هـ).

١٦ – التوحيد: المؤلف: أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي (المتوفى سنة٣٣٣هـ).

١٧ – المطالب العالية من العلم الإلهي: المؤلف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي.

١٨ – شرح المقاصد في علم الكلام: المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة٧٩٢هـ).

١٩ – شرح العقائد النسفية: المؤلف: سعد الدين مسعود التفتازاني.

٢٠ – المعارف في شرح الصحائف في علم الكلام: المؤلف: شمس الدين

محمد بن أشرف السمرقندي (المتوفى بعد سنة ٦٩٠هـ).

٢١ – العقد الفريد: المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (المتوفى سنة٣٢٨هـ).

٢٢ – مروج الذهب ومعادن الجوهر: المؤلف: علي بن الحسين المسعودي (المتوفى سنة٣٤٦هـ).

٢٣ – محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: المؤلف: فخر الدين الرازي.

٢٤ – الفصل في الملل والأهواء والنحل: المؤلف: محمد بن علي بن حزم الأندلسي الظاهري (المتوفى سنة٣٨٤هـ).

٢٥ – المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: المؤلف: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (المتوفى سنة ٨٤٥هـ).

٢٦ – كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاة: المؤلف: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الناجي القبيباني الدمشقي (المتوفى سنة٩٠٠هـ)

٢٧ – سر الحياة: المؤلف: الشريف علي بن أحمد السمهودي (المتوفى سنة٩١١هـ).

٢٨ – الروض النضر في حال الخضر: المؤلف: قطب الدين محمد بن محمد بن عبد الله الرملي الدمشقي الخيضري (المتوفى سنة٨٩٤هـ).

٢٩ – طبقات الشافعية الكبرى: المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (المتوفى سنة٧٧١هـ).

٣٠ – معالم التنزيل في التفسير: المؤلف: محي الدين الحسين بن مسعود

الفراء البغوي (المتوفى سنة٥١٦هـ)، المعروف بتفسير البغوي.

٣١ – الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري: المؤلف: علي بن حسين بن عروة الدمشقي المشرقي (المتوفى سنة٨٣٧هـ).

٣٢ – منهاج السنة النبوية: المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة الحراني النميري (المتوفى سنة٧٢٨هـ) (المؤلف ينقل عنه بواسطة كتاب الكواكب الدراري الموضح أعلاه حيث يحتوي على عدد ضخم من الكتب ومنها منهاج السنة).

٣٣ – الطاعة والمعصية: المؤلف: علي بن معبد بن شداد العبدي الرَّقِّي (المتوفى سنة ٢١٨هـ).

٣٤ – المغني في أبواب التوحيد والعدل: المؤلف: للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار المعتزلي (المتوفى سنة٤١٥هـ).

٣٥ – كتاب الموجز: المؤلف: أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (المتوفى سنة٣٢٤هـ)

٣٦ – الأربعين في أصول الدين: المؤلف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (المتوفى سنة٦٠٦هـ).

٣٧ – أنوار التنزيل وأسرار التأويل في تفسير القرآن: المؤلف: القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥هـ)، ويعرف بتفسير البيضاوي أو تفسير القاضي.

٣٨ – مفاتيح الغيب: المؤلف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (المتوفى سنة٦٠٦هـ)، ويعرف بالتفسير الكبير أو تفسير الرازي.

٣٩ – الاعتماد شرح عمدة الاعتقاد أو العقائد: المؤلف: حافظ الدين

أبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي الماتريدي (المتوفى سنة٧٠١هـ).

٤٠ – المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة: المؤلف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي الشهير بابن الهمام الحنفي (المتوفى سنة٨٦١هـ).

٤١ – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: المؤلف: أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (المتوفى سنة٣٢٤هـ).

٤٢ – خزانة الأكمل في الفروع: اخْتُلِفَ في نسبته إلى مؤلفه، فقيل: إنه لأبي الليث السمرقندي، والصحيح أنه لأبي عبد الله يوسف بن علي بن محمد الجرجاني، والكتاب في الفقه الحنبلي ويحتوي على جل مصنفاتهم.

٤٣ – الإنارات في شرح الإشارات: المؤلف: فخر الدين محمد بن عمر البكري الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦هـ).

٤٤ – الجامع الكبير أو جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي (المتوفى سنة٩١١هـ).

ثانياً: موارد المؤلف من كتب الرافضة التي صَّرح بنقله عنها في الجزء المخصص لي:

١ – الانتصار، وقيل اسمه: «الانتصار فيما انفردت به الإمامية»، تأليف: الشريف المرتضى علي بن الحسين المرتضى الموسوي (المتوفى سنة٤٣٦هـ).

٢ – منهاج الكرامة في معرفة الإمامة: تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلِّي (المتوفى سنة٧٢٦هـ).

٣ – النور المنجي من الظلام: تأليف: محمد بن علي بن أبي جمهور الأحسائي (المتوفى في أوائل القرن العاشر).

٤ – مسالك الأفهام في علم الكلام: تأليف: محمد بن علي بن أبي جمهور الأحسائي.

٥ – الشافي في الإمامة: تأليف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي البغدادي (المتوفى سنة٤٣٦هـ).

٦ – مناسك المزار: تأليف: محمد بن محمد بن النعمان البغدادي المعروف بالمفيد (المتوفى سنة٤١٣هـ).

٧ – التحقيق المبين شرح نهج المسترشدين: تأليف: خضر بن محمد بن علي الرازي الحَبْلَرَوْدي (المتوفى في حدود سنة٨٥٠هـ).

٨ – حل مشكلات الإشارات تأليف: نصير الدين محمد الطوسي، (المتوفى سنة٦٧٢هـ).

٩ – قواعد العقائد: تأليف: نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي.

❖ ❖ ❖

المبحث السادس

مخطوطة الكتاب

وقفت على نسختين مخطوطة للكتاب[1]، هما على النحو التالي:

الأولى: النسخة الخطية الأولى – الأصل – (ب):

عدد الألواح: مائة واثنين وتسعين (١٩٢) لوحاً.

الناسخ: محي الدين الدمشقي (ابن أخ المؤلف).

نوع الخط: نسخي.

تاريخ النسخ: الثاني من شهر الله المحرم، سنة تسعمائة وثمان وستين ٩٦٨هـ.

عدد الأسطر: سبعة عشر (١٧) سطراً.

حالة المخطوط: جيدة وهي كاملة.

مكان الحفظ: في قسم إحياء التراث الإسلامي بإدارة الأوقاف الإسلامية بالقدس، برقم: ٣٢٤، والنسخة الأصلية موجودة بالمكتبة البديرية بالقدس، وعليها وقف محمد البديري على أولاده، ثم طلبة العلم بالمسجد الأقصى

ووجدت نسخة منه محفوظة لدى مركز جمعة الماجد بدبي في دولة الإمارات العربية، برقم المادة: (٢٥٧٢٣٢)، وقمت بتصويرها.

وسيكون الجزء الذي أحققه في هذه النسخة بمقدار: (١٢٢) ورقة، من أول

---

(١) لم أتمكن من العثور على النسخة الثانية، والتي رمزت لها (ت)، إلا بعد الموافقة على الموافقة على موضوع رسالتي، وأتوجه بالشكر الجزيل لفضيلة الأستاذ الدكتور صالح العقيل الذي أرشدني إلى مكان حفظها بمدينة اسطنبول بجمهورية تركيا، فجزاه الله عني وعن زميلي خير الجزاء.

الكتاب إلى بداية قوله: فصل: «يتضمن التعريف بأهل الردة» ورقة رقم: (١٢٢).

الثانية: النسخة الخطية الثانية (ت)

قمت بتسمية هذه النسخة (ت)، ووصفها على النحو التالي:

عدد الألواح: مائة وواحد وعشرين (١٢٠) لوحاً.

الناسخ: مجهول.

نوع الخط: فارسي.

تاريخ النسخ: مجهول.

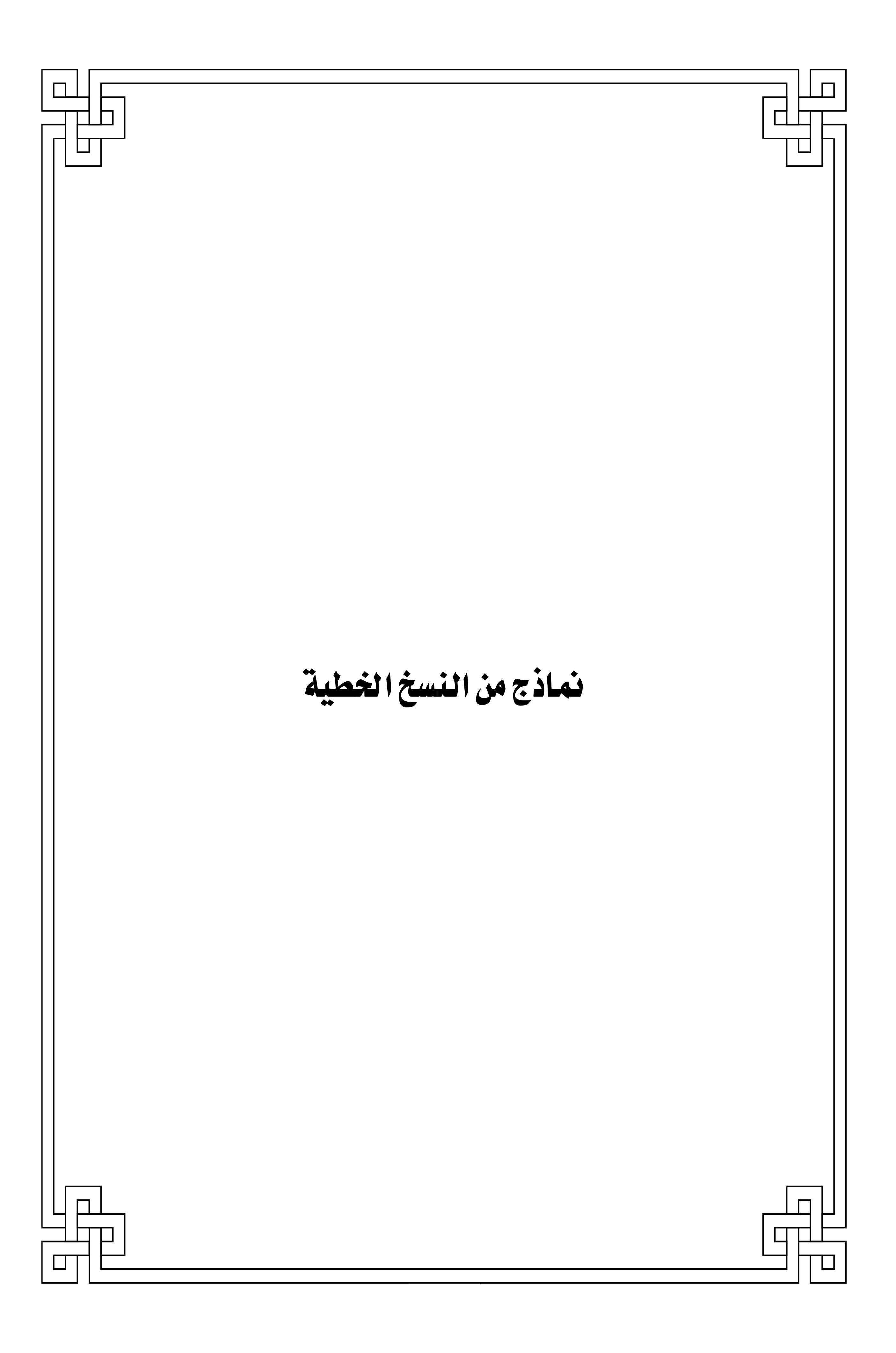
عدد الأسطر: إحدى وعشرين (٢١) سطراً.

حالة المخطوط: ممتازة وكاملة.

مكان الحفظ: في مكتبة قرة مصطفى باشا – مكتبة با يزيد – في إستانبول في دولة تركيا برقم (١٩٠١٥).

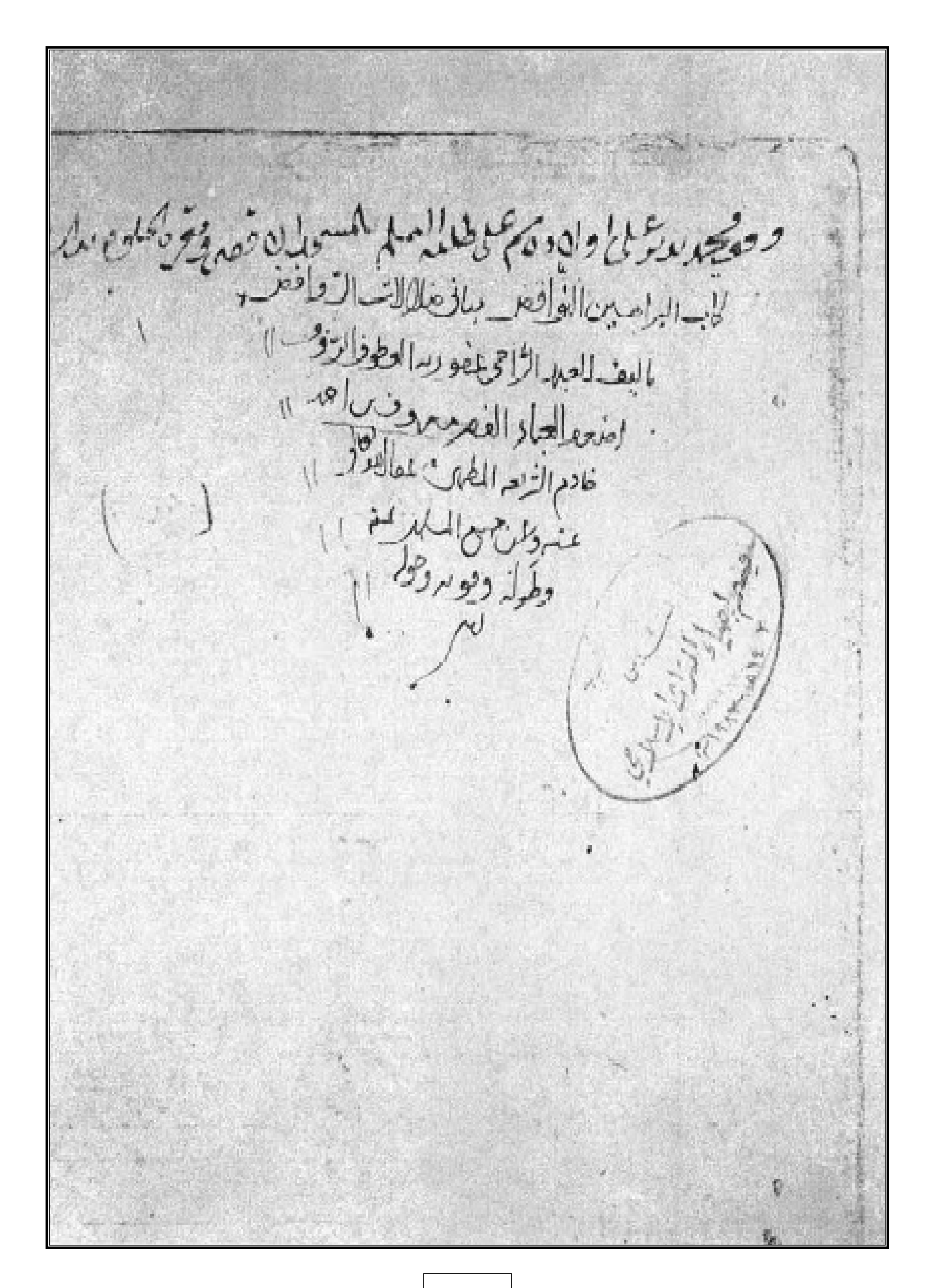
وسيكون الجزء الذي أحققه في هذه النسخة بمقدار: (٧٧) ورقة، من أول الكتاب إلى بداية قوله: فصل: «يتضمن التعريف بأهل الردة» ورقة رقم: (٧٧).





نماذج من النسخ الخطية

صفحة عنوان النسخة الأصل (ب)



[illegible]

كتاب البراهين النواقض لمباني ضلالات الروافض

تأليف العبد الراجي عفو ربه العطوف الرؤوف

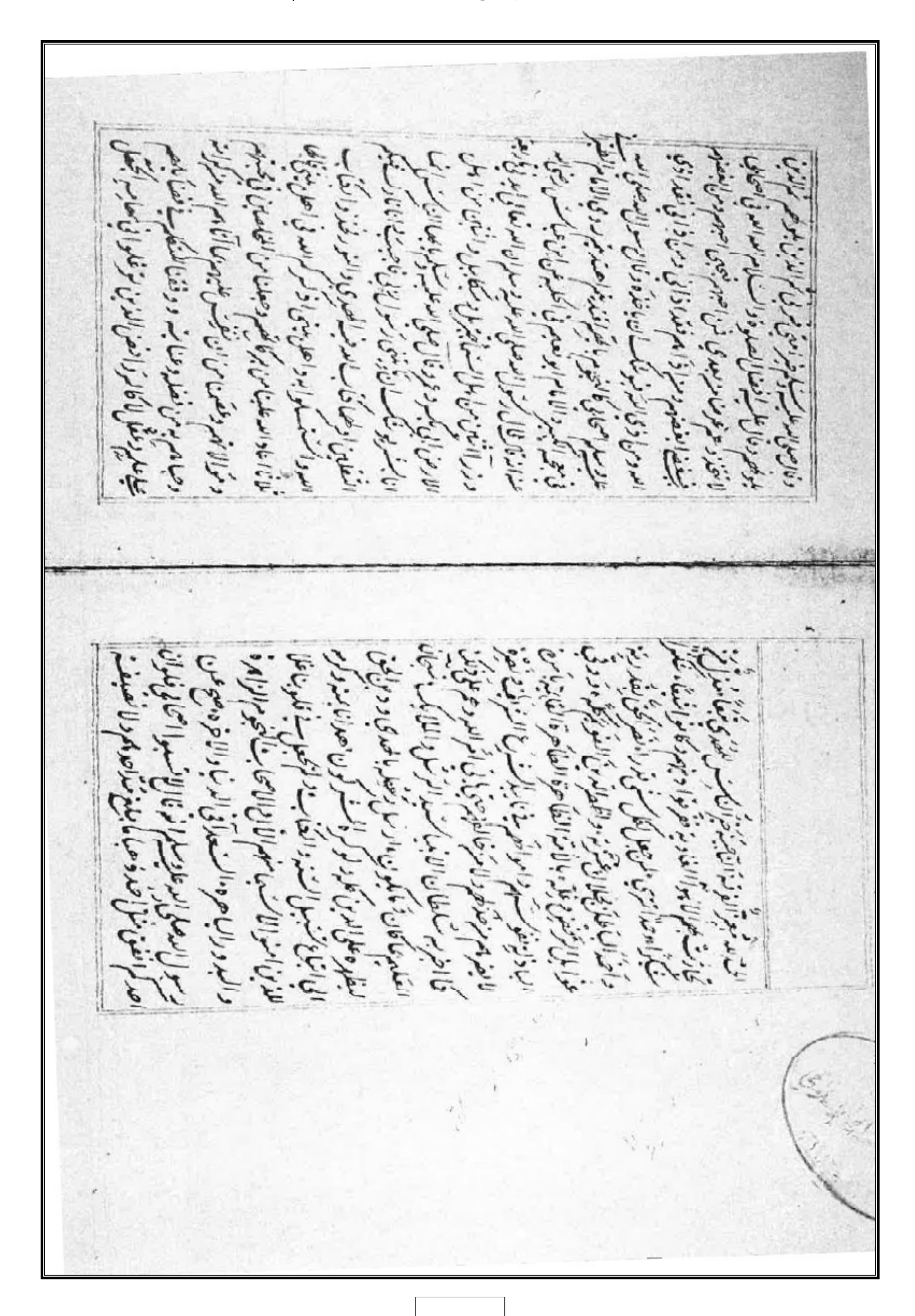
أضعف العباد الفقير معروف بن احمد

خادم الشرع المطهر عفا الله عنه

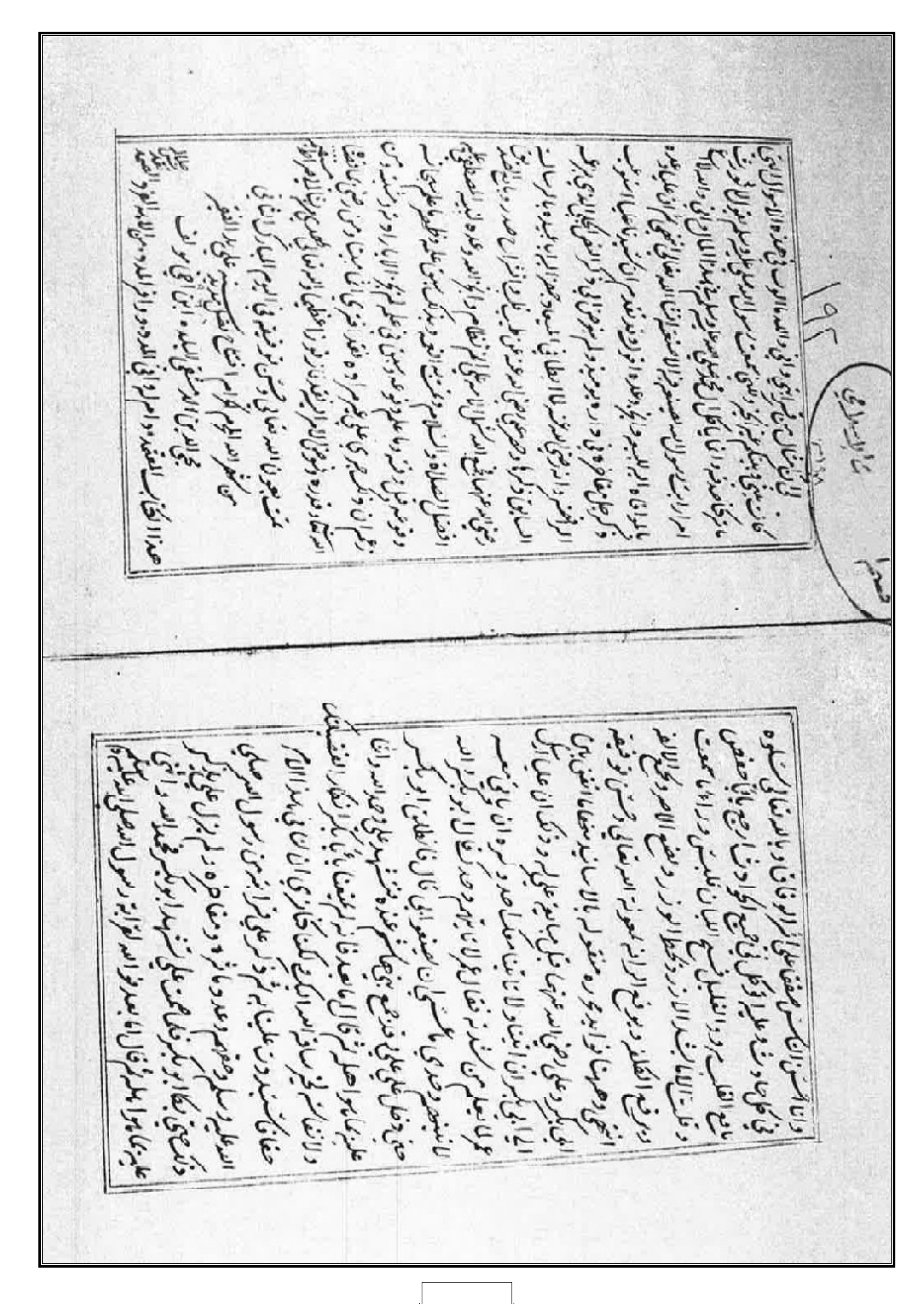
غفر ولمن جميع المسلمين

[illegible]

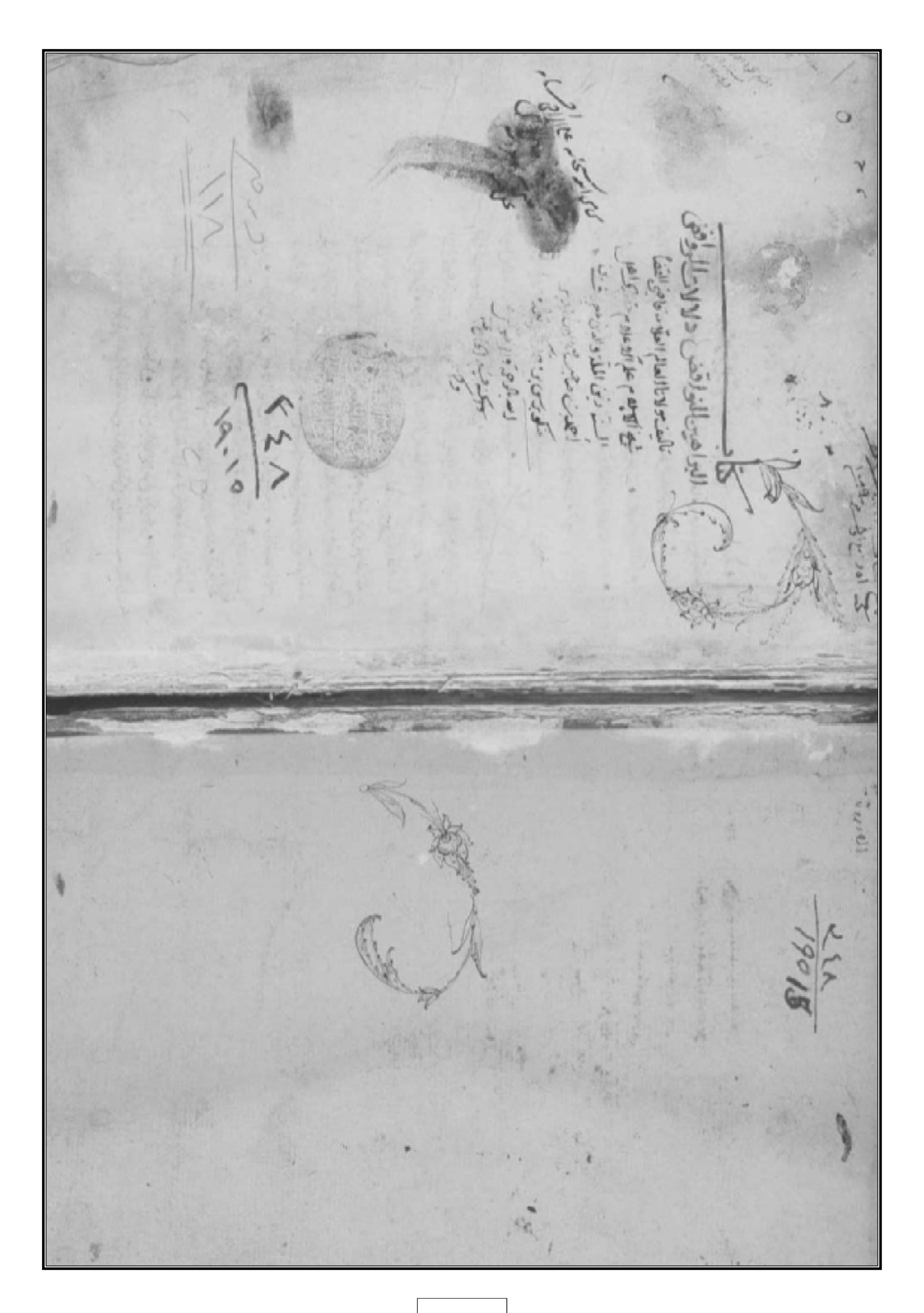
اللوحة الاولى من النسخة الأصل (ب)



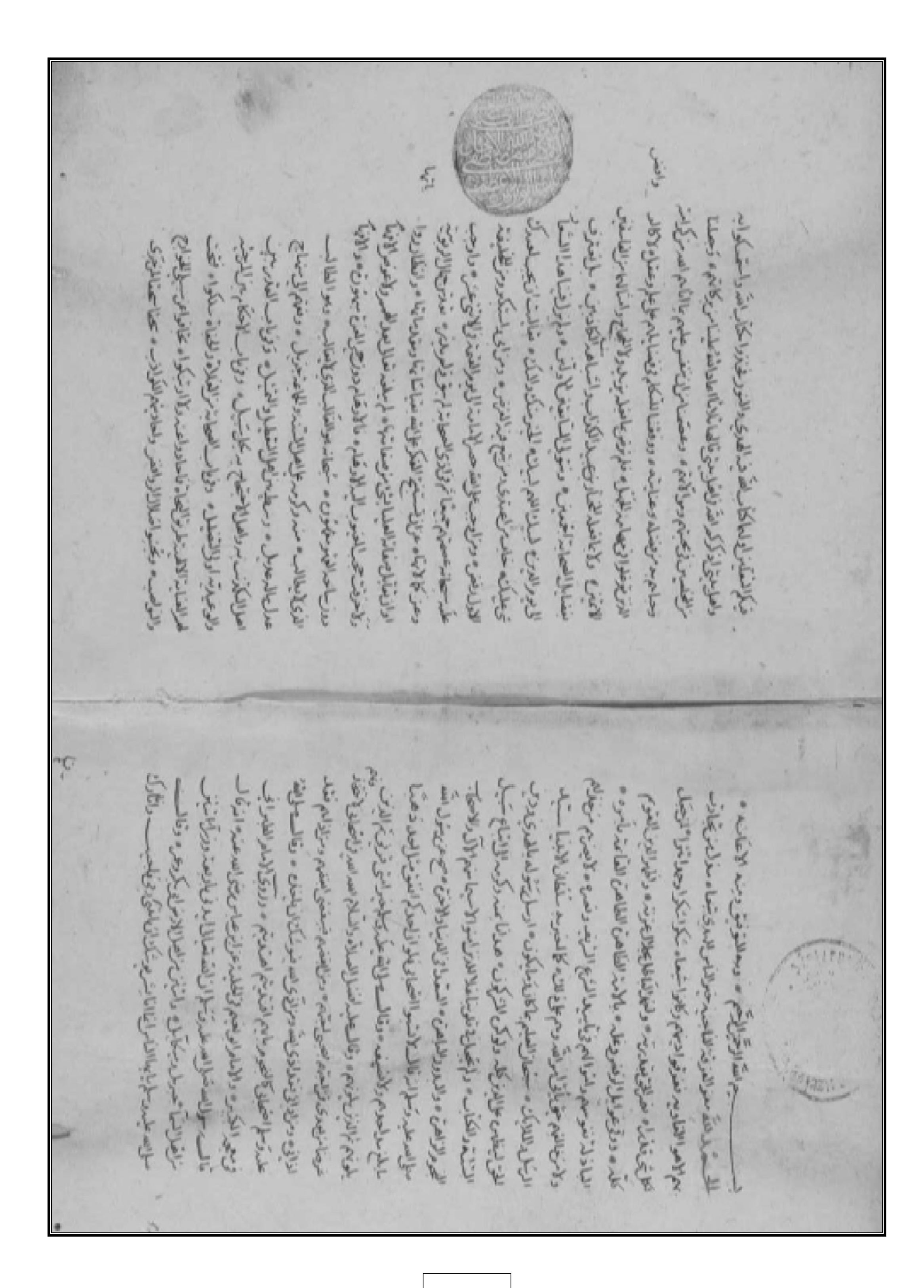
اللوحة الأخيرة من النسخة الأصل (ب)



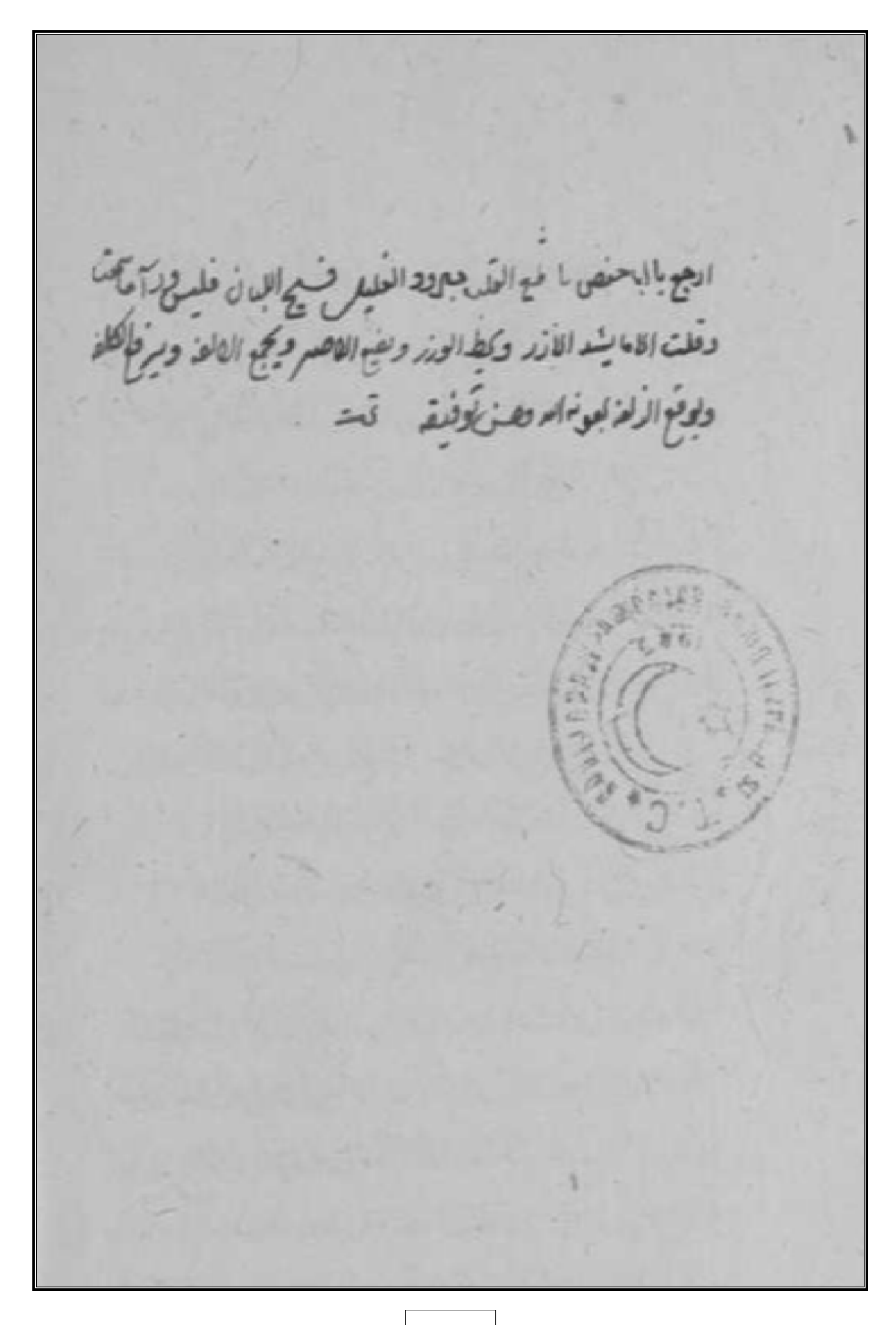
صفحة عنوان النسخة (ت)



اللوحة الأولى من النسخة (ت)



اللوحة الأخيرة النسخة (ت)



ارجع يا أبا حفص يا شيخ القلب بمورود الغليل فسيح البيان فليس في آمالها
وقلت الامانيشد الازر وكظ الوزر ونضع الاصر ويجمع الالفة ويرفع الكلفة
ويرفع الزلفة بعون الله وحسن توفيقه تمت



القسم الثاني:

النص المحقق

البراهين النواقض مباني ضلالات الروافض

تأليف: معروف بن أحمد الشامي (المتوفى سنة ٩٧١هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[(١)]

الحمد لله معز الفرقة الناجية، خيَّر الناس للهدى تبعاً، مذل من تجارت بهم الأهواء الغاوية، ففرقوا دينهم وكانوا شِيَعاً، شكراً شكراً وحمداً تتراً، لمن جعل لكل شيء قدراً، نصر الحق بقدرته، وأخمد الباطل بجلال عزته، وأظهر الدين القويم كله، ووقى غوائل[(٢)] الرَفْض[(٣)] ....

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبه التوفيق ومنه الإعانة».

(٢) غوائل: أي المهالك، وهي جمع غائلة، وفي الحديث: «يبغون له الغوائل»، وقال الكسائي: «الغوائل الدواهي، والغِيلة — بالكسر — الخديعة والاغتيال». انظر: تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري: (١٧١/٨)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري: (ص٨٦٧).

(٣) الرَفض: التَرَّك، يقال: رَفَضت الشيء تَرَكته، والرَّوَافِض جنود تركوا أميرهم وانصرفوا، ومنه سميت فرقة الرَّافِضة — من فرق الشيعة — بهذا الاسم، لأنهم تركوا زيد بن علي بن الحسين بعد أن بايعوه. انظر: تهذيب اللغة: (١٣/١٢)، معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس: (٤٢٢/٢ — ٤٢٣) (٥٠/٥).

والرافضة: هم الشيعة، الذين يزعمون أنهم شيعة علي بن أبي طالب ﵁ وأولاده من بعده، على قول بعض من صنف في الفرق والمقالات كعبد القاهر البغدادي وأبي المظفر الإسفراييني والفخر الرازي، إلا أن الإمام أبي الحسن الأشعري ذكر أنهم من فرق الشيعة، وقسَّم الرافضة إلى: الكيسانية والإمامية والإسماعيلية، ولم يَعدّ الزيدية والغالية أو الغلاة من فرق الرافضة، وإنما ذكرهم ضمن فرق الشيعة أو كما سماهم الشِّيَع، وإنما سُمُّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وقيل: سُمُّوا الرَّافضة لقول زيد بن علي بن الحسين لهم رفضتموني، وذلك لأنهم تركوه ولم يقاتلوا معه، بعد أن أنكر عليهم الطعن على أبى بكر وعمر، وهم يقولون: بأن علياً استحق الإمامة عن طريق الوصية والتعيين، ثم أوصى لابنه الحسن بالإمامة من بعده، وأوصى الحسن لأخيه الحسين بالإمامة من بعده، ومن ثم انتقلت=

وَغله[1]، بالأمة الظاهرة الطاهرة القائمة بأمره، الباذلة نفوسهم وأموالهم في تأييد الشرع الشريف ونصره، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك، كما أخبر به سلطان الأنبياء سيد الرسل والملائكة.

سبحان العليم بما كان وما يكون، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، هدانا بمنه وكرمه إلى اتباع سبيل السنة والكتاب، ولم يجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا لاسِيِّما منهم الآل والأصحاب، النجوم الزاهرة، والبدور الباهرة، السعداء في الدنيا والآخرة، صح عن رسول الله ﷺ أنه

=الإمامة في أولاد الحسين، ويُسمَّون بالاثني عشرية، لقولهم: بإمامة اثنى عشر إماماً، أخرهم مهديهم المنتظر، الذي دخل السرداب وإلى الآن ينتظرون خروجه، ويُسمَّون أيضاً بالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق، ويُسمَّون بالإمامية لقولهم: بإمامة علي بن أبي طالب وأبنائه من بعده، ويعتبر عبد الله بن سبأ وفرقته السبئية المؤسس الحقيقي لهذه الفرقة، ومن أشهر عقائدهم: قولهم: بإمامة علي وخلافته نصاً ووصية، واعتقدوا أنها لا تخرج من أبنائه من بعده، وأن الإمامة ركن الدين لا يجوز للرسل إغفالها ولا تفويضها للعامة، ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، وقولهم: بتحريف القرآن الكريم وأن عندهم مصحف فاطمة، وقولهم: بالطعن في الصحابة والتبرؤ منهم، بل قالوا: بتكفير بعضهم، وقولهم: بالرجعة والبداء والتَقيَّة وزواج المتعة. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١٥)، التنبه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين الملطي: (ص١٥٦)، الفرق بين الفرق: (ص٢٢٣)، الملل والنحل: (١/١٤٦)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر طاهر الأسفراييني: (ص٢٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين محمد الرازي: (ص٥٢)، فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي: (ص٢٢).

(١) وَغَل: كلمة تدل على تقحم في سير وما أشبه ذلك، والوَغْل من الرجال: النذل الضعيف الساقط، المقصر في الأشياء، ووَغَل في الشيء وغُولاً: دخل فيه وتوارى به. انظر: تهذيب اللغة: (٨/١٧٢)، معجم مقاييس اللغة: (٦/١٢٧).

قال: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»(١) وقال ﷺ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(٢)، وقال - عليه أفضل الصلاة والسلام -: «الله الله في أصحابي، لا تتخذونهم غرضاً(٣) من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه»(٤)، وقال رسول الله(٥) ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»(٦).

---

(١) متفق عليه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه البخاري برقم: (٣٤٧٠) في كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» (١٣٣٨/٣)، ومسلم برقم: (٢٥٤١) وأيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم: (٢٥٤٠) كلاهما في (١٩٦٧/٤).

(٢) متفق عليه عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، أخرجه البخاري برقم: (٣٤٥٠) في كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضائل أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم في: (١٣٣٥/٣)، ومسلم بنحوه: برقم: (٢٥٣٥) في: (١٩٦٤/٤).

(٣) الغَرَض: الشيء ينصب فيرمى فيه، وهو الهدف. انظر: تهذيب اللغة: (٥٠/٨)، النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك الجزري: (٣٦٠/٣)، وسيأتي بيان مقصود المتكلمين بالغرض: (ص٥٧).

(٤) رواه أحمد في المسند برقم: (٢٠٥٦٨) عن عبد الله بن مغفل المزني وبرقم: (٢٠٥٩٧)، والترمذي برقم: (٣٨٦٢) في كتاب: المناقب، باب: في فضل من بايع تحت الشجرة، في (٦٩٦/٥) وقال: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، ورواه غيرهما، وضعفه الألباني: في ضعيف سنن الترمذي: (٥١٨/١)، وكذلك في سلسلة الأحاديث الضعيفة: برقم: (٢٩٠١) في (٤٤٣/٦).

(٥) قوله: «رسول الله» ليس في (ت).

(٦) أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: (٩٠/٢ - ٩١) عن ابن عمر رضي الله عنهما وعزاه للبزار - ولم أعثر عليه في مسنده - وذكر أنه قال: «وهذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ.. وإنما أُتي ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد، لأن أهل العلم قد سكتوا عن=

روى[1] الإمام الطبراني[2] في «معجمه الكبير[3]»، والإمام أبو نعيم[4] في

=الرواية لحديثه، والكلام أيضاً منكر عن النبي ﷺ»، وذكر ابن عبد البر رواية أخرى له عن ابن عمر ثم قال: «وهذا إسناد لا يصح، ولا يرويه عن نافع من يحتج به»، وأورده أيضاً عن جابر رضي الله عنه ثم قال عقبها: «هذا إسناد لا تقوم به حجة، لأن الحارث بن غصين مجهول»، وذكر الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار: (٢/٢٢٩ – ٢٣١) أنه يروى عن: ابن عباس وجابر وأبي هريرة وبن عمر – رضي الله عن الجميع –، وتكلم عليها جميعها، وبيَّن أنها لا تسلم من مقال، ولا يثبت منها شيء، وقال ابن الملقن في البدر المنير: (٩/٥٨٤): «هذا الحديث غريب لم يروه أحد من أصحاب الكتب المعتمدة وله طرق» ثم أوردها، وذكره وطرقه أيضاً الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: (١/١٩٠ – ١٩١)، وتكلم عليها كلها، وانظر أيضاً: كشف الخفاء ومزيل الإلباس لإسماعيل العجلوني: (١/١٥٠)، وقال عنه الألباني: «موضوع» انظر: السلسلة الضعيفة: (حديث رقم٥٨) في (١/٦٠).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وروى».

(٢) هو: سليمان بن أحمد بن أيوب اللَخْمي الطَبَرَاني، أبو القاسم الشامي، ينسب إلى طبرية بالشام، الإمام الحافظ المحدث الثقة الرحال، لُقِب بمسند الدنيا، ارتحل في طلب الحديث حتى سمع من ألف شيخ أو يزيدون، صنف مصنفات عديدة، منها: المعاجم الثلاثة، الكبير والأوسط والصغير، توفي سنة ٣٦٠هـ. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (٢/٤٠٧)، سير أعلام النبلاء: (١٦/١١٩)، الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي (١٥/٢١٣).

(٣) هو كتاب: المعجم الكبير: هو معجم أسماء الصحابة وتراجمهم وما رَووه، رتبه على الحروف، لكن ليس فيه مسند أبي هريرة – لأنه أفرد له مصنف خاص –، ولم يستوعب حديث الصحابة المكثرين، واشتمل الكتاب على نحو خمسة وعشرين ألف حديث. انظر: المعجم الكبير: (١/٥١)، سير أعلام النبلاء: (١٦/١٢٢)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: (٢/١٧٣٧).

(٤) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأَصْبَهاني، أبو نعيم المهراني الأحول، من الأعلام المحدثين وأكابر الحفاظ الثقات، وأحد الذين جمع الله لهم بين العلو في الرواية والنهاية في الدراية، وكان يميل إلى مذهب الأشعري في الاعتقاد ميلاً كثيراً، وهُجِر بسبب=

«الحلية[(١)]» عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى أيدني بأربعة وزراء، اثنين من أهل السماء جبريل وميكائيل، واثنين من أهل الأرض أبي بكر وعمر»[(٢)]، وقال ﷺ: «يا أيها الناس، إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول[(٣)] ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم الثقلين أوَّلَهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به، وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي»[(٤)] - قالها ثلاثاً -، أعاد الله علينا من بركاتهم، وجعلنا من المخلصين في محبتهم وموالاتهم، وعصمنا من أن ننفس عليهم بما آتاهم الله من كرامته، وحباهم به من فضله وعنايته، ووفقنا للتكلم في فضائلهم على علم وعقل، لا كالروافض

=ذلك، صنف مصنفات كثيرة، منها: حلية الأولياء والمستخرج على الصحيحين ودلائل النبوة وتاريخ أصبهان، توفي سنة ٤٣٠هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٩١/١)، سير أعلام النبلاء: (٤٥٣/١٧)، البداية والنهاية: (٤٥، ١٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (١٨/٤).

(١) هو كتاب: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، هو كتاب مسند ترجم فيه مؤلفه لجماعة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة الأعلام والمتصوفة والنُّساك، اختصره ابن الجوزي في صفة الصفوة، وانتقد عليه بأشياء، من أهمها: أن في الكتاب أحاديث باطلة وموضوعة. انظر: حلية الأولياء: (٤/١)، صفة الصفوة: (٦/١ - ١٢)، كشف الظنون: (٦٨٩/١).

(٢) المعجم الكبير: (١٧٩/١١)، وحلية الأولياء: (١٦٠/٨) وقال أبو نعيم: «غريب من حديث وهيب، لم نكتبه إلا من حديث عبد الرحمن بن نافع»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥١/٩): «رواه الطبراني من حديث محمد بن مجيب الثقفي وهو كذاب، ورواه البزار بمعناه وفيه عبد الرحمن بن مالك بن مغول وهو كذاب»، وذكر الألباني في السلسلة الضعيفة أنه موضوع، وهو برقم: (٣٠٥٦) في: (٥٨/٧).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «أمر».

(٤) أخرجه مسلم عن زيد بن أرقم رضي الله عنه برقم: (٢٤٠٨) في: (١٨٧٣/٤)، وأحمد في المسند: عنه رضي الله عنه أيضاً برقم: (١٩٢٨٥) في: (٣٩٩/٤).

الذين توغلوا في مَهَامه[1] الجهل [ب/١]، فلم نرض بما فعله يزيد ولا الحجاج، وأمثالهما من الفاسقين الآثمين، ولا بما فعله المختار بن عبيد[2] الكذاب وأشباهه من الكاذبين؛ بل نعترف بفضائل الصحابة أجمعين، ونتولى السابقين الأولين، ولم يزل فينا هذا الشعار إلى يوم الدين، لبيك اللهم لبيك، الخير منك وإليك، تعاليت أن يجب لعبيدك[3] شيء عليك[4]، خاب من اعتدى، ومن تبع فيه الغرض، ومن أبى

(١) مهامه: جمعٌ مَهْمَهٍ، والمَهْمَهُ والمَهْمَهَةُ هي: القفر من الأرض، وقيل: المفازة البعيدة، قال الليث: «المَهْمَه الفلاة بعينها لا ماء بها ولا أنيس». انظر: جمهرة اللغة: (١/٢٢٤)، تهذيب اللغة: (٥/٢٥٠).

(٢) هو: المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي الكذاب، خرج يطلب ثأر الحسين وقَتْلِ قتَلَته، ادَّعى أن محمد بن الحنفية هو المهدي الذي سيخرج في آخر الزمان، وأنه أمره أن يدعو الناس إلى بيعته، ثم ادعى أن الوحي يأتيه وأنه يعلم الغيب، قال ابن حجر: «ولد عام الهجرة، وليست له صحبة ولا رؤية، وأخباره غير مرضية.. يقال: إنه كان خارجياً ثم صار زُبَيرياً ثم صار رافضياً»، قتل سنة ٦٧هـ. انظر: البداية والنهاية: (٨/٢٤٨)، سير أعلام النبلاء: (٣/٥٣٨)، الإصابة في تمييز الصحابة: (٦/٣٤٩).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «لعبدك».

(٤) الأشاعرة يقولون: لا يجب على الله تعالى شيء، ولا يحرم عليه شيء، وهم خالفوا المعتزلة الذين أوجبوا على الله تعالى أموراً، وحرموا عليه أموراً، وأما أهل السنة فهم وسط بين الفريقين، فلم يوجبوا على الله تعالى شيئاً، ولم يحرموا عليه شيئاً، وقالوا بل هو تعالى وتقدس منه أوجب على نفسه، وحرم على نفسه، فيجب عليه ما أوجبه على نفسه، ويحرم عليه ما حرمه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم: ٤٧)، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ (الأنعام: ٥٤)، وكذلك مما ورد في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي هو في الصحيحين: قول الرسول ﷺ له: «وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللّهِ عز وجل أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً». انظر: أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي: (١/٥٩٠ – ٥٩٣)، منهاج السنة: (١/٤٥١ – ٤٥٤)، مجموع الفتاوى: =

واستكبر، ومَن للخليفة الأول رفض، ومن أوجب على الله حصر الإمامة إلى يوم القيامة في الاثني عشر[1]، وأوجب عليه سبحانه عصمتهم جميعاً، ثم في أذى الصحابة لم يُبق ولم يذر، تقدَّس جلَّ له[2] الربوبية، وعز كمالاتها عن أن نستنتج الفِكَرَ حكماً[3] على الله بقياساتها ومقدماتها، وأنظار رواتها[4]، وأن تقابل صفاته العليا بشيء من صفاتها، لم يبلغه تعالى بُعد الهمم ولا غوص الأفهام، ولا خرقت حجب الغيوب إليه الأوهام، فالأوهام دون حمى العزة مبهورة، والأفهام دون ساحة القهر مقهورة، سبحانه هو الغالب الذي لا يُغالَب، وهو الطالب الذي لا يُطَالب، منُّه وكرمه على أهل السنة والجماعة جزيل، وفَّقَهُم إلى منهاج عدل ما له

=(١/ ٢١٨ – ٢١٩).

(١) الأثني عشرية: هم الرافضة المسمون بالإمامية، لقولهم إن الله لا يخلي الأرض من حجة على العباد من نبي ووصي ظاهر أو غائب مستور، ويقولون أن النبي ﷺ نص على إمامة علي رضي الله عنه، وأوصى علي إلى ولده الحسن، وأوصى الحسن أخاه الحسين، وهكذا إلى الإمام الثاني عشر المنتظر، ويُسَمَّون أيضاً بالاثني عشرية لقولهم: بإمامة اثنى عشر إماماً، والأئمة هم ـ حسب التدرّج الزمني ـ: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه (توفي ٤٠ هـ) ثم الحسن بن علي رضي الله عنه (توفي ٥٠ هـ) ثم الحسين بن علي رضي الله عنه (توفي ٦١ هـ) ثم عليّ زين العابدين بن الحسين (توفي ٩٥) ثم محمد الباقر بن علي (توفي ١١٤ هـ) ثم جعفر الصادق بن محمد (توفي ١٤٨هـ) ثم موسى الكاظم بن جعفر (توفي١٨٣ هـ) ثم علي الرضا بن موسى (توفي ٢٠٣هـ) ثم محمّد الجواد بن علي (توفي٢٢٠ هـ) ثم عليّ الهادي بن محمد (توفي ٢٥٤هـ) ثم الحسن العسكري بن علي (توفي ٢٦٠ هـ) ثم محمّد المهدي –مهديهم المنتظر– بدأت إمامته سنة ٢٦٠ هـ ثم دخل السرداب وهم إلى الآن ينتظرونه. انظر: الملل والنحل: (١/ ١٤٦)، كتاب إعلام الورى بأعلام الهدى للطبرسي، وكتاب كشف الغمة في معرفة الأئمة للأربلي.

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «جمال».

(٣) ليست في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «رواياتها».

عديل، وَسَطٌ بين أهل التعطيل[1] والتمثيل[2]، وفي باب القدر[3] بين أهل التكذيب به، وأهل الاحتجاج به بكل سبيل، وفي باب الأحكام بين المرجئة[4] والوعيدية[5]

---

(١) التعطيل: مأخوذ من العطل، ويدل على: الخلو والفراغ، والتعطيل ثلاثة أنواع: تعطيل المخلوق عن خالقه وهو تعطيل الدهرية والزنادقة، وتعطيل الخالق عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه أو صفاته وهو تعطيل الجهمية، وتعطيل معاملته سبحانه عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد ومن هذا شرك طائفة من أهل وحدة الوجود والملاحدة القائلين بقدم العالم. انظر: مقاييس اللغة: (٣٥١/٤)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل لابن القيم: (ص١٥٣)، والجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي: (ص٩٠).

(٢) التمثيل: من المِثْل وهو: شَبَه الشيء في المثال والقَدْر ونحوه حتى في المعنى، وأهل التمثيل يُشَبِهون الخالق ﷻ بالمخلوقات ويضربون له الأمثال، والسلف لا يمثلون صفات الله بخلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه. انظر: العين للخليل بن أحمد: (٢٢٨/٨)، مجموع الفتاوى: (٣٧٣/٣) (٢٧/٥).

(٣) القدر: تقدير الله تعالى لمقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، وعلمه ﷻ أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابة الله ﷻ لذلك، ومشيئته لها، ووقوعها حسب ما قدر، والإيمان به ركن من أركان الإيمان. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: (١٥٤/١)، مجموع الفتاوى: (٤٤٩/٨ — ٤٥٠).

(٤) المرجئة: يطلق على من أخَّرَ العمل عن الإيمان، وهو مشتق من الإرجاء، ومعناه: التأخير، وقيل: إعطاء الرجاء، وكلاهما يصدق على المرجئة، لأنهم يؤخرون الأعمال عن الإيمان، وعلى المعنى الثاني: لقولهم: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر الطاعة، وهم أصناف وفرق يجمعهم القول بأن الأعمال ليست من الإيمان، وقيل: إن أول من قال بالإرجاء غيلان الدمشقي. انظر: مقالات الإسلاميين: (١٣٢/١)، الفرق بين الفرق: (ص١٩٠)، الملل والنحل: (١٣٩/١).

(٥) الوعيدية: يوجبون على الله تعالى إنفاذ الوعيد في حق أهل الكبائر؛ لشمول نصوص الوعيد لهم، ويجعلونهم مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكُلِّيَّة، ويكذبون بشفاعة النبي ﷺ، كالخوارج والمعتزلة. انظر: مقالات الإسلاميين: (٨١/١)، الملل والنحل: =

أولي التضليل، وفي باب الصحابة بين الغلاة والجفاة [1] سلكوا، فتحت لهم العناية الإلهية طريق النجاة فما حادوا عنه ولا ارتبكوا، تجافوا عن سبِيلَيْ الخوارج [2] والنواصب [3]، وتجنبوا ضلال الروافض [4]، وأحاديثهم الكواذب [5]، سحقاً سحقاً

=(٤٨/١)، مجموع الفتاوى: (٣٧٤/٣)، (٤٨٠/١٢).

(١) الغلاة والجفاة: هما الرافضة والنواصب، فالرافضة غلو في علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأولاده، وكَفَّروا أبا بكر وعمر وعثمان وغيرهم من الصحابة – رضوان الله عليهم –، والنواصب من المعتزلة والمروانية يَسُبُّون علياً ويفسقونه ويشككون في عدالته، بل كفَّر الخوارج – وهم معدودون من النواصب – عثمان وعلياً رضي الله عنهما. انظر: الفرق بين الفرق: (ص٢٢٤)، الفصل في الملل والنحل: (٦/٥)، منهاج السنة: (٤٦٩/٣)، (٣٨٦/٤).

(٢) الخوارج: خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه لَّما رضي بالتحكيم، وقيل لهم: المحكمة لقولهم: لا حكم إلا لله، وسُمُّوا بالحرورية: لأنهم نزلوا بحروراء، وهي: قرية بظاهر الكوفة في أول أمرهم، ويقال لهم أيضاً: الشراة لزعمهم أنهم باعوا أنفسهم لله، ويجمع الخوارج القول بتكفير علي وعثمان وأصحاب الجمل، والحكمين ومن رضي بالتحكيم، والقول بأن القرآن مخلوق، والخروج على الأئمة بالسيف، وأجمعوا – عدا النجدات منهم – على تكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار إذا مات عليها، وافترقت الخوارج إلى ما يقرب من عشرين فرقة، أشهرها: المحكمة والنجدات والأزارقة. انظر: مقالات الإسلاميين: (٨٦/١)، الفرق بين الفرق: (ص٥٤)، الملل والنحل: (١١٤/١)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: (ص٤٧)، التبصير في الدين: (ص٤٥).

(٣) النواصب: قوم يتدينون ببغض علي رضي الله عنه وأولاده، ويتبرؤون منهم ولا يتولَّونهم ولا يحبونهم بل قد يُكفِّرونهم أو يُفسقونهم، وهم: طائفة من الخوارج وبعض بني أمية في الشام عندما كان لهم الحكم والسلطان، والرافضة تسمي أهل السنة بالنواصب؛ وكذبوا والله، بل هم أولى بهذا لانتصابهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسب الشتم. انظر: منهاج السنة: (٤٤/٥)، مجموع الفتاوى: (١١١/٥)، تاج العروس للزبيدي: (٢٧٧/٤).

(٤) الرَّوافض: جمع رافضي، وقد تقدم التعريف بهم: (ص٧٢).

(٥) انظر: منهاج السنة النبوية: (٤٦٨/٣ – ٤٦٩)، وعنه أخذ المصنف من قوله: «وسط بين=

لمن جرى [ت/١] قلمُ الإرادة بشقائه وخزيه وبلائه[١]، فظلَّ ينتظر إمامه الذي دخل بزعمه في سرداب[٢]، وله سبعمائة عام[٣] لم يَسْمَعْ عنه خبراً[٤] ولا سُمِعَ له خِطابٌ،

=أهل التعطيل والتمثيل»، إلى هنا.

(١) قد يتبادر إلى أفهام كثير من الناس أنه ما دام القضاء والقدر قد سبق فلا فائدة من الأعمال، فيقولون: ما قضاه الله تعالى وقدَّره فهو واقع لا محالة، ففيمَ العمل؟ وقد سبقهم الصحابة — رضوان الله عليهم — إلى إيراد هذا السؤال على النبي محمد ﷺ، فأجابهم جواباً شافياً كافياً، وهو قوله عليه السلام: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» — أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٤٦٦٦) في: (١٨٩٠/٤)، وأخرجه مسلم في صحيحه برقم: (٢٦٤٧) في: (٢٠٣٩/٤) عن علي بن أبي طالب، وأخرجه غيرهما، وكذلك رواه عدد من الصحابة — والقدر السابق مُعِين على الأعمال وباعث عليها، لا أنه مناف لها وصادّ عنها، فالنبي ﷺ أرشد الأمة في القدر إلى أمرين: الأول: الإيمان والإقرار به، فإنه نظام التوحيد، والثاني: الإتيان بالأسباب التي توصل إلى خيره، وتحجزه عن شره، وذلك نظام الشرع، والنبي ﷺ شديد الحرص جمع هذين الأمرين للأمة، وقال عليه السلام: «احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز» — أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (٢٦٦٤) في: (٢٠٥٢/٤) — فالعاجز من لم يتسع للأمرين. انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل لابن القيم: (٢٨٩/١ — ٢٩٨).

(٢) في حاشية (ب): «السرداب بالكسر بناء تحت الأرض للصيف معرب» قاموس، يقصد المؤلف: كتاب: القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز أبادي: (ص١٢٤).

(٣) ولد الإمام الثاني عشر للرافضة — حسب زعمهم — محمد بن الحسن العسكري، سنة ٢٥٥هـ، وقيل: بل سنة ٢٥٦هـ، وذلك في مدينة سامراء، ودخل في السرداب عندما توفي والده سنة ٢٦٠هـ، وهو ابن خمس سنين، وقيل: دخله سنة ٢٦٥هـ وهو ابن تسع سنين، يقول الإمام الذهبي: «ويزعمون أن محمداً دخل سرداباً في بيت أبيه، وأمه تنظر إليه، فلم يخرج إلى الساعة منه، وكان ابن تسع سنين وقيل دون ذلك». انظر: سير أعلام النبلاء: (١١٩/١٣)، أصول الكافي للكليني: (٣١٠/١)، بحار الأنوار للمجلسي: (٢٢/٥١ — ٢٨).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «خبر».

ولا رَأَى هو ولا أَسْلَافُ أسلافِهِ مِنْهُ رأيَ خطأٍ ولا صواب، هذا مع ارتباطهم عليه، وأنه لا يتم لهم إيمان إلا بمعرفته، واتباع أمره ونهيه وهديه وطريقته، فالحلال عندهم ما أحلَّه، والحرام ما حرَّمه، والمؤخَرُ من أخَّرَه، والمقدَّم من قدَّمه، وأوجبوا على الله تعالى ظهوره ولو قبل الساعة بمدد يسيرة[1]، لكن في وقت [من يجد من][2] شيعتَهُ معيَنه ونصيره، بعداً بُعداً لهذا[3] الرافضي، وما أكثر فجوره.

لِمَ لم يخرج مهديه مع الشيعة[4] من بني بويه[5] الذين كانوا ملوك الأقطار،

(١) انظر على سبيل المثال: من لا يحضره الفقيه للصدوق: (١٧٧/٤)، والغيبة للطوسي: (ص١٨٠ – ١٨١)، إعلام الورى بأعلام الهدى للفضل الطبرسي: (ص٤١٦).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يجد منه».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فما أشد حمق هذا».

(٤) الشيعة: أتباع الرجل وأنصاره، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، ثمّ صار هذا اللفظ نبز لجماعة معينة وهم الذين شايعوا علي بن أبي طالب، واعتقدوا أنه أفضل الناس بعد الرسول ﷺ، وقالوا: بإمامته، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص للإمام، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة، قال الشعبي: «لقد غلت هذه الشيعة في علي كما غلت النصارى في عيسى». انظر: لسان العرب: (١٨٨/٨)، مقالات الإسلاميين: (٥/١)، الملل والنحل: (١٤٦/١)، الفصل في الملل والنحل: (٩٠/٢).

(٥) الدولة البويهية: قامت على يد عماد الدولة أبي الحسن علي بن بويه فناخسروا الديلمي، وأخويه: ركن الدولة أبي علي الحسن ومعز الدولة أبي الحسين أحمد، فقد ملكوا فارس وأجزاء من خراسان والأهواز، ودان لهم العراق حتى أصبح الخليفة العباسي لعبة بأيديهم، وكانت بداية دولتهم سنة ٣٢١هـ، واستمرت مدتها مائة وسبعاً وعشرين سنة، فقد أسقطها طغرل بك السلجوقي سنة ٤٤٧هـ، عندما قبض على آخر ملوكم الملك الرحيم ببغداد، وآل بويه من أهل الديلم الغالب على أهلها أنهم شيعة زيدية، وذلك لأنهم أسلموا على يد الحسن الأطروش، الذي كان زيدي المذهب، وذهب بعض الباحثين إلى القول بأن=

والشيعة من بني حمدان[1] الذين ملكوا تلك الأمصار، وصدقة بن مزيد[2] وأنظاره من الروافض، الأمراء الكبار حماة الديار، وكانت أهل الكرخ[3] الشيعة تشب

=البويهيين كانوا زيدية، ثمّ تبنَّوا المذهب الاثني عشري، لملائمته لهم من الناحية السياسية. انظر: الكامل في التاريخ: (٣٢٤/٨)، البداية والنهاية: (١٧٣/١١)، تاريخ بن خلدون: (٥٥٤/٤)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لعبدالملك العصامي: (٤٩٨/٣)، تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية لجودت القزويني: (ص١٨).

(١) الدولة الحمدانية: قامت في الموصل على يد حمدان بن حمدون التغلبي، عندما كان والياً عليها من قِبَل الخليفة العباسي، ولكن يُعْتَبر ابنه أبو الهيجاء عبدالله بن حمدان المؤسس الفعلي لهذه الدولة سنة ٢٩٢هـ، وبعده انقسمت دولتهم إلى قسمين: الأول: في ابنه ناصر الدولة الحسن بن عبدالله وبنيه، وكانت الموصل قاعدة ملكهم وسنجار وآمد وديار ربيعة، والقسم الآخر: في سيف الدولة علي بن عبدالله وبنيه، وهم في حلب وديار بكر وحمص وأجزاء من دمشق، واشتهر سيف الدولة بكثرة غزوه للروم، كما اشتهر بنو حمدان بحروبهم للقرامطة، انقرضت هذه الدولة في السنة ٤٠٤هـ، وكانت مدتها مائة واثنتا عشرة سنة تقريباً، وذكر شيخ الإسلام بن تيميَّة عنهم أنهم من الغالية في التشيع. انظر: الكامل في التاريخ: (٤٢٦/٦)، مجموع الفتاوى: (١٧٧/١٣)، تاريخ بن خلدون: (٤٤٤/٣)، نهاية الأرب في فنون الأدب: (٩٢/٢٦).

(٢) هو: صدَقَة بن منصور بن مَزْيَد الأسدي الناشري، أبو الحسن الملقب بسَيْف الدولة، كان يقال له: ملك العرب، وكان ذا بأس وسطوة وهيبة، ودار ملكه بالحِلّة التي اختطها بين بغداد والكوفة، وسكنها الشيعة، قال عنه الذهبي: «ملك العرب الذي أنشأ الحِلّة على الرَّفض»، قتل سنة ٥٠١هـ، ومدة إمارته اثنتان وعشرون سنة. انظر: وفيات الأعيان: (٤٩٠/٢)، سير أعلام النبلاء: (٢٦٤/١٩، ٤٠٧)، الوافي بالوفيات: (١٧١/١٦).

(٣) الكَرْخ: قال ياقوت عنها: «وما أظنها عربية إنما هي نبطية، وهم يقولون: كرخت الماء وغيره من البقر والغنم إلى موضع كذا جمعته فيه... وكانت الكرخ أولاً في وسط بغداد، والمَحَال حولَها فأما الآن فهي محلة وحدها.. وأهل الكرخ: كلهم شيعة إمامية، لا يوجد فيهم سني البتة»، وفي العصر الحاضر هي جزء وناحية من نواحي مدينة بغداد، حيث تقع=

نيران العداوة على أهل السنة(1)، وكان الشريف الراضي(2) وولداه [ب/2] الرضي(3) والمرتضى(4) ....

=في الشطر الغربي من نهر دجلة. انظر: معجم البلدان: (٤/٤٤٧ – ٤٤٨)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٧١)، موسوعة المدن العربية: (ص٢٣٦).

(1) كان ذلك في الفترة التي استولى فيها بنو بويه على بغداد (من ٣٣١هـ – إلى ٤٥٠هـ)، وكذلك وجود عدد من أئمتهم ومقدميهم مثل: الشريف الراضي وولداه الرضي والمرتضى، وكذلك شيخ طائفتهم محمد الطوسي، ومحمد بن النعمان المعروف عندهم بابن المعلم، الذي كان معظماً ومقدماً عند عضد الدولة البويهي، ولهذا تغير رافضة الكرخ من الضعف إلى القوة، وتسلطوا على أهل السنة، وجهروا بسب الشيخين والصحابة، وبمعتقداتهم واحتفالاتهم، ومنها ما يفعلونه في يوم عاشوراء، فحدثت بينهم وبين أهل السنة فتن وحروب عظيمة. انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي: (١٤/٧٥) (١٤/٢٢١) (١٥/١٢٥) الكامل في التاريخ: (٧/٣٣٠ – ٣٣٦) (٨/١٢١).

(2) هو: الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى الكاظم الحسيني، أبو أحمد الموسوي، الملقب بالطاهر والد الرضي والمرتضى، تقلد نقابة الطالبيِّين«العلوية» لمدة خمسة ولايات، واستُخلِفَ ولداه عليها من بعده، وهو من سادة الشيعة وكان له مكانة عند بني بويه، فقد ولاه بهاء الدولة قضاء القضاة، فلم يمكنه من ذلك الخليفة القادر بالله، توفي سنة ٤٠٠هـ، لُقِّبَ بألقاب عدة ليس فيها ما ذكره المصنف«الشريف الراضي»، وألقابه هي: الشريف الطاهر ذو المناقب، ويلقب بالأوحد. انظر: وفيات الأعيان: (٤/٤٢٠)، الوافي بالوفيات: (١٣/٤٩)، البداية والنهاية: (١١/٣٤٢).

(3) هو: محمد بن الحسين بن موسى القرشي البغدادي، الشريف الرضي أبو الحسن المعروف بالموسوي، كان شاعراً بل يعد من أشعر قريش، تولى نقابة نقباء الطالبيِّين«العلوية»، له كتاب مجاز القرآن، قال الذهبي: «شاعر بغداد، رافضي جَلْد»، توفي سنة ٤٠٦هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٢/٢٤٦)، وفيات الأعيان: (٤/٤١٤)، ميزان الاعتدال: (٣/٥٢٣)، الوافي بالوفيات: (٢/٢٧٦).

(4) هو: علي بن الحسين بن موسى الموسوي الهاشمي القرشي، من ولد موسى الكاظم=

رؤوس المحنة ولم لا؟ قام إذ جاء ملك التتار[1] إلى بغداد[2] وصحبته منجمه النصير

=أبو القاسم، الشريف المرتضى نقيب العلوية، كان إماماً في علم الكلام والأدب، كان من علماء الرافضة ومُقَدَّمِيهم حتى لقبوه بعلم الهدى، صنف مؤلفات كثيرة منها: الشافي في الإمامة والذخيرة في الأصول، قال الذهبي: «وكان من الأذكياء الأولياء، المتبحرين في الكلام والاعتزال والأدب والشعر، لكنه إماميٌّ جَلْد... وفي تواليفه سب أصحاب رسول الله ﷺ، فنعوذ بالله من علم لا ينفع»، توفي سنة ٤٣٦هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٤٠٢/١١)، وفيات الأعيان: (٣١٣/٣)، سير أعلام النبلاء: (٥٨٨/١٧)، الوافي بالوفيات: (٢٣١/٢٠).

(١) التتار: نوع كثير من الترك، ومساكنهم جبال في طغماج من نحو بلاد الصين، وقيل: إن أصلهم من المغول، وبينهم وبين بلاد المسلمين مسيرة ستة أشهر، وهم مجموعات فتتار القرم: تعيش في روسيا وآسيا الوسطى، وكذلك التتار الصربيون وتتار الفولجا، اجتاح التتار بلاد المسلمين مع ملكهم جنكيز خان، ثم مع حفيده هولاكو، وأسقطوا الدول والممالك الإسلامية، وقتلوا ملايين المسلمين حتى وصلوا بغداد وأسقطوا الخلافة العباسية سنة ٦٥٦هـ، ثم دخلوا في الإسلام، وأول من أعلن إسلامه من أباطرتهم بركة خان بن جوجي بن جنكيز خان، وفي هذا العصر معظم التتار مسلمون، ويعيش اليوم أكثر من مليون ونصف المليون منهم في جمهورية «تتاريا» — بلاد التتر — وعاصمتها «قازان». انظر: الكامل في التاريخ: (٤٠١/١٠)، تاج العروس: (٢٧٨/١٠)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٤١٨)، الموسوعة العربية العالمية: (٩٠/٦).

(٢) ملك التتار: هو: هولاكو بن تولي خان بن جنكيز خان، ملك التتار ومقدمهم، كان طاغية شجاعاً ومقداماً، وفاجراً جباراً سفَّاكاً للدماء، ولم يكنْ يتقيَّد بدين، وقيل: بل كان بوذياً، اجتاح بلاد المسلمين من خراسان إلى الشام في مدة يسيرة، أسقط الخلافة العباسية وقتل الخليفة، بل وقتل من المسلمين خلق لا يحصيهم إلا الله، وبلغ من قتل في بغداد وحدها مليون وثمانمائة ألف نفس، وفي أقل الروايات ثمانمائة ألف نفس، هلك — لعنه الله — بمرض الصرع بعد أن توالت عليه الهزائم سنة ٦٦٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (١٨١/٢٣)، البداية والنهاية: (٢٠٠/١٣)، الوافي بالوفيات: (٢٣٣/٢٧)، فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي: (٥٨٠/٢).

الطوسي[١] رأس الفساد، وابن العلقمي[٢] وزير الخلافة، الذي بتدبيره لبغضه في أهل السنة جرَّ ذلك[٣] الآفة[٤].

---

(١) هو: محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، أبو عبد الله الملقب بخواجا نصير الدين، كان فيلسوفاً منجماً، برع في علم الأوائل لا سيما الرياضي وصَنْعَة الأرصاد، صنف في علم الكلام وشرح الإشارات لابن سينا، كان وزيراً للملاحدة أصحاب قلاع آلموت الإسماعيلية، ثم صار وزيراً لهولاكو، وكان معه لما اجتاح بغداد، ويقال: إنه أشار عليه بقتل الخليفة العباسي، بنى له هولاكو مرصداً عظيماً بمراغة، ووضع فيه خزانة عظيمة جعل فيها كتباً كثيرة جداً نهبت من بغداد والشام، توفي سنة ٦٧٢هـ. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي: (٢٥٢/١٥)، الوافي بالوفيات: (١٤٧/١)، فوات الوفيات: (٢٤٦/٣).

(٢) هو: محمد بن محمد بن علي بن العلقمي البغدادي، مؤيد الدين أبو طالب الرافضي، كان وزيراً للمستعصم آخر الخلفاء العباسيين، أفشى الرفض فعارضه أهل السنة وأُكْبِتَ، فكاتب هولاكو وزيَّن له غزو بغداد، وقوَّى عزمه على قصد العراق ليتخذ عنده يداً، فلما قدم هولاكو للعراق أذاقه أنواع الذل والهوان، فلم تطل مدته حتى مات غماً وغبناً في أوائل سنة ٦٥٧هـ. انظر: البداية والنهاية: (٢٠١/١٣)، سير أعلام النبلاء: (٣٦١/٢٣)، الوافي بالوفيات: (١٥١/١)، فوات الوفيات: (٢٥٦/٢).

(٣) كذا في (ب) و(ت)، كما أن: «في» مزيدة في الجملة، وتصبح الجملة: «لبغضه أهل السنة جر تلك الآفة».

(٤) كان في سنة ٦٥٥هـ بين أهل السنة والرافضة حرب عظيمة، قُتِل فيها عدد من الفريقين، وحُرِّقت فيها الكرخُ، وجميع محال الرافضة ونهبت، ومما نُهب دور قرابات الوزير ابن العلقمي، فاشتدَّ غضبه وحنق على ذلك، فكاتب هولاكو وأغراه بغزو العراق، فلما قرب هولاكو من العراق، برز إليه ابن العلقمي بأهله وأصحابه وخدمه وحشمه فاجتمع معه، ثم حدث ما تقدم بيانه من مذابح للمسلمين، وأُعمِل الذبح فيهم أكثر من سبع وثلاثين ليلة، حتى سالت الدماء في الشوارع. انظر: البداية والنهاية: (٢٠١/١٣)، سير أعلام النبلاء: (١٨٠/٢٣).

بل ما منعه أن يخرج وقد جاء تيمور خان[1] الرافضي المتظاهر، أو زمن شاه إسماعيل[2] رأس الروافض في هذا الزمن الآخر[3]، أو الآن لِمَ لا خرج وأعان طهماس[4]

---

(١) هو: تيمور لنك بن ترغاي بن أبغاي المغولي، ينحدر من أسرة جنكيز خان وليس من نسله، كانت له همةٌ عالية وتطلع إلى الملك، وكان بطلاً شجاعاً جباراً غشوماً، سفاكاً للدماء يجمع جماجم القتلى فيكوِّنَ منها الجبال، ابتدأ أمره في سنة ٧٦٠هـ تقريباً، فأول ما جمع عسكراً نازل بخارى فانتزعها من يد أميرها، ثم خوارزم ثم لم يزل حتى انتظم له ملك ما وراء النهر، ثم زحف على خراسان وفارس والعراق والشام والهند وشرق الأناضول، ودخل موسكو وأخضع الروس، ثم اتجه إلى الصين يريد تملكها فمات -لعنه الله- في الطريق سنة ٨٠٧هـ، كان رافضياً متعصباً ويصحب معه قاضياً معتزلياً، يقال له: عبدالجبار، يقول عنه الحافظ ابن حجر: «أفتى جمعٌ جمٌّ بكفره، مع أن شعائر الإسلام في بلاده ظاهرة». انظر: إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ لابن حجر: (٣٠١/٢)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن بن تغري بردي: (٢٥٤/١٢)، سمط النجوم العوالي: (٧٦/٤).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص٢٣).

(٣) امتد حكم الدولة الصفوية لمائتين وأربعين سنة تقريباً، للفترة من٩٠٧هـ إلى١١٤٩هـ. الدولة الصفوية: (ص٢٤٩)، تاريخ إيران السياسي: (٩٩/٣)، تاريخ إيران: (ص٢٠٢).

(٤) هو: طهماسب بن الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي، تولى الحكم بعد وفاة أبيه وهو ابن عشر سنوات، وتولى الوصاية عليه القزلباش -شيوخ قبيلته- إلى أن كبر فاستقل بالحكم، وفي عهده اتسعت دولته مع كثرة حروبه مع الدولة العثمانية، كان رافضياً متعصباً نشر الرفض في مملكته بالقوة، فوفد إليه علماء الرافضة من كل مكان وخاصة جبل عامل بلبنان، وجعل أمور دولته بيد نور الدين علي العاملي الكركي، وأصدر مرسوماً يُفَوِّض له أمر الملك، لأنه نائب الإمام الغائب المهدي، وفي مقابل ذلك أيد الكركي، ما يفعله الشاه من أفعال شنيعة وأفتى بجوازها، امتدت فترة حكمه ٥٤سنة، توفي سنة ٩٨٤هـ. انظر: تاريخ إيران السياسي: (٢٨/٣)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق: (٧٢/١)، التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر: (٣٨٦/٨).

حين ضاقت منه المَرَّة بعد المَرَّة الأنفاس[1]:

شعر:

لقد أسمعتَ لو ناديت حياً ❖ ولكن لا حياةَ لمن تنادي

ونارٌ لو نفخت بها أضاءت ❖ ولكن أنت تنفخ في الرماد[2]

ولربما عاند الرافضي الخنَّاس فانحرف عن مذهبه إلى ضرب في القياس، فقاس إمامه بالخضر وبإلياس، وأضاف إليهما ثالثاً وهو ذو القرنين[3]، ولم يستحيِ من الزور والمين، ويلاً له ويلاً إذ فضحه الفارق، فرجع بخفي حنين؛ إذ قد عُلِم أن الخضر عليه السلام ليس مكلفاً لضمان جماعة، وأن إمامه هذا على زعمه ضامن مكلف بالهداية، والعدل وبيان الحق في كل وقت، وأنهم مكلفون بالاقتداء به، والاستنان بسنته، ومن لا يرى كيف يقتدي به؟وكيف يكون اللطف[4] له وبه؟ ومن لا ينتصر

---

(١) تلقى الشاه طهماسب عدداً من الهزائم في معارك خاضها مع الدولة العثمانية، من أهمها هزيمته أمام السلطان سليمان القانوني في عام ٩٤١هـ، فقد هزمه في أول العام في مدينة تبريز، وفي أواخر السنة استعاد السلطان سليمان بغداد، ودخلها دخول الفاتحين وطرد الصفويين منها شر طِرده. انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية: (ص٢٢٢)، تاريخ الدولة الصفوية في إيران لطقوش: (ص٦٣ – ٦٤).

ويقصد المؤلف هنا: لماذا لم يخرج المهدي من سردابه وينقذ وَلِيَّه طهماسب من أعدائه.

(٢) هذان البيتان مشهوران جداً، وكثيراً ما يَستَشهِد بهما العلماء والأدباء ولا ينسبونها إلى قائل، إلا أني وجدت شرف الدين الإربلي نسبهما لشقيرة بن غزال. انظر: تاريخ إربل: (ص٤٠٣)، وذكر أبو الفرج الأصبهاني البيت الأول منهما ضمن قصيدة لعبد الرحمن بن الحكم بن العاص الأموي. الأغاني: (١٥/١١٤)، وكذلك ذُكر هذا البيت من ضمن قصيدة لبشار بن برد. انظر: ديوان بشار: (ص٦٩٢)، وذُكر أيضاً في قصيدة لكثِّير عزة. انظر: ديوان كثِّير عزة: (ص٧٤).

(٣) قوله: «وأضاف إليهما ثالثاً وهو ذو القرنين» ليس في (ت).

(٤) اللطف: يُعَرِّفه المتكلمون بأنه: عبارة عن كل ما يقع صلاح المكلف عنده بالطاعة=

بالملوك[1] الذين مَرَّ ذكرهم فمتى ينتصر؟ ثم ومِن احتجاجهم المؤتفك[2] الباطل الذي ما تحته طائل قولهم: إن الله — تعالى — قد فعل ما وجب عليه لطفاً، لكن الأعداء خوَّفوا المعصوم فاستخفى[3]، ولا يجوز على الله أن يمنعهم من إيذائه؛ لأن ذلك يفضي إلى إلجائهم إلى طاعته وولائه، وذلك ينافي كونهم مكلفين.

قلنا: هذا هذيان وبهتان مبين، وفيما مضى تبصرة وذكرى للموقنين، ولقد أحسن القائل:

ما آن للسرداب أن يلد الذي ❖ كلمتُمُوه بجُهدِكم ما آنا؟

فعلى عقولكمُ العفاءُ فإنكم ❖ ثلثتم العنقاءَ والغيلانا[4]

=والإيمان، دون فساده بالكفر والعصيان، وقال القاضي عبد الجبار: هو كل ما يختار عنده المرء الواجب، ويتجنب القبيح، وقال الجرجاني: فسَّروه — أي المعتزلة — أنه: الفعل الذي يقرب العبد إلى الطاعة، ويبعده عن المعصية، ولا ينتهي إلى حد الإلجاء كبعثة الأنبياء، وذكر أن المعتزلة أوجبوه على الله، بقولهم: إن العقل هو الحاكم بقبح القبيح. انظر: شرح الأصول الخمسة: (ص٣٥١)، أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي: (١/٦٣٤)، شرح المواقف للجرجاني: (٨/٢١٧).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «بالشيعة».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «قولهم الباطل».

(٣) يرى الرافضة أن سبب اختفاء مهديهم المعصوم المزعوم هو: خوفه من أن يقتله أعداؤه، فيقول شيخ طائفتهم محمد بن الحسن الطوسي: «لا علة تمنع ظهوره إلا خوفه على نفسه من القتل؛ لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار». انظر: الغيبة: (ص٣٢٩).

(٤) ذكر الإمام ابن القيم هذه الأبيات في مفتاح دار السعادة: (١/١٤٤)، والمنار المنيف: (ص١٥٢)، وقال قبلها: «ولقد أحسن القائل»، والذي يظهر أنها لابن القيم نفسه، وذكرها أيضاً ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة: (٢/٤٨٣)، ولم يعزها إلى قائل.

وقلت:

طَالِبُ ابن العسكري والمبتغي ❖ كيمياءكما ضلوا عن الرأي النصوح

أحرقوا[(١)] سرداب جهل بالأسى ❖ ورموا في النار روحاً بعد روح[(٢)]

[ب/٤] حذار حذار من قوم يخاطبون معدوماً في[(٣)] باب سرداب بباب، ويخبرونه بحضور فرس يركبه ويُلحوُّن عليه في الخطاب، ويأمرونه بالقيام والنهوض العام، لكونه الخليفة والإمام، أولئك لم يَبق لهم في عداد العقلاء محلّ، إنهم إلا كالأنعام بل هم أضلّ.

ولعل الفرقة الكيسانية[(٤)] القائلة بقيام إمامهم محمد بن الحنفية،[(٥)] — نظير ما [يقوله][(٦)] هؤلاء الطغام —[(٧)]، أتم عقلاً [منهم][(٨)] وأبعد عن الملام، فإنها استحيت

---

(١) في حاشية (ت): «أضربوا».

(٢) المؤلف — كما تقدم في ترجمته — كان شاعراً أديباً، وهنا صرَّح أنه قائل هذه الأبيات.

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «من».

(٤) الكيسانية: سموا بالكيسانية لأن المختار بن أبي عبيد كان يقال له كيسان، ويقال: إنه مولى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وهم إحدى عشرة فرقة، يجمعها شيئان: أحدهما: قولهم بإمامة محمد بن الحنفية، وبعضهم قال إنه حي مقيم في جبل رضوى، والثاني: قولهم: بتجويز البداء على الله — تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً —، وكذلك قال بعضهم بالتناسخ والحلول، والرجعة بعد الموت، حملتهم هذه المعتقدات على تأويل أركان الإسلام من الصلاة والصيام والزكاة والحج. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١٨)، الفصل في الملل والنحل: (٤/٨٤)، الفرق بين الفرق: (ص٣٦)، الملل والنحل: (١/١٤٧).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «الحنيفية».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «تقول».

(٧) في حاشية (ت)، : «الطغام: أراذل الناس».

(٨) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، ، واستدركناه من (ت).

فسكنت، وسكتت لما يئست، بعدما يئست من طول القيام، في انتظار رجعة[1] ذلك[2] الإمام، وشكواهم إليه شدة البلوى والتضرع إلى شعب رضوى[3]، فمما قاله في ذلك السيد [الحميري][4][5]:

---

(١) الرجعة: هي رجوع الميت حياً إلى الحياة الدنيا كما كان، وهي إحدى أصول ومعتقدات الشيعة، والتي أخذوها عن عبد الله بن سبأ –اليهودي–، فبعض فرقهم أنكرت موت إمامها وقالت برجوعه إلى الدنيا، وقالوا: أيضاً برجوع المؤمنين الخلص منهم وكذلك المنافقين إلى الدنيا عند ظهور مهديهم، وينسبون لجعفر الصادق قوله: «ليس منّا مَن لم يؤمن برجعتنا، ولم يستحل متعتنا»، وممن نقل إجماعهم واتفاقهم عليها ابن المعلم الملقب عندهم بالمفيد حيث يقول: «واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة»، ويقصدون بها رجوع من أخلص الإيمان من أتباعهم، ومن أخلص النفاق من مخالفيهم، للحياة بعد الممات عند ظهور مهديهم المنتظر، ويوضحها الشريف المرتضى – كما في بحار الأنوار – فيقول: «إن الذي تذهب الشيعة الإمامية إليه أن الله تعالى يعيد عند ظهور إمام الزمان المهدي عليه السلام قوماً ممن كان قد تقدم موتهم من شيعته، ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته، ومشاهدة دولته، ويعيد أيضا قوما من أعدائه لينتقم منهم فيلتذوا بما يشاهدون من ظهور الحق، وعلو كلمة أهله». انظر: الملل والنحل: (١/١٧٤)، لسان العرب: (٨/١١٤)، أوائل المقالات للمفيد: (ص٤٦)، بحار الأنوار: (٥٣/١٣٨).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «هذا».

(٣) رَضْوَى: رَضْوى: جبل يقع في شمال شرق مدينة ينبع، التي تقع في غرب المملكة العربية السعودية، على ساحل البحر الأحمر، وتبعد ينبع عن المدينة المنورة بنحو ٢٠٠كلم، وهو جبل ضخم ذو شعاب وأودية، وتزعم الكيسانية أن محمد بن الحنفية به مقيم حيّ يرزق. انظر: معجم البلدان: (٣/٥١)، موسوم ١٠٠٠مدينة إسلامية: (ص٥٢٠)، معجم معالم الحجاز: (٤/٥٤)، معجم جبال الجزيرة: (٣/ ٥٥).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب)، : «الحموي».

(٥) هو: إسماعيل بن محمد بن يزيد الحميِري، الملقب بالسيد يكنى أبو هاشم، كان رافضياً خبيثا جلداً غالياً في التشيع، وكان كيساني الاعتقاد يقول برجعة ابن الحنفية، وبتناسخ الأرواح، =

يا شعب رضوى ما بربك لامرئ[(١)] ❖ وبنا إليه من الصبابة أولق[(٢)]

حتى متى وإلى متى وكم المدى ❖ يا ابن الوصي وأنت حي ترزق[(٣)]

ومن ذلك قول الشريف المذكور [ت/٣]:

ألا قل للوصي فدتك نفسي ❖ أطلتَ بذلك الجبلِ[(٤)] المقاما

أضر بمعشر وألوك منّا ❖ وسَمَّوك الخليفةَ والإماما

وعادوا فيك أهل الأرض طراً ❖ مغيبك عنهم سبعين عاما[(٥)]

[أقول: ويا ليت شعري ماذا يقول الذي مضى لإمامه عدة قرون، وهو بالإفك والباطل مفتون، وكم من مهديٍ زَعَمْتَ الشيعةُ قيامَهُ، وأنه حجة الزمان، فضلوا وأضلوا وماتوا وفاتوا، وما ربحوا سوى الخذلان، نعوذ بالله من الضلال، ونسأله التوفيق في كل الأحوال، وما أحسن ما قال الإمام السبكي[(٦)] — قدس الله روحه —:

=ويقال إنه صار إماميًا رافضيًا بعد لقائه بجعفر الصادق، أفرط في سبِّ الصحابة، وقذف أزواج النبي ﷺ بالعظائم — لعنه الله —، ولهذا اسود وجهه — كما قيل —: عند وفاته سنة ١٧٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (٨/٤٤)، الوافي بالوفيات: (٩/١١٧)، لسان الميزان: (١/٤٣٦).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «لربك لا يرى».

(٢) في حاشية (ت): «جنون»، والأولق: الممسوس، ورجل مألوق، وبه أولق أي: مس من جنون، انظر: العين: (٥/٢١٣)، تهذيب اللغة: (٩/٢٣٦).

(٣) انظر: ديوان السيد الحميري: (ص١٧٦)، مروج الذهب للمسعودي: (١/٣٨٢).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «الحبل».

(٥) هذه الأبيات للسيد الحميري أيضاً، وفي ديوانه: (مُقَامك) بدل: (مغيبك)، وفي غيره: (مُقَامك عنهمُ ستين عاماً). انظر: ديوان السيد الحميري: (ص٢٢٢)، عيون الأخبار: (٢/١٤٤)، الأغاني: (٩/٢٠).

(٦) علي بن عبد الكافي بن علي السُبْكي الأنصاري المصري الأشعري، تقي الدين أبو الحسن=

(شعر):

إن الروافض قوم لا خلاق لهم ❖ من أجهل الناس في علم وأكذبه

والناس في غُنْيَةٍ عن رد إفكهم ❖ لهجنة الرفض واستقباح مذهبِهِ[(1)(2)]

أحمدك اللهم [ربي][(3)] ثانياً، مقرّاً بآلائك الحسنى ثانياً، مطلقاً عنان العناية فيه، لا وانياً ولا ثانياً، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء، وسيد أهل الأرض والسماء، النور المبين، المرسل رحمة للعالمين، شفيع الخلائق يوم الدين، محمد عبده ورسوله وحبيبه وخليله، وأمينه ودليله، صاحب الآيات البينات، والمعجزات الظاهرات، وعلى آله البررة الكرام، وعلى أصحابه الخِيَرة من الأنام، غرر السبق ورَتَقَةِ[(4)] الفتق، وفَتَحَةِ الغرب والشرق، وعلى أزواجه الطاهرات أمهاتِ المؤمنين، وعلى أهلِ بيته الأتقياء الأصفياء السعداء الكاملين، العالمين العاملين، وعلى التابعين [وتابع التابعين][(5)] لهم بإحسان إلى يوم الدين، ورضي الله

=قاضي القضاة، الفقيه الأصولي المتكلم اللغوي، ولد بسُبك وإليها ينسب وهي قرية بمصر، تولى القضاء في الشام، واستعفى منه في آخر حياته ورجع إلى مصر، صنف مصنفات كثيرة، منها: الابتهاج في شرح المنهاج، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: معجم الذهبي: (ص١١٦)، الوافي بالوفيات: (١٦٦/٢١)، طبقات الشافعيةلابن قاضي شهبة: (٣٧/٣).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ذكر هذه الأبيات ابنه تاج الدين عند ترجمته لوالده في كتابه طبقات الشافعية الكبرى: (١٧٦/١٠)، وذكرها الصفدي في الوافي بالوفيات: (١٧٢/٢١).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) الرَّتْق: هو إلحامُ الفَتقِ وإصْلاحه، وقالوا: أرتقه إذا ضممت بعضه إلى بعض. انظر: العين: (١٢٦/٥)، جمهرة اللغة: (٣٣١/٢٥).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

تعالى عن سائر الملوك العادلين، وعن السادة القادة الأئمة المجتهدين، وأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يعصمني فيما توخيته من الزلل، ومن مواقع الخلل، وأن يجعل سعيي هذا عائداً[(١)] علي بحسن اليقين، وسبيلاً إلى اتباع من أنعم عليه من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، بريّاً من الضالين عن سبيل مرضاته، المتهورين في مهاوي الجهل وظلماته، واخصصنا اللهم جميعاً بالتوفيق والتأييد، ومُنَّ علينا بدوام الهداية والتسديد، واهزز أرواحنا بالشوق إلى لقائك على أقوم سَنَنٍ يفيد[(٢)] الثقة برجائك، وكما أريتنا الحق في مَلْبَسِهِ البهي، جنبنا الباطل ولباسه [ب/٥] الرَّزيَّ، وأهدنا الصراط المستقيم، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم.

أما بعد: فإن مُولِي النِّعم [والفضل العَمِم][(٣)] بارئ النَّسَم، تقدَّس جلاله، وجلَّ كماله قد مَنَّ عليَّ بوافر كرم، تتضائل دون شكر اليسير منه عوالي الهمَم، ألقى في رُوْعي[(٤)] من سن الحداثة محبة العلوم، وفتح لي فيها ما شاء من أبواب المدارك والفهوم، [فحفظت كتاب الله الواحد العلام، وأخذت علم التفسير عن جماعات من العلماء الأعلام][(٥)] فدأبت[(٦)] ....

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «عائد».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «تفيد».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) الرُّوْع: النَّفْس وما خَطَرَ فيها، وفي الحديث: «إن رُوح القدس نفث في رُوعي»، ويقال: ألقى في رُوْعي، أي خطر ببالي، ويقال أيضاً: وقع في رُوْعي، أي في خَلَدي. انظر: جمهرة اللغة: (٧٧٥/٢)، تهذيب اللغة: (١١٣/٣)، مقاييس اللغة: (٣٢١/١).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) كذا في (ب)، ، وفي (ت): «ودأبت».

كثيراً في علم الأصلين[1]، وأفنيت زماناً في فروع المذهبين[2]، [وقرأت «صحيح البخاري» على المشايخ روايةً ودرايةً وباقي الكتب الستة[3] روايةً، وأُجِزْتُ بها وبغيرها من كتب الحديث والفقه وسائر ما يَسَرَتْهُ لي الهدايةُ والعنايةُ][4]، ونظرت في علوم الأدب العشرة[5]، وأدركت أشياخاً مُعَمَّرِينَ من القدماء المهرة، وتميزت على الأمثال بعلم الإنشاء المنثور منه والمنظوم وارتويت[6] من علم التاريخ بزلال كأسِهِ الرحيقِ المختومِ، فَحَبَّرْتُ الرسائلَ، وحَرَّرْتُ المسائلَ، [ونلت بها خير

---

(١) هما: أصول الدين وأصول الفقه.

(٢) هما مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الإمام الشافعي.

(٣) الكتب الستة: هي: صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (المتوفى سنة ٢٥٦هـ)، وصحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١هـ)، وسنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ)، وسنن الترمذي أو الجامع الصحيح: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ)، سنن النسائي الصغرى أو المجتبى من السنن: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ)، سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (المتوفى سنة ٢٧٣هـ). انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير: (ص٢٢١)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر: (ص١٨٥، ٢٦١)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي: (٣٤١/٣).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) علوم الأدب عند المتقدمين تشمل: اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والقافية والخط والإنشاء والمحاضرات، وهذه اثنا عشر علماً، وذكر ابن هانئ الأندلسي كما في خزانة الأدب أنها ستة: اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع. انظر: خزانة الأدب: (٢٩/١)، المعجم الوسيط: (٩/١ — ١٠).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «فارتويت».

الوسائل][1] كشفت[2] جمهرة الرجال عن لباب الاعتقاد، ونظرت فيما قدمته أيديهم في كتبهم من زاد إلى يوم المعاد، وتأملت في وجوه اختلافهم وائتلافهم، وما وسموه ورسموه في حق أسلافهم في مللهم ونحلهم، وما أفادوه في حِلِّهم ومرتحلهم، فما وجدت فرقة من فرق هذه الأمة تَكَسَّعَت[3] بهم عن عمدٍ آراؤهم في غيهب[4] الظلمة، وقصدوا إلى إطفاء نور جمعية نبي الرحمة، وقالوا: بِردَّة أصحابه جميعاً إلا نفراً دون العشرة[5][6] وبِردَّة من تبعهم من الأمة [ولم يرقبوا بعد

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب) واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وكثفت».

(٣) الكَسَعَ: نوع من الضَّرب، وكَسَعَ فلانٌ فلاناً وكَسَحه إذا طرده؛ ويقال: كَسَعت الرَّجل بما ساءه، إذا تكلمت في أثره. انظر: تهذيب اللغة: (١/١٩٥)، مقاييس اللغة: (٥/١٧٧).

(٤) الغَيْهَب: شَدَّة سَواد اللَّيْل والجَملش ونحوه، ولَيْلٌ غَيْهَب: أي مُظلم، ويقال: جَملٌ غَيْهَب: مُظلم السواد. انظر: تهذيب اللغة: (٥/٢٥٣)، مقاييس اللغة: (٤/٣٩٩).

(٥) يزعم الرافضة أن الصحابة ارتدّوا جميعاً بعد وفاة رسول الله ﷺ إلا نفراً، واختلفت رواياتهم في تحديد من هم، ففي أكثر رواياتهم أنهم ثلاثة وهم: سلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، واختاروا هؤلاء لأنهم لم يبايعوا أبا بكر، حتى أكره علي على مبايعة أبي بكر — كما زعموا —، ويقولون أيضاً عنهم: أنهم لم يَدْخلهم شيء؛ انظر: كتاب الروضة من الكافي: (ص٧٨٨)، تفسير العياشي: (١/٢٢٣)، رجال الكشي: (ص١٨، ٢٠)، بحار الأنوار: (٢٢/٣٣٣، ٣٥١). وذكروا في بعض الروايات أن الذين لم يرتدوا من الصحابة أربعة: الثلاثة السابقين، وزادوا عليهم: عمار بن ياسر، لأنه جاهد مع علي. انظر: رجال الكشي: (ص٢٠ — ١٨)، الأنوار النعمانية: (١/٨١)، وزاد عددهم في بعض رواياتهم إلى سبعة وهم: الثلاثة السابقين، وزادوا عليهم: عمار بن ياسر، وأبو سنان حضين بن المنذر — وفي روايات أبو ساسان بريدة بن الحصيب — وشتيرة، وأبو عمرة ثعلبة بن عمرو الأنصاري. انظر: رجال الكشي: (ص١٩)، بحار الأنوار: (٢٨/٢٣٦ — ٢٤٠).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «إلا قليلا منهم».

وفاته في أصحابه من المهاجرين والأنصار إلاً ولا ذمّة [ت/٤]؛ بل تلاعبت بهم الأهواء الوَبِيَّة، وتمكنت من قلوبهم أهواء العصبية، فحملتهم على الشغف بالحميَّة، حميَّة الجاهليَّة، حتى توغلوا في ضروب من قبائح الأكاذيب، لو سمعوا مثلها من غيرهم لشنَّعوا عليه، وقالوا: هذا من أعجب الأعاجيب][1] سوى الروافض المسمُّون أنفسهم[2] بالشيعة، المرتكبين للقبائح[3] الشنيعة، برَّأ الله منهم أهل البيت الشريف أُولي الذروة المنيعَة، فإنهم عار في العالم، وفضيحة قبيحة في بني آدم.

قال السيد الشريف[4] في «شرح المواقف»[5] عنهم: «إنهم اثنان وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضاً»[6]، وسأورد من أقوالهم وأحوالهم وأفعالهم ما هو مسطور لديهم، ومنسوب على الحقيقة إليهم، يكشف سترهم، ويهتك أمرهم،

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب) واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الطائفة المعروفة».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «القبائح».

(٤) هو: السيد زين الدين علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، يعرف بالشريف الجرجاني، أبو الحسن عالم المشرق، تصدى للإقراء والتصنيف والفتيا، له معرفة بطرق المباحثة والاحتجاج وذا قوة في المناظرة، صنف عدة مصنفات منها: شرح المواقف في علم الكلام للإيجي والتعريفات وشرح التجريد للنصير الطوسي، وحاشية على تفسير الكشاف لم يتمها، توفي سنة ٨١٦هـ. انظر: الضوء اللامع للسخاوي: (٣٢٨/٥)، بغية الوعاة للسيوطي: (١٩٦/٢)، البدر الطالع للشوكاني: (٤٨٨/١).

(٥) هو: كتاب شرح المواقف في علم الكلام: تأليف: زين الدين علي بن محمد الجرجاني، فرغ من تأليفه سنة ٨٠٧ هـ بمدينة سمر قند، وهو أفضل الكتب التي شَرَحت المواقف في علم الكلام لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (توفي٧٥٦هـ). انظر: كشف الظنون: (١٨٩١/٢)، هدية العارفين: (٧٢٩/٥).

(٦) شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السَّيالكوتي والجلبي عليه: (٤١٧/٨).

ابتغاء رضوان رب العالمين، فقد قال تعالى في كتابه المبين: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [سورة العنكبوت: ٦٩] ومن العجب أنهم في التسمية والنهوض بأمرٍ واحدٍ، سواء أصالة ومعزاً[١]، لكن أزَّتهم[٢] شياطينُ الحميَّة والأهواء الوَبِيَّة إلى فاحش الافتراق أزًّا، فبلغوا في الافتراق إلى ثنتين وسبعين فرقة، لذا نقله الشهرستاني[٣] صاحب «الملل والنحل»[٤]، وأشار – أيضاً – إليه

---

(١) معز: أصل يدل على شدة في الشيء وصلابة، ويقال: ما أمعزه من رجل، أي ما أصلبه وأشده، ورجل ممعز: أي شديد الخَلق والجلد. انظر: العين: (٣٦٦/١)، تهيب اللغة: (٣٣٧/٥)، مقاييس اللغة: (٣٣٧/٥).

(٢) الأَزّ: يدُلُّ عَلَى التَّحَرُّكِ وَالتَّحْرِيكِ وَالْإِزْعَاجِ، قال الخليل: الْأَزُّ: حَمْلُ الْإِنْسَانِ الْإِنْسَانَ عَلَى الْأَمْرِ بِرِفْقٍ وَاحْتِيَالٍ، قال تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ﴾ [سورة مريم: ٨٣] أي تُزعجُهم إِلَى الْمعاصِي وتُغريهم بهَا، وقَالَ الضَّحَّاكُ: تُغْرِيهِمْ إغراءً. انظر: العين: (٣٩٧/٧)، مقاييس اللغة: (١٣/١).

(٣) هو: الأفضل محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشَهْرَسْتَاني، أبو الفتح الأشعري، كان إماماً مبرزاً، فقيهاً متكلماً، اتُّهِمَ بالتشيع ونصرة آراء الفلاسفة والذبِّ عنهم، فاعتذر عنه التاج السبكي فقال: «لم أقف في شيء من تصانيفه على ما نسب إليه من ذلك لا تصريحاً ولا رمزاً، فلعله كان يبدو منه ذلك على طريق الجدل، أو كان قلبه اشرب محبة مقالتهم لكثرة نظره فيها والله أعلم»، صنف مصنفات منها: الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام، توفي سنة ٥٤٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٢٧٣/٤)، سير أعلام النبلاء: (٢٨٦/٢٠)، لسان الميزان: (٢٦٣/٥).

(٤) هو: كتاب الملل والنحل: هو من أهم كتب المقالات والفرق والأديان، ويمتاز بذكره الديانات السماوية ومن له شبهة كتاب كالمجوس، والاعتقادات والأديان الوثنية في الهند وغيرها، وكذلك ذكر الفلاسفة وآراءهم، إلا أنه يميل في هذا الكتاب إلى الشيعة، حيث صنف هذا الكتاب لرئيس من رؤسائهم. انظر: منهاج السنة: (٣٠٦/٦)، كشف الظنون: (١٨٢١/٢)، هدية العارفين: (٩١/٦).

النصير الطوسي[١]، وأظهر الله [تعالى][٢] سر معجزات نبيه وصدقه في قوله: «وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[٣]، وأخبر أن منها فرقةً واحدةً ناجيةً[٤]،

---

(١) من قوله: «لذا نقله الشهرستاني» إلى قوله: «النصير الطوسي» ليس في (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب) واستدركناه من (ت).

(٣) الحديث: عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» رواه أبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة (٤/٩٤٧)، والترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (٥/٢٥) وقال: «وفي الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو وعوف بن مالك، وحديث أبي هريرة حسن صحيح»، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم (٢/١٣٢)، والحاكم في المستدرك: (١/٢١٧) وقال: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي، وقال الحاكم عن هذا الحديث في موضع آخر: «هذا حديث كَثُر في الأصول» المستدرك: (١/٤٧)، وقال عنه شيخ الإسلام: «صحيح مشهور في السنن والمسانيد» مجموع الفتاوى: (٣/٣٤٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير: (١/٢٤٥)، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، وقال بعد أن ساق طرق هذا الحديث: «فقد تبين بوضوح أن الحديث ثابت لاشك فيه، ولذلك تتابع العلماء خلفاً عن سلف على الاحتجاج به... ولا أعلم أحداً قد طعن فيه؛ إلا بعض من لا يعتد بتفرده وشذوذه» (١/٤٠٢ – ٤١١).

(٤) ورد وصف الفرقة الناجية في عدة روايات لحديث «افتراق الأمم» حيث ذكر رسول الله ﷺ: أن الفرقة الناجية من الثلاث وسبعين فرقة، هي:

«ما أنا عليه وأصحابي» من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ، في الترمذي: (٥/٢٦) والمعجم الكبير للطبراني: (١٣/٣٠).

وفي رواية: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي» من حديث أنس بن مالك ﷺ، عند الطبراني في المعجم الأوسط: (٥/١٣٧) (٨/٢٢)، وفي المعجم الصغير: (٢/٢٩)، ومن حديث عبد الله بن عمرو ﷺ، في المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/٢١٨).

وفي رواية: «السواد الأعظم» من حديث أبي أمامة ﷺ، عند الطبراني في المعجم الكبير: (٨/٢٦٨)، وفي المعجم الأوسط: (٧/١٧٦)، ومصنف بن أبي شيبة: (٧/٥٥٤)، =

ووصف تلك الفرق بصفة ليست بخافية، فقال: «يتجارى به الأهواء كما يتجارى [ب/٦] الْكَلَب[1]»[2]، وإذا نَزَّلت هذه عليهم ترى العجب، وإليهم بذلك أومأ

=وسنن البيهقي الكبرى: (١٨٨/٨) ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، في مسند أبي يعلى: (٣٢/٧) (٣٦/٧)، ومن حديث الصحابة أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة بن الأسقع وأنس — رضي الله عنهم أجمعين — في المعجم الكبير للطبراني: (١٥٢/٨).

وفي رواية: «الجماعة» من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما في المسند: (١٠٢/٤) وفي المستدرك على الصحيحين: (٢١٨/١) وفي المعجم الكبير: (٣٧٦/١٩)، ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، في المسند: (١٣٥/٣)، وفي سنن ابن ماجه: (١٣٢٢/٢)، ومن حديث عوف بن مالك رضي الله عنه، في سنن ابن ماجه: (١٣٢٢/٢).

وفي رواية: «الإسلام وجماعتهم» من حديث عمرو بن عوف المزني، في المستدرك على الصحيحين: (٢١٩/١)، والمعجم الكبير: (١٣/١٧).

وقال أبو بكر الآجري — بعد ذكره لبعض هذه الألفاظ —: «إنَّ معانيها واحدة إن شاء الله تعالى» الشريعة: (٣٠٢/١)، وقال شيخ الإسلام عن هذا الحديث: «ولهذا وصفت الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء... وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة». مجموع الفتاوى: (٣٤٥/٣ — ٣٤٦).

والفرقة الناجية: وصف لا ينطبق إلا على أهل الحديث والسنة، فإنهم هم الذين على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ولهذا نجد كثيراً من أهل العلم قديماً وحديثاً يجعل الفرقة الناجية عَلَمَاً على أهل السنة واسماً من أسمائها. انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم محمد با عبد الله: (ص١٢١).

(١) الْكَلَب: داء يصيب الإنسان من عضِّ الكَلْب، فيصيبه شبه الجنون، ويعوي عواء الكلْب، ويمزق ثيابه؛ فلا يعَضُّ أحداً إلا كَلِب، ويَعْرِض له أعراض رديئة، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً. انظر: تهذيب اللغة: (١٤٤/١٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر: (١٩٥/٤).

(٢) الحديث: عن أبي عامر بن لُحي قال: حَجَجْنا مع معاوية بن أبي سفيان فلما قدِمنا مكة=

بعض العلماء الصادقين، وعد من عدَاهم من فرق الأمة خارجين، وسيأتي في هذه الرسالة أن الخواجا نصير الدين الطوسي[(١)] بلغهم إلى نيف وسبعين، والناقل عنه ذلك[(٢)] ثقة أمين، وهذا لا ينافي قول السيد الشريف[(٣)]: «إنهم افترقوا إلى اثنين وعشرين فرقة يكفر بعضهم بعضاً»[(٤)]، فبقيد التكفير خرجت الفرق التي تبدع كل فرقة منها سواها، وتنسب الصواب إليها، ولا تنتهي إلى تكفير وإن شملهم جميعاً وعيد التكفير بناء على أصولهم، كما سيظهر لك ذلك موضحاً مبيناً، وقد نقل الإمام العلامة محمد الشهرستاني[(٥)] في كتابه المسمى بـ«الملل والنحل»: «أن رسول الله ﷺ شبه كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة، فقال:

=قام حين صلى صلاة الظهر فقال: «إن رسول الله ﷺ قال: إن أهل الكِتابَيْن افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة – يعني الأهواء – كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجاري بهم تلك الأهواء كما يتَجَارَى الْكَلَب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله، والله يا معشر العرب لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم ﷺ لغَيْرُكم من الناس أحرى أن لا يقوم». رواه أحمد في المسند: (١٠٢/٤) وهذا لفظه، وأبو داود في سننه: في كتاب السنة، باب شرح السنة: (١٨٩/٤) والحاكم في المستدرك: (٢١٨/١) وقال: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث»، والطبراني في المعجم الكبير: (٣٧٦/١٩ – ٣٧٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير: برقم (٢٦٤١) (٥١٦/١) وفي صحيح سنن أبي داود: (١١٥/٣ – ١١٦).

(١) تقدمت ترجمته (ص٨٦).

(٢) ليست في (ت).

(٣) هو الشريف الجرجاني: تقدمت ترجمته: (ص٩٧).

(٤) شرح المواقف: (٤١٧/٨).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٩٨).

«القدرية[1] مجوس هذه الأمة»[2]، «والمشبهة يهود هذه الأمة»، «والرافضة

---

(١) القدرية: هم القائلون بإنكار القدر، وأن العبد يخلق ويحدث فعله، وسموا قدرية لأنهم أنكروا القدر ونفوه عن الله تعالى، وأول من أحدث القول بالقدر معبد الجهني، وأنكر غلاتهم علم الله تعالى وكتابته، ولهذا كفرهم السلف، وجمهورهم من المعتزلة وغيرهم أقروا بالعلم والكتابة ولكنهم أنكروا الخلق والمشيئة. انظر: الفرق بين الفرق: (ص١٤، ٩٤)، الاعتقاد للبيهقي: (ص٢٣٧)، الملل والنحل: (١/٣٠، ٤٣)، مجموع الفتاوى: (٧/٣٨٤ – ٣٨٥) (٨/٤٥٠).

(٢) الحديث: رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «القَدَرِيَّة مَجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم»، أخرجه أبي داود في كتاب السنة، باب في القدر (٤/٢٢٢)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (١/١٥٩) وقال: «هذا حديث صحِيح على شرط الشيخين، إِنْ صحَّ سماع أَبِي حازم مِنِ ابن عمر ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «على شرطهما، إن صح لأبي حازم سماع عن ابن عمر رضي الله عنهما»، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: (٣/٦٥) وغيرهم، ورواه أحمد بلفظ آخر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لكل أمة مجوس، ومجوس أمتي الذين يقولون: لا قدر، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم» المسند: (٢/٨٦)، قال عنه الدار قطني في العلل: «والصحيح الموقوف عن ابن عمر» (١٣/١٠٢)، وقال عنه ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح» العلل المتناهية: (١/١٥١)، وتعقبه أبي سعيد العلائي فقال: «هذا الحديث ليس بموضوع؛ بل له طرق كثيرة ينجبر بعضها ببعض... فتبين بهذه الطرق أن الحديث له أصل وليس بمنكر، فضلاً أن يكون موضوعاً» انظر: كتاب النقد الصحيح لما أعترض من أحاديث المصابيح: (ص٢٩ – ٣٠)، وروي هذا الحديث بألفاظ مقاربة عن عدد من الصحابة: جابر بن عبد الله وأبي هريرة وابن عباس وحذيفة بن اليمان وسهل بن سعد رضي الله عنهم بطرق متعددة ولا تخلوا من مقال، وحسَّنَ الألباني هذا الحديث كما في صحيح سنن أبي داود: (٣/١٤٣)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته برقم: (٤٤٤٢) في (٢/٨١٨).

نصاراها[1]»[2]، وسيأتي بيان وجه التشبيه واضحاً جليًّا لا شك فيه.

فاستَقْصِ أيها الناظر جميع ما أُمليه، ليظهر لك سر الحق فيما أشير إليه وأعنيه، ودونكها رسالةً محكمةَ النظام، واضحة السبيل، رابحة المتجر، رائجة التحصيل، مقاصدها بينة، ودلائلها مبَرْهَنة، ومطوياتها معنونة، تدني الدليل لمعتمده، وتوضح الحق لمعتقده [حدائق حقائق، ودقائق طرائق، كأنها البرق المتألق؛ بل الكوكب الدري المشرق، توشحت من الأسانيد بأحسن وشاح، وأضاءت متونها لصحتها إضاءة نور الصباح][3] فَضَحَت من الرافض[4] السر المكتوم، وهتكت حجاب جهالاتهم بالمنطوق[5] منها والمفهوم، وفتقت أبكار الأفكار الصافية بعناية الحي القيوم، وقدحت زناد الصولة منها في باطن سرداب حماقاتهم لينظروا في أشعتها سخرياتهم، ووجوه ضلالاتهم؛ [و أشحذت حسام الجولة لقطع أعناق دواعي شبهاتهم التي طُبعت عليها طباعهم، وخاب فيها إجماعهم][6] فإنهم

---

(١) لم أعثر عليه بهذا اللفظ؛ وإنما وجدت قريباً منه عند الطبراني في المعجم الأوسط، وهو ما رواه عن سهل بن سعد الساعدي ﵁، قال: «قال رسول الله ﷺ لكل أمة مجوس، ولكل أمة نصارى، ولكل أمة يهود، وإن مجوس أمتي القدرية، ونصاراهم الخشبية، ويهودهم المرجئة»وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي حازم إلا يحيى بن سابق، تفرد به علي بن حجر» (٩٣/٩)، وقال الهيثمي: «وفيه يحيى بن سابق وهو ضعيف» (مجمع الزوائد: ٢٠٧/٧)، والخشبية طائفة من الرافضة انظر: (هامش٤ ص١٣٤).

(٢) الملل والنحل: (٢٠/١).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ففضحت من الروافض».

(٥) المنطوق: ما يدل عليه اللفظ، ويفهم منه في محل النطق، والمفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق. انظر: معجم مقاليد العلوم للسيوطي: (ص٤٠)، التعاريف للمناوي: (ص٦٧٩).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

لم[1] يستنُّوا لفم[2] الطريق في باب التحقيق؛ بل خبطوا فيه خبط عشواء[3]، وركبوا[4] متن عمياء، وألقوا حبل الآراء على غارب[5] الأهواء، ودفنوا من البغضاء في قلِّيب[6] القلوب ما وافق أغراضهم من غيابات[7] الغيوب، ففرقوا بين الصاحب والمصحوب، والحبيب والمحبوب، وهَزَّلوا جانب الجناب الرفيع صاحب القدر الأعظم والجاه المنيع[8]، فجعلوا يده صفراء من كل الأصحاب يوم القيامة بموقف الحساب حيث قالوا بارتدادهم أجمعين إلا جماعة منهم دون العشرة[9]، وبارتداد من تبعهم، واقتدى بهم في عصرهم، ومنه وإلى يوم الدين،

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «فلم».

(٢) كتب الناسخ تحتها في (ب): «وسط».

(٣) يَخبِطُ خَبْطَ عَشْوَاءَ: مَثَلٌ يُضرب للذي يعرض عن الأمر كأنه لم يشعر به، ويُضرب أيضاً للمتهافِتِ في الشيء، ولا يهتم لعاقبته، والعشواء هي: الناقة التي لا تبصر بالليل، فهي تطأ كل شيء، فتصيب هذا وتُخْطئ هذا. انظر: تهذيب اللغة: (٣٦/٣)، مجمع الأمثال للميداني: (٢٦١/١)، المستقصى في أمثال العرب للزمخشري: (٩٤/١).

(٤) في حاشية (ب): «وسط».

(٥) الغارب: أعلى الموج، وأعلى الظَّهر قاله الليث، وقيل الغارب: أعلى مقدم السنام، وقيل: غاربُ كلِّ شيء أعلاهُ، وقال الأصمعي: أغرَبَ الرجل في منطقه: إذا لم يبق شيئاً إلا تكلم به. انظر: تهذيب اللغة: (١١٩/٨)، النهاية في غريب الحديث: (٣٥٠/٣).

(٦) في حاشية (ب): «القليب بالكسر وتشديد اللام: البئر العتيق»، وقيل إنها: البئرُ قبْلَ أنْ تُطْوى، وجمعه القُلب، وسُمِّيتْ قليباً: لأنّه قلِب ترابُها. انظر: تهذيب اللغة: (١٤٤/٩)، مقاييس اللغة: (١٧/٥).

(٧) كتب الناسخ تحتها في (ب): «الظلمات».

(٨) يقصد أن الرافضة انتقصوا جناب الرسول ﷺ وذلك بقولهم بردة أصحابه — رضوان الله عليهم —، إلا نفراً دون العشرة، وقد تقدم بيان من هم في: (هامش٥ ص٩٦).

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «عشر سنين».

وهذه[1] عبارة [ت/٥] مشايخ الرافضة كابن مطهر الحلي[2] وجماعةِ طريقة القائلين بأن[3] دار مَن يمسح على الخفين، ويحلل شرب الفُقَّاع[4]، ويُحرِّم المتعة[5] ونحو

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «هذه».

(٢) في حاشية (ت): «بل ابن مُنَجَّسٍ عليه ما على أهل السبت».

وهو: الحسين بن يوسف بن مطهر الحِلِّيُّ الشيعي، أبو منصور جمال الدين المعتزلي، شيخ الروافض والمقدم عندهم ويلقبونه بالعلامة، تتلمذ على يد نصير الدين الطوسي وعلى غيره، وكان إماماً في علم الكلام والفلسفة، ولما تَرفَض سلطان المغول محمد خدابنده حظي عنده وساد جداً، فأقطعه بلاداً كثيرة فكثرت أمواله ومماليكه، صنف له مصنفات كثيرة منها: الألفين دليل في إثبات إمامة علي رضي الله عنه، ومنهاج الكرامة، رد عليه شيخ الإسلام ابن تيميَّة بكتابه العظيم: «منهاج السنة النبوية»، وزادت مصنفاته على المائة مصنف، توفي سنة ٧٢٦هـ، وقيل: اسمه الحسن. انظر: البداية والنهاية: (١٢٥/١٤)، الوافي بالوفيات: (٥٤/١٣)، الدرر الكامنة لابن حجر: (١٨٨/٢).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «أن».

(٤) الفُقَّاع: شراب يتخذ من الشعير والقمح أو نحوهما، وسُمي به لما يعلوه من الزبد، وهو مباح إذ العلة الإسكار ولا إسكار فيه، وحكي عن جعفر الصادق وطائفة من الشيعة، وربما عُزي إلى أبي حنيفة: أن شرب الفُقَّاع حرام. انظر: الحاوي الكبير: (١٨٥/١٧ – ١٨٦)، الكافي لابن قدامة: (٢٣١/٤)، لسان العرب: (٢٥٦/٨).

(٥) في حاشية (ب): «وهو بالضم انتفاع به».

المتعة: يعتقد أهل السنة أن المتعة تم تحريمها، بعد أن أحلت في أول الإسلام، ثم استقر الأمر على تحريمها على التأبيد، فقد ورد في الأحاديث الصحيحة الصريحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها، بل وحرمها على التأبيد إلى يوم القيامة، ففي حديث سبرة الجهني رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم الفتح عن المتعة»، وزاد في رواية: «وأن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة»، أخرجه: مسلم: (١٠٢٣/٢ – ١٠٢٧)، وأبو داود: (٢٢٦/٢)، والترمذي: (٤٢٩/٣) والنسائي: (١٢٦/١) وابن ماجه: (٦٣١/١)، وفي حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها»، وأوطاس وقعت بعد=

=الفتح بشهر، أخرجه: أحمد في المسند: (٤/٥٥)، ومسلم: (٢/١٠٢٣)، وفي حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة، وعن لحوم الحُمر الأهلية زمن خيبر»، أخرجه البخاري: (٤/١٥٤٤) (٥/١٩٦٦)، ومسلم: (٢/١٠٢٧) (٣/١٥٣٧)، والترمذي: (٣/٤٢٩)، والنسائي: (٧/٢٠٢)، وابن ماجه: (١/٦٣٠)، وليس في هذه الأحاديث أو غيرها – التي فيها النص بتحريم المتعة – أنها كانت في الحضر، وإنما كانت في الأسفار في الغزو عند ضرورتهم، قال المازري: «ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام، ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة أنه نسخ، وانعقد الإجماع على تحريمه، ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة»، وذكر الإجماع على ذلك أيضاً القاضي عياض والقرطبي.

والاختلاف في تحديد زمان تحريم المتعة بين خيبر وفتح مكة ليس فيه تناقض ولا تعارض؛ وأجاب عنه العلماء بأجوبة منها:

١ – التحريم تكرر ليكون أظهر، وليشتهر النهي، وليسمعه من لم يكن سمعه.

٢ – أنها أبيحت مراراً، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرة الأخيرة: «إلى يوم القيامة»، قال النووي: «الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعتا مرتين»، ونُقل عن الشافعي: أن المتعة نسخت مرتين، وقال ابن حجر: «وهذا هو المعتمد».

٣ – لعل علياً رضي الله عنه لم تبلغه الرخصة بالمتعة عام الفتح، لوقوع النهي عنها في خيبر، ولقصر مدة الأذن فيها حيث كان لمدة ثلاث ليال.

٤ – حديث تحريم المتعة يوم خيبر فيه تقديم وتأخير في بعض رواياته، فالصحيح تأخير لفظ«خيبر» فقد روى جماعة عن سفيان: «نهى عن المتعة، وعن لحوم الحُمر يوم خيبر»، إذ قُيِّد تحريم الحُمر بيوم خيبر، وأطلق تحريم المتعة، ويؤيد هذا أن علياً رضي الله عنه جمع بين التحريمين في لفظ واحد للاحتجاج به على ابن عباس رضي الله عنهما؛ فإنه كان يبيحهما فناظره وروى له التحريمين.

انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: (٩/١٧٩ – ١٨٩)، زاد المعاد: (٣/٤٥٩ – ٤٦٤)، فتح الباري: (٩/١٦٧ – ١٧٤).

وأما المتعة عند الرافضة فهي من أصول دينهم ومن خصائصه، وانفردوا بها عن غيرهم، ويدل على ذلك ما نسبوه إلى جعفر الصادق: «ليس منا من لم يؤمن بكَرَّتِنا – أي الرجعة –، =

ذلك دار كفر، وحكموا بنجاسة ما فيها من المائعات [ب/٧]، وحصروا الناجين في فرقتهم(١)، هذا مع حقارتهم وقلتهم، وأعني بهم الفرقة الملقبين قديماً بالحماريَّة(٢) المشهورين بالاثني عشرية، وهم(٣) الذين قَصَدْتُ الرد عليهم في هذه الرسالة، وبيان ما انطووا عليه من الضلالة؛ إذ جعلوا التبرؤَ من الصحابة، وممن تبعهم على رأيهم قربةً لرب العالمين، بعثهم(٤) على ذلك فرط الشقى، وجهلهم بأحاديث سيد المرسلين وسيرته مع الناس أجمعين، ولا(٥) يرون – قبحهم الله – إلى ما صح به الخبر عن سيد البشر أنه لما وقع بعض الصحابة في حق أبي جهل بحضور ولده عكرمة رضي الله عنه قال: «لا تؤذوا الأحياء [بسب](٦) الأموات»(٧)، ونهى عن سب

=ويستحل متعتنا». (من لا يحضره الفقيه: ٣/٥٨٤).

(١) انظر: منهاج السنة النبوية: (٣/٤٦٥)، عنه أخذ المصنف، وذكر هذه الأمور شيخ الإسلام ابن تيميَّة عن الرافضة لأنها تُميِّز دارهم عن دار أهل السنة.

(٢) الحماريَّة: لقب أُطلِق على الرافضة، في زمن الحسن العسكري بن علي الهادي، أطلقه علي الطاحن وفارس بن حاتم بن ماهويه، حيث كانا من أتباعه فتركاه، واتبعا أخاه جعفر بن علي الهادي، وقالوا: امتحنا الحسن فلم نجد عنده علماً. انظر: الملل والنحل: (١/١٧٠).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فهم».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبعثهم».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «أو لا».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «بسبب».

(٧) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق مرسلاً عن عمرو بن دينار: (٤١/٦٧)، وقال الألباني عنه: «فهو مرسل، وإسناده جيد... وهذا المرسل من الحديث صحيح؛ لأن له شاهدٌ من حديث المغيرة بن شعبة، كنت خرجته في «الصحيحة» (٢٣٩٧)وغيره، وله شاهد آخر عن سعيد بن زيد مخرج في«التعليق الرغيب» (٤/١٧٥)» سلسة الأحاديث الضعيفة برقم: (٦٢٣٤) في: (١٣/٥٠٥ – ٥٠٦) القسم الأول، وحديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه الذي=

أبي جهل من أجل ابنه عكرمة [رضي الله عنه][1] وأبو جهل عدو رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعدو لله[2] عز وجل، والمقيم على الشرك والجاد في المحاربة، والمتبغض إلى رسول الله قبل الهجرة، والمحارب له بعدها، وكفى بالشرك ذنباً، [ولو أن إنساناً أقام في طول عمره لم يلعن إبليس لما عيب ولا ليم، مع العلم التام أنه ملعون ومطرود وميئوس من رحمة الله][3]، وقد علم الروافض أن الله عز وجل يقول لمؤمن في أبويه المشركين: ﴿ **وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ** ﴾ [سورة لقمان: ١٥] وقال تعالى: ﴿ **وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا** ﴾ [سورة البقرة: ٨٣]، وأما أمَّ المؤمنين عائشة – رضي الله عنها وعن أبويها – فإنْ أَبَواْ أن تكون لهم أُمّاً فقد نبذوا اسم الإيمان عنهم، قال الله – تعالى وقوله الحق –: ﴿ **ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ** ﴾ [سورة الأحزاب: ٦]، وسيأتي عند الشروع في مباحث الأبواب الآتية ما يقر النواظر، وتطمئن به الخواطر.

ثم إن[4] السبب الباعث في إنشاء هذا التحرير المنير، والتحري به لرضوان[5] العليِّ الكبير، فهو أنني ما زلت أسمع وخصوصاً في الأيام التي كنت فيها قاضياً

=أشار له الألباني، أن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: «يا مغيرة! ألم تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سب الأموات؟ فلمَ تسب علياً وقد مات؟!» سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٥/٥٢٠)، وبالنسبة لكتاب «التعليق الرغيب» فهو لم يطبع إلى الآن.

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الله».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «أما»، وفي الهامش: مطلب سبب تأليف الكتاب.

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «والتوخي به رضوان».

بمدينة صيدا[(١)] أن الروافض لا يزالون يُعلِنون بقولهم: نحن الموالية وأنصار أهل البيت، ويتوجه منهم الركب بعد الركب إلى المشاهد[(٢)] ويسمون ذلك حجاً، وإذا عاد الرجل منها يقال له: حج فلان، ومن ولد له ولد من نكاح المتعة في أوقات الزيارة يدعونه بالشريف، ويعتقدون أنها واجبة، وأنها نظير الحج إلى بيت الله الحرام، كما سيأتي الشاهد لذلك، وكان بقرية من توابع صيدا رجل يسمى الشيخ زين الدين بن الحجة[(٣)]، المقتول بسيف الحق بدار السلطنة العظمى[(٤)]، — ولله

---

(١) صَيْدا: مدينة لبنانية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتقع جنوب بيروت العاصمة، وتبعد عنها ٤٥كم، وتعتبر عاصمة لجنوب لبنان، وأهم مدنه، وهي ميناء تجاري ومركز زراعي وصناعي، وتعتبر مدينة عريقة بالغة القدم، وهي تنسب إلى: «صيدون بن صدقاء بن كنعان بن نوح عليه السلام». انظر: معجم البلدان: (٣/٤٣٧)، موسوعة المدن العربية: (ص٤٥٠)، موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية: (ص٣٢٢).

(٢) المشاهد: هي قبور أئمة الرافضة، ويعتبر بنو بويه أول من بنى المشاهد على القبور، كمشهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمثاله، وكذلك فعل الإسماعيلية القرامطة لما ظهرت لهم دول بالمشرق والمغرب، فصار هؤلاء الزنادقة وأهل البدع المتبعون لهم يعظمون المشاهد، بل وصنَّفوا كتاباً في زيارتها والصلاة والدعاء عندها، وبناء هذه المشاهد بدعة محدثة لم تكن على عهد الصحابة والتابعين ولا تابعيهم، بل ولا في عهد الأئمة الأربعة، ونص الأئمة المعتبرون على أن بناء المساجد على القبور مثل هذه المشاهد ونحوها حرام، لما ثبت في الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: مجموع الفتاوى: (٢٧/١٦٧) (٣١/١١).

(٣) تقدمت ترجمته (ص٥٠).

(٤) سبب مقتله: أخذ خطر زين الدين بن علي العاملي يتزايد على أهل السنة في الشام، وذلك بنشره للرفض بينهم، سواء بالتدريس أو التأليف أو الفتيا، وكذلك لتردد كثير من علماء الرافضة وعامتهم عليه، وغرضهم بذلك إشاعة التشيُّع والرفض بين أهل السنة، كتب القاضي معروف الشامي — مصنف هذا الكتاب — قاضي صيدا إلى السلطان العثماني سليمان القانوني مبيناً خطره على أهل السنة، فأرسل السلطان رجلاً في طلب العاملي، =

الحمد – قد أضلَّ خلقاً كثيراً، وفاخَرَتْ الرافضة به، وكان يرسل أخاه للعراق وعلى يده مكاتبات، وكان يأتي رافعاً صدره ولابساً قفتاناً[1] ويزعم أنه من خَلْعَ الشاه[2] ويرد على يده مكتوب [ب/٨] فتتردد أهل النواحي الروافض لسماعه، وتكون تلك الأيام عندهم كأيام المواسم، ثم ولما كنت قاضياً بمدينة صفد[3] سمعت عنهم من الكلمات القبيحة ما يقشعر منها الأبدان، وسيأتي آنفاً الإشارة إلى أقوالهم وأفعالهم، وفي دمشق منهم خلق كثير، وسمعت بالقاهرة نقيب الأشراف[4] بها،

=فأُحضِر من مكة المكرمة واقتيد إلى اسطنبول، ثم قتل هناك سنة ٩٦٥هـ. انظر: أمل الآمل: (٩١/١)، وأعيان الشيعة: (١٨٥/٧).

(١) هو القفطان: كلمة تركية، وتطلق على الملابس الخارجية، وهو ثوب فضفاض سابغ مشقوق المقدم، يضم طرفيه حزام ويتخذ من الحرير أو القطن وتلبس فوقه الجبة. انظر: المعجم الوسيط: (٧٥١/٢)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية: (ص١٨٣).

(٢) هو الشاه الصفوي طهماسب. وقد تقدمت ترجمته (ص٨٧).

(٣) صَفَد: مدينة جبلية تقع في دولة فلسطين، وتبعد عن مدينة القدس ٢٠٦كم شمالاً، وبعد احتلال اليهود لفلسطين هجروا العربَ وطردوهم منها، وهي مركز للمقاطعات الشمالية، سكنها الكنعانيون قديماً، وكانت تسمى «صَفَت». انظر: معجم البلدان: (٤١٢/٣)، وموسوعة المدن العربية: (ص٣٨٤)، وموسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٩٩).

(٤) النقيب: كالأمين والكفيل، وقيل هو: الرئيس الأكبر، ونقيب الأشراف: يتولى وظيفة شريفة ومرتبة عالية نفيسة، والأشراف هم: أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه من فاطمة رضي الله عنها، ولا يكون النقيب إلا من شيوخ الأشراف وأجلهم قدراً، وينظر في أمورهم ويشرف على أنسابهم، ويمنع من دخول الأدعياء عليهم، ويأخذ على يد المعتدي منهم، ويسعى في حوائجهم، ولا يقطع أمراً إلا بموافقة مشايخهم، وكانت تسمى سابقاً: «نقابة الطالبيين». انظر: تهذيب اللغة: (١٥٩/٩، ١٦١)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (٥٥٧/٣)، (٣٨/٤).

وهو متهم بالرفض بالجهر بلعن السيد معاوية[1]، ويقول: «إن علماء العجم قد حرروا الآن رسائل إذا قرأها أعلم علماء أهل السنة لا يمكنه إلا الإذعان لها، وإلا يكون مكابراً[2]»، إلى غير ذلك من الكلمات المُنْكِية للسمع.

فاستخرت الله تعالى في وضع رسالة ذات أبواب تأتي في وجوه الرد عليهم بخالص الصواب، وتقطع مكابراتهم بما يفضي إلى العجب العجاب الذي لا شك فيه ولا ارتياب[3]، ولا أنقل عنهم إلا ما صح عندي أنه من كلامهم، وعليَّ

---

(١) لم يقتصر الرافضة على لعن معاوية ﵁، بل يلعنون معه أبا بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة وسائر الصحابة ﵃، وجعلوا ذلك دِيناً يتدينون به، ومن ذلك ما افتراه الكليني على جعفر الصادق أنه سُمع: «وهو يلعن في دبر كل مكتوبة أربعة من الرجال وأربعاً من النساء، فلان وفلان وفلان ومعاوية ويسميهم، وفلانة وفلانة وهند وأم الحكم أخت معاوية» فروع الكافي: (١٧٦/٣)، وصرح شيخ طائفتهم الطوسي بذكر الأسماء الواردة في رواية الكليني فقال: «سُمع الصادق وهو يلعن في دبر كل مكتوبة، أربعة من الرجال وأربعاً من النساء، التيمي والعدوي وفعلان ومعاوية ويسميهم، وفلانة وفلانة وهند وأم الحكم أخت معاوية» تهذيب الأحكام: (٤١٥/٢)، وكذلك وضعوا أدعيةً للعن الخلفاء الثلاثة وعائشة وحفصة وبعض الصحابة وجعلوا لها ثواباً عظيماً، منها دعاء القنوت المسمى: «دعاء صنمي قريش» وهو للعن أبي بكر وعمر وابنتيهما وسائر أتباعهما إلى يوم الدين، وقالوا: «فالداعي به كالرامي مع النبي محمد ﷺ في بدر وأحد وحنين بألف ألف سهم». انظر: بحار الأنوار: (٢٦٠/٨٢).

(٢) ومن تلك المؤلفات كتاب: «نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت» تاليف: علي بن عبد العالي الكركي العاملي شيخ الدولة الصفوية، والملقب عندهم بالمحقق الثاني، قال في مقدمة كتابه: «رأيت أن أكتب رسالة موجزة، أكشف فيها القناع عن ذلك وأبيِّن فيها كفر هؤلاء – أي الصحابة – وجواز لعنهم» (ص٤٢).

(٣) كذا في (ب) فقط من عند قوله: «ما زلت أسمع وخصوصاً في الأيام التي كنت فيها قاضياً بمدينة صيدا» إلى هنا، وفي (ت): «لما كنت في مصر القاهرة ما زلت أسمع أقوالاً متواترة، =

البيان، وما رددت به عليهم من كلام علمائنا أعزوه إليهم[1]، وما أطلقته فلوضوح البرهان، ورتبتها على مقدمة وأبواب وخاتمة.

وخدمت بها خزانة الإمام الأعظم أمير المؤمنين سلطان سلاطين هذا العالم[2]، القطب الفرد[3] في بني آدم[4] مهدي الأمة وهاديها، ورشيدها الأمين

=ممن يتردد إليها من تبريز وبلادها، أن مشايخ الرفض بها وعمد فسادها كتبوا رسائل ونصائح كالوسائل إلى العتبة العالية والسدة الشريفة السامية لا زالت سيدة الأركان، راسخة البنيان بجاه سيد ولد عدنان، أثنوا فيها على مذهب الإمامية، وعابوا ما سواه من المذاهب، وذموا جميع أهل السنة وخصوصا منهم الأئمة الأعلام، ورموهم بكلماتهم الكواذب، فتلطفت في تحصيل نسختها، أو شيء مما ألفوه في ذلك، فتيسر فرأيته من مهملات الكلم التي يتهاتف بها كل من تدبر، فاستخرت الله تعالى في وضع رسالة ذات أبواب تأتي من وجوه الرد عليهم بالعجب العجاب».

(١) قوله: «إليهم» بياض في (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «خدمت بذلك خزانة من اختاره سلطان العالم».

(٣) القطب هو: بمعنى سيد القوم حساً ومعنى، وقطب الشي مداره يقال: قطب بني فلان أي: سيدهم الذي يدور عليه أمرهم، والفرد: منقطع القرين لا مثْلَ له في جودته، وقال الليث: الفَرد: ما كان وحده، والقطب مصطلح صوفي، وقد يسمونه غوثاً باعتبار التجاء الملهوف إليه، ويقولون: إنه عبارة عن الواحد الذي هو موضوع نظر الله في كل زمان، وهو يسري في الكون سريان الروح بالجسد، وهو يفيض روح الحياة على الكون الأسفل والأعلى؛ قال شيخ الإسلام: «حُكي عن بعض الأكابر من الشيوخ المنتحلين لهذا أن القطب الفرد الغوث الجامع: ينطبق علمه على علم الله –تعالى–؛ وقدرته على قدرة الله –تعالى–؛ فيعلم ما يعلمه الله –تعالى– ويقدر على ما يقدر عليه الله –تعالى–... فبينت أن هذا كفر صريح وجهل قبيح؛ وأن دعوى هذا في رسول الله ﷺ كفر دع ما سواه». انظر: تهذيب اللغة: (١٤/ ٧٠)، مقاييس اللغة: (٥/ ١٠٥)، مجموع الفتاوى: (٢٧/ ١٠٣)، التعريفات: (ص٢٢٧).

(٤) في النسخة الثانية (ت) إضافة وزيادة على النسخة (ب) بنحو «٢٨ سطراً»، كلها تتضمن=

المأمون، حامي حمى دينها المحمدي الشريف المصون، الذي فاق الخلفاء والسلاطين حديثاً وقديماً سيرة وسريرة، ومضاءً وتصميماً، بدءاً وتتميماً، ولقد علم أهل البدو والحضر سكان المدر والوبر[1] في عرض جيوب جهتي الشمال والجنوب، أن عَلَم الإسلام السامي المقام لم يتمسك من بعد الصحابة الكرام بيد ذي قوة وسلطان صاحب قرآن مثل هذا البادشاه[2] الأعظم، سلطان سلاطين الأمم[3]، المنصور بجند الرحمن، السلطان بن السلطان بن السلطان خليفة الله في

=عبارات المدح والثناء والتعظيم والتبجيل للسلطان العثماني سليمان، وفي أكثرها مبالغة ومخالفة، ولا تجوز لمخلوق.

(١) سكان المدر: هم أهل القرى والأمصار، واحدتها مدرة وهي الطين اليابس المتماسك، وسكان الوبر: هم أهل البوادي، وهو من وبر الإبل، لأن بيوتهم يتخذونها منه. انظر: تهذيب اللغة: (١٤/٨٦)(١٥/١٨٩)، النهاية في غريب الأثر: (٤/٣٠٩) (٥/١٤٤).

(٢) الباد شاه: وفي بعض المصادر باديشاه، لفظ فارسي مركب من كلمتين: «باد» بمعنى سيد، و«شاه» بمعنى ملك، فيكون معناها: سيد الملوك، وهو لقب استخدمه ملوك الترك وأباطرة فارس، وقد استخدمه سلاطين الدولة العثمانية إلى جانب ما يحملونه من ألقاب. انظر: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية العثمانية: (ص٦٣).

(٣) هذه التسميات والألقاب التي أطلقها المؤلف على السلطان العثماني يَحْرُم التسمي بها، فتسمية غير الله بها من أبطل الباطل، والله لا يحب الباطل، فقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «إنَّ أخْنَعَ اسم عند الله رجل تسمَّى ملك الأملاك» وفي رواية لمسلم: «أغيظ رجل عند الله يوم القيامة وأخبثه رجل كان يُسمَّى ملك الأملاك، لا مَلِكَ إلا الله»، ومعنى «أخنع» أوضع، وقيل: بمعنى أفجر، وقال القاضي عياض: «معناه: أنه أشد الأسماء صَغَاراً»وقال ابن بطال: «وإذا كان الاسم أذَلَّ الأسماء كان من تسمى به أشد ذُلّاً» وقال الحافظ ابن حجر: «واستُدِل بهذا الحديث على تحريم التسمي بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد، ويلتحق به ما في معناه مثل: خالق الخلق، وأحكم الحاكمين، وسلطان السلاطين، وأمير الأمراء». انظر: شرح النووي على صحيح=

خليقته: السلطان سليمان خان بن عثمان[1]:

علا على المدح واستعلت مفاخره ❖ والشمس تكبر عن حلي وعن حُلَل

براً وبحراً ترى خدام سُدَّته ❖ ملء الزمان وملء السهل والجبل[2]

حاز من القطر الشمال أكثره وأغلبه، ومن الجنوبي أفخره وأطيبه، فملك اليمن وأضوى على تختي زبيد[3] وعدن وصنعاء إلى غاية طرفيها، والأقطار الحجازية وجناحيها، ونحت مصر بقائمتيها، وأطراف المغارب وما حواليها، ودار الخلافة بغداد وبساعديها، وأطراف الحبشة والهند، وداست جيوشه آفاق السند، واحتوى على ديار بكر[4] وما جاورها وقاربها، وعلى ممالك أناضولي[5]

=مسلم: (٣٤٧/١٤)، تحفة المودود بأحكام المولود: (ص١٦٧)، فتح الباري: (٦٠٥/١٠ – ٦٠٦)، تيسير العزيز الحميد: (١٢١١/٢ – ١٢١٧).

(١) تقدمت ترجمته: (ص٢٢).

(٢) لم أعثر على قائلها، ولعله المؤلف.

(٣) زَبِيْد: مدينة يمنية عريقة، تقع على وادي زبيد وهو من أشهر أودية اليمن، كانت تسمى سابقاً الحَصِيب، وهي من أشهر المدن التاريخية، وبنيت في عهد الخليفة المأمون سنة ٢٠٤هـ، وتقع جنوب غرب صنعاء وتبعد عنها٢٠٠كم. انظر: معجم البلدان: (١٣١/٣)، مجموع بلدان اليمن وقبائلها: (٣٨١/٢)، موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية: (ص٢٦٣)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص١٣٥).

(٤) ديار بكر: مدينة تقع في جنوب دولة تركيا وعلى نهر دجلة، تنسب إلى بكر بن وائل بن قاسط، كانت تسمى سابقاً آمد، دخل أهلها الإسلام على عهد الدولة الأموية، وهي الآن عاصمة لولاية تركية بنفس الاسم، قريبة من الحدود السورية التركية. انظر: معجم البلدان: (٤٩٤/٢)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٣١٤)، موسوعة ١٠٠٠مدينة إسلامية: (ص٢٤٣).

(٥) الأناضول: هضبة كبيرة جداً، تشغل نحو ثلث مساحة دولة تركيا، وكانت تسمى بآسيا الصغرى، وهي شبه جزيرة في غربي آسيا، وتقع بين البحر الأسود والبحر الأبيض=

مشارقها ومغاربها، وملك ممالك روملي[1] وعساكرها وحوى نفائسها وذخائرها، شعراً:

أصارت له أرض العدو قطائعاً ❖ نفوس لحد المرهفات قطائع

بكل فتى ما شاب من روع وقعة ❖ ولكنه قد شين منه الوقائع[2]

فقرت عين الإسلام بذلك القرار، وعلم الكافر لمن عقبى الدار، وأصبح

=المتوسط وبحر إيجة، وتمثل الجزء الآسيوي من تركيا، وتوجد فيها العديد من مدن تركيا الكبرى، بما فيها العاصمة أنقره. انظر: آسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية لمحمد الزوكة: (ص٤٤٣)، الموسوعة العربية العالمية: (١٩٣/٢) (٢٣٣/٦)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية لسهيل صابان: (ص٣٩).

(١) الروملي أو الروم إيلي: لفظ تركي معناه «أرض الروم»، أطلق في العهد العثماني كلغة إدارية للدلالة على الأقاليم العثمانية الواقعة في قارة أوروبا، ومن أشهر مدنه: «أدرنه»، وهي مركز الروملي، ويقابله إقليم «أناضولي» ويطلق على أقاليم الدولة العثمانية الواقعة على هضبة الأناضول في آسيا، ولما فتحت الدولة العثمانية دول البلقان وغيرها من دول أوروبا، المشتملة على بلاد: تراقيا ومقدونيا وبلغاريا وصربيا وألبانيا وكوسوفا والبوسنة، أطلق على هذا الإقليم: «ولاية الروم إيلي الشرقية»، وعاصمته «مدينة فيلبه»، وتقع الآن في دولة بلغاريا، وأسقطت عن الدولة العثمانية وما جاورها من بلاد عام: ١٢٩٥هـ على يد الروس وحلفائهم. انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية لأحمد فريد بك: (ص١٣٠، ٦٨٤)، تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا: (٩٨/١) (١١٣/٢)، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية لمصطفى الخطيب: (ص٢١٤)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية: (ص٤٦، ١٢٩).

(٢) هذان البيتان من قصيدة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ومطلعها:

أَلا صَنَعَ البينُ الذي هو صانعُ ❖ فإنْ تَكُ مِجْزاعاً فما البَيْنُ جازِعُ

وهي من البحر الطويل، وذكر المؤلف في البيت الأول«له» بدلاً من «لهم». انظر: ديوان أبي تمام: (ص٧٣٥ – ٧٣٩).

تحتب بودين[1] مملواً من إسلام ودين، وأمسى ملك بني الأصفر[2] وهم أذل وأحقر، وسرت جنوده الغزاة، في ممالك الغرب سريان النوم في الأجفان، وفي سنة سبع وستين أرسل العمارة العظمى[3] صحبة المغازي المجاهد القابدان[4]، ففتك بملك الكفار وعسكره الجرار، وسفائنه التي كالسيل المدرار، [ب/٩] وهم على

---

(١) بودين: هي إيالة أو ولاية، وهي آخر الأقاليم العثمانية التي أقاموها في أوروبا، فتحها السلطان سليمان بنفسه، وتقع في المجر على ضفاف نهر تونه – الدانوب –، ويظهر أنها الآن هي مدينة«بودابست»، عاصمة المجر وأكبر مدنها، وتقع في شمالها. انظر: أخبار الدول وآثار الأول: (٣/٥٤)، أوروبا العثمانية لبيتر شوجو: (ص٨٩ – ٩٠)، ٣٠٠٠ معلومة جغرافية مختلفة لمصطفى أحمد وحسام الدين إبراهيم: (ص٤٩).

(٢) بنو الأصفر: هم الروم، وقال الليث: «بنو الأصفر ملوك الروم»، قيل: نسبوا إلى الأصفر بن عِيْصُوا بن إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام، وقيل: سمُّوا بذلك لأن جيشاً من الحبشة غلب على بلادهم فوطىء نساءهم، فولدن أولاداً صفراً، من سواد الحبشة وبياض الروم، ونقل النووي عن القاضي عياض أن الأول أصح. انظر: جمهرة اللغة: (٢/٧٤٠)، تهذيب اللغة: (١٢/١١٩)، شرح النووي على صحيح مسلم: (١٢/١١١).

(٣) العمارة العظمى: هي العدد الكثير من السفن والبوارج الحربية، حيث وصل عددها في هذه المعركة إلى ما يزيد على «١٢٠سفينة حربية» و«٢٤سفينة نقل». انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية: (ص٢٤٩)، تاريخ الدولة العثمانية ليلماز: (١/٣١٥).

(٤) القابدان: أو القابودان باشا هو: قائد الأسطول العثماني، وهو أعلى مرتبة عسكرية في البحرية العثمانية، ويسمى «قبطان دريا»، وقابودان: لفظ فارسي معناه: أمير البحر، وهو أعلى منزلة من بقية الوزراء وأدنى مرتبة من الصدر الأعظم «الوزير الأول»، ويحظى بعناية خاصة من السلطان، وكان قائد المعركة التي ذكرها المصنف هو بيالي باشا، حيث عُيّن في هذا المنصب سنة ٩٦١هـ، برتبة لواء بحري، وكان يبلغ من العمر ٣٨ سنة، وفي هذه المعركة وصل إلى رتبة فريق أول بحري. انظر: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: (ص٣٤٧)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية: (ص١٧٧)، تاريخ الدولة العثمانية ليلماز: (١/٣١٣ – ٣١٥).

مدينة جربا[1] بعد استيلائهم عليها وتشييد الحصون لديها، وظنوا أنهم قد بلغوا الغاية، وارتفعت لهم في ممالكهم الراية، فما شعروا إلا وقد دهمتهم جنود الله النَّامية فلم تُبقِ لأعداء الله من باقية وصبت عليهم البلاء من كل قبيل، شعر:

يمطـــران الحديـــد علـــيهم ❖ فكـل مكـان بالـدماء غـسيل[2]

وهذه وقعة عظمى قصفت أصلاب الكفار، وألبست ممالكهم ثوب الشنار، وملوكهم لباس العار إلى يوم القرار، اللهم اشكر عن سيد المرسلين سعيه، وأنفذ في الخافقين أمره ونهيه، وثبت الملك فيه وفي عقبه إلى يوم الدين برحمتك يا أرحم الراحمين[3].

---

(١) جربة: جزيرة تابعة لدولة تونس، وهي من أكبر جزرها، ولا يفصلها عن البر إلا مسافة قصيرة، وتقع في جنوب خليج قابس على البحر الأبيض المتوسط، فتح المسلمون جربة بجيش قاده الصحابي رويفع بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، في عهد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وتسكن الجزيرة جالية يهودية منذ القدم، وما زالت إلى الآن تحتفظ بنفس الاسم. انظر: معجم البلدان: (١١٨/٢)، موسوعة المدن العربية: (ص٧٩)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص١٥١).

(٢) هذا جزء من بيت لأبي الطيب المتنبي، من قصيدة طويلة يمدح بها سيف الدولة، والبيت هو:

سحائب يمطرن الحديد عليهم ❖ فكل مكان بالسيوف غسيل

والقصيدة على البحر الطويل ومطلعها:

ليـالي بعد الظاعنين شكول ❖ طوال وليل العاشقين طويل

انظر: شرح ديوان المتنبي: (ص٥١٧).

(٣) وقعة معركة جربة كانت بين الأسطول العثماني بقيادة القابودان: بيالي باشا، وأساطيل الحلف الأوروبي الصليبي المؤلف من: أسبانيا وألمانيا وفلورنسا وصقلية ومالطا وجنوه والممالك التابعة للسلطة البابوية وحتى سفن موناكو، وهذا الأسطول أعظم أسطول جهزوه، وكان بقيادة جيان أندريه دوريا، وتعتبر هذه المعركة من أكبر المعارك البحرية في=

وجعلت الوسيلة في عرض هذه الرسالة على مقام العظمة والجلال من تنوعت في الخيرات صنائعه، وصفت من موارد الأكدار مشارعه[1]، وحظي الديوان الشريف منه بوزيره قويم العهد، ثابت العقد صافي السيرة والسريرة، كالصبح المنير والتدبيرات المقيمة للعدل والفضل ميزانا، والخيرات والطاعات التي نال بها من خالقه ومن سلطانه زلفاً ورضواناً، خادم سدَّة الخلافة وحارسها، وعلم العساكر الإسلامية ضرغامها وفارسها [ت/٦] علي باشا الوزير الثاني[2] أناله ربه من رضوانه، ورضوا لنا سلطانه غاية الأماني، فإنني لما رأيت اعتقاده متيناوالانتظام في سلك خدام بابه الشريف يفيد الراجين دنيا ودينا توسلت به[3]

=التاريخ العالمي، انهزم الصليبيون خلال ساعات عديدة من بداية المعركة، وكان تكتيك الحرب العثماني سليماً خالياً من العيب وخارق للعادة، حيث قُتل أو غَرق أو أُسر ٢٠٠٠٠جندي صليبي من عدد جنود جيشهم البالغ عدده ٣٠٠٠٠ مقاتل، وأسر كثير من أشرافهم وأمراء البحر والجنرالات، وغرق أكثر من ٧٠ سفينة حربية، بينما كانت الخسائر في الجانب العثماني قليلة. انظر: تاريخ الدولة العثمانية ليلماز: (٣١٤/١)، والحروب الصليبية في المشرق والمغرب: (ص٢٧٢).

(١) المشارع: جمع لمشرعة الماء، وهي الفرَضُ – الطريق – التي تَشرَعُ فيها الواردَةُ، والمشْرعة: التي يشرعها الناس، فيشربون منها، ويستقون، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون عداً لا انقطاع له، ويكون ظاهراً معيناً. انظر: تهذيب اللغة: (٢٧٠/١ – ٢٧٠)، لسان العرب: (١٧٦/٨).

(٢) هو: علي باشا يلقب بسميز، أي البدين لأنه سمين جداً، كان سياسياً ذكياً كريماً حليماً، محباً للسلم كارهاً لسفك الدماء، ورجل دولة قدير، كان وكيلاً للسلطان سليمان القانوني، ويسمي العثمانيون من يشغل هذا المنصب الصدر الأعظم، وشغل علي باشا قبله منصب الوزير الثاني، توفي سنة ٩٧٣هـ. انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية: (ص٢٤٩ – ٢٥٠)، تاريخ الدولة العثمانية ليلماز: (٣٥٢/١)، تاريخ الدولة العثمانية لأرسلان: (ص١٦٣).

(٣) المؤلف يقصد هنا المعنى اللغوي للتوسل، ويدل على ذلك قوله في الصفحة السابقة: =

وعقدت الرجا بسببه[1]، وهذا أوان الشروع فيما توخيته، ولرضوان الله – تعالى – اصطفيته، فأقول[2]:

أما المقدمة: ففي تعريفات وتنبيهات تقديمها مهم، وضوابط بها شْملُ الجمع يتم، وتحقيقات من صائل الإلحاد تذم، ونكايات[3] تفضح الاثني عشرية قطعاً، وتجذبهم بحبل من السنة في سُوق سَوقهم صرعى، وتنبئ ببعض لمح بما نالته أهل السنة من محن بهم، وما أعقبها من عظيم المنح:

الأول منها:[4] في التعريفات تعريف الشيعة[5] لغة: الأصل فيها: أن شيعة الرجل أتباعه وأنصاره، يقال: شايعه، كما يقال: والاه، والمشايع: اللاحق، وتشيَّع الرجل: ادَّعى دعوى الشيعة، وكل قوم أمرهم واحد، يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيعة، وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى عليَّاً رضي الله عنه وأهل بيته، حتى صار اسماً لهم خاصاً، جمعه أشياع، وشِيَع بكسر الشين وفتح الياء، وليعلم

=«وجعلت الوسيلة في عرض هذه الرسالة..»، فجعل الوزير علي باشا وسيلة لعرض كتابه على السلطان العثماني، والوسيلة هي: الوُصلة والقُربى، وجمعها: وسائل، وقال ابن الأثير: «هي في الأصل ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به». انظر: تهذيب اللغة: (٤٨/١٣)، النهاية في غريب الأثر: (١٨٤/٥).

(١) كان الأولى بالمؤلف رحمه الله أن لا يعقد الرجاء إلا على الله، فهو رحمه الله أفاض على السلطان سليمان ووزيره علي باشا عبارات التعظيم والتبجيل، والتي لا تنبغي إلا لله تعالى، فمنها قوله: «على مقام العظمة والجلال»، يقصد بذلك الوزير.

(٢) من قوله: «مهدي الأمة وهاديها ورشيدها الأمين المأمون..» إلى قوله: «ولرضوان الله تعالى اصطفيته، فأقول..» ليس في (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «ونكات».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «فأقول».

(٥) تقدم التعريف بها: (ص٨٢).

أن الشيعي جنس تحته أربعة أنواع:

الإماميـة[(١)]، والكيـسانية[(٢)]، والزيديـة[(٣)]، والغـلاة[(٤)(٥)]، قالـه في «شـرح المحصل[(٦)]»، وسيأتي تفصيل ذلك، قيل: وكان الأصل في ذلـك – أي في تسميتهم

---

(١) الإمامية: سموا بذلك لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب ﷺ، واعتقدوا أنها لا تخرج عن أولاده، وهي عندهم ركن من أركان الدين. انظر: مقالات الإسلاميين: (١٧/١)، الملل والنحل: (١٤٦/١)، ويقال: لهم الشيعة وقد تقدم التعريف بهم: (ص٨٢)، ويقال لهم الرافضة وقد تقدم التعريف بهم: (ص٧٢).

(٢) تقدم التعريف بهم: (ص٩٠).

(٣) الزيدية: أتباع زيد بن علي بن الحسين، ويقولون: إن الرسول ﷺ نص على إمامة علي، وإنه نص على إمامة ولده الحسن، الذي نص على إمامة أخيه الحسين، والإمامة بعد ذلك شورى في أولاد الحسن والحسين، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى الدين عالماً ورعاً فهو الإمام، والزيدية في مسائل الاعتقاد معتزلة، لأنه يقال إن زيداً تتلمذ على رأس المعتزلة واصل بن عطاء، واجتمعت فرق الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة مخلدون في النار، وافترقت الزيدية إلى عدة فرق. انظر: مقالات الإسلاميين: (٦٥/١)، الفرق بين الفرق: (ص٢٢)، الفصل في الملل والنحل: (٤٤/٤)، الملل والنحل: (١٥٥/١).

(٤) الغلاة أو الغالية: هم الَّذين غلوا في علي بن أبي طالب ﷺ بل قالوا بإلاهيته، وإلاهية أئمتهم من بعده، وغلوا فيهم حتى أخرجوهم من حدودهم الخلقية، وأباحوا محرمات الشريعة، وأسقطوا وجوب الفرائض، ويعتبر عبد الله بن سبأ – تنسب له السبئية منهم – أول من أظهر الغلو في علي وقال إن فيه جزءٌ إلاهيٌّ، ثم تشعبوا وانقسموا إلى فرق كل فرقة منهم تكفر الأخرى، وهم طائفة خارجة عن الإسلام لإثباتهم إلها غير الله. انظر: مقالات الإسلاميين: (٥/١)، الفرق بين الفرق: (ص ١٧) (٢٢٣)، الملل والنحل: (١٧٣/١).

(٥) انظر: أصل الشرح (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين) لفخر الدين الرازي: (ص٢٤١).

(٦) هو كتاب المفصل شرح المحصل لفخر الدين الرازي في علم الكلام تأليف: نجم الدين علي بن عمر بن محمد الكاتبي القزويني، أبو الحسن الشيعي، المعروف بدَبِيْران (توفي سنة=

شيعة – أنه لما قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه افترق الناس فرقتين: فرقة شايعت أولياء عثمان، وفرقة شايعت عليّاً – رضي الله [عنهما] –[1][2].

وقال الإمام الرازي[3] في كتاب «الرياض المؤنقة»[4]: «الشيعة كل من قال: [بوجب طاعة علي][5] رضي الله عنه، بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو شيعي كيف كان في سائر الأصول، وقد كان في الشيعة من كان قائلاً بالاتحاد[6]،

=٦٧٥هـ)، وذكرت اسم كتاب المحصل كاملاً في الهامش السابق. انظر: الوافي بالوفيات: (٢٤٤/٢١)، كشف الظنون: (١٦١٤/٢)، هدية العارفين: (٧١٣/١).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت). وفي (ب)«عنه».

(٢) انظر: منهاج السنة: (٩١/٢)، وعنه أخذ من قول المؤلف: «قيل: وقد كان الأصل في ذلك..».

(٣) هو: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي القرشي، أبو عبد الله التيمي، المعروف بالفخر الرازي، ويقال له: ابن الخطيب، الأصولي المفسر المتكلم، الفقيه الشافعي، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل، يقال: إنه ندم على اشتغاله بعلم الكلام، قال الذهبي: «وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم... وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر»، صنف مصنفات كثيرة منها: تفسير مفاتيح الغيب، وفي أصول الفقه: المحصول في علم الأصول والمعالم، وفي علم الكلام: المطالب العالية وتأسيس أو أساس التقديس والمحصل ونهاية العقول، توفي سنة ٦٠٦هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٢٤٨/٤)، سير أعلام النبلاء: (٥٠٠/٢١)، الوافي بالوفيات: (١٧٥/٤).

(٤) هو كتاب: الرياض المونقة في أراء أهل العلم وهناك من كتب الواو بالهمز: «المؤنقة»، كما يتضح فإن مؤلفه هو: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، والمصنف كأنه يشكك في نسبته لمؤلفه، إلا أن الرازي ذكر كتابه هذا في تفسيره فقال: «واعلم أنه لا سبيل إلى استقصاء مذاهب العالم في هذا الموضع، ومن أراد ذلك فليطالع كتابنا الذي سميناه بالرياض المونقة»، وقد طبع هذا الكتاب مؤخراً في تونس. انظر: تفسير مفاتيح الغيب: (٦١/١٨)، الوافي بالوفيات: (١٨٠/٤)، هدية العارفين: (١٠٧/٦).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت). وفي (ب): «يوجب طاعة علياً».

(٦) الاتحاد هو: تصيير الذاتين واحدة، وقيل: الاتحاد امتزاج الشيئين واختلاطهما حتى يصيرا=

والحلول[1]، والجسمية[2]، ....

=شيئاً واحداً، وهو عند الصوفية: «شهود الوجود الحق الواحد المطلق، الذي الكل به موجود بالحق، فيتحد به الكل من حيث كون كل شيء موجوداً به معدوماً بنفسه، لا من حيث إن له وجوداً خاصاً اتحد به فإنه محال»، والصحيح أنهم يقولون: إن وجود المخلوق هو وجود الخالق، لا يثبتون موجودين خلق أحدهما الآخر، بل يقولون الخالق هو المخلوق والمخلوق هو الخالق. انظر: مجموع الفتاوى: (٢/٣٦٤)، التعريفات للجرجاني: (ص٢٢)، معجم اصطلاحات الصوفية للكاشاني: (ص٤٩).

(١) الحلول: هو أن يكون الشيء حاصلاً في الشيء ومختصاً به، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر تحقيقاً أو تقديراً، والقائلون بالحلول إنما يقولون: هو حلول عين في عين، لا حلول صفة في محل، والحلول نوعان: حلول مقيد خاص، وحلول مطلق عام، فالحلول المقيد الخاص هو: قول النصارى: إن الله حلَّ في المسيح، أي إن اللاهوت حلَّ في الناسوت وتدرَّع به كحلول الماء في الإناء، وقول غالية الرافضة: إنه تعالى حلَّ بعلي بن أبى طالب وأئمة أهل بيته، وغالية النساك الذين يقولون: إنه يتحد بالعارفين حتى يصير الموَحِّد هو الموَحَّد، وأما الحلول المطلق العام: فأهله يقولون: إنه حالٌّ في كل شيء، أو متحد بكل شيء أو الوجود واحد، كأصحاب فصوص الحكم، وهو قول غالب متعبدة الجهمية الذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان. انظر: مجموع الفتاوى: (٢/١٧١ – ١٧٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/١٧٠)(٦/١٥١، ١٥٣)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي: (ص٣٩٠).

(٢) الجسمية: الجسم في اللغة: يجَمَع البدَن وأعضاءه من الناس وغيرهم، مما عظُمَ من الخلق، وأما أهل الكلام: فمنهم من يقول: الجسم هو الموجود، ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه، ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المفردة، ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة، وكل هؤلاء يقولون: إنه مشار إليه إشارةً حسيةً، وأما الشرع: فمعلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء ولا الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة أن الله – تعالى – جسم، أو أن الله – تعالى – ليس بجسم بل النفي والإثبات بدعة في الشرع. انظر: تهذيب اللغة: (١٠/٣١٦)، مجموع الفتاوى: (٣/٣٣) (٥/٤٣٤)، الكليات للكفوي: (ص٣٤٤).

والمكان[1]، والأعضاء[2]، [وقد كان منهم من قال بالجبر[3]، ومن قال بالقدر[4]،

---

(١) المكان: في اللغة هو: الموضع، وقيل: هو الموضع الحاوي للشيء، وهو عند المتكلمين: الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم وتنفذ فيه أبعاده، والمكان من الألفاظ المجملة؛ فقد يراد به: ما يحوى الشيء ويحيط به، وقد يراد به: ما يستقر الشيء عليه بحيث يكون محتاجاً إليه، وقد يراد به: ما كان الشيء فوقه وإن لم يكن محتاجاً إليه، وقد يراد به: ما فوق العالم وإن لم يكن شيئا موجوداً إذا لم يكن إلا خالق أو مخلوق، والخالق بائن من المخلوق، كان هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وإذا قيل: هو سبحانه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه فهذا المعنى حق سواء سُمِّي ذلك مكاناً أو لم يُسَمَّ. انظر: لسان العرب: (١٣/٤١٤)، منهاج السنة: (٢/١٤٤)، التعريفات: (ص٢٩٢).

(٢) التجسيم أو المجسمة: كان بداية ظهور تشبيه الله – تعالى – بخلقه من الروافض، فهم أول من قال إن الله له أعضاء وجوارح، وإنه جسم له طول وعرض وعمق، فممن قال بذلك من شيوخهم: هشام بن الحكم الأحول وهشام بن سالم الجواليقي ويونس بن عبدا لرحمن القمي ومحمد بن علي بن النعمان المعروف بشيطان الطاق وغيرهم كثير، وهذا مما اتفق عليه نقل الناقلين للمقالات في الملل والنحل من جميع الطوائف مثل أبي عيسى الوراق والنوبختى وأبي الحسن الأشعري وابن حزم والشهرستاني وغير هؤلاء. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٥ – ١٥)، الملل والنحل: (١/١٧٣ – ١٩٠)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: (ص٦٣ – ٦٦)، منهاج السنة: (٢/٥٠١ – ٥١٨).

(٣) الجبر: خلاف الكسر، جبَرَ العظمَ والفقيرَ واليتيمَ يجبره جبراً وجبوراً وجِبَارةً، ويقال: أجبرت فلاناً على الأمر، ولا يكون ذلك إلا بالقهر وجنس من التعظم عليه، والجبر من الألفاظ المجملة، ويراد به: إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه، كما يقال: إن الأب يجبر ابنته على النكاح، والله – تعالى – أجلُّ وأعظم من أن يكون مُجْبِراً بهذا التفسير، ويراد بالجبر: خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات، كقول علي ﷺ: «جبَّار القلوب على فطرتها شقيها وسعيدها»، والجبر ثابت بهذا التفسير. انظر: معجم مقاييس اللغة: (١/٥٠٢)، لسان العرب: (٤/١١٥)، مجموع الفتاوى: (٨/١٣١ – ١٣٢).

(٤) تقدم بيانه وتعريفه (ص٧٩).

ومن قال بالإرجاء[1]»، قال ذلك صاحب «الرياض» المنسوب للإمام الرازي][2]، لكن كان من قبل ظهور هؤلاء المبتدعين إنما يطلق لفظ الشيعة على الذين كانوا يقولون: بتفضيل علي على عثمان، ولم يتعرضوا لسوى ذلك، [وهم خيار الشيعة، لكنهم من شر الناس][3] معاملة لعلي وابنيه الحسن والحسين رضي الله عنهم.

فأما قولي: كانوا خيار الشيعة؛ فلأنهم حينئذٍ لم يكونوا متبرئين [ب/١٠] من إمامة الشيخين، ولا قائلين فيهما سوءًا، ولا ذكروا عظماء الصحابة بسوء، وكانوا على سنن الهدى، لم يقلدوا معتزلياً، ولا مرجئاً، ولم يتنازعوا في فضل أبي بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم في علي وعثمان، إلا أن الافتتان لمحبة علي، والامتحان ببغضه كان في أيامه[4].

ولقد حكى أبو القاسم البلخي[5] عن شريك بن عبد الله[6] — وكان من

---

(١) تقدم بيانه وتعريفه عند التعريف بالمرجئة (ص٧٩).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) انظر: منهاج السنة: (١/١٣)(٢/٩١ — ٩٢)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «إنما يطلق لفظ الشيعة..».

(٥) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود البَلْخي، أبو القاسم المعروف بالكَعْبي، المتكلم رأسُ المعتزلة ورئيسُهم في زمانه، تنسب إليه الطائفة الكعبية منهم، له اختيارات في علم الكلام منها قوله: «إن الله تبارك وتعالى ليست له إرادة؛ وإن جميع أفعاله واقعة منه بغير إرادة ولا مشيئة منه لها»، صَنَّفَ عدة مصنفات منها: كتاب المقالات، وكتاب الجدل، توفي سنة ٣١٩هـ، وقال الذهبي: صوابه ٣٢٩هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٣/٤٥)، سير أعلام النبلاء: (١٤/٣١٣) (١٥/٢٥٥)، الوافي بالوفيات: (١٧/١٧).

(٦) هناك شُرَيْكان: شريك بن عبد الله النخعي وشريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي، ولعل المصنف أراد الأخير، لأنه نقل هذه الرواية عن شيخ الإسلام: الذي ذكر أنه شريك بن=

رؤوس الشيعة، ومن أمرائهم – أنه قال له قائل: «أيهما[1] أفضل أبو بكر، أو علي؟ فقال: أبو بكر، فقال له السائل: أتقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم إنما الشيعي من قال: هذا [ت/٧]، والله لقد رقي[2] علي على هذه الأعواد وأشار إلى المنبر فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر وعمر، أفكنا نرد عليه قوله، أكنا نكذبه، والله ما كان كذاباً»[3]، وقد نقل هذا الخبر ثقات، وتواتر ذلك عن علي رضي الله عنه[4]، ....

=عبد الله بن أبي نمر، وهو: شريك بن عبد الله بن أبي نمر المدني أبو عبدالله القرشي، تابعي ثقة، روى له الستة عدا الترمذي، وحَدَّث عن انس بن مالك رضي الله عنه، توفي قبل سنة ١٤٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (١٥٩/٦)، ميزان الاعتدال: (٣٧٢/٣)، تهذيب التهذيب: (٢٩٦/٤)، ولم يُذكر عنه أن فيه تشيعاً، فضلاً عن أن يكون من رؤوسهم، مثل ما ذُكر عن شريك النخعي فإن فيه تشيع، وهو: شريك بن عبدالله بن أبي شريك الحارث النَخَعي، أبو عبد الله القاضي، وُليَّ قضاء الكوفة، كان عالماً ذكياً فطناً، قال الذهبي: «فيه تشيع خفيف على قاعدة أهل بلده – أي الكوفة –»، توفي سنة ١٧٧هـ. انظر الطبقات الكبرى لابن سعد: (٣٧٨/٦)، وفيات الأعيان: (٤٦٤/٢)، سير أعلام النبلاء: (٢٠٠/٨).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «أيما».

(٢) كتب الناسخ تحتها في (ب): «أي: صعد».

(٣) ذكرها شيخ الإسلام في منهاج السنة: (١٣/١ – ١٤)(٨٦/٢)، عن القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه تثبيت دلائل النبوة: (٥٤٩/٢) والذي ذكرها عن أبي القاسم البلخي كما يتضح لكم.

(٤) تواتر عن علي رضي الله عنه من نحو ثمانين وجهاً أنه قال على منبره: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر»، منها ما رواه أحمد في المسند: (١٠٦/١) وكرره، ورواه أيضاً في فضائل الصحابة: (٧٥/١ – ٩١) وكرره في مواضع كثيرة، والطبراني في المعجم الأوسط: (٢٩٨/١) وكرره أيضاً، وابن أبي شيبة في المصنف: (٣٥١/٦)، وفي السنة لأبن أبي عاصم: (٥٧٠/٢ – ٥٧١)، والسنة لعبد الله بن أحمد: (٥٨١/٢ – ٥٨٩)، والسنة للخلال: =

وبذلك أجاب علي [رضي الله عنه][1] ابنه محمد بن الحنفية[2] لما سأله عن خير الناس بعد نبيهم، وقد رواه البخاري في «صحيحه» وغيره من علماء الملة الحنيفية[3].

وأما قولنا: لكنهم من شر الناس معاملة لعلي رضي الله عنه ولابنيه الحسن والحسين فَلِما شاع وذاع من اختلافهم عليهم، ونقضهم عهودَهم وحَلِّهم عقد ميثاقهم، وغشِّهم لأمير المؤمنين، ومكاتبتهم لمن يحاربُه وهم حينئذ معلنون أنهم شيعته وأنصاره ولِما مَسَّهُ غايةَ الضرر منهم صعد على منبر الكوفة، وقال: «وددت والله إن معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم، فأخذ مني عشرة منكم، وأعطاني رجلاً منهم، ثم رفع يده فقال: اللهم إني مللتهم ومَلُّوني، فأبدلني بهم خيراً منهم، وأبدلهم شراً مني، اللهم عجل عليهم الغلام الثقفي[4]، وما كان

=(٢٨٩/١ – ٢٩٠)، الشريعة للآجري: (١٧٣٧/٤)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: (١٣٦٦/٨)، وانظر: منهاج السنة: (٣٦٩/٧).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) هو: محمد الأكبر بن علي بن أبي طالب، يقال له ابن الحنفية، لأن أمه خولة بنت جعفر بن قيس من بني حنيفة، كان يكنى أبو القاسم، وكان كثير العلم وِرعاً، والفرقة الكيسانية تعتقد إمامته وتغلوا فيه، وتزعم أنه حي مقيم بجبل رضوى، توفي سنة ٨١هـ. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٩١/٥)، وفيات الأعيان: (١٧٠/٤)، سير أعلام النبلاء: (١١٠/٤).

(٣) الحديث هو: عن محمَّد بن الْحَنَفِيَّة قال: «قلت: لأبي أيُّ الناس خير بعد رسول اللّه ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثمَّ من؟ قال: ثمَّ عمر، وخشيت أن يقول: عثمان قلت: ثمَّ أنت، قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين». أخرجه البخاري برقم: (٣٤٦٨) في كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» (١٣٤٢/٣)، وأبو داود برقم: (٤٦٢٩) في كتاب السنة، باب: في التفضيل (٢٠٦/٣)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٢٤٧/١).

(٤) في حاشية (ب): «الثقفي اسم قبيلة».

الحجاج ولد يومئذٍ»[١].

وذكر العلامة ابن كثير وغيره: أن أمير المؤمنين عليّاً رضي الله عنه كتب إلى معاوية رحمه الله قبل وقعة صفين يدعوه إلى مبايعته في كلمات طويلة، وذكر له فيها[٢] المتهمين بقتل عثمان أن ينظر فيهم بكتاب الله – تعالى –، فلما قرأه جمع الناس وصعد المنبر، وذكر ذلك، وقال لأهل الشام: أحب أن تعلموني ذات أنفسكم في ذلك، فقالوا جميعاً: بل نطلب بدم عثمان بأموالنا وأنفسنا، فسمع علي[٣] ذلك، فكتب إلى أهل الشام لينذرهم ويعرفهم أنه قد[٤] نَهَد[٥] [إليهم][٦] في أهل العراق، فلما بلغ ذلك معاوية صعد المنبر، وقال لهم: إن عليّاً قد نهد إليكم في أهل العراق فما الرأي؟ فضرب كل واحد منهم على صدره، ولم يتكلموا ولم يرفعوا إليه أبصارهم؛ بل قام ذو الكلاع[٧]، فقال: عليك الرأي وعلينا الفعل، فأمرهم

---

(١) ذكر هذه الخطبة أبو الحسن المسعودي في مروج الذهب: (١/٤١٠)، وذكر الجزء الأول منها – ما قبل الدعاء – أبو القاسم بن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (١/٣٢٠ – ٣٢١)، والشريفُ المرتضى في نهج البلاغة: (ص١٤٣)، والجزء الأخير منها – بدون ذكر الغلام الثقفي – ابن سعد في الطبقات الكبرى: (٥/٩٣)، والبلاذريُّ في أنساب الأشراف: (٣/١٥٦)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (١٠/٣٦١).

(٢) ليست في (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فبلغ عليّاً».

(٤) ليست في (ت).

(٥) نَهَد: يدل على إشراف في الشيء وارتفاعه، ومنه: المُنَاهَدة في الحروب، وهي أن يَنْهَد بعضهم إلى بعض، أي ينهضوا، وكل ناهضٍ فهو ناهدٌ، ونَهْدت إلى القوم: إذا قمت إليهم. انظر: جمهرة اللغة: (٢/٦٨٧)، تهذيب اللغة: (٦/١١٧)، مقاييس اللغة: (٥/٣٦١).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «إليكم».

(٧) هو: سَمَيْفِع بن نَاكور بن حسان بن تبع الحميَري، قيل: اسمه أيفع، وكنيته أبو شرحبيل، =

بالتأهب[1]، فبلغ علياً ذلك فجمع شيعته، وصعد المنبر فقال [ب/١١]: إن معاوية قد جمع الناس لحربكم فما الرأي؟ فقال كل فريق قولاً، واختلط كلام بعضهم في بعض، ولم يدرِ علي شيئاً مما قالوه، وما أمكنه أن يأخذ منهم جواباً مطلقاً، ولا اجتمع له معهم رأي، فنزل عن المنبر وهو يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، ذهب والله بها ابن آكلة الأكباد[2][3].

وقال المُبَرِّد[4] في كتابه «الكامل»[5] يروي عن معاوية ﵁ أنه قال: «أُعِنْتُ

=وسمي بذي الكلاع، لأن حمير تَكَلَّعوا على يديه، أي تجمعوا والتفوا عليه، وهو ابن عم كعب الأحبار، أسلم في حياة النبي ﷺ، وقيل: له صحبة، كان ملكاً وسيداً مطاعاً في قومه، كتب إليه رسول الله ﷺ في طلب المعاونة على حرب الأسود العنسي ومسيلمة وطليحة، شهد معركة اليرموك وفتح دمشق، كان القائمُ بأمر معاوية في حرب صِفِّين، وقُتِل فيها سنة ٣٧هـ. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤٧١/٢)، أُسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير: (١١٠/٢)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني: (٤٢٨/٢).

(١) في حاشية (ب): «أي: بالتهيئة».

(٢) يقصد معاوية بن أبي سفيان ﵄، حيث إن أمه هند بنت عتبة ﵂، بَقَرَت عن كبد حمزة بن عبد المطلب ﵁ فلاكتها فلم تستطع أن تستسيغها، فلفظتها. انظر: سيرة ابن إسحاق: (٥١٣/٣)، تاريخ الطبري: (٧٠/٢).

(٣) البداية والنهاية: (١٢٧/٨ – ١٢٩)، وانظر – أيضاً –: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (١٦١/٣ – ١٧٥).

(٤) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس النَحْويُّ المعروف بالمُبَرَّد، وهو لقب له اخْتُلِفَ في سبب إطلاقه عليه، كان إماماً في النحو واللغة، وصاحب نوادر وطُرَف، صنف عدة مصنفات، منها: الكامل في اللغة والأدب والمقتضب واحتجاج القراء، توفي سنة ٢٨٦هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٣١٣/٤)، سير أعلام النبلاء: (٥٧٦/١٣)، الوافي بالوفيات: (١٤١/٥).

(٥) هو كتاب: الكامل في اللغة والأدب مؤلفه هو: محمد بن يزيد البصري النحوي، المعروف=

على علي بأربع: كنت رجلاً أكتم سري، وكان رجلاً ظَهَّره، وكنت في أطوع جند وأصلحه، وكان هو في أخبث جند وأعصاه..»[1]، وسيأتي ذكر الخصلتين الآخرتين[2]، وذكر ما فَعَلَتْهُ[3] الشيعة من القبائح مع الحسن ﵁، وما استحلُّوا[4] ما حرَّمه الله في ظلم الحسين بسبب تغريره، ومخادعتهم إياه، ومبايعة ثمانية عشر ألف رجل منهم له على يد ابن عمه مسلم بن عقيل[5] لما وصل إلى الكوفة، ثم إنه في يوم واحد من وصول عبيد الله بن زياد[6] إلى الكوفة، بسبعة عشر راكب فقط لما

=بالمُبَرِّد، قال عن كتابه هذا: «هذا كتاب يجمع فنون الآداب، بين كلام منثور وشعر مرصوف ومثل سائر وموعظة بالغة، واختيار من خطب شريفة ورسائل لطيفة». انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (١٣٨٢/٢)، هدية العارفين: (٢٠/٦).

(١) الكامل في اللغة والأدب: (٢٢٨/٢ – ٢٢٩).

(٢) والخصلتان الباقية هما: «وتركته وأصحاب الجمل، وقلت: إن ظفروا به، كانوا أهون علي منه، وإن ظفر بهم اعتددت بها عليه في دينه، وكنت أحب إلى قريش منه، فيا لك من جامع إلي، ومفرق عليه، وعون لي وعون عليه». المرجع السابق: (٢٢٩/٢).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فعله».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «استحلوه».

(٥) هو: مسلم بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، كنيته أبو داود، كان أشبه ولد عبد المطلب بالنبي ﷺ، أدرك جماعة من الصحابة، أرسله ابن عمه الحسين بن علي ﵄ إلى الكوفة، فأخذ له البيعة من أهلها، فقبض عليه عبيد الله بن زياد وقتله سنة ٦٠هـ. انظر: تاريخ الطبري: (٢٧٤/٣ – ٢٩٣)، الثقات لأبي حاتم محمد بن حِبان التميمي البستي: (٣٩١/٥)، البداية والنهاية: (١٥٢/٨ – ١٥٩).

(٦) وهو: عبيدالله بن زياد بن عبيد، المعروف بابن زياد بن أبي سفيان، ويقال له: زياد بن أبيه، أمير العراق أبو حفص، ويقال له – أيضاً –: ابن مرجانة وهي أمه من بنات ملوك الفرس، وهو الذي سيَّر الجيش الذي قتل الحسين بن علي ﵄، قتله ابن الأشتر في يوم عاشوراء سنة ٦٧هـ، يقول الذهبي: «وأبغضه المسلمون لما فعل بالحسين». انظر: البداية والنهاية: =

نهض[1] مسلم لقتاله، وصحبته أربعة آلاف من الشيعة، وكان شعار مسلم يومئذٍ: يا منصور أمت، دخل [عبيد الله][2] إلى القصر، ووقف مسلم وجيشه المذكور خارج القصر، فجعلت جماعته يتسللون منه جماعة بعد جماعة، فما جاء[3] وقت العصر إلا وبقي منهم معه نحو خمسمائة رجل، ثم لم تغرب الشمس حتى بقي ثلاثمائة، ثم نزل فصلى المغرب، فلم ير منهم غير ثلاثين، فطلب النجاة لنفسه وقد آيس منهم فاختفى، فكان ما قدَّره الله، ولما وصل الحسين إلى المكان الذي وقعت فيه المحاربة، وقُتلت رجال الحسين، وبقي منفرداً، نظر إلى بعض الجماعة الذين كتبوا إليه وقد عرفهم فناداهم بأسمائهم، فقال: يا شَبَث بن رِبْعي[4]، يا [حَجَّار بن أَبْجَر][5]، ....

=(٢٨٣/٨)، سير أعلام النبلاء: (٥٤٥/٣)، الوافي بالوفيات: (٢٥٤/١٩).

(١) كتب الناسخ تحتها في (ب): «أي: قام».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت). وفي (ب) «عبد الله».

(٣) كتب الناسخ تحتها في (ب): «أي: فما أحاطت القصر».

(٤) هو: شبَث بن رِبْعي بن حُصَيْن التميمي اليربوعي، أبو عبد القدوس الكوفي، كان مؤذن لسجاح المتنبئة فأسلم، وهو ممن أعان على قتل عثمان ﷺ، ثم صحب علياً ﷺ، ثم صار خارجياً بل من كبار قادتهم، فتاب وندم ورجع، وكان فيمن كاتب الحسين ﷺ ليقدم إلى الكوفة، ثم أعان على قتله، وكان له بلاء في قتال المختار الكذاب، توفي في حدود سنة ٨٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٢١٦/٦)، سير أعلام النبلاء: (١٥٠/٤)، تهذيب التهذيب: (٢٦٦/٤).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت). وفي (ب) «حجاز بن أبجر».

هو: حجَّار بن أَبْجَرَ بن جابر البكري العِجلي، أبو أُسيد الكوفي، كان نصرانياً فاسلم على يد عمر ﷺ، تابعي من أهل الكوفة، إلا أن ابن حجر قال: «له إدراك»، روى عن علي ومعاوية ﷺ، كان فيمن كاتب الحسين ﷺ ليقدم إلى الكوفة ثم خذله. انظر: طبقات=

يا قيس بن [الأشعث][(١)]، يا يزيد بن الحارث[(٢)]، ألم تكتبوا إليَّ أن قد أينعت الثمار، واخضر الجنان، فأقدم علينا فإنك إنما تقدم على جنود مجندة، فقالوا له: لم نفعل، فقال: سبحان الله، والله لقد فعلتم، ولم يرقبوا فيه[(٣)] إلاًّ[(٤)] ولا ذمَّة، ثم قاموا مع المختار بن عبيد زاعمين أنهم يريدون الأخذ بثأر الحسين، وإنما قصدهم الفتن، وقاتلوا معه تحت راية عِمِّيَّة[(٥)] عصبيَّة، ثم قُتل أكثرهم وقُتل

=ابن سعد: (٢١٣/٦)، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٢٠٥/١٢)، الإصابة في تمييز الصحابة: (١٦٧/٢).

(١) ما بين المعكتوفين من (ت). وفي (ب) «الاشعب».
هو: قيس بن الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي، والده الأشعث صحابي كان من ملوك كندة، وقيس كاتب الحسين رضي الله عنه ليقدم إلى الكوفة ثم خذله بل حاربه، وكان فيمن انتهبه، أخذ قطيفته، فكان يقال له: قيس قطيفة، قتله المختار سنة ٦٦هـ. انظر: الأخبار الطوال لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري: (ص٤٤٠)، تاريخ الطبري: (٣١٩/٣، ٣٣٤، ٣٤٢)، الكامل في التاريخ: (٤١٩/٣، ٤٤٢).

(٢) هو: يزيد بن الحارث بن يزيد بن رويم الشيباني، أبو حوشب الكوفي، أسلم على يد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فوهب له جارية فولدت له حوشباً، كان فيمن كاتب الحسين رضي الله عنه ثم خذله بل وحاربه أيضاً، تولى إمرة الري، وقتل فيها على يد الخوارج في حدود سنة ٧٠هـ تقريباً، انظر: أنساب الأشراف لأحمد بن يحيى البلاذري: (٣٨٨/٣) (١٦٨/٧)، تاريخ الطبري: (٣١٩/٣، ٣٧٥، ٣٩٥، ٥٢٤)، تهذيب التهذيب: (١٤٥/٨).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فيكم».

(٤) كتب الناسخ تحتها في (ب): «أي: عهدة».

(٥) عِمِّيَّة: على وزن فعلية، وهي من العمى وهو: الضلالة، وقيل: الفتنة، كالقتال في العصبية والأهواء. انظر: تهذيب اللغة: (١٥٧/٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: (٣٠٤/٣).

المختار أيضاً، وافترقت الشيعة[1]: إلى كيسانية[2]، وزيدية[3]، وإمامية[4]، وغلاة[5]، وإسماعيلية[6]، [وافترق][7]هؤلاء فرقاً، يأتي تفصيلهم في سياق الرد على الروافض الاثني عشر[8]، وتكذيبهم فيما [ت/٨] يزعمونه من إمامة محمد بن الحسن العسكري[9].

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص٨٢).

(٢) تقدم التعريف بها: (ص٩٠).

(٣) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٤) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٥) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٦) الإسماعيلية: تنسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وقالوا بإمامته ثمّ ابنه محمد من بعده، وقال بعضهم: بإمامته لأن والده توفي قبل وفاة الصادق، وقالوا: إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة، وبمحمد تمت أدوار الإمامة السبعة، وهو عند بعضهم القائم، وانتقلت الإمامة بعده إلى أولاده، ولا يخلوا زمان من إمام حي قائم، سواء باطن مستور أو ظاهر مكشوف، انقسموا وتشعبوا إلى فرق وقامت لهم دول من أهمها الدولة العبيدية الفاطمية والقرمطية الجنابية في هجر، ويلقبون بالباطنية لقولهم: لكل ظاهر باطن ولكل تنزيل تأويل، ومن ألقابهم أيضاً: القرامطة والتعليمية والملاحدة، وقد خلطوا عقائدهم بكلام الفلاسفة. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٦)، الملل والنحل: (١/١٩١)، التبصير في الدين: (ص٣٨)، فضائح الباطنية: (ص١٦).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وافترقت».

(٨) تقدم التعريف بها: (ص٧٨).

(٩) هو: محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، أبو القاسم الحجة المنتظر، والقائم ومهديهم المنتظر، وهو خاتمة الاثني عشر سيداً الذين تدعي الامامية عصمتهم، يقول الرافضة: إنه دخل سرداباً في بيت أبيه وأمه في سامراء، وعمره تسع سنوات سنة ٢٦٥هـ، وهم ينتظرون خروجه من ذلك التاريخ إلى الآن، رغم أن جمعاً من المؤرخين ذهبوا إلى أن الحسن العسكري مات ولم=

تعريف الروافض: الأصل في معنى الرفض: الترك، والروافض: كل جند تركوا قائدهم [ب/١٢]، والرافضة: الفرقة منهم، وهم أيضاً فرقة من الشيعة بايعوا زيد بن علي [بن الحسين](١) مدة، ثم قالوا: له تبرأ من الشيخين، فأبى، وقال: كانا وزيرَيْ جدي، فكيف أتبرأ منهما؟ فتركوه ورفضوه، والنسبة إليهم رافضي، ويقال: رجل قُبْضَة رُفضَة: وهو الذي يتمسك بالشيء ثم يدعه(٢).

تذنيب: وقد نقل الإمام الشهرستاني(٣) ما معناه، وملخصه: «أن بعض الشيعة لما قلَّدوا الحسن العسكري، واعتقدوه إماماً، وخالفهم في ذلك الجعفرية(٤)

=يعقب – كما حكى ذلك الذهبي – فأخذ ميراثه أخوه جعفر بن علي. انظر: وفيات الأعيان: (١٧٦/٤)، سير أعلام النبلاء: (١١٩/١٣)، الوافي بالوفيات: (٢٤٩/٢).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).
وهو: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو الحسين العلوي المدني، كان ذا علم وجلالة وصلاح، خرج على هشام بن عبد الملك، فقتله ثم صلبه والي العراق يوسف بن عمر الثقفي، بعد أن رفضته الرافضة وتركوه في قلة لأنه لم يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، قال الذهبي: «خرج متأولاً وقتل شهيداً، وليته لم يخرج»، وقتل سنة ١٢٢هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٣٢٥/٥)، سير أعلام النبلاء: (٣٨٩/٥)، الوافي بالوفيات: (٢١/١٥).

(٢) انظر: تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري: (١٣/١٢)، المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده: (١٨٣/٦)، مقاييس اللغة: (٤٢٢/٢ – ٤٢٣) (٥٠/٥).

(٣) تقدمت ترجمته (ص٩٨).

(٤) الجعفرية: يقولون إن الإمامة انتقلت من الحسن العسكري بن علي الهادي إلى أخيه جعفر، لأن الحسن مات ولم يعقب، فانتقلت الإمامة إلى أخيه جعفر، مثل ما انتقلت من عبدالله الأفطح بن جعفر إلى أخيه موسى الكاظم، حيث توفي الأفطح ولا عقب له، وكان جعفراً منابذاً لأخيه الحسن العسكري، فسماه شيعة الحسن«جعفر الكذاب»، وممن كان يقول=

وغيرهم، وكان بعضهم يعتقد فيه أموراً لا [تليق][1] له معها الإمامة – وسيأتي ذكر بعضها – لقبوا فرقته بالحمارية»[2].

وقيل: تسمية الرافضة هذا[3] الاسم لم يشتهر إلا بعد رفضهم لزيد بن علي بن الحسين، ولكن كانوا يقال لهم: الخشبية[4] لقولهم: إنا لا نقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم فقاتلوا بالخشب.

وليعلم أن هذه الرسالة إنما وضعتها بالأصالة للرد على الرافضة[5] الاثني عشرية بخصوصهم، فإنهم ما زالوا أعداء المؤمنين، وأكابر المفسدين الضالين، وقد عم البلاء بهم قديماً وحديثاً، وساروا في إفساد الدولة الإسلامية سيراً حثيثاً، وانتشروا في البلاد، وعمَّت بهم الأنكاد، وذلك من[6] حين ظهور بعض أكابر

=بذلك: عبدالله بن بكير بن أعين وغيره من الفقهاء،. انظر: الملل والنحل: (١/١٧٠)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: (ص٥٥)، لسان الميزان: (٢/١١٩)، فرق الشيعة: (ص١١٢).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يليق».

(٢) تقدم التعريف بهم: (ص١٠٧).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «بهذا».

(٤) الخَشَبية: طائفة من الرافضة، من فرقة الكيسانية أتباع المختار بن أبي عبيد، سُمُّوا بذلك لقولهم: إنا لا نقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم، فقاتلوا بالخشب، وقيل سُمُّوا بذلك: عندما توجهوا إلى مكة المكرمة لنصرة ابن الحنفية، أخذوا الخشب الذي جمعه عبد الله بن الزبير ليحرق به ابن الحنفية وأصحابه، ويقال: بل لكراهتهم دخول الحرم بسيوفهم فدخلوه ومعهم الخشب. انظر: أنساب الأشراف: (٦/٣٩٧)، التنبيه والرد للملطي: (ص١٦٤)، النهاية في غريب الأثر: (٢/٣٣)، منهاج السنة: (١/٣٦).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «الروافض».

(٦) ليست في (ت).

الرافضة المبتدعة ببغداد منهم[(١)]، ثم نشأ لهم جماعة علماء كالمرتضى[(٢)]، وخضرالرازي[(٣)]، وابن المطهر[(٤)]، [والنصيرا][(٥)] الطوسي[(٦)] ونحوهم، أولي[(٧)] العقول التي أضلها باريها فهوت في مهاويها، فقويت شوكتهم، ونمت صولتهم، وصاروا يعتمدون مؤلفات المذكورين، [ويحتجون][(٨)]، بها فَضَلَّوا وأضَلُّوا بسببها، وقد وقفت على مؤلفات أربعة للأربعة المذكورين، فنقلت منها ومن غيرها من كلامهم في حق أهل السنة ما تَنبوا عنه الأسماع، ويمجه طباع كل عاقلٍ تقيٍ — بالإجماع —.

وقد تواتر النقل عن علماء الإسلام بأن الروافض أكذب الناس في النقليات[(٩)]، ....

---

(١) ليست في (ب).

(٢) تقدم التعريف به: (ص٨٤).

(٣) هو: خضر بن شمس الدين أحمد بن علي الرازي الحَبْلَرَوْدي، نجم الدين النجفي الشيعي، وحَبْلَرَوْد التي ينسب إليها هي: قرية كبيرة من ضواحي مدينة الري في فارس، وهو من فقهاء ومتكلمي الإمامية، ومن علماء أوائل الدولة الصفوية بشيراز، صنف عدة مصنفات منها: تحفة المتقين في أصول الدين، والتحقيق المبين في شرح نهج المسترشدين، توفي في حدود سنة ٨٥٠هـ. انظر: الأعلام للزركلي: (٣٠٧/٢)، معجم المؤلفين لعمر كحالة: (٦٧٢/١).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت). وفي (ب): «والنصر».

(٦) تقدمت ترجمته: (ص٨٦).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «أولوا».

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ويحتجوا».

(٩) منهاج السنة: (٨/١) وفيه: «ومن أجهل الناس في العقليات»، وانظر أيضاً: (٥٥٧/٨)=

وأجهلهم في معرفة الأحاديث الشريفة الصحيحية المسندات[1]، وليس لهم كتاب مسند، ولا سند عال يعهد، ومن أجل ذلك احتالوا لدفع[2] ما عليهم من الأحاديث الشريفة [توردا][3] فقالوا: «خبر الآحاد[4] لا يوجب علماً ولا عملاً»[5]، وسيأتي أنهم ناقضوا ذلك فيما جعلوه لهم سنداً ومحتملاً.

قال علي بن الحسين الموسوي الشهير بالمرتضى[6] في كتابه المسمى بـ«الانتصار[7]»: ....

=من نفس الكتاب.

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «طرق الحديث في الزمان القديم والحديث».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «بدفع».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يورد».

(٤) خبر الآحاد: — كما في مصطلح الحديث — هو: كل ما لم ينته إلى التواتر، وقيل: هو ما لم يجمع شروط التواتر، وهي كما ذكرها ابن حجر: ١ — عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم، أو توافقهم، على الكذب ٢ — رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء ٣ — كان مستند انتهائهم الحسُّ ٤ — ويصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، وتعريفه عند المتكلمين هو: ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم. انظر: المستصفى من علم الأصول: (١٧٢/١)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لبدر الدين بن جماعة: (ص٣٢)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر: (ص٣٩، ٤٨).

(٥) انظر على سبيل المثال: تهذيب الأحكام: (١٦٩/٤)، والاستبصار: (٦٦/٢) وهما لشيخ طائفتهم محمد الطوسي، ويقول محمد بن النعمان الملقب بالمفيد: «إنه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الأحاد». أوائل المقالات: (ص١٢٢).

(٦) تقدمت ترجمته: (ص٨٤).

(٧) هو: كتاب الانتصار، وذكر الصفدي في الوافي بالوفيات أن اسمه: «الانتصار فيما انفردت به الإمامية»، وهناك من سماه: «الانفرادات في الفقه»، والكتاب ذكر فيه مؤلفه=

«خبر الآحاد والعمل [بها][1] في الشريعة عندنا غير جائز»[2]، وقال بعده بقليل: «وقد بينا بأن أخبار[3] الآحاد إذا سلمت من المعارضات[4] والقدوح لا يعمل بها في الشريعة»[5] [انتهى][6]، وينفون الإجماع إلا مع المعصوم[7]، وإذا[8] لزمتهم آية شريفة إلى [ب/١٣] الانقياد وإلى الحق، قالوا: مُعَطَّلة المفهوم، أو يقولون: خصَصَّها إجماع العِتْرَة[9]، وإن ورد خبر عن أهل البيت جلي الشهرة لا يوافق غرضهم بمرة، قالوا: إن قائل هذا يعلم أن الأمر على خلاف ما قاله، ولكن إنما قال ذلك تَقِيَّة[10] ....

=المسائل الفقهية التي انفردت بها الرافضة عن بقية مذاهب أهل السنة. انظر: الوافي بالوفيات: (٨/٢١)، معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٧٧/٤)، مقدمة كتاب الانتصار: (ص٤٩).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت). وفي (ب) «العمل منها».

(٢) (ص٤١١).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «قد بينا خبر».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «العوارض».

(٥) (ص٤٢٤).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) انظر: عدة الأصول في أصول الفقه لمحمد بن الحسن الطوسي: (٦٠٣/٢)(٦٤/٣).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «وإن».

(٩) العِتْر: الأصل، والعِتْرَة: ولد الرجل وذريته، وعقبه من صلبه، وولد عمه، قال أبو عبيد: وعِتْرَة الرجل وأسرته وفصيلته: رهطه الأدنون، وعِتْرَة النبي ﷺ: أهل بيته، وهم الذين حرمت عليه الصدقة. انظر: تهذيب اللغة: (١٥٧/٢)، مقاييس اللغة: (٢١٧/٤).

(١٠) التَقِيَّة: التَّقاة والتَقِيَّة والتَّقوى والاتِّقاء كله واحد، قال ابن الأثير: «التَّقِيَّة والتُقَاة بمعنى، يريد أنهم يتَّقُون بعضهم بعضاً، ويُظهِرون الصلح والاتفاق وباطنهم خلاف ذلك»، وعند الرافضة: كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب=

ليبهم حاله[1].

وقد تتبع العقلاء أخبارهم، وأخبار من طار مطارهم، فأطبقوا على أن الله – تعالى –[2] استجاب فيهم دعاء وليه الإمام المرتضى أمير المؤمنين علي ﷺ، وظهر مُرُّ دعائه عليهم وأرضى[3]، بأن سلط الله عليهم الحجاج الثقفي على وفق ما دعا[4]، وكذا دعاء الحسنين سقى الله عهدهما ورعى، فمن ثَمَّ وإلى الآن ضربت عليهم الذلة، وباءوا بغضب من الله وهوان، فالسيف عليهم مسلول[5][6] إلى يوم القيامة، وكم ندموا على ما فعلوه[7] فلم تنفعهم الندامة.

وإذا تتبعت كتب التواريخ الإسلامية تجد الأمر كما ذكرت؛ بل وفوق ما

=ضرراً في الدين والدنيا، وهي أصل من أصول دينهم، ولهذا زعموا أن بعض أئمتهم قالوا: «التَّقِيَّة من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيّة له»، وقالوا أيضاً: «إن تسعة أعشار الدين في التَّقِيَّة، ولا دين لمن لا تَقِيَّة له، والتَّقِيَّة في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين». انظر: تهذيب اللغة: (١٩٩/٩)، النهاية في غريب الحديث: (١٩٣/١)، أصول الكافي: (٤٥١/٢)، تصحيح اعتقادات الإمامية للمفيد: (ص١٣٧).

(١) ومن ذلك قول شيخ طائفتهم الطوسي – بعد إيراده لعدد من الروايات المخالفة لمذهبهم عن أئمتهم –: «يحتمل أن يكون الخبر خرج مخرج التَّقِيِّة لأن ذلك مذهب العامة – أي أهل السنة –» وقال أيضاً: «فهذه الأخبار وردت للتَّقِيِّة، وعلى ما يوافق مذهب المخالفين». انظر: الاستبصار: (٣٦/١، ٤٠، ٤٣، ٤٦)، وانظر أيضاً: تهذيب الأحكام: (٣٦/١، ٢٢٠) (٥٦٩/٣).

(٢) ليست في (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وأضا».

(٤) تقدم ذكره (ص١٢٠) مع بيان من رواه.

(٥) كتب الناسخ فوقها في (ب): «أي: مخروج عن علاقة».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «السيوف عليهم مسلولة».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «فعلوا».

بينته، وربما عارضت الرافضة بملوك مصر الفاطميين[1][2].

فصل

أصل قيامهم[3] في [معرض][4] إظهارهم مساعدة أهل البيت الشريف [ت/١٤] إنما كان حبّاً في الدنيا، وطمعاً في الرياسة لا لوجه الحنَّان[5]

---

(١) الأصح أنها: «الدولة العُبَيْدية» تأسست سنة ٢٩٩هـ وقيل: ٢٩٦هـ، في شمال إفريقية على يد الدَّعي «عبيد الله الملقب بالمهدي»، ادَّعى أنه من ولد إسماعيل بن جعفر الصادق، وهو ليس له نسب في علي بن أبي طالب ولا فاطمة رضي الله عنهما، كما قرر ذلك العلماء والأئمة الفضلاء، فهو وأولاده كفار فساق معطلون للإسلام، ويظهرون الرَّفض ويبطنون الكفر المحض، فقد عطلوا الحدود وأباحوا الفروج، وأحلوا الخمر وسفكوا الدماء، وسَبُّوا الأنبياء ولعنوا السلف، وادَّعوا الربوبية، بنى عبيد الله «مدينة المهدية» واتخذها عاصمة له، انتقل ملكهم إلى مصر في عهد المعز بن المنصور، واتخذ القاهرة عاصمة له، وذلك في سنة ٣٦٢هـ، سقطت دولتهم على يد صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧هـ، وكانت مدتهم قريباً من (٢٦٨ سنة). انظر: الكامل في التاريخ: (٤٤٦/٦) (٣٣/١٠)، البداية والنهاية: (٣٤٦/١١) (٢٦٧/١٢)، سير أعلام النبلاء: (٢١٣/١٥).

(٢) في النسخة الأخرى: (ت) استطرد المصنف استطرادا طويلاً، يقرب من المائتي سطر، ذكر فيه أحداث مرت به، وكذلك ذكر أحداث تاريخية منها المعارك التي دارت بين الدولة العثمانية والصفوية.

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «قيام هؤلاء».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) الحنَّان: ليس من أسماء الله تبارك وتعالى، ومعناه: ذو الرحمة، وإنما هو صفة فعل لله تعالى، من الحَنان وهو الرحمة قال الله تعالى: ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [سورة مريم:١٣]، وقد ورد فيه أحاديث لا تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، منها: ما رواه الإمام أحمد في المسند: عن أنس بن مالك رضي الله عنه: عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إن عبداً في جهنم لينادي ألف سنة: يا حنَّان يا منَّان...». المسند: (٢٣٠/٣)، ورواه أبو يعلى في مسنده: (٢١٤/٧)، وابن خزيمة في التوحيد: (٧٤٩/٢)، والبيهقي في شُعَب الإيمان: (٢٩٢/١)، والأسماء والصفات: (١٥١/١)، =

المنّان[1]، والشاهد على ذلك أن عبيدالله بن زياد[2] الشقي المنافق رأس الفساد لما

=والبعث والنشور: (ص٨١)، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: (٤٣٧/٢) وقال عنه: «هذا حديث موضوع، ليس بصحيح»، والسيوطي في اللائي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: (٣٨٧/٢) وقال عنه: «لا يصح»، وكذا قال عنه ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: (٣٨٦/٢ – ٣٨٧)، وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة: (٢٥١/٣).

وكذلك أورده الحاكم في مستدركه: (٦٣/١) في حديث عَدِّ أسماء الله الحسنى، ومداره على عبد العزيز بن الحصين بن التُرْجُمَان، وتعقبه الذهبي في تعليقاته بقوله: «بل ضعفوه»، يعني عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، وأورد حديث العد هذا البيهقي في الأسماء والصفات: (١٥/١) وغيره من كتبه، وقال: «تفرد بهذه الرواية عبد العزيز بن الحصين بن التُرْجُمَان، وهو ضعيف الحديث عند أهل النقل»، وقال الحافظ ابن حجر: «وأما الرواية التي أُفردت فيها الأسماء فيدل على ضعفها عدم تناسبها في السياق، ولا في التوقيف ولا في الاشتقاق..» فتح الباري: (٢١٧/١١)، وانظر: معجم المناهي اللفظية للشيخ بكر أبو زيد: (ص٢٤٠ – ٢٤١).

(١) المنَّان: اسم من الأسماء الحسنى الثابتة لله تعالى فقد ورد في السنة المطهرة، حيث روى الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول: اللهم إني أسألك أنَّ لك الحمد، لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك المنَّان بديع السماوات والأَرض، ذا الجلال والإكرام، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لقد سألت اللّه باسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سُئل به أعطى» المسند: (١٢٠/٣)، ورواه أبو داود في سننه: بزيادة: «يا حي يا قيوم» بعد: «والإكرام» (٧٩/٢) في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء، والترمذي في جامعه: (٥٥٠/٥) كتاب: الدعوات، باب: خلق الله مائة رحمه، وقال: «هذا حديث ثابت عن أنس، وقد روي من غير هذا الوجه عن أنس»، والنسائي في سننه: (٥٢/٣) في كتاب: السهو، باب: الدعاء بعد الذكر، وابن ماجه في سننه: (١٢٦٨/٢) في كتاب: الدعاء، باب: اسم الله الأعظم، ورواه غيرهم.

وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (٣٤١١) وغيرها من كتبه.

(٢) تقدمت ترجمته (ص١٢٩).

وعدهم بالمال، وهو بالقصر محصور، وأعطى لمن حضر [منهم][1] المال الموفور، أوحوا إلى من كان مع السيد مسلم بن عقيل[2] أن ينصرفوا عنه ويفوزوا بالمال الجزيل، فأداروا بينهم المشورة، ثم نبذوه[3] [وانقلبوا على أقبح صورة][4]، وفروا عنه، كحمر مستنفرة فَرَّت من قسورة[5]، ولما قبض عليه سمع من خاصة شيعته الكلام القبيح فدعا عليهم بقلب قريح[6]، واستمروا مقبلين على خدمة ابن زياد[7]، ونقض عهد السيد الحسين إلى حين[8] الحين، وأنا مورد من كلماتهم [وحماقاتهم][9] في معتقداتهم، وظلمهم لعظماء الصحابة، وخيانتهم للأهل[10] والقرابة ما فيه بلاغ [وبالله الاعتصام][11][12].

فأقول وبالله التوفيق: لما قوي عزمي على وضع تأليف متين، ناطق لما هو الحق المبين في الرد على هؤلاء الضالين، عمدت إلى النظر في تأليفات عالمهم ابن

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) تقدمت ترجمته (ص١٢٩).

(٣) قوله: «ثم نبذوه» ليس في (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كتب الناسخ فوقها في (ب): «أي: من أسد».

(٦) كتب الناسخ فوقها في (ب): «أي: بقلب جريح».

(٧) تقدمت ترجمته: (ص١٢٩).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «حسين إلى أن دنا منه رضي الله عنه».

(٩) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(١٠) كذا في (ب)، وفي (ت): «الأهل».

(١١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(١٢) هناك عبارة غير واضحة في (ب) وهي: «وما من يؤمن بالله واليوم الآخر في الخروج عنه ساع، كما يرى ذلك موضحاً وملوحاً ومصرحاً».

المطهر الحلي[1]، وكانت طائفته تعتقد أنه أفضل أهل زمانه، وكان عندي منها كتابه «الوافي» في جلدين، و«الانتصار»[2]، وغيرها، لكني رأيت الرسالة – التي طنت بها آفاق أمصار الشيعة – التي ألَّفَها ابن المطهر المذكور[3] لسلطان الشرق خدا بنده[4] قد ذهب فيها كل مذهب من القول، وأشحنها بالأدلة التي أقام بها الحجة على أهل السنة، وافترى عليهم فيها قبائح عدة، شمَّرت ساعد الجد عن بيان الحق، وما هو منهاج الصواب، وميزت القشر عن اللباب، ونقلت منها كلامه بحروفه كلمة كلمة، وأجبت عن كل ما أورده، وتعدى به طور الحق بما فيه شفاء

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٢) رجعت إلى عدد من الكتب التي ذكرت وعدَّدت كتب ابن المطهر الحلي التي تجاوزت المائة كتاب، سواء المخطوط منها أو المطبوع؛ فلم أجد من ضمنها هذين الكتابين، ولا أي ذكر أو إشارة لها. انظر: هدية العارفين: (١/٢٨٤)، مقدمة كتاب نهج الحق وكشف الصدق للحلي: (ص١٥)، وأمل الآمل: (٢/٨٢)، وأعيان الشيعة: (٥/٤٠٣).

(٣) هو كتاب: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلِّي، (توفي سنة ٧٢٦هـ)، وينظر فيه لمسألة الإمامة، التي جعلها ركن من أركان الدين، وألفه للسلطان محمد خد بندا، (المتوفى سنة ٧١٦هـ) وردَّ عليه شيخ الإسلام في كتابه: (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية)، وقال شيخ الإسلام عن كتاب منهاج الكرامة: «وهو خليق بأن يسمى منهاج الندامة». انظر: منهاج السنة: (١/٢١)، كشف الظنون: (٢/١٨٧٢)، هدية العارفين: (٥/٢٨٥).

(٤) هو: محمد بن أرغون بن أبغا بن هولاكو، السلطان غياث الدين ألقآن، المعروف بخدا بندا، وعلى ألسنة العامة خربندا، ملك التتار، حكم العراق وأذربيجان وخراسان بعد أخيه غازان، كان على السنة ثم ترفض، وقرب الرافضة وأبعد أهل السنة، وقد جرت في أيامه فتن كبار ومصائب عظام، وقال ابن حجر: «وكان فيما يقال: قد رجع عن الرفض وأظهر شعار أهل السنة»، توفي سنة ٧١٦هـ. انظر: الوافي بالوفيات: (٢/١٢٩)، البداية والنهاية: (١٤/٧٧)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: (٥/١١٣).

الغليل، ويهدي إلى سواء السبيل، والله تعالى حسبي ونعم الوكيل، ورتبت المؤلَّف على عدة أبواب[(١)].

الباب الأول: فيما أبداه من قواعد [ب/١٤] عقائدهم التي صَدَّر بها الرسالة، وذكر أن أهل السنة مخالفون لهم في ذلك كله، فأوردت القواعد بحروفها، ثم أعقبت ذلك بالجواب، وبالله تعالى المستعان.

قال المؤلف المذكور ابن المطهر الحلي[(٢)]: أما بعد فهذه رسالة شريفة، ومقالة لطيفة اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل[(٣)] المسلمين، وهي مسألة الإمامة، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي[(٤)] أحد أركان الإيمان، المستحق بسببه الخلود في الجنة، والتخلص من غضب الرحمن، فقد قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[(٥)]

---

(١) من قوله: «وما من يؤمن بالله» إلى قوله: «على عدة أبواب» ليس في (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «منها فيما أبداه عالمهم ابن المطهر في رسالة الإمامة من عقائد أهل نحلته الروافض الملقبين بالاثني عشرية وبالحمارية كما قرره الشهرستاني وكشف كذبه القبيح، وإقامة الدليلين على بطلان حجته في الحجة محمد المنتظر، وأسوقها فمن أبواب وفصول، فأقول: قال الشيخ الرافضي منصور بن حسين بن المطهر الحلي في رسالة له».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «قالة».

(٤) قوله: «التي تحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي» ليس في (ت).

(٥) لم يروِ هذا إلا الرافضة؛ فلم أجده في – ما بين يدي – من كتب الحديث عند أهل السنة، فقد أورده الكليني وغيره بلفظ: «من مات ولا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية» أصول الكافي: (١/٢٢٣) (٢/٣٤٠ – ٣٤١)، وقال عنه شيخ الإسلام: «ونحن نطالبهم أولاً بصحة النقل، ثم بتقدير أن يكون ناقله واحداً، فكيف يجوز أن يثبت أصل الإيمان بخبر مثل هذا الذي لا يعرف له ناقل؟ وإن عرف له ناقل أمكن خطؤه وكذبه؛ وهل يثبت أصل الإيمان إلا بطريق علمي؟». منهاج السنة: (١/١١١).

خدمت بها خزانة السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم، ملك ملوك طوائف العرب والعجم[1]، شاهان شاه خدا بنده[2] لخصت فيها خلاصة [الدلائل][3]، وأشرت إلى رؤوس المسائل، وسميتها «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة»[4].

ثم قال[5]: ورتبتها على فصول: الفصل الأول: في نقل المذاهب في هذه المسألة[6]: ذهبت الإمامية إلى أن الله حكم عدل حكيم[7] لا يفعل قبيحاً، ولا يخل بواجب، وأن أفعاله إنما تقع لغرض صحيح وحكمة، وأنه لا يفعل الظلم، ولا العَبَث[8]، وأنه رؤوف رحيم بالعباد، ويفعل بهم ما هو الأصلح لهم والأنفع، وأنه تعالى كلَّفهم[9] تخييراً، ووعدهم الثواب وتوعدهم بالعقاب على لسان أنبيائه ورسله المعصومين، بحيث لا يجوز[10] عليهم الخطأ ولا النسيان ولا المعاصي، وإلا لم يبق وثوق بأقوالهم[11] فتنتفي فائدة البعثة.

ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول ﷺ بالإمام[12] فنصب أولياء

---

(١) قوله: «ملك ملوك طوائف العرب والعجم» ليس في (ت).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٤٢).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت) وفي (ب): «الدليل».

(٤) تقدم التعريف به في (ص١٤٢).

(٥) قوله: «ثم قال» ليس في (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «المسائل فيها».

(٧) ليست في (ت).

(٨) قوله: «وأنه لا يفعل الظلم، ولا العبث» ليس في (ت).

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «الأصلح وكلفهم».

(١٠) كذا في (ب)، وفي (ت): «فلا يجوز».

(١١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وإلا لم يوثق بقولهم».

(١٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «خاتم الأنبياء بالأمة».

معصومين، ليأمن الناس من غلطهم وسهوهم وخطأهم، فينقادون إلى [أوامرهم][1] لئلا يخلي الله العالم من لطفه ورحمته، وأنه لما بعث محمداً[2] ﷺ قال[3] بنقل الرسالة، ونص على الخليفة بعده علي بن أبي طالب، ثم [على ولده الحسن][4] الزكيَّ، ثم على ولده الحسين الشهيد، ثم على علي بن الحسين زين العابدين[5]، ثم على محمد بن علي الباقر[6]، ثم [على][7] جعفر بن محمد الصادق[8]، ثم على

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت) وفي (ب) «إلي إذا أمرهم».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «محمداً».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ب): «قام».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت) وفي (ب): «من بعده ولده حسن».

(٥) هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو الحسين وقيل: أبو الحسن المدني، كان يسمى زين العابدين لعبادته، أمه بنت ملك الفرس يزدجرد، حضر مع أبيه كربلاء وكان مريضاً فلم يقاتل ولا تعرضوا له، قال ابن سعد عنه: «ثقة مأمونٌ كثيرُ الحديث عالياً رفيعاً وَرِعاً»، توفي سنة ٩٤ هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٢١١/٥)، وفيات الأعيان: (٢٦٦/٣)، سير أعلام النبلاء: (٣٨٦/٤).

(٦) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي، أبو جعفر الباقر المدني، سمي بالباقر من بَقْر العلم أي شَقْه، جمع بين العلم والعمل والسؤدد والشرف والثقة، وكان من فقهاء المدينة، قال ابن سعد عنه: «كان ثقةً كثيرَ العلمِ والحديث»، توفي سنة ١١٤هـ. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٣٢٠/٥)، سير أعلام النبلاء: (٤٠١/٤) الوافي بالوافيات: (٧٦/٤).

(٧) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٨) هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي، أبو عبد الله الصادق، ولقب بذلك لصدقه في مقاله، قال عنه يحيى بن معين: «ثقة مأمون»، وقال أبوحنيفة: «ما رأيت أحداً أفقه من جعفر بن محمد»، وقد كذبت عليه الرافضة أشياء لم يُسْمَع بها كمثل كتاب الجفر وغيره، توفي سنة ١٤٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٣٢٧/١)، سير أعلام النبلاء: (٢٥٥/٦)، الوافي بالوفيات: (٩٨/١١).

موسى بن جعفر الكاظم[1]، ثم على علي بن موسى الرضا[2]، ثم على محمد بن علي الجواد[3]، ثم على علي بن محمد الهادي[4]، ثم على الحسن بن علي العسكري[5]، ثم على الخلف الحجَّة محمد بن الحسن[6] عليهم الصلاة والسلام،

(١) هو: موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي، أبو الحسن الكاظم، وقيل: أبو إبراهيم العلوي، كان يدعى العبد الصالح من عبادته واجتهاده، وكان سخياً كريماً، قال أبو حاتم: «ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين»، توفي١٨٣هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٢٧/١٣)، وفيات الأعيان: (٣٠٨/٥)، سير أعلام النبلاء: (٢٧٠/٦).

(٢) هو: علي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، أبو الحسن الرضا الهاشمي، كان من أهل العلم والفضل، وكان سيد بني هاشم في زمانه، عقد له الخليفة المأمون بولاية العهد، وزوجه إحدى بناته، فلم تطل أيامه، وقيل: توفي مسموماً في سنة ٢٠٣هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٢٦٩/٣)، سير أعلام النبلاء: (٣٨٧/٩)، الوافي بالوفيات: (١٥٤/٢٢).

(٣) هو: محمد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، أبو جعفر الجواد الهاشمي، كان من الموصوفين بالسخاء ولذلك لُقب بالجواد، وكان يلقب أيضاً بالقانع والمرتضى، وزوجه الخليفة المأمون إحدى بناته، توفي سنة ٢٢٠هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٥٤/٣)، وفيات الأعيان: (١٧٥/٤)، الوافي بالوفيات: (٧٩/٤).

(٤) هو: علي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم الهاشمي، أبو الحسن الهادي العسكري، ويُعرف بالعسكري لأن الخليفة المتوكل أحضره من المدينة وأسكنه في مدينة سامراء وهي تُدعى بالعسكر، وكان عابداً زاهداً، توفي٢٥٤هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٥٦/١٢)، وفيات الأعيان (٢٧٢/٣)، ، الوافي بالوفيات: (٤٨/٢٢).

(٥) هو: الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، أبو محمد العسكري، يُعرف بالعسكري أيضاً لأن الخليفة المتوكل أحضره مع والده من المدينة وأسكنه في مدينة سامراء وهي تُدعى بالعسكر، وهو والد مهديهم المنتظر صاحب السرداب، توفي سنة ٢٦٠هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٣٦٦/٧)، وفيات الأعيان (٩٤/٢)، الوافي بالوفيات: (٧٠/١٢).

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٣٢).

وأن النبي ﷺ لم يمت إلا عن وصية الإمامة.

ثم قال: وذهب أهل السنة إلى خلاف ذلك كله، فلم يثبتوا العدل والحكمة في أفعاله، وجوَّزوا عليه فعل القبيح، والإخلال بالواجب(١)، وأنه تعالى لا يفعل لغرض(٢)؛ بل كل أفعاله لا لغرض من الأغراض، ولا لحكمة ألبتة(٣)، وأنه يفعل الظلم [ب/١٥] والعبث(٤)، ....

---

(١) رد شيخ الإسلام على هذه الفرية بقوله: «ليس في طوائف المسلمين من يقول: إن الله تعالى يفعل قبيحاً أو يخل بواجب، ولكن المعتزلة ونحوهم ومن وافقهم من الشيعة النافين للقدر يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد، ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه فهم مشبهة الأفعال، وأما المثبتون للقدر من أهل السنة والشيعة، فمتفقون على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته». منهاج السنة: (١/٤٤٧).

(٢) الغرض هو: الهدف المقصود بالرمي، ثم جعل اسماً لكل غاية يتحرى إدراكها، وقال الجرجاني: الغرض هو: الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالإقدام عليه، وقيل هو: العلة الباعثة على الفعل، ولفظ الغرض تطلقه المعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم، ويقولون: إن الله يفعل لغرض أي لحكمة، وكثير من أهل السنة لا يطلقون هذا اللفظ، وإنما يقولون: يفعل لحكمة. انظر: منهاج السنة: (٣/١٤)، شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي: (٨/٢٢٤)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (ص٥٣٦).

(٣) قال شيخ الإسلام: «أما تعليل أفعاله وأحكامه بالحكمة ففيه قولان مشهوران لأهل السنة، والنزاع في كل مذهب من المذاهب الأربعة والغالب عليهم عند الكلام في الفقه وغيره التعليل، وأما في الأصول فمنهم من يصرح بالتعليل ومنهم من يأباه، وجمهور أهل السنة على إثبات الحكمة والتعليل في أفعاله وأحكامه». منهاج السنة: (١/٤٥٤ – ٤٥٥).

(٤) رد هذه الفرية شيخ الإسلام فقال: «فليس في أهل الإسلام من يقول: إن الله يفعل ما هو ظلم منه ولا عبث منه تعالى الله عن ذلك، بل الذين يقولون: إنه خالق كل شيء من أهل السنة والشيعة، يقولون: إنه خلق أفعال عباده، فإنها من جملة الأشياء، ومن المخلوقات=

وأنه لا يفعل ما هو الأصلح[1] لعباده؛ بل ما هو الفاسد في الحقيقة، كفعل المعاصي وأنواع الكفر والظلم، وجميع أنواع الفساد الواقعة في العالم مستندة إليه[2]، تعالى الله عن ذلك، وأن المطيع لا يستحق ثواباً، والعاصي لا يستحق عقاباً؛ بل قد يعذب المطيع طول عمره البالغ في امتثال أوامره، كالنبي ﷺ، ويثيب العاصي طول عمره بأنواع المعاصي وأبلغها كإبليس وفرعون[3].

=ما هو مضر لبعض الناس، ومن ذلك الأفعال التي هي ظلم من فاعلها، وإن لم تكن ظلماً من خالقها، كما أنه إذا خلق فعل العبد الذي هو صوم لم يكن هو صائماً، وإذا خلق فعله الذي هو طواف لم يكن هو طائفاً... فالله تعالى إذا خلق في محل صفة أو فعلاً لم يتصف بتلك الصفة ولا ذلك الفعل، إذ لو كان كذلك لا تصف بكل ما خلقه من الأعراض» منهاج السنة: (١/٤٥٥ – ٤٥٦).

(١) الأصلح: عرفه التفتازاني بأنه: الأنفع، وقال: «وكل صلاح ضُم إلى صلاح يكون أصلح»، وقال الشهرستاني بعد أن عرف الصلاح: «والأصلح هو إذاً صلاحان وخيران، فكان أحدهما أقرب إلى الخير المطلق فهو الأصلح». انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني: (ص٢٢٦)، شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني: (٣/٢٤٥ – ٢٤٦).

(٢) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «هذا الكلام وإن قاله طائفة من متكلمي أهل الإثبات، فهو قول طائفة من متكلمي الشيعة أيضاً، وأئمة أهل السنة وجمهورهم لا يقولون ما ذكره، بل الذي يقولونه: إن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وإنه لا يخرج عن ملكه وخلقه وقدرته شيء... وأما كونه لا يفعل ما هو الأصلح لعباده أولا يراعي مصالح العباد، فهذا مما اختلف فيه الناس، فذهبت طائفة من المثبتين للقدر إلى ذلك، وقالوا: خلقه وأمره متعلق بمحض المشيئة، لا يتوقف على مصلحة وهذا قول الجهم، وذهب جمهور العلماء إلى أنه إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم، وأنَّ فِعْلَ المأمور به مصلحةٌ عامةٌ لمن فعله، وأن إرساله الرسل مصلحةٌ عامة، وإن كان فيه ضرر على بعض الناس لمعصيته». منهاج السنة: (١/٤٦١ – ٤٦٢).

(٣) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «فهذا فرية على أهل السنة... لكن=

وأن الأنبياء غير معصومين[1]؛ بل قد يقع منهم الخطأ، والزلل، والفسق، والكذب، والسهو، وغير ذلك[2]، وأن النبي ﷺ لم ينص على [إمام][3]، وأنه

=يقولون: إنه يجوز أن يعفو عن المذنب من المؤمنين، وأنه يخرج أهل الكبائر من النار فلا يخلد فيها أحداً من أهل التوحيد، ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، والإمامية توافقهم على ذلك، وأما الاستحقاق فهم يقولون: إن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئاً، وليس له أن يوجب على ربه شيئاً لا لنفسه ولا لغيره، ويقولون: إنه لا بد أن يثيب المطيعين كما وعد، فإنه صادق في وعده لا يخلف الميعاد، فنحن نعلم أن الثواب يقع لإخباره لنا بذلك.». منهاج السنة: (١/٤٦٦ – ٤٦٧).

(١) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «فهذا الإطلاق نقل باطل عنهم –أي أهل السنة– فإنهم متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرسالة، فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره، وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين، بحيث لا يجوز أن يستقر في ذلك شيء من الخطأ، وتنازعوا هل يجوز أن يسبق على لسانه ما يستدركه الله تعالى ويبينه له، بحيث لا يقره على الخطأ... فمنهم من لم يُجوِّز ذلك ومنهم من جَوَّزه، إذ لا محذور فيه فإن الله تعالى ينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته والله عليم حكيم». منهاج السنة: (١/٤٧٠ – ٤٧١).

(٢) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «هم متفقون على أنهم لا يُقَرُّون على خطأ في الدين أصلاً ولا على فسوق ولا كذب، ففي الجملة كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله فهم متفقون على تنزيههم عنه، وعامة الجمهور الذين يجوِّزون عليهم الصغائر يقولون: إنهم معصومون من الإقرار عليها، فلا يصدر عنهم ما يضرهم... وأما النسيان والسهو في الصلاة فذلك واقع منهم، وفي وقوعه حكمة استنان المسلمين بهم، كما روي في موطأ مالك: «إنما أُنسَّى أو أَنسَى لأَسُنَّ»، وقد قال ﷺ: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكِّروني» أخرجاه في الصحيحين، ولما صلى بهم خمساً، فلما سلم قالوا: له يا رسول الله أزِيْد في الصلاة؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت خمساً فقال: ... الحديث». منهاج السنة: (١/٤٧٢ – ٤٧٣).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «إمامة».

مات عن غير وصية[١]، وأن الإمام بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق[٢] بمبايعة عمر بن الخطاب له برضا أربعة: أبي عبيدة، وأبي حذيفة[٣]، وأسيد بن [حضير][٤]، وبشير بن سعد[٥]، ثم من بعده عمر بن الخطاب بنص أبي بكر عليه[٦]، ثم عثمان بن عفان بنص عمر على ستة هو أحدهم استخاره[٧]

---

(١) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «هذا قول جميعهم، بل قد ذهبت طوائف من أهل السنة إلى أن إمامة أبي بكر ثبتت بالنص، والنزاع في ذلك معروف في مذهب أحمد وغيره من الأئمة، وقد ذكر القاضي أبو يعلى في ذلك روايتين عن الإمام أحمد، إحداهما: أنها ثبتت بالاختيار قال: «وبهذا قال جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية»، وهذا اختيار القاضي أبو يعلى وغيره، والثانية: أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة قال: وبهذا قال الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث وبكر بن أخت عبدالواحد، والبيهسية من الخوارج». منهاج السنة: (١/٤٨٦ — ٤٨٧).

(٢) ليست في (ت).

(٣) هكذا في كلتا النسختين، وفي منهاج الكرامة: (ص٣٤): «سالم مولى حذيفة»، وفي منهاج السنة: (١/١٢٦) «سالم مولى أبي حذيفة».

(٤) ما بين المعكوفتين من: (ت)، وفي (ب): «حضر».

(٥) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «ليس هذا قول أئمة أهل السنة، وإن كان بعض أهل الكلام يقولون: إن الإمامة تنعقد ببيعة أربعة، كما قال بعضهم: تنعقد ببيعة اثنين، وقال بعضهم: تنعقد ببيعة واحد فليست هذه أقوال أئمة السنة، بل الإمامة عندهم تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها، ولا يصير الرجل إماماً حتى يوافقه أهل الشوكة عليها، الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إماماً». منهاج السنة: (١/٥٢٦ — ٥٢٧).

(٦) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «وأما عمر فإن أبا بكر عهد إليه وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر، فصار إماماً لما حصلت له القدرة والسلطان بمبايعتهم له». منهاج السنة: (١/٥٣٢).

(٧) كذا في كلتا النسختين، وفي منهاج السنة ومنهاج الكرامة: «فاختاره بعضهم»

بعضهم[١]، ثم علي بن أبي طالب بمبايعة الخلق له[٢].

ثم اختلفوا فقال بعضهم: إن الإمام بعده الحسن، وقال بعضهم: [إنه معاوية][٣] بن أبي سفيان[٤]، ثم ساقوا الإمامة في بني أمية، إلى أن ظهر السفاح[٥] من بني

---

(١) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «عثمان لم يصر إماماً باختيار بعضهم، بل بمبايعة الناس له، وجميع المسلمين بايعوا عثمان بن عفان، ولم يتخلف عن بيعته أحد.. عمر لما جعلها شورى في ستة: عثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف، ثم إنه خرج طلحة والزبير وسعد باختيارهم، وبقي عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف، واتفق الثلاثة باختيارهم على أن عبد الرحمن بن عوف لا يتولّى ويولّي أحد الرجلين، وأقام عبد الرحمن ثلاثاً – حلف أنه لم يغتمض فيها بكبير نوم – يشاور السابقين الأوَّلين والتابعين لهم بإحسان، ويشاور أمراء الأنصار، وكانوا قد حجوا مع عمر ذلك العام، فأشار عليه المسلمون بولاية عثمان وذكر أنهم كلهم قدَّموا عثمان فبايعوه، لا عن رغبة أعطاهم إياها، ولا عن رهبة أخافهم بها». منهاج السنة: (١/٥٣٢ – ٥٣٣).

(٢) قال شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر: «فتخصيصه عليًّاً بمبايعة الخلق له، دون أبي بكر وعمر وعثمان، كلام ظاهر البطلان، وذلك أنه من المعلوم لكل من عرف سيرة القوم، أن اتفاق الخلق ومبايعتهم لأبي بكر وعمر وعثمان، أعظم من اتفاقهم على بيعة علي ﷺ وعنهم أجمعين، وكل أحد يعلم أنهم اتفقوا على بيعة عثمان أعظم مما اتفقوا على بيعة علي». منهاج السنة: (١/٥٣٤).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت) وفي (ب) «إن الإمام».

(٤) قال شيخ الإسلام في رده على ابن المطهر: «أهل السنة لم يتنازعوا في هذا بل هم يعلمون أن الحسن بايعه أهل العراق مكان أبيه وأهل الشام كانوا مع معاوية قبل ذلك». منهاج السنة: (١/٥٤٦).

(٥) هو: أمير المؤمنين عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي، أبو العباس السفاح، ويلقب أيضاً بالمرتضى والقائم، أول خلفاء بني العباس، تولى الخلافة في ربيع الآخر سنة ١٣٢هـ، خطب في الناس بعدما بويع له فمما قال فيها: «فأنا السفاح المبيح والثائر المبير»، فلعل هذا هو سبب تلقيبه بالسفاح، كان يضرب بجوده المثل، بنيت له مدينة=

العباس، فساقوا الإمامة إليه، ثم [ت/١٥] انتقلت منه إلى أخيه المنصور[١]، ثم ساقوا الإمامة في بني العباس إلى المعتصم[٢]». انتهى[٣].

الجواب:

أقول: إنه مما يجب تقديمه أمام[٤] قيام الدليل الواضح على افتراء هذا المؤلف الشيعي على أهل السنة، [وظلمه لهم][٥] فيما نسبه إليهم، أنه قد جعل لنفسه وقاية يرجع إليها عند تكذيبه فيما افتراه عليهم، وجعلها أيضاً وسيلة إلى ربط عقول الشيعة، وخصوصاً السلطان الذي عمل لأجله الرسالة المعروفة بخدا بنده[٦]،

=الهاشمية، وهي المعروفة الآن بالأنبار، توفي سنة ١٣٦هـ، وكانت مدة خلافته أربع سنين وأشهر. انظر: البداية والنهاية: (٥٨/١٠)، سير أعلام النبلاء: (٧٧/٦)، فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي: (٢١٥/٢).

(١) هو: أمير المؤمنين عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي، الخليفة أبو جعفر المنصور، كان أسمراً طويلاً مهيباً، وكان فحل بني العباس هيبةً وشجاعةً، ودهاءً وجبروتاً، وكان جَمَّاعاً للمال حريصاً، بويع له بالخلافة بعد أخيه أبي العباس السفاح سنة ١٣٦هـ، أباد جماعةً كباراً حتى تَوَطَّد له الملك، وتوفي محرماً بالحج سنة ١٥٨هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٥٣/١٠)، سير أعلام النبلاء: (٨٣/٧)، فوات الوفيات: (٢١٦/٢).

(٢) قال شيخ الإسلام في رده على هذه الفرية: «أهل السنة لا يقولون إن الواحد من هؤلاء كان هو الذي يجب أن يولَّى دون من سواه، ولا يقولون إنه تجب طاعته في كل ما يأمر به، بل أهل السنة يخبرون بالواقع ويأمرون بالواجب، فيشهدون بما وقع، ويأمرون بما أمر الله ورسوله، فيقولون: هؤلاء هم الذين تولوا، وكان لهم سلطان وقدرة، يقدرون بها على مقاصد الولاية». منهاج السنة: (٥٤٧/١).

(٣) منهاج الكرامة في معرفة الإمامة: (ص٢٧ – ٣٦).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «أقول: إنه مما يجب تقديمه أمام الجواب».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٤٢).

وجعلها أيضاً منفِّرة لهم عن مذهب أهل السنة والجماعة[1]، وهي قوله فيما سبق آنفاً: وذهب أهل السنة إلى خلاف ذلك كله، فجعل لفظ أهل السنة علماً على من سوى الشيعة، وذلك صريح في رسالته، ويريد بأهل السنة من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، وترضى عنهم وعن بقية الصحابة[2]، فيدخل فيه أهل السنة العامة من المعتزلة[3]، والمجبرة[4]، ....

(١) أهل السنة والجماعة: هم سلف الأمة الذين تمسكوا بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وما اتفق عليه السابقون من المهاجرين، والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وجانبوا سبيل البدعة وأهلها، أصحاب المقالات المحدثة، وظهر هذا المصطلح في القرن الثاني، لما كثرت البدع، وانتشر أهل الأهواء، وافترقت الفرق. انظر: شرح أصول أهل السنة والجماعة للالكائي: (١/ ٦٠ – ٧٤)، منهاج السنة: (٢/ ١٢١)، مجموع الفتاوى: (٣/ ١٥٧).

(٢) انظر: منهاج السنة: (١/ ١٣٤)، (٢/ ٢٢١)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «فجعل لفظ أهل السنة..».

(٣) المعتزلة: سُمُّوا بذلك لأن الإمام الحسن البصري طرد واصل بن عطاء رأس المعتزلة من مجلسه، وذلك لقوله بأن الفاسق لا مؤمن ولا كافر، ثُمَّ اعتزل واصل مجلس الحسن إلى سارية من سواري مسجد البصرة، وانضم إليه عمرو بن عبيد، وافترقت المعتزلة إلى عشرين فرقة كل فرقة تكفر سائر الفرق، وبنوا عقائدهم على أصول خمسة وهي: التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين وإنفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتجتمع المعتزلة على: نفي صفات الله تعالى، والقول بأن القرآن محدث مخلوق، وأن الله ليس خالق لأفعال العباد، وأنه لايرى يوم القيامة، ويسمون أيضاً بالقدرية والعدلية. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ١٥٥)، الفرق بين الفرق: (ص٩٣)، التبصير في الدين: (ص٦٣)، الملل والنحل: (١/ ٤٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: (ص٣٨).

(٤) المجبرة أو الجبرية: هم الذين غلوا في إثبات القدر، وقالوا: إن الله تعالى هو خالق أفعال العباد وأقوالهم، وأنكروا أن يكون للعبد قدرة أو اختيار، وأنه مجبور على فعله، وإنما تنسب إليه الأفعال على المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك=

والكرامية[(١)]، والحشوية[(٢)] وغيرهم، ما ستراه فيما بعد، فخلط المذاهب، وضرب بعضها ببعض، وأورد من كل مذهب ما استقبحه منه ناظراً بالعين العوراء، وليس هذا طريق من أخلص لله في علمه وعمله.

وها أنا أشرع في الجواب مستعيناً بالله تعالى [فأقول][(٣)]: إن أهل السنة

=بالشجرة والشمس الله سبحانه، وهم فرق ومن أهمها الجهمية. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٧٩)، الفرق بين الفرق: (ص١٩٩)، الملل والنحل: (١/٨٥)، مجموع الفتاوى: (٦/٣١٦).

(١) الكَرَّامية: أتباع أبي عبد الله محمد بن كَرَّام السجستاني، اثبتوا الصفات لله تعالى إلا أنهم غلوا فيها حتى قالوا: بالتجسيم والتشبيه، وقالوا: بالإرجاء فالإيمان عندهم هو: قول اللسان فقط دون تصديق القلب، ويقولون: المنافق مؤمن، وهو مخلد في النار، لأنه آمن ظاهراً لا باطناً، وانقسموا إلى عدة فرق، أوصلها الشهرستاني إلى اثنتي عشرة فرقة. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١٤١)، الفرق بين الفرق: (ص٢٠٢)، الملل والنحل: (١/١٠٨)، مجموع الفتاوى: (٧/١٤٠).

(٢) الحشوية: من الحشو قال الليث: الحشو: ما حشَوتَ به فراشاً أو غير ذلك، والحشو من الكلام الفضل الذي لا يعتمد عليه، والحَشوُ من الناس الذين لا يُعتدُّ بهم، ولفظ الحشوية: نبز يطلقه أهل البدع على أهل السنة والجماعة وأهل الحديث، لتركهم التأويل للآيات والأحاديث المتعلقة بالصفات، وقصدهم بذلك أنهم حشوٌ في الناس لا يعبأ بهم، وقيل: هم قوم يقولون بجواز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة، قال شيخ الإسلام: «فأما لفظ الحشوية فليس فيه ما يدل على شخص معين ولا مقالة معينة، فلا يدرى من هم هؤلاء، وقد قيل: إن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد، فقال: كان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما حشوياً»، وقد يطلق هذا اللفظ على المشبهة مثل مضر وكهمس وأحمد الهيجمي والهشامان من الرافضة. انظر: تهذيب اللغة: (٥/٩٠)، منهاج السنة: (٢/٥٢٠)، مجموع الفتاوى: (١٢/١٧٦)، الملل والنحل: (١/١٠٥).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

والجماعة الآتي ذكرهم[١] ليس فيهم من يقول كما قاله[٢] هذا الشيعي، إنهم لم يثبتوا العدل [ب/١٦] والحكمة في أفعاله تعالى، وإنهم جوَّزوا عليه فعل القبيح، والإخلال بالواجب، وفعل الظلم والعبث، وأنه لا يفعل ما هو الأصلح للعباد[٣]؛ بل ما هو الفاسد في الحقيقة، ونحو ذلك من الكلمات التي تقشعر منها الأبدان[٤]، الله أكبر الله أكبر، [لقد][٥]جار هذا الشيعي الضال، واعتدى، ونسب إلى أهل السنة السنية الطاهرة الظاهرة[٦] من ذلك ما هم بريئون[٧] منه، وسأورد عن ذلك كله أجوبة جليلة[٨] البرهان، منيرة البيان، وأقول بين يدي ذلك: إن من اعتقد ذلك، كما ذكره وشنع به ليس بمسلم، ومن يتكلم بهذا الكلام معتقداً صحته يكون كافراً[٩] مباح الدم باتفاق المسلمين.

وأقول ثانياً: منبهاً على ما هو المعظم من عقيدتنا معاشر[١٠] أهل السنة والجماعة في سائر ممالك الإسلام التي أحطنا بها علماً، وعقيدة سلطان العالم في

(١) قوله: «الآتي ذكرهم» ليس في (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «قال».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «لعباده».

(٤) تم الرد هذه المفتريات التي افتراها الرافضي ابن المطهر الحلي على أهل السنة وذلك من خلال ذكر ردود شيخ الإسلام عليه في الصفحات: (ص١٤٨ – ١٥٣).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «الظاهرة الطاهرة».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «مبرؤون».

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «جلية».

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «كافر».

(١٠) كذا في (ب)، وفي (ت): «ومبيناً عقيدة».

عصرنا[(١)] وسائر أركان دولته الشريفة، ومَن ﷺ ووفقه فضلاً منه ومنّاً، هي[(٢)] الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره، نفعه [وضره][(٣)]، وأنه سبحانه أول قديم لا ابتداء لوجوده، وآخر لا انتهاء له[(٤)]، ولا[(٥)] شبيه له في ذاته وصفاته، [ليس في ذاته سواه ولا في سواه ذاته][(٦)] ولا شريك له في مفعولاته، قادر، مريد، حي، قيوم، عالم، سميع، بصير، متكلم، باقٍ على الدوام، ذو الجلال والإكرام[(٧)] والكبرياء، إله واحد، له صفات كمال ليست هي

(١) هو السلطان العثماني سليمان القانوني، وقد تقدمت ترجمته: (ص٢٢).

(٢) ليست في (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وضرره».

(٤) القديم: ليس من أسماء الله الحسنى، ولم يرد في كتاب الله تعالى ولا سنة نبيه المطهرة، وهو مما أدخله المتكلمون في أسماء الله الحسنى، وهو لفظ مجمل فإن أريد به ما يستحقه الله من الصفات اللازمة له، فهو القديم دون مخلوقاته فهذا حق، وأحسن من «القديم»: «الأول» فإن الشرع جاء به، قال الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة الحديد: ٣] ولأنه يُشعر أن ما بعده آيل إليه وتابع له. انظر: منهاج السنة: (١٢٣/٢، ١٣١)، مجموع الفتاوى: (١٠٥/١٢)، شرح العقيدة الطحاوية لعلي بن أبي العز الحنفي: (٧٥/١ – ٧٨).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ب): «لا».

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت)، وهذا اللفظ ذكره أبو طالب المكي في قوت القلوب: (١٣٦/٢) وأبو حامد الغزالي في قواعد العقائد: (ص٥٣)، وإحياء علوم الدين: (٨٩/١)، ونقله عنهما شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى: (٤٨٦/٥، ٥٠٣)، وذكره الذهبي ضمن معتقد الغزالي وعلق عليه بقوله: «وهذا المعتقد غالبه صحيح، وفيه ما لم أفهمه، وبعضه فيه نزاع بين أهل المذاهب». سير أعلام النبلاء: (٣٤٥/٩).

(٧) ليست في (ت).

هو ولا غيره[1]، كاللون للشيء مثلاً، أما الأول: فواضح؛ لأن الصفة ليست الموصوف، وأما الثاني: فلأن الغيرين هما اللذان يجوز [انفكاك أحدهما عن الآخر، وصفات الله تعالى لا يجوز][2] انفكاكها عنه لا باعتبار المكان، ولا الزمان، ولا الوجود والعدم، ولا باعتبار من سائر اعتبارات المغايرة[3]، [لا يماثل موجوداً، ولا يماثله موجود، إلهنا][4] لم يزل فرداً بلا شبه، وليس في الوهم معلوم يضاهيه، علمه شامل لكل معلوم، وقدرته متعلقة بكل مقدور، وإرادته ماضية في جميع

---

(١) ذكر شيخ الإسلام: أن هناك من قال: أنا لا أجمع بين السلبين فأقول عن صفات الله: لا هي هو، ولا هي غيره، وهو قول الأشعري وطائفة من المثبتة، والذي عليه أئمة السلف وغيرهم كابن كُلَّاب: أنه لا يطلق على صفات الله أنها غيره، ولا أنها ليست بغيره. انظر: مجموع الفتاوى: (٩٦/٦)، وانظر تفصيله في الهامش الذي يلي الهامش التالي.

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) هذا مذهب الأشاعرة. انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام: (ص١١٦)، غاية المرام في علم الكلام للآمدي: (ص١٤٥ – ١٤٦)، شرح المقاصد للتفتازاني: (٣١٣/١)، والذي عليه أهل السنة أن لفظ (الغير) فيه إجمال وإيهام؛ ولذلك امتنع السلف من إطلاقه على صفات الله نفياً أو إثباتاً، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل، فيقال: إن أردتم بالغير أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح، ويقال: إن أردتم به أن الصفات زائدة على الذات التي يُفْهَم من معناها غير ما يُفهم من معنى الصفة، فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، ولهذا يُفَرَّق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل، لأن مسمى اسم الله يدخل فيه صفاته، بخلاف مسمى الذات فإنه لا يدخل فيه الصفات، لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبته المثبتون من الذات، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم: (٣٢٧/٢)، مجموع الفتاوى: (٣٣٦/٣ – ٣٣٧) (٩٧/٦)، شرح العقيدة الطحاوية: (٩٨/١ – ٩٩).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

الأمور، ما علم أنه يكون أراد أنه يكون، وما علم أنه لا يكون مما جاز أن يكون أراد ألا يكون[1]، قَدَّر للعبد قدرة وهي استطاعة [تصلح لكسب[2] الفعل، ولا تصلح][3] للخلق والإبداع، فالله خالق غير مكتسب والعبد مكتسب غير خالق[4]،

---

(١) بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه، وأنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقدرته على كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها وكتابته إياها قبل أن تكون، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، مما دل عليه الكتاب والسنة. انظر: مجموع الفتاوى: (٨/٤٤٩ – ٤٥٠).

(٢) الكسب: اختلف الأشاعرة كثيراً في تفسير معنى الكسب، فقال أبو الحسن الأشعري هو: أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب، وقيل: إنه المقدور بالقدرة الحادثة، وقيل عنه أيضاً هو: المقدور القائم بمحل القدرة، وعُدَّ كسب الأشعري وطفرة النَّظام وأحوال أبي هاشم من محالات الكلام ومن الأشياء التي لا حقيقة لها. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٥٢٤، ٩٣٩)، مجموع الفتاوى: (٨/١٢٨)، أصول الدين للبغدادي: (ص١٣٣)، غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي: (ص٢٢٣).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «مُصلح الكسب ولا يصلح».

(٤) المؤلف يقرر هنا عقيدة الأشاعرة في مسألة أفعال العباد. انظر: غاية المرام: (ص٢١٧)، والمواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي: (٣/٢١٤)، وشرح المقاصد في علم الكلام لسعد الدين التفتازاني: (٣/١٦٤) وما بعدها.

والذي عليه أهل السنة: أن الله خالق أفعال العباد، وأنه خلق للعبد قدرة يكون بها فعله، وأن العبد فاعل لفعله حقيقة، ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل وأنه مختار، ولا يسمونه مجبوراً، إذ المجبور من أُكرِه على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختاراً لما يفعله، فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره. انظر: مجموع الفتاوى: (٣/٣٧٤)، منهاج السنة: (٣/٣١)، شفاء العليل لابن القيم: (٢/٦٩٧ – ٧٤٦)، شرح العقيدة الطحاوية: (٢/٦٥٠).

وأنه تعالى منزه عن الظلم، فلو عذب طائعاً أو نعَّم عاصياً لم يكن ظالماً، فإن الظلم هو التصرف فيما ليس له، والله تعالى هو الملك المالك، له كل شيء إذ هو خالق كل شيء، [خلق الخلق وأعمالهم، وقدر أرزاقهم وآجالهم، لا يجري في الملك والملكوت قليل أو كثير، خير أو شر، نور أو خسران، طاعة أو عصيان، كفر أو إيمان، إلا بقضائه وقدره وحكمته ومشيئه، لا مهرب لعبد عن معصيته إلا بتوفيقه ورحمته، ولا قوة له على طاعته إلا بمحبته وإرادته][(١)(٢)] الأمر له وهو الآمر لا آمر له، موصوف تعالى بالحكمة التي ترجع إلى علمه بالعباد، وإيقاعها على الوجه الذي أراده، [حكيم][(٣)] في خلقه وأمره [وأفعاله، عادل في أقضيته لا يقاس عدله بعدل العباد، فإن العبد يتصور منه الظلم بتصرفه في ملك غيره، ولا يتصور [ت/١٦] الظلم من الله تعالى فإنه لا يصادف لغيره تملكاً حتى يكون تصرفه فيه ظلماً][(٤)]، فكل

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي: (١/ ٩٠)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «والله تعالى هو الملك المالك..» بتصرف.

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «حليم».

(٤) وهنا أيضاً يقرر المؤلف ما عليه الأشاعرة في مسألة تنزيه الله عن الظلم. انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: (ص٢٠٥)، مجموع الفتاوى: (١/ ٢١٩)، رسالة في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزيهه عن الظلم ضمن جامع الرسائل لشيخ الإسلام: (١/ ١٢١، ١٢٧)، غاية المرام للآمدي: (ص٢٣٩).

وقول أهل السنة: إن الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والعدل وضع كل شيء في موضعه، وهو سبحانه حَكَم عدل يضع الأشياء مواضعها، ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة فيضعها موضعها لما في ذلك من الحكمة والعدل، والظلم ممكن مقدور والله منزه عنه لا يفعله لعلمه وعدله، فهو لا يحمل على أحد ذنب غيره، ولا يبخس المحسن شيئاً من حسناته، قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾=

ما في العالم من ملائكة وإنس وجن وحيوان ونبات ومعدن وأرض وسماء، ومدرك محسوس حادث اخترعه بقدرته بعد العدم، وأنشأه بعد أن لم يكن شيئاً، أحدث ذلك إظهاراً لقدرته، وتحقيقاً لما سبق من إرادته، لا لافتقاره إليه وحاجته، وتَطَوَّل بالإنعام والإصلاح لا عن لزوم، وأثاب عباده على الطاعات كرماً لا باللزوم، وجب حقه بالطاعة بإيجابه على لسان أنبيائه لا بمجرد العقل][1][2]، ليس كمثله شيء[3]، وليس ما وجب على أحد وجب مثله عليه، ولا ما قبح منَّا قبح منه، فلا يوجب عليه شيء[4]، وإذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجباً بحكم وعده، وأنه الصادق في خبره [ب/١٧] الذي لا يخلف الميعاد.

واتفق المسلمون من جميع أهل السنة أن الله تعالى لا يُعذِّب أنبياءه، ولا

=[سورة طه: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة الزخرف: ٧٦] ومثل هذه النصوص كثيرة، ومعلوم أن الله تعالى لم ينف بها الممتنع الذي لايقبل الوجود كالجمع بين الضدين، فإن هذا لم يتوهم أحد وجوده، وليس في مجرد نفيه ما يحصل به مقصود الخطاب، فإن المراد بيان عدل الله وأنه لا يظلم أحداً. انظر: منهاج السنة: (٣٠٩/٢)، مجموع الفتاوى: (٥٠٧/٨ — ٥٠٨)، رسالة في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزيهه عن الظلم ضمن جامع الرسائل لشيخ الإسلام: (١٢٣/١ — ١٢٤).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي: (٩١/١)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «حكيم في خلقه وأمره وأفعاله..» بتصرف.

(٣) قوله: «ليس كمثله شيء» ليس في (ت).

(٤) هذا قول الأشاعرة. انظر: أبكار الأفكار للآمدي: (٥٨٠/١)، شرح المواقف: (٢٢٤/٨)، شرح المقاصد: (٢٣٨/٣ — ٢٣٩)، وسوف يذكر المؤلف قول أهل السنة بعد أسطر من كتاب منهاج السنة لشيخ الإسلام.

عباده الصالحين؛ بل يدخلهم الجنة، كما أخبر به[1]، قوله حق، ووعده صدق، ومن شك في ذلك كفر، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أن أهل بيعة الرضوان في الجنة، وقد كانوا عدداً كثيراً، وصح في مثله أحاديث أخرى، وحسبك بكلام الله تعالى حجة وبرهاناً.

وهل يوصف الله تعالى بأنه أوجب على نفسه [وحرم على نفسه][2]أو[3] لا معنى للوجوب إلا إخباره بوقوعه، ولا للتحريم إلا إخباره بعدم وقوعه، [فقالت][4] طائفة: بالثاني، وهو قول من يطلق أن الله لا يجب عليه شيء، ولا يحرم عليه شيء.

وقالت طائفة: بل هو أوجب على نفسه، وحرم على نفسه، كما نطق بذلك القرآن والسنة في مثل قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [سورة الأنعام: ١٢][5] [وقوله][6]: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم: ٤٧]، وفي الحديث القدسي: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما»[7]، وأما

---

(١) انظر: منهاج السنة: (١/٤٤٧ – ٤٤٨) وعنه أخذ المؤلف من قوله: «ليس كمثله..» بتصرف.

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا في (ت) وفي منهاج السنة: (١/٤٥١)، وفي (ب): «إذ».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «فقال».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [سورة الأنعام: ٥٤]».

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) هذا جزء من حديث طويل رواه أبو ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم: (٢٥٧٧) في: (٤/١٩٩٤)، وبمثله الإمام أحمد في المسند: (٥/١٦٠).

أن العباد يوجبون عليه، ويحرمون عليه فممتنع عند أهل السنة كلهم[١].

وإذا كانت هذه الأقوال كلها معروفة عندنا، فمن قال من أهل السنة: إن الله لا يجب عليه شيء ولا يحرم عليه شيء امتنع عندهم أن يكون مخلاً بواجب أو فاعلاً لقبيح، ومن قال: إنه أوجب على نفسه، أو حرم على نفسه فهم متفقون على أن الله تعالى لا يخل بما كتبه على نفسه، ولا يفعل ما حرمه على نفسه.

فتبين أنه ليس من أهل السنة من يقول: إنه[٢] تعالى يخل بواجب أو يفعل قبيحاً، ولكن هذا الشيعي سلك مسلك أمثاله، فحكى عن أهل السنة العامة أنهم يجوزون عليه تعالى الإخلال بالواجب، وفعل القبيح، وهذا حكاه بطريق الإلزام لإحدى الطائفتين الذين يقولون: إنه لا يجب عليه شيء فله أن يخل بكل شيء، فقال هذا الشيعي: هم[٣] يقولون: إنه يخل بالواجب أي ما هو عندي واجب، وكذلك[٤] الذين يقولون: لا يقبح منه شيء، فقال: إنهم جوزوا عليه فعل القبيح؛ أي فعل ما هو قبيح عندي، أو فعل ما هو قبيح من أفعال العباد، فهذا نقله عنهم بطريق الإلزام الذي اعتقده.

وهذا الذي حكاه أصله أن القدرية[٥] يقولون: يجب عليه أن يفعل بكل عبد ما يظنونه هم واجباً عليه، ويحرم عليه ضد ذلك، ثم يحكمون عمن لم يوجب

---

(١) وهذه الطائفة هم أهل السنة وقولهم هو الحق والصواب، وذكر المؤلف هذا عن شيخ الإسلام من منهاج السنة: (٤٥٢/١) ضمن نقل طويل كما سيتبين لاحقاً، وانظر أيضاً: منهاج السنة: (٣٩٧/٦، ٤٠٣)، مجموع الفتاوى: (٢١٩/١).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «إن الله».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فهم».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولذلك».

(٥) تقدم التعريف بهم: (ص١٠٢).

ذلك أنه يقول: إن الله يخل بالواجب، وهذا تلبيس في نقل المذاهب وتحريف[1].

وأما تحاشي أهل السنة عن إطلاق لفظ الغرض[2] في أفعاله تعالى؛ فلأن الغرض يفهم الحاجة أو الميل بغير حق، والله تعالى منزه [عنهما][3]، فبأي معنى أريد هذا اللفظ فيه نوع نقص.

قال الآمدي[4] في «نهاية السول[5] في علم الأصول[6]»: إنه تعالى لا يفعل

---

(١) انظر: منهاج السنة: (٤٥١/١ – ٤٥٤)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «وهل يوصف الله تعالى بأنه أوجب على نفسه..» بتصرف.

(٢) تقدم التعريف به: (ص١٤٧).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عنها».

(٤) هو: علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الشافعي، أبو الحسن سيف الدين الآمِدي، ينسب إلى آمِد مدينة في ديار بكر وتقع الآن في دولة تركيا، كان فقيهاً أصولياً تفرد في علم المعقولات والمنطق والكلام، ولكثرة اشتغاله بالفلسفة وعلم الأوائل تُكُلِّمَ فيه ورُمِي بأشياء قال عنها ابن كثير: «الله أعلم بصحتها، والذي يغلب على الظن أنه ليس لغالبها صحة»، صنف مصنفات عديدة منها: أبكار الأفكار في علم الكلام، واختصره في منائح القرائح، وفي أصول الفقه: الإحكام في أصول الأحكام، واختصره في منتهى السَّول في علم الأصول، وغاية المرام في علم الكلام، توفي سنة ٦٣١هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٢٩٣/٣)، سير أعلام النبلاء: (٣٦٤/٢٢)، البداية والنهاية: (١٤٠/١٣).

(٥) هكذا ذكره المؤلف في كِلتا النسختين، والصحيح هو كتاب: «منتهى السَّول في علم الأصول»، وكتاب: «نهاية السَّول لإسنوي» سيأتي التعريف به في الهامش التالي، وكتاب منتهى السُّول في علم الأصول اختصره الآمدي من كتابه: الإحكام في أصول الأحكام، وذكر الآمدي أنه اختصره لما ضعفت همم الضعفاء من الطلاب وضعف عندهم دواعي الطلب، وبرزت الحاجة إلى مختصر لائق بإفهامهم، وعلى وجه لا يخل فيه بشيء من قواعده، ويكتفي الناظر فيه عن المطولات، ويعرف ما لا بد من معرفته. انظر: كتاب منتهى السُّول في علم الأصول: (ص٦).

(٦) هو كتاب: نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول تأليف: الإمام جمال الدين عبد الرحيم=

لغرض عند الأشاعرة[1]، والفلاسفة[2] خلافاً للمعتزلة، وعلله بوجوه بأن ذلك الغرض إن كان [ب/١٨] قديماً لزم قدم فعله تعالى، وهو محال، وإن كان حادثاً فإن

=بن حسن الإسنوي (توفي٧٧٢هـ)، وهو شرح لكتاب: منهاج الوصول إلى علم الأصول: تأليف: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (توفي سنة ٦٨٥هـ)، وقال الحافظ ابن حجر عن كتاب نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول: «وشرح المنهاج مهذب منقح، وهو من أنفع شروح المنهاج مع كثرتها». انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: (١٤٩/٣)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: (١٨٧٩/٢).

(١) الأشاعرة: هم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، ولما رجع أبي الحسن عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كُلَّاب، ومال إلى أهل السنة والحديث وانتسب إلى الإمام أحمد، فلم يكن يقر هو ولا أئمة أصحابه بمخالفة النقل للعقل، بل انتصبوا لإقامة أدلة عقلية توافق السمع، وأما المتأخرون من أتباعه فقد مالوا إلى الاعتزال والفلسفة، ويثبت الأشاعرة سبع صفات فقط، وتأولوا غيرها من الصفات الخبرية، ونفوا الصفات الفعلية الاختيارية، ونفوا عن الله العلو والجهة، وقالوا: إن كلام الله نفسي، وهو أزلي وهو معنى واحد، وقالوا: في القدر بالكسب، ومالوا في الإيمان إلى قول المرجئة، فقالوا: إنه التصديق. انظر: الملل والنحل: (٩٤/١)، درء تعارض العقل والنقل: (١٢/٢ – ١٩)(٩٧/٧ – ٩٨)، مجموع الفتاوى: (٩٠/٧ – ٩١)، منهاج السنة: (٢٢٢/٢ – ٢٢٤)، ورسالة دكتوراة: موقف ابن تيمية من الأشاعرة د عبد الرحمن المحمود: (٦٩٤/٢ – ٦٩٦).

(٢) الفلاسفة: جمع فيلسوف، وينسب إلى الفلسفة: وهي مشتقة من كلمة يونانية: «فيلا سوفيا» وتعني: محبة الحكمة، والفيلسوف: المحب للحكمة، ومعنى الفلسفة: علم حقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح، والعلم الأعلى والفلسفة الأولى عند الفلاسفة: علم ما بعد الطبيعة، وهو الوجود المطلق«العلم الإلهي»، مما جعل بعض متكلمة المسلمين يتكلمون في العلوم الإسلامية على أصول فلسفية. انظر: الفصل في الملل والنحل: (٧٩/١)، الملل والنحل: (٥٨/٢)، مجموع الفتاوى: (٨٦/٢)، مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد الكاتب الخوارزمي: (ص٧٩).

كان فعله كان الكلام كالأول، أو تسلسل[1]، أو فعل غيره، فهو محال؛ لأنه لا حادث إلا بقدرته.

وأما ثانياً: فلو فعل لغرض لكان ذلك الغرض[2] جر نفع، أو ضرر[3]، وهو لا يعود إليه تعالى لعدم احتياجه إليه، ولا إلى العبد؛ لأنه إن كان عوده إلى العبد [أولى][4] بالنسبة إليه تعالى كان محتاجاً إليه، وإن لم يكن أولى بالنسبة إليه لم يكن غرضاً له هذا خلف.

وأما ثالثاً: فلأن تعليل فعله بالغرض مبني على الحسن والقبيح العقليين[5]،

---

(١) التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية، وهو نوعان: الأول: تسلسل في المؤثرات كالتسلسل في العلل والمعلولات، وهو أن يكون للفاعل فاعل، وهلمَّ جرا إلى غير نهاية، فهذا ممتنع اتفاقاً، الثاني: تسلسل في الآثار والشروط، كوجود حادث بعد حادث، وأن لا يكون الشيء حتى يكون قبله غيره، أو لا يكون إلا ويكون بعد غيره، فهذا في جوازه ثلاثة أقوال: ١ - القول بمنعه في الماضي والمستقبل، كقول جهم وأبي الهذيل، ٢ - القول بمنعه في الماضي فقط، كقول كثير من أهل الكلام، ٣ - القول بجوازه مطلقاً، وهو معنى قول السلف وأئمة الحديث، وجماهير الفلاسفة، وهو مثل قول السلف: لم يزل الله متكلماً إذا شاء. انظر: منهاج السنة: (١/٤٣٦ - ٤٣٨)(٢/٣٩٢ - ٣٩٣)، مجموع الفتاوى: (٨/١٥٢)، التعريفات: (ص٨٠).

(٢) تقدم التعريف به: (ص١٤٧).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «دفع ضر».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ولا».

(٥) معنى الحَسَن والقبيح أو الحُسْن والقُبْح عند المتكلمين هو:
الحَسَن: هو كون الشيء ملائماً للطبع كالفرح، وكون الشيء صفة كمال كالعلم، وكون الشيء متعلق بالمدح كالعبادات، والحَسَن: ما يكون متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل.
والقبيح: هو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل. انظر: التعريفات: (ص٧٥، ١٤٠).

وقد أثبتنا بطلانهما، قال الخصم: الفعل بدون الغرض عبث وقبيح[1]، ذلك معلوم بالضرورة، ولأن تخصيص بعض الأفعال دون بعض ببعض الأحكام دون بعض لو لم يكن لغرض لكان ترجيحاً[2] بلا مرجح، وأجيب عن الأول: بما مر من بطلان القبيح[3] العقلي، وعن الثاني: بالتزام الترجيح[4] بغير مرجح[5][6] [ت/١٧].

وقد أورد بعض علماء الشيعة وهو محمود المعروف بجمهور[7] في كتابه المسمى

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وقبح». وتقدم التعريف بالغرض (ص١٤٧).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «ترجحاً».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «القبح».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «الترجح».

(٥) لم أجده في كتاب الآمدي: منتهى السُّول في علم الأصول، ووجدته في أصله وهو من تأليف الآمدي نفسه كتاب: الإحكام في أصول الأحكام. انظر: (٣/٢٤٩ - ٢٥٦)، ووجدته كذلك في كتاب: نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول تأليف: عبد الرحيم الإسنوي، انظر: (١/٢٩١ - ٢٩٤).

(٦) للاستزادة من قول الأشاعرة حول هذه المسألة. انظر: أبكار الأفكار: (١/٥٨٠)، وغاية المرام: (ص٢٢٤)، شرح المواقف: (٨/٢٢٤).
وأهل السنة يقولون: إن الله يخلق لحكمة، ويأمر لحكمة، فهو سبحانه وتعالى حكيم، لا يفعل شيئاً عبثاً، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، وقد دل كلامه تعالى وكلام رسوله ﷺ على هذا، في مواضع لا تكاد تحصى، والحكمة ليست مطلق المشيئة، إذ لو كان كذلك لكان كل مريد حكيماً، والحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة، وأهل السنة لا يطلقون لفظ الغرض، بل يقولون: يفعل الله لحكمة. انظر: مجموع الفتاوى: (٨/٣٥ - ٤٠) (٨/٣٧٧ - ٣٨١)، منهاج السنة: (١/١٤١ - ١٤٧)(٢/٣١٣ - ٣١٤)، شفاء العليل: (٣/١٠٢٥ - ١٣١٣).

(٧) هكذا ذكر اسمَه المؤلفُ في كِلتا النسختين، وهو: محمد بن علي بن أبي جمهور الأحسائي، أبو جعفر الشيباني، من مشاهير علماء الرافضة ومقدَّميهم في القرن العاشر، ومع ذلك فقد دارت حوله بعض الشبه فاتُّهِم بالتصوف، ونُسِب إليه الغلو، صنف مصنفات عدة منها: =

بـ«النور المنجي من الظلام»[1]، وهو حاشية كتاب يسمى «مسالك الأفهام»[2] كلام الإمام أبي الحسن الأشعري[3]، وهو كلام متين، ....

=عوالي وقيل: غوالي اللآلي، ومسالك الأفهام في علم الكلام، ووضع حاشية عليه سماها: النور المنجي من الظلام، توفي في أوائل القران العاشر. انظر: الأعلام للزركلي: (٨٨/٦)، أمل الآمل للحر العاملي: (٢٥٣/٢)، لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني: (ص١٦٠).

(١) هو كتاب: النور المنجي من الظلام: هو حاشية وشرح على كتابه: مسالك الأفهام في علم الكلام، ثم قام بجمع كتابيه الأصل والحاشية في كتاب وزاد عليهما وسماه: المجلي لمرآة المنجي في المنازل العرفانية، وكتبه على طريقة أهل التصوف والعرفان، وبسببه اتُهِم ورُمِي بالبدعة والتصوف. انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة للطهراني: (١٣/٢٠) (٧٧/٢٤، ٣٧٧).

(٢) مسالك الأفهام في علم الكلام: ويسمى أيضاً: مسلك الأفهام: وموضوعه كما يتضح من عنوانه في علم الكلام، كتبه لنصرة عقيدتهم ومذهبهم، ألفه قبل عودته من مكة المكرمة إلى العراق في سنة: (٨٩٤هـ). انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: (١٣/٢٠) (٢٢/٢١).

(٣) هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق البصري اليماني، أبو الحسن الأشعري، من ولد الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ﷺ العلامة أمام المتكلمين، كان عجباً في الذكاء وقوة الفهم، كان في أول حياته على الاعتزال، حيث كان تلميذاً لأبي علي الجُبَّائي زوج أمّه، ولّما بَرع في الاعتزال كرهه وتبرأ منه، وصَعد كرسياً بجامع البصرة وأعلن فيه توبته من الاعتزال، وأخذ يرد على المعتزلة ويهتك عوارهم، وانتسبت إليه الطائفة الأشعرية، ثم ترك هذه المرحلة في آخر حياته، حيث انتقل بعد ذلك إلى معتقد السلف الصالح أهل السنة والجماعة، قال الذهبي: «رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات، وقال فيها: تُمَرُّ كما جاءت، ثمّ قال: وبذلك أقول وبه أدين ولا تُؤول»، صنف مصنفات بلغت خمسة وخمسون مصنفاً، منها: مقالات الإسلاميين، واللّمع في الرد على أهل البدع، والإبانة في أصول الديانة: قرر فيه معتقد السلف، توفي سنة ٣٢٤هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٣٤٦/١١)، وفيات الأعيان: (٢٨٤/٣)، سير أعلام النبلاء: (٨٥/١٥).

وعَقَّبَه [هو][(١)] بجواب فيه خسر مبين، فقال: «وأنكر الأشعري [الغرض][(٢)] في أفعاله مستنداً إلى أن الفاعل بالإرادة إنما يفعل من حيث يقصد وجود ذلك الغرض، وذلك يقتضي كونه مستكملاً بذلك الوجود على ما يلائم معنى الفاعل المختار، باعتبار الشاهد من حيث إن علِيَّته تتم بماهية ذلك الغرض، وذلك لو نسب إلى الحق لكان ناقصاً في علِيَّته، ولما كان كاملاً لذاته، واحداً لا كثرة فيه ولا شيء قبله ولا معه، فإذاً لا غرض ولا غاية لفعله؛ بل هو فاعل، وغاية للوجود» انتهى[(٣)] ما أورده من كلام الأشعري، ثم قال هكذا قرره الأشعري ملفقاً بين قواعد الفلسفة، وقواعدهم، وبينهما بون كبير. انتهى.

وكلامه هذا أقام[(٤)] فيه الحجة [على نفسه][(٥)] لأهل السنة، لكن صرفه عن قبول الهداية من أضله، ومن يضلل الله فما له من هاد.

وأما الحكمة والمصلحة فسيأتي القول فيهما [موضحاً][(٦)]، وليس في أهل السنة مطلقاً من يقول: إن الله تعالى يفعل الظلم والعبث، ونسبة[(٧)] ذلك إليهم نسبة باطلة[(٨)]، [كما سيأتي بيانه][(٩)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت). وتقدم التعريف بالغرض (ص١٤٧).

(٣) لم يتوفر لدي هذا الكتاب، لكي أُوَثق منه نقل المؤلف.

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «قام».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «ونسبته».

(٨) انظر: منهاج السنة: (١/٤٥٥ – ٤٥٦)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «وليس في أهل السنة مطلقاً من يقول: ..» بتصرف.

(٩) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

[**تتمة:** الزبد التي اخترت إنباتها في هذه الرسالة مما هو عقيدة أهل السنة والجماعة من ذلك أنه سبحانه بعث النبي الأمي القرشي محمداً ﷺ برسالته إلى كافة العرب والعجم، والجن والإنس، فنسخ بشرعه الشرائع إلا ما قرر، وفَضَّلَه على سائر الأنبياء والمرسلين، وجعله سيد البشر، و[منع][1] كمال الإيمان بشهادة التوحيد وهو قول لا إله إلا الله ما لم تقترن به شهادة الرسول، وهو قولك: محمد رسول الله، وألزم الخلق تصديقه في جميع ما أخبر عنه من كنوز الدنيا والآخرة، وأنه لا يقبل إيمان عبد حتى يوقن بما أخبر عنه بعد الموت، ويعتقد فضل الآل والصحابة، ويحسن الظن بجميعهم، ويثني كما أثنى الله تعالى ورسوله، وكل ذلك مما ورد به الأخبار، ونهدت به الآثار، فمن اعتقد جميع ذلك موقناً به كان من أهل الحق وعصابة السنة، وفارق رهط الضلالة والبدعة، فنسأل الله تعالى كمال اليقين والثبات في الدين لنا ولكافة المسلمين،[2] إنه أرحم الراحمين][3].



(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «صنع».

(٢) انظر: إحياء علوم الدين: (١/٩١ – ٩٣)، وعنه أخذ المؤلف في: «تتمة» بكاملها، بتصرف.

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

فصل

عقدته لمسألة خلق أفعال العباد

فإن هذا المصنف الشيعي يزعم أن أهل السنة والجماعة يعتقدون بأن[1]العبد لا فعل له، أو فعله مجاز على نحو ما زعمته المجبرة[2] الذين يؤدي زعمهم هذا إلى[3] إسقاط الرجاء والخوف، فإن من لم يفعل كيف يخاف أو يرجو، [وأهل السنة بريئون من هذا القول ومن المجبرة القائلين به][4].

وبنى الشيعي على هذا تشنيعات قبيحة عزاها لأهل السنة مما مضى بعضه، ومما يأتي فأحببت أن [أذكر][5]ما هو معتقدنا أهل السنة والجماعة في هذه المسألة فأقول [ب/١٩] — وبالله المستعان —:

قال شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبو منصور الماتريدي[6] رَحِمَهُ ٱللَّهُ وحقق هو وشارح عقيدته: أن للعبد فعل حقيقة لا مجازاً، وذلك بعدما قرر أن أفعال العباد

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «أن».

(٢) تقدم التعريف بهم: (ص١٥٣).

(٣) ليست في (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أذكرها».

(٦) هو: محمد بن محمد بن محمود أبو منصور المَاتُرِيدي، ينسب إلى مَاتُرِيد وهي قرية أو محلة بسمرقند، يعرف عند أتباعه بإمام الهدى، وهو من أئمة المتكلمين، وإليه تنسب الفرقة الكلامية الماتريدية، كان معاصراً لأبي الحسن الأشعري، صنف عدة مصنفات منها: كتاب التوحيد والمقالات وتأويلات القرآن، توفي سنة ٣٣٣هـ. انظر: الأنساب للسمعاني: (١٥٥/٥)، تاج التراجم في طبقات الحنفية لأبن قطلو بغا: (ص٢٤٩)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفا القرشي: (١٣٠/٢)، طبقات المفسرين لأحمد الأدنه وي: (ص٦٩).

كلها خيرها وشرها لله، والاختيار ليس بمفوض إليهم خلافاً للقدرية حيث قالوا: إن العبد خالق أفعال نفسه، وإن الاختيار مفوض إليه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [سورة الكهف: ٢٩]، قالوا: جعل [للعبد][1] مشيئة، ثم قال: ليتخير ما شاء[2]، قلنا: هذا وعيد ليس بتفويض، وقال القاضي البيضاوي[3]: «[أي][4]: لا أبالي بإيمان من آمن وكفر من كفر، وهو لا يقتضي استقلال العبد بفعله، فإنه وإن كان بمشيئَتِهِ فمشيئَتُهُ ليست بمشيئَتِهِ»[5].

قال السبكي[6]: «ولو كان تفويضاً لزم أن يكون من كفر قد أتى بما أُمِرَ به، معاذ الله، ولو كان قد فوض إليهم الاختيار لم يعاقبهم، وهو تعالى يعاقبهم على القبائح لقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا ﴾ [سورة الكهف: ٢٩]، فإن قيل: فلم يعذبهم على ما لا يخلقوه؟ قلنا: الثواب والعقاب على استعمال العبدِ الفعلَ المخلوق لا على أصل الخلق، فيعاقب عليه بصرف الاستطاعة التي تصلح للطاعة

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت) وفي (ب): «العبد».

(٢) انظر: التوحيد لأبي منصور الماتريدي: (ص٢٢١ – ٢٣٠)، الماتريدية دراسة وتقويماً لأحمد بن عوض الله الحربي: (٤٣٨ – ٤٤٣).

(٣) هو: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، أبو سعيد الشيرازي، كان إماماً مبرزاً زاهداً، تولى قضاء القضاة بشيراز، صنف عدة مصنفات منها: تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل، والمنهاج في أصول الفقه، والغاية القصوى في دراية الفتوى، توفي سنة ٦٨٥هـ. انظر: الوافي بالوفيات: (٢٠٦/١٧)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (١٥٧/٨)، البداية والنهاية: (٣٠٩/١٣).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (١٠/٢).

(٦) تقدمت ترجمته: (ص٩٢).

إلى المعصية، لا على إحداث الاستطاعة، وهذه الدقيقة [هي التي][1] ينجو المرء بها، ويهلك أعني صرف نفسه بعزمه المصمم إلى الطاعة والمعصية»[2].

وقال الماتريدي الإمام: «والاستطاعة[3] مع الفعل مقرونة بكل جزء[4]، وقال القدرية[5]: قبله وأنها موجودة للعبد استعملها [ت/١٨] كيف شاء، قلنا: هذا القائل قد استغنى عن الله وأنه كفر، وقالت المجبرة: لا فعل له أو فعله مجازاً، **قلنا:** هذا يسقط الرجاء والخوف وهو كفر، وتوسط الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: الخلق فعل الله، وهو إحداث الاستطاعة، واستعمال الاستطاعة فعل العبد حقيقة[6].

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ت): «بين الذي».

(٢) لم أعثر عليه في كتاب الإبهاج في شرح المنهاج، حيث هو مظنة وجود هذا النقل عن السبكي.

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الاستطاعة».

(٤) الذي عليه الماتريدي والماتريدية أن الاستطاعة تقع على نوعين: ١ – استطاعة تتقدم على الفعل: وهي سلامة الأسباب والآلات، ٢ – استطاعة تكون مع الفعل: وهي الاستطاعة التي يتهيأ بها الفعل، قال الماتريدي: «الأصل عندنا في المسمى باسم القدرة أنها على قسمين: أحدهما: سلامة الأسباب وصحة الآلات وهي تتقدم الأفعال، وحقيقتها ليست بمجعولة للأفعال، وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها... والثاني: معنى لا يقدر على تبين حده بشيء يصار إليه، سوى أنه ليس إلا للفعل، لا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل عندما يقع معه، وعند قوم قبله». التوحيد لأبي منصور الماتريدي: (ص٢٥٦)، والماتريدية دراسة وتقويماً: (ص٤٤٤ – ٤٤٧).

(٥) تقدم التعريف بهم: (ص١٠٢).

(٦) اختلف في استطاعة العبد على الفعل على أقوال عدة، وهي:

القول الأول: الاستطاعة تكون مع الفعل، وهذا قول الأشاعرة ومن وافقهم، وقالوا: إن القدرة لا تصلح للضدين – الفعل والترك –، فالقدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل، وهي مستلزمه له لا توجد بدونه. =

قال السبكي[(١)]: «وسماه بعض الحنفية اختياراً، وسماه الإمام الأشعري[(٢)] كسباً[(٣)] لقوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ [سورة البقرة: ١٣٤ و١٤١ و٢٨٦] وهذا

= القول الثاني: الاستطاعة تكون قبل الفعل، وهذا قول المعتزلة والشيعة وغيرهم، وقالوا: الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين، ولا تقارن الفعل أبداً.

القول الثالث: نفوا الاستطاعة عن العبد قبل الفعل وبعده، وهذا قول الجبرية الخالصة من الجهيمة وغيرهم، وقالوا: ليس للعبد أي استطاعة ولا فعل، ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز.

القول الرابع: أن الاستطاعة تكون قبل الفعل ومعه، وهو قول أهل السنة ووافقهم الماتريدية عليه – كما يتضح من الهامش أعلاه – فالاستطاعة نوعان: ١ – استطاعة قبل الفعل: وهي القدرة من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات، وهي استطاعة شرعية، والتي هي مناط الأمر والنهي والثواب والعقاب، وتكون صالحة للضدين، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [سورة المجادلة: ٤] والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات، وهذه لا يجب أن تكون مع الفعل،٢ – استطاعة مع الفعل: وهي مقارنة وموجبة للفعل، وهي استطاعة كونية، والتي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ﴾ [سورة هود: ٢٠] والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات، لأنها كانت ثابتة. انظر: منهاج السنة: (٤٠/٣ – ٥٣)، مجموع الفتاوى: (٣١٨/٣ – ٣٢٠) (١٢٩/٨ – ١٣١) (٣٧١/٨ – ٣٧٦)، شرح العقيدة الطحاوية: (٦٣٣/٢ – ٦٣٩)، وانظر أيضاً: التوحيد للماتريدي: (ص٢٥٦)، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار: (ص٢٦٢)، الفرق بين الفرق: (ص١٩٩)، الملل والنحل: (٨٧/١)، غاية المرام: (ص٢٤٠)، شرح المقاصد: (١٤٧/٢ – ١٥٢).

(١) تقدمت ترجمته: (ص٩٢).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٦٧).

(٣) تقدم بيانه والتعريف به: (ص١٥٨).

الذي ذهب إليه الإمام أبو حنيفة هو رأي جماهير الأمة»[(١)]، فتأويل هذا الشيعي[(٢)] المسكين كيف ساغ له أن يجعل أهل السنة والجماعة مجبرة، وترتب[(٣)] عليهم من المقابح ما ترتب[(٤)] على المجبرة [والحال أنهم يرثون من الفريقين المجبرة][(٥)] والقدرية.

[وقال الإمام[(٦)] في «المطالب العالية»[(٧)]: «فيما ينبغي الإرشاد إليه بأن يبين لهم كون العبد صانعاً فاعلاً قادراً على الفعل والترك، والخير والشر ويبالغ فيه ويقول: وإن كان الأمر لذلك[(٨)] إلا أن الكل بقضاء الله تعالى، فلا يعزب عن حكمه وعلمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض]»[(٩)][(١٠)].

---

(١) لم أعثر على مصدر هذا النقل.

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الشقي». يقصد به: ابن المطهر الحلي: وتقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «ويرتب».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «القبائح ما يرتب».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) هو: فخر الدين الرازي وتقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٧) هو كتاب المطالب العالية من العلم الإلهي: تأليف فخر الدين محمد بن عمر الرازي، قال في بداية الكتاب: «هذا كتابنا في العلم الإلهي وهو المسمى في لسان اليونانيين: باثولوجيا»، وذكر شيخ الإسلام أن الرازي في كتابه هذا يخلط كلام الفلاسفة بكلام المتكلمين، والرازي لم يتم هذا الكتاب. انظر: مجموع الفتاوى: (٣٢٧/١٧)، المطالب العالية: (٣٣/١)، كشف الظنون: (١٧١٤/٢)، هدية العارفين: (١٠٨/٦).

(٨) كذا في (ت)، والأصح أنها: «كذلك»، علماً أنه ليست في (ب).

(٩) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(١٠) قال فخر الدين الرازي: «المذهب الذي اخترناه، وهو: أن مجموع القدرة مع الداعي مستلزم الفعل لأنه فعل من الفاعل، إلا الذي يكون بحال متى اتصف بالقدرة والإرادة الجازمة، وارتفعت الموانع فإنه يجب الفعل والعبد كذلك، فيكون فاعلاً وصانعاً، إلا أن خالق تلك=

وأزيد في المسألة بياناً دفعاً [للتوهم][1] ملخصه أن لأهل السنة والجماعة فيها طريقان: **الأول للأشعرية**[2]: وهم جميعاً لا ينفون عن قدرة العبد الحادثة إلا التأثير بالفعل لا بالقوة، وهي عندهم صفة شأنها التأثير والإيجاد، لكن تخلَّفَ أَثَرُها في أفعال العباد لمانع، وهو تعلق قدرة الله تعالى بإيجاده، كما حقق ذلك في «شرح المقاصد»[3] وغيره[4]، وقال في «شرح العقائد»[5]: إنها صفة يخلقها الله تعالى في العبد عند قصده اكتساب الفعل مع سلامة الأسباب والآلات[6].

=القدرة وتلك الداعية لما كان هو الله ﷻ، كان الكل بقضاء الله وقدره وتخليقه وتكوينه... ولو لم يكن العبد قادراً على الفعل والترك، لم يقبل أمره ولا نهيه». المطالب العالية من العلم الإلهي: (٩/٣٠٤ – ٣٠٥).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وغير مفهومه في (ب).

(٢) تقدم التعريف بهم: (ص١٦٤).

(٣) كتاب: شرح المقاصد في علم الكلام تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (توفي سنة ٧٩٢هـ)، قام التفتازاني أولاً بتأليف متن مختصر في علم الكلام، وهو: المقاصد في علم الكلام، أو مقاصد الطالبين في أصول الدين ثم شرحه، قال في بداية الكتاب: «وأخذت في تصنيف مختصر موسوم بالمقاصد، منظوم فيه غرر الفرائد، ودرر الفوائد، وشرحٍ له يتضمن بسط موجَزِهِ، وحل ملغِزِهِ، وتفصيل مجمَلِهِ، وتبيين مُعْضِلِهِ». انظر: شرح المقاصد: (١/٢٠)، كشف الظنون: (٢/١٧٨٠)، هدية العارفين: (٦/٤٣٠).

(٤) انظر: شرح المقاصد: (٢/١٤٧ – ١٥٢).

(٥) كتاب: شرح العقائد النسفية، تأليف: سعد الدين التفتازاني، وهو شرح مختصر على متن العقائد النسفية، تأليف: نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي (توفي سنة ٥٣٧هـ)، وهو ماتريدي العقيدة، ، سماه ركن الدين أو ركن الإيمان، ويعرف غالباً بالعقائد النسفية، انتهى التفتازاني من شرحه سنة ٧٨٦هـ. انظر: شرح العقائد النسفية: (ص٩)، كشف الظنون: (٢/١١٤٥)، هدية العارفين: (٦/٤٣٠).

(٦) شرح العقائد النسفية: (ص٦٠).

وهي عند جمهور أهل السنة شرط[1] لوجود الفعل[2]، أي شرط عادي [ب/٢٠] يتوقف الفعل على تعلقها به توقف المشروط على الشرط لا توقف المتأثر على المؤثر، ومن هذا التقرير يفهم الجواب عن دخل أبدوه بأن القدرة عند الأشعري مقارنة للفعل، وقد مر[3].

والطريق الثاني: هو القول بتأثير قدرة العبد في الفعل حقيقة، قالوا[4]: وقد وجدنا ما يدل على انتفاء المانع من ذلك إذ غاية ما فيه أن الله تعالى أقدره على بعض مقدوراته تعالى، وذلك لا [يوجب][5] نقصاً في الألوهية؛ لأنه سبحانه فعله

---

(١) الشرط في اللغة: أصل يدل على علم وعلامة، وما قارب ذلك من علم، والشَّرْط: الشَّرْط المعروف في البيع، والشَّرَطُ: العلامة، والشَّرط عند علماء الأصول: ما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم، كالإحصان مع الرجم، والحول في الزكاة. انظر: مقاييس اللغة: (٢٦٠/٣)، الصحاح: (ص٥٩٢)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه لابن قدامة: (ص٥٧).

(٢) يقصد المؤلف بذلك جمهور الأشاعرة. انظر: شرح المقاصد: (١٤٤/٢، ١٥٢)، وأما قول أهل السنة والجماعة في هذه المسألة فهو ما بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيميَّة فقال: «والتحقيق ما عليه أئمة السنة وجمهور الأمة؛ من الفرق بين الفعل والمفعول والخلق والمخلوق؛ فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة مفعولة لله، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله ولا يتصف بها، فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته؛ وإنما يتصف بخلقه وفعله، كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد، ومفعولة للرب». مجموع الفتاوى: (١١٩/٢ – ١٢٠).

(٣) انظر: الفصل الذي عقده المؤلف: (لمسألة خلق أفعال العباد) (ص١٦٨) وما بعدها.
وانظر: قول أهل السنة ومخالفيهم في مسألة قدرة العبد واستطاعته في: (هامش٦ ص١٧٢-١٧٣).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «قال أهل السنة».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يوجبه».

باختياره في قليل من المقدورات التي لا نسبة لها إلى مقدوراته تعالى، لحكمة صحة التكليف، واتجاه الأمر والنهي، وأما جميع ما يتوقف عليه أفعال الجوارح من الحركات، وكذا جميع ما يتوقف عليه التروك، التي هي أفعال النفس من الميل والدَاعِيِّه، والاختيار إنما يوجد بخلق الله، لا تأثير لقدرة العبد فيه، وإنما محل قدرة العبد هو عزمه عقيب خلق الله هذه الأمور في باطنه عزماً مصمماً بلا تردد، وتوجهه للفعل توجهاً صادقاً طالباً إياه، وهذا العزم المصمم هو محل تأثير قدرة العبد، ويخلق الله تعالى له الفعل عقيبه[1].

وقال في «شرح الصحائف»[2] ما ملخصه: أصل القدرة والإرادة والشعور بخلق الله وإرادته، لكنها غير مختصة بطرف واحد من الفعل والترك، حتى يلزم عدم

---

(١) يظهر لي أن ما ذكره المؤلف في هذا الطريق هو قول: الماتريدية، فهم يقولون: إن قدرة العبد مؤثرة في صفة الفعل، أما أصل الفعل فهو بقدرة الله. انظر: الماتريدية دراسةً وتقويماً: (ص٤٤١)، وأهل السنة لا يوافقون الأشاعرة ولا الماتريدية على قولهم في تأثير قدرة العبد في فعله، فأهل السنة وجمهور أهل الاثبات يقولون: إن العبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة واختيار، وقدرته مؤثرة في مقدورها كما تؤثر القوى والطبائع، والله تعالى خالق ذلك كله، كما هو خالق كل شيء. انظر: منهاج السنة: (١٠٩/٣ – ١١٠)، ومجموع الفتاوى: (٤٨٧/٨) وللاستزادة أيضاً انظر: مجموع الفتاوى: (١٠/٨ – ١٨)(١١٨/٨ – ١٣٥) (٣٨٩/٨ – ٤٠٥)، منهاج السنة: (١٢/٣ – ١٤) (١٠٩/٣ – ١٢٠)(٢٣٦/٣ – ٢٥٥)، درء تعارض العقل والنقل: (٨١/١ – ٨٦).

(٢) كتاب: المعارف في شرح الصحائف في علم الكلام تأليف: شمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي (توفي بعد سنة ٦٩٠هـ)، فإنه ألف أولاً كتابه: الصحائف الإلهية في علم الكلام، ثم شرحه في هذا الكتاب، وسماه بالصحائف لأنه جعل كل قسم من أقسام الكتاب يشتمل على عدة صحائف، وكتاب المعارف لا يزال مخطوطاً، وتوجد نسخة منه في مكتبة عبد الله بن عبد العزيز الجامعية بجامعة أم القرى. انظر: الصحائف الإلهية: (ص٦، ٣٠)، كشف الظنون: (١٠٧٥/٢)، هدية العارفين: (١٠٦/٦).

تمكن العبد، بل هي صالحة لكل من الفعل والترك، والعبد يصرفها إلى أحدها[١]، فبهذا صح إسناد الفعل إليه تعالى، وصح التكليف[٢]، وليكن هذا تتمة الفصل.

ونرجع إلى الأجوبة فأقول:

قوله[٣] عن أهل السنة: إنهم يقولون [إنه][٤]يفعل الظلم والعبث إن أراد ما هو ظلم وعبث فهو فرية عليهم، وإن قاله بطريق الإلزام فهم لا يسلمون له أنه ظلم، ولهم في تفسير ذلك عبارات يأتي بيانها، ولئن[٥] أراد ما هو ظلم وعبث من العبد فهذا لا محذور في كون الله تعالى يخلقه، كما أن قدرة العبد وسمعه وبصره مخلوق لله تعالى، وليس هو سمع الحق، ولا بصره، ولا قدرته[٦]، ثم إن من أثبت

---

(١) الذي يظهر لي أن كتاب المعارف في شرح الصحائف لا زال مخطوطاً — كما تقدم بيانه — ولم يطبع حتى الآن، ورجعت إلى الأصل: الصحائف الإلهية في علم الكلام ووجدت فيه كلاماً قريباً مما ذكره المؤلف وذلك في الأقسام التالية: الصحيفة الحادية عشر: في شمول قدرة الله تعالى: (ص٣٧٨ — ٣٨٤)، وكذلك الصحيفة التي تليها: الصحيفة الثانية عشر: في أفعال العباد: (ص٣٨٤ — ٣٩٥).

(٢) في حاشية (ت): «وهاهنا إلزام لهؤلاء الروافض قاضٍ ببطلان استقلال العبد، مبني على غالب عباراتهم الموجودة، بأن وجوب الفعل أو امتناعه لوجود المرجح أو عدمه وتعلق علم الله تعالى بوقوعه أو لا وقوعه، ويوضحه قولهم: إن الأعمال تقع على وفق القصد والداعِيَّة من حسن المدح والذم، والأمر والنهي، ويستظهر مما يأتي قوة هذا الإلزام وتصريح بعضهم بذلك».

(٣) أي الشيعي ابن المطهر الحلي.

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «وإن».

(٦) من هنا يبدأ المؤلف في نقولات عن شيخ الإسلام، وذلك من عند: «قوله عن أهل السنة»: منهاج السنة (١/ ٤٦٠).

أن الظلم مقدور لله تعالى قالوا: والله تعالى لا يفعله لعدله، وبهذا مدح سبحانه نفسه فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [سورة يونس: ٤٤]، والمدح إنما يكون بترك المقدور لا بترك الممتنع(١)، ومثل الآية السابقة في كتاب الله تعالى عدة، وهو قول كثير من أهل السنة المثبتين للقدر، القائلين بعدله سبحانه وإحسانه دون من يقول من القدرية: إن من فعل كبيرة حبط إيمانه، فإن هذا نوع من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه(٢).

ولقد كذب الشيعي والذي(٣) يقول: إن أهل السنة يقولون: إن المطيع لا يستحق ثواباً، والعاصي لا يستحق عقاباً؛ بل يعذب [ب/٢١] المطيع طول عمره والمبالغ في امتثال أوامره كالنبي ﷺ، ويثيب العاصي طول [ت/١٩] عمره بأنواع المعاصي وأبلغها، كإبليس [وفرعون، هذا](٤) كله فرية واختلاق عليهم، ولكن(٥) يقولون: إنه يجوز أن يعفو عن المذنب من المؤمنين، وأنه يُخْرِج أهل الكبائر من النار، لا يُخَلَّدُ فيها أَحَدٌ ممن كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، والإمامية وافقوا على ذلك، وأما الاستحقاق فالعبد لا يستحق بنفسه على الله شيئاً، ولا يوجب على ربه شيئاً لا لنفسه ولا لغيره، لكنه ﷻ لابد أن يثيب المطيعين، كما وعد فإنه لا يخلف الميعاد(٦)، ولكن لو قدر أنه عذَّب من شاء لم يكن لأحد منعه، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ

(١) المرجع السابق: (١٣٥/١).

(٢) انظر: المرجع السابق: (١٣٧/١).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الذي».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «لكن».

(٦) انظر: المرجع السابق: (٤٦٦/١ – ٤٦٧).

وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [سورة المائدة: ١٧][1] وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «[لن] يدخل أحد منكم الجنة بعمله»، قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»[2]، وفي التحقيق أنه إذا قُدِّرَ أن الله تعالى فعل ذلك في غير مَن وعده بالحسنى والجنة إذ لا خلف في ميعاده، فلا يفعل إلا بحق لا يفعله، وهو ظالم[3].

فصل

يتضمن إجماع الإمامية[4] والشيعة[5] على تكذيب[6] الاثني عشرية[7] في

---

(١) المرجع السابق: (٤٦٨/١).

(٢) هذا الحديث أخذه المؤلف من منهاج السنة: (٤٦٩/١)، بنفس اللفظ الذي ذكره شيخ الإسلام، إلا حرف: (لن) وجدته كتب: (لم)، ولعل هذا خطأ من النساخ، فقد تتبعت الحديث ولم أجده كذلك، وأما الحديث: فرواه أبو هريرة ﷺ قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لن يُدْخِلَ أحَداً عَمَلُهُ الجنة، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: لا، ولا أنا إلا أن يَتَغَمَّدَني الله بفضل ورحمة، فَسَدِّدُوا وقارِبوا ولا يَتَمَنَّيَنَّ أحَدُكم الموت، إما مُحْسِناً فلعله أن يزداد خيراً، وأما مُسِيئاً فلعله أن يَسْتَعْتِبَ». رواه البخاري برقم: (٥٣٤٩) في كتاب: المرض، باب: تمني المريض الموت في: (٢١٤٧/٥) واللفظ له، وكرره أيضاً برقم: (٦٠٩٨)، في كتاب: الرقاق، باب: القصد ومداومة العمل في: (٢٣٧٣/٥)، ورواه أيضاً عن عائشة ﷺ برقم: (٦٠٩٩) ورقم: (٦١٠٢) في الباب نفسه، ورواه مسلم عن أبي هريرة ﷺ برقم: (٢٨١٦) في: (٢١٦٩/٤)، وعن جابر بن عبدالله ﷺ برقم: (٢٨١٧)، وعائشة ﷺ برقم: (٢٨١٨) في: (٢١٧١/٤).

(٣) انظر: منهاج السنة: (٤٧٠/١)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «وفي التحقيق: ..» بتصرف.

(٤) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٥) تقدم التعريف بها: (ص٨٢).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «تكذيب».

(٧) تقدم التعريف بها: (ص٧٨).

زعمهم أن محمداً بن الحسن العسكري[(١)] هو المهدي المنتظر، وأنه[(٢)] ليس بإمام ولا معصوم، ولا يجب على أحد منه معرفته، ولا يضرهم الجهل به، وفي بيان [أن بقية الإمامية وسائر الشيعة عند الاثني عشرية كفار، عدا فرقتهم كما ستراه آنفاً، أما تكفير بعضهم لبعض فسيأتي في فصل آخر][(٣)]:

فقد ثبت أن في الشيعة اثنين وعشرين فرقة يكفر بعضهم بعضاً[(٤)]، وهذا مما لا شك فيه، فأما أهل السنة والجماعة[(٥)] الخاصة الذين [يترضون][(٦)] عن جميع الصحابة والآل والقرابة الذين وصفهم أنس بن مالك رضي الله عنه بمحبة الشيخين، وعدم الطعن في الحسنين، [وتجويز][(٧)] المسح على الخفين، ومنهم الأئمة الأربعة المجتهدون، فليس فيهم فرقة واحدة تميَّزت بتكفير أخرى مطلقاً؛ بل بينهم عدة من المسائل خلافية لا توجب التكفير، وسيأتي نبذة واسعة من ذلك، ولله الحمد والمنة، فشتان ما بين الشيعة وبيننا شتان، وها أنا أعدد الفرق التي خالفهم، وأبين كذب صاحب الرسالة ابن المطهر[(٨)] في زعمه[(٩)] أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الأئمة

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٣٢).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبيان أنه».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أن الأثنا عشرية كفار عند كثير من الإمامية والمتكلمين».

(٤) انظر: (ص٩٧)، فقد نقل المؤلف كلام للشريف الجرجاني عنهم.

(٥) ليست في (ب).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يرضون».

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ويجوز».

(٨) تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «إذا تقرر ذلك فنقول قد تقدم في كلام صاحب الرسالة ابن المطهر».

الاثني عشر الذي ذكرهم سابقاً على الترتيب المتقدم وجرى معه في ميدانه هذا المرتضى نقيب النقباء أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي البغدادي[١]، وهو شيخ الاثني عشرية في زمانه [القائل بإمامة][٢] الاثني عشر المذكورين، وبالنص عليهم قال في كتاب له سماه «الانتصار»[٣]: «إن الإمام عندنا تجب معرفته، وتلزم طاعته، كوجوب المعرفة بالنبي [ب/٢٢] ﷺ وكالمعرفة بالله تعالى، فكما أن جحد تلك المعارف والتشكيك فيها كفر، فكذلك هذه المعرفة»[٤]، وجزم هو في عدة مواضع أن من خالف النص في ترتيب الأئمة كان كافراً، واستدل لذلك على أن الأئمة معصومون من كل القبائح.

قال: «وكل من ذهب إلى وجوب عصمة الإمام ذهب إلى تكفير الباغي عليه، والخالع لطاعته، والتفرقة بين الأمرين خلاف إجماع الأئمة، قال: فإن قيل لو كان من ذكرتم بالغاً إلى حد الكفر لوجب أن يكون مرتداً، وأن تكون أحكامه أحكام المرتدين، وأجمعت الأمة على أن أحكام الباغي تخالف أحكام المرتد، وكيف يكون مرتداً وهو يشهد الشهادتين، ويقوم بالعبادات، قلنا: ليس يمتنع أن يكون الباغي له حكم المرتد من الانسلاخ عن الإيمان، [واستحقاق][٥] العقاب العظيم، وإن كانت أحكامه الشرعية في مدافنته، وموارثته وغير ذلك يخالف أحكام المرتد، كما كان الكافر الذمي مشاركاً الحربي[٦] في الكفر والخروج عن

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص٨٤).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «المعامل بإمامتهم».

(٣) تقدم التعريف به: (ص١٣٦).

(٤) الانتصار للمرتضى: (ص٤٧٧).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «واستحقار».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «مشاركاً للحربي».

الإيمان، وإن اختلفت أحكامهما الشرعية، وأما إظهار الشهادتين فليس بدال على كمال الإيمان، ألا يرى أن من أظهرهما وجحد وجوب الفرائض والعبادات [لا يكون مؤمناً بل كافراً، وكذلك إقامة بعض العبادات][1] من صلاة وغيرها، ومن جحد أكثر العبادات وأوجبها من طاعة إمام زمانه ونصرته لم ينفعه أن يقوم بعبادة أخرى». انتهى[2]. ومن كتابه [نقلت][3].

وبعد أن عرفت أنهما ومن يتبعهما يكفِّرون من لا يعرف إمام زمانه [ولا يطيعه ولا ينصره، وأنهم مجمعون على أن الإمام في عصرهم وعصر آبائهم وذرياتهم من عام مائتين وستين تقريباً وإلى عامنا هذا وهو سنة أربع وستين وتسعمائة[4]، ثم إلى آخر الدهر هو صبي دخل في كَنِيف[5] كما قال ابن حزم[6]،

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) المرجع السابق: (ص٤٧٧ — ٢٧٨).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب) «فقلت»، وفي هامش (ت) «مطلب: في غيبة محمد المهدي».

(٤) عام«٢٦٠هـ» يقصد به المؤلف سنة اختفاء أو غيبة مهديهم محمد بن الحسن انظر ترجمته: (ص٤٤)، وأما سنة«٩٦٤هـ» فيدلنا على أن المؤلف صنف كتابه هذا في هذه السنة.

(٥) الكَنِيف: كَنَف: ستر، والكَنِيف: الساتر، ومنه أطلق هذا على موضع الغائط، والذي يطلق عليه أيضاً: الخلاء والمِرحاض والمِذْهب. انظر: تهذيب اللغة: (١٤٣/٦) (١٥٢/١٠)، معجم المقاييس: (١٤٢/٥).

ولم أعثر في كتاب: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لأبن حزم ما ذكره عنه المؤلف.

(٦) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الأموي ولاء الفارسي أصلاً، أبو محمد الأندلسي القرطبي، كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث والفقه، زاهداً في الدنيا بعد الرئاسة والوزارة، وكان ذكياً سريع الحفظ كريم النفس، كان شافعي المذهب فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر، ويُكثر من الوقوع في العلماء المتقدمين، لا يكاد يسلم من لسانه وقلمه أحد، طلب العلم بعند لوغه ستة وعشرين سنة، قال عنه ابن كثير: «والعجب كل العجب منه أنه كان=

وقال غيره: في سرداب لا يدرون على التحقيق ما فعل ولا ما فعل به[1]، وإن هذا

=ظاهرياً حائراً في الفروع، لا يقول بشيء من القياس لا الجلي ولا غيره... وكان مع هذا من أشد الناس تأويلاً في باب الأصول، وآيات الصفات وأحاديث الصفات، لأنه كان أولاً قد تضلع من علم المنطق»، صنف مصنفات تجاوزت المئات، منها: الإحكام لأصول الأحكام، والتقريب لحد المنطق، والفصل في الملل والأهواء والنحل، والمحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار، قال عنه عز الدين بن عبد السلام: «ما رأيت في كتب المسلمين مثل المحلى»، توفي سنة ٤٥٦هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٣٢٥/٣)، سير أعلام النبلاء: (١٨٤/١٨)، الوافي بالوفيات: (٩٣/٢٠).

(١) ذكر جمع من علماء أهل السنة أن الرافضة تزعم أن محمد بن الحسن مهديهم المنتظر دخل في سرداب بيت والده، وسوف أكتفي بذكر من ذَكَر ذلك من المتقدمين، منهم: ١ – عبدالكريم السمعاني (توفي ٥٦٢هـ) في كتابه الأنساب: (٢٠٢/٣)، ٢ – أحمد بن الأزرق (توفي بعد٥٧٧ هـ) ذكره في كتابه تاريخ ميّافارقين نقله عنه ابن خلكان (توفي ٦٨١هـ) في كتابه وفيات الأعيان: (١٧٦/٤)، ٣ – ياقوت الحموي (توفي٦٢٦) في كتابه معجم البلدان: (١٧٦/٣)، ٤ – زكريا القزويني (توفي٦٨٢هـ) في كتابه آثار البلاد وأخبار العباد: (ص٣٨٦)، وغيرهم كثير.

ذكر الرافضة أن هناك من رأى المهدي في السرداب، وذلك في كتب زيارتهم لأئمتهم ومهديهم، ومن ذلك: قولهم: إن الخليفة المعتضد بعث عسكراً إلى داره، فوجدوه قائماً يصلي في آخر السرداب، ولم يستطيعوا الوصول إليه، ثم بعث عسكراً أكثر ممن قبلهم، فسمعوه يقرأ القرآن في السرداب، فخرج من بين أيديهم ولم يشعروا به. انظر: الخرائج والجرائح: (٩٤٢/٢) لقطب الدين الراوندي (توفي٥٧٣هـ)، والصراط المستقيم: (٢١٠/٢) لعلي بن يونس العاملي (توفي ٨٧٧هـ)، ونقله عنهما محمد باقر المجلسي (توفي١١١١هـ) في بحار الأنوار: (٥٢/٥٢ – ٥٣)، وأجاب علي الإربلي (توفي٦٩٣هـ) عن شبهة: بقاء المهدي في السرداب بدون طعام ولا شراب، ولم ينفِ وجودهَ أو اختفاءه في السرداب. انظر: كشف الغمة في معرفة الأئمة: (٢٤٤/٣) ونقلها عنه المجلسي في بحار الأنوار: (١٠١/٥١)، ومن ذلك ذكرهم للسرداب عند حديثهم عن زيارة المهدي: ومنهم محمد بن مكي العاملي (توفي٧٨٦هـ) في كتابه المزار: (ص٢٠٣، ٢٠٨) وكتابه الدروس: (١٦/٢)، والمجلسي في بحار الأنوار: (٩٥/٤٣)(٣٦٦/٩٨).

مع غيبته التي زعموها هو الإمام لأهل الدنيا قاطبة، ومن لا يعرفه ولا يطيعه ولا ينصره فهو كافر، علمت [ت/٢٠] أنهم قد ضلوا ضلالاً بعيداً وخسروا خسراناً مبيناً][(١)] ومن لم يقل بترتيب الأئمة الاثني عشر[(٢)]، وإنهم ارتبكوا[(٣)] في محل وعر يعود عليهم [تارة بالتكذيب وتارة][(٤)] بالتكفير من عدة وجوه، فانظر العجب العجاب فيما يأتي، واحمد الله على السلامة والعافية.

واعلم أن أول قضية: ظهر بها فساد قولهم علانية، ومنها عُلم كذبهم وافترائهم في النص المذكور: قضية سيدنا الحسن بن علي ﵄، فإن الحسن [المنصوص على إمامته كما زعموا يكون][(٥)] على مقتضى قولهم السابق هاهنا بايع كافراً، [أعطاه صفقة يده][(٦)]، وأعانه على الضلال، وعلى إبطال الحق، وهدم الدين فيكون شريكه في كل مظلمة، ويبطل بذلك ما يدَّعونه من النص على الأئمة الاثني عشر[(٧)]، فإن الحسن ﵁ بايع طائعاً[(٨)] مختاراً، ومعه جيوش أمثال الجبال

وصرَّح عدد من متأخري الرافضة بنفي وجود المهدي في السرداب أو أنه غائب فيه، وقالوا: إن سبب زيارتهم للسرداب هو للتبرك به، لأنه سرداب دار سكنها ثلاثة من الأئمة – وهم المهدي ووالده وجده –. انظر: الكنى والألقاب: (ص٢٣٦) لعباس القمي (توفي سنة ١٣٥٩هـ)، وأعيان الشيعة: (١/١٠٧) (٢/٦٢) لمحسن الأمين العاملي (توفي ١٣٧١هـ).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) قوله: «ومن لم يقل بترتيب الأئمة الاثني عشر» ليس في (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وارتبكوا».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) تقدم بيان من هم: (ص٧٨).

(٨) كتب الناسخ تحتها في (ب): «أي: مطيعاً».

[تزيد][(١)] على مائة ألف فارس يموتون دونه.

وأيضاً فإن أخاه الحسين رضي الله عنه وافقه على ذلك، فلم ينقُضْ بيعة معاويةَ إلى أن مات، وكم من مرة قَبِلَ صِلاتهِ وصدر منه الشكر لمعاويةَ علانيةً، فلولا أن الحسن علم أنه في سعة من تسليم الأمر إلى معاوية رضي الله عنه، وفي سعة أيضاً من ألا يسلمها [إليه][(٢)] لما جمع بين الأمرين فأمسكها ستة أشهر لنفسه، وهي حقه بلا[(٣)] شك ولا شبهة ثم سلمها بعد ذلك لغير ضرورة إلى معاوية مع أولوية الحسن وأفضليته بلا شك.

[وأيضاً فلو أن الحسين علم أن أخاه الحسن رضي الله عنهما في سعة مما فعله للامَهُ وعنَّفَه ولم يُنْقَلْ ذلك عنه أنه عنَّفَه فيه سراً ولا جهراً][(٤)]، فظهر أن ذلك مباح [ب/٢٣] له[(٥)].

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يزيد».

(٢) ما بين المعكتوفين من (ت)، وفي (ب): «إلي».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «لا».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كانت مبايعة الحسن بن علي لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عن الجميع في أوائل عام٤١هـ، وقيل: بل هو أواخر العام الذي قبله، وسمي ذلك العام بعام الجماعة، وكان عدد الجيش الذي مع الحسن ١٢٠٠٠ رجل، وعلى مقدمتهم قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنهم. انظر: تاريخ الطبري: (١٦٥/٣ – ١٦٩)، الكامل في التاريخ: (٢٧١/٣ – ٢٧٥)، البداية والنهاية: (١٧/٨ – ٢١).

ولم أجد من ذكر أن مع الحسن مائة ألف مقاتل، إلا أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل الطالبيين: (ص٦٨)، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: (٢٦/١٦)، حيث ذكرا: أنه جاء رجل للحسن بن علي وقال له: «يا مذل المؤمنين.. أذللت رقابنا، حيث أعطيت هذا الطاغية البيعة، وسلمت الأمر إلى اللعين ابن آكلة الأكباد، ومعك مائة ألف كلهم يموت=

فإن ادَّعت الرافضة أنه كان في ذلك عهد من رسول الله ﷺ عند الحسن رضي الله عنه ، فقد كفَروا [على موجب اعتقادهم في معاوية رضي الله عنه][(1)] ؛ لأن رسول الله[(2)] لا يأمر أحداً بالعون على إطفاء الإسلام، وتسليم الأمر إلى كافر ظالم في زعم الرافضة عن غير ضرورة ولا إكراه[(3)].

[وأما على معتقد من سواهم ممن لا يُكفِّر معاوية إن صح ذلك العهد عُدَّ فضيلة وأي فضيلة لمعاوية رضي الله عنه ، والله تعالى أعلم][(4)].

القضية الثانية: الدالة على أنهم كاذبين في دعوى النص المذكور ما تظافر النقل به وفشا أن جماعات من أعيان الشيعة الإمامية وأتباعهم [الذين][(5)] لا يُحصَون ادَّعوا خلاف ذلك، وذلك في[(6)] الصدر الأول القريب العهد بالنصوص النبوية التي من خالف خبر[(7)] المتواتر منها كان كافراً، كالنص الذي

=دونك، فقد جمع الله عليك أمر الناس».

(1) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(2) كذا في (ب)، وفي (ت): «النبي ﷺ».

(3) الذي وجدته في كتبهم قولهم: إن الحسن بن علي هادن معاوية رضي الله عن الجميع خوفاً على نفسه، وذلك لأن جماعة من رؤساء أصحابه كاتبوا معاوية وضمنوا له تسليم الحسن، ثم كتب إليه معاوية في الهدنة والصلح، فأجابه الحسن حقناً لدماء المسلمين، واشترط عليه شروطاً كثيرة، فأجابه معاوية وعاهده على الوفاء بها، فلما استتَّب الأمر له قال: «وأعطيته أشياء جعلتها تحت قدمي، لا أفي بشيء منها له». انظر: تنزيه الأنبياء للمرتضى: (ص٢٢١)، إعلام الورى: (ص٢١٣)، كشف الغمة: (١١٧/٢).

(4) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(5) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(6) كذا في (ب)، وفي (ت): «من».

(7) ليست في (ت).

[يدعي][(١)] فيه التواتر هؤلاء الفرقة في ترتيب الاثني العشر [إماماً، لو علم أولئك الجماعات][(٢)] صحته، ووصل إلى علمهم لما ذهبوا إلى القول: بإمامة[(٣)] السيد محمد بن الحنفية بن علي رضي الله عنه[(٤)]، ونقل ذلك عنهم العلماء من أهل السنة والشيعة، فمن ذلك ما قاله ابن عبد ربه[(٥)] في «تاريخه» وهو رجل شيعي قال في كتابه المسمى بـ«العقد»[(٦)] من رواية الهيثم بن عدي[(٧)]، قال: «حدثني غير واحد من المشايخ أن

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «تدعي».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «اماً فلو علم الجماعات».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «إمامة الأئمة الآتي بيانهم، منهم فرقة كبرى ذهبت إلى أن الإمامة انتقلت إلى».

(٤) تقدمت ترجمته: (ص١٢٦).

(٥) هو: أحمد بن محمد بن عبد ربه القُرْطُبي الأموي، أبو عمر الأندلسي، الأديب الأخباري، كان موثقاً نبيلاً بليغاً، وكان فيه تشيع، وميل إلى الحط على بني أمية مع أنه أحد مواليهم، صنف كتاب العقد، وله ديوان شعر، توفي سنة ٣٢٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: (١/١١٠)، سير أعلام النبلاء: (١٥/٢٨٣)، البداية والنهاية: (١١/١٩٣).

(٦) هو: كتاب العقد: هكذا سماه مؤلفه ابن عبد ربه الأندلسي، إلا أن النُّساخ زادوا لفظة: الفريد، ثم اشتهر وعرف بالعقد الفريد، وهو كتاب في الأدب، يحوي على قصص ونوادر وأشعار، وجعل أسماء الأبوب والفصول فيه باسم جواهر العقد: كالزمردة والياقوتة واللؤلؤة إلى غير ذلك. انظر: العقد الفريد: (١/٧)، كشف الظنون: (٢/١١٤٩)، هدية العارفين: (٥/٦٠).

(٧) هو: الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن البحتري الثعلبي الطائي، أبو عبد الرحمن الكوفي، كان راوية إخبارياً، نقل من كلام العرب وعلومها وأشعارها الكثير، وكان عابداً ضعيفاً في الحديث، بل هناك من رماه بالكذب، وهو يرى رأي الخوارج، صنف مصنفات كثيرة منها: تاريخ الأشراف الكبير، وتسمية الفقهاء والمحدثين، وكتاب الخوارج، توفي سنة ٢٠٧هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٦/١٠٦)، وسير أعلام النبلاء: (١٠/١٠٣)، الوافي بالوفيات: =

علياً بن أبي طالب ﷺ أصار الأمر إلى الحسن، فأصاره الحسن إلى معاوية، ولما قتل الحسين صار أمر الشيعة إلى محمد بن الحنفية، وقال بإمامته خلق كثير»[1]. انتهى.

وقال الآمدي[2] يرويه عن الثقات: إن منهم من قال[3]: الإمامة انتقلت إلى محمد بن الحنفية بإيصاء الحسين إليه بالإمامة حين عزم على الخروج إلى الكوفة[4].

وذهب الشريف [الحميري][5] إلى أن أمير المؤمنين عليّاً ﷺ نص على إمامة ولده محمد بن الحنفية، وأن الإمامة انتقلت إليه منه، واستدل لذلك أن والده [ﷺ][6] دفع إليه الراية يوم الجمل، وقال له:

إطْعَنْ بها طَعْنَ أبيك تُحْمَد ❖ لا خَيْر في الحَرْب إذا لم تُوقَد[7]

=(٢٣٦/٢٧)، الفهرست: (ص١٥٩).

(١) العقد الفريد: (٢١٨/٥).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٦٣).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «منهم إن».

(٤) لم أجده في كتَابيِّ الآمدي: غاية المرام في علم الكلام، وأبكار الأفكار في أصول الدين، ففي هذين الكتابين أبواب للإمامة واختيار الإمام، وفي كتاب أبكار الأفكار ذكر فرق الشيعة والإمام الذي قالت به كل فرقة، ولم أجد فيه ما ذكره المؤلف: انظر أبكار الأفكار: (٣٥٥/٣ – ٣٧٤).

ووجدت ما ذكره المؤلف عند أبي المظفر الإسفراييني (توفي سنة ٤٧١هـ) في كتابه التبصير في الدين: (ص٣١).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الحموي»، ويقصد به المصنف: «السيد الحمَّيري»، فقد سماه بالشريف، كما في: (ص٩١)، ومما يؤكد ذلك أيضاً أن «السيد الحميري»كان كيساني الاعتقاد، انظر: ترجمته في: (ص٩١).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) نسبت هذه الأبيات لعلي بن أبي طالب ﷺ، انظر: شرح نهج البلاغة لأبن أبي الحديد: =

[وبه استدل][1] على تقديمه في الإمامة على الحسن والحسين رضي الله عنهم.

القضية الثالثة: الدالة على كيدهم[2] في دعوى النص المذكور إجماع الزيدية[3] اتباع السيد زيد بن زين العابدين بن الحسين بن علي [رضي الله عنهم][4] الذين ساقوا الإمامة إلى السيد زيد، على جواز أن يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي خرج بالإمامة يكون إماماً واجب الطاعة، سواء كان من ولد الحسن أو الحسين، وكان من مذهب السيد زيد رضي الله عنه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل[5].

أقول: وهذا السيد الجليل زيد العالم العاقل المرتضي المحكي عنه في التواريخ بأنه كان أنبل هاشمي في زمانه، وأعظمهم شجاعة وجوداً[6] وأتقاهم لربه تعالى لو علم أن جده المصطفى صلى الله عليه وسلم قد نص على الأئمة الاثني عشر الذين [ت/٢١] منهم أخوه محمد الباقر[7] وأبوهما علي زين العابدين[8] لما وسعه إلا القيام [٢٤/ب] في خدمة أبيه أو أخيه عندما أمكنه القيام ولما رضي لنفسه ولجميع من معه أن [يتسموا بسمة][9]

=(١٥٠/١)، وفي مروج الذهب للمسعودي: (٣٢٠/١): «إطعنهم» بدل: «إطعن».

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ولو يدل».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «كذبهم».

(٣) تقدم التعريف بهم: (ص١٢٠).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «رضي الله عنه»، وقد تقدمت ترجمة زيد بن علي: (ص٤٤).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين: (٦٥/١)، الفرق بين الفرق: (ص٢٢)، الملل والنحل: (١٥٥/١).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «وجود».

(٧) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٨) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٩) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يتسم السمة».

الكافرين في معتقد الاثني عشرية، كما زعمه هذا المؤلف والشريف المرتضى[1]، ولما ذهب جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل، ولما رضي بإمامة الشيخين [وقال][2] بصحتها، لكنه اتبع الحق وأطَّرَح كلامَ الرافضة وبسببه[3] سموا رافضة[4].

تكميل مفيد: أذكر فيه ما يحقق أيضاً بطلان ما زعمه المؤلف ابن المطهر[5] من دعوى النص المذكور، وذلك من كلام السيد زيد وأتباعه، قال رضي الله عنه[6]: «كان علي بن أبي طالب أفضل الصحابة، إلا أن الخلافة فُوِّضَت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين ثائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامة، فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كانت قريبة، وسيف أمير المؤمنين علي من دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجف، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد الرقاب إليه كل الانقياد، وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن لمن عرفوه باللين والتؤدة والتقدم بالسن، والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم»[7].

وقال سليمان بن جرير[8] ....

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص٨٤)، ويقصد المؤلف: «بالمؤلف»: ابن المطهر الحلي مؤلف«منهاج الكرامة»، وسوف يصرح باسمه بعد أسطر.

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبسبه».

(٤) تقدم التعريف بالرافضة وسبب تسميتهم بذلك: (ص٧٢).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «قدس سره».

(٧) الملل والنحل للشهرستاني: (١/١٥٥).

(٨) هو: سليمان بن جرير الرَقِّي الجَزَرِي، مؤسس الفرقة السليمانية وتسمى أيضاً بالجريرية، وهي إحدى فرق الزيدية، كان متناقضاً فقطع بكفر عثمان وطلحة والزبير وعائشة رضي=

وسائر أصحابه وهم المعرفون بالسليمانية[1]: «الإمامة شورى فيما بين الخلق[2]، وتصح في المفضول مع وجود الأفضل، وتصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، لكن الأمة أخطأت في البيعة للصديق خطأ اجتهاديًا لهم مع وجود علي رضي الله عنه، وهو خطأ لا يبلغ درجة الفسق، وأثبتوا إمامة أبي بكر وعمر حقًّاً باختيار الأئمة حقّاً، وطعنوا في الرافضة فقالوا: إن أئمة الرافضة قد وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظهر أحد عليهم:

أحدهما: القول بالبَدَاء[3]، فإذا أظهروا قولاً بأنه سيكون لهم قوة وشوكة

=الله عن الجميع، مع أنه يقطع ويجزم بأنهم من أهل الجنة، لما ورد في فضلهم من أدلة ونصوص، ولذلك كَفَّره أهل السنة، قيل: إنه دَسَّ السمّ إلى إدريس بن عبدالله المحض – تنسب إليه دولة الأدارسة بالمغرب – فمات، وذلك بأمر من هارون الرشيد بعد أن أغراه بالمال. انظر: الوافي بالوفيات: (٢٢٢/١٥)، لسان الميزان: (٧٩/٣)، مقاتل الطالبيين: (ص٣٨٦).

(١) السُّلَيْمَانيَّة: أتباع سليمان بن جرير، ويقال لها أيضاً: الجريرية، قالوا: الإمامة شُورى وتنعقد برجُلَين من خِيار المسلمين، وتصلح من المفضول مع وجود الفاضل، وأبو بكر وعمر إمَامَان، وإنْ أخطأت الأُمة في البيْعة لهما مع وجود علي، وكفَّروا عثمانَ وطلحةَ والزُّبيرَ وعائشةَ. انظر: مقالات الإسلاميين: (٦٨/١)، الفرق بين الفرق: (ص٢٣)، الملل والنحل: (١٥٩/١).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الحق».

(٣) البَدَاء: الظهور، وهو ظهور الرأي بعد أن لم يكن، ويراد به أيضاً: نشأة رأي آخر، فبَدَا له في الأمر بُدُوا وبَدَاء وبَدَاة: نشأ له فيه رأي، وتقول: بدأ لي في هذا الأمر، أي: تغيَّر رأيي فيه عما كان عليه، وإطلاق البداء على الله تعالى من أصول الرافضة، حتى قالوا كما في الكافي: «ما عُبِدَ الله بشيء مثل البداء»، وبالبداء يُضِل زعماء الرافضة أتباعهم، فإنهم يخبرونهم ببعض الغيبيّات، فإذا وقعت كانت دلالة على اطلاعهم للغيب، وإذا لم تقع كما أخبروا، قالوا: بدا لله في ذلك. انظر: مقاييس اللغة: (٢١٢/١)، التعريفات للجرجاني: =

وظهور في وقت، ثم لا يكون الأمر على ما أخبروا قالوا: بدا لله في ذلك.

ثانيهما: التَّقِيَّة[1]، فكلما أردوا أمراً وتكلموا به ثم تبين أن الأمر على خلاف ما قالوه، وظهر بطلانه، وقيل لهم ذلك، قالوا: إنا قلناه تَقِيَّة»[2].

أقول وسيأتي الكلام في [التقيَّة][3]، ورد قولهم فيها.

وقال الحسن بن صالح بن حي الهمداني الكوفي[4] وهو أحد أعيان مشايخ الإمامية وأصحابه المعروفون بالصالحية[5]: «كان علي بن أبي طالب أولى بالإمامة،

=(ص٦٢)، القاموس المحيط للفيروز ابادي: (ص١٦٢٩)، أصول الكافي: (٨٤/١)، فرق الشيعة للنوبختي: (ص٦٤ — ٦٥)، أوائل المقالات للمفيد: (ص٤٦).

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٣٧).

(٢) الملل والنحل: (١٥٩/١ — ١٦٠).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «البقية»، والتقية تقدم التعريف بها: (ص١٣٧).

(٤) هو: الحسن بن صالح بن حيٍّ الهمداني الثوري، أبو عبد الله الكوفي، كان فقيهاً عابداً زاهداً، وكان يتشيع ويرى السيف على الأمة، أي يرى الخروج على أئمة الجور، قال الذهبي: «هو من أئمة الإسلام لولا تلَبُسَه بالبدعة»، وإليه تنسب فرقة الصالحية من الزيدية، توفي سنة ١٦٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (٣٦١/٧)، الوافي بالوفيات: (٣٩/١٢)، تهذيب التهذيب: (٢٤٨/٢).

(٥) الصالحية: هم أتباع الحسن بن صالح بن حيٍّ، وهي إحدى فرق الزيدية، يقولون: إن علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأولاهم بالإمامة بعده، لكنه سلم الخلافة لإبي بكر وهو راضي، ولو لم يرض لكان أبو بكر هالكاً، وهم جوزوا إمامة المفضول وتأخير الفاضل، وقالوا: من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين وكان عالماً زاهداً شجاعاً، فهو الإمام، وتوقفوا في أمر عثمان رضي الله عنه ولم يكفروه كما فعلت السليمانية، وقالوا: نَكِل أمره إلى الله وهو أحكم الحاكمين. انظر مقالات الإسلاميين: (٦٨/١)، الفرق بين الفرق: (ص٢٤)، الملل والنحل: (١٦١/١).

لكنه سلم الأمر إلى الأئمة قبله [راضياً][1]، وفوض الأمر إليهم طائعاً، وترك حقه راغباً، فنحن راضون بما رضي به، مُسَلِمُون[2] لما سَلَّم، لا يحل لنا غير ذلك»[3]، وكذبوا الاثني عشرية تكذيباً جلياً، ووافق الصالحية البترية[4] على ذلك.

فصل

يتضمن تفصيل فرق الطائفتين القائلتين[5] بإمامة السيد محمد بن الحنفية[6] والقائلين بإمامة زيد بن علي[7] وعدتهم تجاوز [ب/٢٥] العشرين فرقة[8] جميعهم

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت) وهو مطابق لما في كتاب الملل والنحل، وفي (ب): «من اختيار».

(٢) مكررة في (ب).

(٣) المرجع السابق: (١/١٦١).

(٤) البَتْرية: ويقال لهم أيضاً: الأبترية، هم أتباع أبي إسماعيل كُثَيِّر النَّوَّاء، وإنما سُمُّوا بَتْرية لأن كُثَيِّراً يلقب بالأبتر، وهم يتفقون في المذهب والمعتقد مع الصالحية، بل إن من صَنَّف في المقالات والفرق عَدَّ البَتْرية والصالحية فرقة واحدة، وقال شيخ الإسلام عن البترية: «ويسمون أيضاً الصالحية لأنهم ينسبون إلى الحسن بن صالح بن حي الفقيه». انظر مقالات الإسلاميين: (١/٦٨)، الفرق بين الفرق: (ص٢٤)، الملل والنحل: (١/١٦١)، منهاج السنة: (٣/١١ – ١٢).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «القائلين».

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٢٦).

(٧) تقدمت ترجمته: (ص١٣٣).

(٨) أوصل أبو الحسن الأشعري فرق الزيدية والكيسانية إلى سبعة عشرة فرقة، (الكيسانية: إحدى عشرة فرقة، والزيدية: ستة فرق)، وذكر البغدادي أنها خمسة فرق، (الزيدية ثلاثة فرق، والكيسانية: فرقتان إلا أنها تفرعت إلى ثمانية فرق تقريباً)، وأوصلها الشهرستاني إلى سبعة عشر فرقة تقريباً، (الزيدية: أربعة فرق، والكيسانية: أربعة فرق إلا أنها تفرعت إلى ثلاثة عشرفرقة). انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١٨ – ٢٣)(١/٦٥ – ٦٩)، الفرق بين الفرق: (ص٢٢ – ٢٥) (ص٢٧ – ٣٨)، الملل والنحل: (١/١٤٧ – ١٦٢).

أكذبوا الرافضة في دعوى النص المذكور، ويتضمن فساد آراء الإمامية والشيعة، وأن الأهواء تجارت بهم تجاري الكَلَب[1].

وبيان ذلك أن فرقة منهم قالت: إن الإمامة انتقلت عن السيد محمد بن الحنفية إلى ولده أبي هاشم[2] بإيصاء من أبيه، وأفضى إليه بأسرار العلوم، وأطلعه على مناهج تطبيق الآفاق عن الأنفس، وتقدير التنزيل على التأويل، وتصوير الظاهر على الباطن، وأنه هو العلم الذي استأثر به علي بن أبي طالب، وآثر به ابنه محمد بن الحنفية، وأفضى به إلى ابنه أبي هاشم، وكل من اجتمع فيه هذا العلم، فهو الإمام حقّاً[3].

وقالت فرقة منهم: وهي التي تعتقد الرجعة[4] في محمد بن الحنفية، وأنه لم يمت، وأنه هو المهدي، وأن الإمام بعد أبي هاشم هو ابن أخيه الحسن بن علي بن محمد بن الحنفية[5]، وأن الحسن هذا أوصى إلى ابنه علي[6]، وأن عليّاً هلك ولم

(١) تقدم التعريف به: (ص١٠٠).

(٢) هو: عبد الله بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب المدني، أبو هاشم الهاشمي، قال ابن سعد: «صاحب علم ورواية وكان ثقة قليل الحديث وكانت الشيعة يَلْقَونَه ويَتْوَلَّونَه»، وكان صاحب الشيعة فأوصى لمحمد بن علي بن عبدالله بن العباس، وقال: «إنما أنت صاحب هذا الأمر وهو في ولدك»، وصرف إليه الشيعة، قيل إنه توفي مسموماً في سنة ٩٨هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٣٢٧/٥)، سير أعلام النبلاء: (١٢٩/٤)، الوافي بالوفيات: (٢٢٨/١٧).

(٣) الملل والنحل: (١٥٠/١ – ١٥١).

(٤) تقدم بيانها: (ص٩١).

(٥) هو: الحسن بن علي بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب الهاشمي، روى الحديث عن أبيه، وروى عنه عبد الرحمن بن أبي الموال، وقال البخاري: «حديثه في أهل المدينة». انظر: التاريخ الكبير للإمام البخاري: (٢٩٧/٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: (١٩/٣).

(٦) هو: علي بن الحسن بن علي بن محمد بن الحنفية الهاشمي، أمه هي: لبابة بنت عبدالله بن=

يعقب، فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية، ويقولون: إنه يرجع ويملك[1]، فهم اليوم في التيه لا إمام لهم[2]، وقالت فرقة: بل الإمام بعد أبي هاشم أخوه علي[3] بوصية منه، وأن عليّاً أوصى بها إلى ابنه الحسن، وقالت فرقة: انتقلت الإمامة بعد أبي هاشم إلى علي بن عبد الله بن عباس[4] بالوصية، ثم ساقوها إلى ابنه محمد[5]،

=محمد بن الحنفية، ذكر النوبختي: أن الحسن بن علي أوصى إلى ابنه علي بالإمامة، وابنه علي أوصى بها إلى ابنه الحسن، والوصية عندهم لا تخرج إلى غيرهم، ومنهم يكون المهدي، وهم الكيسانية الخُلَّص. انظر: نسب قريش لمصعب الزبيري: (٣/٧٧)، فرق الشيعة: (ص٣١ – ٣٢).

(١) انظر: فرق الشيعة للنوبختي: (ص٣٢).

(٢) حديث المؤلف عن الكيسانية في هذا الفصل نقله من كتاب الملل والنحل للشهرستاني إلا هذه الفقرة، من عند قوله: «قالت فرقة منهم: وهي التي تعتقد الرجعة.... إلى قوله: لا إمام لهم» فهي ليست في كتاب الملل والنحل، ولم أجد من ذكرها إلا صلاح الدين الصفدي في كتابه: الوافي بالوفيات: (١٧/ ٢٢٨).

(٣) هو: علي بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب الهاشمي، روى عن أبيه محمد بن الحنفية، وروى عنه أبناؤه: الحسن وعبد الله وعون، وكثير بن سام. انظر: التاريخ الكبير للإمام البخاري: (٦/٢٩٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: (٦/٢٠٢).

(٤) هو: علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو محمد السجاد، ولد ليلة مقتل علي بن أبي طالب، كان عالماً بليغاً مهيباً، وكان أجمل قرشي على وجه الأرض، ويقال له السجاد لكثرة عبادته وصلاته، قال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث»، توفي بالشَرَاة سنة ١١٨هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٥/ ٣١٢)، وفيات الأعيان: (٣/٢٧٤)، سير أعلام النبلاء: (٥/ ٢٥٢).

(٥) هو: محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو عبد الله الإمام، أوصى إليه أبو هاشم بن محمد بن الحنفية بالأمر بعده، وقال له: «أنت صاحب هذا الأمر وهو في ولدك»، ودفع إليه كتبه وصرف الشيعة نحوه، وهو أول من بدأ دعوة بني العباس وسيَّر الدعاة، ولُقِّب بالإمام، توفي سنة ١٢٤هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٣/١٨٦)، الوافي=

وقالت فرقة: بل الإمام بعد أبي هاشم إنما هو محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بوصية منه إليه عندما حضرته الوفاة وهو منصرف من الشام بأرض الشراة(١) وأن محمداً أوصى بها إلى ابنه إبراهيم الإمام(٢)، وهو صاحب أبي مسلم(٣) صاحب الدعوة لإبراهيم، ثم بعد إبراهيم كتب [ت/٢٣] أبو مسلم إلى جعفر الصادق(٤): إنني قد أظهرت الكلمة، ودعوت الناس إلى الرجوع عن موالاة بني أمية إلى موالاة

=بالوفيات: (٤/٧٧)، تهذيب التهذيب: (٩/٣١٩).

(١) أرض الشَرَاة: تقع في طرف الشام، ويحيط بها سلسة جبال تعرف باسم جبال الشراة، وتقع فيها بلدة الحُمَيْمَة التي كانت منزل لبني العباس، وفيها بدأ التخطيط والإعداد لإقامة دولتهم، وفي الوقت الحاضر تقع ضمن دولة المملكة الأردنية الهاشمية، وتقع مدينة معان في جبال الشراة، في جنوب الأردن. انظر: معجم البلدان: (٢/٣٠٧) (٣/٣٣٢)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص١٤)، موسوعة المدن العربية: (ص٣٢ – ٣٤).

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس الهاشمي، أبو إسحاق الإمام، أوصى له أبوه بالأمر من بعده، فسمي بالإمام، انتشرت دعوته بخراسان، فوجه داعيته أبو مسلم الخراساني إلى خراسان فاستولى عليها، فكان يدعوا إلى طاعة الإمام من غير تصريح باسمه، إلى أن ظهر أمره، فأخذ مروان الحمار أخر خلفاء بني أمية إبراهيم فسجنه وقتله فيه سنة ١٣١هـ قبل أن يَتِمَّ له الأمر، قال ابن كثير: «كان إبراهيم هذا كريماً جواداً له فضائل وفواضل». انظر: سير أعلام النبلاء: (٥/٣٧٩)، البداية والنهاية: (١٠/٣٩) الوافي بالوفيات: (٦/٧٠).

(٣) هو: عبدالرحمن بن مسلم الخراساني، أبومسلم الخراساني، ويقال: إبراهيم بن عثمان بن يسار الخرساني، وطلب منه إبراهيم الإمام تغيير اسمه، فسمى نفسه عبد الرحمن، الأمير صاحب الدعوة العباسية، وهازم جيوش الدولة الأموية، والقائم بإنشاء الدولة العباسية، من أكابر الملوك في الإسلام، قال الذهبي: «كان سفاكاً للدماء يزيد على الحجاج في ذلك، وهو أول من سَنَّ للدولة لبس السواد»، قتله الخليفة المنصور بعد خلافات بينهم سنة ١٣٧هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٣/١٤٥)، البداية والنهاية: (١٠/٦٧)، سير أعلام النبلاء: (٦/٤٨).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

أهل البيت، فإن رغبت فيه فلا مزيد عليك.

فكتب إليه الصادق: ما أنت من رجالي، ولا الزمان زماني، فحاد إلى أبي العباس السفاح بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس[1] أخو إبراهيم الإمام المذكور، فقلده الخلافة[2].

أقول: وفي هذا الأثر عبرة للاثني عشرية لو اعتبروا، فإن جعفراً الصادق لو صح عنده أن النبي ﷺ نص على إمامته لوثق بوعد رسول الله الذي نطق به، وما ينطق عن الهوى حيث فتح له الباب، وتيسرت له عساكر خراسان[3] التي [نيلت][4] بها الإمامة في أيسر مدة، ولما اختار رد ما وعد به، [وسلمه إلى مرتد ظالم

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٥١).

(٢) انظر: الملل والنحل: (١/١٥١، ١٥٤) من قوله: «وقالت فرقة: بل الإمام بعد أبي هاشم أخوه علي..» إلى هنا.

(٣) خُرَاسَان: بلاد واسعة وكبيرة، ومنطقة شاسعة فسيحة مترامية الأطراف، تحوي مدن كبيرة وكثيرة، كانت حاضرة وقاعدة المشرق الإسلامي، انجبت عدد كبير من علماء الإسلام، دخلها الإسلام مبكراً واكتمل فتحها في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة ٣١هـ، اختلف في تسميتها، فقيل: نزلها خُراسان بن سام بن نوح عليهما السلام فسميت باسمه، وقيل غير ذلك، وخُراسان في الوقت الحاضر يقع بين ثلاث دول: فيشمل على أغلب «دولة تركمانستان» ومدن خراسان فيها: أمل الشط«تشارجو» ومرو وعشق آباد«اشخباد»، وجزء منه في «دولة إيران» يقع في شمالها الشرقي ومدنه فيها: جرجان وبَيْهق«سبزوار» وسُرْخَس وطوس «مشهد» وكوشان، دامغان، ونيسابور التي كانت عاصمة له، ويقع بعض إقليم خُراسان في شمال غرب«دولة افغانستان» ومدنه هي: هراة وبلخ «وزير آباد»، بغلان، شبرقان «شبرغان»، والطالقان وجوين. انظر: معجم البلدان: (٢/٣٥٠)، بلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج: (ص٤٢٣ – ٤٧٥)، وانظر عند التعريف بهذه المدن في: موسوعة المدن العربية والإسلامية ليحيى شامي، وموسوعة المدن الإسلامية لآمنة أبو حجر.

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «نيل».

بزعم هؤلاء الضالين][1] لكنه يعلم أن الملك بيد الله [تعالى][2] يؤتيه من يشاء، وأن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، وقالت فرقة: بل الإمام بعد أبي هاشم هو عبد الله بن عمر بن حرب الكندي[3] بالوصية من أبي هاشم المذكور، وقالت فرقة: إن الإمامة انتقلت من أبي هاشم إلى بنان بن سمعان النهدي[4]، وكان في زمن [ب/٢٦] الإمام محمد الباقر[5]، وهو من غلاة الشيعة[6] القائلين بإلهية أمير المؤمنين علي، قال: حلَّ في عليٍ جزءٌ إلهي، واتَّحد بجسده، وبه كان يعلم الغيب.

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) هو: عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي، تنسب له الحربية إحدى فرق الكيسانية، يزعم أتباعه أن أبا هاشم نصَّ على إمامته، وكان يدَّعي لنفسه الأُلوهية، حيث إن روح الإله انتقلت إليه من أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية. انظر: مقالات الإسلاميين: (٢٢/١)، الفرق بين الفرق: (ص٢٣٣)، التبصير في الدين: (ص١٢٥)، الوافي بالوفيات: (٢٢٨/١٧).

(٤) هكذا ذكره المؤلف باسم: بنان.

وهو: بيان بن سمعان النهدي التميمي، الزنديق، تنسب له البيانية وهي من الغلاة وإحدى فرق الكيسانية، يزعم أن الله تعالى على صورة إنسان وأنه يهلك كله إلا وجهه، ويزعم أتباعه أنه نبي، وكتب كتاباً إلى أبي جعفر الباقر يدعوه لنفسه وأنه نبي، وتماها به الحال إلى أن ادَّعى الأُلوهية لنفسه، حيث قال بإلهية علي وأن فيه جزء من الإلهية متحداً بناسوته، ثم تحول في ابنه محمد بن الحنفية، ثم في ولده أبي هاشم، إلى أن تحولَّت في بيان، وكان يقول بخلق القرآن الكريم وأخذ هذه المقالة عنه الجعد بن درهم، قتله لزندقته خالد القسري أمير العراق سنة ١١٩هـ. انظر: البداية والنهاية: (٣٥٠/٩)، تاريخ الإسلام للذهبي: (٧٥/٧)، الوافي بالوفيات: (٢٠٥/١٠).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٦) تقدم التعريف بالفرق الغالية من الشيعة: (ص١٢٠).

وقالت فرقة: إن الإمام بعد أبي هاشم إنما هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب[1]، انتقلت إليه الإمامة، وقالوا: إنه حي بعد لم يمت ويرجع [وهو][2] المنتظر، وهذا عندهم هو المهدي، وقالت فرقة: بل مات عبد الله، وتحولت روحه إلى إسحاق بن زيد بن الحارث[3] وهم الحارثية[4][5].

---

(١) هو: عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي، تنسب إليه الجناحية وهي من الغلاة وإحدى فرق الكيسانية، كان جواداً شاعراً شجاعاً جريئاً، وقيل: إنه كان رديء الدين معطلاً، مستصحباً للدهرية، ويقول بتناسخ الأرواح، وأن روح الله كانت في آدم ثم تناسخت حتى صارت فيه وحلت فيه وادعى الإلهية والنبوة معاً، خرج بالكوفة على بني أمية ومعه جمع كبير فهزم، ثم اتجه إلى فارس فتغلب عليها سنة ١٢٨هـ ثم طرد منها، واتجه إلى خُراسان فقبض عليه أبو مسلم الخُراساني فسجنه ثم قتله سنة ١٣٠هـ تقريباً. انظر: الكامل في التاريخ: (٣٦/٥)، تاريخ الإسلام: (١٥٥/٨)، الوافي بالوفيات: (٣٣٧/١٧).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) هو: إسحاق بن زيد بن الحارث الأنصاري، ذكر النوبختي أن اسمه: عبد الله، كان من أصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، كان يقول إن الله ﷻ نور وهو حال في عبد الله بن معاوية، فلما قتل انتقلت روحه إليه، وكان يقول بالإباحة وإسقاط التكاليف والتناسخ، وهو يثبت لعلي رضي الله عنه شركة مع رسول الله ﷺ في النبوة. انظر: فرق الشيعة: (ص٣٢، ٣٤)، شرح نهج البلاغة: (٧١/٨)، الوافي بالوفيات: (٢٢٨/١٧).

(٤) الحارثية: هم أتباع إسحاق بن زيد بن الحارث الأنصاري، وسماهم ابن أبي الحديد بالإسحاقية، وهي من الغلاة وإحدى فرق الكيسانية، يقولون إن الله ﷻ نور وهو حالٌّ في عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر فلما قتل انتقلت روحه إلى إسحاق، ويثبتون لعلي رضي الله عنه شركة مع رسول الله ﷺ في النبوة، ويسقطون التكاليف ويبيحون المحرمات لأتباعهم، ويقولون: من عرف إمامه فيصنع ما شاء. انظر: فرق الشيعة: (ص٣٢، ٣٤)، الملل والنحل: (١٥٢/١)، شرح نهج البلاغة: (٧١/٨).

(٥) انظر: الملل والنحل: (١٥١/١ – ١٥٢) من عند قوله: «وقالت فرقة: بل الإمام بعد أبي هاشم هو...»، إلى هنا.

وقالت فرقة من الزيدية[1] : إن الإمامة انتقلت من زيد بن علي[2] إلى ابنه يحيى[3]، ومضى إلى خراسان، واجتمعت عليه خلائق كثيرون، ثم قتل، وقالت فرقة: انتقلت الإمامة إلى يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي زين[4] العابدين[5]، واجتمع عليه خلق كثيرون، قال السيد الشريف[6] في «شرح المواقف»:[7] إنه أحد من قيل فيه: إنه الإمام المنتظر، أي: ويعنون أنه المهدي[8]، وقالت فرقة: بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب[9] الذي قتل

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٣٣).

(٣) هو: يحيى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، خرج بعد وفاة أبيه في خراسان، قال الذهبي: «ثار يحيى بخراسان، وكاد أن يملك»، بعث والي خراسان نصر بن سيّار جيشاً بقيادة سلم بن أحوز لقتال يحيى فقتله، بعد حروب شديدة ثم صلبه، وبعث برأسه إلى الخليفة الأموي، وذلك سنة ١٢٥هـ، وقيل: إنه لم يعقب. انظر: تاريخ الطبري: (٣٣٢/٤)، سير أعلام النبلاء: (٣٩١/٥)، مقاتل الطالبيين: (ص١٣٩).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «بن زين».

(٥) هو: يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي زين العابدين الهاشمي، يقال له: صاحب الكوفة، بن حزم: «كان فاضلاً، مالكي المذهب، حسن القول في جميع الصحابة»، قالت فرقة: من الجارودية إنه حي ولم يقتل، وإنه يخرج ويغلب، خرج على الخليفة المستعين بالله بالكوفة، وتبعه جماعة من الزيدية وغيرهم وكثر جمعهم، وأرسل إليه محمد بن عبدالله بن طاهر جيشاً فقُتل سنة ٢٥٠هـ. انظر: تاريخ الطبري: (٣٦٠/٥)، مقالات الإسلاميين: (٦٧/١)، جمهرة انساب العرب لابن حزم: (٥٨/١).

(٦) تقدمت ترجمته: (ص٩٧).

(٧) تقدم التعريف به: (ص٩٧).

(٨) شرح المواقف: (٤٢٣/٨).

(٩) هو: محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبدالله المهدي، كان أهل بيته يسمونه المهدي، وكان شجاعاً جواداً عالماً بكتاب الله، وكان أسوداً=

في أيام المنصور[1]، ويعرف بالنفس الزكية[2].

وذهبت طوائف من الشيعة أن محمداً هذا لم يقتل، وأنه بعد حي منتظر[3]، وسيخرج فيملأ الأرض عدلاً، وهذا هو المهدي عندهم[4]، وقالت طائفة: إنه مقيم بناحية الحاجر[5] ولا يزال هنالك إلى أوان خروجه، وقال عنه مغيرة بن سعيد العجلي[6]

=جسيماً فيه تمتمة، كانت شيعته تدعوا له بالخلافة، وهو لم يزل مستتراً في جبال طيء، فلما اشتد أمره خرج على الخليفة المنصور، وقامت له الدعوة بالحجاز واليمن والبصرة، واضطربت الدولة العباسية، فبعث إليه الخليفة جيشاً بقيادة ابن عمه وولي عهده عيسى بن موسى فقتله عند أحجار الزيت بالقرب من المدينة سنة ١٤٥هـ، وإليه تنسب فرقة المحمدية من الشيعة، ويزعمون أنه حي مقيم بجبل حاجر إلى أن يؤمر بالخروج. انظر: سير أعلام البلاء: (٢١٠/٦)، الوافي بالوفيات: (٢٤٢/٣)، مقاتل الطالبيين: (ص١٩٧).

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٥٢).

(٢) قال المسعودي: «دُعي بالنفس الزكية لزهده ونسكه». مروج الذهب: (٤٧٩/١).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «ينتظر».

(٤) ليست في (ت).

(٥) الحاجر: موضع على طريق زبيدة للقادم من العراق إلى مكة المكرمة، وهو يقع في شمال نجد، وفي الجنوب الشرقي لمنطقة حائل، ويبعد عن مدينة حائل ٢٧٠كم، ويقع الآن في طرفه الغربي بلدة البَعَايث، تقع في بطن وادي الرُّمَة، وفي شرقي الحاجر جبل العَلَم، ويسمى الآن بعَلَم هُتَيم، ولعله المقصود بأن النفس الزكية مختف فيه، لأن فيه أودية وأمكنة واسعة. انظر: مقالات الإسلاميين: (٢٣/١)، معجم البلدان: (١٤٧/٤)، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية/شمال المملكة لحمد بن جاسر: (٢١١/١ – ٢١٢)، معجم جبال الجزيرة لابن خميس: (١١٢/٤ – ١١٥).

(٦) هو: المغيرة بن سعيد البجلي، وقيل: العجلي، أبو عبد الله الكوفي الرافضي الكذاب، مولى بجيلة، كان ساحراً كذاباً، كان يقول بإمامة محمد النفس الزكية ثم ادَّعى الإمامة والنبوة لنفسه، واستحل المحارم، غلا في علي بن أبي طالب حتى قال بإلهيته وكفر أغلب الصحابة، وزاد على ذلك قوله بالتجسيم حيث زعم أن الله على صورة رجل على رأسه تاج، قتله حرقاً خالد بن عبدالله القسري سنة ١١٩هـ. انظر: تاريخ الطبري: (١٧٤/٤)، الكامل في=

لأصحابه [أن][(١)] ينتظروه فإنه يرجع وجبريل وميكائيل يُبَيعانه بين الركن والمقام.

[وقال][(٢)] في «شرح المواقف»[(٣)]، اختلفوا في الإمام المنتظر أهو محمد بن عبد الله المذكور أو غيره؟[(٤)]، وقالت فرقة بإمامة أخيه إبراهيم[(٥)] الذي قُتِل بالبصرة في أيام المنصور، وقيل: إن يحيى بن زيد فوض الأمر بعده إليهما، ومنهم فرقة أقرت بموت[(٦)] محمد المذكور، وقالوا: صارت الإمامة إلى محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن الحسين[(٧)] بن علي[(٨)] صاحب الطالقان[(٩)]، وفي «شرح المواقف»: إن

=التاريخ: (٤٢٨/٤)، ميزان الإعتدال: (٤٩٠/٦).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «لن».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «به قال».

(٣) تقدم التعريف به: (ص٩٧).

(٤) شرح المواقف (٤٢٣/٨).

(٥) هو: إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو إسحاق العلوي، كان ديّناً شجاعاً، وكان يألف الوحدة والخروج للبادية، خرج بالبصرة على الخليفة المنصور فاستولى عليها، وذلك بعد خروج أخيه محمد بالمدينة، وبعث إليه المنصور جيشاً بقيادة عيسى بن موسى فقتله في أواخر سنة ١٤٥هـ. انظر: البداية والنهاية: (٩١/١٠)، الوافي بالوفيات: (٢٣/٦)، مقاتل الطالبيين: (ص٢٥٩).

(٦) مكررة في (ت).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «الحسن».

(٨) هو: محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله العلوي الزاهد، كان فقيهاً عالماً معظماً عند الزيدية، ويميل إلى الاعتزال، ويلقب بالصوفي للبسه الصوف، خرج على الخليفة المعتصم بالطالقان من خراسان سنة ٢١٩هـ، ولهذا يقال له: «صاحب الطالقان»، فلما رأى أن الأمر لا يتم إلا بسفك الدماء هرب، ثم قبض عليه فسجنه المعتصم، فتحيَّل وهرب من حبسه فلم يعرف له خبر، وقيل إنه مات مسموماً، انظر: جمهرة أنساب العرب: (٥٤/١)، تاريخ الإسلام: (٣٨٨/١٥)، مقاتل الطالبيين: (ص٤٤٣).

(٩) الطالَقان: هما مدينتان تحملان هذا الاسم، إحدهما في خراسان تسمى: «طالقان=

هذا قيل: إنه الإمام المنتظر[1].

وفي «مروج الذهب»[2] للمسعودي[3] ما صورته: وادَّعت فرقة من الشيعة أن الإمامة انتقلت إلى محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن الحسن بن علي بن أبي طالب[4]، وأنه[5] هو المهدي المنتظر، وكان من العبادة والزهد في غاية

=خُراسان»، وكانت أكبر مدن طخارستان قديماً، وهي الآن تقع في دولة أفغانستان في أقصى شمالها، وإلى الشمال من مدينة كابل العاصمة، والطالَقان الأخرى تسمى: «طالقان قزوين»، تقع في جمهورية إيران الإسلامية، بالقرب من مدينة قزوين، التي تقع غرب طهران العاصمة، وإلى طالَقان هذه ينسب الصاحب بن عباد الطالَقاني، وزير البويهيين، والمقصود هنا الأولى منهما. انظر: معجم البلدان: (٦/٤)، موسوعة المدن الإسلامية: (ص٥٨)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٢٤٠، ٢٧٥).

(١) شرح المواقف: (٤٢٣/٨).

(٢) هو كتاب: مروج الذهب ومعادن الجوهر: هو في التاريخ لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي، فإنه ألف أولاً كتاباً كبيراً جداً في التاريخ هو: أخبار الزمان ومن أباده الحَدَثان ثم اختصره في كتاب سماه: الأوسط، ثم أراد إجمال ما بسطه، واختصار ما وَسَّطَه في كتاب مروج الذهب، قال عنه مؤلفه: «وقد وَسَمْت كتابي هذا بكتاب مروج الذهب لنفاسة ما حواه». انظر: كشف الظنون: (٢٧/١)(١٦٥٨/٢)، هدية العارفين: (٦٨٠/٥).

(٣) هو: علي بن الحسين بن علي الهذلي المسعودي، أبو الحسن البغدادي، يقال: إنه من ذرية عبد الله بن مسعود الصحابي رضي الله عنه، كان أخبارياً صاحب مُلَح وغرائب وعجائب وفنون، وكان شيعياً معتزلياً، صنف مصنفات كثيرة، منها: مروج الذهب ومعادن الجوهر، وذخائر العلوم وما كان في سالف الدهور، والمقالات في أصول الديانات، توفي سنة ٣٤٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (٥٦٩/١٥)، فوات الوفيات: (١٢/٣)، لسان الميزان: (٢٢٤/٤)، رجال النجاشي: (ص٢٥٤).

(٤) من قوله: «من الشيعة أن الإمامة» إلى قوله: «علي بن أبي طالب» ليس في (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «أنه».

الوصف، وكان بالكوفة، فأخافه المعتصم[1]، فهرب إلى خراسان، وتنقل في كُوَرِها[2]، ثم ظفر به المعتصم وحبسه ثم قتل بالسجن، وقيل: إن ناسًا من شيعته من الطالقان نقبوا حبسه، وأخرجوه وذهبوا به ولم يعرف له خبر، وزعم هؤلاء كلهم أنه هو المهدي، وأنه حي يرزق، وأنه يخرج فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا، قال المسعودي: وأكثر هؤلاء بنواحي [ب/٢٧] الكوفة، وجبال طبرستان[3]، والدَّيْلم[4]، ....

(١) هو: أمير المؤمنين محمد بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبدالله المنصور العباسي، أبو إسحاق المعتصم بالله، ذو قوة وبطش وشجاعة وهيبة، لكنه كان قليل العلم، تولى الخلافة بعهد من أخيه المأمون، ويقال له المثمن، امتحن الناس بخلق القرآن ومنهم الإمام أحمد بن حنبل، نقل عاصمة الخلافة إلى مدينة سر من رأى، توفي سنة ٢٢٧هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٣٤٢/٣)، سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٢٩٠).

(٢) الكُوَرة: المدينة والصُّقْعُ، والجمع كُوَر، وسُمي بذلك لأنه يدور على ما فيه من قرى. الصحاح للجوهري: (ص١٠١٦)، مقاييس اللغة: (١٤٦/٥).

(٣) طَبَرِستان: وهي منطقة في إيران تشتمل على نواحي ومدن كثيرة وأكبرها آمل، وتنقسم إلى ما بين وطَبَرِستان السهل وطَبَرِستان الجبل، وطَبَرِستان كلمة فارسية تعني موضع الأطبار أي الفؤوس، ويعمل أهلها في صناعة السجاد الطبري، واهتمت بها حكومة إيران بعد اكتشاف النفط بها. انظر: معجم البلدان: (١٣/٤)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٢٥٨)، موسوعة المدن الإسلامية: (ص١٣٥).

(٤) الدَّيْلم: هم جيل أو عِرْق، ونُسبَت الأرض لهم لأن به ديارهم وفيه ملكهم ومنه منبعهم، ومنهم بنو بويه الديالمة أقاموا دولة فيه في القرن الرابع الهجري، وأما الدَّيْلم فإنها سهل وجبل، وهي منطقة واسعة، ومن مدنه وأقاليمه: قومس وجرجان وطَبَرِستان والدَّيْلمان، وهو الآن يقع في شمال إيران، جنوب بحيرة قزوين، في مقاطعة جيلان، وتعتبر مدينة رشت، عاصمة وقاعدة لجيلان. انظر: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم لمحمد المقدسي: (٢٤٠/١)، بلدان الخلافة الشرقية: (ص٢٠٧)، موسوعة المدن الإسلامية: (ص١٤٩)، =

وكثير منهم في كُور خراسان[1].

وذهبت فرقة إلى أنه صار الأمر بعد موت النبي ﷺ إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه يفعل في الإمامة ما يشاء وأحب إن شاء جعلها لنفسه، وإن شاء ولاها لغيره، وقالت فرقة: إن عليّاً لم يمت، وإنه ينزل إلى الأرض بعد حين فيقتل [أعداؤه][2]، وقالت فرقة: انتقلت الإمامة من الحسن بن علي إلى ولده الحسن[3] – الرضا من آل محمد –[4]، وقالت فرقة: انتقلت الإمامة من حسن – الرضا من آل محمد – إلى

=موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٢٦٥).

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر: (٢/٦٠).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أعداءه».

(٣) هو: الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، كان وَلِيَ صدقةَ علي في عصره، قال الذهبي: «قليل الرواية والفتيا مع صدقه وجلالته»، كانت شيعة العراق يُمَنَّونَه بالإمارة مع أنه كان يبغضهم ديانة، قال لرجل من الرافضة: «أحبونا، فإن عصينا الله فأبغضونا، فلو كان الله نافعاً أحداً بقرابته من رسول الله ﷺ بغير طاعة لنفع أباه وأمه»، توفي سنة ٩٩هـ وقيل: ٩٧هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٥/٣١٩)، سير أعلام النبلاء: (٤/٤٨٣)، تهذيب التهذيب: (٢/٢٣٠).

(٤) الرضا من آل محمد: هذه العبارة أو الصفة لا تخص شخصاً بعينه، وإنما كان يستخدمها بنو هاشم: «أولاد علي وبني العباس» عند إرادتهم الخروج على بني أمية، وكذلك استخدمها العلوية في خروجهم على بني العباس، فيرسل الخارج على خليفته دعاته إلى الآفاق، ويطلبون البيعة إلى الرضا من آل محمد والعمل بالكتاب والسنة، ولا يدعون لشخص معين ولا يصرحون باسمه، ومن أكثر من استخدمها أبو مسلم الخُراساني عندما دعا إلى محمد بن علي بن عبد الله بن العباس وأولاده بخُراسان، ولَقَب الخليفة المأمون علي الرضا بن موسى الكاظم بهذا اللقب، عندما جعله ولياً لعهده، إلا أن الرازي أطلق هذا اللقب على الحسن بن الحسن فقال عنه: «هو الملقب بالرضا من آل محمد». انظر: الكامل في التاريخ: (٥/٣٨)، الفخري في الآداب السلطانية لابن طباطبا: (ص٢١٧)، منهاج السنة: =

ولده عبدالله[(١)] ، وقالت فرقة: إن محمد الباقر[(٢)] أوصى إلى المغيرة بن سعيد[(٣)] فهم يأتمون به إلى أن يخرج محمد بن عبد الله المهدي المذكور[(٤)].

تكملة: قال الإمام الشهرستاني[(٥)]: [رجال][(٦)] الزيدية أبو الجارود زياد بن المنذر العبدي[(٧)]، [ت/٢٣] وجعفر بن محمد[(٨)] رضي الله عنه، والحسن بن صالح بن حي[(٩)]،

=(١٧٠/٦)، المحصل للرازي: (ص٢٤٢).

(١) هو: عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد المدني، أمه فاطمة بنت الحسين بن علي، كان عابداً كبير القدر، له شرف وهيبة ولسان شديد، وكان شيخ بني هاشم المقدم فيهم، قال عنه يحيى بن معين: «ثقة مأمون»، حبسه الخليفة المنصور لأجل بنيه محمد وإبراهيم، ومات في الحبس سنة ١٤٥هـ وقيل: بل قتل. انظر: تاريخ بغداد: (٤٣١/٩)، تاريخ مدينة دمشق: (٣٦٨/٢٧)، تهذيب التهذيب: (١٦٣/٥).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٢٠٢).

(٤) هو: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، تقدمت ترجمته: (ص٢٠١).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص٩٨).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ابن حال».

(٧) هو: زياد بن المنذر الهمداني، وقيل الثقفي، أبو الجارود الكوفي الأعمى، تنسب إليه الجارودية إحدى فرق الزيدية، قال يحيى بن معين: «كذاب عدو الله، ليس يسوى فلساً»، وقال ابن حبان: «كان رافضياً يضع الحديث في الفضائل والمثالب... لا تحل كتابة حديثه»، توفي ما بين سنة ١٥٠هـ إلى سنة ١٦٠هـ. انظر: الجرح والتعديل: (٥٤٥/٣)، المجروحين لابن حبان: (٣٠٦/١)، ميزان الأعتدال: (١٣٧/٣).

(٨) هكذا ذُكر في كلتا النسختين، وهو جعفر الصادق: تقدمت ترجمته: (ص١٤٥)، وفي الملل والنحل: «رجال الزيدية: أبو الجارود زياد بن المنذر العبدي لعنه جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه»: (١٦٢/١)، فقد أسقط النساخ لفظة: «لعنه».

(٩) تقدمت ترجمته: (ص١٩٣).

ومقاتل بن سليمان[1]، والداعي ناصر الحق الحسن بن علي بن الحسن بن زيد بن عمر بن علي بن الحسين بن علي[2] رضي الله عنهم، والداعي الآخر صاحب طبرستان[3] الحسين بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسين بن زيد بن الحسن بن علي[4]

---

(١) هو: مقاتل بن سليمان بن بشير البلخي، الأزدي بالولاء أصله من بلخ، أبو الحسن المروزي، كان مشهوراً بتفسير كتاب الله العزيز، وله التفسير المشهور، يقال إنه كان مُشَبِهاً، اختلف العلماء في أمره، فمنهم من وثقه في الرواية، ومنهم من نسبه إلى الكذب، قال أحمد بن حنبل: «مقاتل بن سليمان صاحب التفسير ما يعجبني أن أروي عنه شيئاً»، وقال الذهبي: «أجمعوا على تركه»، توفي سنة ١٥٠هـ. انظر: المجروحين: (١٤/٣)، وفيات الأعيان: (٢٥٥/٥)، سير أعلام النبلاء: (٢٠١/٧).

(٢) هو: الحسن بن علي بن الحسن بن زيد بن عمر بن علي زين العابدين الهاشمي، أبو محمد الأطروش، ذكر ابن الأثير أن اسمه: الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن علي زين العابدين، والصفدي باسم: الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن عمر بن علي زين العابدين، لقب بالناصر للحق، ويقال له الأطروش لأنه كان أصماً، حيث ضُرب بالسيف على رأسه فَطَرُش، كان زيدي المذهب شاعراً ظريفاً، إماماً في الفقه والدين، خرج بالديلم وأسلم على يده من أهلها خلق كثير، ثم استولى على طبرستان، ولقب بالإمام وأقام العدل، وكان ذلك سنة ٣٠١هـ، صنف عدداً من المصنفات، منها: كتاب الطهارة وكتاب الصلاة وكتاب السير، توفي سنة ٣٠٤هـ. انظر: الكامل في التاريخ: (٤٨٠/٦)، الوافي بالوفيات: (٦٩/١٢)، الفهرست لابن النديم: (ص٣٣٢).

(٣) تقدم التعريف بها: (ص٢٠٥).

(٤) كذا في كلتا النسختين، وفي الملل والنحل وباقي المصادر: «الحسن»، وهو: الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسين بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ذكره الذهبي باسم: الحسن بن زيد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، كان زيدي المذهب، وعالماً بالفقه والعربية، متواضعاً جواداً، يقال له صاحب طَبَرِستان لأنه ظهر بها في سنة ٢٥٠هـ، ومن ثم ظفر بجرجان والري وتلك النواحي، صنف مصنفات عدة، منها: الجامع في الفقه، والحجة في الإمامة، توفي بطَبَرِستان ملكاً عليها سنة=

رضوان الله عليهم، ومحمد بن نصر[1].

ومن الإمامية[2] فرقة: تُعرف بالباقرية الواقفية[3]، وهم الذين قالوا بإمامة محمد الباقر، ووقفوا عليه، وقالوا برجعته، ويعتقدون أنه هو المهدي، وهؤلاء الفرقة كذبوا الأثني عشرية، ولم يسوقوا الإمامة في أولاد الباقر من الشيعة[4].

وفرقة: زعمت أن الباقر أوصى إلى أبي منصور[5]، وقال: أوصى إليه دون بني هاشم، كما أوصى موسى إلى يوشع بن نون، دون ولده ودون ولد هارون،

=٢٧٠هـ. انظر: الكامل في التاريخ: (٦/٣٣٦)، تاريخ الإسلام للذهبي: (٢٠/٧٧)، الفهرست لابن النديم: (ص٣٣٢).

(١) هكذا ذكره الشهرستاني في الملل والنحل: (١/١٦٢)، ولم أعثر في رجال الزيدية المعروفين من اسمه «محمد بن نصر».

(٢) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٣) الباقرية: هم من قال بالنص على إمامة محمد الباقر بن علي زين العابدين، وتوقفوا عليه وقالوا برجعته وأنه هو المهدي المنتظر. انظر: الفرق بين الفرق: (ص٤٥)، الملل والنحل: (١/١٦٥)، التبصير في الدين: (ص٣٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: (ص٥٣).

(٤) قوله: «من الشيعة» ليس في (ت)، وانظر: الملل والنحل: (١/١٦٢، ١٦٥)، من عند قوله: «رجال الزيدية»، إلى هنا.

(٥) أبو منصور: لم أجد من ذكره إلا أبو الحسن الأشعري، فقال: إن أبا جعفر محمد بن علي اوصى إلى أبى منصور، ثم اختلفوا فرقتين: فرقة يقال لها الحسينية، يزعمون أن أبا منصور أوصى إلى ابنه الحسين بن أبى منصور وهو الإمام بعده، وفرقة أخرى يقال لها: المحمدية مالت إلى تثبيت أمر محمد بن عبد الله بن الحسن وإلى القول بإمامته، وقالوا: إنما اوصى أبو جعفر إلى أبى منصور دون بنى هاشم، كما أوصى موسى ﷺ إلى يوشع بن نون دون ولده ودون ولد هارون، ثم إن الأمر بعد أبى منصور راجع إلى ولد علي، كما رجع الامر بعد يوشع بن نون إلى ولد هارون، وزعموا أن أبا منصور قال إنما أنا مستودع، وليس لي أن اضعها في غيري، ولكنَّ القائم هو محمد بن عبد الله. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٤ — ٢٥).

ثم إن الأمر رجع بعد أبي منصور إلى ولد علي ﷺ، كما رجع الأمر بعد يوشع إلى أولاد هارون[1].

قال الشهرستاني: «ومن الشيعة فرقة تعرف بالجعفرية[2]، وهم القائلون بإمامة جعفر الصادق، ووقفوا عليه، وقالوا برجعته بعد موته، وأنه هو المهدي، وهؤلاء الفرقة لم يسوقوا الإمامة في أولاده، وأكذبوا[3] الاثني عشرية فيما زعموه من ترتيب أئمتهم، وكان للصادق ﷺ أولاد خمسة، وقيل ستة: وهم محمد[4]، وإسحاق[5]،

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٤ – ٢٥).

(٢) الجعفرية: لم يذكر هذه الفرقة إلا الشهرستاني، ذكر أنها والباقرية واقفة، فالباقرية: توقفت على محمد الباقر وقالت برجعته، كما أن الجعفرية: القائلين بإمامة أبي عبد الله جعفر الصادق، توقفوا عليه وقالوا برجعته أيضاً، ولم يسوقوا الإمامة في أولاده من بعده. انظر الملل والنحل: (١/١٦٥ – ١٦٦).
علماً أن الرافضة الاثني عشرية يسمون أيضاً بالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق. انظر: ترجمتهم في هامش: (ص٧٢).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وكذبوا».

(٤) هو: محمد بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين الهاشمي، أبو جعفر سيد بني هاشم في زمانه، يلقب بالدِّيباج لجمال وجهه، كان عاقلاً شجاعاً فاضلاً، يصوم يوماً ويفطر يوماً، خرج على المأمون بمكة فبايعه أهل الحجاز وتهامة بالخلافة سنة ٢٠٠هـ، ولمّا قبض عليه المأمون أكرمه، توفي سنة ٢٠٣هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٢/١١٣)، سير أعلام النبلاء: (١٠/١٠٤)، مقاتل الطالبيين: (ص٤١٦)

(٥) هو: إسحاق بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين الهاشمي، كان فاضلاً وَرِعاً، روى له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام ومسلم في المقدمة والترمذي، قال يحيى بن معين: «ما أراه إلا كان صدوقاً»، قدم مصر ومات بها، وهو زوج الصالحة الناسكة العابدة«نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي». انظر: الجرح والتعديل: (٢/٢١٥)، تاريخ الإسلام: (١٣/٩٣)، تهذيب التهذيب: (١/٢٠٠).

وعبد الله(١)، وموسى(٢)، وإسماعيل(٣)، وعلي»(٤)(٥).

وقال في «المحصل»(٦) للإمام الرازي(٧): إنه كان لجعفر الصادق من الأبناء

---

(١) هو: عبدالله بن جعفر الصادق، يلقب بالأفطح لأنه كان أفطح الرجلين، وهو أكبر أولاد الصادق بعد إسماعيل، ادعى الإمامة بعد وفاة أبيه، ومال إليه جل مشايخ الشيعة وفقهائها قبل أن يتركوه ويتّبعوا أخاه موسى، لم يمكث بعد وفاة أبيه إلا سبعين يوماً وكان ذلك سنة ١٤٨هـ. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٧)، الملل والنحل: (١/١٦٧)، الأنساب للسمعاني: (٤/٣٩٢)، فرق الشيعة: (ص٧٧).

(٢) هو: موسى الكاظم، وقد تقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٣) هو: إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين الهاشمي، أبومحمد الأعرج، كان أكبر إخوته، وكان والده يميل إليه ويكرمه فظن قوم من الشيعة أنه القائم بعد والده، وتنسب إليه فرقة الإسماعيلية، مات شاباً في حياة أبيه سنة ١٣٨هـ، وأتباعه ينفون موته في حياة والده، ويقولون: إن جعفراً أظهر موته خوفاً عليه من القتل، ولهذا أشهد شهوداً على ذلك، وطلب من عامل المنصور على المدينة التصديق على شهادتهم بموته. انظر: المنتظم: (١٢/٢٨٨)، سير أعلام النبلاء: (٦/٣٦٩)، الوافي بالوفيات: (٩/٦٢).

(٤) هو: علي بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين الهاشمي، أبو الحسن العُرَيْضي، سكن العُرَيْض وهو ناحية من نواحي المدينة فنسب إليه، كان من جلة السادة الأشراف، له في الترمذي حديث واحد، توفي سنة ٢١٠هـ. انظر: تاريخ الإسلام: (١٤/٢٦٣)، لسان الميزان: (٧/٣١٠)، رجال النجاشي لأحمد بن علي النجاشي: (ص٢٥١).

(٥) انظر: الملل والنحل: (١/١٦٥ – ١٦٦).

(٦) هو: كتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: وهو كتاب مختصر في علم الكلام، ورتبه الرازي على أربعة أركان، وألفه بناء على التماس من أفاضل العلماء وأماثل الحكماء، وقد تقدم ذكر شرحه المفصل شرح المحصل في: (ص١٢٠). انظر: كشف الظنون: (٢/١٦١٤)، هدية العارفين: (٦/١٠٨).

(٧) تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

المعتبرين أربعة عبد الله، ومحمد، وإسماعيل، وموسى، ثم ذكر أن فرقة من الإمامية ذهبت إلى أن الإمامة كانت لأولاده الأربعة معًا، وتسمى هذه الفرقة الفضليَّة أصحاب فضيل بن سويد الطَّحَّان، ومن الإمامية [ب/٢٨] فرقة يُدْعَون بالطفيَّة قالوا: إن الصادق أوصى بالإمامة إلى موسى بن الحسن الطفي، ومنهم فرقة يقال لهم: البزيغيَّة[(١)]، وهم أصحاب بزيغ بن موسى الحائك[(٢)]، قالوا: إن الصادق أوصى بالإمامة إليه، ومنهم فرقة يقال لهم: الأقمصيَّة أصحاب سويد بن عمان الأقمص[(٣)] الغنوي الكوفي، زعموا أن الصادق أوصى إليه بها[(٤)].

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «اليزيغيَّة»، والبزيغيَّة هم: هم أتباع بزيغ بن موسى الحائك، وهي فرقة من فرق الخطابيَّة من الغلاة، يزعمون أن جعفراً الصادق هو الله، وأنه تشبه للناس بهذه الصورة، وأن ما يحدث في قلوبهم وحي من الله، والمؤمن منهم يوحى له، ومن أتباعهم من هو خير من جبريل وميكائيل ومحمد عليهم السلام، وأنهم لا يموتون بل يرجعون إلى الملكوت، وأنهم يرون أمواتهم. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١٢)، الفصل في الملل والنحل: (٤/١٤٢)، الملل والنحل: (١/١٨٠).

(٢) هو: بزيغ بن موسى الحائك، تنسب إليه البزيغيَّة وهي فرقة من فرق الخطابيَّة من الغلاة، ادّعى أتباعه أنه يوحى إليه، وأن جعفراً الصادق هو الله، وزعم أن في أتباعه من هو أفضل من جبريل وميكائيل، وذكره الخوارزمي باسم: بزيع بن يونس، وأن أتباعه هم البزيعية. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١٢)، الملل والنحل: (١/١٨٠)، الفصل في الملل والنحل: (٤/١٤٢)، مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الخوارزمي الكاتب: (ص٢٢).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت) «عمران الأقمصي».

(٤) لم أجد في كتاب المحصل للرازي ما ذكره المؤلف، ولعله في شرح المحصل، حيث أشار له المؤلف وذكره في (ص١٢٠)، ولم أجد من ذكر هذه الفرق: «الفضليَّة والطفيَّة والأقمصيَّة» سواء في كتب المقالات والفرق أو غيرها، وكذلك لم أجد ترجمة لأصحابها في كتب التراجم التي بين يدي.

ومنهم فرقة يعرفون بالتَيْمِيَّة من الإمامية، قالوا: الإمام عبد الله بن سعيد التيمي، ومن الشيعة فرقة قالوا: الإمام أبو جعدة الكوفي، وهؤلاء يدعون بالجعديَّة، ومنهم فرقة يعرفون باليعفوريَّة[١] أصحاب يعفور[٢] جوزوا سوق الإمامة في أولاد الصادق وفي غير أولاده[٣].

وقال الشهرستاني[٤]: «ومن الشيعة فرقة تعرف بالناووسيَّة[٥]، قالوا: جعفر الصادق لم يمت، وهو حيٌ حتى يظهر، فيُظْهِرَ أمْرَهُ، وهو القائم المهدي، وهذا ثامن مهدي[٦]، وهذه الفرقة كذبت الاثني عشرية، [ورووا][٧] عن جعفر الصادق رضي الله عنه أنه قال: لو رأيتم رأسي تَدَهْدَهَ عليكم من الجبل فلا تصدقوا؛ فإني صاحبكم

---

(١) اليعفوريَّة: فرقة من غلاة الرافضة، ويزعمون أن من جهل بالأئمة فليس بمؤمن ولا كافر، وذكر الخوارزمي أنهم ينسبون إلى محمد بن يعفور. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٤٩)، مفاتيح العلوم: (ص٢٢).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «باليعقوبية أصحاب يعقوب»، وذكر الرازي أن من تنسب له فرقة اليعفورية هو أبو يعفور، وذكر الخوارزمي أنها تنسب إلى محمد بن يعفور، ولم أجد له ذكر في غير هذين الكتابين. انظر: مفاتيح العلوم: (ص٢٢)، المحصل للرازي: (ص٢٤٣).

(٣) المحصل: (ص٢٤٢ – ٢٤٣)، علماً أني لم أعثر على ترجمة لعبد الله بن سعيد التيمي ولا لأبي جعدة الكوفي، ولا للفرق التي تنسب إليهما.

(٤) قوله: «وقال الشهرستاني» ليس في (ت)، وقد تقدمت ترجمته: (ص٩٨).

(٥) النَّاوسية أو النَّاووسية: هي إحدى الفرق الإمامية من الرافضة، وهم أتباع عبد الله ناوس البصري، وقيل: عجلان البصري، وهي تسوق الإمامة إلى جعفر الصادق، وتزعم أنه حي لم يمت، وهو القائم المهدي. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٢٥)، الملل والنحل: (١/ ١٦٦)، الفصل في الملل: (٤/ ١٣٨)، مفاتيح العلوم: (ص٢٢).

(٦) قوله: «وهذا ثامن مهدي» ليس في (ت).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت) وكذلك في الملل والنحل، وفي (ب): «فقد روا».

صاحب السيف».[1]

وحكى في «المحصل» عن فرقة من الإمامية أنهم قالوا: إن جعفراً الصادق لم يغب[2]، وإن أولياءه[3] يرونه في بعض الأوقات، وإنه يَعِدُهم ويُمَنِّيهم، ولكن ما عَيَّن لهم وقتًا للخروج[4].

تنبيه ينتفع به: قال الشهرستاني: «الأصناف الذين اختلفوا فيه — يعني الصادق — وبعده وإن لم يكونوا من تفاصيل أشياعه، فهم منتسبون إلى أصل شجرته وفرع أولاده، وقالت[5]: الناووسية أتباع رجل يقال له ناووس[6]، وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسيا»[7].

---

(١) الملل والنحل: (١/١٦٦ — ١٦٧).

(٢) هكذا في كلتا النسختين، وفي المحصل: (ص٢٤٢): «لم يمت».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «أولياؤه».

(٤) المحصل: (ص٢٤٢).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «وقال».

(٦) اختلف في اسمه فقيل هو: عبدالله بن ناوس البصري، والأشعري ذكر أن اسمه: عجلان بن ناوس، وهو رجل من أهل البصرة، وذكر ابن حزم أن الناوسيه أصحاب ناوس المصري، وذكر الشهرستاني والإسفراييني: أنه ناووس، ولم أجد له ترجمة غير ما ذكر هنا. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٥)، الملل والنحل: (١/١٦٦)، الفصل في الملل: (٤/١٣٨)، التبصير في الدين: (ص٣٧)، مفاتيح العلوم: (ص٢٢).

(٧) الملل والنحل: (١/١٦٦)، وفي الملل والنحل: ناووسا: ووجدت أن ياقوت ذكر موضعاً يقال له: ناووس الظبية، فلعله هو الموضع المقصود، وقال ياقوت: الناووس والقبر واحد، وهو موضع قرب همذان، وهمذان هي: مدينة كبيرة في وسط غرب إيران، وتبعد عن العاصمة طهران ٣٠٠ كم إلى جنوبها الغربي، وسميت بهمذان وهو أحد أحفاد نوح عليه السلام، وهي من أقدم المدن الإسلامية، فتحها الصحابي الجليل جرير بن عبدالله البجلي سنة ٣٢هـ.=

قال ابن حزم[1] في «الملل والنحل»[2]: «قالت الروافض الإمامة في علي، ثم في الحسن، ثم في الحسين، ثم في علي بن الحسين[3]، ثم في محمد بن علي[4]، ثم في جعفر بن محمد[5]، وهذا مذهب جميع [متكلميهم][6]، كهشام بن الحكم[7]،

=انظر: معجم البلدان: (٥/٢٥٤، ٤١٠)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٢٨٨)، موسوعة المدن الإسلامية: (ص١٨٠).

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٨٣).

(٢) هو كتاب: الفصل في الملل والأهواء والنحل: يذكر فيه ابن حزم الظاهري المقالات والأديان والفرق، ولم يقتصر على ذكر الفرق الإسلامية؛ بل ذكر فيه الأديان السماوية والوضعية والفلاسفة، وهو على بساطته؛ إلا أنه مُبَدَّد مفرق ليس له نظام، كما قال عنه تاج الدين السبكي، وكان ابن حزم حآد فيه كما هو في سائر كتبه حآدٌّ وقويٌ على مخالفيه. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٦/١٢٩)، كشف الظنون: (٢/١٨٢٠)، هدية العارفين: (٥/٦٩٠).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت) وكذا في الفصل في الملل، وفي (ب): «متكلمتهم».

(٧) هو: هشام بن الحكم الكوفي الرافضي، أبو محمد مولى بني شيبان، المشبه المجسم، يدَّعي صحبة جعفر الصادق وهو ممن فتق الكلام في الإمامة، وهَذَّب مذهب الرافضة كما قال ابن النديم، كان يقول: «إن ربَّه طولُه سبعة أشبار بشبر نفسه»، قال الصفدي: «حكي عنه مقالات شنيعة، يكفي إحداها في تكفيره وتضليله»، وهو على ذلك ثقة عند الرافضة، إذ يقول النجاشي الرافضي: «كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق في هذا الأمر»، صنف مصنفات منها: الإمامة والميزان، توفي سنة ١٩٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (١٠/٥٤٣)، الوافي بالوفيات: (٢٦/٥٨)، الفهرست: (ص٣٠٧)، رجال النجاشي: (ص٤٣٣).

وهشام الجواليقي[(١)]، وداود الحواري[(٢)]، وداود الرقي[(٣)]، وعلي بن منصور[(٤)]، وعلي بن رستم[(٥)]، ....

---

(١) هو: هشام بن سالم الجَوَالِيْقِي، أبو الحكم مولى بشر بن مروان، ينسب إلى الجَوَالِيْق وهي من أوعية الطعام، وهو مع ترَفضه على مذهب الإماميه مفرط في التجسيم والتشبيه، لأنه زعم أن معبوده جسم على صورة إنسان، ليس بلحم ولا دم بل نور ساطع، وذو حواس خمس، وهو على ذلك ثقة عند الرافضة، إذ يقول النجاشي الرافضي عنه: «ثقة ثقة»، صنف مصنفات منها: كتاب الحج وكتاب المعراج. انظر: الأنساب للسمعاني: (١٠٤/٢) (٦٤٣/٥)، الوافي بالوفيات: (٦٤/٢٦)، رجال النجاشي: (ص٤٣٤).

(٢) كذا في كلتا النسختين، وكذلك في الفصل في الملل والنحل، والصحيح أنه: داود الجَوَارِبي، كان رافضياً مجسماً، وهو من متكلمي الرافضة، ذكر السمعاني أنه أخذ عن الجواليقي قوله بالتجسيم حيث قال: «إن معبوده جسم، وله جميع أعضاء الأنسان، إلا الفرج واللحية»، وقال الذهبي عنه: «رأس في الرَفض والتجسيم، من مرامي جهنم»، ولما تكلم في التشبيه والتجسيم أجتمع أهل واسط وعلماؤما فأتوا الأمير، وأخبروه بمقالته فأجمعوا على سفك دمه، إلا أنه مات قبل أن يصل إليه علماء واسط. انظر: شرح أصول إعتقاد أهل السنة والجماعة للألكائي: (٥٣١/٣)، الأنساب: (٦٤٣/٥)، ميزان الاعتدال: (٣٨/٣).

(٣) هو: داود بن كَثِير بن أبي خَلْدة الرَقِّي، أبو سليمان الرافضي من أهل الرقة، روى عن بعض التابعين، قال عنه أبو حاتم الرازي: «شيخ مجهول»، وهو مع ذلك ضعيف عند الرافضة، حيث يقول النجاشي: «ضعيف جداً، والغلاة تروي عنه»، توفي بعد المائتين بقليل. انظر: ميزان الاعتدال: (٣٢/٣)، تهذيب التهذيب: (١٧٣/٣)، رجال النجاشي: (ص١٥٦).

(٤) هو: علي بن منصور الكوفي، أبو الحسن كوفي سكن بغداد، من متكلمي الرافضة ومؤلفي كتبهم، من أصحاب هشام بن الحكم، صنف عدة مصنفات منها: كتاب التدبير في التوحيد والإمامة. انظر: مقالات الإسلاميين: (١٦٣/١)، الملل والنحل: (١٩٠/١)، رجال النجاشي: (ص٢٥٠).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «مسلم»، وفي «الفصل في الملل»: «هيثم»، وعلي بن هيثم: ذكر عنه المسعودي: أنه إمامي المذهب من المشهورين، ومن متكلمي الشيعة. انظر: مروج=

ومحمد بن جعفر[1] المعروف بشيطان الطاق[2]، وأبي علي السكاك[3] تلميذ هشام بن الحكم، وأبي مالك الحضرمي[4]، وغيرهم، ثم افترقت الرافضة بعد موت

=الذهب: (١٣/٢).

(١) هو: محمد بن علي بن النعمان بن أبي طُرَيْفَة البَجَلي، أبو جعفر الأحول الكوفي، المتكلم المعتزلي الرافضي المبتدع، يقال له: شيطان الطاق، والرافضة يسمونه: مؤمن الطاق، تنسب له فرقة النعمانيَّة، وتسمى أيضاً: الشيطانيَّة، يزعم أن معبوده على صورة إنسان، إلا أنه يمتنع أن يسميه جسماً، ويقول: «إن الله تعالى عالم في نفسه ليس بجاهل، ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها»، كان شاعراً وله تصانيف منها: كتاب الإمامة وكتاب المعرفة، توفي في حدود سنة ١٨٠هـ. انظر: تاريخ الإسلام: (١٨٢/١١)، لسان الميزان: (٣٠٠/٥)، الفهرست: (ص٣٠٨)، الفرق بين الفرق: (ص٢٠٣).

(٢) شيطان الطاق: لُقِب بذلك لأنه كان صيرفياً، له دكان في سوق طاق المحامل بالكوفة، فيقال: إنه اختصم مع آخر في نقد درهم زُيف فغلبه هذا، فقال: أنا شيطان الطاق فلزمه ذلك، والرافضة تنتحل هذا اللقب ويسمونه: مؤمن الطاق. انظر: تاريخ الإسلام: (١٨٢/١١)، الوافي بالوفيات: (٧٨/٤).

(٣) ذكره ابن حزم في موضع آخر باسم: أبي علي الصكاك تلميذ هشام بن الحكم، يقول: «إن علم الله مُحْدَث، وأنه لم يعلم شيئاً في الأزل؛ فأحدث له علماً»، وذكر الذهبي هذا الكلام أيضاً، ووجدت أن السَّكَّاك تلميذ هشام هو: محمد بن الخليل البغدادي، وقيل: محمد بن الجليل، أبو جعفر السَّكَّاك، يعمل السِّكَك، صاحب هشام بن الحكم وتلميذه أخذ عنه، وذكر بن النديم أنه خالف شيخه هشام في أشياء إلا في أصل الإمامة، له كتب منها: كتاب في الإمامة وكتاب سماه: التوحيد، قال النجاشي عن هذا الكتاب: «وهو تشبيه، وقد نُقِض عليه». انظر: الفصل في الملل والنحل: (١٣٩/٤)، سير أعلام النبلاء: (٥٤٤/١٠)، الفهرست: (٣٠٨)، رجال النجاشي: (ص٣٢٨).

(٤) هو: الضحاك الحضرمي، أبو مالك الكوفي، عربي صحب جعفراً الصادق وابنه موسى الكاظم، له فرقة من الرافضة تنتسب إليه، يزعمون أن المعارف كلها اضطرار، ويجوز أن يمنعها الله عن بعض خلقه، وأن الإنسان مستطيع للفعل في حال الفعل، ويزعمون أيضاً: =

جعفر الصادق، فقالت فرقة: بإمامة ابنه إسماعيل[1]» وذكر بقية الفرق. انتهى[2].

قال الشهرستاني[3]: «ومن الشيعة[4] فرقة تدعى بالشميطيَّة[5] أصحاب يحيى بن أبي شميط[6] قالوا بأن الإمامة انتقلت إلى محمد بن جعفر الصادق[7]، واحتجوا على ذلك بأن الصادق قال لهم: إن صاحبكم اسمه باسم نبيكم، وقد قال له والده الإمام الباقر: يولد لك ولد فسمه باسمي، فهو إمام، فالإمام بعد الصادق

=أن إرادة الله غير الله، وقال عنه النجاشي: «كان متكلماً، ثقة ثقة في الحديث، وله كتاب في التوحيد». انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٤٣، ٥١)، الفرق بين الفرق: (ص٥٢)، رجال النجاشي: (ص٢٠٥).

(١) تقدمت ترجمته: (ص٢١١).

(٢) انظر: الفصل في الملل والنحل: (٤/ ٧٧).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٩٨).

(٤) تقدم التعريف بها: (ص٨٢).

(٥) هم الشميطيَّة أو السميطيَّة: أتباع يحيى بن أبي شميط أو أبي سميط، ساقوا الإمامة بطريق النص من جعفر الصادق إلى ابنه محمد بن جعفر، وأنها تدور في أولاده من بعده، وزعموا أن المنتظر واحد من أولاده. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٢٧)، الملل والنحل: (١/ ١٧٦)، التبصير في الدين: (ص٣٨)، فرق الشيعة: (ص٧٧).

(٦) هو: يحيى ثمّ اختلف فيه بعد ذلك، فقيل: ابن أبي شميط، أو ابن أبي سميط، أو ابن سميط، وذكره المقريزي فقال: «يحيى بن شميط الأحمسيّ، كان مع المختار قائداً من قوّاده، فأنفذه أميراً على جيش البصرة يقاتل مصعب بن الزبير»، وفي ظني أنه ليس من قادة المختار لأن بين قتل مصعب وولادة محمد بن جعفر (ت٢٠٣هـ) الذي تعتقد الشميطيَّة إمامته أكثر من ستين سنة، وتنسب إلى يحيى الفرقة الشميطيَّة أو السميطيَّة. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٢٧)، التبصير في الدين: (ص٣٨)، الملل والنحل: (١/ ١٦٧)، الخطط للمقريزي: (٤/ ١٨٠)، فرق الشيعة: (ص٧٧).

(٧) تقدمت ترجمته: (ص٢١٠).

ولده محمد خلافاً لقول الاثني عشرية».[1] [ب/٢٩]

قال السيد الشريف السمهودي[2]: «ومن الشيعة فرقة قالت بإمامة إسحاق بن جعفر الصادق[3]، وخالفوا الاثني عشرية في قولهم بإمامة الكاظم بعد أبيه، وكان إسحاق المشار إليه رضي الله عنه جليل القدر محدثاً فاضلاً، وكان أشبه الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم».[4] [ت/٢٤] انتهى كلام الشريف.

[قال الشهرستاني: «ومن الشيعة][5] فرقة قالت: الإمام بعد جعفر[6] الصادق ولده إسماعيل، نصّاً عليه باتفاق من أولاده، وأكذبوا الاثني عشرية، ثم وقع الخلاف في أمر إسماعيل هذا، هل مات في حياة أبيه، أو بعده، كما سيأتي بيانه، فمن الشيعة فرقة، وهم الواقفية، وتدعى بالمباركية[7] قالوا: إسماعيل لم يمت،

---

(١) انظر: الملل والنحل: (١٦٧/١).

(٢) هو: الشريف علي بن عبد الله بن أحمد الحسني السَمْهُودي، نور الدين أبو الحسن الشافعي، ينسب إلى سَمْهُود بصعيد مصر، عالم المدينة ومؤرخها ومفتيها، كان متفنناً في العلم والتأليف والمناظرة، صنف مصنفات عدة، منها: جواهر العقدين في فضل الشريفين«العلم والنسب»، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ومختصره: خلاصة الوفاء، توفي سنة ٩١١هـ. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي: (٢٤٥/٥)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر للعيدروسي: (ص٥٤)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: (٤٧٠/١).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٢١٠).

(٤) لم أعثر عليه، لعل المؤلف أخذ هذا من أحد كتب السمهودي المخطوطة، حيث لم يطبع منها إلا: وفا الوفاء بأخبار دار المصطفى، ومختصره: خلاصة الوفا. انظر: الأعلام: (٣٠٧/٤).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «الإمام».

(٧) المباركيَّة: من الفرق الإسماعيلية، تنسب إلى مبارك مولى إسماعيل بن جعفر الصادق، =

وأوقفت الإمامة عليه دون أولاده، وقالوا برجعته، وعندهم ثابت أن هذا هو المهدي، وقالت هذه الفرقة: إن والده أظهرموته تَقِيَّة خوفاً من خلفاء بني العباس، وعقد لذلك محضراً، وأشهد عليه [عامل][1] المنصور[2] بالمدينة[3]، واستدلوا هم على أنه لم يمت بأن أخاه محمد[4] مضى إلى السرير الذي كان عليه إسماعيل نائماً، ورفع الملاءة فأبصره، ففتح[5] إسماعيل عينه، فعدا الصغير إلى أمه فزعاً، وقال: عاش أخي، عاش أخي، وامتازت الإسماعلية على الاثني عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن الصادق؛ لأنه ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر، قالوا: ولم يتزوج الصادق على أمه واحدة من النساء، ولا اشترى جارية كَسُنَّةِ رسول الله ﷺ في حق خديجة، وكَسُنَّةِ علي رضي الله عنه في حق فاطمة، ومن الشيعة فرقة قالت بموت إسماعيل في حياة أبيه، كما تقدم، وقالوا: إن فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده، فإن النص لا يرجع القهقرى[6]، ولا ينص الإمام على

=قالوا بإمامة إسماعيل بن جعفر وأنكروا وفاته، ومنهم من قطع بوفاته وقال بإمامة ولده محمد بن إسماعيل بعد أبيه، وقال الإمامة لا تكون إلا في الأعقاب، وسماهم الشهرستاني: بالإسماعيلية الواقفة. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٧)، الفرق بين الفرق: (ص٤٧)، الملل والنحل: (١/٢٩)، فرق الشيعة: (ص ٦٨).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عامله».

(٢) هو الخليفة أبو جعفر المنصور: تقدمت ترجمته: (ص١٥٢).

(٣) الملل والنحل: (١/١٦٧ – ١٦٨).

(٤) كذا في (ب) و (ت)، وهو محمد بن جعفر الصادق تقدمت ترجمته: (ص٢١٠).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «وفتح».

(٦) القَهْقَرى: التراجع للخلف، يقال: رجع فلان القَهْقَرى إذا رجع على عقبه، وتقصد فرق الشيعة عموماً بقولهم: «النص لا يرجع قهقرى» هو أن: الإمامة تنتقل من الإمام إلى أكبر أولاده، ولا تنتقل ولا ترجع قهقرى إلى أخي الإمام، أو إلى أولاده الأصغر سناً، فإنها=

واحـد مـن ولـده إلا بعـد السماع مـن آبائـه، والتعـيين لا يجـوز علـى الإبهـام والجهالة»[1].

وقـال في «شـرح المواقـف»[2]: «سـبب تـسميتهم بالإسماعليـة لإثبـاتهم[3] الإمامة لإسماعيل بن جعفر الصادق، وهو أكبر أبنائه، وقيل: لانتساب زعيمهم إلى محمد بن إسماعيل[4] المذكور»[5]. انتهى.

وبكل حال فمحمد بن إسماعيل المذكور إمام عند المذكورين من الفريقين بلا شبهة، وفي كتاب «الخطط»[6] ....

=تكون في أكبر أولاد الإمام السابق، ولم تضطرب وتختلف هذه القاعدة إلا عندما قالت الرافضة الاثنا عشرية: بإمامة موسى الكاظم دون أخيه الأكبر عبد الله الأفطح، لأن إسماعيل أكبر أولاد جعفر توفي في حياة والده، وشذت هذه القاعدة أيضاً عند فرقة المستعلية الإسماعيلية عندما قالوا بإمامة المستعلي بن المستنصر بالله دون القول بإمامة أخيه الأكبر نزار. انظر: تهذيب اللغة: (٣٥/٥)، مقاييس اللغة: (٣٥/٥)، الملل والنحل: (١٦٧/١، ١٩١)، اتعاظ الحنفا للمقريزي: (٨٧/٣).

(١) المرجع السابق: (١٩١/١).

(٢) تقدم التعريف به: (ص٩٧).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «بإثباتهم».

(٤) هو: محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق الهاشمي، تعتقد الإسماعيلية إمامته بالنص الشرعي، ويقولون: إنه أول الأئمة المستورين، والناطق السابع لأن أدوار الإمامة السبعة تمت به، فقام بنسخ الشريعة التي سبقته، ورفع التكاليف الظاهرية لها، وتزعم القرامطة وطائفة من المباركية أنه حي لم يمت وهو المهدي والقائم، توفي سنة ١٩٣هـ. انظر: مقالات الإسلاميين: (٢٦/١)، الملل والنحل: (١٦٨/١)، الوافي بالوفيات: (٦٣/٩)، أعلام الإسماعيلية لمصطفى غالب: (ص٤٤٧).

(٥) (٤٢١/٨).

(٦) هو كتاب: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: للشيخ تقي الدين أحمد بن علي=

أن داعية هذه الطائفة تسُب الاثني عشرية[1] وتلعنهم لعناً كبيراً لمخالفتهم النص المتضمن إمامة إسماعيل، ويقبحون رأيهم في المنسوب إليهم، ويجهلونهم، وفيه أن الرافضي الاثني عشري إذا اجتمع هو والإسماعيلي، وتناظرا في مسألة الإمامة يَحِلُ الإسماعيلي عقيدة الاثني عشري في مجلس واحد، ولا يقدر على مكابرته ويُصَيِّره إلى اعتقاد أن الإمامة انتقلت إلى محمد بن إسماعيل؛ لأن من مال إلى إسماعيل وولده محمد أكثر ممن مال إلى موسى وأقوى دليلاً وحجة كما هو مبين في [ب/٣٠] كتبهم[2].

ومن الإمامية فرقة ثبتت على القول بإمامة إسماعيل وعلى أنه مات بعد موت أبيه الصادق لا قبله كما تقدم، وانتقلت عنه الإمامة إلى ولده محمد ومن [الإمامية][3] فرقة قالت: إن جعفر الصادق نص على إمامة ابن ابنه محمد بن إسماعيل، ووقفت عليه وما [عدوها][4] عنه، وزعموا أنه حي لم يمت إلى يومنا هذا، ولا يموت حتى يملك الأرض، وأنه هو المهدي الذي تقدمت [به البشارة، واحتجت هذه الفرقة بأخبار كثيرة، رووها عن أسلافهم، يخبرون بها أن سابع الأئمة قائمهم وهؤلاء يقال لهم السبعية[5].

=المقريزي (ت٨٤٥هـ)، ويعرف هذا الكتاب بالخطط، أو خطط المقريزي، وجمع فيه مؤلفه تاريخ مصر وأخبارها، وأحوال سكانها. انظر كشف الظنون: (١٨٨٩/٢)، هدية العارفين: (١٢٧/٥)، وسوف ينقل منه المؤلف في الصفحات التالية ويصرح بذكر باسم مؤلفه.

(١) تقدم التعريف بها: (ص٧٨).

(٢) لم أعثر عليه في كتاب خطط المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)و في (ب): «الامتحانة».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عدونا».

(٥) السبعيَّة: لقب من ألقاب الفرقة الإسماعيليَّة، أُختلِف في السبب بتلقيبها بذلك على قولين: =

وسيأتي ما نقل عن جعفر الصادق لما قال لبعض أصحابه: عد الأيام فعدها فسأله عن عددها، فقال: سبعة فذكر كلاماً أشار به إلى موسى الكاظم، وقال: سابعكم قائمكم.

وقالت الإسماعيلية: السابع إسماعيل.

تنبيه: قال الإمام الشهرستاني في «محصله»[1]: «إن المعدودين في الفرق ...[2] الإسلامية من هؤلاء الإسماعيليَّة الفرقة الواقفة[3] على إسماعيل بن جعفر الصادق، أو محمد بن إسماعيل، وأما الإسماعيليَّة المشهورة في الفرق

=القول الأول: وذلك لاعتقادهم أن أدوار النبوة والإمامة سبعة، وأن آخر الأدوار المراد به القيامة، وتتعاقب هذه الأدوار إلى ما لانهاية، فأدوار النبوة — النطقاء — السبعة: الأول: آدم وَوَصِيَّه شيث، الثاني: نوح وَوَصِيَّه سام، الثالث: إبراهيم وَوَصِيَّه إسماعيل وإسحاق، الرابع: موسى وَوَصِيَّه هارون، الخامس: عيسى وَوَصِيَّه شمعون، السادس: محمد وَوَصِيَّه عليّ — وهو أول الأئمة — ثم الحسن ثم الحسين ثم زين العابدين ثم الباقر ثم الصادق وسابع الأئمة: إسماعيل بن جعفر، والدور السابع التام: محمد بن إسماعيل القائم المنتظر تم به دور السبعة، ثم ابتدئ منه بالأئمة المستورين.

القول الثاني: إن تدبير العالم السفلي منوط بالكواكب السبعة: زحل ثم المشتري ثم المريخ ثم الشمس ثم الزهرة ثم عطارد ثم القمر، وهذا الاعتقاد أُخذ من الصابئة والثنوية. انظر: فضائح الباطنية للغزالي: (ص١٦)، الملل والنحل: (١٩٢/١)، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين: (ص٨٠).

(١) ليس في كتب أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني كتاب: «المحصل»، انظر: هدية العارفين: (٩١/٦)، ولعله تصحيف من النساخ، فكتب المؤلف: «الملل» وصُحف إلى: «المحصل»، ووجدت في كتاب «الملل والنحل»كلام قريب جداً مما ذكره المؤلف، وكأنه أراد أن يكتب: «ما محصله» والله أعلم.

(٢) هناك طمس في (ت).

(٣) هي فرقة المباركيَّة وتقدم التعريف بها: (ص٢١٩).

بالتَعْلِيمِيِّة[١] هم البَاطنيِّة[٢] ولهم مقالة مفردة»[٣] ويعرفون بالسبعيَّة، ولا يقولون بوجوب شيء على الله، ولا بالحسن والقبيح العقليين[٤]، ولا يُعدَّون في الإمامية.

ومنهم فرقة اتفقت على إمامة محمد وموته، وساقت الإمامة منه في المستورين من أولاده، وسَمَّوْا محمداً هذا بالمكتوم ولقبوه بالمكرم[٥]، ثم من بعده ولده المسمى جعفر الملقب بالمصدق[٦]، ....

---

(١) التَعْلِيمِيِّة: من ألقاب الفرقة الإسماعيليَّة أطلقه عليهم أهل خُراسان، ولقبوا به لأن مبدأ مذهبم إبطال الرأي وإبطال إعمال العقول، ودعوة أتباعهم إلى التعلم والتعليم من الإمام، ويقولون: «لا حجة في العقليات ولا بد من تعليم المعلم المعصوم وهو الإمام، لأن الحق إما يعرف بالرأي أو بالتعليم، وقد بطل التعويل على الرأي لتعارض الأراء وتقابل الأهواء، فتعين الرجوع إلى التعلم والتعليم». انظر: فضائح الباطنية: (ص١٧)، الملل والنحل: (١/١٩٢)، الأنساب: (١/٤٦٨).

(٢) الباطِنِيَّة: لقب أطلقه أهل العراق على الإسماعيلية، وذلك لدعواهم أن لظواهر القرآن الكريم بواطن تجري مجرى اللب من القشر، وهي عند الجهال صور جلية وعند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات لحقائق معينة، من عرف علم الباطن انحط عنه التكليف ومن جهله فقد وقع تحت الأغلال والأوزار، ويطلق ايضاً على سائر الفرق القائلة بالباطن مثل النصيرية والدروز. انظر الفرق بين الفرق: (ص٢٧٨)، فضائح الباطنية: (ص١٢)، الملل والنحل: (١/١٩٢)، الحركات الباطنية في الإسلام لمصطفى غالب: (ص٦١).

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني: (١//١٦٧ – ١٦٨)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف يسير، وكأنه أراد الإشارة إلى هذا الكتاب فصحفه النساخ، كما تقدم.

(٤) تقدم التعريف به: (ص١٦٥).

(٥) هو: محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وقد تقدمت ترجمته: (ص٢٢١).

(٦) هو: جعفر المصدق بن محمد المكتوم بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ثاني الأئمة المستورين عند الإسماعيلية، ولم أجد من ذكره بهذا الاسم إلا ابن خلدون وعنه المقريزي، وأما اسمه عند غيرهم ومنهم الإسماعيلية هو: عبدالله «احمد الوفي»بن محمد بن إسماعيل بن جعفر=

ثم من بعده ولده المسمى محمد الملقب بالحبيب[1]، وكان محمد هذا يؤمل الظهور،

=الصادق، ويلقب «أحمد الوفي»، ثاني الأئمة المستورين عند الإسماعيلية، ويعتبرونه من ألمع أئمتهم وأكثرهم علماً، ويقول الإسماعيلية إنه هو من ألف: «رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا»، ثم اختصرها في: «الرسالة الجامعة»، تنقل بين عدد من البلدان ثمّ استقر في سلميَّة بسرية مطلقة، وهو أول من اتخذها مركز للإسماعيلية، وبث الدعاة وارسلهم إلى مختلف البلدان، يقال أنه عُرف بين الناس باسم حجته«عبدالله بن ميمون القداح»، توفي سنة ٢١٢هـ، وعلق ابن خلكان على نسب هؤلاء الأدعياء، فقال: «إن هذا عند من يصحح نسبه – أي الدَّعي الذي أسس الدولة العبيدية – ففيه اختلاف كثير وأهل العلم بالأنساب من المحققين ينكرون دعواه في النسب». انظر: وفيات الأعيان: (١١٧/٣)، الوافي بالوفيات: (٢٤١/١٩)، تاريخ العبر وديوان المبتدأ والخبر لأبن خلدون: (٤٥١/٣) (٣٩/٤)، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الخلفاء للمقريزي: (٥٠/١)، أعلام الإسماعيلية: (ص٣٤٢)، تاريخ الإسماعيلية لعارف تامر: (١٣٠/١).

(١) هو: محمد الحبيب بن جعفر المصدق بن محمد المكتوم بن إسماعيل بن جعفر الصادق، هووالد عبيد الله المهدي – مؤسس الدولة العبيدية بالمغرب – أرسل دعاته إلى اليمن فأقام فيها علي بن الفضل دولة بأمره، وأرسل داعيته أبو عبدالله الشيعي إلى المغرب فاجتمعت عليه قبيلة كتامة، وكان محمد الحبيب يؤمل ظهور أمره والظفر بدولته، ولما حانت وفاته أوصى لابنه عبيدالله وقال له أنت المهدي، هكذا ذكره ابن خلدون والمقريزي، وعند غيرهم هو: الحسين التقي، وقيل: هو أحمد بن عبدالله بن محمد بن إسماعيل، الملقب «محمد التقي»، ثالث الأئمة الإسماعيلية المستورين، كان ينزل في مدينة سلميَّة ومنها أرسل دعاته السريين إلى كل مكان، اشتغل بالتجارة واتخذها ستاراً لإخفاء شخصيته، عُرف بكثرة التجوال بين البلدان ليشرف على شؤون دعوته، التي ازدهرت في عهده وبلغت أوجها، ويقول الإسماعيلية إنه جد عبيد الله المهدي وليس والده، ويقولون أيضاً إنه أكمل كتاب «رسائل إخوان الصفا وخلاّن الوفا» التي بدأها بكتابتها والده، ويقال أنه عُرف بين الناس باسم حجته «أحمد بن عبدالله بن ميمون القداح»، توفي سنة ٢٢٩هـ، وقيل سنة: ٢٢٥هـ انظر: وفيات الأعيان: (١١٧/٣)، تاريخ ابن خلدون: (٤٥١/٣ – ٤٥٢) اتعاظ الحنفا: =

وأنه يكون صاحب الأمر، وغرَّه في ذلك ما نقل عن جده محمد بن إسماعيل أنه يملك الأرض، وأنه هو المهدي، فلما مات ولم يملك شيئاً من الأرض ظن أنه هو، وهكذا دأب الشيعة ينسلون بالأباطيل[1].

قال الخواجا نصير الدين الطوسي[2]: «الأئمة من عهد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق صاروا مستورين، ووقفوا على الشيعة الظاهرة [ت/٢٥]، ودخل في عهد محمد المذكور][3] زمان استتار الأئمة، وظهور دعاتهم، ثم ظهرالمهدي ببلاد الغرب»[4]. انتهى.

تنبيه[5]: من تأمل كلام [الخواجا][6]نصير الدين الطوسي في هذا المقام علم أنه

=(١/٥٠)، أعلام الإسماعيلية: (ص١٠٩)، تاريخ الإسماعيلية: (١/١٣٢).

(١) انظر: اتعاظ الحنفا: (١/٥٠)، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - المعروف بالخطط - وكلاهما للمقريزي: (٢/١٨٢).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص٨٦).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) المهدي الأشهر أنه: سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن ميمون القداح، ولقبه عبيدالله، وقيل إن الحسين مات ولم يكن له ولد، فعهد لابن زوجته وأبوه حداد يهودي. وادَّعى هو أنه: عبيدالله بن الحسين التقي بن أحمد الوفي بن عبدالله الرضي بن محمد الوصي بن إسماعيل بن جعفر الصادق، واختُلف في نسبه إلى آل البيت اختلافاًكبيراً، وأهل العلم بالأنساب من المحققين ينكرون دعواه في النسب.
ظهر الدَّعي عبيدالله المهدي مؤسس الدولة العبيدية في المغرب سنة ٢٩٦هـ، وأقام الدولة فيه وجعل المهدية عاصمة لها. انظر: الكامل في التاريخ: (٦/٤٤٦)، وفيات الأعيان: (٣/١١٧)، تاريخ الإسلام: (٢٤/٢٢)، أخبار بني عبيد لابن حماد: (ص٣٥).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «أقول».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الخواجة».

لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وإنما هو مع الظاهر منهم، وبيانه من قوله: «الأئمة من عهد محمد» ثم قوله: «ووقفوا على الشيعة الظاهرة»، ثم قوله: «ودخل من عهد محمد» فتأمل [فإن هؤلاء إن كانوا باطنيَّة سبعيَّة فلا وجه لعد أئمتهم من كتابه المسمى بـ«قواعد العقائد»[1]؛ لأنهم ليسوا من الإماميَّة وإن شملهم لفظ الشيعة وإن اختار عدهم، فذلك ترجيح في الجملة][2] سيما وقد كان وزيراً لصاحب [الألموت][3] الإسماعيلي[4]، ....

(١) هو كتاب: قواعد العقائد: تأليف نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (ت٦٧٢هـ)، وزير الملاحدة الإسماعيلية بآلموت، ثم وزر لهولاكو، وشرحه ابن المطهر الحسن بن يوسف الحلي (ت٧٢٦هـ) في كتاب: كشف الفوائد شرح قواعد العقائد. انظر: هدية العارفين: (١٣١/٦)، إيضاح المكنون وهما لإسماعيل باشا: (٣٦٤/٤).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، في (ب): «الأيكون».

هي قلعة آلموت: وهي قلعة حصينة تقع على قمّة جبل شاهق الارتفاع، وتقع آلموت الآن ضمن حدود دولة إيران: فهي شمال غرب طهران بـ(١٠٠)كم، وشمال شرق مدينة قزوين بـ(٤٠)كم، وسبب تسميتها بذلك قيل: إن ملكاً من ملوك الديلم أرسل عقاباً للصيد وتبعه فرآه سقط على موضع هذه القلعة، فوجده موضعاً حصيناً فأمر ببناء قلعة عليه، فسمّاها «إله أموت» ومعناها بلسان الديلم: «تعليم العقاب»، ثمّ استولى عليها الحسن بن الصبَّاح، وجعلها قاعدة وعاصمة لدولته الإسماعيلية النزارية، في سنة ٤٨٠هـ تقريباً. انظر: آثار البلاد وأخبار العباد للقزويني: (ص١٢٠)، بلدان الخلافة الشرقية: (ص٢٥٦)، آلموت ولا ماسار لإيفانوف: (ص٣٠).

(٤) هو: علاء الدين محمد بن جلال الدين حسن بن محمد الثاني بن الحسن بن محمد بن كيّا بزرك أميد، يلقب بمحمد الثالث، وأما الإسماعيلية فيقولون: إنه من ولد نزار بن المستنصر بالله العبيدي، وهو: الإمام علاء الدين محمد بن جلال الدين حسن بن محمد الثاني بن الحسن بن القاهر بن المهتدي بن علي الهادي بن نزار العبيدي، وهو الذي اتّخذ نصير الدين الطوسي=

[ثم قال الطوسي]:[1] «وهذا بزعمهم المهدي، وادَّعى أنه من ولد إسماعيل بن جعفر الصادق، واتصلت أولاده ابناً بعد بن إلى المستنصر[2] أحد الخلفاء بمصر، ثم اختلفوا من بعده». [انتهى.

أقول][3]: ولا حاجة إلى تعديد فرقهم لأن أئمة الأصول لا يعدونهم من فرق الإمامية؛ لأنهم كانوا ملاحدة، وأفرد الشهرستاني لهم مقالة.

فلنَعُد إلى ذكر الفرق الإمامية، فأقول: ومنهم فرقة قالت: إن الإمامة انتقلت من جعفر الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح[4]، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه[5]،

=وزيراً ومستشاراً له، أصيبت في عهده دولتهم بالوهن والضعف وأخذت في الانهيار، قتل سنة ٦٥٣هـ. انظر: البداية والنهاية: (٢٠١/١٣)، تاريخ الإسماعيلية: (٩٧/٤)، الحشيشية لبرنارد لويس: (ص٢٤٠).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) هو: المستنصر بالله معد بن الظاهر لإعزاز دين الله علي بن الحاكم منصور العبيدي، أبو تميم المصري، وَلِيَ الأمر بعد وفاة أبيه وله سبع سنين، وامتدت ولايته إلى ستين سنة وأربعة أشهر، قال الذهبي: «وكان سَبُّ الصحابة فاشياً في أيامه، والسنة غريبة مكتومة» توفي سنة ٤٨٧هـ. انظر: الكامل في التاريخ: (٤٩٧/٨)، وفيات الأعيان: (٢٢٩/٥)، سير أعلام النبلاء: (١٨٦/١٥).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص٢١١).

(٥) أم عبد الله وإسماعيل هي: فاطمة بنت الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب، تزوجها جعفر الصادق فولدت له: إسماعيل، وعبدالله، وأم فروة، وذكرها ابن حزم باسم: فاطمة بنت الحسن بن الحسين بن علي. انظر: نسب قريش لمصعب الزبيري: (٥٢/٢، ٦٣)، الملل والنحل: (١٧٦/١)، جمهرة انساب العرب لابن حزم: (٥٩/١)، فرق الشيعة: (ص٦٨).

وهذه الفرقة تسمى بالأفطحيَّة، أو الفَطْحِيَّة[1]، ويقال لهم: العماريَّة لانتمائهم إلى واحد من أكابرهم، يقال له عمار بن يحيى الساباطي[2]، وقد كذبوا من قال بإمامة إسماعيل، وموسى الكاظم وغيرهما من ذريتهما، واحتجت الأفطحيَّة[3] على ذلك بأربعة أوجه:

الأول: أن جعفراً الصادق والد عبد الله المذكور قال: إن الإمامة في أكبر أولاد الإمام وكان هو أكبرهم.

الثاني: قوله: وهو من يجلس في مجلسي، وكان هو الذي جلس في مجلسه.

الثالث: وقالوا[4] الإمام لا يُغَسِّلُهُ ولا يصلي عليه، ولا يأخذ خاتمه، ولا يواريه إلا[5] الإمام بعده، وكان عبد الله هو الذي تولى ذلك كله.

الرابع: وقالوا[6] إن والده كان قد دفع وديعة إلى بعض أصحابه، وأمره أن

---

(١) الفَطْحِيَّة: من فرق الرافضة، وتسمى أيضاً بالعمارية، نسبوا إلى عمار الساباطي، قال بإمامة عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق، بعد وفاة والده جعفر الصادق، وكثير منهم رجع إلى القول بإمامة موسى الكاظم بعد وفاة الأفطح. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٨)، الملل والنحل: (١/١٦٧)، التبصير في الدين: (ص٣٨)، فرق الشيعة: (ص٧٧).

(٢) هو: عمّار بن موسى الساباطي، أبو الفضل من الموالي، تنسب إليه العمارية، روى عن جعفر الصادق وابنه موسى الكاظم، وهو كان فطحياً من القائلين بإمامة عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق، وبعد وفاته قال بإمامة موسى الكاظم، وثقه النجاشي في الرواية. انظر: الملل والنحل: (١/١٦٧)، فرق الشيعة: (ص٧٩)، رجال النجاشي: (ص٢٩٠)، رجال الكشي: (ص٢١٧).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الفطيحية».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «قالوا».

(٥) ليست في (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «قالوا».

يدفعها إلى من يطلبها منه، وأن يتخذه إماماً فما طلبها منه أحد إلا عبد الله، ومع ذلك ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوماً، ومات ولم يعقب ولداً[1].

ثم إن القائلين بانتقال الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى الكاظم، وهم[2] فرقة يقال لهم: المفضلية[3]، احتجوا[4] بذلك أولاً: بما روت أصحابه عن أبيه الصادق أنه قال لبعض أصحابه: عُدَّ الأيام فعدها من الأحد حتى بلغ السبت، فقال له: كم عددت؟ قال سبعة فقال: [ب/٣١] جعفر سبت السبوت، وشمس الدهور، ونور الشهور، ومن لا يلهو ولا يلعب، وهو سابعكم قائمكم، وقال أيضاً فيه: إنه شبيه بعيسى[5].

ثم افترقوا بعد موته خمس فرق، منهم أربع فرق كذبوا الاثني عشرية[6]، وخالفوهم فيما ذهبوا إليه من بعده، فمنهم فرقة قالوا بموته، وزعموا أنه بعد الموت يقوم، وهو الإمام المنتظر، ويعتقدون أنه هو[7] المهدي الذي يقوم بعد الموت، ومنهم فرقة قالوا: ما مات ولا يموت حتى يملك مشرق الأرض ومغربها،

---

(١) الملل والنحل: (١/١٦٧).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «هم».

(٣) المفضليَّة: أتباع المفضل بن عمر، وهي من فرق الرافضة الإمامية، ويسمون أيضاً بالموسوية، قالت إن جعفر الصادق نص على إمامة ولده موسى الكاظم، ومنهم فرقة وقفوا على أمر موسى وقالوا لا ندري أمات أم لم يمت. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٩)، الملل والنحل: (١/١٦٨).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «واحتجوا».

(٥) الملل والنحل: (١/١٦٨).

(٦) تقدم التعريف بها: (ص٧٨).

(٧) ليست في (ت).

وهذه الفرقة تدعى بالواقفيَّة ؛ لأنهم وقفوا على موسى الكاظم المذكور فلم يجاوزوه، ولم يسوقوا الإمامة بعده، ومنهم فرقة تعرف بالممطورة[1] قالوا: لا ندري هل مات أو لم يمت؟ وسبب تسميتهم بذلك أن يونس بن عبد الرحمن[2]، وهو من علماء الشيعة قال لهم: ما أنتم إلا كلاب [ممطورة][3].

ومنهم فرقة كذبوا الاثني عشرية، وذهبوا إلى أن الإمامة انتقلت عن موسى الكاظم[4] إلى ابنه أحمد[5]، ....

---

(١) الممطورة: من فرق الرافضة، وتسمى أيضاً بالواقفة، لأنها وقفت على القول بإمامة موسى الكاظم، وقالت: هو حي لم يمت، ولا يموت حتى يملك الأرض، ولقبوا بالممطورة لأن يونس بن عبد الرحمن لَّما ناظرهم قال: أنتم أهون علي من الكلاب الممطورة، فلزمهم ذلك. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٢٩)، الفرق بين الفرق: (ص٤٦)، الفصل في الملل والأهواء والنحل: (٤/ ١٣٨)، الملل والنحل: (١/ ١٦٩).

(٢) هو: يونس بن عبدالرحمن القمّي البغدادي، أبو محمد مولى علي بن يقطين، من أصحاب موسى الكاظم، وكان وكيل علي الرضا وخاصَّته، وإليه تنسب فرقة اليونسيّة من فرق الرافضة، كان على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت الكاظم، ناظر الواقفة الذين وقفوا على إمامة الكاظم ولقبهم بالممطورية، وهو مقدّم عند الإمامية، وله منزلة عظيمة، صنف مصنفات منها: كتاب المثالب، وكتاب علل النكاح وتحليل المتعة، توفي سنة ٢٠٨هـ. انظر: الوافي بالوفيات: (٢٩/ ١٨٣)، رجال النجاشي: (ص٤٤٦)، رجال الكشي: (ص٤٠٣).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ممطرة».

(٤) تقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٥) هو: أحمد بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، كان كريماً وَرِعاً، كان والده موسى يُحبه، ويقال: إنه أعتق ألف مملوك، هناك فرقة تزعم إمامته، وقالوا إن والده نص على إمامته، وفرقة أخرى قالت بإمامته وإمامة أخيه علي الرضا وأجازوها في أخوين معاً، غير أن والده جعله الوصي بعد علي الرضا. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٣٠)، فرق الشيعة: (ص٨٥)، إعلام الورى بأعلام الهدى للطبرسي: (ص٣١٢)، كشف الغمة في معرفة=

ثم إن القائلين بانتقالها إلى علي الرضى[1] بعد أبيه الكاظم ذهبت منهم فرقة إلى أن الإمامة لم تنتقل عنه إلى محمد ولده الملقب بالجواد، وبالتقي[2]؛ لأنه ما استحق الإمامة فإن أباه علياً الرضى مات وكان محمد هذا صغيراً، ولا علم عنده بمناهجها، وخالفوا الاثني عشرية، ونفوا عنه الإمامة، وأكذبوهم في دعواهم[3]، وقد كان سِنُّهُ في سَنَةِ وفاة والده [الرضى][4] أربع سنوات، ومنهم من قال: ثماني سنين، ومن قال منهم بإمامته قال: لا يبعد أن يخلق الله تعالى فيه العلوم بكل الدين وأصوله وفروعه، وإن كان صغيراً، كما وقع لسيدنا عيسى عليه السلام، وقال آخرون منهم: إنه كان إماماً على معنى أن الأمر له دون سائر الناس، ولكن لا يجوز أن يكون إماماً في الصلاة ومفتياً في الحوادث، وإنما المفتي كان بعض أصحابه إلى أن صار بالغاً[5]، ثم إن من قال: إن محمداً الجواد استحق الإمامة افترقوا فمنهم فرقة ينتظرونه، ويعتقدون أنه الإمام المنتظر، وهم ينتظرون قيامه من عهد المأمون[6]،

=الأئمة للإربلي: (٣/٢٦).

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٣) قوله: «وخالفوا الأثني عشرية، ونفوا عنه الإمامة، وأكذبوهم في دعواهم» ليس في (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) من قوله: «وقال آخرون منهم» إلى قوله: «إلى أن صار بالغاً» ليس في (ت).

(٦) هو: عبد الله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي العباسي الهاشمي القرشي، الخليفة أبو العباس أمير المؤمنين، لما تولى الخلافة تكنَّى بأبي جعفر، واستتب له الأمر بعد مقتل أخيه الأمين، كان فصيحاً مفوَّهاً، وكان حازماً حليماً جواداً ذا هيبة، حفظ القرآن وبرع في الفقه وأيام الناس، كان يعقد مجلساً لإملاء الحديث، ومهر في الفلسفة، وأمر بترجمة كتب اليونانيين بعد أن أحضرها من جزيرة قبرص، كان فيه تشيع واعتزال، وجهل بالسنة الصحيحة، دعا الناس إلى القول بأن القرآن الكريم مخلوق، وحمل الناس عليه قهراً=

قال الناقل المؤلف ل«كنز الراغبين العفاة»[1] الموجود في القرن التاسع قال: «وإلى زماننا هذا، ويعتقدون أنه هو المهدي، وقالت: بموته فرقة، وبأن الإمام بعده إنما هو ولده موسى، وردوا ما زعمه[2] الاثني عشرية من قولهم: إنه[3] هو علي الهادي، وقالت فرقة: إن الإمامة بعد محمد الجواد انتقلت إلى الحسن بن علي الرضا[4]، ثم إن القائلين بانتقالها إلى علي الهادي[5] بعد أبيه الجواد، وهو المعروف [ب/٣٢] [ت/٢٦] بالتقي اختلفوا فقالت فرقة:[6] إنه حي، وإنه المنتظر، وهو المهدي، وقالت فرقة: الإمام بعده ولده جعفر[7]، ونفوا الإمامة عن الحسن

=وعذبهم على ذلك، وأوصى أخاه المعتصم بذلك في وصيته، توفي المأمون سنة ٢١٨هـ. انظر: تاريخ بغداد: (١٠/١٨٣)، سير أعلام النبلاء: (١٠/٢٧٢)، الوافي بالوفيات: (١٧/٣٤٩)، فوات الوفيات: (٢/٢٣٥).

(١) هو كتاب: كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاة تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد الناجي القبيباني، أبو إسحاق الشافعي الدمشقي (توفي سنة ٩٠٠هـ)، قال عنه حاجي خليفة: بـ«وهو كتاب مفيد مختصر». انظر: كشف الظنون: (٢/١٥١٧)، هدية العارفين: (٥/٢٣).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «زعمته».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «إنما».

(٤) الحسن بن علي الرضا: لم أجد من ذكر أن لعلي الرضا ابناً اسمه الحسن، فعند الرافضة أن الرضا لم يعقب إلا محمد الجواد، وذكر بن حزم أن لعلي الرضا من الأبناء: علي بن علي: لم يعقب، ومحمد بن علي: والعقب له. انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: (ص٦١)، إعلام الورى بأعلام الهدى: (ص٣٤١)، كشف الغمة في معرفة الأئمة: (٣/٧٩).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٦) ليست في (ت).

(٧) هو: جعفر بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم الحسيني، =

العسكري[(١)] ابنه، ولم يثبتوها فيه، ولم يرتضونه[(٢)] إماماً»[(٣)].

واحتجت الشيعة لذلك فقالوا: امتحنَّا الحسن بن علي الهادي فلم نجد عنده علماً ولَقَّبوا من قال بإمامته بالحمارية[(٤)]، واحتجوا أيضاً بأن الحسن العسكري لا يجوز أن يكون إماماً؛ لأنه مات ولا خُلْفَ له، والإمام لا يكون إلا ويكون له خُلْفٌ وعَقِبٌ، ولما صح عندهم أن الحسن لا عقب له حاز أخوه جعفر ميراثه، وأجاب عن قول من قال: إن له جارية حامل فقال: هي من جواريِّ[(٥)] وانكشف حال الحسن العسكري عند السلطان، والرعية وخواص الناس وعوامهم، وتشتت كل[(٦)] من قال بإمامة الحسن، وتفرقوا أصنافاً كثيرة، وثبتت هذه الفرقة على صحة إمامة جعفر، ورجع إليهم خلق كثير ممن قال بإمامة الحسن، ومن جملة من رجع الحسن بن علي

=كان منابذاً لأخيه الحسن، ولمّا توفي أخوه الحسن أخذ ميراثه لأنه لم يعقب، وهو يُعرف عند الرافضة «بجعفر الكذاب»، لأنه ادّعى الإمامة، وحسد أخيه وأخذ ميراثه، بل إنهم يقولون: إن من لقبه بذلك هو علي بن الحسين زين العابدين، ولم يقرهم ابن حجر – على تلقيبه بالكذاب – فقال: «وأنها لا أصل لها لأنهم لا يوثق بنقلهم». انظر: سير أعلام النبلاء: (١٢١/١٣)، لسان الميزان: (١١٩/٢)، إعلام الورى بأعلام الهدى: (ص٣٦١) (ص٣٩٨ – ٣٩٩).

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٢) كذا في كلتا النسختين، والصواب «يرتضوه» لأنه مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

(٣) يظهر أن كتاب كنز الراغبين هذا ما زال مخطوطاً، ولم يطبع بعد.

(٤) تقدم التعريف بها: (ص١٠٧).

(٥) كذا في كلتا النسختين، ويظهر وجود سقط فيهما، حيث وجدت في الملل والنحل: (١٧٠/١) – لأن المؤلف رجع إليه هنا –: «وحاز جعفر ميراث الحسن بعد دَعَاوى ادَّعَاها عليه، أنه فعل ذلك من حبل فى جواريه وغيرهم، وانكشف امره عند السلطان والرعية...».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «كلمة».

بن مصال[1]، وهو من أجلِّ أصحابهم وأكبر فقهائهم، وكان كثير الفقه والحديث.

ومن الشيعة فرقة ثانية جعفرية[2] قالوا بعد موت الحسن العسكري: إنا كنا مخطئين في القول بإمامة الحسن والائتمام به؛ لأنه [لم][3] يكن إماماً، وإنما كان الإمام جعفر، وقد تحققنا ذلك لما مات الحسن ولا عقب له، وتبيَّنَّا أن جعفراً كان محقّاً في دعواه والحسن كان مبطلاً، ومن الشيعة فرقة ثالثة جعفرية قالوا: الإمام بعد الحسن العسكري إنما هو جعفر أخوه بمقتضى وصية الحسن له بالإمامة، وقد رجعت إليه حقّاً.

ومن الشيعة فرقة كذَّبوا الاثني عشرية والجعفرية، وقالوا: الإمام بعد علي الهادي ولده محمد[4] لا جعفراً ولا الحسن، ولمَّا ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به، وعلمنا أن الحسن كان على مثل حاله إلا أنه كان يتستر عرفنا [أنهما][5] لم يكونا

---

(١) الصحيح أنه: «علي بن الحسن بن فضال» كما في الملل والنحل: (١/١٧٠)، وهو: علي بن الحسن بن فضال بن عمرو الكوفي، أبو محمد مولى تيم الله بن ثعلبة، من خاصَّة أصحاب علي الرضا، كان فطحياً يقول بإمامة عبد الله بن جعفر ثم رجع عن ذلك، وهو من مصنفي الشيعة حيث صنف: الرد على الغالية، والبشارات، توفي سنة ٢٢٤ هـ. انظر: لسان الميزان: (٢/٢٢٥)، رجال النجاشي: (ص٣٤)، رجال الكشي: (ص٤٢٨، ٤٦٧).

(٢) تقدم التعريف بها: (ص١٣٣).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) هو: محمد بن علي الهادي بن محمد الجواد، يذكر الرافضة أن لعلي الهادي ولد اسمه «محمد»، وأن هناك من قال بإمامته بعد وفاة أخيه الحسن، وأما ابن حزم فذكر أن أولاد علي الهادي هما: الحسن وجعفر فقط، ولم يذكر أن له ولد اسمه محمد. انظر: جمهرة أنساب العرب: (ص٦١)، الغيبة للطوسي: (ص١٩٢)، إعلام الورى بأعلام الهدى: (ص٣٦١)، كشف الغمة في معرفة الأئمة: (٣/١٤٨).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أنهم».

إمامين ورجعنا إلى محمد، ووجدنا له عقباً وعرفنا أنه كان هو الإمام دون أخويه الحسن وجعفر.

ومن الشيعة فرقة اختلفت بعد موت جعفر والقول بإمامته لديهم مقرر، قالوا: انتقلت عنه الإمامة إلى علي(١) ابنه، وإلى فاطمة(٢) أخت جعفر، وقالت فرقة: انتقلت عنه الإمامة إلى ابنه علي دون عمته فاطمة.

ومن الشيعة فرقة قالت: ولد للحسن العسكري ابن قبل وفاته بسنتين فاستتر، خوفاً من جعفر وغيره من الأعداء، واسمه محمد(٣) وهو الإمام القائم المنتظر المهدي، [وهؤلاء هم المكذَّبون بكل لسان، والذي بهم يهزأ كل إنسان](٤)، وقال من الشيعة فرقة: إن قول من ادَّعَى أن الحسن العسكري مات وله ابن باطل؛ لأن ذلك لم يَخْفَ ولا يجوز مكابرة العيان، لكنه ولد له ابن بعد موته بثمانية أشهر [ب/٣٣] ومن الشيعة فرقة قالت: صحت وفاة الحسن وصح أن لا ولد له، وبطل ما ادعى من الحبل في سُرِّيَّة(٥) له، وثبت أن لا إمام بعد الحسن، وجائز في المعقول

---

(١) هو: علي بن جعفر بن علي الهادي بن محمد الجواد الهاشمي، ذكر ابن حزم أن جعفراً بن علي له ولد اسمه «علي»، وقال: إنه عقَّب عشرة من الولد. انظر: جمهرة أنساب العرب: (ص٦١ – ٦٢).

(٢) هي: فاطمة بنت علي الهادي بن محمد الجواد: ذكر الطبرسي أن لعلي الهادي ابنة واحدة هي: «عليَّة»، ولم يذكر ابن حزم أن علياً الهادي عقب بنات، وأولاده هما: الحسن وجعفر. انظر: جمهرةأنساب العرب: (ص٦١)، إعلام الورى بأعلام الهدى: (ص٣٦١).

(٣) هو: محمد بن الحسن العسكري، مهدي الرافضة المنتظر: تقدمت ترجمته: (ص١٣٢).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) السُّرِّيَّة: الأمَة أو الجارية التي بَوَّأتَها بَيْتاً، واتخذتها للمُلْك والجماع، وهي منسوبة إلى السِّر: وهو الجماع، لأن صاحبها اصطفاها للنكاح لا للتجارة فيها، وقيل: بل منسوبة إلى السُّر: =

أن يرفع الله الحجة عن أهل الأرض لمعاصيهم، وهي فترة وزمان لا إمام فيه، والأرض اليوم بلا حجة كما كانت الفترة قبل مبعث النبي ﷺ.

ومن الشيعة فرقة قالت: إن الحسن قد مات وصح موته، وقد اختلف الناس هذا الاختلاف، ولا ندري كيف هو؟ولا نشك أنه وُلِدَ له وَلَدٌ، ولا ندري هل ولد قبل موته [أو بعد موته]؟[1] إلا أنا نعلم يقيناً أن الأرض لا تخلو من حجة، وهو الخلف الغائب فنحن نتولاه ولا نتمسك[2] باسمه حتى تظهر[3] صورته، ومن الشيعة فرقة قالت: نعلم أن الحسن مات ولابد للناس من إمام، ولا تخلو الأرض من حجة، فلا ندري أهو من ولده، أو من غيره؟ومن الشيعة فرقة وقفت في هذه المَخَاطِب[4]، وقالت: لا ندري على القطع حقيقة الحال، لكن نقطع بإمامة علي [الرضا][5] بن الكاظم ونقول بها، وفي كل موضع اختلفت الشيعة فيه فنحن من الواقفية في ذلك إلى أن يظهر الله الحجة، ويظهر بصورته فلا يشك في [إمامته][6] من أبصره.

ومن الشيعة فرقة قالت: إن الحسن لم يمت وهو القائم، ولا يجوز أن يموت ولا وَلَدَ له ظاهرٌ[7]؛ لأن الأرض لا تخلو من إمام، وأنه هو المهدي، وقالت: هذه

=وهو السرور، فسميت الجارية سُرِّيَّة لأنها موضع سرور الرجل. انظر: الصحاح: (ص٥٣٣)، تهذيب اللغة: (١٢/٢٠٣)، مقاييس اللغة: (٣/٧٠).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في الأصل، واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «ونتمسك».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «يظهر».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «المخابط».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الرضي».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «إمامة».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «ظاهراً».

الفرقة إن القائم له [غيبتان][1]، وهذه إحدى الغيبتين وسيظهر، ويعرف ثم يغيب غيبة أخرى.

ومن الشيعة فرقة قالوا: إن الحسن مات، ولكنه يحيى وهو القائم؛ لأنا رأينا أن معنى القائم هو القائم[2] بعد الموت، فنقطع بموت الحسن لا نشك فيه، ولا ولد له، فيجب أنه يحيى بعد الموت.

وقال ابن حزم[3] في «الملل والنحل»[4]: «ثم مات الحسن أي العسكري[5] عن غير عقب، فافترقوا[6] فرقاً [ت/٢٧] فثبت جمهورهم على أنه وُلِدَ للحسن وَلَدٌ أخفاه، وقيل بل وُلِدَ له بعد موته من جارية له اسمها صقيل، وقيل: اسمها نرجس، وقيل: اسمها سوسن، والأشهر عندهم أنها صقيل؛ لأن صقيلاً هذه ادعت أنها حامل لما مات سيدها الحسن فوقف ميراثه لذلك سبع سنين، ونازع في ذلك أخوه جعفر بن علي[7]، وكان موت الحسن سنة ستين ومئتين[8] بسر من رأى[9]، وتعصب لها جماعة من أرباب الدولة، وتعصب لجعفر آخرون ثم انفش

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «غيبتنا».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «القيام».

(٣) تقدمت ترجمته: (ص١٨٣).

(٤) هو كتاب: الفصل في الملل والأهواء والنحل، وتقدم التعريف به: (ص٢١٥).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «فافترق أصحابه».

(٧) تقدمت ترجمته: (ص٢٣٣).

(٨) ليست في (ت).

(٩) هي: مدينة سامراء، يقال: بنيت لسام بن نوح، فنسبت إليه بالفارسية، وكانت مدينة فارسية عتيقة فخربت، ثم بنى هذه المدينة الخليفة المعتصم العباسي عام ٢٢١هـ، ونقل إليها عسكره لّما ضاقت بهم بغداد، وسمّاها سُرَّ من رأى، ثمّ أصبحت عاصمة للدولة العباسية، =

ما ادعته من الحمل وبطل، وأخذ الميراث جعفر أخوه، وزادت فتنة الروافض بصقيل هذه وبدعواها إلى أن كبسها[1] المُعْتَضِدُ بالله[2] أمير المؤمنين بعد نيف وعشرين سنة [ب/٣٤] من موت سَيِّدِها، وقد غمز[3] بها أنها في منزل الحسن النوبختي[4] المعروف بمزملة، وحملت إلى قصر المُعْتَضِدُ إلى أن ماتت في أيام

=ويوجد بها السرداب الذي تزعم الرافضة أن مهديهم سيخرج منه، وهي اليوم: مدينة عراقية مشهورة، تقع في وسط العراق، وإلى الشمال من مدينة بغداد، وتبعد عنها ١٢٠ كم، وتقع على الضفة الشرقية من نهر دجلة. انظر: معجم البلدان: (١٧٣/٣)، موسوعة المدن العربية: (ص٢٤٦)، موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية: (ص٢٧٤).

(١) كذا في كلتا النسختين، وفي «الفصل»: «حبسهم».

(٢) هو: الخليفة المُعْتَضِدُ بالله أحمد بن الموفق بالله طلحة بن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم بالله محمد بن هارون الرشيد الهاشمي، أبو العباس العباسي أمير المؤمنين، تولى الخلافة بعد عمه المعتمد على الله، كان مَلِكاً مهيباً شجاعاً جباراً، كان يسمى السفاح الثاني، لأنه أحيا الخلافة التي ضعفت بعد مقتل المتوكل، وكانت أيامه طيبة كثيرة المَنِّ والرخاء، وأسقط المكوس ونشر العدل ورفع المظالم عن الرعية، توفي سنة ٢٨٩هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٤٠٣/٤)، سير أعلام النبلاء: (٤٦٣/١٣)، فوات الوفيات: (٧٢/١).

(٣) كذا في كلتا النسختين، وفي «الفصل»: «عير».

(٤) في الفصل في الملل: الحسن بن جعفر النوبختي الكاتب، ولم أعثر في آل نوبخت على من اسمه: «الحسن بن جعفر»، ولا من يعرف بـ«مزملة»، وكذلك ذكر محقق كتاب فرق الشيعة للنوبختي (ص٦ – ٢٦) تاريخ آل نوبخت وأعلامهم ولم أجد فيه ما ذكر، ووجدت: أن«الحسن بن موسى النوبختي» كان كاتباً نسخ بخطه الشيء الكثير من الكتب، كما كان جَمَّاعة للكتب: الوافي بالوفيات: (١٧٥/١٢)

وهو: الحسن بن موسى بن الحسن النوبختي، أبو محمد الشيعي، كان متكلماً فيلسوفاً، كانت المعتزلة تدَّعيه والشيعة تدَّعيه أيضاً، وهو لها أقرب، قال عنه النجاشي: «شيخنا المتكلم المبرز على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها»، صنف مصنفات عديدة، منها: فرق=

المقتدر[1] أمير المؤمنين، فهم إلى اليوم ينتظرون من مائة ونيف وثمانين عاماً لا يدرون في أي كنيف[2] غرق»[3]. انتهى.

أقول: وقد أورد عالم المدينة سيد أهل الوقار والسكينة السيد الشريف الحسيب النسيب السمهودي[4] في كتابه المسمى بـ«سر الحياة»[5] ما صورته وهو قوله: «وقد تنازعت الشيعة بعد موت الحسن العسكري، فافترقوا[6] عشرين فرقة، كل فرقة نحلت مذهباً في الإمامة، وأقامت عليه حجة». انتهى.

=الشيعة، والآراء والديانات وهو كبير لم يكمله، والرد على أصحاب التناسخ، ولم تذكر له تاريخ وفاة. انظر: سير أعلام النبلاء: (٣٢٦/١٥)، لسان الميزان: (٢٥٨/٢)، رجال النجاشي: (ص٦٣).

(١) هو: الخليفة المُقْتَدِر بالله جعفر بن المعتضد بالله أحمد بن الموفق بالله طلحة بن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم بالله محمد بن هارون الرشيد الهاشمي، أبو الفضل العباسي أمير المؤمنين، بويع له بالخلافة بعد أخيه المكتفي بالله، وهو ابن ثلاث عشرة سنة، ولم يلِ أمر الأمة قبله أصغر منه، ولهذا ضعفت الخلافة في عهده، وجرت تلك العظائم، منها أخذ القرامطة يغيرون على البلاد وقوافل الحجيج، حتى قتلوا الحاج وقلعوا الحجر الأسود سنة ٣١٧هـ، خُلع من الخلافة مرتين وفي المرة الثالثة قُتل وذلك سنة ٣٢٠هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٢١٣/٧)، سير أعلام النبلاء: (٤٣/١٥)، فوات الوفيات: (٢٨٤/١).

(٢) تقدم بيان معناه: (ص١٨٣).

(٣) الفصل في الملل والنحل: (٧٧/٤ – ٧٨) بدون آخره وهو: «لا يدرون في أي كنيف غرق».

(٤) تقدمت ترجمته: (ص٢١٩).

(٥) كتاب: سر الحياة: الكتب التي ترجمة للشريف السمهودي لم تذكر أن من ضمن كتبه كتاب «سر الحياة». انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: (٢٤٥/٥)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر: (ص٥٤)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: (٤٧٠/١)، هدية العارفين: (٧٤٠/١)، الأعلام للزركلي: (٣٠٧/٤).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت) «على».

فانظروا يا أئمة الهدى قول هذا الذي ادَّعى النص [النبوي][1] على ترتيب أئمتهم الاثني عشر، وحكى هو وغيره في غير ما موضع من كتبهم نصوصاً على ترتيب أئمتهم المذكورين، وحكوا فيها الإجماع والتواتر [في][2] نقلها، وأعجبوا من مكابرتهم أن النبي ﷺ عدَّ محمداً بن الحسن العسكري إماماً وأنه هو المهدي، حتى إن المرتضى[3] كفَّر من قال: بخلاف ذلك، والحال أن الذين أكذبوهم في هذه الدعوى نيف وستون فرقة منهم، وقد تقدم تفصيلهم[4] والمعظم منهم إمامية[5] والجميع شيعة.

بيان ذلك:[6] زيدية[7] عشر فرق، [كيسانية][8] اثنا عشر فرقة، إمامية أربعة وثلاثون فرقة، غلاة[9] ثمان فرق، ومن الباطنية[10] ثمان أو تسع، قاله شارح «المحصل»[11] للإمام[12] الرازي[13].

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «السوي».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «من».

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٨٤).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ذكرهم».

(٥) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «تتمة في بيان فرقهم».

(٧) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «كتابية»، والكيسانية: تقدم التعريف بها: (ص٩٠).

(٩) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(١٠) تقدم التعريف بها: (ص٢٢٤).

(١١) شارح المحصل هو: نجم الدين علي بن عمر الكاتبي (توفي سنة ٦٧٥) شرحه في كتاب: «المفصل شرح المحصل»، وتقدم بيانه: (ص١٢٠).

(١٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الإمام».

(١٣) تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

أقول: وهؤلاء الذين يخالفوهم فيهم[1] بعض الأئمة المعدودين أئمةً وحججاً، فكان في[2] حق المرتضى أن يبدأ بتكفير هؤلاء الخلائق، الذين لا يقولون: بإمامة محمد بن العسكري؛ بل لا يثبتون له وجوداً، ويكذبونهم [صريحاً][3] في دعواهم هذه؛ لأنهم [شركاؤهم][4] في تسمية الإمامية.

وكانت البداءة بالإنكار عليهم أولى، ولا يفهمون الغرض بالباطل، ويُدلِّسون في قولهم: إن مذهب الإمامية هو الحق، فليت شعري أي الإمامية يمدحون، وأي الإمامية الذين [يقبحون][5]، وقد علموا مقالاتهم السابقة، ومقابحهم الآتية المصرح بها في كتبهم، وإذا كانوا فرغوا من الكلام[6] مع جماعتهم كانوا ينتقلون إلى غيرهم، فإن هؤلاء يعتقدون أن الإمامة أحد أصول الدين الأربعة عندهم وهي: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة[7]، ولقد صرح

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «منهم».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «من».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «شبه كافرهم».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يفتحون».

(٦) قوله: «من الكلام» ليس في (ت).

(٧) أصول الدين عند الرافضة أو أصول عقائدهم أربعة، وهي: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة، وبعضهم يضيف إليها أصلاً خامساً وهو المعاد، فالتوحيد عندهم: أن الله واحد في الإلهية والأزلية لا يشبهه شيء، ولا يجوز أن يماثله شيء، وأنه فرد في العبودية، لا ثاني له على الوجوه والأسباب، والعدل عندهم: أن الله لم يكلف أحداً إلا دون الطاقة، ولم يأمره إلا بما جعل له عليه الاستطاعة، لا عبث في صنعه ولا تفاوت في خلقه، ولا قبيح في فعله، وبعض الرافضة يدخله ضمن أصل التوحيد ولا يجعله أصلاً مستقلاً، والنبوة عندهم: تفضل من الله على من اختصه بكرامته، وأن جميع الأنبياء الذين نص عليهم القرآن الكريم رسل=

ابن المطهر[1] أنها أحد أركان الإيمان، وأنها أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، ولقد افترى ووقع في ضلال مبين؛ لأن المجتهد المخطئ في أصول الدين وأركان الإيمان غير معذور في خطابه.

وقد نجَّى الله أهل الكتاب والسنة[2] من ذلك حيث نهجوا مناهج [ب/٣٥] أهل اليقين، واتبعوا سبيل الخلفاء الراشدين، ومن مشى على سننهم من أئمة المسلمين، فلم يختلفوا في أركان الإيمان وكيف يختلف فيما بَيَّنه رسول الله ﷺ، ونص عليه نصاً صريحاً والأئمة الأربعة المجتهدون وسائر مقلديهم المقتفون نهجهم لم يختلفوا في مسائل أصول الدين اختلافاً يفضي إلى التكفير، غاية الأمر أن بين الأشعرية[3] والماتريدية[4] الحنفية نحو أربع عشرة مسألة خلافية، البعض منها

=من الله وعباد مكرمون، بعثوا لدعوة الخلق إلى الله، والإمامة عندهم: منصب إلاهي وركن من أركان الدين، ولا بد في كل زمان من إمام موجود، وبوجوده تمام المصلحة في الدين، ولا يكون الإمام إلا معصوماً، عالماً بجميع علوم الدين، وأن الرسول ﷺ استخلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه ونص عليه بالإمامة بعد وفاته، ثم نص على ولديه الحسن والحسين ثم باقي أئمتهم الاثني عشر، ونقل المفيد اتفاق الرافضة الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجب من طاعتهم فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار، والمعاد عندهم: أن الله تعالى يعيد الخلائق ويحييهم بعد موتهم يوم القيامة للحساب والجزاء. انظر: أوائل المقالات للمفيد: (ص٣٩، ٥١، ٧٥، ٦٣)، وانظر أيضاً كتاب: أصل الشيعة وأصولها لمحمد الحسين آل كاشف الغطاء، وكتاب: دراسات في العقيدة الإسلامية لمحمد جعفر شمس الدين.

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٢) يقصد بهم المؤلف (الأشاعرة والماتريدية)، وسوف يتضح ذلك في الأسطر التالية.

(٣) تقدم التعريف بهم: (ص١٦٤).

(٤) الماتريدية: هم المنتسبون إلى أبي منصور محمد بن محمود الماتريدي الحنفي، مصدرهم في التلقي في الإلهيات والنبوات هو العقل، وهو يعدون من الصفاتية لأنهم أثبتوا ثمان صفات=

الخلاف فيه لفظي والبعض معنوي[1]، [قال العلامة][2] الشيخ تاج الدين السُبْكي[3] نظماً في حصر تلك المسائل وبيانها في قصيدة أولها[4]، فمن ذلك قوله[5]:

يا صاح إن عقيدة النعمان ❖ والأشعري حقيقة الإيقان

وكلاهما والله صاحب سنة ❖ بهدي نبي الله مقتديان

=وهي: القدرة والعلم والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والتكوين، وهم خصوها بالإثبات لأن العقل دل عليها دون غيرها، ونفوا الصفات الخبرية والفعلية، وقالوا: إن كلام الله معنى واحد قديم أزلي، ليس له متعلق بمشية الله وقدرته، وإنه ليس بحرف ولا صوت، ويقولون الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وهناك توافق كبير بين الأشاعرة والماتريدية، لأن كلتاهما انبثقتا من الكلابية. انظر: مجموع الفتاوى: (٤٣٣/٧، ٥١٠)، منهاج السنة: (٣٦٢/٢)، الماتريدية دراسة وتقويماً: (ص٥١٣ – ٥١٧).

(١) للاستزادة ومعرفة المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٣٧٨/٣ – ٣٨٩)، شرح المقاصد: (٤٦٥/٣)، تاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة: (ص١٦٩ – ١٧٦)، الماتريدية دراسة وتقويماً: (ص٤٩٤ – ٥٠١).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «والعلامة».

(٣) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي السُبْكي الأنصاري، تاج الدين أبو نصر المصري قاضي القضاة، الفقيه المحدث المتكلم النحوي الناظم، ينسب إلى سُبْك وهي قرية بمصر، تولى القضاء في الشام، وحصلت بسببه محنٌ شديدة، ولما عاد إلى منصبه صفح عن كل من أساء إليه، صنف مصنفات كثيرة، منها: القواعد المشتملة على الأشباه والنظائر، الابهاج في شرح المنهاج، طبقات الشافعية الكبرى، توفي سنة ٧٧١ هـ. انظر: الوافي بالوفيات: (١٦٦/٢١)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: (٢٣٢/٣)، طبقات الشافعية: (١٠٥/٣).

(٤) كذا في كلتا النسختين، وما ذكره المؤلف ليس أول القصيدة، إنما أولها هو:

الورد في خدك صيغ من إنسان ❖ أم في الخدود شقائق النعمان

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٣٧٩/٣).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت) «قوله».

منها[(١)] :

والخُلْفُ بينهما قليل أمرُه ❖ سهل بلا بِدَعٍ ولا كفران

[ت/٢٨] فيما يَقِلُ من المسائل ❖ ويهون عند تطاعن الأقران

ولقد يؤول خلافُها إما إلى ❖ لفظ كالاستثناء فى الإيمان

[ومنها: بعدما انهى][(٢)] المسائل التي يؤول الخلاف فيها إلى اللفظ قوله:

أو للمعاني وهي ست مسائل ❖ هانت مداركها بدون هوان

ثم عَدَّدها ثم قال:

وكذاك أهل الرأي مع أهل الـ ❖ حديث في الاعتقاد الحق متفقان

ما إن يكفر بعضهم بعضاً ولا ❖ ما أزرى عليه كالعدو الشاني[(٣)]

أقول: وهذان الفريقان – أعني الماتريدية والأشعرية – من أشهر الناس [قاطبة][(٤)]، وأعلمهم وأقواهم بصيرةً، وأثبتهم اعتقاداً في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ[(٥)].

قال التفتازاني[(٦)] ....

---

(١) ليست في (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «منها بعدما انتهى».

(٣) بعد أن تكلم السبكي على المسائل التي اختلف فيها الماتريدية الحنفية عن الأشاعرة قال: «ولى قصيدة نونية، جمعت فيها هذه المسائل، وضممت إليها مسائل اختلفت الأشاعرة فيها...»، ثم ذكر القصيدة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٣/٣٧٨ – ٣٨٩).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) المؤلف أشعري العقيدة ولهذا قال عنهم وعن الماتريدية هذا الكلام، والماتريدية كما اتضح هي قريبة جداً للأشعرية ولاتختلف عنها إلا في مسائل، ويضاف إلى ذلك أنها كانت العقيدة الرسمية في الدولة العثمانية، والمؤلف أحد قضاتها.

(٦) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التَفْتَازَاني، سعد الدين الشافعي، ينسب إلى قريته: =

في «شرح المقاصد»:[1] المشهور من أهل السنة في ديار خراسان[2] والعراق والشام وأكثر الأقطار هم الأشاعرة أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري[3] صاحب رسول الله ﷺ، وفي ديار ما وراء النهر[4] الماتريدية، أصحاب أبي منصور الماتريدي[5] تلميذ أبي نصر العِيَاض[6] ....

=«تَفْتَازَان» وهي من نواحي نسا بخراسان، عالم بالنحو والتصريف والأصلين والمنطق، وانتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق، وكان في لسانه لُكْنَة، صنف مصنفات عديدة منها: المقاصد وشرحها، وشرح العقائد النسفية، وأول تصانيفه الإرشاد في النحو، توفي سنة ٧٩١هـ وقيل: ٧٩٣هـ. انظر: الدرر الكامنة: (١١٢/٦)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: (٢٨٥/٢)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد: (٣١٩/٦).

(١) تقدم التعريف به: (ص١٧٥).

(٢) تقدم التعريف به: (ص١٩٨).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص١٦٧)، والمؤلف اسقط أسم جده: «إسحاق بن سالم» ولم يذكره. انظر: شرح المقاصد: (٤٦٤/٣).

(٤) ما وراء النهر: يراد به ما وراء نهر جيحون من البلاد والمدن والأقاليم، وهي البلاد التي تقع في شرقي النهر، ويقال لها: بلاد الهياطلة، ولما جاء الإسلام سميت بما وراء النهر، ويسمى نهر جيحون الآن بآمو داريا، ويقع الآن في دولة أوزبكستان، وتحيط به مدن كثيرة منها: خوارزم وترمذ وبخارى وسمرقند. انظر: المسالك والممالك: (ص١٣١)، معجم البلدان: (٤٥/٥)، بلدان الخلافة الشرقية: (ص٤٧٦)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٤٠٨).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٧٠).

(٦) هو: أحمد بن العباس بن الحسين العِيَاضي السمرقندي، أبو نصر الخزرجي الأنصاري، من ولد قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه، كان من أهل العلم والجهاد والوَرَع، أسره الكفار فقتلوه صبراً في ديار الترك، ولم أعثر على تاريخ قتله رحمه الله. انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية للغزي: (٣٦٢/١)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء: (٧٠/١).

تلميذ أبي بكر الجُوزَجَاني [١] تلميذ محمد بن الحسن الشيباني [٢]، وماتريد [٣]: قرية بسمرقند [٤]، وبين الطائفتين اختلاف في بعض الأصول كمسألة

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «الخورجني».
وهو: أحمد بن إسحاق بن صبيح الجُوزَجَاني، وقيل: ابن صبح، أبو بكر الحنفي، المعروف بابن صبيح الجُوزَجَاني، ينسب إلى مدينة بخراسان يقال لها: الجُوزَجَان والنسبة إليها: جُوزَجَاني، كان أستاذاً لأبي منصور الماتريدي ولأستاذه أبي بصر العِياضي أيضاً، كان من الجامعين بين علم الأصول وعلم الفروع، صنف كتاب التوبة، وكتاب الفرق والتمييز، لم يعرف له تاريخ وفاة. انظر: الأنساب: (١١٦/٢)، الطبقات السنية في تراجم الحنفية: (٢٧٧/١)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٦٠/١)، تاج التراجم في طبقات الحنفية: (ص١١٠)، والمؤلف أسقط اسم: صاحب أبي بكر الجُوزَجَاني، وهو: «أبي سليمان الجُوزَجَاني، تلميذ محمد بن الحسن الشيباني» ولم يذكره. انظر: شرح المقاصد: (٤٦٥/٣).

(٢) هو: محمد بن الحسن بن فرقد القاضي، أبو عبد الله الشيباني بالوَلاء، الفقيه الحنفي، صاحب أبي حنيفة وإمام أهل الرأي، تتلمذ على مالك بن أنس، وأخذ عنه الشافعي، ولاّه الرشيد قضاء الرقة، كان إماماً فقيهاً مجتهداً، من الأذكياء الفصحاء، ضعفه يحيى بن معين من قِبَلِ حفظه، وقال الدارقطني: «لا يستحق عندي الترك»، صنف الكتب الكثيرة النادرة، منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، توفي سنة ١٨٩هـ. انظر: تاريخ بغداد: (١٧٢/٢)، وفيات الأعيان: (١٨٤/٤)، الوافي بالوفيات: (٢٤٧/٢).

(٣) مَاتُريد: ويقال لها: مَاتُريت، وذكرها ياقوت باسم: «ماتِيْرب»، وهي مَحَلَّةٌ — قرية — بسمرقند، وهي الآن مدينة من أعظم مدن جمهورية أوزبكستان. انظر: الأنساب: (١٥٥/٥)، معجم البلدان: (٣٢/٥)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص٤١٢).

(٤) سَمَرَقند: يقال لها بالعربية: «سمران»، وهي مدينة مشهورة تقع بما وراء النهر — نهر جيحون —، قيل إن من بناها هو ذو القرنين، دخلها الإسلام سنة ٧٧هـ، وتقع الآن في جمهورية أوزبكستان، كانت عاصمة لها حتى عام ١٣٤٩هـ، فنقلت العاصمة إلى طشقند، وتقع سَمَرَقند جنوب شرق مدينة بخارى، وتبعد عنها ٢٥٠كم. انظر: معجم البلدان: (٢٤٦/٣)، بلدان الخلافة الشرقية: (ص٥٠٦)، موسوعة ١٠٠٠مدينة إسلامية: (ص٢٨٦).

التكوين[1] ومسألة الاستثناء في الإيمان[2]، ومسألة إيمان المقلد[3]، وغير ذلك.

---

(١) صفة التكوين: انفرد بذكرها الماتريدية، وفسروها بإيجاد الشيء من العدم إلى الوجود، وقالوا: إنها صفة أزلية لله تعالى، ويرون أن جميع صفات الأفعال المتعدية ترجع إليها، واستدل الماتريدية على ثبوتها بالإجماع على أن الله تعالى هو الخالق والمكون للعالم، وقالوا: التكوين غير المكون، وذهب الأشاعرة إلى أنها ليست صفة لله تعالى، وقالوا: بل هي أمر اعتباري يحصل في العقل، من نسبة المؤثر إلى الأثر. انظر: أصول الدين لجمال الدين أحمد الغزنوي: (ص١١٢ – ١١٤)، شرح المقاصد: (١٢٤/٣ – ١٢٨)، الماتريدية دراسة وتقويماً: (ص٢٩٣ – ٢٩٤) (ص٤٩٩).

(٢) الاستثناء في الإيمان: يقصد به تعليق الإيمان بالمشيئة، كقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، أو قوله: أنا مؤمن أرجو، واختُلِف فيه على ثلاثة أقوال: القول الأول: تحريمه ومنعه وقالوا: من استثنى في إيمانه فهو شاك فيه، وقال به المرجئة والجهمية والماتريدية، والقول الثاني: وجوب الاستثناء في الإيمان، ولهم مأخذان: الأول: أن الإيمان المنجي أمر خفي، لا يأمن الجازم بحصوله لما يعترضه من المعارضات الخفية، لذلك يفوض حصوله إلى مشيئة الله، والمأخذ الثاني: قالوا: إن الإيمان الذي تحصل به النجاة هو الإيمان الذي يوافي العبد ربه عليه، ويسمونه «إيمان الموافاة»وما قبل ذلك لا عبرة له، وقال بهذا القول الكلابية ومن وافقهم كالأشاعرة وغيرهم، القول الثالث: جواز الاستثناء في الإيمان باعتبار، وكذلك جواز تركه باعتبار، وهذا قول السلف الصالح، وهو الحق والصواب، ولهم في جواز الاستثناء في الإيمان مأخذان، الأول: خشية التزكية لأنفسهم قال الله تعالى: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ [سورة النجم: ٣٢]، الثاني: قالوا: الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمورات، وترك المحرمات، فإذا قال أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه بما لا يعلم، وقال السلف: بجواز ترك الاستثناء في الإيمان فيما لا شك فيه، وكذلك باعتبار ما في القلب من التصديق، وأنه يعلم في نفسه أنه ليس بكافر. انظر: التوحيد للماتريدي: (ص٣٨٨)، مجموع الفتاوى: (٤٢٩/٧) وأيضاً: (٦٦٦/٧)، شرح المقاصد: (٤٤٩/٣).

(٣) إيمان المقلد: اختُلِف في صحة إيمان المقلد في العقائد على قولين: القول الأول: إيمانه صحيح، ولكنه عاص بترك الاستدلال، قال بهذا القول أهل الحديث وعامةُ الفقهاء، =

والمحققون من الفريقين لا ينسب أحدهما الآخر إلى البدعة والضلالة خلافاً للمبطلين المتعصبين، حتى ربما جعلوا الاختلاف في الفروع [ب/٣٦] بدعة وضلالة أيضاً، ولا يعرفون أن البدعة المذمومة، هو المُحدَث في الدين من غير أن يكون من عهد الصحابة والتابعين، ولا دل عليه دليل شرعي، ومن الجهلاء من يجعل كل أمر لم يكن من زمن الصحابة بدعة مذمومة وإن لم يقم دليل على قبحه عملا بقوله ﷺ: «إياكم ومحدثات الأمور»[1]، ولا يعلمون أن المراد بذلك هو أن يجعل من الدين ما ليس منه، عصمنا الله تعالى من اتباع الهوى.[2] انتهى.

=وكذلك قال به الماتريدية، القول الثاني: إيمان المقلد غير صحيح، ويقولون بكفر العامة، وقال به المعتزلة والأشاعرة. انظر: أصول الدين للغزنوي: (ص٢٥٨)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: (٤/٤٤٦)، درء تعارض العقل والنقل: (٧/٤٤١ — ٤٤٢).

(١) هذا جزء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ الفجر، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت لها الأعين، ووجلت منها القلوب؛ قلنا: أو قالوا: يا رسول الله كأن هذه موعظة مُوَدِّع فأوصِنَا، قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم يرى بعدي اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وأن كل بدعة ضلالة». أخرجه أحمد في المسند: برقم: (١٧١٨٢) و(١٧١٨٤) و(١٧١٨٥) في: (٤/١٢٦) واللفظ له، وأبو داود في سننه: في كتاب: السنة، باب في لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٧) في: (٤/٢٠٠)، والترمذي في جامعه: في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، برقم: (٢٦٧٦) في: (٥/٤٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه: في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، برقم: (٤٢) في: (١/١٥) وأخرجه غيرهم، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته: برقم: (٢٥٤٩) في (١/٤٩٩) وصححه أيضاً في غيره من كتبه.

(٢) شرح المقاصد: (٣/٤٦٤ — ٤٦٥).

وليعلم أن أصل بلاء الشيعة الأولى[1] الصالحين كان من عبد الله بن سبأ[2] قبحه الله تعالى وهو المطفئ لنورانيتهم؛ لأنه أولاً جَرَّى الناس على أئمتهم، بما اعتمدوه في حق عثمان لما نزل في مصر، بعدما طُرِدَ من عدة بلاد، فأفسد رأي

---

(١) الشيعة الأولى: هم أصحاب علي الذين شايعوه وناصروه، ولكنهم لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه، وليس كل من قاتل مع علي كان يفضله على عثمان، لكن طائفة من شيعة علي تقدمه على عثمان – رضي الله عن الجميع –، قال ليث بن أبي قيس: «أدركت الشيعة الأولى بالكوفة وما يفضلون على أبي بكر وعُمَرَ أحداً»، وقال ابن خلكان: «الشيعة الأولى: القائلون بتفضيل أهل البيت من غير تنقيص لذي فضل من غيرهم»، وهم لا يرتضون بهذا اللقب، وإنما أُطلق عليهم للتفريق بينهم وبين أولئك الذين يزعمون زوراً أنهم شيعة لعلي بن أبي طالب وأولاده، وذكر الألوسي أن هذا اللقب ظهر عام سبع وثلاثين من الهجرة. انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١٣٨١/٧)، مجموع الفتاوى: (٣٤/١٣)، منهاج السنة: (٧٢/٢ – ٧٣)، مختصر التحفة الاثنى عشرية: (ص٣ – ٧).

(٢) هو: عبد الله بن سبأ الحميري، المعروف بابن السوداء يهودي من صنعاء، وذكر البغدادي أن أصله من يهود الحيرة، أظهر الإسلام في زمان عثمان بن عفان ﷺ، وممَّن ألب الفتنة عليه، وهو يعتبر المؤسس للشيعة الرافضة قال بأُلوهية علي، وهو أول من أظهر القول بالنص على إمامته، وأنكر وفاته وأنه يجيء في السحاب والرعد صوته والبرق تبسمه، وهو أول من قال بالتوقف والغيبة والرجعة، ونُفي ابن سبأ إلى المدائن ولم يعرف لوفاته تاريخ. انظر: تاريخ الطبري: (٦٤٧/٢)، الفرق بين الفرق: (ص٢٢٥)، الملل والنحل: (١٧٤/١)، الوافي بالوفيات: (١٠٠/٧)، فرق الشيعة: (ص ٥٠)، رجال الكشي: (ص١٠١).
وهناك من أنكر وجوده من متأخري الرَّافضة، وبعض المستشرقين. انظر: بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود لعبد الله الجميلي: (ص١٠٤ – ١٤٣)، مذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوي: (ص٧٦٤ – ٧٨٠)، وكتاب: «عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة» للدكتور سليمان العودة، وكتاب: «عبد الله بن سبأ حقيقة لا خيال» للدكتور سعدي الهاشمي.

جماعة كثيرة من المصريين، وحملهم [على قتال][1] عثمان، وأرسل رجالاً إلى البصرة والكوفة وغيرهما في ذلك بتراتيب افتعالها، وقد بيَّنها الإمام المقريزي[2] في «الخطط»[3] ثم منه انشعبت أصناف الغلاة[4]، وزعم أن علياً حي لم يقتل ولا يجوز أن يُسْتَولى عليه[5]، وهو أول من قال بالوقف[6]، ....

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «علي فقال».

(٢) هو: أحمد بن علي بن عبد القادر المَقريزي، تقي الدين أبو العباس الحسيني العبيدي، أصله من بعلبك بالشام، وينسب إلى حارة المَقارزة فيها، وُلِد ونشأ في القاهرة، هناك من قال إنه من ذرية الخلفاء العبيديين، كان إماماً بارعاً مفنناً ديناً خيراً، وكان حنفي المذهب ثم تَحَوَّل شافعياً، مؤرخ الديار المصرية، تولى فيها الحسبة والخطابة والإمامة، قال ابن حجر: «وأحَبَ إتباع الحديث، فواظب على ذلك، حتى كان يُتَهم بمذهب ابن حزم، ولكنه لا يُعْرَف به»، صنف مصنفات كثيرة منها: تجريد التوحيد المفيد، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط، والسلوك في معرفة دول الملوك، توفي سنة ٨٤٥هـ. انظر: إنباء الغُمر بأبناء العُمر لابن حجر: (١٧٠/٩)، الضوء اللامع: (٢١/٢)، البدر الطالع: (٧٩/١).

(٣) تقدم التعريف به: (ص٢٢١)، ولكلام المؤلف عن بن سبأ. انظر: الخطط: (١٥١/٤ — ١٥٥).

(٤) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٥) يقصد المؤلف: أي لا يجوز أن يُسْتَولى على ميراثه، وذكر الملطي: أن ابن سبأ وأتباعه لما جاءهم نعي علي، قالوا: لو أتيتمونا بدماغه في سبعين قارورة، لم نصدق بموته، فبلغ ذلك الحسن بن علي رضي الله عنهما فقال: فلِمَ وَرَثْنا ماله وتزوج نساؤه. انظر: التنبيه والرد: (ص١٨).

(٦) الوَقْف: تعني به الرافضة وفرقها المختلفة: أن الإمامة موقوفة على أناس معيين، كقول الإمامية بأن الإمامة في الأئمة الأثني عشر، ومن ذلك الواقفة: وذلك لوقوفهم على إمام ولم يأتموا بعده بأحد، ولم يتجاوزوه إلى غيره، وقالوا: إنه القائم والمنتظر، ومن أشهر الفرق التي عُرفت بذلك«الواقفة» التي وقفت على موسى الكاظم بن جعفر الصادق ولم تتجاوزه، والسبئية هم أول من قال بالوقف على علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأنه لم يمت، وأنه في السحاب وسينزل إلى الأرض فيملؤها عدلاً. انظر: مقالات الإسلاميين: (٢٨/١)، الملل والنحل: (١٧٤/١)، الخطط للمقريزي: (٢٨/٤)، فرق الشيعة: (٢٢ — ٢٣).

والغَيْبَة[(١)]، والرجعة[(٢)]، وصار معه في ذلك الفرقة المشهورة بالسبائية[(٣)]، وقالوا: بتناسخ[(٤)] الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي رضي الله عنه[(٥)].

---

(١) الغَيْبَة: من الغَيْب: وهو يدل على تستر الشيء عن العيون، ثم يقاس من ذلك الغَيْب ما غاب مما لا يعلمه إلا الله، وتقصد الفرق الشيعية الرافضية بالغَيْبَة غيبة إمامهم واختفائه عن الأنظار، ولا تكاد تخلوا فرقة من فرقهم المتعددة من عقيدة الإمام الغائب أو المنتظر، لكنهم يختلفون في تعيين شخص ذلك المنتظر الغائب، تبعاً لإمام كل فرقة منهم، ويعتبر بن سبأ هو أول من قال بهذه العقيدة، حيث أنكر موت علي رضي الله عنه، وقال: إنه غائب في السحاب وسيعود إلى الأرض فيملأها عدلاً. انظر: معجم مقاييس اللغة: (٤٠٣/٤)، مقالات الإسلاميين: (١٥/١)، الملل والنحل: (١٧٤/١)، فرق الشيعة: (٢٢ — ٢٣).

(٢) تقدم بيانها: (ص٩١).

(٣) السبائية أو السبئية: هم أصحاب عبد الله بن سبأ الحميري، وهي أول فرقة من فرق الرافضة، ومنها تشعبت إلى غلاه وغيرها، وابن سبأ أول من قال بالنص على إمامة علي بن أبي طالب، وقال بأُلوهيته وأنه فيه جزء إلهي، وأنه لم يمت، وهم أول فرقة قالت: بالتوقف والغيبة والرجعة، وقالت: بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي، وأظهرت الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم. انظر: مقالات الإسلاميين: (١٥/١)، الفرق بين الفرق: (ص٢٢٣)، الملل والنحل: (١٧٤/١)، فرق الشيعة: (ص٢٢).

(٤) التناسخ: هو تعلق الروح بالبدن بعد المفارقة من بدن أخر، من غير تخلل زمن بين التعلقين، ويسمي أهل التناسخ هذا التعلق أدواراً أو أكواراً، وتتكرر هذه الأدوار إلى ما لا نهاية، ويحدث في كل دور ما حدث في ما قبله، ويكون فيها الثواب والعقاب على كل روح، وتُجْزئ الأرواح على أعمال سَلَفَتْ في الأدوار الماضية، ويقولون: بذلك لأنهم لا يؤمنون باليوم الآخر، وتعتبر الفرقة السبئية الرافضية هي أول من أحدث هذه الضلالة، لدعواهم أن علياً صار إلهاً حين حلَّ روح الإله فيه، ومن ثَمَّ قالت فرق الغلاة منهم بتناسخ روح الإله في الأئمة. انظر: الفرق بين الفرق: (ص٢٥٣)، الفصل في الملل والنحل: (٧٦/١ — ٧٩)، الملل والنحل: (٥٥/٢)، التعريفات: (ص٩٣).

(٥) انظر: الملل والنحل: (١٧٤/١) وعنه أخذ المؤلف من قوله: «ومنه انشعبت أصناف=

وجاء بعده مُضِلُّون آخرون أصَّلوا أُصولاً بأهوائهم، فتلقت الروافض ذلك وأخبطوا فيه ولما اختلفت الروايات عن أئمتهم، وتمادى الزمان اختار كل فرقةٍ طريقةً، وصارت الإمامية(١) بعضها معتزلة(٢) إما وعيدية(٣) وإما قدرية(٤)، وبعضها مرجئة(٥)، وبعضها إخبارية(٦) إما مجسمة مشبهة(٧) ....

=الغلاة..» إلى هنا. انظر: الملل والنحل: (١/١٧٤).

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٢) تقدم التعريف بها: (ص١٥٣).

(٣) تقدم التعريف بها: (ص٧٩).

(٤) تقدم التعريف بها: (ص١٠٢).

(٥) تقدم التعريف بها: (ص٧٩).

(٦) يريد بذلك أنهم متمسكون بالأخبار التي يروونها عن أئمتهم، فهولا يقصد بقوله: «اخبارية» تلك الفرقة التي نشأت وتبلورت أفكارها في نهاية القرن العاشر، وبداية القرن الذي يليه، فالاخبارية: طائفة افترقت عن الرافضة الاثني عشرية، وظهرت على يد: الملا محمد أمين بن محمد شريف الأسترابادي (المتوفى سنة ١٠٣٦)، فهم يعملون بالأخبار التي رويت عن أئمتهم، ويرون أن ما في الكتب الأربعة المعتمدة عندهم: «الكافي ومن لا يحضره الفقيه والاستبصار وتهذيب الأحكام» كلها صحيحة، قطعية السند، فلا يحتاج إلى البحث عن صحة ما فيها أو ضعفه، وهم يمنعون الاجتهاد ويقتصرون على الكتاب والخبر، ولذا عرفوا بالاخبارية، ولا يرون حاجة إلى تعلم أصول الفقه لأنه مأخوذ عن مخالفيهم، ويتهمهم خصومهم بأنهم على اتصال بالتصوف والصوفية، حيث عُرف من اتبعهم بالنزعة الصوفية، بل وبعضهم بوحدة الوجود، وجرى بينهم وبين من خالفهم من سائر فرقتهم ردودٌ وتكفير وتشنيع. انظر: الشيعة والتشيع فرق وتاريخ لإحسان إلهي: (ص٢٥٩ — ٢٦٤)، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية للقفاري: (١/١٤١ — ١٤٧)، الصلة بين التصوف والتشيع لكامل الشيبي: (٢/٣٧٣ — ٣٧٤). وفرقة الإخبارية لم تظهر إلا بعد زمن المؤلف.

(٧) المجسمة أو المشبهة هم يقولون: إن الله تعالى جسم، وهو على صورة إنسان، وله جوارح وأعضاء، وله طول وعرض وعمق، فهولاء الذين شبهوا الله تعالى بخلقه هم صنفان، =

وإما سلفية[١]، ومن ضل الطريق وتاه لم يبال الله بأي وادٍ هلك[٢].

ومن أعجب العجب ما حكاه الإمام الشهرستاني عنهم: أنهم لما بَعُد عهدهم بخروج محمد بن الحسن العسكري قالوا: قد امتدت غيبة الإمام مئتي ونيف وخمسين سنة وصاحبنا قال: إن خرج القائم وقد طعن في الأربعين فليس بصاحبكم؛ ولسنا ندري كيف تنقضي مائتان وخمسون سنة في أربعين سنة؟ أقول: وليت شعري ما يقولون: وقد انقضى نحو من سبعمائة سنة؟[٣]، وإذا سئلوا عن مدة الغيبة كيف تتصور؟ قالوا: أليس[٤] الخضر وإلياس يعيشان في الدنيا من الآف سنين، لا يحتاجان إلى طعام وشراب فلم لا يجوز ذلك في واحد من أهل البيت؟[٥] فيقال لهم: هذا كلام لا حقيقة فيه وقد[٦] أطبق المحققون من العلماء أنه

=الصنف الأول: شبهوا ذات الله تعالى بذات غيره، والصنف الثاني: شبهوا صفات الله تعالى بصفات غيره، وأول من عُرِف في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو: هشام بن الحكم الرافضي. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٠٧ – ٢١٠)، الفرق بين الفرق: (ص٢١٤ – ٢١٩)، الملل والنحل: (١/١٠٣)، منهاج السنة: (٣/٥٠١ – ٥٠٣).

(١) هكذا ذكرها المؤلف عن الشهرستاني! وهو لا يقصد أن الرافضة تقول بمعتقدات السلف الصالح أو بمتعقدات ما ذكر من قبلها من الفرق، وإنما يريد بيان اضطراب الرافضة في معتقدهم، فهم كما اضطربوا في سائر فرقهم المختلفة في تعيين أئمة كل فرقة منهم والمهدي المنتظر عندهم، فقد اضطربوا وتشتتوا في باقي المسائل، وأخذوا من غيرهم من الفرق أقوالاً شتى.

(٢) المرجع السابق: (١/١٦٥).

(٣) أي على اختفاء مهدي الرافضة إلى زمن المؤلف، وما قبله هو تعجب الشهرستاني حيث أمتد زمان غيبته في وقته إلى ما يزيد عن ٢٥٠سنة.

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ليس».

(٥) المرجع السابق: (١/١٧٢).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «فقد».

لا وجود للخضر ولا للياس[1] في الدولة الإسلامية.

وقد حقق ذلك صاحب الكتاب المسمى بـ«الروض النضر في حال الخضر»[2] وأقام الدليل والبرهان على عدم وجوده، بعدما أورد عليه عدة من الأخبار [ب/٣٧] والآثار [التي دلت على وجوده][3] وما قاله الشيخ سعد الدين[4] في آخر «شرح المقاصد»[5] وما في «السيرة» وما في «معالم التنزيل»[6] وغير ذلك[7]، وأجاب عنها أحسن جواب وأصحه بتحقيقات واضحة وأدلة صحيحة راجحة ولا عبرة [ت/٢٩] بقول من يريد أن [يرجح نفسه في المشيخة][8] [بقوله زرت الخضر أو

---

(١) كذا في كلتا النسختين، ولعل الصواب: «لإلياس».

(٢) هو كتاب: الروض النضر في حال الخضر تأليف: محمد بن محمد بن عبد الله الرملي الدمشقي، قطب الدين الشافعي، المعروف بالخيضري (ت٨٩٤هـ)، وهو إلى الآن مخطوط لم يطبع. انظر: كشف الظنون: (٩٢١/١)، هدية العارفين: (٢١٥/٦).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) هو التفتازاني، وتقدمت ترجمته: (ص٢٤٥).

(٥) تقدم التعريف به: (ص١٧٥).

(٦) هو كتاب: معالم التنزيل في التفسير: هو تفسير للقرآن الكريم، تأليف: محي الدين أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، (المتوفى سنة ٥١٦هـ)، وهو كتاب متوسط نقل فيه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وكتب التفسير المتقدمة، كما قال في مقدمته، وهو مطبوع، وقال عنه مؤلفه: «وأعرضت عن ذكر المناكير، وما لا يليق بالتفسير»، قال شيخ الإسلام: «والبغوى تفسيره مختصر من الثعلبى، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة». انظر: معالم التنزيل: (٢٨/١ – ٣١)، مجموع الفتاوى: (٣٥٤/١٣)، كشف الظنون: (١٧٢٦/٢)، هدية العارفين: (٣١٥/٥).

(٧) قوله «وما قاله الشيخ سعد الدين في آخر «شرح المقاصد» وما في «السيرة» وما في «معالم التنزيل» وغير ذلك» ليس في (ت).

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يروج حاله في المستحق».

زارني أو رأيته][1] ولا قول مريديهم الكذابين الذين يتوصلون بذلك إلى اعتقاد الناس فيهم، وإلى تحصيل شيء من الدنيا وبلوغ المآرب[2].

قال [الإمام الشهرستاني][3]: «وينبغي أن يقال جواباً عما تقدم: كيف يصح لكم دعوى الغيبة؟ مع الاختلاف العظيم في ذلك، ثم إن الخضر ليس مكلفاً لضمان جماعة، والإمام عندكم ضامن، مكلف بالهداية والعدل، والجماعة مكلفين بالاقتداء به [والاستنان بسنته كل وقت، ومن لا يُرى كيف يقتدى به][4]؟ فلهذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية في الأصول، أو بالمشبهة[5] في الصفات، متحيرين تائهين وبين الإخبارية منهم والكلامية سيف وتكفير، وكذلك بين التفضيلية والوعيدية منهم قتال وتضليل، ومن العجب أن القائلين بإمامة المنتظر؛ ومع[6] هذا

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) الكلام الذي ذكره البغوي هو قوله: «واختلفوا في أن الخضر حي أم ميت؛ قيل: إن الخضر وإلياس حيان، يلتقيان كل سنة بالموسم، وقيل: ميت وكان سبب حياته فيما يحكى أنه شرب من عين الحياة.. وذهب آخرون إلى أنه ميت»: معالم التنزيل: (١٧٧/٣ – ١٨٨)، وكلام التفتازاني الذي ذكر المؤلف أن صاحب كتاب الروض النضر فنَّدَه، هو قوله: «وحديث مائة سنة إنما هو في القيامة الصغرى.. على أن الحديث ليس على عمومه لبقاء الخضر بل إلياس أيضاً، على ما ذهب إليه العظماء من العلماء، من أن أربعة من الأنبياء في زمرة الأحياء الخضر وإلياس في الأرض وعيسى وإدريس في السماء عليهم الصلاة والسلام». شرح المقاصد: (٥٤٤/٣ – ٥٤٥).

والمؤلف يقول إن مؤلف كتاب: «الروض النضر في حال الخضر» فنَّد أدلتهم وحججهم، التي استدلوا بها على حياة الخضر وإلياس.

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبالمشبهة».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «مع».

الاختلاف العظيم، ومع عدم البرهان البيِّن، لا من كتاب الله ولا من سنة رسول الله ﷺ، لا يستحيون فيدَّعون فيه أحكام[1] الإلهية، ويتأولون قوله تعالى عليه: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [سورة التوبة: ١٠٥]، قالوا: [هو][2]الإمام المنتظر الذي يرد إليه علم الساعة، ويَدَّعون أنه لا يغيب عنا، وسيخبرنا بأحوالنا، حين يحاسب الخلق، إلى تحكمات باردة، وكلمات عن العقول شاردة وتخيلات باطلة فاسدة»[3].

انتهى الكلام على فصول مما صَدَّر به رسالته[4] والمكرر منها من المسائل الآتية أخرت الكلام فيه إلى محله، والله تعالى الهادي بمنه.



(١) ليست في (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) الملل والنحل: (١/١٧٢ – ١٧٣).

(٤) الرسالة هي كتاب: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، وهي من تأليف: ابن المطهر الحلي تقدمت ترجمته: (ص١٠٥)، وقد ناقش المؤلف في هذا الباب ما ورد في مقدمتها.

الباب الثاني

يتضمن عدة من سخرياتهم المهملةالتي يعلق فيها بخيالات الجهلة، وأشبه في بعضها اليهود، وأشبه في بعضها النصارى، وفصول أخرى متينة شريفة أذكر فيها عدة من مكابراتهم السخيفة(١)، وحججهم الضعيفة، ودعاويهم الباطلة، ونصوصهم العاطلة.

الفصل الأول

في نبذة من سخرياتهم التي استفاض نقلها عنهم من ذلك(٢) كراهتهم لفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة، حتى في البناء لا يبنون على عشرة عواميد، ولا بعشرة جذوع ونحو ذلك، لكونهم يبغضون خيار الصحابة العشرة المشهود لهم بالجنة، والحال: أن أحدهم علي بن أبي طالب معلوم(٣) أنه لو فرض أن في العالم عشرة من أكفر الناس لم يجب هجر اسم العشرة.

بل اسم العشرة ممدوح، قال الله [تعالى](٤): ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦]، وقال الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٢](٥)، [ب/٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [سورة الفجر: ٢].

---

(١) في حاشية (ب): «أي: قليل العقل والفكر».

(٢) كذا في (ب) من قوله: «يتضمن» إلى هنا، وفي (ت): «في نبذ من حماقاتهم المستقبحة وضلالاتهم المحرجة التي هي عن الدين القويم مخرجة وفي القسم الأول فصلان: الأول في عدة من تلك الحماقات منها».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «ومعلوم»، ويقصد المصنف بقوله: «أحدهم علي» أي: أن علي بن أبي طالب ﷺ أحد العشرة المبشرين بالجنة.

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) هذه الآية ليست في (ت).

ومن ذلك هجرهم لاسم أبي بكر، وعمر، وعثمان، ولمن يتسمى بذلك حتى أنهم يكرهون معاملته، ومعلوم أن هؤلاء لو كانوا والعياذ بالله من أكفر الناس لم يشرع أن لا يتسمى الرجل بمثل أسمائهم، فقد كان في الصحابة من اسمه الوليد بن الوليد[1]، وكان النبي ﷺ يقنت في الصلاة ويقول: «اللهم نَجِّ الوليد[2] بن الوليد»[3] والحال أن أباه الوليد بن المغيرة كان [كافراً][4] من أعظم الناس كفراً، وهو الوحيد المذكور، في قوله تعالى: ﴿ **ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا** ﴾ [سورة المدثر: ١١]، ومن الصحابة من اسمه عمرو، [وفي][5] المشركين من اسمه عمرو بن عبد ود، ومن الصحابة من اسمه هشام، وكان أبو جهل يسمى هشاماً، وفي الصحابة من

(١) قوله: «ابن الوليد» ليس في (ت).

(٢) في حاشية (ب): «أنج الوليد».

(٣) الحديث هو: قال أبو هريرة رضي الله عنه: «وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم، فيقول: اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة، والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدُدْ وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف، وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له». أخرجه أحمد في المسند برقم: (٧٢٥٩) في: (٢/٢٣٩) وكرره في مواضع أُخر، والبخاري في صحيحه واللفظ له، برقم: (٧٧١) في: (١/٢٧٧)، وفي كتاب: صفة الصلاة، باب: يهوي بالتكبير حين يسجد، وكرره في مواضع اخر، ومسلم في صحيحه برقم: (٦٧٥) في: (١/٤٦٦ – ٤٦٧)، وأبو داود في سننه برقم: (١٤٤٢) في: (٢/٦٨)، وفي كتاب: الصلاة، باب: القنوت في الصلوات، والنسائي في سننه برقم: (١٠٧٣) ورقم: (١٠٧٤) في: (٢/٢٠١)، وفي كتاب: التطبيق، باب: القنوت في صلاة الصبح، وابن ماجة في سننه برقم: (١٢٤٤) في: (١/٣٩٤)، وفي كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر.

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «في».

اسمه عقبة، وهم جماعة منهم عقبة بن عامر الجهني، وعقبة بن [عمرو][(١)]، وعقبة بن الحارث، وعقبة بن مالك، وكان في المشركين عقبة بن أبي معيط، وفي الصحابة علي وعثمان، وكان في المشركين من اسمه علي، مثل علي[(٢)] بن أمية بن خلف[(٣)] قتل يوم بدر كافراً، ومثل عثمان بن طلحة[(٤)] قُتل قبل أن يسلم، ومثل هذا كثير، فلم يكن النبي ﷺ والمؤمنون يكرهون اسماً من الأسماء لكونه قد تسمى به كافر من الكفار،

فمن كره أن يدعو أحداً بها كان من أظهر الناس مخالفة للمسلمين، ومن العجب أنهم إذا ذكر لهم أن فلاناً اسمه علي أو جعفر أو حسن أو حسين ونحو ذلك، أكرموه مع علمهم أنه من أهل السنة، وهذا يدل على جهل عظيم فيهم، ومنها أن بعضهم لا يأكل التوت الشامي لنسبته إلى الشام.

[ومن ذلك تمثيلهم لمن يبغضونه بجماد أو حيوان ثم يفعلون بذلك الجماد أو الحيوان ما يرونه عقوبة بمن يبغضونه مثل اتخاذهم نعجة يجعلونها عائشة،

---

(١) ما بين المعكوفتين من: (ت) ومن منهاج السنة وعنه يأخذ المؤلف هنا، وفي (ب): «عمر».

(٢) قوله: «مثل علي» ليس في (ت).

(٣) قوله: «ابن خلف» ليس في (ت).

(٤) كذا في كلتا النسختين، والصحيح أنه: «عثمان بن أبي طلحة»، كما في منهاج السنة: (٤٢/١) حيث هو مصدر المؤلف هنا، فهو قتل كافراً في أحد، أما عثمان بن طلحة بن أبي طلحة العبدري القرشي، فهو صحابي، أسلم في هدنة الحديبية، وهاجر مع خالد بن الوليد إلى المدينة، وشهد عثمان فتح مكة، فدفع رسول الله ﷺ مفاتيح الكعبة إليه وإلى ابن عمه شيبة بن عثمان، توفي سنة ٤٢هـ. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر: (١٠٣٤/٣)، أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير: (٥٩٩/٣)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤٥٠/٤).

ويعذبونها بنتف شعرها، ومن ذلك اتخاذهم حَيْساً[1] مملوءاً سمناً في إناء، ثم يبعجون بطنه فيخرج السمن فيشربونه، ويقولون: هذا مثل ضرب عمر وشرب دمه، ومن ذلك تسمية بعضهم لحمارين من حمير الرَّحَى[2] أحدهما بأبي بكر والآخر بعمر، ثم يعاقبونهما ويرون أن تلك العقوبة عقوبة لأبي بكر وعمر، فهل مثل هذه الأفعال تصدر عن من له أدنى مسكة بعقل حاشا وكلا، فإنه من المعلوم أنَّا لو أردنا أن نعاقب فرعون، أو أبا لهب، أو أبا جهل، أو غيرهم ممن ثبت بإجماع الناس المسلمين أنهم من أكفر الناس مثل هذه العقوبة، لكان هذا من أعظم الجهل فإن ذلك لا إفادة فيه، ومن غريب ما يحكى عنهم أنه كان لرجل منهم كلب فسماه رجل غيره من [ت/٣٠] الروافض بكير، فقال صاحب الكلب: أتسمي كلبي باسم أصحاب النار، فاقتتلا على ذلك حتى جرى بينهما دم، ومن ذلك أنهم يبغضون أهل الشام[3] [لأنهم][4] كان فيهم أولاً من يبغض عليّاً، ومعلوم أن مكة كان فيها كفار ومؤمنون، وكذلك المدينة كان فيها مؤمن ومنافق، والشام من أعصار طويلة لم يبق فيها من يُظهر [بغض][5] علي، ولكن لفرط جهل الرافضة

---

(١) الحَيْس: أكلة من تمر وأقط، يخلطان ويعجنان بالسَّمن عجناً شديداً، حتى يخرج من التمر نواه، وربما جُعل فيه السَّويق، وهو طعام يتخذ من مدقوق الحنطة أو الشعير. انظر: جمهرة اللغة: (٥٣٦/١)، تهذيب اللغة: (١١٢/٥)، مقاييس اللغة: (١٢٤/٢).

(٢) الرَّحَى: وهي الحجارة والصخرة العظيمة، وتكون مستديرة، ثم يتفرع منها ما يقاربها في المعنى، من ذلك: رَحَى الحرب: وهي حَوْمَتُهَا، ورَحَى القوم: سَيِّدُهُم. انظر: تهذيب اللغة: (١٣٩/٥)، مقاييس اللغة: (٤٩٨/٢).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «لكونه».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «بعض».

[يسحبون][(١)] ذيل البغض على الباقين، ومن حمقهم أنهم يذمون من ينتفع بشيء من آثار بني أمية، كالشرب من نهر يزيد[(٢)] والحال أن يزيد ما حفره، ولكن وسَّعه، وكالصلاة في جامع بناه بنو أمية، ومن المعلوم أن النبي ﷺ كان يصلي إلى الكعبة التي بناها المشركون، وكان يسكن في المساكن التي بنوها، ويشرب من الآبار التي حفروها، ويلبس الثياب التي نسجوها، ويعامل بالدراهم التي ضربوها، فإذا كان الأمر كذلك، فكيف بأهل القبلة، ولو فُرِضَ أن يزيداً كان كافراً وحفر نهراً لم يُكْرَهْ أن يُشْرَبَ [ب/٣٩] منه بإجماع المسلمين، ولكن [الفرط][(٣)] حمقهم وتعصبهم كرهوا ما يضاف إلى مَن يبغضونه.

ولذلك قال الشعبي: «لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حُمُراً[(٤)]، ولو كانت من الطير لكانوا رَخَماً»[(٥)]، ومن ذلك أن بعضهم لا يوقد خشب الطَّرْفَاء[(٦)]؛

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يستحبون».

(٢) نهر يزيد: نهر حفرة يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بدمشق، في سفح جبل قاسيون، ويصل إليه الماء من نهر بَرَدَى. انظر: معجم البلدان: (٣٧٨/١)(٣٢٤/٥).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «فرط».

(٤) هو: جمع للحمار. انظر: جمهرة اللغة: (٥٢٢/١)، الصحاح: (ص٢٨٠).

(٥) روى هذا الأثر عن الشعبي: عبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة: (٥٤٨/٢، ٥٥٠)، واللَّالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١٢٦٧/٧)، ورواه أيضاً بلفظ: «الخشبية» بدلاً عن: «الشيعة»: (١٤٦١/٨)، والخلَّال في السنة: (٤٩٧/٣).
والرَّخَم: طائر أبقع يشبه النَّسْر، إلا أنه مبقع ببياض وسواد، الواحدة رَخَمَة، وتجمع: رَخَماً، وسمي بذلك لرخمته على بيضه، إذا حضنت بيضها، ويقال له: الأنوق، وهو موصوف بالغدر والموق، وقيل: بالقذر. انظر: تهذيب اللغة: (١٦٣/٧)، الصحاح: (ص٤٣٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢١٢/٢).

(٦) الطَّرْفَاء: الواحدة طرْفَة، وقيل: الطَّرْفَاء واحد وجميع، وهي شجر من العضاة، وهدبه=

لأنه بلغه أن دم الحسين وقع على شجرة من الطَّرْفَاء، ومعلوم أن تلك الشجرة نفسها لا يكره وقودها لو كان عليها أي دم كان، فكيف بسائر الشجر التي في سائر البلدان، وحماقاتهم يطول وصفها.

ومما اتفق وقوعه في مدينة حَلَب[1] سابقاً أن رافضياً كان يأوي إلى الجامع الكبير بها فاتفق أنه نام بالنهار، وانكشفت رجلاه فرؤيت كتابةً في أسفل رجليه، فتأملها شخص فإذا هي وشمان يتضمنان اسم أبي بكر وعمر، وكأنه كان يتعبد بالوطء عليهما، فذهب ذلك الرجل وأخبر الأمير بحلب، فطلب الرافضي المذكور وشاهد ما قاله المخبر واضحاً في اليمين[2] اسم أبي بكر، وفي اليسرى اسم عمر، وكان الأمير ظريفاً، فقال: هاتوا أسواطاً بكثرة، ثم قال للرافضي: أنا أريد جبران خاطرك؛ لأنك غريب فقير، وأضرب هذين اللذين تبغضهما، حتى لا يبقى لهما وجود، رعاية لخاطرك، ثم أمر الجلادين [بأنهما][3] يبالغان في الضرب، إلى ألا يبقى حرف واحد، ففعلوا ذلك، وكان الرافضي يستغيث؛ فيقال له: لِمَ تستغيث

=مثل هدب الأثل، وليس له خشب، وإنما يخرج عُصِياً سمحة في السماء، وقد تَتَحَمَّضُ به الإبل، إذا لم تجد حَمْضاً. انظر: الصحاح: (ص٦٩٧)، لسان العرب: (٩/٢٢٠).

(١) حَلَب: تقع في شمال دولة سوريا، وتبعد عن العاصمة دمشق ٣٥٠كم، وهي قريبة من الحدود مع دولة تركيا تبعد عنها ٥٠كم، وتعد ثاني أهم مدن سوريا بعد العاصمة دمشق، دخلها الإسلام بعد معركة اليرموك سنة ١٣هـ، سميت بحلب لأن إبراهيم عليه السلام كان يحلب فيها غنمه ويتصدق به، فيقول: الفقراء حلب حلب، وقيل: بل سميت باسم من بناها وهو: حلب بن المهر من العماليق. انظر: معجم البلدان: (٢/٢٨٢)، موسوعة المدن العربية: (ص١٨٢)، موسوعة ١٠٠٠مدينة إسلامية: (ص٢٠٥).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «اليمنى».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «أنهما».

نحن إنما نضرب أعداءك؟[1].

الفصل الثاني

في حماقاتهم التي جَرَّتْهُم [في اجتهاداتهم][2] إلى موافقة اليهود في كثير من الأحوال وشبهت[3] محنتُهُم بها محنةَ اليهود.

قالوا:[4] لا يصلح الملك إلا في آل دواد، وقالت الرافضة: لا تصلح الإمامة إلا في ولد علي، وقالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال، وينزل سيف من السماء، وقالت الرافضة[5]: لا جهاد حتى يخرج المهدي وينادي منادٍ من السماء، ومن ذلك: أن اليهود يؤخرون الصلاة إلى اشتباك النجوم، وكذلك الرافضة يؤخرون المغرب إلى اشتباك النجوم، وقد صح في الحديث عن النبي ﷺ: «لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم»[6]، ومنها: أن اليهود تزول عن القبلة شيئاً، وكذلك الرافضة، ومنها: أن

(١) انظر: منهاج السنة: (١/٣٨ — ٥٧) (٤/١٣٨ — ١٤٩)، وعنه أخذ المؤلف هذا الفصل كاملاً، بتصرف يسير، إلا قصة الرافضي الذي قدم حلب فيها تفصيل لم يذكره شيخ الإسلام، وذكر شيخ الإسلام أن هذه الحماقات وغيرها لا تكون كلها في الإمامية ولا في الزيدية ولكن كثير منها تجده عند الغلاة منهم، وفي كثير من عوامهم، مثل ما ذكر عن تحريم لحم الجمل، وأنَّ علماءَهم لا يقولون ذلك. انظر: منهاج السنة: (١/٥٧).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في الأصل، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وأشبهت».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «قال اليهود».

(٥) من قوله: «لا جهاد في سبيل الله» إلى قوله: «وقالت الرافضة» ليس في (ت).

(٦) الحديث: عن مرثد بن عبد الله قال: لما قدم علينا أبو أيوب غازياً، وعقبة بن عامر يومئذ على مصر، فأخَّرَ المغرب، فقام إليه أبو أيوب فقال له: ما هذه الصلاة يا عقبة؟ فقال: شُغِلنا، قال: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال أمتي بخير — أو قال: على=

اليهود تَنُوْد[1] في الصلاة، وكذلك الرافضة، ومنها: أن اليهود لا يرون على النساء عدة، والرافضة يقولون: لا عدة على الآيسة [ب/٤٠] والصغيرة، إذا كانت الآيسة في سن من لا تحيض، لا عدة عليها متى طلقت، وكذلك مَن لم تبلغ المحيض، إذا لم يكن مثلها من تحيض لا عدة عليه، ومنها: أن اليهود حرَّفوا في التوراة، وكذلك الرافضة حرَّفوا في كلمات من القرآن، ومن ذلك:[2] أن اليهود لا يخلصون السلام على المؤمنين، وكذلك الرافضة، ومنها: أن اليهود يستحلون أموال الناس، وكذلك الرافضة، ومنها: أن اليهود تسجد على قرونها في الصلاة، وكذلك الرافضة، ومنها: أن اليهود لا تسجد حتى تخفق برؤوسها مراراً شبه الركوع، وكذلك الرافضة.

أقول: ولما كنت في مدينة صيدا[3] قاضياً جاءت نساء كانت[4] بصيدا وهم

=الفطرة – ما لم يؤخِّروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم». أخرجه أحمد في المسند برقم: (١٧٣٦٧) في: (١٤٧/٤)وكرره في مواضع، وأبو داود في سننه واللفظ له، برقم: (٤١٨) في: (١١٣/١) في كتاب: الصلاة، باب: وقت صلاة المغرب، وابن ماجه في سننه عن العباس بن عبد المطلب ﷺ برقم: (٦٨٩) في: (٢٢٥/١)، في كتاب: الصلاة، باب: في وقت المغرب، ورواه غيرهم، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع برقم: (٧٢٨٥) في: (١٢١٨/٢)، وصحيح سنن ابن ماجة: (٢١٢/١)، وقال عنه: «حسن صحيح» كما في صحيح سنن أبي داود: (١٢٣/١).

(١) تَنُوْد: من النَّوْد، وهو مصدر: ناد يند نَوْداً ونُواداً، إذا حرك رأسه وأكتافه، ونَوَدَان اليهود في مدارسهم مأخوذ من هذا، ونَادَ من النعاس نَوْداً إذا تمايل. انظر: جمهرة اللغة: (٦٨٦/٢)، تهذيب اللغة: (١٣٦/٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر: (١٢٣/٥).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «ومنها».

(٣) تقدم التعريف بها: (ص١٠٩).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «العامل»، أي من جبل عامل وأهله روافض.

من الروافض للسلام على من في منزلنا، وأقمن يوماً، ولما انصرفن قيل لي: رأينا اليوم عجباً من النساء المذكورات[1] صلين عندنا، فكانت المرأة منهن إذا أرادت السجود تخفق برأسها عدة مرار، ثم تسجد فقلت: هكذا تفعل الروافض.

ومنها: أن اليهود تسدل أثوابها في الصلاة، وكذلك الروافض، [ومنها: أن اليهود][2] يتخذون في صلاة الفجر الكندرة[3]، وكذلك الرافضة[4]، ومنها: أن اليهود لا يعَتَّدُون بالطلاق مشروطاً [ت/٣٣] وإن وُجد شرطه، وكذلك الرافضة[5]، ومنها: أن اليهود لا يعدون الطلاق واقعاً إلا عند كل حيضة، وكذلك الرافضة أيضاً، ومنها: أن اليهود لا يرون أن الطلاق شيئاً واقعاً إلا بلفظ الطلاق وبالنية، وكذلك الرافضة عندهم أن المتلفظ بالطلاق إذا لم ينوِ الطلاق بعينه فلا حكم في الشريعة لكلامه، ويقولون: الطلاق بغير نية لا حكم له، ولا تأثير، وأن الطلاق في الحيض لا يقع، واليهود يرون غش من سواهم، والرافضة كذلك، ومنها: أن اليهود لا يرون العزل عن السراري، وكذلك الرافضة.

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «الزائرات».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «و اليهود».

(٣) في منهاج السنة لشيخ الإسلام – وعنه ينقل المؤلف هنا –: «واليهود يسجدون في صلاة الفجر الكندرة، وكذلك الرافضة» (١/٣١ – ٣٢).
والكُنْدُرة: من الأرض ما غلظ وأرتفع، وكُنْدُرة البازي: مَجْثَم يُهَيَّأُ له من خشب أو مدر، وهو لفظ دخيل ليس بعربي، والكُنْدُر: ضرب من حساب الروم، وهو حساب النجوم. انظر: العين للخليل بن أحمد: (٥/٤٢٩)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (٧/١٦٥)، وقال د/ محمد رشاد سالم محقق منهاج السنة عن الكُنْدُرة: «والأرجح أن معنى العبارة أن: اليهود يسجدون على جبينهم، وهو ما ارتفع من وجوههم» (١/٣٢).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «الروافض».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «الروافض».

واليهود حرَّموا الأرنب، والطحال، وكذلك الرافضة، واليهود لا يُلْحِدون موتاهم، وكذلك الرافضة، ومنها: أن اليهود يدخلون مع موتاهم سعفة رطبة، وكذلك الرافضة، [ومنها: أن اليهود يُحَرِّمون لحم الجمل، وكذلك الرافضة][1]، ومنها: أن اليهود يُحَرِّمون لحم الأوز، وكذلك بعض الرافضة[2]، ومنها: أن اليهود لا يرون الشهادة في النكاح، وكذلك الرافضة، ومنها: أن اليهود[3] يعتقدون تنجيس[4] أبدان غيرهم، وكذلك الرافضة.

أقول: وقد [ب/٤١] صح عنهم أنهم في بلاد صيدا إذا أكل السني من[5] آنيتهم فإن كان صاحبها مستغنياً وهي فخار كسرها، وإلا يغسلونها ويسبغونها، ويبالغون في ذلك، وهكذا يفعلون في الآنية النحاس[6].

ومنها: أن اليهود يحرمون الأكل من ذبائح غيرهم، وكذلك الرافضة، ومنها: أن اليهود يستعملون التَقِيَّة[7] بمعنى أنهم يبطنون خلاف ما يظهرون، وكذلك الرافضة، ومنها: قالت اليهود: موسى أفضى أسرار التوراة والألواح إلى يوشع بن نون، ولما مات هارون في حياة موسى، وانتقلت الوصية إلى يوشع بن نون، بذلك وديعة ليوصلها إلى ابني هارون قراراً، وذلك أن الوصية والإمامة

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) قوله: «ومنها أن اليهود يحرمون لحم الأوز، وكذلك بعض الرافضة»ليس في (ت).

(٣) قوله: «أن اليهود»مكررة في (ت).

(٤) كذا في كلتا النسختين، وفي منهاج السنة: «ومثل تنجيسهم لأبدان غيرهم من المسلمين وأهل الكتاب» (١/ ٣٧).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «في».

(٦) قوله: «وهكذا يفعلون في الآنية النحاس» ليس في (ت).

(٧) تقدم التعريف بها: (ص١٣٧).

بعضها مستقر، وبعضها مستودع، وكذلك تزعم الروافض مثله في أئمتها، ومنها: أن اليهود أجازت البداء[1] على الله تعالى، وكذلك بعض الإمامية[2] كهشام بن الحكم[3]، وذكره الشريف المرتضى[4]، وذكر كلامه في البداء على الله، وأوَّل كلامه بأنه أراد به القبح، وأثنى على هشام ثناء كثيراً، ومدحه بالعلوم، [ومنها: أن اليهود][5] جَوَّزت الرجعة[6] بما وقع لهم من حديث عزير عليه السلام، وحديث هارون عليه السلام، فإن هارون مات في التيه، ونسبوا موسى إلى قتله، فقال بعضهم: مات وسيرجع، وقال بعضهم: غاب وسيرجع، وكذلك فعلت الروافض، كما تقدم [ذكره][7][8].

الفصل الثالث

في ذكر حماقتهم[9] التي جرتهم إلى أن شابهوا النصارى وشبهوا بهم، وقد تقدم في الديباجة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شبه كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٩٢).

(٢) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٢١٥).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص٨٤).

(٥) ما بين المعكوفتين من: (ت) وفي (ب): «و اليهود».

(٦) تقدم التعريف بها: (ص٩١).

(٧) ما بين المعكوفتين من: (ت)، وفي (ب): «ذكرهم»، انظر: (ص٨٠) و(ص٢٤٩ – ٢٥٠) فبعض فرق الرافضة تعتقد رجعة أئمتها إلى الدنيا، والرجعة من العقائد التي بثها ابن سبأ في الرافضة، عندما قال برجعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى الدنيا.

(٨) انظر: منهاج السنة: (١/٢٢ – ٣٨)، وعنه أخذ المؤلف أيضاً هذا الفصل كاملاً بتصرف يسير، إلا ما ذكره من الأحداث التي وقعت في مدينة صيدا.

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «ضلالاتهم».

من الأمم السالفة، فقال: «القدرية مجوس هذه الأمة[1]، والمشبهة يهود هذه الأمة، والرافضة نصاراها»[2]، قال صاحب «الكواكب الدراري»[3] العلامة أبو الحسن بن علي[4] ناقلاً عن الإمام تقي الدين ابن تيميِّة ما صورته قال: «وأما الرافضة فقد أشبهوا النصارى؛ فإن الله أمر الناس بطاعة الرسل فيما أمروا به، وتصديقهم فيما أخبروا، ونهى الخلق عن الغلو والإشراك بالله، فبدَّلت النصارى دين الله فغلو في

(١) تقدم تخريج الحديث وبيان درجته: (ص١٠٢).

(٢) تقدم تخريج الحديث وبيان درجته: (ص١٠٣).

(٣) هو كتاب: الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري، تأليف: علي بن حسين بن عروة الدمشقي، أبو الحسن المشرقي (توفي٨٣٧هـ)، وهو كتاب ضخم جداً، شرح فيه مسند الإمام أحمد في (١٢٠ مجلد)، وشرحه مزيج من الفقه والحديث والفنون المتنوعة، وطريقته: إذا شرح حديث يأخذ نسخة من شرح أحد الأئمة له ثم يستوفي الكتاب بتمامه، وإذا مرت به مسألة فيها تصنيف مفرد لشيخ الإسلام أو لابن القيم أو لغيرهما، ساقه كله، فصار حافلاً بكثير من الكتب، ويقول بن مفلح عنه: «وزاد فيه أنواعاً كثيرة من العلم، وقد نوقش في ذلك، وكان ممن جبله الله تعالى على حب الشيخ تقي الدين بن تيميَّة». انظر: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الأمام أحمد لبرهان الدين ابن مفلح: (٢٣٨/٢)، هدية العارفين: (٧٣١/٥)، معجم الكتب ليوسف بن حسن الدمشقي: (ص١١٤).

(٤) هو: علي بن حسين بن عروة الدمشقي الحنبلي، أبو الحسن المشرقي، ويعرف بابن زَكنون، العالم الصالح الوَرِع القدوة، وهو على طريقة السلف الصالح، اعتنى بعلم الحديث والتفسير، قال ابن حجر: «كان زاهداً عابداً قانتاً خيِّراً، لا يقبل لأحد شيئاً، ولا يأكل إلا من كسب يده»، حصلت له شدائد ومحن كثيرة، وهو صابر محتسب، كان يعتني بتحصيل نفائس الكتب، وكتب كثيراً، من مصنفاته: «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري»، شرحه في مائة وعشرين مجلداً ضخماً، توفي سنة ٨٣٧هـ. انظر: السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي: (٢٧٣/٧)، إنباء الغُمر بأبناء العمر: (٣١٩/٨)، الضوء اللامع: (٢١٤/٥).

المسيح، فأشركوا به، وبدلوا دينه فعصوه، وعظموه فصاروا عصاة بمخالفة نبيهم، وبَالغوا خارجين عن أصل الدين، فالغلو أخرجهم عن التوحيد حتى قالوا: بالتثليث[1] والإلحاد[2]، وكذلك الرافضة غلوا في الأئمة حتى جعلتهم بعض فرق الشيعة الروافض أرباباً»[3].

وقد صح النقل عن جماعة منهم بذلك، وسيأتي [ب/٤٢] بيانه، ومما تحقق فيهم المشابهة بالنصارى الذين جعلوا عيسى بن مريم إلهاً، وسموه الإله المتأنس أي من[4] نوع الإنسان الذي له لحم وعظم ودم وغير ذلك، وقد رأيت ذلك عياناً في كتاب كان بيد البطرك بالشام المسمى بواكيم[5] مع اعترافهم بأنه ولد من مريم بشراً سوياً، ذو جسم وعظم ودم وغير ذلك، أنه قد تظافر النقل الصحيح أن أول من عرف [في الدولة الإسلامية][6] أنه قال: إن الله تعالى جسم طويل عريض عميق

(١) التثليث: كلام النصارى في التثليث متناقض، ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه، فقالوا التثليث هو: أن الله تعالى عبارة عن ثلاثة أقانيم: الأب والابن وروح القدس، فيقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم، والأقانيم تارة يفسرونها بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص، ولفظ الأقانيم هم ابتدعوه، قيل: إنه لفظ رومي، لم ينطق به أحد من الأنبياء، ولا الحواريين. انظر: الفصل في الملل والنحل: (١/٤٨ – ٤٩)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (٣/٤٢٧)، شرح العقيدة الطحاوية: (١/٧٨).

(٢) في منهاج السنة: (١/٤٧٣): «والأتحاد».

(٣) انظر: منهاج السنة: (١/٤٧٣ – ٤٧٤)، وهذا يدلنا على أن كتاب منهاج السنة من كتب شيخ الإسلام التي احتواها كتاب: «الكوكب الدراري».

(٤) ليست في (ت).

(٥) هذا البطريرك معاصر للمؤلف كما ذكر عنه، ولم أجد له ترجمة في كتب تراجم القرن العاشر.

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

ونحو ذلك شيوخ الإمامية، كهشام بن الحكم[1]، وهشام بن سالم[2].

قال الشهرستاني[3]: «وكان هشام بن الحكم من متكلمي الشيعة، ونقل عنه أنه قال: إن بين معبوده وبين الأجسام تشابهاً، ولولا ذلك لما دلت عليه، وقال الكعبي[4]: قال هشام بن الحكم: إن الله ذو جسم وأبعاض، له قَدْرٌ من الأقْدَار، ولكن لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه، وقال أيضاً: إن الله تعالى وتقدَّس سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه في مكان مخصوص [وجهة مخصوصة][5]، وحكى [ت/٣٢] عنه أبو عيسى الوراق[6] أنه قال: إن الله تعالى مماس لعرشه، لا يفضل منه شيء من العرش، ولا يفضل عن العرش شيء، وقال هشام بن سالم: إنه تعالى على صورة إنسان، أعلاه مجوَّف، وأسفله مصمت، وهو نور ساطع يتلألأ، وله حواس خمس، يد ورجل وأنف وأذن[7] وعين وفم، وله وفرة سوداء، هو

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص٢١٥).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص٢١٦).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٩٨).

(٤) هو أبو القاسم البلخي الكعبي. تقدمت ترجمته: (ص١٢٤).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) هو: محمد بن هارون الشيعي، أبو عيسى الوراق، من رؤوس متكلمي الشيعة، كان معتزلياً فتركهم، ويقال: إنه كان مجوسياً عارفاً بمذهبهم، صنف مصنفات كثيرة، منها: كتاب في المقالات، وكتاب في الإمامة، وذكر ابن الجوزي أنه كان ملحداً، حيث ادَّعى أنه هو من صنف كتاب الزمرد، لابن الراوندي، حيث كان هو وابن الراوندي يتوافقان على الطعن في القران، طلبه السلطان، فسجن حتى مات، وذلك سنة ٢٤٧هـ. انظر: المنتظم لابن الجوزي: (١٠٩/١٣، ١١٢)، لسان الميزان: (٤١٢/٥)، مروج الذهب: (٤٥١/١) و(٨٤/٢).

(٧) ليست في (ت)، ولم يذكر الشهرستاني أن له: «عين». الملل والنحل: (١٨٥/١).

نور أسود، ولكنه ليس بلحم، ولا دم، وناظر هشام بن الحكم[1] أبا الهذيل العلاف[2] وهما في مكة[3] المشرفة، فادَّعى هشام أن طول ربه سبعة أشبار بشبر نفسه، وهذا كفر صريح، وكان داود الحواري[4] منهم وهو من متكلميهم يزعم أن ربه لحم ودم على صورة إنسان»[5].

والعجب [من][6] الشريف المرتضى[7] أنه أثنى كثيراً على هشام بن الحكم المذكور ومدحه في كتابه المسمى بـ«الشافي»[8] الذي[9] عارض فيه كلام

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «هشام».

(٢) هو: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي البصري، أبو الهذيل العلاف، شيخ الإعتزال ورأس الضلال، ومن أكابر علمائهم، ومصنف الكتب في مذهبهم، وإليه تنسب فرقة الهذيلية، قال الخطيب البغدادي: «كان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله ﷻ.. وجحد صفات الله التي وصف بها نفسه»، له كتاب يعرف بميلاس، توفي سنة ٢٣٥هـ، وقيل: ٢٢٧هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٣٦٦/٣)، وفيات الأعيان: (٢٦٥/٤)، الوافي بالوفيات: (١٠٧/٥).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «بمكة».

(٤) تقدمت ترجمته: (ص٢١٦)، والصحيح أنه: داود الجواربي كما ذكرت في ترجمته.

(٥) انظر: الملل والنحل: (١٨٤/١ – ١٨٧).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أن».

(٧) تقدمت ترجمته: (ص٨٤).

(٨) هو كتاب: الشافي في الإمامة، تأليف: علي بن الحسين الموسوي البغدادي، أبو القاسم الشريف المرتضى (توفي سنة ٤٣٦هـ)، وتصدى فيه للرد على أبواب الإمامة من كتاب: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (توفي سنة ٤١٥هـ). انظر: مقدمة كتاب الشافي في الامامة: (١١/١ – ١٢)، هدية العارفين: (٦٨٨/٥)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: (٨/١٣).

(٩) ليست في (ت).

«المغني»[1] للقاضي عبد الجبار المعتزلي[2] فحكى كلامه، ومن جملته أنه نقل عن أبي علي الجبائي [3] أن أكثر من نصر هذا المذهب – يعني مذهب الإمامية – كان قصده الطعن في الدين والإسلام، فتسلق بذلك إلى مراده نحو هشام بن الحكم وطبقته، ونحو أبي عيسى الوراق، وابن [4] حفص الحداد[5]،

---

(١) هو كتاب: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تأليف: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار المعتزلي (توفي سنة ٤١٥هـ)، وطبعته وزارة الثقافة بمصر في عشرين مجلداً، تحت إشراف الدكتور/ طه حسين، ولم أجد ذكراً لهذا الكتاب عند من ترجم للقاضي من المتقدمين، ولا في كتب الفهارس والأدلة. انظر: مقدمة كتاب الشافي في الإمامة: (١/ ١٢)، الأعلام للزركلي: (٣/ ٢٧٣).

(٢) هو: عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الأسد أباذي المعتزلي، القاضي أبو الحسن الهمذاني، ينسب إلى أسد أباذ وهي قرية ببيهق، قريبة من همذان، وهو شيخ المعتزلة ورئيس طائفتهم، بل كان من غلاتهم، وكان شافعياً في الفروع، معتزلياً في الأصول، تولى قضاء القضاة في الري لبني بويه، وهم في مذهبه ظَلَمَة بل كَفَرَة، صنف مصنفات عدة، منها: تثبيت دلائل النبوة، والمغني، وشرح الأصول الخمسة، توفي سنة ٤١٥هـ. انظر: تاريخ بغداد: (١١/ ١١٣)، الأنساب للسمعاني: (١/ ١٣٦)، الوافي بالوفيات: (١٨/ ٢٠)، لسان الميزان: (٣/ ٣٨٦).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الحباني»، وهو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعتزلي، أبو علي الجُبَّائي، من ولد حُمْرَان بن أبان مولى عثمان بن عفان ﷺ، ينسب إلى جُبَّى وهي قرية بالأهواز، كان إماماً في علم الكلام، وشيخ المعتزلة في عصره، وإليه تنسب فرقة الجُبَّائية منهم، وهو زوج أم أبي الحسن الأشعري، وأستاذه لما كان معتزلياً، من مصنفاته: الرد على الأشعري، والرد على أبي الحسين الخياط، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٤/ ٢٦٧)، الوافي بالوفيات: (٤/ ٥٥)، لسان الميزان: (٥/ ٢٧١).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «وأبي».

(٥) هو: أبو حفص الحداد، من البدعية، وكان معتزلياً، له كتاب الجاروف في تكافؤ الأدلة، ونقضه عليه أبو علي الجُبَّائي..، هذا ما ذكره عنه ابن النديم، وذكره الطوسي في سند حكاية=

وابن الراوندي[(١)] إلى قوله – أي المصنف للمغني – وبيَّن شيخنا أبو علي أنهم [تجاوزوا][(٢)] ذلك إلى إبطال التوحيد والعدل؛ لأن هشام بن الحكم قال: بالتجسيم[(٣)] وبحدوث العلم[(٤)]، وبجواز البداء[(٥)] إلى غير ذلك مما لا يصح معه التوحيد، وقال بالجبر[(٦)].

=عن هشام بن الحكم، وأنكر المرتضى إدخاله في جملة الشيعة، ثم قال: «لأنَّا لا نعرفه منهم، ولا منتسباً إليهم، ولا وجِد له قطّ كلام في الإمامة»، ويظهر أنه التبس على المرتضى بأبي حفص الحداد وهو: عمرو بن سلمة النيسابوري الصوفي، وكان أبو حفص حداداً، وكان أحد الأئمة السادة، وهو أول من أظهر طريقة التصوف بنيسابور، توفي سنة ٢٦٤هـ، ٢٧٠هـ. انظر: تاريخ بغداد: (١٢/٢٢٠)، سير أعلام النبلاء: (١٢/٥١٠)، رجال الكشي للطوسي: (ص٢٢٠)، الشافي في الإمامة: (١/٨٩)، الفهرست لابن النديم: (ص٣٠٠).

(١) هو: أحمد بن يحيى بن إسحاق الرَاوَنْدي، أبو الحسين الملحد، المعروف بابن الرَاوَنْدي، ينسب إلى رَاوَنْد وهي قرية بنواحي أصبهان، كان معتزلياً ثم تزندق واشتُهِر بالإلحاد، كان يلازم الرافضة والملاحدة، صنف لعنه الله كتاب الدامغ يدمغ به القرآن، والزمردة يزدري فيه على النبوات، وكان لا يستقر على مذهب ولا نحلة، حتى صنف لليهود كتاب التبصرة لنصرتهم على المسلمين، وبعد الإلحاد والكفريات والطوام التي أظهرها واشتهرت عنه قال أحد الأئمة: «عجبي كيف لم يقتل»، توفي سنة ٢٩٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: (١/٩٤)، سير أعلام النبلاء: (١٤/٥٩)، لسان الميزان: (١/٣٢٣).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يجاوزوا».

(٣) تقدم بيانه: (ص١٢٢).

(٤) يقول هشام بن الحكم بحدوث علم الله تعالى، ومحال أن يكون الله تعالى لم يزل عالماً بالأشياء بنفسه، وإنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن عالماً بها، والعلم صفة له، ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٣٧)، الفصل في الملل والنحل: (٢/٩٩)، الملل والنحل: (١/٨٥).

(٥) تقدم بيانه: (ص١٩٢).

(٦) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار: المجلد العشرين في الإمامة الجزء=

فقال الشريف: «أما ما رُمِيَ به هشام بن الحكم [من][1] القول بالتجسيم، فالظاهر عنه القول بجسم لا كالأجسام، وأكثر أصحابنا [ب/٤٣] يقولون: إنه أورد ذلك على سبيل المعارضة، وقد يجوز أن يكون [قصد به][2] إلى استخراج جوابهم، أو إلى أن يُبَيِّن قصورهم عن إيراد المرضي في جوابها إلى غير ذلك، وذكر أن الصادق[3] قال: لا تزال يا هشام مؤيداً بروح القدس ما نصرتنا بل بك[4]»[5].

أقول: وكيف ينفي الشريف عن الهشاميين ما استفاض به النقل عنهم، وتأويله ذلك [نوع من المراوغة][6] ممنوع[7]، إذ لا يؤول في مثل ذلك كلام مثله، ولا [يؤول][8] إلا كلام المعصوم.

ومما شاع واشتهر أن الخطَّابيَّة[9] من الشيعة ادَّعت إلهية علي ثم ولديه، ثم

=الأول: (٣٧ – ٣٨)، والجبر تقدم بيانه: (ص١٢٣).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت) ومن الشافي في الإمامة، وفي (ب): «قصد به».

(٣) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٤) قوله: «بل بك» مضروب عليها في (ت)، وفي الشافي في الإمامة: «بلسانك».

(٥) انظر: الشافي في الإمامة: (١/٨١ – ٨٥).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) ليست في (ت).

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أقول».

(٩) الخطَّابيَّة: هي إحدى فرق الغلاة، وهم أتباع أبي الخطَّاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع، عزا نفسه إلى جعفر الصادق، فلما وقف على غلوه تبرأ منه ولعنه، قال: إن الأئمة أنبياء ثم قال: بأنهم آلهه، وقال أتباعه بنبوته، ثم قالوا: إنه إله وعبدوه؛ افترقت الخطَّابيَّة بعده إلى عدة فرق. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١٠)، الفرق بين الفرق: (ص٢١٥)، الملل والنحل: (١/١٧٩)، فرق الشيعة: (ص٦٩).

زين العابدين[1] ثم الباقر[2] ثم الصادق، ووقفوا عليه وأعلنوا بذلك في الكوفة، وخرجوا في صدر النهار في جموع عظيمة، وهم في أُزُر وأردية محرمين ينادون بأعلا أصواتهم: لبيك جعفر، لبيك جعفر، فخرج إليهم أمير الكوفة عيسى بن موسى[3] فقاتلوه فقتلهم، ومما يدل على دعواهم الإلهية في أئمتهم ما هو مشهور حتى الآن على ألسنة الرافضة قولهم:

كفى فخراً[4] لمولانا علي ❖ وقوع الشك فيه[5] أنه الله[6]

وقد رأيت بخط بعض الروافض في نواحي صيدا[7] ....

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٣) هو: عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، أبو موسى الهاشمي، كان جليلاً في أهل بيته، وفارس بني العباس، وسيفهم المسلول، وتوطَّدت الدولة العباسية به، جعله السفاح ولي العهد بعد المنصور، إلا أن المنصور عزله وجعل ابنه المهدي مكانه، وَلِيَ الكوفة للمنصور، توفي سنة ١٦٨هـ. انظر: تاريخ مدينة دمشق: (٧/٤٨)، المنتظم لابن الجوزي: (٢٩١/٨)، سير أعلام النبلاء: (٤٣٤/٧).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «فخر».

(٥) مكررة في (ت).

(٦) ذكر هذا البيت محمد طاهر القمي ومعه بيت آخر، فقال قبلهما: «غلا فيهم — أي الأئمة — جَمٌّ غفير، وأخرجوهم من حد الإنسانية؛ وظنوا بهم الإلهية:

لو أن المرتضى أبدا محله ❖ لأضحى الخلق طراً سجداً له

كفى في فضل مولانا علي ❖ وقوع الشك فيه أنه الله»

ولم يذكر له قائل، إلا أني وجدت من الرافضة من نسبهما كذباً وبهتاناً للإمام الشافعي. انظر: الأربعين لمحمد طاهر القمي: (ص٣٨٠)، نشوء المذاهب والفرق الإسلامية لحسين الشاكري: (ص٢١١).

(٧) تقدم التعريف بها: (ص١٠٩).

أبياتاً مطولة[١] مُدِحَ فيها عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه[٢]، فمن جملتها:

أنــت الــولي الــذي مناقبــه ❖ مــا لعلاهــا في الخلــق أشــباه

يــا أيــها الله في العــباد ويــا ❖ ســر الــذي لا إلــه إلا هــو

كفــاك فخــراً أعــده وعــلا ❖ أن الــورى في عــلاك قــد تــاهوا

فقــال قــوم بأنــه بــشر ❖ وقــال قــوم بأنــه الله[٣]

فقوله: يا أيها الله في العباد، نظير قول النصارى في حق عيسى: الإله المتأنس.

ومما شابهوا به النصارى أن بعضهم وهم الاثنا عشرية[٤] بنوا على قبور أئمتهم المشاهد، فتركوا عبادة الله تعالى، وعطَّلوا الجمعةَ والجماعات في المساجد، التي أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، فلا يُصلُّون فيها جمعةً ولا جماعةً، وإن صلَّوا فيها صلَّوا وِحْداناً، ويعظمون المشاهد المبنية على القبور، فيعكفون عليها ويحجون إليها، كما يحج الحاج إلى البيت العتيق[٥].

أقول: ومما اشتهر في نواحي مدينة صيدا أن من توجه منهم إلى العراق يقولون: راح إلى حج المشاهد، وإذا جاؤوا يقولون: عادوا من حج المشاهد، ويهنؤنهم كما تُهَنْئَ الحجاجُ، ويطلبون دعاءهم، ومنهم من يجعل الحج إليها أعظم

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «مطوية».

(٢) قوله: «رضي الله عنه»، وفي (ت): «قصد به».

(٣) هذه الأبيات لرجب البَرسي، والرافضة يلقبونه: «الحافظ»، إلا أنه ذكر الشطر الأول من البيت الثاني بلفظ مختلف: «يا آية الله في العباد»، وفي الشطر الأول من البيت الثالث أيضاً: «كفاك فخراً وعزة». انظر: مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين لرجب البَرسي: (ص٣١٨ – ٣١٩).

(٤) تقدم التعريف بها: (ص٧٨).

(٥) انظر: منهاج السنة: (١/٤٧٤)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «ومما شابهوا النصارى أن بعضهم وهم..».

من الحج إلى الكعبة.

قال صاحب كتاب «الكواكب الدراري»[1]: «بل يسبُّون من لا يستغني بالحج إليها عن [ب/٤٤] الحج إلى الكعبة المشرفة، وهذا من جنس دين النصارى والمشركين، وقد ثبت في الصحاح[2] عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يُحَذِّرُ ما فعلوه»[3]، وقال ﷺ: «[اللهم][4] لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[5]، رواه [ت/٣٣] مالك في «الموطأ»[6].

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص٢٦٩).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الصحيح».

(٣) الحديث هو: عن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، قالا: لَّما نُزِل برسول الله ﷺ طَفِقَ يطرح خَمِيْصَة على وَجِهِ، فإذا اغْتَّم بها كَشَفَهَا عن وَجْهِه، فقال وهو كذلك: «لَعْنَةُ الله على اليهود والنصارى اتَّخَذوا قبور أنبيائهم مساجد، يُحَذِّر ما صنَعُوا»، أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم: (١٨٨٤) في: (٢١٨/١) وكرره في مواضع، وأخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٤٢٥) في: (١٦٨/١)، في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في البيعة، واللفظ له وكرره في مواضع، ومسلم في صحيحة برقم: (٥٣١) في: (٣٧٧/١)، وغيرهم.

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) أخرجه الإمام مالك في الموطأ مرسلاً برقم: (٢١٤) في: (١٧٢/١)، وقال ابن عبد البر في التمهيد: (٤٢/٥): «فهذا الحديث صحيح عند من قال بمراسيل الثقات، وعند من قال بالمسند»، وأخرجه مرسلاً أيضاً: عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه: (٤٠٦/١)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (١٥٠/٢)(٣٠/٣)، وأخرجه متصلاً الإمام أحمد في مسنده: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوماً اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وأخرجه أيضاً الحميدي في مسنده عن أبي هريرة: (٤٤٥/٢)، وصححه الألباني في تحذير الساجد من اتَّخاذ القبور مساجد: (ص٢٥ – ٢٦).

(٦) انظر: منهاج السنة: (٤٧٤/١ – ٤٧٥)، وهو ضمن الكتب التي احتواها كتاب: =

أقول: ومع هذا التحذير وقد صنف شيخ الرافضة ابن النعمان ويعرف بالشيخ المفيد[1] كتاباً سماه «مناسك حج المشاهد»[2] وقد نقل لي الثقة وهو إمام الباد شاه[3]

=«الكواكب الدراري»، ومنه أخذ المؤلف، علماً أنه صرَّح في: (ص١٥٠) أن ابن عروة نقله عن شيخ الإسلام ابن تيميَّة في كتاب الكواكب الدراري.

(١) هو: محمد بن محمد بن النعمان البغدادي، أبو عبد الله الرافضي، المعروف عندهم بابن المعلم، ويلقِّبونه بالمفيد، عالم الرافضة وشيخهم، كان كثير التقشف والتخشع، قال عنه الخطيب البغدادي: «صنف كتباً كثيرة في ضلالاتهم والذب عن اعتقادتهم ومقالاتهم، والطعن على السلف الماضين... وكان أحد الأئِمَّة الضُّلال هلك به خلق من الناس»، وعلت منزلته في الدولة البويهية، حتى كانت له صولة عظيمة ومنزلة كبيرة عند عضد الدولة، ومن مصنفاته: الإيضاح في الإمامة، أوائل المقالات، إيمان أبي طالب، توفي سنة ٤١٣هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٢٣١/٣)، سير أعلام النبلاء: (٣٤٤/١٧)، لسان الميزان: (٦٨/٥)، رجال النجاشي: (٣٩٩).

(٢) كتاب: مناسك حج المشاهد: لم أجده بهذا الاسم، وإنما الذي وجدته هو: «كتاب المزار مناسك المزار»، وذكره النجاشي باسم: «كتاب المزار الصغير»، تأليف محمد بن محمد بن النعمان البغدادي، أبو عبد الله المعروف بالمفيد (توفي سنة ٤١٣هـ)، وفي كتاب الذريعة إلى مؤلفات الشيعة ذُكر باسم: «كتاب المزار»، وقال المفيد في مقدمته: «فإني قد اعتزمت على ترتيب مناسك زيارة الإمامين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والحسين بن علي صلوات الله عليهما، ووصف ما يجب من العمل عند الخروج إليهما، ويلزم من العمل في مشهديهما»، طبع سنة ١٤١٣هـ. انظر: مناسك المزار للمفيد: (ص٣)، رجال النجاشي: (ص٤٠٠)، الذريعة: (١٧٤/٨).

(٣) هو: محمد أمين بن الشريف محمود البخاري الحسيني، المعروف بأمير باد شاه الحنفي، أصولي مفسر صوفي، وفقيه حنفي محقق، من أهل بخارى، وكان نزيلاً بمكة، من تصانيفه: تيسير التحرير في أصول الفقه، وتفسير سور الفتح، وفصل الخطاب في التصوف، توفي سنة ٩٧٢هـ، وقيل: ٩٨٧هـ. انظر: هدية العارفين: (٢٤٩/٦)، الأعلام: (٤١/٦)، معجم المؤلفين لعمر كحالة: (٨٠/٩).

سلطان الإسلام قال: توجهنا لزيارة قبور آل البيت[1]، ....

(١) اختلف في جواز السفر لزيارة القبور وشد الرحال إليها على قولين:
القول الأول: لا يجوز شد الرحال إلى القبور، والسفر بغرض زيارتها معصية، لقول الرسول ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، ومسجد الأقصى» متفق عليه من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري، وهذا النهي يعم السفر إلى غير المساجد الثلاثة وزيارة القبور، وكذلك كل مكان يقصد عند السفر إليه التقرب به إلى الله، لأن السفر إليها بدعة، لم يفعلها أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أمر بها رسول الله، ولا أستحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، فمن اعتقد ذلك عبادة، وفعلها فهو مخالف للسنة ولإجماع الأئمة.
القول الثاني: يجوز السفر إلى زيارة القبور، لأن الحديث لم يتناول النهي عن ذلك، وإنما المراد: أن الفضيلة التامة هي في شد الرحال إلى هذه المساجد خاصة، قال ابن حجر: «بخلاف غيرها فإنه جائز، وقد وقع في رواية لأحمد.. بلفظ: لا ينبغي للمطي أن تعمل.. وهو لفظ ظاهر في غير التحريم»، وقالوا أيضاً: ولأن النبي ﷺ كان يأتي قباء راكباً وماشياً، وكان يزور القبور، وقالوا: إن قصد غير المساجد لزيارة قريب أو تجارة لا يدخل في النهي.
والراجح هو: القول الأول: تحريم السفر لزيارة القبور وشد الرحال إليها، بدليل: أن بصرة بن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه، لما رأى أبا هريرة رضي الله عنه راجعاً من الطور، قال: لو رأيتك قبل أن تأتيه لم تأته، لأن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»، فقد فهم الصحابي الذي روى الحديث أن قصد زيارة الطور وغيره مندرجٌ في العموم، ولا يجوز السفر إليه، وكذلك فهم هذا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه راوي حديث: «لا ينبغي للمطي أن تُشدَّ رِحالُهُ إلى مسْجِدٍ ينبغي فيه الصّلاَةُ» فإنه روى هذا الحديث عندما ذكرت عنده صلاة في الطور، وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما كذلك النهي عن السفر إلى الطور، فهم جعلوا زيارة الطور مما نُهي عن شد الرحال إليه، وبالنسبة لزيارة النبي ﷺ إلى قباء، فإنها لم تكن بشد رحل ولا سفر، كما في الحديث الصحيح: «من تطهر في بيته، ثم أتى مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه، كان كعمرة». =

وبتنا في الحِلَّة[1] فظن أهل المنزل أننا شيعة فجاءتنا عجوز من المنزل وقالت لي: يا مولاي[2] ما تتم حجك؟ فقلت لها: بأي شيء؟ فقالت: بالمتعة[3]، الحج ما يتم إلا بها، ففهمت مرادها فقلت: الآن ما يمكنني ذلك، ثم عدنا.

ورأيت في كتاب «[الانتصار]»[4] من تصنيف المرتضى نقيب النقباء علي بن الحسين الموسوي[5] ما صورته: «مسألة: ومما يُظَن أن الإمامية انفردت به: القول بأن من نذر سعياً إلى مشهد من مشاهد النبي ﷺ، أو أمير المؤمنين، أو أحد من الأئمة، أو صياماً أو صلاة فيه أو ذبيحة لزمه الوفاء به»[6].

أقول: ومن العجب تسمية شيخ الرافضة بن النعمان [كتابه][7] بـ«مناسك حج

=وبالنسبة للسفر إلى زيارة قريب أو تجارة أو طلب علم أو لغرض مباح فهذا جائز، وليس من هذا الباب. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠٦/٩)، المغني لابن قدامة: (٥٢/٢)، اقتضاء الصراط المستقيم: (١٨٢/٢ – ١٨٤)، مجموع الفتاوى: (١٨٣/٢٧ – ١٩٢)، الصارم المنكي في الرد على السبكي لا بن عبد الهادي: (ص٤٦ – ٤٩)، فتح الباري: (٦٥/٣ – ٦٦).

(١) الحِلَّة: مدينة عراقية تقع بين النجف وكربلاء، وتقع جنوب بغداد بحوالي ١٠٠كم، ومعناها: القوم النزول وفيهم كثرة، وهي حِلَّة بني مزيد واختُصِرَ اسمها إلى الحِلَّة، وكانت تسمى: الجامعين. انظر: معجم البلدان: (٢٩٤/٢)، موسوعة المدن العربية: (ص٢٤١)، موسوعة ١٠٠٠مدينة إسلامية: (ص٢٠٦).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «مولانا».

(٣) تقدم الكلام على المتعة: (ص١٠٥).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الأنصار»، وكتاب: «الانتصار» تقدم التعريف به: (ص١٣٦).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص٨٤).

(٦) الانتصار: (ص٣٦١).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «كتاب».

المشاهد» وجَعْلِهِ قبور المخلوقين أنها تُحَج كما يُحَج إلى البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس، وهو أول بيت وضع للناس، فلا يطاف[1] إلا به ولا يصلى إلا إليه، ولا يؤمر إلا بحجه، وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يأمر بما ذكروه من أمر المشاهد، ولا شرع لأمته مناسك عند قبور[2] أحد من الأنبياء ولا غيرهم[3].

قال صاحب «الكواكب الدراري»: «بل هذا يشبه دين المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾[4] [سورة نوح: ٢٣][5]، قال ابن عباس وغيره: هؤلاء كانوا قوماً صالحين في قوم نوح لما ماتوا عكفوا على قبورهم، فطال عليهم [الأمد][6] فصوَّروا تماثيلهم، ثم عبدوهم، وقد ثبت في «صحيح مسلم» وغيره عن أبي الهياج الأسدي[7] قال: قال

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «قيام».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «قبر».

(٣) انظر: منهاج السنة: (٤٧٦/١) وعنه أخذ المؤلف من عند قوله: «أقول: ومن العجب».

(٤) في حاشية (ب): «الود على صورة الرجل، وسواع على صورة امرأة، ويغوث على صورة أسد، ويعوق على صورة فرس، ونسرعلى صورة نسر من الطير، وهؤلاء أصنام قبائل العرب».
قال ذلك الواقدي، وذكرها عنه القرطبي في تفسيره: (٣٠٩/١٨)، والرازي في التفسير: (١٢٧/٣٠).

(٥) في حاشية (ب): «صنم من أصنام قوم... على صورة الطائر يقال له...،».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الأمل».

(٧) هو: حيَّان بن حصين الكوفي، أبو الهيَّاج الأسدي، تابعي ثقة، سمع علياً وعماراً، وكان كاتب لعمار بن ياسر رضي الله عنهما، توفي سنة ٨٠هـ. انظر: التاريخ الكبير للبخاري: (٥٣/٣)، الوافي بالوفيات: (١٣٥/١٣)، تهذيب الهذيب: (٥٩/٣).

لي علي بن أبي طالب: «أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»[1]، فَقَرَن بين طمس[2] التماثيل وتسويته[3] [ب/٤٥] القبور المشرفة؛ لأن كلاهما ذريعة إلى الشرك، كما في «الصحيحين» أن أم سلمة، وأم حبيبة ذكرتا للنبي ﷺ كنيسة رأيْنَهْا بأرض الحبشة، وذكرتا من حسنها وتصاوير فيها، فقال: «إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»[4].

والرافضة كذلك عدلوا عن عمارة المساجد والرغبة فيها إلى عمارة المشاهد، وصوروا فيها صورة أمير المؤمنين علي وصورة غلامه[5] ونحو ذلك من الصور[6] وعطلوا المساجد وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول ﷺ شرع لأمته عمارة المساجد بالصلوات والاجتماع [لها][7]، ولم يشرع لأمته أن يبنوا على قبر نبي ولا رجل صالح، [لا مسجداً ولا مشهداً][8] وإنما حدثت الأبنية في زمن

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم: (٩٦٩) في: (٢/٦٦٦).

(٢) في حاشية (ب): «أي: محوها».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «تسوية».

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم: (٤١٧) في: (١/١٦٥)، في كتاب الصلاة، باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية...، ومسلم في صحيحه برقم: (٥٢٨) في: (١/٣٧٥).

(٥) هكذا ذكرها المؤلف؛ ولم يذكرها شيخ الإسلام حيث هو ينقل عنه بواسطة كتاب: «الكواكب الداري». منهاج السنة: (١/٤٧٨).

(٦) قوله: «من الصور» ليس في (ت).

(٧) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٨) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

بني أمية[1][2].

ومما شابهت فيه الرافضة النصارى أن النصارى يزعمون أن الحواريين الذين اتبعوا المسيح أفضل من إبراهيم ومن موسى وغيرهم من الأنبياء، ويزعمون أن الحواريين رسل شافههم الله بالخطاب لأنهم يقولون: [إن المسيح هو الله، ويقولون أيضاً]:[3] إن المسيح ابن الله، والرافضة تجعل الأئمة الاثني عشر أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار»[4].

أقول: بل ويجعلونهم أفضل من سائر الأنبياء، وبعضهم قال: إنهم أفضل من أُولي العزم أيضاً مع اعتقادهم عدم أُلوهيتهم، وهذا الاعتقاد مصرح به في كتب الاثني عشرية، ومنها نَقَلْتُ، وستأتي الإشارة إليه آخراً، وإلى من قال به منهم.

ومن وجوه المشابهة: أن النصارى يقولون: إن الدين مُسَلَّمٌ إلى الأحبار والرهبان فالحلال ما حَلَّلُوه والحرام ما حرَّموه، والدين ما شرعوه، والرافضة تزعم أن الدين مُسَلَّمٌ إلى الأئمة فالحلال ما حَلَّلُوه، والحرام ما حَرَّموه، والدين ما

---

(١) في (ب) عبارة غير واضحة، ولا تَنَاسُب بينها وبين ما قبلها، ولهذا لم أثبتها في المتن، وهي قوله: «آثار أنبيائهم مساجد»، وليست في (ت).

(٢) هكذا ذكرها المؤلف؛ ولم يذكرها شيخ الإسلام حيث هو ينقل عنه بواسطة كتاب: «الكواكب الدراري»، وإنما قال: «ثم لم يزل الأمر هكذا في خلافة بني أمية وبني العباس، إلى أن ملك النصارى تلك البلاد في أواخر المائة الخامسة، فبنوا -أي على قبر إبراهيم عليه السلام- ذلك البناء واتخذوه». منهاج السنة: (١/ ٤٨٠).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت)، وكذا ذُكر في منهاج السنة.

(٤) انظر: منهاج السنة: (١/ ٤٧٦ - ٤٨٢)، من قول المؤلف: «قال صاحب الكواكب الدراري»، إلى هنا.

شرعوه[١].

ومن قبيح مقالاتهم التي شابهوا فيها النصارى اعتقادهم في المنتظر، وأنهم يوالون عليه، ويعادون عليه، ويجعلونه ركناً في الإيمان من زمن سن تمييزه، وإلى الآن، فلا يتم الدين إلا به، قال الله تعالى في حق النصارى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [سورةالتوبة: ٣١] ...الآية، [وقد][٢] بيَّن وجه المشار إليه ما روى الترمذي وغيره عن عدي بن حاتم أنه قال [ب/٤٦] يا رسول الله كيف عبدوهم؟ فقال: «إنهم أحَلُّوا لهم الحرام، وحَرَّموا عليهم الحلال [ت/٣٤]، فأطاعوهم فكانت تلك عبادتهم إياهم»[٣][٤].



---

(١) انظر: المرجع السابق: (٤٨٢/١)، وعنه أخذ المؤلف من قوله: «ومن وجوه المشابهة أن النصارى».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) الحديث أخرجه الترمذي في سننه عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنُقِي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي اطرح عنك هذا الوثن، وسمعته يقرأ في: (سورة براءة): ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة التوبة: ٣١] قال: أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلَّوا لهم شيئاً استحَلَّوه، وإذا حرَّمُوا عليهم شيئاً حرَّمُوه»، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام ابن حرب، وغُطَيف بن أعين، ليس بمعروف في الحديث»، وأخرجه برقم: (٣٠٩٥) في: (٢٧٨/٥)، في كتاب: تفسير القران، باب: ومن سورة التوبة، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٩٢/١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى: (١١٦/١٠)، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (٣٢٩٣)، وفي صحيح سنن الترمذي: (٢٤٧/٣).

(٤) انظر: المرجع السابق: (٤٨/١) وعنه أخذ المؤلف بتصرف، من قوله: «ومن قبيح مقالاتهم التي..».

الباب الثالث

في مكابراتهم الباطلة وهي أنواع: الأول في عدة من مسائل الاعتقاد:

[المكابرة][1] الأولى:

في مكابرة الاثني عشرية أن محمداً بن الحسن العسكري[2] الإمام المنتظر الثاني عشر، وأنه المهدي، وقد تقدم بيان فساد هذه المكابرة، وبطلان هذه الدعوى من وجوه لا تخفى على من له مُسْكة[3] في دين الإسلام[4].

المكابرة الثانية:

في قولهم: إن الدين كله يكون عند إمام واحد معصوم من حين موت النبي ﷺ وإلى انقضاء الدهر.

والجواب: المفصح ببطلان هذا أن يقال: كون الإمام بهذه الصفات إما أن يقولوا: إنه عن وحي من الله إلى الإمام، أو [عن][5] غيره، القول [بالأول][6] نبوةٌ، ومن قال بنبوة بعد النبي ﷺ فقد كفر وحلَّ دمه، وإن قيل: عن إلهام[7] فهذا

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٣٢).

(٣) مَسَك: أصل يدل على حبس الشيء أو تحبسه، ورجل مُسْكة: إذا كان لا يعلق بشيء فيتخلص منه، ويقال: فلان لا مُسْكة له، أي: لا عقل له، وما بفلان مُسْكة، أي: ما به قوة ولا عقل. انظر: تهذيب اللغة: (١٠/٥٣)، مقاييس اللغة: (٥/٣٢٠).

(٤) ذكره المؤلف: (ص١٨٠) في: «فصل: يتضمن إجماع الإمامية والشيعة على تكذيب الاثني عشرية في زعمهم أن محمد بن الحسن العسكري هو المهدي المنتظر».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب) «الأول».

(٧) الإلهام: ما يقع في القلب من خواطر، قد يكون من الله، وقد يكون من وسوسة الشيطان، وليس على أحدهما دليل يدل عليه، والعمل به ليس بحجة عند العلماء، إلا عند المتصوفة، =

وسواس من الشيطان، وليس هو بدعوى الإلهام بأولى من غيره، وينفتح عليهم بهذا القول باب لا يمكنهم سدُّه.

وإن قيل: هو بتعليم من رسول الله ﷺ فيقال: إما أن يكون رسول الله [ﷺ][1] قد علمه لأمته، كما علَّمه لعلي رضي الله عنه، فهم فيما بيَّنه من أمور الدين سواء، وهي الضروريات التي لا يسع مسلم جهلها، وقد بَيَّن النبي ﷺ للناسِ ما نُزِّل إليهم، ومن قال: إنه كتمها عن الناس وبينها لشخص مخصوص، فهذا كذب صريح على سيد المرسلين ﷺ، فإن قال الروافض: إن أئمتهم كانوا صامتين إلى أن يأتي الإمام الناطق الثاني عشر[2] قيل لهم: فيلزم على قولكم: أنهم حاقت به اللعنة بنص القرآن، [إذ][3] لم يبيِّنوا ما عندهم من الهدى ودين الحق، وهذه مكابرة مصرِّحة بفضيحتهم، والله ولي التوفيق.

=ويقال فلان مُلْهَم: إذا كان يَعْرِف بمزيد فطنته وذكائه، ما لا يشاهده، ولذلك يفسر وحي النحل – يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ [سورة النحل: ٦٨] – بالإلهام دون التعليم. انظر: درء تعارض العقل والنقل: (٢٩/٨)، التعريفات: (ص٥١)، الكيات معجم في الفروق اللغوية: (ص١٧٣).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) الرافضة يَعُدُّون أئمتهم نطقاء، ونفوا أن يكونوا صامتين، أو أن يجتمع إمامان ناطقان في وقت واحد، ومن ذلك: عن هشام بن سالم قال: قلت للصادق: هل يكون إمامان في وقت؟ قال: لا، إلا أن يكون أحدهما صامتاً مأموماً لصاحبه، والآخر ناطقاً إماماً لصاحبه، وأما أن يكون إمامين ناطقين في وقت واحد فلا، وعن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله قال: لا يكون إمامان إلا وأحدهما صامت لا يتكلم، حتى يمضي الأول، ورووا عن موسى بن جعفر في قول الله ﷻ: ﴿ وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾ [سورة الحج: ٤٥]، فقال: البئر المعطلة الإمام الصامت، والقصر المشيد الإمام الناطق. انظر: أصول الكافي: (١٠٠/١) (٢٥٤/١)، وبحار الأنوار: (١٠٥/٢٥ – ١٠٨).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «إذا».

المكابرة الثالثة:

في مسألة الإمامة قال ابن المطهر[1]: الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين[2] وأنها أحد أركان الإيمان الأربعة التي هي التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة.

والجواب: أن هذه مكابرة خالف فيها ابن المطهر إجماع المسلمين، وكَذِبُهُ فيها ظاهرٌ؛ بل ظاهرُ كلامِهِ كفرٌ، ووجه تحقيق ما قلته: أن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة، وهذا معلوم بالاضطرار من دين [ب/٤٧] الإسلام، فإن الكافر لا يصير مؤمناً حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وقد صح أن النبي ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله» وفي رواية «ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام» وفي رواية «إلا بحقها»[3]، وقال تعالى: ﴿ **فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ** ﴾ [سورة التوبة: ٥] [فأمر سبحانه بتخلية سبيلهم][4]، إذا تابوا من الشرك وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، وكذلك قال

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «مسألة»، وابن المطهر تقدم ترجمته: (ص١٠٥).

(٢) ذكرها ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٢٧).

(٣) هذا حديث متواتر روي عن عدد من الصحابة، منهم: حديث ابن عمر رضي الله عنهما، المتفق عليه، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله» وعند مسلم: «إلا بحقها»، أخرجه البخاري برقم: (٢٥) في: (١/١٧)، في كتاب: الإيمان، باب: ﴿ **فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ** ﴾ [سورة التوبة: ٥]، ومسلم برقم: (٢٢) في: (١/٥٣).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

لعلي لما بعثه لخيبر[1][2]، وكان النبي ﷺ يحقن دماء الكفار والمشركين بالتوبة من الكفر، والإتيان بالشهادتين[3]، ولا يذكر لهما الإمامة بحال، ولا نَقَلَ ذلك عنه ﷺ أحدٌ من العلماء لا نقلاً خاصاً ولا عاماً ولو كانت بهذه المثابة لبيَّنها ﷺ لأمته ليعملوا[4] بها بعد موته وفي حياته كما بَيَّنَ لهم الفرائض والسنن وأمور الآخرة، وقد قال تعالى: ﴿ **فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ** ﴾ [سورة التوبة: ١١] فجعلهم إخواناً في الدين بذلك، ومن التواتر[5] أن الكفار على عهده ﷺ كانوا إذا أسلموا أجرى عليهم أحكام الإسلام، ولم يذكر

---

(١) يقصد قول الرسول ﷺ لعلي رضي الله عنه في يوم خيبر: «على رسْلِك حتى تنزل بساحتهم، ثمَّ ادْعهُم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً، خير لك من حمْر النَّعّم»، فهذا متفق عليه من حديث سهل بن سعدٍ رضي الله عنهما، فقد رواه البخاري برقم: (٢٧٨٣) في: (١٠٧٧/٣)، ومسلم برقم: (٢٤٠٦) في: (١٧٨٢/٤).

(٢) خيبر: تقع شمال شرق المدينة المنورة، وتبعد عنها مسافة ١٧١كم، على طريق تبوك، ، قيل: إنها سميت بخيبر بن قانية بن مهلائيل من ولد سام بن نوح، حيث كان أول من نزلها، وقيل: إن خيبر بلسان اليهود الحصن، وغزاها الرسول ﷺ سنة ٧هـ، وفي الوقت الحاضر هي محافظة تابعة لمنطقة المدينة المنورة. انظر: معجم البلدان: (٤٠٩/٢)، في شمال غرب الجزيرة لحمد الجاسر: (ص٢١٧)، معجم معالم الحجاز للبلادي: (١٧٠/٣).

(٣) ومن ذلك إنكار الرسول ﷺ على أسامة بن زيد رضي الله عنهما، لما قتل رجلاً بعد أن نطق بالشهادة، فقال له عليه السلام: «يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟ قلت: كان مُتَعَوِّذاً، فما زال يُكرّرها، حتى تمنيت أنّي لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم»، هذا حديث متفق عليه من حديث أسامة رضي الله عنه، فقد رواه البخاري برقم: (٤٠٢١) في: ١٥٥٥/٤)، ومسلم برقم: (٩٦) في: (٩٧/١).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ليعلموا».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «المتواتر».

لهم الإمامة، وقد عُلِمَ بالاضطرار أنه ﷺ لم يكن يذكر للناس إذا أرادوا الدخول في دينه الإمامة لا مطلقاً ولا معيناً، فكيف تكون أهم المطالب في أحكام الدين، ولا شك أن الإيمان بالله ورسوله في كل زمان ومكان، أعظم من مسألة الإمامة، فلم تكن في وقت من الأوقات لا الأهم ولا الأشرف، ولو كانت كما زعمه لوجب بيانها من النبي ﷺ لأمته الباقين بعده، ويقال لهذا الرجل الشيعي[1]: إن قولك مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، إما أن تريد به إمامةَ الاثني عشر، أو إمامةَ إمامِ كلِ زمانٍ بعينه في زمانه، بحيث يكون الأهم في زماننا الإيمان بإمامة محمد المنتظر، وإما أن يراد به الإيمان بأحكام الإمامة مطلقاً غير معين، وإما أن يراد به معنى رابع.

أما الأول: فقد علم بالاضطرار أن هذا لم يكن معلوماً شائعاً بين الصحابة والتابعين؛ بل الشيعة تقول إن النبي ﷺ نص على علي فقط، وأن [كل واحد][2] إنما تعين [ت/٣٥] بنص من قبله، كما سيأتي بيانه، فبطل أن تكون هذه أهم أمور الدين.

وأما الثاني: فعلى هذا التقدير يكون أهم المطالب من سنة [ب/٤٨] ستين ومائتين أو قريباً منها، هو الإيمان بإمامة محمد بن الحسن بعينه، فإنهم عَدُّوا الإمامة ركناً من أركان الدين الأربعة عندهم[3]، وقد نفى إمامته سائر الشيعة [كما][4] تقدم، وجميع أهل السنة، فيكون على [زعمهم][5] الاهتمام بتحقيقها له،

(١) هو ابن المطهر الحِلّي، وقد تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) تقدم توضيحها وبيانها: (ص٢٤٢).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «مما».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «رغمهم».

كالاهتمام بأنه لا إله إلا الله، وأن محمداً[1] رسول الله، والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، ومن الإيمان بالصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الواجبات، وهذا معلوم فساده بالاضطرار من دين المسلمين، وأيضاً فإن كان هذا هو أهم المطالب في الدين، فالإمامية أخسر الناس صفقة في دين الله، فقد علمت أن ما عدا الاثنا عشرية منهم لم يعتقدوا إمامة محمد المنتظر، وأما الاثناعشرية فقد جعلوا الإمام المعصوم، هو الإمام المعدوم الذي لا ينفعهم في دين ولا دنيا، ولا استفادوا منه شيئاً، فإن قالوا: إن المراد أن الإيمان بحكم الإمامة مطلقاً هو أهم أمور الدين كان هذا أيضاً[2] باطلاً للعلم الضروري أن غيرها من أمور الدين أهم منها، وإن أريد معنىً رابع فلابد من بيانه لنتكلم عليه.

وأيضاً يقال لهم: إن النبي ﷺ لم تجب طاعته على الناس لكونه إماماً بل لكونه رسول الله إلى الناس، وهذا المعنى ثابت له حياً وميتاً، فوجوب طاعته على من بعد موته[3]، كوجوب طاعته على أهل زمانه، ولم يكن ينتقض حكم رسالته ﷺ بموته ولا قبله، كما ينتقض حكم [الإمامة][4] بموت الأئمة وقبلهم، فطاعته واجبة بعد مماته وجوبها في حياته، فإن قال القائل: إنه ﷺ كان إماماً في حياته، وبعده صار الإمام غيره، إن أراد بذلك أنه صار بعده من هو نظيره، يطاع كما يطاع [الرسول][5]، فهذا باطل، وإن أراد أنه قام من يخلفه في تنفيذ أمره ونهيه،

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «محمداً».

(٢) ليست في (ت).

(٣) كذا في كلتا النسختين، وفي منهاج السنة: «على من بعده»، وبها يستقيم المعنى.

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الأمانة».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «الرسل».

فهذا كان حاصلاً في حياته، فإنه إذا غاب كان هناك من يخلفه، فإن قيل: أُطِيْعَ بإمامته طاعةً داخلةً في رسالته، كان هذا عديم التأثر، فإن مجرد رسالته كافية في وجوب طاعته[1].

تنبيه: من ثبت عنده أن محمداً رسول الله، وأن طاعته واجبة عليه واجتهد في طاعته بحسب الإمكان، إن قيل: إنه يدخل الجنة فقد استغنى عن مسألة الإمامة، وإن قيل لا يدخل الجنة كان هذا خلاف نصوص القرآن، فإنه سبحانه أوجب الجنة لمن أطاع الله ورسوله في غير ما موضع كقوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا** ﴾ [سورة النساء: ٦٩]،[ب/٤٩] وقوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ** ﴾ [سورة النساء: ١٣].

توضيح: صاحب الزمان الذي يدَّعون إمامته لا سبيل للناس إلى معرفته، ولا إلى معرفة ما يأمرهم به وما ينهاهم عنه، وما يخبرهم به، فإن كان أحدٌ لا يصير سعيداً، إلا بطاعة هذا الذي لا يُعرف أمره ولا نهيه، لزم أن لا يتمكن أحد من طريق النجاة والسعادة وطاعة الله، وهذا من أعظم تكليف ما لا يطاق[2]، وهم

(١) انظر: منهاج السنة: (١/٧٥ – ٨٥)، وعنه أخذ المؤلف جوابه عن: «المكابرة الثالثة» بتصرف.

(٢) تكليف ما لا يطاق: الطاقة اسم لمقدار ما يمكن للإنسان أن يفعله بمشقة، وذلك تشبيه بالطوق المحيط بالشيء، وإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام، وهو يفسر على نوعين:

النوع الأول: ما لايطاق للعجز عنه: كتكليف المقعد بالقيام، والأعمى بالإبصار، فهذا لم=

من أعظم الناس إحالة له، فإن قيل: بل هو يأمر بما عليه الإمامية، قيل: فلا حاجة إلى وجوده ولا شهوده، حيث كان هذا معروفاً سواء كان هو حيّاً أو ميتاً، شاهداً أو غائباً، وهذا أمر بَيِّن لمن تدبره.

وإذا علم ذلك فأعجب لقول بعض[1] الشيعة، ومنهم ابن العود الحِلِّي[2] أحد شيوخ الرافضة فإنه قال: إذا اختلفت الإمامية على قولين، أحدهما يعرف قائله

=يكلف اللهُ به أحداً، وغيرُ واقع عند جماهير السنة المثبتين للقدر، وقال بالتكليف به الجبرية وبعض الأشاعرة.

النوع الثاني: ما لا يطاق للاشتغال بضده: كاشتغال الكافر بالكفر، فإنه هو الذي صده عن الإيمان، وكالقاعد في حال قعوده، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه من أن يكون قائماً، واختلف هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكليفاً انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل، فهذا لا يدخل فيما لا يطاق، وهو جائز التكليف به، لأنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج، كُلِف بما لا يطاق.

والمعتزلة لم يجوزوا كلا نوعي التكليف بما لا يطاق، ومنعوه لقبحه عقلاً. انظر: منهاج السنة: (٣/١٠٤ – ١٠٧)، مجموع الفتاوى: (٣/٣١٨ – ٣٢٢)(٨/٢٩٤ – ٣٠٢)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (ص٤٨٨)، الكليات للكفوي: (ص٥٨٦).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «ومن أعجب العجب قول بعض من».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الجلي»، هو: أبو القاسم بن الحسين بن العود الجِزِّيْنِي، نجيب الدين الأسدي، المعروف بابن العود الحِلِّي، أصله من الحِلِّة بالعراق، وينسب إلى جِزِّيْن وهي قرية من نواحي جبل عامل بالشام، أهلها روافض، الفقيه المتكلم، رأس الرافضة وشيخها، كان مشاركاً في أنواع من العلوم والفنون، نال من الصحابة بحلب يوماً، فجُرَّ وأركب حماراً مقلوباً، وصفع بالأسواق حتى إن هناك من لطَّخه بالعَذِرة، يقول الذهبي: «وبلغني أنه كان في الآخر متديناً متعبداً، يقوم الليل»، توفي سنة ٦٧٩هـ، وكان قد أسنَّ وعُمِّر حتى بلغ عمره ٩٦سنة. انظر: الوافي بالوفيات: (٢٤/٩٠)، البداية والنهاية: (١٣/٢٨٧)، تاريخ الإسلام: (٥٠/٣٣٦).

والآخر لا يُعرف قائله، كان القول الذي لا يُعرف قائله هو [الحق][1] الذي يجب اتباعه، لأن المنتظر المعصوم في تلك[2] الطائفة، وهذا من أقبح المكابرات أيضاً.

تكميل: فعل الواجبات العقلية والشرعية، وترك المستقبحات العقلية والشرعية إما أن يكون موقوفاً على معرفة ما يَأْمُرُ به، ويَنْهَى عنه هذا المنتظر، وإما أن لا يكون موقوفاً، فإن كان الأول لزم تكليف ما لا يطاق، كما تقدم، ويكون فعل الواجبات وترك المحرمات، موقوفاً على شرط لا يقدر عليه عامة الناس؛ بل [ولا][3] واحدٌ منهم؛ فإنه ليس في الأرض من يدَّعي دعوى صادقة أنه رأى هذا المنتظر، أو سمع كلامه، وإن كان الثاني أمكن فعل الوجبات، وترك القبائح بدون هذا المنتظر، فلا يحتاج إليه ولا يجب وجوده ولا شهوده[4].

تحقيق: [ت/٣٦] [لو كانت الإمامة ركناً في الإيمان، لا يتم إيمان أحد إلا به، لوجب أن يبيِّن ذلك الرسول ﷺ بياناً عاماً قاطعاً للعذر، كما بيَّن الشهادتين والإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الأخر، فكيف ونحن نعلم بالاضطرار من دينه أن الناس الذين دخلوا في دينه أفواجاً، لم يشترط على أحد منهم في الإيمانِ الإيمانَ بالإمامة لا مطلقاً ولا معيناً؟ وأما استدلال الشيعي المذكور بأن النبي ﷺ قال: «من مات ولم يعرف إمام زمانه][5]مات ميتة جاهلية»[6]، فيقال له أولاً: من

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الحي».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «ذلك».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «لا».

(٤) انظر: منهاج السنة: (١/٧٧ – ٨٩)، وعنه أخذ المؤلف في: «تنبيه»، و«توضيح»، و«تكميل» بتصرف.

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) تقدم بيانه، وذكر أنه من مفتريات الرافضة: (ص١٤٣).

روى هذا الحديث بهذا اللفظ؟ وأين إسناده؟ وكيف يجوز أن يُحتج بنقل عن النبي ﷺ من غير بيان الطريق الذي به يثبت أنه قاله؟ وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يُعرف إلا من طريق ضعيف، كما نص على ذلك كثير من العلماء المحققين[١].

إنما الحديث المعروف [مثل][٢] ما روى مسلم في صحيحه عن نافع[٣] عن عبدالله بن عمر أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم [ب/٥٠] القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[٤]، وهذا حدَّث به عبد الله بن عمر[٥] لعبد الله بن مطيع[٦] بن الأسود[٧]

(١) قول المؤلف: «إلا من طريق ضعيف»إلى هنا، لم يذكره شيخ الإسلام في منهاج السنة: (١١٠/١).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «لمثل».

(٣) هو: نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أبو عبد الله المدني، لا يعرف نسبه، كان ديلمياً، وقيل: من كابل، أصابه بن عمر في غزواته، كان فقيهاً، من كبار أئمة التابعين، ومن الثقات الأجلاء، والأئمة النبلاء، روى عن جماعة من الصحابة، وروى عنه خلق من التابعين وغيرهم، وعنه روي أصح الأسانيد، كما قال البخاري: «أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر»، ويسمى بسلسلة الذهب، بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر، ليعلمهم السنن، توفي سنة ١١٧هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٣٦٧/٥)، سير أعلام النبلاء: (٩٥/٥)، البداية والنهاية: (٣١٩/٩)، تهذيب التهذيب: (٣٦٨/١٠).

(٤) الحديث أخرجه مسلم برقم: (١٨٥١) في: (١٤٧٨/٣)، وأخرجه الإمام أحمد في المسند عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن اعمر، بلفظ مقارب، برقم: (٥٥٥١) في: (٨٣/٢)، وكرره في مواضع.

(٥) قوله: «ابن عمر» ليس في (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «المطيع».

(٧) هو: عبد الله بن مطيع بن الأسود بن حارثة القرشي العدوي، ولد في عهد الرسول ﷺ، كان من أجِلَّة قريش شجاعة وجَلَداً، قيل: إن له صحبة، وكان أميراً على قريش يوم الحرَّة، =

لما خلع طاعة أمير وقتهم يزيد بن معاوية، وقام بالأمر يوم الحرَّة[(١)] مع أن يزيد كان فيه عدة مطاعن، وهذا[(٢)] الحديث، وما يأتي [من][(٣)] أحاديث شريفة، [دلت على][(٤)] أنه لا يُخْرَج على ولاة أمور المسلمين بالسيف، وأن من لم يكن مطيعاً لولاة الأمور مات ميتة جاهلية[(٥)].

=عندما خلع أهل المدينة يزيد، فلما انهزم هو وأتباعه لحق بعبد الله بن الزبير، فولاه الكوفة، ثم طرده منها المختار بن أبي عبيد، قتل مع ابن الزبير سنة ٧٣هـ عندما حصره الحجاج. انظر: طبقات ابن سعد: (١٤٤/٥)، الوافي بالوفيات: (٣٣٢/١٧)، البداية والنهاية: (٣٤٥/٨)، تهذيب التهذيب: (٣٢/٦).

(١) وَقْعة الحرَّة: كانت وقعة الحرَّة في أواخر سنة ٦٣هـ، وسببها أن أهل المدينة خلعوا يزيد بن معاوية، وولَّوا على قريش عبد الله بن مطيع العدوي، وعلى الأنصار عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر، وأخرجوا والي المدينة من قبل يزيد، وهو: عثمان بن محمد بن أبي سفيان، وحَصَرُوا من كان بالمدينة من بني أمية بدار مروان بن الحكم، واعتزل الناس عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعلي بن الحسين زين العابدين، ولم يخلعا يزيد، وهناك غيرهم ممن اعتزل الفتنة، فبعث إليهم يزيد جيشاً بقيادة: مسلم بن عقبة بن رباح المَرِّي، وهو شيخ كبير ضعيف جاوز السبعين من عمره، ويسميه السلف بمسرف، قاتل أهل المدينة بعد أن دعاهم للتراجع عن خلع يزيد، وقُتِل خلق من الطرفين، ثم انهزم أهل المدينة، وانتهب مسرف وجيشه المدينة ثلاثة أيام، فأخذوا أموالهم، وقتلوا خلقاً كثيراً من أشرافها وعلمائها وقرائها، ووقع شر وفساد عريض، ولا حول ولا قوة إلا بالله. انظر: تاريخ الطبري: (٣٥٢/٣)، المنتظم لابن الجوزي: (١٢/٦)، الكامل في التاريخ: (٤٥٥/٣)، البداية والنهاية: (٢١٧/٨).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «فهذا».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) انظر: منهاج السنة: (١٠٩/١ - ١١١)، وعنه أخذ المؤلف في: «تحقيق: لو كانت الإمامة ركناً».

تتمة: ويقال: [لمن][(١)] استدل بالحديث المشار إليه ثم[(٢)] بتقدير أن يكون ناقله [واحداً][(٣)] فكيف يجوز أن يثبت أصل الإيمان بخبر مثل هذا لا يُعرف له ناقل؟ وإن عُرف له ناقل أمكن خطؤه وكَذِبُه، فهل يثبت أصل الإيمان بغير طريق علمي؟ كما هو متفق عليه.

تقرير لمعنى الحديث مُبَيِّنٌ للمراد [محصله][(٤)] أن يقال: إن كان هذا الحديث من كلام النبي ﷺ فليس فيه حجة لهذا القائل؛ فإن النبي ﷺ قد قال: «مات ميتة جاهلية» في أمور ليست من أركان الإيمان التي من تركها كان كافراً، كما في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «من قُتِل تحت راية عِمِّيَّة، يدعو عصبية، أو ينصر [عصبية][(٥)]، فقِتْلَته جاهلية»[(٦)]، لكن لا يُكَفَّرُ المسلم بالاقتتال في العصبية، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وفي «الصحيحين» عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه؛ فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية»[(٧)]، وفي «صحيح مسلم» عنه ﷺ: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ثم».

(٢) ليست في (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «واحد».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «محصا».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عصبية».

(٦) أخرجه مسلم عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، برقم: (١٨٥٠) في: (٣/١٤٧٨)، وروى مسلم مثله عن أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: (١٨٤٨) في: (٣/١٤٧٦).

(٧) الحديث هو: عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج على السلطان شبراً، فمات عليه، إلا مات مِيتة=

مات ميتة جاهلية»[1]، [وهذه النصوص][2] لا تدل على ذلك اللفظ الذي نقله ابن المطهر[3].

[تنبيه][4]: وهذا الحديث الذي نقله حجة على الرافضة؛ لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم، [غاية][5] أمرهم — في زماننا وقبله — أن يقولوا هو الغائب المنتظر محمد بن الحسن[6] الذي دخل [السرداب][7] في سامراء[8]، هذا وقد اختلفوا في تحقيق تاريخ

=جاهلية»، أخرجه البخاري برقم: (٦٦٤٥) في: (٢٥٨٨/٦)، في كتاب: الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها..»، وكرره برقم: (٦٧٢٤) في: (٢٦١٢/٦)، في كتاب: الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ومسلم برقم: (١٨٤٩) في: (١٤٧٧/٣)، واللفظ له.

(١) الحديث هو: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة، ثم مات مات ميتة جاهلية، ومن قُتل تحت راية عِمِّيَّة يغضب للعصبة، ويقاتل للعصبة، فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي على أمتي يضرب بَرَّها وفَاجِرَهَا، لا يَتَحاشَ من مُؤْمِنِها، ولا يفي بذي عَهْدها فليس مني»، أخرجه مسلم برقم: (١٨٤٨) في: (١٤٧٦/٣).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) اللفظ الذي ذكره ابن المطهر هو: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» فقد تقدم الكلام عليه: (ص١٤٣).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)وفي (ب): «عامة».

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٣٢).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «سراب»، وفي (ت) أيضاً: «في عامر كهذا»، وتقدم ذكر أول من قال من أهل السنة بدخول محمد بن الحسن السرداب بسامراء، وموقف الرافضة من ذلك: (ص١٨٤).

(٨) تقدم التعريف بها: (ص٢٣٨).

الدخول ولم يميزوا على الحقيقة عمره إذ ذاك ؛ بل قالوا : كان عمره سنتين وإما ثلاثاً أو خمساً أو أكثر ولا يعرفه [أحد][1] يقيناً لا بعينه ولا بصفته[2] ، ومعلوم أن هذا ليس معرفة بالإمام ، وأيضاً فمعرفة الإمام التي تخرج الإنسان من الجاهلية [ب/٥١] هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجماعة ، بخلاف ما كان عليه أهل الجاهلية ؛ فإنهم لم يكن لهم إمام[3] يجمعهم ولا جماعة تعصمهم ، وهذا المنتظر لا[4] يحصل بمعرفته لا طاعة ولا جماعة ، فلم يُعرف معرفة تخرج الإنسان من حال الجاهلية[5] .

هذا وإن من عجيب مكابرات الرافضة أن الشريف المرتضى[6] ، وهو المشهور بالعلم ، لكن الحق تعالى إذا أراد إنفاذ قضائه وقدره سلب ذوي العقول عقولهم ، قد قال في كتابه «الشافي»[7] جواباً عما تقدم تبع فيه هواه ، وقد نقلته من الكتاب المذكور ثَمَّ ، وفيه[8] قال : «إن معرفة الإمام ومعرفة ما يؤديه وإن لم يحصلا لكل أحد ، فإن الجميع متمكِّنون من حصول المعرفة لهم[9] واستماع [الأدلة][10] منه ؛

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبصفته»، وتقدم بيان السنة التي ولد فيها محمد بن الحسن، وعُمْره عند اختفائه : (ص٨١).

(٣) ليس في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «لم».

(٥) انظر : منهاج السنة : (١/١١١ — ١١٥)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف من عند قوله : «تتمة : ويقال : لمن استدل بالحديث المشار إليه» إلى هنا.

(٦) تقدمت ترجمته : (ص٨٤).

(٧) تقدم التعريف به : (ص٢٧٢).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «بحروفه».

(٩) كذا في (ب)، وفي «الشافي في الامامة» : «من حصول المعرفة له» : (١/٥١)، أي : للإمام.

(١٠) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في الشافي في الإمامة، وفي (ب): «الأوا».

لأنهم قادرون على إزالة خوفه، فيتمكن[1] عند ذلك من الظهور والدلالة على نفسه، وبيان ما يلزم بيانه، فارتفاع المعرفة به، أو بما يؤديه[2] إذا كان [يرجع][3] إلينا، وكنا متمكِّنين من إزالته لم يجب ما ظنَّه من [ثبوت][4] عذر من لم يعرف إمام زمانه»[5]. انتهى[6]، أقول: ما أسمج هذه المقالة، وما أدلها على قوة المباهتة العائد شؤمها على معتقدها، ولا قوة إلا بالله.

توضيح متين: فيه نص مبين يزيل الغمة، ويرفع الشبهة:[7]، محصله أن خاتم [النبيين][8] ﷺ لم يأمر بطاعة الأئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله لكونهم معصومين، ففي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون [ت/٣٧] عليكم، وشرار أئمتكم[9] الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم فقالوا: يا رسول الله أفلا ننابذهم[10] عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم

(١) من قوله: «من حصول المعرفة»إلى قوله: «على إزالة خوفه فيتمكن» ليس في ت).

(٢) قوله: «أو بما يؤديه» ليس في (ت)، وفي «الشافي في الامامة»: «وبما يؤديه».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يرجح».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ب)، وفي الأصل: «بيوت».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «زماننا».

(٦) «الشافي في الامامة»: (٥١/١).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «الشبه».

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت) وفي (ب): «البشر».

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «أئمتهم».

(١٠) المُنَابَذة: النَّبْذ: طرحك الشيء من يدك، ومنه نَبَذ العهد: إذا نقضه، وألقاه إلى من كان بينه وبينه، والمُنَابَذَة: أن يكون بين فئتين عهد بعد قتال، فإذا أرادا نقض ذلك العهد؛ فتَنْبذ — أي ترد — كل فئة منهما العهد إلى صاحبه. انظر: تهذيب اللغة: (٣١٧/١٤)، مقاييس=

الصلاة، إلا من ولي عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية، ولا يَنْزَعَنَّ يداً من طاعته»(١)، وهذا بيَّن(٢) أن الأئمة هم الأمراء ولاة الأمور، وأنه يَكره ويُنكِر ما يأتونه من معصية الله، ولا يَنْزِع(٣) اليد من طاعتهم؛ بل يطاعون في طاعة الله، وأن منهم خياراً أو شراراً، فخيارهم من يحب أن يُدعى له، ويحب [هو](٤) الناس ويدعو لهم، وشرارهم بالعكس من ذلك، وفي «الصحيحين» عن عبد الله بن سعيد(٥)، قال [ب/٥٢] قال لنا رسول الله: «سترون بعدي أثرة، وأموراً تنكرونها، قلنا: فماذا(٦) تأمرنا يا رسول الله؟ قال: أدوا إليهم حقهم، وسلوا حقكم، وفي لفظ: ستكون أثرة، وأمور تنكرونها، قال يا رسول الله: فما تأمرنا؟ قال: تؤدون الحقوق التي عليكم، وتسألون الله الذي لكم»(٧).

=اللغة: (٣٨٠/٥)، النهاية في غريب الحديث والأثر: (٦/٥).

(١) أخرجه مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه، برقم: (١٨٥٥) في: (١٤٨١/٣)، والإمام أحمد في المسند برقم: (٢٤٠٢٧) في: (٢٤/٦)، وكرره برقم: (٢٤٠٤٥)، في: (٢٨/٦).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «يبين».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «تنزع».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في كلتا النسختين، والصحيح أنه: «عبد الله بن مسعود»، كما هو عند من خَرَّج الحديث.

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «فما».

(٧) أخرجه الإمام البخاري برقم: (٣٤٠٨) في: (١٣١٨/٣)، في كتاب: المناقب، وباب: علامات النبوة في الإسلام، وكرره برقم: (٦٦٤٤)، ومسلم في صحيحة برقم: (١٣٤٣) في: (١٤٧٢/٣)، وفي الباب حديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه خرَّجه الشيخان وغيرهما.

وقد وضح وصح أن [قول][1] الرافضة في الإمامة من أبعد الأقوال عن الصواب، وسعيهم في ذلك أضل سعي، لم ينل أحد منهم إلا طول الانتظار بالليل والنهار، ومعادات جمهور شيعتهم وسائر المؤمنين لأجل صبي داخل في سرداب ليس له عمل ولا خطاب[2].

المكابرة الرابعة:

وهي قولهم [3]: إن الله تعالى[4] نصَّبَ أولياء معصومين لئلا يخلي العالم من لطفه ورحمته[5].

والجواب: عن ذلك أنه إن أراد بقوله: إنه تعالى نصَّب أولياء، إن أراد أنه بمعنى مكنهم وأعطاهم القدرة على سياسة الناس حتى ينتفع الناس، فهو كذب واضح، وهم لا يقولون ذلك، بل يقولون: إن الأئمة مقهورون مظلمون عاجزون ليس لهم سلطان، ولا قدرة من بعد علي والحسن، فبطل أن يكون الله نصب هؤلاء المعصومين على هذا الوجه، فإن قيل: المراد أنه أوجب على الخلق طاعتهم، وإذا أطاعوهم هدوهم، لكن الخلق عصوهم، فيقال: إذا كان الأمر كذلك لم يحصل بمجرد ذلك في العالم لا لطف ولا رحمة؛ بل إنما حصل تكذيب وعداوة وشنآن، وإنما كانت المنفعة بمن وجد منهم، كالمنفعة بأمثالهم من أهل

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) انظر: منهاج السنة: (١/١١٥ – ١٢٢)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف من عند قوله: «توضيح متين: فيه نص مبين..».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «بها».

(٤) ليست في (ت).

(٥) ذكرها ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٣٠).

العلم، من جنس تعليم العلم والتحديث والإفتاء ونحو ذلك، وأما المنفعة المطلوبة من الأئمة ذوي السلطان والسيف، فلم يحصل لواحد منهم، فتبين أن ما ذكره من اللطف والمصلحة بالأئمة المذكورين تلبيس محقق(١).

المكابرة الخامسة:

في قولهم إن أهل السنة يقولون: إن الأنبياء غير معصومين بل يقع منهم الفسق والكذب وغير ذلك(٢).

والجواب: عن ذلك أن هذا الإطلاق باطل [وافتراء](٣) فإن أهل السنة والجماعة متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله، وهذا هو مقصود الرسالة فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره، فهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين، ولا يُقَرْون على خطأ في الدين أصلاً ولا فسوق ولا على كذب، ولا على شيء يقدح في نبوتهم، وهذا [ب/٥٣] محل وفاق من أهل السنة والجماعة، واتفقوا على عصمتهم من الكبائر والصغائر بعد النبوة مطلقاً، وعلى عصمتهم عن الكبائر قبل النبوة مطلقاً، وفي الصغائر قولان(٤)، والذي عليه أهل التحقيق أنهم معصومون أيضاً عن الصغائر قبل

---

(١) انظر: منهاج السنة: (١/١١٥ – ١٢٢)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف رده على هذه المكابرة من ابن المطهر الحِلِّي.

(٢) ذكرها ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٣١).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) انظر: منهاج السنة: (١/٤٧٠ – ٤٧٢)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف رده على هذه المكابرة من ابن المطهر الحِلِّي، والمؤلف أكمل رده على هذه المكابرة بترجيح قول: بعض الأشاعرة بعصمة الأنبياء عن الصغائر قبل النبوة وبعدها، وذلك لأن شيخ الإسلام لا يوافقهم على ذلك، حيث قال شيخ الإسلام – بعد أن ذكر تنزيه الأنبياء عن ما يقدح في نبوتهم –: =

النبوة، كما بعدها، قال الشيخ تاج الدين السبكي[1] ما صورته:

قالوا ويمتنع الصغائر من نبي ❖ للإله وعنده قولان
والمنع مروي عن الأُستاذ[2] والقاضي ❖ عياض[3] وهو ذو رجحان
وبه أقول وكان مذهب والدي[4] ❖ دفعاً لرتبتهم عن النقصان
والأشعري[5] إمامنا لكننا ❖ في ذا نخالفه بكل لسان
وأبو حنيفة هكذا مع شيخنا ❖ لا شيء بينهما من النكران[6]

=«وعامة الجمهور الذين يجوِّزون عليهم الصغائر يقولون: إنهم معصومون من الإقرار عليها، فلا يصدر عنهم ما يضرهم، كما جاء في الأثر: كان داود بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة»، منهاج السنة: (٤٧٢/١).

(١) هو: عبد الوهاب بن علي السبكي، وتقدمت ترجمته: (ص٢٤٤).

(٢) «الأستاذ» يُقصد به عند الأشاعرة: أبو إسحاق الإسفراييني.

وهو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الشافعي، المتكلم الأصولي، الملقب بركن الدين، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، منها: جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين، توفي سنة ٤١٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٢٨/١)، سير أعلام النبلاء: (٣٥٣/١٧)، طبقات الشافعية الكبرى: (٢٥٦/٤).

(٣) هو: عيَاض بن موسى بن عِيَاض السبتي اليَحْصُبي المالكي، أبو الفضل الأندلسي، ينسب إلى يَحْصُب بن مالك وهي قبيلة من حمير، كان إمام وقته في الحديث وعلومه، والنحو وأيام العرب، تولى القضاء في مدينة سبتة مسقط رأسه والتي إليها ينسب، ثم في غرناطة لفترة يسيرة، صنف مصنفات عديدة، منها: إكمال المعلم لفوائد مسلم، والشِّفا بتعريف حقوق المصطفى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، توفي سنة ٥٤٤هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٤٨٣/٣)، سير أعلام النبلاء: (٢١٢/٢٠)، البداية والنهاية: (٢٢٥/١٢).

(٤) والده هو: علي بن عبد الكافي السبكي، وتقدمت ترجمته: (ص٩٢).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٦٧).

(٦) هذه الأبيات من قصيدة طويلة لتاج الدين السبكي. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: =

[قال الشيخ سعد الدين[1]: «بالجملة فمسألة جواز الصغيرة عمداً على الأنبياء في معرض الاجتهاد لا قاطع فيها، لا نفياً ولا إثباتاً»[2]][3].

المكابرة السادسة:

نسبتهم أهل السنة والجماعة إلى أن بعضهم قال: إن الإمام بعد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولده الحسن، وبعضهم قال: إنه معاوية، وأنهم ساقوا الإمامة في بني أمية، ثم في بني العباس، وصرح بذلك ابن المطهر[4].

والجواب: أن أهل السنة لم يتنازعوا في هذا؛ بل يعلمون أن الحسن بايعه أهل العراق مكان أبيه، وأهل الشام كانوا مع معاوية قبل ذلك، وأهل السنة لا يقولون: إن الواحد من هؤلاء[5] هو الإمام، الذي [كان][6] يجب أن يُوَلَّى دون من سواه، ولا يقولون: إنه تجب طاعته في كل ما يأمر به؛ بل أهل السنة يخبرون [ت/٣٨] بالواقع، ويأمرون بالواجب الذي أمر الله به ورسوله، غاية الأمر أنهم يقولون: هؤلاء تَوَلَّوا وكان لهم سلطان وقدرة، يقدرون بها على مقاصد الولاية، من إقامة الحدود وقسمة الأموال وتولية الولايات وجهاد العدو وإقامة الحج والأعياد والجمع وغير ذلك من المقاصد، ويقولون: إن الواحد منهم ومن نُوَّابِهم

=(٣/٣٨٧ – ٣٨٨).

(١) هو: مسعود بن عمر التفتازاني، تقدمت ترجمته: (ص٢٤٥).

(٢) شرح المقاصد: (٣/٣١٦).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) انظر: منهاج الكرامة: (ص٣٥ – ٣٦).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «واحداً ممن جاء بعد مماته».

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

أنه لا يطاع في معصية الله، لكن يشاركوا[1] فيما يفعلونه من طاعة، كغزو الكفار وصلاة الجمعة والعيدين والحج وأمثال ذلك.

ومن المعلوم أن الناس لا يصلحون إلا بِوُلاة، وأنه لو[2] تولى من[3] هو دون هؤلاء من الملوك الظلمة لكان ذلك خيراً من عدمهم، وبقاء الناس فوضى لا سراة لهم[4]، كما يقال: «ستون سنة من إمام جائر خير من ليلة واحدة بغير إمام»[5]، ويروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «لابد للناس من إمارة برَّة [ب/٥٤] كانت أو فاجرة، قيل له: هذه البرَّة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ قال: يأمن بها السبيل، ويقام بها الحدود، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء»[6]، رواه علي بن معبد[7] في

---

(١) كذا في كلتا النسختين، وفي منهاج السنة: «بل يُشارك فيما يفعله من طاعة الله».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «من».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «من تولى ممن».

(٤) هذا مأخوذ من بيت شعر مشهور وهو:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ❖ ولا سراة إذا جهالهم سادوا

للشاعر الجاهلي: الأفوه الأودي، وهو لقبه واسمه: صلاءة بن عمرو بن مالك بن سعد العشيرة، كان من كبار الشعراء في الجاهلية، وكان سيد قومه. انظر: العقد الفريد: (٢٥/١) (٢٧٢/٥)، الأغاني: (١٩٨/١٢).

(٥) ذكره شيخ الإسلام في منهاج السنة: (٥٤٨/١)(٤٠٧/٦)، لكن بصيغة: «إمام ظالم» بدل: «جائر» في مجموع الفتاوى: (٢٦٨/١٤) وأيضاً ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية: (٥١٨/٢).

(٦) ذكره أيضاً شيخ الإسلام في منهاج السنة: (٥٤٨/١)، ومجموع الفتاوى: (٢٦٨/١٤)، وذكر أوله المبرد في الكامل في اللغة والأدب: (١٥٢/٣).

(٧) هو: علي بن معبد بن شداد العبدي الرَّقِّي، أبو محمد مروزي الأصل، قدم مصر، من كبار الأئمة، كان حنفي المذهب، حيث تتلمذ على محمد بن الحسن الشيباني، ووثقه أبو حاتم=

كتاب «الطاعة والمعصية»[1].

وأهل السنة يقولون: ينبغي أن يُوَلَّى الأصلح للولاية إذا أمكن، ومن عدل عن الأصلح مع قدرته لهواه فهو ظالم، ومن عجز فهو معذور، [أفليس][2] قول أهل السنة في الإمامة خيراً من قول من يأمر بطاعة معدوم؟ وحينئذٍ فالإمام الذي قام بمقصود الإمامة هو هذا المُوْلَّى دون الممنوع، وإن قيل: ذاك كان يستحق أن يُوْلَّى، لكن ما وُلِيَ، فالإثم على من ضيع الحق وعَدَل عنه، لا على من لم يضيعه.

والرافضة يقولون: إن الإمام وجب نصبه؛ لأنه لطف ومصلحة للعباد، وقد علمنا أن النبي ﷺ قد أخبر أمته بما سيكون وما يقع بعده من التفرق، [قلنا][3]: فكيف ينص لأمته على إمامة شخص يعلم أنهم لا يولُّونه؟ بل يعدلون عنه ويولُّون غيره، وقد علم الله تعالى ورسوله بحال ولاية الثلاثة رضي الله عنهم، وما حصل فيها من مصالح الأمة في دينها ودنياها، فأيدهم ونصرهم وأدخل الناس في طاعتهم وهو

=الرازي، توفي سنة ٢١٨هـز انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٢٠٥/٥)سير أعلام النبلاء: (٦٣١/١٠)، تهذيب التهذيب: (٣٣٦/٧).

(١) كتاب الطاعة والمعصية: هو كتاب مسند من تأليف: علي بن معبد بن شداد العبدي الرَّقِّي (توفي سنة ٢١٨هـ)، كما صَرَّح بنسبته إليه الحافظ ابن حجر في تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة: (ص٩٢)، وهذا الكتاب يظهر أنه مفقود، حيث لم أجد له ذكر إلا عند الأئمة المتقدمين، فقد نقلوا منه أحاديث مسندة، منهم على سبيل المثال: الغزالي في إحياء عوم الدين: (١٥٠/١)، شيخ الإسلام في منهاج السنة: (٥٤٨)، الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار: (١٠٥/١)، وابن حجر في فتح الباري: (٣٣٠/٩).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «فليس».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

تعالى على ما يشاء قدير[١].

المكابرة السابعة [الضالة المقبوحة:

قول الرافضة: إن جميع الصحابة عدا ستة منهم ضَلُّوا بل كَفَروا، لمخالفتهم النص الجلي على إمامة علي رضي الله عنه، واستدلوا أيضاً: بأحاديث شريفة سيأتي بيانها ولم أر لأعيانهم المشهورين السابقين منهم فيما وصل إلي من كتبهم والنقل عنهم تجاوزاً بالنص الجلي إلى غير علي رضي الله عنه، فخلف من بعدهم خلف تجاوزوه بنصوص ابتدعوها وكذبوا فيها، منهم خضر الرازي[٢] بعدما عدد الأئمة الاثني عشر في كتابه المسمى بـ«التحقيق المبين»[٣]][٤].

وهي قولهم: نص النبي صلى الله عليه وسلم على إمامة الاثني عشرية بأسمائهم، وصرح بذلك ابن المطهر كما تقدم[٥]، وقال خضر بن محمد الرازي من شيوخ الرافضة كما في كتاب المسمى بـ«التحقيق المبين»، ومنه نقلت: «الدليل على إمامتهم وجوه:

الأول: أنه كلما كانت العصمة شرطاً واجب الثبوت للإمام، كان أئمة الهدى بعد خير الورى هؤلاء الاثني عشر، والإلزام خرق الإجماع ومخالفة جميع المسلمين.

---

(١) انظر: منهاج السنة: (٥٥٦/١ — ٥٥٤)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف في رده على هذه المكابرة.

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٣٥).

(٣) كتاب التحقيق المبين: هو كتاب التحقيق المبين شرح نهج المسترشدين، تاليف: خضر بن محمد وقيل: ابن أحمد بن علي الرازي الحَبْلَرَوْدي، (توفي في حدود٨٥٠هـ)، ونهج المسترشدين في أصول الدين من تأليف: ابن المطهر الحلِّي. انظر: إيضاح المكنون: (٣٦٧/٣)، هدية العارفين: (٣٤٦/٥)، الذريعة: (٤٨٤/٣).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) انظر: منهاج الكرامة: (ص٣١ — ٣٢).

أقوله: هذا وجه من وجوه قبح شكلها، وخابت نتيجتها، واختل أصلها.

الثاني: يجب أن يكون الإمام منصوصاً عليه، والنص كالعصمة مخصوص بهؤلاء الأئمة.

أقول: وهذا الوجه الثاني الركيك المباني، فاسد التشبيه، ظاهر التمويه(1).

قال: ويدل على هذا الترتيب النقل المتواتر عن أئمة النقل من الجمهور وغيرهم، منه قول النبي ﷺ للحسين بن علي عليهما السلام(2): «هذا ولدي إمام بن إمام، أخو إمام، أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم»(3)، ومنه قوله ﷺ(4) [ب/55] [ليهودي](5) اسمه جندل أسلم عند رسول الله ﷺ، وسأل عن الأئمة والخلفاء بعده، فقال ﷺ(6): «أوصيائي من بعدي بعدد نقباء بني إسرائيل، أولهم سيد الأوصياء، ووارث الأنبياء، أبو الأئمة النجباء علي بن أبي طالب، ثم ابناه الحسن والحسين، [فإذا انقضت مدة الحسين قام بالأمر علي ابنه ويلقب بزين العابدين](7)، فإذا انقضت مدة علي قام بالأمر بعده محمد ابنه يدعى بالباقر، فإذا انقضت مدة

---

(1) من قوله: «وهي قولهم: نص النبي ﷺ» إلى قوله: «فاسد التشبيه، ظاهر التمويه» ليس في (ت).

(2) كذا في (ب)، وفي (ت): «رضي الله عنهما».

(3) ذكره شيخ الإسلام ثم قال: إن سائر فرق الشيعة وهم نحو سبعين فرقة يكذبونه إلا الأثنا عشرية. منهاج السنة: (8/247)، وذكره من الرافضة: الصدوق في الخصال: (ص475)، وابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص216)، والمجلسي في بحار الأنوار: (36/372).

(4) كذا في (ب)، وفي (ت): «عليه السلام».

(5) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ليهود».

(6) كذا في (ب)، وفي (ت): «له عليه السلام».

(7) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

الباقر، قام بالأمر بعده ابنه جعفر يدعى بالصادق، فإذا انقضت مدة جعفر قام بالأمر بعده ابنه موسى يدعى بالكاظم، فإذا انتهت مدة موسى قام بالأمر بعده ابنه علي يدعى بالرضا، فإذا انتهت[1] مدة علي قام بالأمر بعده [ابنه محمد][2] يدعى بالتقي، [فإذا انتهت مدة محمد قام بالأمر بعده علي ابنه يدعى بالنقي][3] فإذا انقضت مدة علي قام بالأمر بعده الحسن ابنه يدعى بالأمين، فإذا انقضت مدة الحسن قام بالأمر بعده ابنه الخلف الحجة، ويغيب عن الأمة[4]، ثم قال اليهودي المذكور: يا رسول الله، قد وجدنا ذكركم في التوراة، وقد بشرنا موسى بن عمران بك وبالأوصياء من ذريتك»[5]، ثم ذكر كلمات تتضمن مخاطبة اليهودي له ﷺ ومخاطبته ﷺ لليهودي [بعبارة][6] في غاية السماجة لو سمعها عامي لأنف منها، وضحك على مفتعلها، قبح الله هذا الرافضي ما أجهله، ثم قال: ومنه قول رسول الله ﷺ للحسين عليه السلام «يا حسين يخرج من صلبك تسعة من الأئمة، منهم مهدي هذه الأمة، فإذا استشهد أبوك فالحسن [ت/٣٩] بعده، فإذا استشهد[7] الحسن، فأنت، فإذا استشهدت فعلي ابنك، فإذا مضى محمد فجعفر ابنه، فإذا مضى جعفر فموسى ابنه، فإذا مضى موسى فعلي ابنه، فإذا مضى علي فمحمد ابنه، فإذا مضى محمد فعلي ابنه، فإذا مضى علي فالحسن ابنه، ثم الحجة بن الحسن يملأ

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «انقضت».
(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «علي ابنه».
(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).
(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «الإمامة».
(٥) ذكره المجلسي في بحار الأنوار: (٣٠٥/٣٦).
(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).
(٧) في (ب): «اسم»، وهي ليست في (ت)، ويظهر أنها: «بالسم».

الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»[1]، ثم ذكر أن جبريل عليه السلام هبط إلى رسول الله ﷺ بلوح من الجنة، فأعطاه فاطمة عليها السلام، وفيه أسماء الأئمة الاثني عشر على الترتيب[2]، وما روي عن ابن عباس رضي الله عنه[3] كذلك أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلفائي وأوصيائي حجج الله على الخلق بعدي اثنا[4] عشر، أولهم أخي وآخرهم ولدي، [ب/٥٦] قيل يا رسول الله: من أخوك؟ قال: علي بن أبي طالب، قيل: فمن ولدك؟ قال: المهدي»[5]. انتهى[6].

فانظروا يا أئمة الإيمان وتابعي شريعة سيد الأكوان إلى هذا الرافضي الأعمى[7] عن سنن[8] الهدى، وإلى ابن المطهر الذي جار واعتدى، وإلى هذه الأخبار المتعارضة[9] التي تمجها الأسماع، وتنفر منها الطبائع، وإلى [وقاحة][10] ناقل الأخبار،

---

(١) ذكره علي بن يونس العاملي في الصراط المستقيم: (١٤٤/٢)، والمجلسي في بحار الأنوار: (٣٠٧/٣٦).

(٢) لم أعثر عليه في كتبه المتوفره لدي.

(٣) قوله: «رضي الله عنه» ليس في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «اثني».

(٥) ذكره ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب: (٢٥٥/١)، والمجلسي في بحار الأنوار: (٧١/٥١).

(٦) إلى هنا انتهى المؤلف من نقله عن كتاب: «التحقيق المبين» لخضر الرازي، ويظهر لي أنه مخطوط لم يطبع بعد، حيث ذكر الطهراني (المتوفى سنة ١٣٨٩) أن له نسخ مخطوطة. انظر: الذريعة إلى كتب الشيعة: (٤٨٤/٣).

(٧) يقصد به: خضر الرازي، تقدمت ترجمته: (ص١٣٥).

(٨) ليست في (ت).

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «المعارضة».

(١٠) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وقاحته».

وجرأته في قوله: «ويدل على هذا الترتيب النقل المتواتر الدال بطرق متفرقة عن أئمة النقل من الجمهور وغيرهم»[1] قبحه الله، هذا والله غاية الافتراء والكذب المحض.

[**عجيبة:** وقفت على كتاب اسمه الشافي صرح فيه أن النص على إمامة علي رضي الله عنه قل ناقلوه في الطبقة الأولى، وهذا الكتاب لمقتدى الرافضة][2]هذا[3] إمامهم الشريف المرتضى، قد[4] صرح في كتابه المسمى بـ«الشافي» بما دل على[5] أن أخبار النص على علي رضي الله عنه ضعفت – يعني في الصدر الأول – دون أخبار فضائله، ومقاماته المحمودة والحروب وغير ذلك، التي لم يتكاتموها وتكاتموا إمامته؛ لأن ناقلها قل عددهم وإن كانت الحجة فيهم، ونقلوا على وجه الخفاء؛ ولأنه إنما ضعفت من حيث اغتر قوم فكتموه، أو اشتبه على آخرين فعدلوا، ولم يعلم هذا كل الأمة فضعف نقل النص ولم يقدح في معرفتنا من حيث نفينا عن أنفسنا الشبه وأثبتنا الحق من وجهه[6]. انتهى.

ثم ذكر خلافاً في أن[7] النص على علي رضي الله عنه جلي أو خفي، وملخصه أنه قال: «إن الناس [تعلقوا][8] بخلو شعر السيِّد[9] من ذكر النص الجلي، وقد روي عنه

---

(١) يظهر أن هذا القول لخضر الرازي من الكتاب السالف الذكر: «التحقيق المبين».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) ليست في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «وقد».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ب): «المذكور».

(٦) انظر: الشافي في الإمامة: (٢/١٧٩ – ١٨٠).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «بأن».

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يعلقوا».

(٩) هو: السيد الحميري، تقدمت ترجمته: (ص٩١).

أنه قال: ما لأمير المؤمنين فضيلة إلا ولي فيها قصيدة وشعر، وليس في أشعاره ادَّعاء مثل هذا النص، وأجاب المرتضى أن شعره لم يكن مضبوطاً؛ بل مراد السيِّد ما كان [يعتقده][(١)] من دلالة الأخبار، كخبر الغدير وأمثاله، وأقل ما فيها أن يكون محصله للكناية عن النص الجلي، وعن النص الخفي، وغير ممتنع أن يكون السيِّد معتقداً للنص الخفي دون الجلي، على ما ذهبت إليه الزيدية[(٢)] وشُذَّاذ من الإمامية، ويجوز عليه دخول [الشبهة][(٣)] فيكون الوجه من عُدُوله عن ذكره شك فيه، وليس يجب أن يعجب من قولنا، [ويقال: كيف][(٤)] يصح أن يشك السيِّد في النص الجلي، وهو يُضَمِّنُ شعره بدائع الأخبار، وصنوف الدعاوي المعجزات والآيات، مما لا يصح أن يُقِرّ به من[(٥)] شك في النص؛ لأن الاستبعاد لما ذكرناه هو [البعيد][(٦)] من قِبلِ أنه غير ممتنع أن يُدخل الشبهة في بعض الشبهة[(٧)] ولا يدخل في أمثاله»[(٨)]. انتهى كلامه بحروفه. [ب/٥٧].

[قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في «شرح المقاصد»[(٩)]: «والظاهر ما ذكره المتكلمون من أن هذا المذهب أعني دعوى النص الجلي مما وضعه هشام بن

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في الشافي في الإمامة، وفي (ب): «يعتقد».

(٢) تقدم التعريف: (ص١٢٠).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في الشافي في الإمامة، وفي (ب): كلمة غير واضحة.

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في الشافي في الإمامة، وفي (ب): «ومن ركن».

(٥) ليست في (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «العبد»، ولعل المثبت هو الصواب.

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «الشبه».

(٨) انظر: المرجع السابق: (٢/١٨١ – ١٨٢).

(٩) تقدم التعريف به: (ص١٧٥).

الحكم[1] ونصره الروندي[2]، وأبو عيسى الوراق[3]، وأضرابهم ثم رواه أسلاف الروافض شغفاً بتقرير مذهبهم، وقال الإمام الرازي[4]: من العجائب أن الكاملين من علماء الشيعة في كل عصر لم يبلغوا حد الكثرة فضلاً عن التواتر، وإن عوامهم وأوساطهم لا يقدرون أن يفهموا كيفية هذه الدعوى على الوجه المحقق، وقالت غلاتهم: المسلمون ارتدوا بعد موت النبي ﷺ ولم يبق على الإسلام إلا عدد يسير أقل من العشرة، فكيف يتأتى منهم دعوة التواتر في ذلك»[5].

تنبيه:][6] أقول[7]: وقد هَدَّ الشريف المرتضى ركناً كبيراً للرافضة بما ذكره، وذلك من وجهين:

الأول: اعترافه بأن نقل النص في أوله كان ضعيفاً للعلة التي [أبداها][8]، فسقط دعوى الرافضي[9] التواتر فيه.

الثاني: اعترافه أن السيَّد وناهيك به شيعياً إمامياً متعصباً غاية التعصب، لم يكن معتقداً النص الجلي من النبي ﷺ على إمامة علي رضي الله عنه، وأنه كان يعتقد

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص٢١٥).

(٢) هو: ابن الراواندي، تقدمت ترجمته: (ص٢٧٤).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٢٧١).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٥) (٣/٤٩٥).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) ليست في (ت).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «أبداها».

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «الروافض»، والرافضي يقصد به: خضر الرازي، تقدمت ترجمته: (ص١٣٥).

النص الخفي، وأن الزيدية وبعض الإمامية[1] على ذلك.

وإذا تقرر ذلك [فأقول: [ت/٤٠] أما دعاويهم بتلك النصوص فهي أوهى من بيت العنكبوت لا يستحق جواباً، وتحاشي خبر الآحاد[2] أن يكون مثلها، وإنما الكلام فيما ادَّعَتْه الشيعة من النص الجلي على إمامة أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه[3]][4]، فليبدأ بالجواب المؤيد بالصواب، وهو جواب لمن يعتقد التواتر في النص الجلي، وعليه أكبر الجهلة المتعصبين،

ومحصله أنه:[5] لو كان الأمر كما ذكروه لامتنع إطباق الخلق مع شدة محبتهم لرسول الله ﷺ، ومبالغتهم في تعظيم أوامره ونواهيه، على ظلم علي بن أبي طالب وأولاده ومنعهم من حقهم، وما الذي يحمل جميع الأمة على إنكار هذا النص، وعلى إلقاء النفس في العذاب العظيم، ولو كان [الأمر][6] على خلافه، فقلنا: إنه عليه الصلاة والسلام ما أوصل هذا النص الجلي إلى أهل التواتر، فحينئذٍ لا يكون مثل هذا الخبر حجة قطعية.

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٢) تقدم بيانه: (ص١٣٦).

(٣) علق الحافظ ابن كثير على تخصيص علي رضي الله عنه بهذا الدعاء فقال: «أن يُفْرَد علي رضي الله عنه بأن يقال: عليه السلام من دون سائر الصحابة أو كرم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه صحيحاً، لكن ينبغي أن يُسوَّى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين» تفسير ابن كثير: (٥١٧/٣ — ٥١٨)، وانظر أيضاً: معجم المناهي اللفظية لبكر أبي زيد: (٣٤٩)(ص٤٥٤).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «والجواب».

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

قال إمام أهل السنة والجماعة الشيخ أبو الحسن الأشعري في كتابه المسمى بـ«الموجز»[(١)] ومنه نقلت هذا النص: «لا يخلو من[(٢)] أن يكون عرف بقول جماعة الأمة واتفاقهم أو بقول بعضهم، الأول لا قائل به، والثاني ليس فيه ما يمنع من قول البعض الآخر[(٣)]، فإن طوائف من الناس يقولون بنص النبي ﷺ[(٤)] على أبي بكر، وأيضاً فإن الأخبار لم تأتنا بأنه ﷺ نص على عليٍّ فنصبه إماماً، وقال: هذا خليفتي عليكم، وهو أمير المؤمنين بعدي، ولو [جاز][(٥)] على ذلك الجمع العظيم كتمان النص، لجاز أن ينقلوا عنه ما لم يأتِ به ﷺ من قرآن لم [يأت به][(٦)]، وشك الناس فيما بين أيديهم من الشرائع والفرائض والسنن، وأيضاً فلا فرق بين كتمانهم النص على ما نص عليه، ونقلهم النص على ما لم ينص عليه، ولو تواتر عنه النص الذي يدعيه الشيعة لعلِمْناه واعتقدناه، لكنَّا رجعنا إلى أنفسنا فلم نجدها بذلك[(٧)] عارفة ولا له معتقدة، فبطل ما يدَّعونه، وكانوا في

(١) هو كتاب الموجز: تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، (توفي سنة ٣٢٤هـ)، يشتمل على اثني عشر باباً، على حسب تنوع مقالات المخالفين، من الخارجين عن الملة والداخلين فيها، وآخره كتاب الإمامة، قال عنه ابن القيم: «إذ هو من أجَلِّ كتبه المتوسطات»، ويعتبر هذا الكتاب مفقوداً، وإن كان كثير من الأئمة السابقين نقل منه أو أشار إليه. انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر: (ص١٢٩)، الصواعق المرسلة: (١٢٤٣/٤)، الفهرست لابن النديم: (ص٣١٥).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «إما».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الأخير».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «عليه السلام».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «حاز».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يأتيه».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «لذلك».

القول به مباهتين وكاذبين». انتهى.

وقال الإمام فخر الدين الرازي في كتابه المسمى بـ«الأربعين»[1] [ب/٥٨]: «حتى إنَّا نحلف بالله وبالأيمان التي لا مخارج عنها، أن خبر هذا النص، لم يؤثر في قلوبنا ولم يُفِدْ لنا ظَنَّ الصحة، فضلاً عن القطع، ثم قال: ولم ينقل عن علي رضي الله عنه أنه ذكر هذا النص الجلي في شيء من خطبه ومناشداته، مع أنه ذكر خبر المولى وخبر المنزل وغيرهما، وتمسك بجميع الوجوه التي في مناشداته، وهي منقولة مضبوطة، فلو كان هذا النص الجلي موجوداً لكان أعظم من سائر الوجوه، فكيف يليق بالعاقل أن يترك التمسك بالحجة القاطعة، ويعول على الوجوه الخفية المحتملة الشريعة بالكلية، ولا شك في بطلانه»[2][3].

وقال[4] الإمام الرازي: «إن الوجوه التي ذكرها[5] معارضة بوجه واحد، وهو أنه يحتمل أن يقال: إن الله عَلِم أنه لو نَصَّ على شخص معين لاستنكفوا عن طاعته ولتمردوا وكيف يَبْعُدُ ذلك، [والروافض][6] يقولون: إنه يقال: إنه ﷺ لما

---

(١) هو كتاب: الأربعين في أصول الدين: تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، رتبه على أربعين مسألة، وقال في مقدمته: «أردت أن أكتب هذا الكتاب، لأجل أكبر أولادي، وأعزهم عليَّ محمد... وأشرح فيه المسائل الإلهية، وأنبه على الغوامض العقلية». انظر: كتاب الأربعين: (ص١٤)، كشف الظنون: (١/٦١)، هدية العارفين: (٦/١٠٧).

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين: (ص٤٤٥ – ٤٤٦).

(٣) قوله: «الشريعة بالكلية، ولا شك في بطلانه» ليس في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «قال».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «ذكروها».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «والرافض».

نص على إمامة علي تمرد القوم وأبوا طاعته، وأظهروا منازعته ومخالفته، وإذا ثبت هذا فنقول: المقصود من نصب الإمام رعاية مصلحة الخلق، فلما علم الله تعالى أن التنصيص يُفْضِي إلى الفتنة وإثارة المفسدة، كان الأصلح ترك التنصيص وتفويض الأمر إلى اختيارهم، وبهذا التقرير يسقط كلَّ ما ذكروه[1].

[ومن كان له حظ من الديانة والإنصاف علم قطعاً براءة أصحاب رسول الله ﷺ وجلالة أقدارهم من مخالفة أمره في مثل هذا الخَطْبِ الجليل ومتابعة الهوى وترك الدليل واتِّباع خُطُوات الشيطان، وكيف يُظَنُّ بجماعة رضي الله عنهم، وآثرهم لصحبة رسوله ونصرة دينه ووصفهم بكونهم خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وقد تواتر عنهم الإعراض عن متاع الدنيا وطيباتها وزخارفها، والإقبال على بذل مهجهم وذخائرهم، وقَتْلِ أقاربهم وعشائرهم في نصرة رسول الله ﷺ، وإقامة شريعته واتباع طريقه، أنَّهم خالفوه قبل أن يدفنوه، وتركوا هداهم واتبعوا أهواءهم، وأن مثل علي مع صلابته في الدين، وشدة شكيمته وقوة عزيمته، وعلو شأنه وكثرة أعوانه، وكون أكثر المهاجرين والأنصار معه، والرؤساء الكبار منهم معه، قد ترك حقه لمن لا يستحقه لشيخ من بني تيم، ضعيف الحال عديم المال، قليل الأشياع والأتباع، ولم يقم بالأمر كما قام عندما، ولي الخلافة وآل الأمر إليه، وقابل من نازعه بكلتا يديه، حتى فني الخلق الكثير والجم الغفير، مع أن الخَطْب كان يومئذٍ أشد والخصم ألد، وفي أول الأمر كانت قلوب القوم أرق وجانبهم أسهل وآراؤهم إلى اتباع الحق أميل، وعهدهم بالنبي ﷺ [ت/٤١] أقرب، وهمتهم في تنفيذ أحكامه أرغب»[2].

---

(١) انظر: المرجع السابق: (ص٤٤٧).

(٢) انظر: المرجع السابق: (ص٤٤٧).

تنبيه: من ادَّعى النص الجلي فقد طعن في كبار المهاجرين والأنصار عامة بمخالفة الحق وكتمانه، وفي علي خاصَّةً باتِّباع الباطل واذعانه إليه؛ بل في النبي ﷺ حيث اتخذ القوم أحباباً وأصحاباً وأعواناً وأنصاراً وأختاناً وأصهاراً مع علمه بحالهم في ابتدائهم ومآلهم، بل في كتاب الله تعالى حيث أثنى عليهم، وجعلهم خير أمة ووصفهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر][1].

المكابرة الثامنة:

المقبوحة المضلِّة الشقيَّة، وهي القول بتضليل أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار غير ستة منهم[2].

هذا والله هو الضلال المبين، والشقاء المردي المؤدي إلى سخط رب العالمين بذمهم من مدحهم في مواضع كثيرة في كتابه العزيز، وأحسن عليهم الثناء، ورضي عنهم، ولو علم الله ﷻ، وهو علام الغيوب يعلم ما كان وما يكون، أن الصحابة الكرام من المهاجرين والأنصار رضوان الله عليهم أجمعين، أن مآلهم إلى الكفر والردة بعد موت خاتم الأنبياء عليه صلوات ربه وسلامه، وأنهم في حياته كانوا مظهرين له المحبة وحسن الاتباع، وباطنهم مشغول بضد ذلك لم يكن مادحاً لهم، ولا مثنياً عليهم، ولا مخبراً بأنه رضي عنهم، ووعدهم الحسنى[3]، قال تعالى وهو أصدق الصادقين[4]: ﴿ **وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم**

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) تقدم ذكر ذلك وبيان من هم الستة الذين استثنوهم من الصحابة عن القول بردتهم وضلالهم: (ص٩٦).

(٣) من قوله: «المكابرة الثامنة»إلى قوله: «ووعدهم الحسنى»ليس في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ب): «وأنزل في حقهم قوله تعالى».

بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠] [ب/٥٩] وقال تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ﴾ [سورة الفتح: ٢٩] إلى آخر السورة، وقال ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ ﴾ [سورة الأنفال: ٧٢] إلى قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [سورة الأنفال: ٧٤]، وقال تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ [سورة الحديد: ١٠]، وقال تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة الحشر: ٨ — ١٠]، وقد حَرَم الله الرافضة من نيل نصيب هذه الأصناف الثلاثة، فإنهم لم يستغفروا للسابقين، وفي قلوبهم غل عليهم، وبالسند عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: «الناس على ثلاثة منازل مضت منزلتان، وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت، ثم قرأ: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ﴾ إلى قوله:

﴿ وَرِضْوَانًا ﴾ [سورة الحشر: ٨] هؤلاء [المهاجرون][(١)] وهذه منزلة، وقد مضت ثم قرأ: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ ﴾ إلى قوله: ﴿ خَصَاصَةٌ ﴾ [سورة الحشر: ٩] ثم قال: هؤلاء الأنصار، وهذه منزلة وقد مضت، ثم قرأ: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [سورة الحشر: ١٠]، وقد بقيت هذه المنزلة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت أن تستغفروا لهم»[(٢)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لا تسبوا أصحاب محمد، فإن الله قد أمرنا بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتتلوا»[(٣)].

قال الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [سورة الفتح: ١٨]، [وقد بايعه تحت الشجرة][(٤)] بالحديبية [عند][(٥)] جبل التنعيم[(٦)]

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «المهاجرين».

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٥٢٦/٢)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي على تصحيحه، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١٢٥٠/٧ – ١٢٥١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة: (٥٩/١)، وفي آخره: «سيُقْتَلون»، وأخرجه فيه أيضاً في: (٩١٠/٢)، بلفظه إلا أنه في آخره: «وهو يعلم أنهم سيَقْتَتِلون ويحدثون»، وأخرجه الآجري في الشريعة: (٢٤٩٢/٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (١٢٤٥/٧، ١٢٥٠).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عن».

(٦) التَّنْعِيْم: هو موضع بمكة المكرمة في الحِلِّ، ويقع في شمالها على طريق المدينة المنورة، وهو ليس بجبل كما ذكر المؤلف، ومنه يحرم أهل مكة بالعمرة، وفيه مسجد عائشة رضي الله عنها، =

أكثر من ألف وأربعمائة، وذلك سنة ست [ب/٦٠] من الهجرة في ذي القعدة، ثم رجع بهم إلى المدينة، وغزا بهم خيبر[١] في سنة سبع، وهؤلاء هم أعيان من بايع أبا بكر[٢] وعمرَ وعثمانَ، بعد موت النبي ﷺ، ولم يكن من المسلمين من يتقدم عليهم؛ بل كان المسلمون كلهم يعرفون فضلهم عليهم؛ لأن الله تعالى بَيَّن فضلهم في القرآن بقوله تعالى: ﴿ **لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ** ﴾ [سورة الحديد: ١٠]، والمراد بالفتح هنا: صلح الحديبية، ولهذا «سئل النبي ﷺ فقالوا: أوَ فتح هو؟ قال: نعم»[٣]، وأهل العلم يعلمون أن فيه أنزل الله تعالى: ﴿ **إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا** ﴾ [سورة الفتح: ١] ...الآية، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن السابقين في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ** ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠].

هم هؤلاء الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم، ومن قال: إن السابقين الأولين هم من صلى إلى القبلتين فهو ضعيف؛ فإن الصلاة إلى القبلة المنسوخة بمجرده ليس فضيلة، والنسخ ليس من فعلهم الذي يَفْضُلون به، ولم يدل على ذلك دليل شرعي، كما دل على التفضيل بالسبق إلى

=ويسمى أيضاً مسجد العمرة، حيث أحرمت منه لما أرادت العمرة في حجة الوداع، ويقال: سمي بذلك لأن جبلاً عن يمينه يقال له: نعيم، وآخر عن شماله يقال له: ناعم، والوادي نعمان، والتنعيم في الأصل شجر معروف بالبادية، كأنه مرشوش بزيت، وربما سمي به. انظر: معجم البلدان: (٢/٤٩)، معجم معالم الحجاز: (٢/٤٤).

(١) تقدم التعريف بها: (ص٢٨٩).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «أبو بكر».

(٣) متفق عليه من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه، حيث أخرجه البخاري برقم: (٣٠١١) في: (٣/١١٦٢)، باب: إثم من عاهد ثم غدر، ومسلم برقم: (١٧٨٥)في: (٣/١٤١١).

[الإنفاق][(1)] والجهاد والمبايعة تحت الشجرة.

[قال العلامة أبو محمد ابن حزم[(2)] في كتابه «الملل والنحل»[(3)]: «لقد خاب وخسر من ردَّ قول الله تعالى إنه رضي عن المبايعين تحت الشجرة وعلم ما في قلوبهم وأنزل السكينة عليهم»[(4)]][(5)]، وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»[(6)].

وقال تعالى: ﴿**لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ**﴾ [سورة التوبة: ١١٧] ...الآية، فجمع بينهم وبين الرسول ﷺ في

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الاتفاق».

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٨٣).

(٣) هو كتاب: الفصل في الملل والأهواء والنحل، وتقدم التعريف به: (ص٢١٥).

(٤) الفصل في الملل: (١١٧/٤).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) الحديث هو: قال جابر بن عبد الله أخبرتني أم مبشر: أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة رضي الله عن الجميع: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها...»، أخرجه مسلم برقم: (٢٤٩٦) في: (١٩٤٢/٤)، وأحمد في المسند برقم: (٢٧٤٠٢) في: (٤٢٠/٦).

وأخرجه باللفظ الذي ساقه المؤلف: أحمد في المسند برقم: (١٤٨٢٠) في: (٣٥٠/٣)، وأبو داود في سننه برقم: (٤٦٥٣) في: (٢١٣/٤)، في كتاب السنة، باب: في الخلفاء، والترمذي في سننه برقم: (٣٨٦٠) في: (٦٩٥/٥) وقال: «هذا حيث حسن صحيح»، في كتاب: المناقب، باب: فضل من بايع تحت الشجرة، وكرره برقم: (٣٨٦٣) بلفظ: «لَيَدْخُلَنَّ الجنة من بايع تحت الشجرة؛ إلا صاحب الجمل الأحمر»، وقال: «هذا حديث حسن غريب»وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود: (١٣٢/٣)، وصحيح سنن الترمذي: (٥٦٨/٣)، وضعف الألباني الحديث الثاني الذي في آخره: «إلا صاحب الجمل الأحمر» كما في ضعيف سنن الترمذي: (ص٤٧٠).

التوبة، وقد تواتر النقل عنه ﷺ أنه قال: «خير القرون القرن الذين بُعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1]، وقال الله ﷻ: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** ﴾ [سورة آل عمران: ١١٠] دلت الآية على خيريتهم فيما مضى، ولم [تدل][2] على انقطاع طرأ كقوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾[3] [سورة النساء: ٩٦]، وقيل في التفسير أيضاً: كنتم في علم الله [أو في][4] اللوح المحفوظ، أو فيما بين الأمم المتقدمين، وقوله تعالى: ﴿ **تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ** ﴾ [سورة آل عمران: ١١٠] استئناف بين به كونهم خير أمة، ثم قال تعالى: ﴿ **وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ** ﴾ [يتضمن][5] الإيمان بكل ما يجب أن يؤمن به؛ لأن الإيمان به سبحانه إنما يَحِقُّ [ب/٦١] ويَعْتَد به إذا حصل الإيمان بكل ما أمر به أن يؤمن به.

قال بعض العلماء بعد تفسير هذه الآية وهي: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ** ﴾ أنه [تلزم][6] الرافضة بموجب قولهم بارتداد جميع المهاجرين والأنصار، أن يكون اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل خيراً منهم، فقد قال تعالى: ﴿ **وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ** ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٩]، وأيضا اليهود إذا سئلوا[7]

---

(١) تقدم تخريجه: (ص٧٤).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يدل».

(٣) هذا الجزء من الآية تكرر في خواتيم آيات من سورة النساء: [آية: ٩٦، ١٠٠، ١٥٢]، وسورة الشعراء: [آية: ٧٠]، والأحزاب: [آية: ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣]، وسورة الفتح: [آية: ١٤].

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أو في أن من المعلوم».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «مضمن».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يلزم».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «استولوا».

من خير الناس بعد موسى عليه السلام قالوا: أصحابه، وكذلك النصارى يقولون، وإذا سئل الرافضة من هم شر الناس بعد النبي ﷺ يقولون: أصحابه، فقبح الله الرافضة[(١)].

المكابرة التاسعة[(٢)]: السخيفة المهملة في أن الخلفاء الراشدين الثلاثة الصديق أبا بكر والفاروقَ عمرَ، وذاو النورين عثمان لم يكونوا أئمة هدي، ولا خلفاء راشدين، وكابروا في تفسير[(٣)]قوله تعالى: ﴿ **وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا** ﴾ [سورة النور: ٥٥] ...الآية، [قال بعض المفسرين من الروافض: لا دلالة فيها على صحة خلافة الخلفاء الراشدين، وأنها متروكة الظاهر][(٤)] واعترضوا فيها من وجوه وسأذكرها[(٥)] آنفاً وأجوبتها، وأقدم بين يدي ذلك ما قاله القاضي[(٦)] في «تفسيره»[(٧)]: «أن رسول الله

---

(١) انظر: منهاج السنة: (١٤/٢ – ٣٥)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف رده على هذه المكابرة عدا ما نقله عن ابن حزم الظاهري.

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الثامنة».

(٣) قوله: «الخلفاء الراشدين الثلاثة الصديق أبو بكر والفاروق عمر، وذو النورين عثمان لم يكونوا أئمة هدي، ولا خلفاء راشدين، وكابروا في تفسير» ليس في (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «واحتجوا بوجوه أذكرها».

(٦) هو: القاضي ناصر الدين البيضاوي، تقدمت ترجمته: (ص١٧١).

(٧) هو كتاب: أنوار التنزيل وأسرار التأويل في تفسير القرآن، تأليف: القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، (توفي سنة ٦٨٥هـ)، ويسمى أيضاً بتفسير البيضاوي أو تفسير القاضي، صنفه بطلب من شيخه، لخص فيه من تفسير الكشاف للزمخشري ما=

ﷺ مكث هو وأصحابه بمكة عشر سنين خائفين، ثم هاجروا إلى المدينة، وكانوا يصبحون ويمسون في السلاح حتى أنجز [١] الله تعالى وعده، فأظهرهم على العرب كلهم، وفتح لهم بلاد المشرق والمغرب» [٢].

وفيه دليل على صحة النبوة للإخبار عن الغيب على ما هو به، وخلافة الخلفاء الراشدين إذ لم يجتمع الموعود والموعود عليه لغيرهم بالإجماع، واعترض الرافضة فقالوا [٣]: الآية متروكة الظاهر؛ لأنها تقتضي حصول الخلافة بكل من آمن وعمل صالحاً، وليس الأمر كذلك، ثم قال: [تنزلنا] [٤] ولكن لم [لا] [٥] يجوز أن يكون المراد من قوله تعالى: ﴿ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ ﴾ هو أنه تعالى أسكنهم في الأرض، ومكنهم من التصرف؛ لأنه المراد من خلافة الله تعالى، ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ واستخلاف من كان قبلهم لم يكن من طريق الإمامة، فيجب أن يكون الأمر في حقهم أيضاً كذلك، ثم قالوا: تنزلنا، لكن هاهنا ما يدل على أنه لا يجوز حمله على خلافة رسول الله ﷺ؛ لأن من مذهبكم أنه لم يستخلف أحداً ثم قالوا تنزلنا فلم لا يجوز أن يراد بها [ب/٦٢]

=يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن التفسير الكبير للرازي ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن تفسير الراغب الأصفهاني ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات، وضم إليه أشياء كثيرة من عنده، سواء من الوجوه المعقولة أو غيرها. انظر: كشف الظنون: (١/١٨٧)، هدية العارفين: (٥/٤٦٣).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «في السلاح ويمسون فيه حتى نجز».

(٢) تفسير أنوار التنزيل: (٢/١٣٠).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «قالت الرافضة».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «منزلنا».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

استخلاف علي؟ وعبر عن الواحد بلفظ الجمع على سبيل التعظيم، ثم قالوا: [تنزلنا][1]، ولكن نحمله على الأئمة الاثني عشر.

فأجاب الإمام الرازي[2] [في «تفسيره الكبير»[3]][4] عن الأول أن كلمة مِن للتبعيض فقوله: ﴿ مِنكُمْ ﴾ يدل على أن المراد من هذا الخطاب بعضهم.

وعلى الثاني: أن الاستخلاف بالمعنى الذي ذكرتموه حاصل لجميع[5] الخلق، والمذكور هاهنا إنما هو في مَعْرَض البشارة، وما كان كذلك[6] فلابد وأن يكون مغايراً له، وأما كونه كما استخلف الذين من قبلهم، والذين كانوا قبلهم قد كانوا خلفاء تارة بسبب النبوة، وأخرى بسبب النبوة والخلافة[7]، وحاصِلُهُ في الصورتين.

وعن الثالث: أنه وإن كان من مذهبنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يستخلف أحداً بالتعيين، لكن قد استخلف مذكور الوصف والإخبار، فلا يمتنع من هؤلاء

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «نزلنا».

(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٣) هو كتاب: مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، ويعرف هذا التفسير بالتفسير الكبير، قال ابن خلكان عنه«جمع فيه كل غريب وغريبة، وهو كبير جداً، لكنه لم يكمله»، واختلف أهل العلم في الموضع الذي انتهى إليه الفخر في تفسيره، وقيل إنه وصل إلى سورة الأنبياء، وكمله وأتمه الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد القمولي (توفي سنة ٧٢٧هـ)، وأتمه أيضاً قاضي القضاة شهاب الدين محمد بن خليل الخوَّي، (توفي سنة ٦٣٩هـ). انظر: وفيات الأعيان: (٤/٢٤٩)، كشف الظنون: (٢/١٧٥٦)، هدية العارفين: (٦/١٠٧).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «بجميع».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «لذلك».

(٧) كذا في كلتاالنسختين، وفي تفسير مفاتيح الغيب: «بسبب الإمامة والخلافة»: (٢٤/٢٣).

الأربعة أن الله تعالى استخلفهم، وأن رسوله ﷺ استخلفهم، وعلى هذا الوجه قالوا في أبي بكر رضي الله عنه: خليفة رسول الله ﷺ، والذي قيل: إنه عليه السلام لم يستخلف أريد به على وجه التعيين، والذي قيل: إنه استخلف، فالمرادعلى طريقة الوصف وعن الرابع: أن حمل لفظ الجمع على الواحد مجاز، وهو خلاف الأصل.

وعن الخامس أنه باطل لوجهين:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿ مِنكُمْ ﴾ يدل على أنَّ[1] هذا الخطاب كان مع الحاضِرين [ت/٤٣]، وهؤلاء الأئمة ما كانوا حاضرين، والثاني: أن الله وعدهم القوة والشوكة والوجود في العالم كذلك، ولم يوجد ذلك فيهم؛ بل الثاني عشر منهم معدوم[2].

وفي «شرح العمدة»[3] قال الإمام النسفي[4]: ومعلوم أن المراد بهذا الوعد

---

(١) ليست في (ت).

(٢) تفسير مفاتيح الغيب: (٢٢/٢٤ – ٢٣)، من عند قول المؤلف: «وفيه دليل على صحة النبوة للإخبار عن الغيب».

(٣) هو كتاب: الاعتماد شرح عمدة الاعتقاد أو العقائد تأليف: حافظ الدين أبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي الماتريدي، (توفي سنة ٧٠١هـ)، وعمدة العقائد للشارح نفسه، وهو مختصر في العقيدة، يحتوي على أهم قواعد علم الكلام، قال عنه مؤلفه: «لما رأيت الهمم مائلة إلى «العمدة» التي صنفتها في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة.. أردت أن أجمع كتاباً في شرح مسائلها، وبسط دلائلها، بتوفيق خالق العباد مسمى: «بالاعتماد في الاعتقاد»». انظر: الاعتماد شرح عمدة الاعتقاد: (ص١٠٦ – ١٠٧)، كشف الظنون: (١١٦٨/٢).

(٤) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، حافظ الدين أبو البركات الحنفي الماتريدي، أحد الزهاد المتأخرين، وصاحب التصانيف في الفقه والأصول وغيرها، من مصنفاته: المستصفى في شرح المنظومة، والمنار في أصول الفقه، توفي سنة ٧٠١هـ، وقيل: سنة ٧١٠هـ. انظر: الدرر الكامنة: (١٧/٣)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية: (٢٧٠/١)، تاج التراجم في طبقات الحنفية: (ص١٧٤).

بعد رسول الله ﷺ الأربعةُ الخلفاءُ الراشدون؛ لأن [استخلاف][1] غيره لا يكون إلا بعده، ومعلوم أن بعده لا نبي؛ لأنه خاتم الأنبياء، فإذًا المراد بهذا الاستخلاف طريقة الإمامة[2]، ومعلوم أن بعد الرسول الاستخلاف الموعود به الذي هذا وصفه إنما كان في أيامهم؛ لأن خلافة أبي بكر الصديق [طهر لجميع][3] الخلق بمن بركتها لإخلاصه في نفسه، وحسن إيالته[4]، فاجتمعت الكلمة ولم تتفرق ولم تتشعب زجاجة الإسلام أدنى انشعاب، وتتابعت الفتوحات في أيامه، وَرَدَّ من ارتدَّ من العرب أولي البأس الشديد من [الردة إلى][5] الإسلام، [ب/٦٣] واستأصل شأفة من أصر على عبادة الأصنام وأجلى الروم مع شدة شوكتهم، ووفور عددهم وعدَّهم، فدخل الشامَ أُمراؤه عَنْوة[6]، وافتتحوها عَنْوة وصلحاً، فالتجأ الروم إلى التحيز والتحصن في المعاقل والحصون التي لم تغن [عنهم][7] شيئاً، وطُرِدَتْ في أيامه دولة ملوك فارس عن حدود سواد العراق مع كثرة جنودهم، ووفور ما اجتمع عندهم من الأموال، والقوة وبأسهم الشديد، وكيدهم العتيد، وجِلادهِم

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الاستخلاف».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الإمامية».

(٣) ما بين المعكتوفين من (ت)، وفي (ب): «ظهر بجميع».

(٤) الإيالة: السياسة، ومنه: آل الرجل رعيته يؤولها: إذا أحسن سياستها. انظر: مقاييس اللغة: (١/١٦٠).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) العَنْوة: القهر، وأُخِذت البلاد عَنْوة: أي بالقهر والإذلال، والعاني: الأسير، وهو مأخوذ من الذل والخضوع، وكل من ذل واستكان: فقد خضع وَعَنَا، والاسم منه العَنْوة. انظر: تهذيب اللغة: (٣/١٣٤)، مقاييس اللغة: (٤/١٤٧).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عنه».

في حَوْمَة الحرب، ومقارعتهم في ميادين الطعن والضرب، فلما أتتهم جيوش الصديق ﵁ وَلَّتْ تلك الجيوش والجنود، وتنكست الأعلام والبنود عجزاً عن مقاومة جيوش الصديق [﵁][1] في القتال، وضعفاً عن مصادمتهم في الصِّيال[2]، وفي ذلك أوضحُ دليلٍ على صحة خلافته، وأنها لطف خفي، وأن الله تعالى نظر إلى أمة حبيبه ومتبعي صفيه، فجمع أهواءهم المشتتة، وآراءهم المتفاوتة على خلافة قرشي شجاع القلب موصوف بالعلم والعمل ورباطة الجأش والإحاطة بتدابير الحرب[3]، والقيام بتهيئة الجيوش، وتنفيذ السرايا، ومعرفة سياسة العامة والخاصة، وكان أقدَمَهم نفعاً وشفقةً وتدبيراً في الإسلام، وأصْوَبَهم طريقة، وأصوَتَهم نفساً واتِّباعاً للإنصاف ومن قال: إن عليّاً ﵁ مع قوة حاله وشجاعته وعلمه وكماله وكثرة عشيرته ومتابعيه وإقدامه على كلمة الحق بحيث لا تأخذه في الله لومة لائم ترك حقه تَقِيَّةً وخوفاً، كما تزعمه الروافض لشيخٍ مرتدٍّ بزعم الروافض، قليل المال، قليل العشيرة، رقيق الفؤاد، كان ذلك وصفاً [العلي ﵁][4] بزيادة الجبن والخوف وقلة التوكل على الله، وعدم الثقة بما وعده به رسول الله ﷺ، وعصيان الله تعالى في ذلك حاشاه مما يزعمون، وهو الموصوف بالصلابة في الدين معلوم الشجاعة وشدة الشكيمة[5] مشهور بالظفر في المصاولات والمبارزات،

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) صال عليه: إذا استطال عليه، وصال عليه: وثب، والمُصاولَة: المواثبة، وكذلك الصِّيال والصِّيالَة، والفَحْلان يَتَصاولان: أي يتواثبان. انظر: تهذيب اللغة: (١٢/١٦٥)، الصحاح: (ص٦٦٤).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الحروب».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) في حاشية (ب): «الشكيم، والشكيمة في اللجام: الحديدة المعترضة في فم الفرس».

وهو القائل في كتابه إلى عامله عثمان بن حنيف: «لو ارتدَّت العرب عن دين أحمد ﷺ [لخُضْتُ](١) إليهم حياض المنايا، ولضربتهم ضرباً يَفُضُّ الهام، ويَرُضُّ العظام حتى يحكم الله بيننا، وهو خير الحاكمين»(٢)، ولقد قال أيضاً على منبر الكوفة وهو في سلطنة(٣) خلافته العظمى: «ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر»(٤)، وقوله رضي الله عنه [ب/٦٤] عن الصديق: «رضيه رسول الله لديننا أفلا نرضاه لدنيانا؟»(٥)، ومثل ذلك كثير، ولأجل ذلك بايع الصديق وتابعه وشايعه أيام خلافته في أمور وخاطبه [بخلافة](٦) رسول الله ﷺ، وساعد من تولى بعده بعهده، وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وزَوَّجَهُ بنته، وتَسَرَّى من سَبْيِ أهل الردة، وكان من جملة قوله كما رواه الدَّارَقُطْني(٧) ....

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «لحضنت».

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «سلطة».

(٤) تقدم تخريج هذا الأثر: (ص١٢٥).

(٥) أخرج هذا الأثر الآجُرِّيُّ في الشريعة: (١٧١٣/٤)، وكرره في مواضع، وأبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء الراشدين: (ص٣١٥).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «بخلاف».

(٧) هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَارَقُطْي، أبو الحسن البغدادي، ينسب إلى دار القطن وهي محلة كبيرة ببغداد، كان عالماً حافظاً فقهياً على مذهب الشافعي، كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ، ومعرفة عِلل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطُرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف، وقال الذهبي: «لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدال، ولا خاض في ذلك بل كان سلفياً»، وهو أول من صنف في القراءات، وصنف مصنفات عديدة، منها: كتاب السنن، ، والمؤتلف والمختلف، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، توفي سنة ٣٨٥هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٣٤/١٢)، وفيات الأعيان: (٢٩٧/٣)، سير أعلام النبلاء: (٤٤٩/١٦).

عن الثقات عنه رضي الله عنه [أنه][1] قال: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لو عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم عهداً لجاهدت عليه، ولو لم أجد إلا ردائي هذا، ولم أترك ابن أبي قحافة يصعد درجة واحدة من منبره صلى الله عليه وسلم، ولكنه صلى الله عليه وسلم رأى موضعي وموضعه فقال له: «قم فصل بالناس»، وتركني فرضينا به لدنيانا، كما رضي به رسول صلى الله عليه وسلم لديننا»[2]، وأما خلافة عمر الفاروق رضي الله عنه، فقد سلم إليها علي رضي الله عنه، وقد بلغه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «اقتدوا [باللَّذيْن][3] من بعدي أبي [بكر][4] وعمر»[5]، وزوجه ابنته أم كلثوم وبويع بالخلافة باتفاق الصحابة] فأعز الله تعالى به الدين ونشر به الإسلام في أقطار الأرضين، وأذلَّ الجبابرة، وقَصَرَ القياصرة، وكَسَرَ الأكاسرة، فزالت ببركته [ت/٤٤] دولة العجم، وانهدمت أركان ملكهم، وانقطع بنيان سلطانهم حتى بلغت فتوحاته إلى أقصى خراسان[6] وأطراف سجستان[7].

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أن».

(٢) لم أجد الداقطني ذكره ولا غيره من الأئمة، ووجدت ابن حجر الهيتمي ذكره بتمامه، وعزاه للدارقطني. انظر: الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة: (١/١٨١).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الذين».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) هذا الحديث عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، أخرجه أحمد في المسند برقم: (٢٣٢٩٣) في: (٥/٣٨٢)، وكرره في مواضع، وأخرجه الترمذي في سننه برقم: (٣٧٩٩) في: (٥/٦٦٨) وقال: «هذا حديث حسن»، في كتاب المناقب، باب: مناقب عمار بن ياسر، وكرره في مواضع، وأخرجه ابن ماجه برقم: (٩٧) في: (١/٣٧)، في باب: في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضائل أبي بكر الصديق.

(٦) تقدم التعريف بها: (ص١٩٨).

(٧) سِجِستان: وهو تعريب لاسمها الفارسي: «سكستان»، ومنطقة كبيرة واسعة تقع جنوب ما يعرف سابقاً بخُراسان، وتقع سجستان في هذا الوقت بين ثلاث دول، حيث الجزء الأكبر=

وأما خلافة عثمان رضي الله عنه فقد أجمعت الصحابة عليها لوجود شروط الإمامة فيه، وسبب تقديمه على علي رضي الله عنهما: أن الإمامة لما صارت شورى بين ستة، وأوصى عمر أن لا تخرج الإمامة عنهم، فجعلوا الاختيار إلى عبد الرحمن بن عوف ورضوا بحكمه، فاجتمع بعلي، وقال: أوليك على أن تحكم بكتاب الله وسنة رسوله، وسيرة الشيخين، فقال عليٌّ: أُحْكُم بكتاب الله وسنة رسوله، وأَجْتَهد برأيي، فاجتمع بعثمان، وقال له مثل ذلك، فأجابه إلى ما دعاه إليه فرجع إلى علي، فأعاد عليه القول ثانياً، فأعاد له الجواب، كما تقدم ويقول: أَجْتَهد برأيي، ثم عاد إلى عثمان، فثبت على قوله الأول: أنه يحكم بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين، فعاد إلى عليٍّ ثالثاً فثبت على قوله: أَجْتَهد برأيي، فحينئذٍ أجمعوا الرأي على عثمان [ب/٦٥] وبايعته الصحابة، وفيما ذكرناه دليل واضح على صحة إمامة الشيخين لاعتقاد الصحابة حسن [طريقتهما][1] وإمامتهما القويمة، وأما قول علي رضي الله عنه: أجتهد برأيي فهو رأي لا يدل على مخالفته إياهما — أعني الشيخين — وإنما قال ذلك؛ لأن مذهبه أن المجتهد يجب عليه اتباع اجتهاده وما أدى إليه اجتهاده ولا يقلد غيره من المجتهدين، ومذهب عبد الرحمن بن عوف،

=منها في الجنوب الشرقي في دولة إيران، وهي محافظة سيستان أو بلوشستان، وعاصمة هذا الإقليم مدينة زاهدان، وفيه مدينة زابل، والجزء الثاني يقع في غرب دولة إفغانستان، ويضم مدناً عدة منها: بست وغزنة وقندهار، والجزء الثالث يقع في شمال غرب إقليم بلوشستان أو بلوخستان في دولة باكستان، وتعتبر مدينة كيتا عاصمة له في السابق. انظر: معجم البلدان: (١٩٠/٣)، بلدان الخلافة الشرقية: (ص٣٧٢)، وانظر أسماء المدن التي ذكرت: في موسوعة المدن الإسلامية، موسوعة المدن العربية والإسلامية.

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «طريقتها».

وعثمان بن عفان أن المجتهد يجوز له أن يقلد غيره، إذا كان الغير مثل الشيخين أعلم بطريقة الدين وأفقه، ولم يمت عثمان ﷺ حتى قام في ممالك الأمصار نيفٌ وسبعون ألف منبرٍ، وذلك في أيامه وأيام الشيخين، فلينظر العاقل المهدي بنور الحق إلى هذه الفتوحات العظيمة التي علت بها كلمة الإسلام، [في مشارق الأرض ومغاربها كما أخبر بذلك سيد الكائنات][1]، وانقمعت أعداء الله الكفرة اللئام [ومُزِقُوا كل مُمَزَّق][2]، هل هي من أسنى المناقب الجليلة والمزايا الجميلة؟ومما يمدح بها هؤلاء الخلفاء وجماعة المسلمين من الصحابة المجاهدين؟ أم هي كما تقول هؤلاء الفرقة الخبيثة اللعينة الرافضة بأن ذلك ليس بمنقبة لهم؟ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المشركون.

وأما خلافة علي ﷺ فإن الصحابة سألوه في قبولها بعدما قُتِلَ عثمان فامتنع أولاً عليهم وأعظم قَتْلَ عثمان ولزم بيته فعرَضُوها على طلحة، وطلبه البصريون فأبى ذلك، فعُرِضَت على الزبير فامتنع أيضاً إعظاماً لقتل عثمان، فلما مضت ثلاثة أيام من قتل عثمان اجتمع المهاجرون والأنصار، وسألوا علياً في قبولها، وأقسموا عليه وناشدوه الله تعالى في حفظ الإسلام وصيانة دار الهجرة، فقبلها بعد شدة، وبعد أن رأى ذلك مصلحة فبايعوه، وهو يومئذ أفضل الأمة وأشجعهم[3]، وسيأتي فصل مستقل [في سيرته وفضله][4] في فضل الصحابة ومناقبهم.

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) انظر: شرح العمدة أو الاعتماد في شرح الاعتقاد للنسفي: (ص٤٨٦ – ٥٠١)، بتصرف من المؤلف، وأيضاً بتقديم وتأخير.

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

المكابرة العاشرة[1] :

السخيفة الدالة على جهل الروافض في زعمهم أن أبا بكر ﵁ منع السيدة فاطمة ﵂ إرثها من أبيها ﷺ بغير حق ؛ بل بالظلم [قال ابن المطهر في ذلك : «إنها][2] جاءت إليه، وقالت له : يا ابن أبي قحافة، أترث أباك ولا أرث أبي، وأنه التجأ في ذلك إلى رواية انفرد بها وكان هو الغريم لها ؛ لأن الصدقة [تحل][3] له بأن النبي ﷺ قال : «نحن معاشر الأنبياء لا نُورَث، ما تركناه صدقة»[4] على أن ما رووه عنه [ب/٦٦] فالقرآن يُخالِفه[5] لأن الله تعالى قال : ﴿ **يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ** ﴾ [سورة النساء : ١١]، ولم يجعل ذلك خاصاً بالأمة دونه ﷺ، وكذَّب روايته قوله تعالى : ﴿ **وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَۖ** ﴾ [سورة النمل : ١٦]، وقوله عن زكريا : ﴿ **وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا**

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت) : «التاسعة».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب) : «وأنها».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب) : «يحل».

(٤) روى هذا الحديث جمع من الصحابة عن أبي بكر الصديق ﵁ : فأخرجه البخاري برقم : (٢٩٢٦) في : (١١٢٦/٣) في : كتاب فرض الخُمُس، باب : فرض الخُمُس، وكرره في مواضع، ومسلم برقم : (١٧٥٩) في : (١٣٨٠/٣)، وحديث عمر بن الخطاب ﵁ أخرجه البخاري برقم : (٢٩٢٧) في : (١١٢٦/٣)، كتاب : فرض الخُمُس، باب : فرض الخُمُس، وكرره في مواضع، ومسلم صحيحه برقم : (١٧٥٧) في : (١٣٧٧/٣)، وحديث عائشة ﵂ : أخرجه البخاري برقم : (٦٣٤٩) برقم : (٢٤٧٥/٦)، في كتاب : الفرائض، باب : قول النبي ﷺ : «لا نورث ما تركنا صدقة» ومسلم برقم : (١٧٥٨) في : (١٣٧٩/٣)، وحديث أبي هريرة ﵁ : أخرجه مسلم برقم : (١٧٦١) في : (١٣٨٣/٣)، وأخرجها غيرهم من الأئمة.

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت) : «نطق القرآن بخلافه».

فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [سورة مريم: ٥ — ٦]»[١].

والجواب من وجوه:

أحدها: أن ما ذكره من قول فاطمة: «أترث أباك ولا أرث أبي» لا يعلم صحته عنها، وإن صح فليس فيه حجة؛ لأن أباها صلوات الله وسلامه عليه لا يقاس بأحد من البشر، والفرق أن الله تعالى صان الأنبياء عن أن يورثوا دنياً لئلا يكون ذلك شبهة لمن يقدح في نبوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وخلفوها لورثتهم [يتنازعون عليها][٢]، وأما أبو بكر وأمثاله فلا نبوة لهم يقدح فيها بمثل ذلك، كما صان الله نبينا عن الخط والشعر صيانة لنبوته عن الشبهة.

وأما قوله [ت/٤٥]:[٣] «التجأ في ذلك إلى رواية انفرد بها» فهذا كذب؛ فإن قوله ﷺ: «لا نورث، ما تركنا فهو صدقة» رواه أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، والعباس بن عبد المطلب وأزواج النبي ﷺ، وأبو هريرة، والرواية عن هؤلاء ثابتة في الصِّحاح، والمسانيد[٤] مشهورة يعلمها أهل العلم بالحديث فقول القائل: إن أبا بكر انفرد بهذه الرواية يدل على إفراط جهله، أو تعمده الكذب.

وقوله: «كان هو [الغريم]»[٥] كذب أيضاً؛ فإن[٦] أبا بكر لم يدع هذا المال لنفسه، ولا لأهل بيته وإنما هو صدقة لمستحقها، ومثل هذا لا يكون أبو بكر فيه

---

(١) منهاج الكرامة: (ص٨٣ — ٨٤).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وقوله: وأنه».

(٤) تقدم تخريجها في الصفحة السابقة.

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «وكان هو».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «لأن».

خصماً، والصِّدِّيق ﵁ لم يكن من أهل هذه الصدقة؛ بل كان مستغنياً عنها، ولا انتفع هو ولا أحد من أهله بها، وهذا الحديث أيضا تضمن[1] تحريم الميراث على ابنة أبي بكر عائشة ﵂.

وقوله: «[على][2] أن ما رووه فالقرآن يخالفه لأن الله تعالى قال: ﴿ **يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ** ﴾ ...الآية، ولم يجعل الله ذلك خاصّاً للأمة دونه ﷺ».

والجواب أولاً عن ذلك أنه ليس في عموم لفظ الآية ما يقتضي أن النبي ﷺ يورث، وهذا الخطاب شامل للمقصودين بالخطاب، وليس فيه ما يوجب أنه مخاطب بها إلا أنه قد عرف أن الخطاب بالقرآن هو للرسول والمؤمنين جميعا كقوله [ب/٦٧] تعالى: ﴿ **كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ** ﴾ [سورة البقرة: ١٨٣] ونحوها، وتارة يكون لهم دونه كقوله تعالى: ﴿ **وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ** ﴾ [سورة الحجرات: ٧]، وكذا قوله تعالى: ﴿ **لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ** ﴾ [سورة التوبة: ١٢٨] وكذا قوله تعالى: ﴿ **أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ** ﴾ [سورة محمد: ٣٣] ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ **وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ۝ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا** ﴾ [سورة النساء: ٣ – ٤] فإن الضمير في قوله: ﴿ **خِفۡتُمۡ** ﴾ و﴿ **تُقۡسِطُواْ** ﴾ و﴿ **فَٱنكِحُواْ** ﴾ و﴿ **مَا طَابَ لَكُم** ﴾ و﴿ **مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ** ﴾ تناولت الأمة

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «مضمن».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

دون نبيها، فإن النبي ﷺ تزوج أكثر من أربع، وله أن يتزوج بلا مهر، كما تبين ذلك بالنص والإجماع، فإن قيل: ما ذكرتموه من الأمثلة فيها ما يقتضي اختصاص الأمة بالخطاب، فإنه لما ذكر ما يجب من طاعة [الرسول](1) وخاطبهم بطاعته ومحبته، وذكر بعثه إليهم علم أنه ليس داخلاً في ذلك.

والجواب [ثانياً](2) أن آية الفرائض التي قلتم: إن الخطاب في قوله تعالى: ﴿ **يُوصِيكُمُ** ﴾ إلى آخر الآية شامل للنبي ﷺ وأمته فإنه لما قال: ﴿ **ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا** ﴾ [سورة النساء: ١١]، وقال: ﴿ **مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ** ﴾ [سورة النساء: ١٢] ثم قال: ﴿ **تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ** ﴾ [سورة النساء: ١٣] إلى قوله: ﴿ **وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ** ﴾ [سورة النساء: ١٤]، لما خاطبهم بعدم الدراية التي لا تناسب حال الرسول، وذكر بعد هذا ما يجب عليهم من طاعته فيما [ذكر](3) من مقادير الفرائض، وأنهم إن أطاعوا الله ورسوله في هذه الحدود استحقوا الثواب، وإن خالفوا [الرسول](4) استحقوا العقاب، وذلك بأن يعطوا الوارث أكثر من حقه، أو يمنعوا ما يستحقه، دل ذلك على أن المخاطبين المسلوبين الدراية، الموعودين [على](5) طاعة الله وطاعة [الرسول](6)، المتوعدين على معصية الله ورسوله(7)، وتعدي حدوده لم يدخل

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «الرسل».
(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).
(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «ذكروه».
(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «الرسل».
(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «في».
(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الرسل».
(٧) ليست في (ت).

فيهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه.

والمقصود هنا: أن الرافضة لا يمكنهم إقامة دليل على شمول الآية للرسول أصلاً، فإن قيل: ففي آية الزوجين قال: ﴿ وَلَكُمْ ﴾، ﴿ وَلَهُنَّ ﴾ وهو [ب/٦٨] دليل على الشمول.

يقال أولاً: إن الرافضة يقولون: إن زوجاته لم ترثه ولا عمه العباس، وإنما ورثته البنت وحدها، فسقط اعتراضهم هاهنا من جهتهم.

الثاني: إنه بعد نزول الآية لم يعلم أنه مات أحد من أزواجه في حياته وله مال يكون وارثاً لها، والآية إنما تتناول من ماتت زوجته ولها تركة، والتي ليس لها تركة لا تخاطب بهذا، فإن قيل: إن ما ثبت في حقه من الأحكام ثبت في حق أمته وبالعكس، فكيف يقال: إن هذه الكاف لم تتناوله؟

الجواب: أن الخطاب بصيغة الجمع قد تنوعت عادة القرآن فيه، تارة تتناول الرسول، وتارة لا تتناوله[1]، وغاية ما يَدَّعي المُدَّعي أن يقول[2]: الأصل شمول الكاف له حتى يقوم دليل التخصيص، ومعلوم أن له خصائص[3] كثيرة خُصَّ بها عن أمته، وهي مدونة مشهورة، ومنها ما لا يسع مسلم إنكاره[4].

وأهل السنة يقولون: من خصائصه أنه لا يُورَث، فلا يجوز أن ينكر اختصاصه بهذا الحكم، لكن[5] للإنسان أن يطالب بدليل الاختصاص[6]، ومعلوم

---

(١) من قوله: «فإن قيل: ففي آية الزوجين» إلى قوله: «وتارة لا تتناوله» ليس في (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «أيقول».

(٣) مكررة في (ت).

(٤) قوله: «ومنها ما لا يسع مسلم إنكاره» ليس في (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «لكان».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «الخصائص الشريفة».

أن الأحاديث الصحيحة المستفيضة؛ بل المتواترة في أنه لا يورث أعظم من الأحاديث المروية في كثير من خصائصه مثل اختصاصه بالصفي[1] وغيره.

وقد تنازع السلف والخلف في كثير من الأحكام هل هو من خصائصه؟ ولم يتنازع السلف في أنه لا [يُورث][2] لظهور ذلك عنه، واستفاضته في أصحابه، وقد قال ﷺ: «ليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، [والخمس][3] مردود عليكم»[4]، وعلى هذا الأصل مما كان بيده من أموال [ت/٤٦] بني [النضير][5] وفدك[6]

(١) هكذا في كلا النسختين، وفي منهاج السنة: «بالفيء» وهو الصواب.

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «يرث».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) الحديث رواه أحمد في مسنده عن عبادة بن الصامت رض الله عنه برقم: (٢٢٧٥١) في: (٣١٦/٥)، وكرره، والنسائي في سننه برقم: (٤١٣٨) في: (١٣١/٧)، في كتاب: قسم الفيء، وقال عنه الألباني: «حسن صحيح»، كما في صحيح سنن النسائي: (١١٣/٣).
ورواه أحمد في مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده برقم: (٦٧٢٩) في: (١٨٤/٢)، وأبو داود في سننه برقم: (٢٦٩٤) في: (٦٣/٣)، في كتاب الجهاد، باب: في فداء الأسير بالمال، وحسنه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود: (١٥٢/٢ – ١٥٣).
ورواه أبو داود في سننه عن عمرو بن عنبسة رضي الله عنه برقم: (٢٧٥٥) في: (٨٢/٣)، في كتاب الجهاد، باب: في الإمام يستأثر بشيء من الفيء لنفسه، وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود: (١٧٢/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «النظير».

(٦) فَدَك: قرية بأطراف الحجاز، شرق خيبر، وتبعد عن المدينة المنورة مسافة ٢٨٠كم تقريباً، وتسمى اليوم «الحائط» وهي محافظة تتبع إدارياً لمنطقة حائل، وتبعد عنها ٢٥٠ كم، في الجنوب الغربي منها، صالَح رسول الله ﷺ أهلها بعد غزوة خيبر، على النصف من ثمارهم وأموالهم، وكانت خالصة لرسول الله ﷺ. انظر: معجم البلدان: (٢٣٨/٤)، شرح النووي على مسلم: (٨٢/١٢)، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (شمال=

وخُمس خيبر[1] وغير ذلك هي كلها من مال الفيء، والذي لم يملكه فلا يورث عنه؛ بل تلك الأموال يجب أن تصرف فيما يحبه الله ورسوله من الأعمال، وكذلك قال الصِّدِّيق، وأما ما قد يُظَنُّ أنه مَلَكَه، مما أوصى له به وسهمه من خيبر، فهذا إما أن يقال: إن حُكمه حكم ما تقدم، أويقال: إنه ملكه، ولكنَّ حُكْمَ الله تعالى في حقه أن يأخذ من المال حاجته، وما زاد على ذلك فيكون صدقة ولا يورث.

ففي الحديث الصحيح عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ أنه قال: «لاتقتسِم ورثتي ديناراً ولا درهماً، ماتركتُ بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي[2] فهو صدقة»[3]، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ [ب/٦٩] أنه قال: «لانورث ما تركناه فإنه صدقة»[4]، فإن قيل فالخطاب متناول له وللأمة، لكن خُصَّ هو من آية النكاح والصداق، فيقال: وكذلك[5] خُصَّ من آية الميراث، فما قيل في تلك يقال مثله في هذه، وسواء قيل: إن لفظ الآية شملته وخُصَّ منه، أو قيل: إنه لم يشمله لكونه ليس من المخاطبين يقال مثله هاهنا.

=المملكة) القسم الأول: (ص ٣٧٨)، في شمال غرب الجزيرة: (ص٢٩٥) وكلاهما لحمد الجاسر، معالم الحجاز لعاتق البلادي: (٢٣/٧).

(١) تقدم التعريف بها: (ص٢٨٩).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «عائلتي».

(٣) أخرجه البخاري بدون لفظ: «ولا درهماً» برقم: (٦٣٤٨) في: (٢٤٧٥/٦)، في كتاب: الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة»، وكذلك مسلم في صحيحه برقم: (١٧٦٠) في: (١٣٨٢/٣).

(٤) الحديث عن أبي هريرة ﵁ في صحيح مسلم، دون البخاري، كما تقدم في تخريج الحديث: (ص٣٣٥).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولذلك».

والجواب[1] **الثالث**: أن يقال: هذه الآية لم يقصد بها بيان من يورث ولا بيان صفة المورث والوارث، وإنما قصد بها أن المال الموروث يقسم بين الوارثين على هذاالتفصيل، والمقصود بيان أنصبائهم إذا كانوا ورثة، ولهذا لو كان الميت مسلماً وهم كفار لم يرث باتفاق المسلمين وبالعكس، وكذا لو كان عبداً وهم أحرار، أو حراً وهم عبيد، وكذا القاتل وإذا علم أن في الموتى من ترثه أولاده والآية لم تفصل بين من يرثه ورثته ومن لايرثه، ولا صفة[2] الوارث والموروث، عُلم أنه قصد بها بيان حقوق هؤلاء إذا كانوا ورثة.

الجواب[3] **الرابع**: هب أن لفظ الآية عام، فإنه خُصَّ منها الولد الكافر والعبد والقاتل بأدلة أضعف من الدليل الذي دل على خروج النبي ﷺ منها؛ فإن الصحابة الذين نقلوا عنه أنه لايُوْرَث أكثر وأجل من الذين نقلوا عنه أن المسلم لا يُوَرْث[4] الكافر، وأنه ليس لقاتل ميراث.

وفي الجملة فإذا كانت الآية مخصوصة بنص أو إجماع، كان تخصيصها بنص آخر جائز باتفاق علماء المسلمين، وهذا الخبر قد تلقته الصحابة بالقبول، وكون النبي ﷺ لا يورث ثبت بالسنة المقطوع بها، وبإجماع الصحابة، وكل منهما دليل قطعي، فلا يعارض ذلك ما يظن أنه عموم، وإن كان عموماً فهومخصوص، والظني لا يعارض القطعي[5].

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «الجواب».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وصفة».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «والجواب».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «يرث».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «اللفظي».

قال الشيخ سعد الدين [في «شرح المقاصد»](١): «على أن الخبر المسموع من فم الرسول ﷺ إن لم يكن فوق المتواتر، فلا خفاء في كونه بمنزلته، فيجوز للسامع المجتهد أن يخصص به عام الكتاب، ولهذا لم يُصِرَّ أحدٌ من أزواجه على طلب الميراث، ولا أصَرَّ العم على طلب الميراث(٢)، بل من طلب من ذلك شيئاً فأخبر بقول النبي ﷺ رجع عن طلبه واستمر الأمر على ذلك إلى عهد علي [رضي الله عنه](٣) فلم يغير أحد [ب/٧٠] منهم شيئاً من ذلك ولا قسم له تركة»(٤).

الجواب(٥) **الخامس**: أن المال الذي خلفه رسول الله ﷺ لم ينتفع واحد(٦) من أبي بكر وعمر منه بشيء؛ بل سلمه عمر إلى علي والعباس يليانه ويفعلان فيه ماكان النبي ﷺ يفعله وهذا مما يوجب انتفاء التهم عنهما في ذلك، وقد أعطى أبو بكر وعمر عليّاً وأولاده من المال أضعاف أضعاف ماخلفه رسول الله ﷺ [من المال](٧).

الجواب السادس: في الجواب عن الآيتين اللتين أوردهما صاحب الرسالة(٨)، وهي قوله تعالى: ﴿ **وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ** ﴾ [سورة النمل: ١٦]، وقوله تعالى:

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) قوله: «ولا أصر العم على طلب الميراث» ليس في (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) انظر: شرح النقاصد (٣/٥٠٨ – ٥٠٩)، فقد نقل المؤلف عن التفتازاني بالنص حتى قوله: «يخصص به عام الكتاب»، ثم تصرف في النص بعد ذلك.

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «والجواب».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «أحد».

(٧) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٨) يقصد به ابن المطهر في رسالته: «منهاج الكرامة».

﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [سورة مريم: ٥ — ٦]، وبيانه أن ذلك [لا يدل على][1] محل النزاع؛ لأن الإرث اسم جنس تحته أنواع، والدال على ما به الاشتراك لا يدل على مابه الامتياز، فإذا قيل: هنا حيوان، لايدل على أنه إنسان، أو فرس، أو بعير، وذلك أن لفظ الإرث يُستعمل في إرث العلم والنبوة والملك وغير ذلك، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [سورة فاطر: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: ١٠]، وقال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة الزخرف: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [سورة الأعراف: ١٢٨][2]، وقال تعالى: ﴿ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّـٰلِحُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٥] وقال النبي ﷺ: «إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورَّثوا العلم، فمن أخذه أخذ[3] بحظ وافر»[4] رواه أبوداود وغيره. فقوله

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) من قوله: «وقال تعالى: ﴿ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾» إلى قوله: «﴿ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّـٰلِحُونَ ﴾» ليس في (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «أخذه».

(٤) الحديث عن أبي الدرداء رضي الله عنه، أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم: (٢١٧٦٣) في: (١٩٦/٥)، وأبو داود في سننه برقم: (٣٦٤١) في: (٣١٧/٣)، في كتاب العلم، باب: الحث على طلب العلم، والترمذي في سننه برقم: (٢٦٨٢) في: (٤٨/٥)، في كتاب العلم، باب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، وابن ماجة في سننه برقم: (٢٢٣) في: (٨١/١)، في المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، وصححه الألباني كما في: صحيح سنن أبي داود: (٤٠٧/٢)، وصحيح سنن الترمذي: (٧١/٣)، وصحيح سنن ابن ماجة: (٩٢/١).

تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ [سورة النمل: ١٦] إنما يدل على جنس الإرث، لايدل على إرث المال، فالاستدلال بهذا على خصوص إرث المال جهل منه بوجه الدلالة، كما لو قيل: هذا خليفة [هذا، وقد خلفه كان دالاً على خلافةٍ مطلقةٍ][١]، [ت/٤٧] لم يكن فيها مايدل على أنه خلفه في ماله [أو امرأته أو ملك أو غير ذلك][٢].

الجواب السابع: المراد بهذا الإرث إرث العلم والنبوة ونحو ذلك لا إرث المال؛ لأن داود عليه السلام كان له أولاد كثيرون غير سليمان، فلا يختص سليمان بماله.

وقد نقل المؤرخون أنه كان لداود عليه السلام عند موته أربعة وعشرون ولداً[٣] ذكراً كباراً وصغاراً، وكان عُمُر سليمان عليه السلام يومئذٍ[٤] اثني عشر عاماً، وأيضاً فليس في كونه ورث ماله صفة مدح، لا لداود ولا لسليمان، فإن اليهودي [ب/٧١] والنصراني يرث ابنه ماله، والآية سيقت في بيان المدح لسليمان مماخصه الله به من النعمة.

وأيضاً فإرث المال هو من الأمور العادِيَّة المشتركة بين الناس، كالأكل، والشرب، ودفن الميت، ومثل هذا لايقص عن الأنبياء؛ إذ لا فائدة فيه إنما يقص مافيه عبرة وفائدة، وإلا فقول القائل: «مات فلان وورث ابنه ماله» مثل قولهم: «ودفنوه» ومثل قوله: «أكلوا[٥] وشربوا وناموا»، مما لايحسن أن يجعل من

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «ابناً».

(٤) مكرر ة في (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ب): «وأكلوا».

قصص القرآن.

وكذلك قوله: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [سورة مريم: ٦] ليس المراد به إرث المال، وبرهان ذلك من نص الآية نفسها فإنه أي شيء كان يرث من يعقوب ومن آل يعقوب، وهم العدد الجم، ولكل سبط من أسباط يعقوب[١] عصبات [عظيمات][٢] فصح أنه إنما طلب ولداً يرث عنهم النبوة فقط؛ لأنه لا يرث من آل يعقوب أموالهم؛ بل إنما يرثهم[٣] أولادهم وسائر من يرث منهم؛ لأن زكريا لا يطلب ابناً ليرث ماله، فإنه لو كان مقصوده ذلك، كان مقصوده أن لا يرثه أحد غير الولد ليحجب عصباته عن ميراثه، وهذا لا يقصده أعظم الناس بخلاً وشحاً وهذا [يقبح][٤]من أقل الناس عقلاً وديناً، وأيضاً فزكريا لم يعرف له مال، ويحيى ابنه كان من أزهد الناس، وأيضاً فإنه قال: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ [سورة مريم: ٥]، ومعلوم أنه لم يَخَفْ أن يأخذوا ماله إذا مات، فإن هذا ليس بمخوف[٥].

وقال في «الملل والنحل»[٦]: «وبرهان ما سبق أنه إنما طلب الولد [إذ رأى][٧]

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «أسباطهم».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «يرثها».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في مناهج السنة، وفي (ب): «تقبح».

(٥) انظر: مناهج السنة: (١٩٣/٤ – ٢٢٥)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف رده على هذه المكابرة من ابن المطهر الحِلِّي إلى هنا، ما عدا ما نقله المصنف عن التفتازاني في: شرح المقاصد.

(٦) هو كتاب: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»وقد تقدم التعريف به: (ص٢١٥)، وتقدم أيضاً التعريف بمؤلفه الإمام ابن حزم الظاهري: (ص١٨٣).

(٧) ما بين المعكوفيتن من (ت)، وفي (ب): «الذي».

ما آتى الله مريم التي كانت في كفالته من المعجزات»[1].

قال الله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ [سور آل عمران: ٣٧] إلى قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [سور آل عمران: ٣٨]، قال القاضي[2] في «تفسيره»[3]: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَالِيَ مِن وَرَآءِى﴾ قال: «يعني بني عمه لأنهم كانوا أشرار بني إسرائيل، فخاف أن لا يحسنوا خلافته على أمته، [ويبدلوا][4] عليهم دينه، قوله: ﴿مِن وَرَآءِى﴾ بعد موتي ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ أي: من صلبي ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ صفتان له، والمراد: وراثة الشرع والعلم؛ فإن الأنبياء لا يورثون المال، وقيل: يرثني الحبورة، فإنه كان حَبْراً، ويرث من آل يعقوب الملك وهو يعقوب بن إسحاق عليهما السلام، وقيل: يعقوب كان [ب/٧٢] أخاً لزكريا من نسل سليمان».[5]

[**فصل: في دعوى الهبة لفاطمة رضي الله عنها**][6] فاعترضت الروافض من طريق آخر [بسبب الهبة لفاطمة][7] فقالوا — والعبارة لابن المطهر — «إن فاطمة ذكرت لأبي بكر أن أباها وهبها فَدَكَ[8] فلم يقبل شهادة أمِّ أيمنَ، ولا شهادة عليٍ زوجها، ولو كان

---

(١) انظر: الفصل في الملل والنحل: (٤/٧٦).

(٢) هو: القاضي البيضاوي: تقدمت ترجمته: (ص١٧١).

(٣) هو تفسير: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» تقدم التعريف به: (ص٣٢٥).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ويبدل».

(٥) تفسير البيضاوي: (٢/٢٧).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٨) في حاشية (ب): «فدك قرية بناحية الحجاز مما أفأها الله تعالى على نبيه عليه السلام وقد تنازعها علي والعباس رضي الله عنهما فسلمها إليهما عمر رضي الله عنه» معرب.

الذي أورده [أبو بكر][(١)] [من الخبر][(٢)] صحيحاً حقّاً، لما جاز له ترك البغلة التي خَلَّفَها النبي ﷺ وسيفه وعمامته عند أمير المؤمنين علي، ولما حكم له بها لما ادَّعاها العباس، ولكان[(٣)] أهل البيت الذين طهرهم الله في كتابه من الرجس مرتكبين ما لا يجوز؛ لأن الصدقة عليهم محرمة، وبعد ذلك جاء إليهم مال البحرين[(٤)]، [وعنده][(٥)] جابر بن عبد الله الأنصاري فقال له: [(٦)] إن النبي ﷺ قال لي: إذا أتى مال البحرين حثوت لك [ثم حثوت لك][(٧)]، فقال له: تقدم، فخذ بعدها»[(٨)]، فأخذ مال المسلمين

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أبا بكر».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وكان».

(٤) البحرين: تسمى الآن الأَحْسَاء، وهي الآن محافظة تقع في شرق المملكة العربية السعودية، وليس المراد بها مملكة البحرين المعروفة الآن بهذا الأسم، وعرفت الأَحْسَاء بالبحرين في العصر الجاهلي وصدر الإسلام، وكان يطلق على المنطقة الممتدة من البصرة وحتى حدود عُمان الشمالية «البحرين»، واستمرت تعرف بهذا الاسم حتى القرن السادس، سميت بذلك لأن في ناحيتها بحيرة على باب الأَحْسَاء، وقُدِّرَت هذه البحيرة بثلاثة أميال في مثلها، وتقلص هذا الاسم في العصر الحاضر حتى اقتصر إطلاقه على مملكة البحرين. انظر: معجم البلدان: (١/٣٤٦)، الموسوعة الجغرافية لشرقي البلاد العربية السعودية: (١/٢٣)، موسوعة١٠٠٠ مدينة إسلامية: (ص٣٢).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وعند».

(٦) ليست في (ت).

(٧) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٨) الحديث هو: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال: «النبي ﷺ لو جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا، فلم يجئ مال البحرين حتى قُبِضَ النبي الله ﷺ، فلما جاء مال البحرين، أمر أبو بكر فنادى من كان له عند النبي ﷺ عِدَة أو دَيْن فليأتنا، فأتيته فقلت: إن النبي ﷺ قال لي كذا وكذا، فحَثَى لي حثْيَة فعددتها، فإذا هي خمس مائة، =

من غير بيِّنة؛ بل بمجرد قوله»[1].

والجواب: [ملخصاً][2] أن ما ذَكَرَ من [ادِّعاء][3] فاطمة فَدَك يناقض كونه ميراثاً لها؛ [وأدخلوا هذه الدعوى من غير فصل، وذلك مما يشعر تخبطهم في البحث، وقلة التدبير][4] فإن كانت طلبتها[5] بطريق الإرث، امتنع أن يكون بطريق الهبة، وإن كان بطريق الهبة، امتنع أن يكون بطريق الإرث، ثم إن كانت هذه هبة في مرض الموت، فرسول الله ﷺ منزَّه إن كان يُورَث كما يُورَث غيره أن يوصي لوارث، ويخصه في مرض موته بأكثر من حقه، وإن كان في صحته فلابد أن [تكون][6] هذه هبة مقبوضة، وإلا إذا وهب الواهب بكلامه شيئاً ولم يقبض الموهوب حتى مات، كان ذلك باطلاً عند جماهير العلماء، فكيف يَهَب النبي ﷺ فَدَك لفاطمة، ولا يكون هذا أمراً معروفاً [ت/٤٨] عند أهل بيته، ولا يعرفه[7] سوى أم أيمن وعلي رضي الله عنه، وأيضاً فيقال: إن كان النبي ﷺ يورث فالخصم في [ذلك][8] زوجاته وعمه، ولا يقبل عليهم شهادة امرأة واحدة، ولا

=وقال: خذ مثليها» متفق عليه، أخرجه البخاري برقم: (٢١٧٤) في: (٢/٨٠٣)، واللفظ له، في كتاب: الكفالة، باب: من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع، وكرره في مواضع، ومسلم برقم: (٢٣١٤) في: (٤/١٨٠٦).

(١) انظر: منهاج الكرامة: (ص٨٤ – ٨٦).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ادعائه».

(٤) ما بين المعكوفيتن ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «لأنه إن كان طلبها لفدك».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي منهاج السنة، وفي (ب): «يكون».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «يعرف».

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب)«ملك».

رجل واحد باتفاق المسلمين، وإن كان لا يُورَث فالخصم في ذلك المسلمون، والحكم فيه كذلك[(١)]، فلا يجوز للإمام أن يحكم بشهادة رجل واحد وامرأة واحدة باتفاق المسلمين، لاسيما وكثير من العلماء لا يجيز[(٢)] شهادة الزوج، ولا يحكم بشاهد ويمين، ومن يحكم بشاهد ويمين لم يحكم للطالب حتى يُحَلِّفه.

وطعنوا[(٣)] في الصديق لكونه لم يقبل شهادة أم أيمن لها، فقال ابن المطهر: «وقد رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال: «أم أيمن امرأة من أهل الجنة»[(٤)]»[(٥)] فيقال: هذا احتجاج جاهل، فإن هذا القول لا يعرف في شيء من[(٦)] الكتب الستة[(٧)]، وقال كثير من الحفاظ: لم نقف عليه، وقول القائل: رووا جميعاً لا تكون إلا في خبر متواتر، فمن [ب/٧٣] ينكر حديث النبي ﷺ في أنه لا يورث، وقد رواه أكابر الصحابة، ويقال[(٨)]: إنهم جميعاً رووا هذا يكون من أجهل الناس، وأعظمهم [جحداً للحق][(٩)]، وبتقدير أن يكون أخبر أنها من أهل الجنة فهو

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «لذلك».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «يجوز».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وطعن الروافض».

(٤) قال عنه شيخ الإسلام: «هذا خبر لا يعرف فيء شيء من دواوين الإسلام، ولا يعرف عالم من علماء الحديث رواه» منهاج السنة: (٤/٢٣٦)، ولم أجد من رواه أو ذكره إلا الرافضة، ومنهم ابن المطهر الذي ذكر عنه ذلك المؤلف.

(٥) منهاج الكرامة: (ص٨٤).

(٦) قوله: «لا يعرف في شيء من» ليس في (ت)، وكُتِب مكانها: «لم يُوْرَد في».

(٧) كذا في كلتا النسختين، وفي منهاج السنة: (٤/٢٣٦): «لا يُعرف في شيء من دواوين الإسلام». والكتب الستة تقدم التعريف بها في (ص٩٥).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «ويقول».

(٩) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «جحد الحق».

كإخباره عن كل واحد من العشرة أنه في الجنة، وقد قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»[(١)]، فهذه الأحاديث المعروفة عند أهل العلم بالحديث، التي [رواها][(٢)] أهل السنن يُكَذِّبون بها الرافضة[(٣)]، وينكرون عليهم كونهم لم يقبلوا شهادة امرأة، زعموا أنها شُهِد لها بالجنة، فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء، ثم كون الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته بمفرده، لجواز أن يغلط في الشهادة، ولهذا لو شهدت خديجة، أو فاطمة، أو عائشة، ونحوهن ممن نعلم أنهن من أهل الجنة، لكانت شهادة إحداهن نصف شهادة رجل باتفاق المسلمين، وقالوا: «إن علياً شهد لها فَردَّ شهادته لكونه زوجها»، فهذا مع أنه كذب، لو صَحَّ ليس بقدحٍ إن كانت شهادة الزوج مردودةً عند كثير من العلماء، ومن قَبِلَها منهم لم يقبلها حتى يتم النصاب، إما برجل آخر، وإما بامرأة [مع امرأة][(٤)] معه.

وأما قول[(٥)] ابن المطهر: «لو كان هذا الخبر صحيحاً حقّاً، لما جاز له ترك البغلة التي خَلَّفها النبي ﷺ وسيفه وعمامته عند أمير المؤمنين علي، ولما حكم له بها لَمَّا ادَّعاها العباس»[(٦)].

فيقال: من نقل أن أبا بكر وعمر حكما بذلك لأحد، أو تركا ذلك عند أحد، على أن ذلك ملكاً له، فهذا من أبْيَن الكذب عليهما رضي الله عنهما؛ بل غاية ما في هذا أن يترك عند من يترك عنده، كما ترك صدقته عند علي والعباس،

---

(١) تقدم تخريجه: (ص٣٢٣).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «رواه».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الروافض».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «ثم قال».

(٦) منهاج الكرامة: (ص٨٦).

[فيصرفاها][(1)] في مصارفها الشرعية.

وأما قولهم[(2)]: «لو كان هذا الخبر صحيحاً، لكان أهل البيت الذين طهرهم الله في كتابه مرتكبين ما لا يجوز» فيقال له: أولاً: إن الله لم يخبر أنه طَهَّر جميع أهل البيت وأذهب عنهم الرجس، فإن هذا كذب على الله، كيف ونحن نعلم أن في بني هاشم من ليس بمطَهَّر من الذنوب، ولا أذهب عنهم الرجس، لا سيما عند الرافضة، فإن عندهم أن كل من كان من بني هاشم يحب أبا بكر وعمر فليس بمطهَّر، والآية إنما قال فيها: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٣] ...الآية، وقد تقدم أن هذا تعليل لأمرين ونهيين على الاستئناف، ولذلك عم الحكم في الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم، وأنه مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة المائدة: ٦]، وقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [سورة النساء: ٢٦] [ب/٧٤]، ونحو ذلك مما فيه بيان أن الله يحب ذلك ويرضاه لكم ويأمركم به، فمن فعله حصل له هذا المراد، ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك.

وقد تقدم أن هذا فيه إلزام للقدرية من الرافضة فإنَّ عندهم إرادة الله بمعنى أمره، لا بمعنى أنه يفعل ما أراد، فلا يلزم إذا أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهَّر، ولا يجوز عندهم أن يطهِّر الله أحداً.

وأما قول[(3)] ابن المطهر: «ولو كان الخبر صحيحاً وعلمت به فاطمة لما ساغ

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «فيصرفها».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «ثم قال»، وفي منهاج السنة: «وأما قوله».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «ثم قال».

لها الطلب، فإنه يكون ما تأخذه حينئذٍ[1] صدقة، وهي عليهم محرمة»[2]، فيقال له: أولاً: المُحَرَّم عليهم صدقةُ الفَرْضِ، وأما صدقات التطوع فقد كانوا يشربون من المياه المسبَّلة بين مكة والمدينة، ويقولون: إنما حُرِّم علينا الفرض، ولم يُحرَّم علينا التطوع، وإذا جاز أن ينتفعوا بصدقات الأجانب التي هي تطوع، فانتفاعهم بصدقات النبي ﷺ أولى وأحرى، فإن هذه الأموال لم تكن زكاة مفروضة من أوساخ الناس التي حرمت عليهم، وإنها[3] هي من الفيء الذي أفاء الله على رسوله، والفيء حلال لهم، والنبي ﷺ جعل ما جعله الله له من الفيء[ت/٤٩] صدقة، إذ غايته أن يكون ملكاً للنبي ﷺ تَصَدَّق به [على][4] المسلمين، وأهل بيته أحق بصدقته، فإن الصدقة على القرابة صدقة وصلة.

وأما قوله: «وبعد ذلك جاء إليه مال من البحرين وعنده جابر بن عبد الله» إلى آخر ما قاله [سابقاً][5].

والجواب: عنه[6] أن جابراً إنما طلب شيئاً من بيت المال، يجوز للإمام أن يعطيه إياه، ولو لم يَعِدْه به النبي ﷺ، فإذا وعَدَه به كان أولى بالجواز، وقد صح أنه ﷺ وَعَدَه بذلك، فلهذا لم يفتقر إلى بيِّنه، ومثال هذا أن يجيء شخص إلى عقار بيت المال فيدَّعِيه لنفسه خاصة، فليس الإمام أن ينزعه من بيت المال، ويدفعه

---

(١) ليست في (ت).

(٢) انظر: منهاج الكرامة: (ص٨٦).

(٣) كذا في كلتا النسختين، وفي منهاج السنة: (٢٦١/٤): «وإنما».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «شائعاً»، وكرر في (ب) عبارة: «جاء إليه مال البحرين وعنده جابر بن عبد الله».

(٦) ليست في (ت).

إليه بلا حجة شرعية، وآخر[١] طلب شيئاً من بيت[٢] المال المنقول الذي يجب قَسْمُهُ على المسلمين، هذا[٣] يجوز أن يعطى بلا بيِّنة، ولهذا كان أبو بكر وعمر يعطيان العباس وعليّاً والحسن والحسين وغيرهم من بني هاشم، أعظم مما يعطيانه لجابر بن عبد الله من المال الذي يقسم بين الناس، فقولهم: إن جابراً[٤] أخذ مال المسلمين من غير بيِّنة بل بمجرد الدعوى، كلامُ من لا يعرف حكم الله في هذا، ولا في ذاك؛ لأن المال الذي أُعطي منه لجابر مالٌ يجب قسمته بين المسلمين[٥].

خاتمة: تتضمن [ب/٧٥] أن قضية فدك على ما تدعيه [الروافض][٦] وترويه من أبين الكذب وأبين الشواهد على انهماكهم في الضلالة، وافترائهم على الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وكونهم الغاية في الغواية، والنهاية في الوقاحة، حيث ظنوا بأبي بكر وعمر رضوان الله عنهما[٧] أنهما أخذا حق سلالة النبوة رضي الله عنهم ظلماً، لينتفع بها الآخرون، لا هما نفسهما ولا من يتصل بهما، واتصلت نسبة الظلم إلى علي رضي الله عنه حيث إنه علم حقيقة الحال ولم يدفع تلك الظلامة أيام خلافته، وإلى سائر الصحابة لكونهم سكتوا عن ذلك، من غير تعرض ولا [إعتراض][٨]، والذي تحرر من كتب التواريخ أن فَدَكَ استمرت على ما

(١) كذا في (ب)، وفي منهاج السنة، وأما (ت) ففيها: «بل هو كمن».

(٢) ليست في (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فهذا».

(٤) كذا في (ب) و (ت)، ولعل الصواب: «جابراً».

(٥) انظر: منهاج السنة: (٢٢٦/٤ – ٢٦٢)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف واختصار هذا الفصل كاملاً.

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الرافض».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «عليهما».

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في شرح المقاصد لأن المؤلف أخذ عنه هنا، وفي (ب): =

قرره أبو بكر إلى زمان معاوية، ثم [أَقْطَعَهَا][1] مروان بن الحكم، ووهبها مروان من ابنيه عبد العزيز[2] وعبد الملك[3]، ثم لما ولي الوليد بن عبد الملك[4] وهب عمر بن عبد العزيز نصيبه للوليد، وكذا سليمان بن عبد الملك[5]، وصارت كلها للوليد،

=«إعراض».

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «قطعها».

(٢) هو: عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي، أبو الأصبغ المدني، تابعي جليل، روى عن أبي هريرة وغيره من الصحابة، كان أميراً لمصر، وعقد له أبوه بولاية العهد بعد أخيه عبد الملك، قال ابن سعد: «وكان ثقة قليل الحديث»، توفي سنة ٨٥هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٥/٢٣٦)، سير أعلام النبلاء: (٤/٢٤٩)، الوافي بالوفيات: (١٨/٣٤٣).

(٣) هو: عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي، أبو الوليد أمير المؤمنين، كان تابعياً سمع من أبي هريرة وعثمان وغيرهما، وكان يُعَدُّ في فقهاء المدينة، قال ابن سعد: «وكان عابداً ناسكاً، قبل الخلافة»، بويع له بالخلافة بعد والده سنة ٦٥هـ، وكان أول خلافته على الشام ومصر، واستتب له الأمر على كل البلاد بعد قتله لابن الزبير، توفي سنة ٨٦هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٥/٢٢٣)، تاريخ بغداد: (١٠/٣٨٨)، الوافي بالوفيات: (١٩/١٣٩).

(٤) هو: الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أمير المؤمنين أبو العباس القرشي، ويلقب «النبطي» لِلَحنِه، بويع له بالخلافة بعد وفاة والده بعهد منه، وفي أيامه هَلَكَ الحَجَّاجُ، وفُتِحَ في عهده الأندلس الأندلس وبلاد الترك وغزا الروم، وهو من أنشأ جامع بني أمية بدمشق، وعمل توسعة للمسجد النبوي، قال الذهبي: «كان قليل العلم، نَهْمَتُه في البناء» توفي سنة ٩٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (٤/٣٤٧)، الوافي بالوفيات: (٢٧/٢٧٠)، فوات الوفيات: (٤/٢٥٤).

(٥) هو: سيلمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أمير المؤمنين أبو أيوب القرشي، بويع له بالخلافة بعد أخيه الوليد، كان يسمى مفتاح الخير، وذلك لأنه أطلق الأسرى، وأحسن إلى الناس، وأذهب سُنَّة الحَجَّاج، وختم ذلك باستخلافه لعمر بن عبد العزيز، =

ثم رَدَّها عمر بن عبد العزيز أيام[١] خلافته إلى ما كانت عليه، ثم لما كانت سنة عشرين ومائتين[٢] كتب المأمون[٣] إلى عامله بالمدينة [قِثْم][٤] بن جعفر[٥]، أن يرد فَدَكَ إلى أولاد فاطمة رضي الله عنها، فدفعها إلى [محمد بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب][٦] ومحمد بن عبد الله بن الحسين بن زيد[٧]

=قال ابن خلكان: «كان عاقلاً دَيناً متوقفاً عن الدماء»، توفي سنة ٩٩هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٤٢٠/٢)، الوافي بالوفيات: (٢٤٥/١٥)، فوات الوفيات: (٦٨/٢).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «من أيام».

(٢) كذا في كلتا النسختين، وأيضاً في شرح المقاصد التي ينقل عنها هنا المؤلف، والخليفة المأمون توفي قبل هذا التاريخ، كما يتضح في ترجمته، وذكر البلاذري في فتوح البلدان: (ص٤٦)، وياقوت في معجم البلدان: (٢٤٠/٤)، «أن ذلك وقع في سنة ٢١٠هـ»، وذكر اليعقوبي في تاريخه: (٤٦٩/٢) هذه الحادثة ضمن الوقائع في سنة ٢١٨هـ.

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٢٣٢).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في شرح المقاصد، وفي (ب): «ثم».

(٥) هو: قِثْمُ بن جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي القرشي، كان أميراً للمدينة من قبل المأمون، ثم عزله عنها، وتولى بعد ذلك إمرة مدينة البصرة وذلك في سنة ٢٢٠هـ. انظر: فتوح البلدان: (ص٤٦)، الأغاني للأصفهاني: (٢٤٠/٤).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب»، والصحيح أنه: محمد بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، العلوي الهاشمي، ولاه المأمون النظر في فَدَك لورثة بني فاطمة. انظر: فتوح البلدان: (ص٤٧)، تاريخ اليعقوبي: (٤٦٩/٢).

(٧) كذا في كلتا النسختين، وفي شرح المقاصد: «محمد بن عبد الله بن زيد بن الحسين بن زيد»، والصحيح أنه: محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، العلوي الهاشمي، تولى مع محمد بن يحيى بن الحسين النظر في فَدَك لورثة فاطمة، ويلقب بزُبَارَة، لأنه إذا غضب قيل: زَبَرَ الأسد. فتوح البلدان: (ص٤٧) الأنساب: (١٢٧/٣)، تاج العروس: (٤٩٧/١١).

[ليقوما][1] بها لأهلها، [وعُدَّ][2] ذلك من تشيَّع المأمون، **أقول**: ويظهر أن ذلك لا يُعدَّ من جملة تشيِّعه؛ لأنه لم يجعلها في أولاد فاطمة من الحسن والحسين وغيرهما، حيث[3] كانت عنده بمنزلة الإرث، ثم أن المتوكل[4] لما ولي الخلافة ردها إلى ما كانت عليه[5].

المكابرة الحادي عشر[6]:

القبيحة الباطلة الكاذبة، ولقد فضحت ابن المطهر[7]، فإنه كذب على الأشعرية[8]، وخصوصاً منهم على الإمام فخر الدين الرازي[9] كذباً صريحاً، وهي قوله في «رسالته»[10] المتقدمة: «إن الأشاعرة قالوا: إن القدماء كثيرون مع الله تعالى،

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ليقف ما».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت): وفي (ب) «وعلة».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «كما لو».

(٤) هو: جعفر بن المعتصم بالله محمد بن هارون الرشيد بن محمد المهدي الهاشمي، أمير المؤمنين المتوكل على الله، أبو الفضل العباسي، بويع له بالخلافة بعد الواثق سنة ٢٣٢هـ، رفع محنة القول بخلق القرآن، وأخرج الإمام أحمد من السجن وأكرمه، وأطلق كل من سجن بسبب ذلك، وأظهر السُنَّة ونصر أهلها، قتله ولده محمد المنتصر بالله سنة ٢٤٧هـ، لأن والده عزله من ولاية العهد وأعطاها لأخيه المعتز. انظر: تاريخ بغداد: (١٦٥/٧)، وفيات الأعيان: (٣٥٠/١)، سير أعلام النبلاء: (٣٠/١٢).

(٥) انظر: شرح المقاصد للتفتازاني: (٥٠٩/٣)، وعنه أخذ المؤلف «خاتمة تتضمن أن قضية فدك..» بتصرف يسير.

(٦) في (ت): «العاشرة».

(٧) تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٨) تقدم التعريف بها: (ص١٦٤).

(٩) تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(١٠) هو كتاب: منهاج الكرامة، وتقدم التعريف به: (ص١٤٢).

وهم المعاني التي يثبتونها موجودة في الخارج كالقدرة والعلم وغير ذلك، فجعلوه [تعالى][(١)] مفتقراً في كونه عالماً، إلى ثبوت معنى هو العلم، وفي كونه قادراً إلى ثبوت معنى هو القدرة وغير ذلك، فجعلوه محتاجاً ناقصاً في ذاته، كاملاً بغيره، تعالى الله[(٢)] عن ذلك علواً كبيراً، واعترض شيخهم فخر الدين الرازي بأن قال: إن النصارى كَفَروا بأن قالوا: القدماء ثلاثة، والأشاعرة أثبتوا قدماء تسعة.»[(٣)] انتهى كلامه بحروفه، وفيه[(٤)] من الكذب الصريح والافتراء القبيح جملة من القبائح:

الأول في قوله: «إن[(٥)] القدماء كثيرون مع الله» [ب/٧٦] وجاء بصيغة الجمع لمن يعقل موهماً أنها عند الأشاعرة ذوات، حيث عقّب ذلك بقوله: موجودة[(٦)] في الخارج، تأويله ما أضله وأشد تعصبه، فإن معتقد ذلك كافر، وهذا كلام لا يُقدم عليه مسلم ولا يعبر عنه بهذه الصيغة إلا من زل عقله، هذا وقد علم أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية[(٧)] وسائر المقلدين للأئمة الأربعة المجتهدين [ومقلديهم][(٨)] أن هذه المعاني ليست خارجة عن مسمى اسم الله تعالى، [ومن قال: إنها زائدة أي على الذات المجردة عن الصفات التي تثبتها النفاة][(٩)] لا على الذات المتصفة

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ليست في (ت).

(٣) منهاج الكرامة: (ص٤٢ – ٤٣).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «والجواب أن فيه».

(٥) ليست في (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «موجودي».

(٧) تقدم التعريف بهم: (ص٢٤٣).

(٨) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٩) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عند مثبتي الصفات التي يثبتها البغاة».

بالصفات، وليس [الاسم][1] المقدس هو الذات المجردة حتى يقال ذلك، وإنما قالوا: إن العلم هو كونه عالماً، ويقولون: ما يكون عالماً إلا بعلم ولا قادراً إلا بقدرة، أي يمتنع أن يكون عالماً من لا علم له، وأن يكون [ت/٥٠] قادراً من لا قدرة له، وأن يكون حيّاً من لا حياة له، وعندهم علمه هو كونه عالماً، وقدرته هو كونه قادراً، وحياته هو كونه حيّاً، وهذا القول ليس بمختص بالأشعرية[2] بل هو قول جميع طوائف المسلمين، إلا الجهمية[3] ومن وافقهم من الشيعة.

[وفي عبارته من الخلل والدخل تعبيره][4] بلفظ مجمل موهم، فإن قوله: «القدماء كثيرون مع الله»، إما أن[5] يقصد به أنهم أثبتوا آلهة غير الله في القدم، أو أثبتوا موجودات منفصلة قديمة مع الله، أو أثبتوا[6] لله صفات الكمال القائمة به، القديمة [بِقِدَمه][7] كالحياة، والعلم، والقدرة، فإن كان الأول أو الثاني أراد فهو

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «للاسم».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «بالأشعري».

(٣) الجهمية: هم أتباع الجهم بن صفوان، قالوا بإنكار جميع الأسماء والصفات، والقول بأن القرآن الكريم مخلوق، وقالوا: بالجبر، وأن العبدُ مجبورٌ على فعله، وأنه لا فعل لأحد على الحقيقة إلا لله فإنه هو الفاعل، وقالوا: الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل به، وقالوا: إن الجنة والنار تفنيان وتبيدان، ومع ضلالات جهم كان يظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحمل السلاح ويقاتل السلطان، فقتله سلم بن أحوز في آخر دولة بني أمية. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٧٩)، الفرق بين الفرق: (ص١٩٩)، الفصل في الملل والنحل: (٢/٩٩)، الملل والنحل: (١/٨٦)، التبصير في الدين: (ص١٠٧).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وفيه الدخول نعتبره».

(٥) ليست في (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «وأثبتوا».

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «تقدمه».

بهتان عليهم، [وهو][1] وإن لم يقصد ذاك، لكن لفظه فيه إيهام وإبهام لينال غرضه من التشنيع عند عامة العوام، وأما الثالث فهو مذهبنا، وهو الحق ولا ينكره إلا مخذول، وفيه[2] في قوله: «جعلوا قدماء مع الله»، أنه تعبير على غير الصواب، وهو تلبيس؛ لأن هذه المعاني ليست خارجة عن مسمى اسم الله عندنا؛ بل هي زائدة على الذات، المجردة عن الصفات التي تثبتها النفاة، لا على الذات المتصفة بالصفات التي يتناولها[3] اسم الله، وليست عينه ولا غيره، كما مر توضيحه على وجه التحقيق في البحث[4].

وفيه[5] في قوله: «فجعلوه مفتقراً في كونه عالماً إلى ثبوت معنى هو العلم»[6]. انتهى.

وهذا إنما يأتي[7] له من وجه دون وجه على قول مثبتة[8] الحال[9]، وليس

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «هو».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وفيها».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «بينا وأما».

(٤) تقدم ذلك في آخر (ص٣٥٨) وبداية (ص٣٥٩).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «وفيها».

(٦) منهاج الكرامة: (ص٤٣).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «يتأتى».

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «مثبت».

(٩) يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذه العبارة في مواضع من بعض كتبه – والمؤلف هنا ينقل أغلب ما في هذه الصفحات عنه – ويعني بمثبتة الحال: أبا هاشم الجبائي، والقاضي أبا بكر الباقلاني والقاضي أبا يعلى بن الفراء البغدادي ومن تبعهم، فهم يقولون: إن لله تعالى صفة هي العلم، أوجبت كونه عالماً، وكونه عالماً حال معللة بالعلم، ويعتبر أبو هاشم الجبائي أول من قال بالأحوال، والحال عنده: هي صفات لا موجودة ولا معدومة، ولا معلومة=

هو مذهب أهل السنة، وفيه[1] من الكلام الباطل المفترى.

قوله: «[فجعلوه][2] محتاجاً ناقصاً في ذاته كاملاً في غيره»[3]. انتهى. فإنه[4] سبحانه هو الذات الموصوفة بهذه الصفات، [فليس هنا][5] شيء يمكن تقدير حاجته إلى هذه الصفات [إلا الذات المجردة، وتلك لا وجود لها في الخارج، فليس في الخارج ذات مجردة عن هذه الصفات حتى توصف بحاجة أو غنى، وذات الله مستلزمة لهذه الصفات][6] [ب/٧٧] وليس للذات المقدسة تحقق بدون صفاته العليا تعالى الله تعالى وتقدس[7].

مفتاح إلزام: بطريق المعارضة، قالت الرافضة: لا يقال: إن الصفات الذاتية زائدة على الذات، لأن من أثبت الصفات كان مجسماً، بناء عندهم على أن الصفات لا [تقوم][8] إلا بجسم، ويقولون: [إن الجسم مركب من الجواهر

=ولا مجهولة، فهو يقول: الله عالم لذاته، بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة، وراء كونه ذاتاً موجوداً، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها. انظر: الملل والنحل: (١/٨٢)، درء تعارض العقل والنقل: (٥/٤٥)، (١٠/٢٣٤)، منهاج السنة: (٢/٤٩٠ — ٤٩١).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وفيها».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «فجعلوا».

(٣) المرجع السابق: (ص٤٣).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبيان بطلانه أن».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «فليس هنا».

(٦) ما بين المعكوفيتن من (ت)، وفي (ب): «والذات المجردة لا وجود لها حتى يوصف بحاجة».

(٧) انظر: مناهج السنة: (٢/٤٨٢ — ٤٩٤)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف رده على هذه المكابرة من ابن المطهر الحِلِّي إلى هنا.

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «تقدم».

المفردة][(١)]، أو من المادة والصورة.

والجواب: أن قولهم منقوض بإثبات الأسماء الحسنى، فإن الله تعالى[(٢)] حي عليم قدير، فإن أمكن إثبات حي عليم قدير لشيء ليس بجسم، أمكن أن يكون له تعالى حياة وعلم وقدرة وليس بجسم، وإن لم [يمكن][(٣)] إثبات ذلك، مما كان جوابهم عن إثبات الأسماء، كان جوابنا عن إثبات الصفات[(٤)].

والطامة الكبرى التي لا تخفى[(٥)] عن طلبة الرافضة فضلاً عن أهل السنة في قوله: «واعترض شيخهم فخر الدين الرازي»[(٦)] إلى آخر ما قاله [وهو][(٧)] من الكذب البَيِّن، فإن الإمام فخر الدين الرازي قدس [الله][(٨)] سره كان في زمانه رأس

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الجسم مرات من الجواهر الفردة».

والجوهرعند المتكلمين: هو المتحيِّز، فيكون الجسم المتحيِّز عندهم جوهراً، ويعرفه الجرجاني بأنه: «ماهية إذا وجدت في الأعيان، كانت لا في موضوع، وهو مختصر في خمسة: هيولى وصورة وجسم ونفس وعقل»، والجوهر الفرد هو: تلك الأجزاء المتناهية، التي لا تتجزأ بالفعل ولا بالوهم، والمشهور عند الفلاسفة استعمال الجوهر بمعنى: الموجود القائم بنفسه، وبمفردات الذات والحقيقة، ولهذا المعنى يطلقون اسم الجوهر على الله تعالى، ولفظ الجوهر فيه إجمال، وهو لفظ ليس في لغة العرب، وإنما معرب. انظر: مجموع الفتاوى: (٢٩٨/٩ — ٢٩٩)، التعريفات: (ص١٠٨)، الكليات: (ص٣٤٥).

(٢) ليست في (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يكن».

(٤) انظر: منهاج السنة: (٢٢٢/٢)، وعنه أخذ المؤلف «مفتاح إلزام بطريق المعارضة»

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «والعجب كل العجب الإقدام على الكذب الذي لا يخفى».

(٦) ليست في (ت).

(٧) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٨) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

علماء الأشعرية، ومن أعظم الناصرين لهم بالحجج القواطع، والبراهين السواطع، وبه انقطعت[1] بدع[2] المعتزلة والروافض، وعَلَت أعلام السنة[3]، [فكيفَ يَنْسِبُ][4] إلى نفسه، وإلى أصحاب مذهبه الكفر الصريح بتعدد القدماء على مثل ما قالته النصارى؟ بل وأقبح، ولم يقله اعتراضاً عليهم[5]؛ بل حكى هو اعتراض بعض المبتدعين على أهل السنة بذلك لما قالوا بثبوت الصفات القدسية، [وقالوا: إنها زائدة على الذات المقدسة فقالت المبتدعة: يلزم أهل السنة على هذا القولِ القولُ بتعدد القدماء، والنصارى كَفَرَتْ بثلاثة فكيف بمن يقول ثمانية]؟[6] فرَّد الإمام مقالتهم هذه[7]، وبيَّن كذبهم فيما نسبوه إلى الأشعرية، ووضح الحق

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «انقمعت».

(٢) مكررة في (ت).

(٣) كان فخر الدين الرازي مقدماً عند الأشاعرة، حتى لُقِب عندهم بالإمام، إلا أنه عَرِي من الآثار مزجى البضاعة في الحديث، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تُورِث حيرة واضطراباً، قال الحافظ ابن حجر: «وكان يعاب عليه بإيراد الشُّبَه الشديدة، ويَقْصُر في حَلِّها»، وقال الإمام الذهبي عن مؤلفاته: «وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر»، وقامت عليه شناعات عظيمة بسبب ذلك، وبسبب كلمات كان يقولها مثل قوله: «قال محمد البادي» يريد به النبي محمد ﷺ نسبة إلى البادية. انظر: سير أعلام النبلاء: (٢١/٥٠٠)، ميزان الاعتدال: (٣/٣٤٠)، مجموع الفتاوى: (١٧/٢٤٧)، لسان الميزان: (٦/٣١٩).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وكيف ننسب».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «يقل ذلك اعتراضاً على أحد من أهل السنة».

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) انظر: المرجع السابق: (٢/٤٨٣ – ٤٨٤)(٢/٤٩٦) وعنه أخذ المؤلف بتصرف من قوله: «ولم يقله إعتراضاً عليهم، بل حكى هو..» إلى هنا.

أحسن توضيح.

أقول: ولا شك أن الهوى يغطي بصر العاقل وبصيرته حتى يكبه في نار جهنم، أعاذنا الله تعالى من ذلك [بمنه وكرمه][1].



(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

الباب الرابع
في مفتريات الروافض [قاتلهم الله تعالى][1]

الفرية الأولى:

قال المفتري الأفاك[2] في حق الأشعرية ما مثاله ولفظه بحروفه: «وذهب[3] إلى أن الله يفعل القبائح، وأن العبد لا تأثير له في ذلك، وأنه تعالى يريد المعاصي من الكافر، ولا يريد منه الطاعة، وهذا يستلزم أشياء [كثيرة][4] شنيعة [منها][5] أن يكون الله أظلم من كل ظالم؛ فإنه يعاقب الكافر على كفره، وهو قَدَّره عليه، ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان»[6].

والجواب: أن الرافضة ومنهم صاحب «الرسالة» قد رتبوا على قولهم عن أهل السنة[7] أن العبد لا تأثير له في أفعاله أموراً قبيحة شنيعة تقدم بعضها، ولأجل ذلك عقدت فصلاً نافعاً [ت/٥١] لمسألة خلق أفعال [ب/٧٨] العبد بينت[8] فيه القول وحققته، وبتحقيقه تندفع جميع [مفترياتهم التي من هذا القبيل][9] وبيَّنت أن

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) يقصد به ابن المطهر، وتقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «قالوا في حق الأشعرية كما هو موجود في كتبهم ومنها نقلت، ذهب الأكثر منهم».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) منهاج الكرامة: (ص٤٥).

(٧) يقصد المؤلف بأهل السنة هنا الأشاعرة، وتقدم التعريف بأهل السنة والجماعة وبيان من هم: (ص١٥٢).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبينت».

(٩) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «سفرياتهم»، وعنون المؤلف لهذا الفصل: «فصل: =

الثواب والعقاب إنما يكون بصرف المكلف الاستطاعة[١] التي تصلح للطاعة معرفة[٢] الحازم المصمم إلى المعصية لا على إحداث الاستطاعة؛ فإن استعمال الاستطاعة فعل العبد حقيقة، صرَّح بذلك الإمام الأعظم أبو حنيفة، وفصلت بين قولي الأشعرية والماتريدية، وجمعت بين قولي الاختيار والكسب[٣].

وقال في «شرح المقاصد»[٤]: «هل يقال: إن من جملة أفعال الله خلق الأفعال الاختيارية التي للعباد؛ بل لسائر الأحياء، مع [الاتفاق][٥] على أنها أفعالهم لا أفعال الله، إذ القائم والقاعد والآكل والشارب وغير ذلك هو الإنسان مثلاً، وإن كان الفعل مخلوقاً لله تعالى، فإن الفعل إنما يستند حقيقة إلى من قام به لا إلى من أوجده، ألا يرى أن الأبيض مثلاً هو الجسم، وأن البياض بخلق الله [وإيجاده][٦]، ولا عجب من خفاء هذا المعنى على عوام القدرية[٧] وجهالهم، حتى شنَّعوا بها على أهل الحق، وإنما العجب خفاؤه على خواصهم وعلمائهم حتى سودوا به الصحائف والأوراق، وبهذا يظهر أن تمسكهم بما ورد في الكتاب والسنة من إسناد الفعل إلى العباد لا يُثْبِتُ المدعى، وهو كون فعل العبد واقع بقدرته مخلوقاً له، إلى

=عقدته لمسألة خلق أفعال العباد»، يبدأ من: (ص١٦٨)، وأوضحتُ في الهامش المسائل التي خالف فيها عقيدة السلف الصالح، وذكرت قولهم هناك ولن أعيده هنا تفادياً للتكرار.

(١) ذكرت الخلاف والأقوال في مسألة الاستطاعة، ومنها: قول أهل السنة: (ص١٧٠).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «بعزمه».

(٣) تقدم بيانه وتعريفه: (ص١٥٨).

(٤) تقدم التعريف به: (ص١٧٥).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الآفاق».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «واتحاده».

(٧) تقدم التعريف بها: (ص١٠٢).

أن قال: ولا نزاع عندهم في أن قدرة العبد مخلوقة لله، وشاع في[1] كلامهم أنه خالق القوى والقدر»[2]. انتهى.

والذي حررته من كلام شيخ أهل السنة أبي الحسن الأشعري:[3] أن الله تعالى أجرى العادة التي لا خُلْف فيها، بأن العبد متى اختار الطاعة خلقها فيه، ومتى اختار المعصية خلقها فيه، وخلق القدرة عليهما، والعبد متمكن في[4] اختيار الطاعة والمعصية، وإن كانت قدرته عنده لا أثر لها في الإيجاب[5]، وقال أصحابه معنى الكسب: «أن القدرة الحادثة التي للعبد لها أثر في الفعل، وذلك الأثر غير الأحداث وزائد عليه»[6].

ولا شبهة أن تلك الأفعال الاختيارية تكسب نفس الإنسان صفات محمودة، وصفات مذمومة، بخلاف لونه وطوله وعرضه وقصره، فإنها لا تكسبه ذلك، كما يروى عن ابن عباس: «أن للحسنة نوراً في القلب، وضياء في الوجه، وسعة في الرزق، وقوة في البدن، ومحبة في قلوب الخلق، وأن للسيئة سواداً في الوجه، وظُلمةً في القلب، ووهناً[7] في البدن، ونقصاً[8] في الرزق، وبُغضاً[9] في قلوب

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «من».

(٢) شرح المقاصد (٣/١٦٤).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص١٦٧).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «من».

(٥) لم أعثر على موضع كلام الاشعري هذا.

(٦) تقدم التعريف بالكسب: (ص١٥٨).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «ووهَن».

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «ونقص».

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «وبغض».

الخلق»[1].

وإذا قيل: خلق الفعل مع حصول العقوبة عليه ظلم، كان بمنزلة أن يقال: خَلق أكل السم ثم حصول [ب/٧٩] الموت به ظلم، والظلم وضع الشيء في غير موضعه، واستحقاق هذا الفاعل لأثر فعله الذي هو معصية الله، كاستحقاقه لأثره إذا ظلم العباد، ومما علم أيضاً وتقدم بمعناه أن الفعل لا يوجد إلا إذا[2] وجد مرجحه التام الذي يستلزم وجوده، وذلك المرجح التام هو العزم التام والقدرة، وهذا مما سلمه طائفة من المعتزلة[3] [كأبي][4] الحسين[5] وغيره، سلَّموا إنه إذا وجد الدَّاعي التام والقدرة لزم

---

(١) انظر: منهاج السنة: (٣/٢٧)، ومجموع الفتاوى: (١٠/٦٣٠)، فقد ذكره شيخ الإسلام فيهما وفي غيرها من كتبه، وبيَّن أن قائلها ابن عباس رضي الله عنهما. ووجدته عند أبي نعيم في حلية الأولياء (٢/١٦١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وجدت الحسنة نوراً في القلب، وزيناً في الوجه، وقوة في العمل، ووجدت الخطيئة سواداً في القلب، وشيناً في الوجه، ووهناً في العمل» وقال أبو نعيم عنه: «غريب من حديث الحسن عن أنس، لم نكتبه إلا من هذا الوجه، تفرد به عمرو بن أبي قيس، وأبو سفيان اسمه عبد ربه»، وذكره ابن أبي حاتم في العلل: (٥/١٨٩) وقال عنه: «قال أبي: هذا حديث منكر، وأبو سفيان مجهول».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «إذ».

(٣) تقدم التعريف بها: (ص١٥٣).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «كان».

(٥) هو: محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، المعروف بأبي الحسين البصري، المتكلم على مذهب المعتزلة، وأحد أئمتهم الأعلام، كان فصيحاً بليغاً، عذب العبارة، صنف عدة مصنفات منها: المعتمد في أصول الفقه، وتصفح الأدلة، وكتاب في الإمامة، توفي سنة ٤٣٦هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٣/١٠٠)، وفيات الأعيان: (٤/٢٧١)، سير أعلام النبلاء: (١٧/٥٨٧).

وجود الفعل، فإن أئمة أهل السنة يقولون: إن الله خالق الأشياء بالأسباب، وإنه خلق للعبد قدرة بها يكون فعله، وإن العبد فاعل لفعله[1]، كما تقدم.

قال الشيخ سعد الدين[2] في «شرح المقاصد» بعدما أورد ما يحتجون به على أن أفعال العبد بمحض قدرته على الوجه الذي يقولون به، قال: «ومن وقاحتهم أنهم [يروجون][3] باطلهم بنسبته إلى مثل أمير المؤمنين علي وأولاده ﷺ، وقد صح عنه أنه خطب الناس على منبر الكوفة، فقال: «ليس منا من لم يؤمن بالقدر خيره وشره»[4]، وأنه حين أراد محاربة أهل الشام قال[5]:

شمرت ثوبي ودعوت [قنبراً][6]

قدم لوائي لا يؤخر حذراً ❖ لن يرفع[7] الحذار ما قد[8] قُدرا

وأنه قال لمن قال: إني أملك الخير والشر، والطاعة والمعصية قال: «أكلها تملكها مع الله، أو تملكها بدون الله، فإن قلت: أملكها مع الله فقد [ادعيت][9] أنك

---

(١) انظر: منهاج السنة: (٢٧/٣ – ٣١)، وعنه أخذ المؤلف بتصرف، من قوله: «ولا شبهة أن تلك الأفعال الاختيارية تكسب نفس الأنسان صفات محمودة»إلى هنا. دافع شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأشاعرة الذين افترى عليهم ابن المطهر الحلي هنا.

(٢) التفتازاني تقدمت ترجمته: (ص٢٤٥).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يرجون».

(٤) أخرجه البيهقي عن الشعبي عن علي بن أبي طالب ﷺ في السنن الكبرى: (١٠/٢٠٤)، والقضاء والقدر: (ص٣٠٠).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «أنشد».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في شرح المقاصد، وفي (ب): «قبراً».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «ينفع».

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «مما».

(٩) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ادعت».

شريك الله، وإن قلت: أملكها بدون الله فقد [ادعيت][1] أنك أنت الله، فتاب الرجل على يده»[2].

وهذه المقالة مسبوقة بكلمات جليلة، وفيها ألفاظ متغايرة[3] أوردها الإمام الرازي[4] [في «الرياض»][5] وغيره، وهي أن علياً بن أبي طالب ﵁ سأله سائل عن القدر فقال: «طريق دقيق فلا تمش فيه، فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر، فقال: بحر عميق فلا تخض فيه، فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر، فقال: أمر[6] خفي فلا تفشه، فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرني [ت/٥٢] عن القدر، فقال ﵁: يا سائل[7]، ألك مشيئة مع مشيئة الله تعالى، أو فوق مشيئته، أو دون مشيئته، فإن قلت: مع مشيئته فقد ادَّعيت الشرك، وإن قلت: فوقها، كانت مشيئتك غالبة على مشيئة الله تعالى، وإن قلت: دونها فقد استغنيت بمشيئته، ثم قال: ألست تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؟ قال: بلى، قال: تعرف تفسيرها؟ قال: لا[8]، علمني مما علمك الله، فقال: إن[9]

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ادعت».

(٢) شرح المقاصد (١٩٨/٣).

(٣) قوله: «وفيها ألفاظ متغايرة» ليس في (ت).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت)، وهو: (كتاب الرياض المونقة)، وتقدم التعريف به: (ص١٢١).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «مر».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «ما شأنك».

(٨) بياض في (ت).

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «قال».

تفسيره [ب/٨٠] أن العبد لا قدرة له على [طاعة، ولا على معصية][1] إلا بالله، [ثم][2] قال له: الآن صرت مسلماً، قوموا إلى أخيكم للسلام، وخذوا بيده»[3].

وأن جعفر الصادق قال لقدري: «اقرأ الفاتحة، فقرأ فلما بلغ قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [سورة الفاتحة: ٥]، قال له جعفر: على ماذا تستعين بالله وعندك أن الفعل منك، وجميع ما يتعلق بالأقدار والتمكين والألطاف قد حصلت وتمت، فانقطع القدري»[4].

قال العلامة ابن الهمام[5] في كتابة المسمى بـ«المسايرة»[6] وشارحه الشيخ كمال

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «طاعته ولا على معصيته».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) ذكره بتمامه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (٥١٢/٤٢)، والإسفراييني في التبصير في الدين: (ص٩٤)، وذكر قريب منه الآجري في الشريعة: (٩٥٢/٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٦٢٩/٤، ٧٠٧).

(٤) شرح المقاصد: (١٩٨/٣).

(٥) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي القاهري، كمال الدين بن الهمام الحنفي، كان إماماً من علماء الحنفية، قال عنه السخاوي: «مع قلة علمه في الحديث، هو عالم الأرض، ومحقق أولي العصر، حجة أعجوبة»، صنف عدة مصنفات، منها: المسايرة في أصول الدين، والتحرير في أصول الفقه، وشَرَح الهداية في الفقه، توفي سنة ٨٦١هـ. انظر: الضوء اللامع: (١٢٧/٨)، بغية الوعاة للسيوطي: (١٦٦/١)، البدر الطالع: (٢٠١/٢).

(٦) هو كتاب: المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، الشهير بابن الهمام الحنفي، (المتوفى سنة ٨٦١هـ)، كان في بداية الأمر يريد أن يختصر فيه كتاب: «الرسالة القدسية بأدلتها البرهانية» لأبي حامد الغزالي، ثم زاد عليها زيادات كثيرة فأضحت كتاباً مستقلاً، وسماه بالمسايرة لأنه ساير فيه تراجم كتاب الغزالي ووضع الكتاب على مقدمة وأربعة أركان، من شروحه: «المسامرة في شرح المسايرة» لكمال الدين محمد بن محمد المقدسي، المعروف بابن أبي شريف (المتوفى سنة ٩٠٦هـ). انظر: المسامرة في شرح المسايرة: =

الدين بن أبي شريف[1]: «ومما ذكرنا – أي في الأصل الثاني – أن محل قدرة العبد هو عزمه المصمم، عقيب خلق الداعية والميل والاختيار، يبطل احتجاج كثير من الفساق بالقضاء والقدر لفسقهم، أي يظهره بطلان [2] احتجاجهم على ما صدر منهم من الفسق، حيث يقولون: إنه بقضاء الله وقدره لم يكن بقدرتنا، إذ ليس القضاء والقدر مما يسلب قدرة العزم، أي: قدرتهم عليه عند [خلق] [3] الاختيار لهم، فيكون بسبب سلب قدرة العزم جبراً، ليصح الاحتجاج من الفاسق به على ما أوقع نفسه فيه من الفسق؛ بل هو الجاني بإيجاده ذلك العزم، المصمم عند خلق الميل والاختيار، كما قال علي ﷺ لذلك الشيخ الذي سأله [في قصة مشهورة][4]، روى الأصبغ بن نباتة[5]: «أن شيخاً قام إلى علي بن أبي طالب ﷺ بعد انصرافه من صفين، فقال: أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام، أكان بقضاء الله تعالى وقدره؟ فقال:

=(ص٨)، كشف الظنون: (١/٨٨١) (٢/١٦٦٦)، هدية العارفين: (٦/٢٠١).

(١) هو: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي المِري المقدسي، كمال الدين المعروف بابن أبي شريف، عالم بالأصول، من فقهاء الشافعية، صنف عدة مصنفات، منها: الإسعاد شرح الإرشاد، والمسامرة بشرح المسايرة، والفرائد في حل شرح العقائد، توفي سنة ٩٠٦هـ. انظر: الضوء اللامع: (٩/٦٤)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي: (١/٩)، ، البدر الطالع: (٢/٢٤٣).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «يبطل».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في المسامرة في شرح المسايرة وفي (ب): «قدر».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) هو: أصبغ بن نباتة بن الحارث التميمي الكوفي، أبو القاسم الحنظلي، تابعي روى عن علي ﷺ، وكان صاحب شرطته، قال ابن سعد: «وكان شيعياً، ويُضَعَّف في روايته»، وقال ابن حبان: «وهو ممن فُتن بحُب علي، أتى بالطامات في الروايات، فاستحق من أجلها الترك»، ولم يذكر له تاريخ وفاة. انظر: طبقات ابن سعد: (٦/٢٢٥)، المجروحين: (١/١٧٣)، تهذيب التهذيب: (١/٣١٦).

والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئاً ولا هبطنا وادياً ولا علونا قلعة إلا بقضاء وقدر، فقال الشيخ: عند الله احتسب خطاي، ما أرى لي[1] من الأجر شيئاً، فقال له: مه أيها الشيخ، عظم أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين، ولا إليها مضطرين[2] فقال الشيخ: كيف والقضاء والقدر ساقانا؟ فقال: ويحك، لعلك ظننت قضاء لازماً وقدراً حتماً؟ لوكان الأمر كذلك لبطل الثواب والعقاب، والوعد والوعيد، والأمر والنهي، ولم تأتِ لائمةٌ من الله تعالى لمذنب ولا مَحْمَدَةٌ لمحسن، ولا كان المحسن أولى بالثواب من المسيء، وتلك مقالة إخوان الشيطان، وعبدة الأصنام، وخُصَمَاءِ الرحمن، وشهود الزور، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها، وإن الله تعالى أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، ولا بعث الأنبياء عبثًا وذلك ظن الذين كفروا فويل [ب/٨١] للذين كفروا من النار»[3]، ثم قال الماتن والشارح: «بل المراد بها — أي بالقضاء والقدر — إما الخلق[4] أي خلق الفعل المقدَّر المقضي، فلا يسلبه أي فلا يسلب ذلك الخلقُ العبدَ عزمه المصمم، وكسبه الذي قدمنا أنه محل قدرته، وإما الحكم قسم[5] لقوله: إما الخلق — بكسر الهمزة فيهما — أي والمراد بالقضاء والقدر حكم الله تعالى بوقوع

---

(١) ليست في (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «مطرين».

(٣) وقال في المسامرة في شرح المسايرة عقيب نهاية هذا الأثر: «والقصة بكمالها في شرح المقاصد»: (١٦/٢)، وانظر: شرح المقاصد: (١٩٧/٣ — ١٩٨)، وأخرج هذا الأثر ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (٥١٢/٤٢)، ولكن عن عكرمة عن علي رضي الله عنه، وقال علي بن المتقي الهندي بعد إيراده لهذا الأثر عن ابن عساكر: «والعلائي وشيخه كذابان» — هما رواة لهذا الأثر —. انظر: كنز العمال: (١٨١/١).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «فعل الخلق».

(٥) كذا في كلتا النسختين، وفي المسامرة: «قسيم».

ذلك الفعل، كذا فسره الإمام علي ﷺ، كذلك في بقية القصة، ففيها أن الشيخ قال لعلي ﷺ، وما القضاء والقدر اللذان ماسِرنا إلا بهما؟ فقال: هو الأمر من الله والحكم، ثم تلا قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [سورة الإسراء: ٢٣]، وهو أي الحكم إما أن يرجع إلى صفة الكلام، ويكون العطف في قولنا سيدنا علي والحكم تفسيرياً، إذ الأمر كلام نفسي، أو يرجع إلى صفة العلم، ولا تأثير للكلام ولا للعلم في إيجاد الأعمال؛ بل تعلق الكلام تعلق طلب ونحوه، وتعلق العلم تعلق كشف، ولا يتعلق شيء منهما تعلق تأثير كما لا يخفى، وإذا لم يكن تعلقهما تعلق تأثير؛ فأحرى أنه لا يسلب العزم، أي فبسبب كون الكلام والعلم لا تأثير لهما، وكون الخلق يتعلق تعلق التأثير كانا أحق من الخلق بأن لا يسلب ذلك العزم المصمم، والكسب الذي هو محل قدرة العبد»[1]. انتهى.

الفرية الثانية:

بنوها على ما سبق من عدم تأثير قدرة العبد وزعم[2] أنه يترتب على اعتقادهم زيادة على ما سبق، وهو إفحام الأنبياء، وانقطاع حجتهم؛ لأن النبي إذا قال الكافر: آمن بي وصدقني [يقول][3] له قل: للذي بعثك يخلق فيَّ الإيمان والقدرة [المؤثرة][4] فيه حتى أتمكن فأومن بك، فينقطع النبي ولا يتمكن من جوابه[5].

والجواب [تقدم ما يقال فيه][6] من وجه آخر زائد على ما سبق، أن الاحتجاج

---

(١) المسامرة في شرح المسايرة: (٢/١٥ – ١٧).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وزعمه».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «المأثورة».

(٥) مَن افترى هذه الفرية وزَعَم هذا الزَعْم هو: ابن المطهر الحلي في: منهاج الكرامة: (ص٤٥ – ٤٦).

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

بالقدر حال أهل الجاهلية [ت/٥٣] الذين لا علم عندهم بما يفعلون ويتركون، ولو كان معهم علم وهدى لم يحتجوا بالقدر أصلاً، وإنما يعتمدون عليه بعدم[1] العلم والهدى، وقد ذكر الله هذا المعنى عن المشركين في سورة النحل، والأنعام، والزخرف، فقال: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ﴾ [سورة الزخرف: ٢٠] ...الآية، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [سورة النحل: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا ۗ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٨] ...الآية [ب/٨٢]، بيَّن سبحانه أن هذا الكلام ليس حجة لهم، ومن احتج به لعدم اتِّبَاع الحق، ففعله كفعل الذين كذَّبوا الرسل بهذه المدافعة؛ بل إنما الحجة البالغة لله بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، ولا شك أن الإرادة مسبوقة بالشعور بالمراد، وما هو من جنسه كالحواس، فإذا تصَوَّرَ الشيءَ الملائمَ النافعَ أراده وأحبه، وإذا تصور الشيء الضار أبغضه ونفر عنه، لكن ذلك التصور قد يكون علماً، وقد يكون ظناً وخرصاً[2]، فالمحتج بالقدر [متَّبع][3] لهواه بغير علم ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «لعدم».

(٢) بياض في (ت).

والخَرْص: حرز الشيء، وأصل الخَرْص: التظنين فيما لا يستيقنه، ثم قيل: للكذب خَرْص، لما يدخله من الظنون الكاذبة، والخَرَّاص: الكذاب، واخترص فلان كلاماً: إذا اختلقه، وكذلك خَرْصه وتخَرَّصه. انظر: جمهرة اللغة: (١/٥٨٥)، تهذيب اللغة: (٧/٦٠)، مقاييس اللغة: (٢/١٦٩).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي الأصل «متتبع».

﴿هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة القصص: ٥٠].

[عود وانعطاف]: إلى بيان عدم انقطاع][١] الشيء الذي ذكره عن جواب من احتج عليه ونقول: إنما كان يتم ذلك الإلزام لو كان الاحتجاج بالقدر [سائغاً][٢]، فأما إذا كان الاحتجاج بالقدر باطلاً، بطلاناً ضرورياً متقرراً في الفِطَرِ والعقول، لم يكن هذا السؤال متوجهاً، وذلك أنه من المستقر في فِطَرِ الناس وعقولهم أنه من طُلب منه فعل من الأفعال الاختيارية لم يكن له أن يحتج بمثل هذا، ومن طَلَب ديناً له على آخر لم يكن له أن يقول: لا أعطيك حتى يخلق الله فيَّ الإعطاء، ومن أمر [عبده][٣] بأمر لم يكن له أن يقول: لا أفعله حتى يخلق الله فيَّ فعله، وهذا أمر لا يخطر ببال أحد من الناس أي يعترض بمثل هذا الاعتراض، [وإذا كان هذا الاعتراض][٤] معروف الفساد في بَدَائِهِ العقول، لم يكن لأحد أن يحتج به على الرسول، ويوضح ذلك أن الإنسان إذا كان محتاجاً إلى طعام، أو إلى شراب ولباس فإنه لا يقول: لا آكل ولا أشرب ولا ألبس، حتى يخلق الله فيَّ ذلك بل يريد ذلك ويسعى فيه ويسأل الله تعالى تيسيره [عليه][٥]، ويستعين عليه به، هذا موجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده، ولذلك[٦] أمر العباد أن يسألوا الله من فضله، وعن ذلك أجوبة أخرى تركتها [اختصاراً][٧] واكتفاء بما تقدم[٨].

---

(١) كذا في (ت)، وفي (ب): «ولنرجع إلى بيان عدم».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «شائعاً».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عبيده».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «وكذلك».

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «اختصار».

(٨) انظر: منهاج السنة: (٣/٥٩ – ٦٠)، (٣/٦٤ – ٦٩) فعنه أخذ المؤلف بتصرف يسير من=

تنبيه: قال أكثر المثبتين للقدر: إن أفعال العبد مخلوقة لله، وهي فعل العبد، وإذا قيل: هي فعل الله، فالمراد: أنها [مفعولة، لا أنها][1] هي الفعل الذي هو مسمى المصدر، وهؤلاء هم الذين يفرقون بين الخلق والمخلوق، [وهم][2] أكثر الأمة[3]، وسيأتي الكلام [أيضاً][4] في هذا المعنى، ويقال أيضاً: إنها من الله خَلْقِه لها في غيره، وجَعْلِها عملاً لغيره، وهي من العبد فعل قام به وكَسَبَه لِيَجْرَّ به إليه منفعةً، أو يدفع عنه مضرة، وكون العبد هو [ب/٨٣] الذي قام به الفعل، وإليه يعود لحكمه الخاص من انتفاع به، أو تضرر جهة لا تصلح لله، فإن الله لا يقوم به أفعال العباد ولا يتصف بها، ولا يتصف بآكل، أو شارب، أو نائم، ونحو ذلك تعالى ولا يعود إليه أحكامها التي تعود إلى موصوفاتها، وكون الرب هو الذي خلقها، وجعلها عملاً لغيره بخلق قدرة العبد ومشيئته وفعله جهة لا تصلح للعبد، ولا يقدر على ذلك إلا الله[5].

الفرية الثالثة:

[رتبوها][6] على اعتقاد أهل السنة، [بزعمهم][7] الكاذب أن الله تعالى لو كان

=بداية رده على هذه الفرية إلى هنا.

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ما بين المعقوفتين من (ت)، وفي (ب) «وهو».

(٣) من عند قول المؤلف (تنبيه) ينقل عن شيخ الإسلام من كتاب منهاج السنة: (١٤٩/٣) إلا أن شيخ الإسلام قال (الأئمة) بدل (الأمة) وهو يوافق السلف.

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) انظر منهاج السنة: (١٤٨/٣ - ١٤٩) فعنه نقل المؤلف ما ذكره في: (تنبيه) ما عدا: «ولا يتصف بآكل أو شارب أو نائم أو نحو ذلك».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب)، «أبقوها».

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «بزعم».

موجداً لأفعال العباد لكان فاعلاً لها [ومتصفاً][1] بها، وقد أشار إلى ذلك الشيخ سعد الدين التفتازاني[2] في «شرح المقاصد»[3]، فقال: «قالوا[4]: لو كان الله تعالى موجداً لأفعال العباد لكان فاعلاً لها؛ لأن معناهما واحد، ولو كان فاعلاً لها لكان متصفاً بها؛ لأنه لا معنى للكافر والظالم مثلاً إلا فاعل الكفر والظلم، وحينئذٍ يلزم[5] أن يكون الباري تعالى وتقدس كافراً ظالماً آكلاً شارباً قائماً قاعداً إلى غير ذلك من الفواحش، التي لا يستطيع العاقل إجراءها على اللسان؛ بل إخطارها بالبال».

قال الشيخ: «وهذه التسمية[6] كنا نسمعها من حمقى العوام والسُوَقَة، فنتعجب حتى وجدناها في كتبهم المعتبرة[7]، فتحققنا أن التعصب يُغَطي على العقل، وعنده تعمى القلوب التي في الصدور، ولا أدري كيف ذهب عليهم أن مثل هذه الأسامي إنما يطلق[8] على من قام به الفعل لا من أوجد الفعل، أو لا يرون أن كثيراً من الصفات قد أوجدها الله في محالها وفاقاً، ولا يتصف بها إلا المحال»[9].

تحرير بليغ: ملخصه أنه بعدما أورد الشيخ سعد الدين ما استدلَّت به القدرية[10] من جنس ما تقدم وشَنَّعوا به على أهل السنة من القول السابق، وأنه

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ومتصف».

(٢) تقدمت ترجمته: (ص٢٤٥).

(٣) تقدم التعريف به: (ص١٧٥).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «وقالوا».

(٥) ليس في (ت).

(٦) كذا في كلتا النسختين، وفي «شرح المقاصد»: «الشبهة».

(٧) ليست في (ت).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «تطلق».

(٩) شرح المقاصد: (١٨٨/٣).

(١٠) تقدم التعريف بها: (ص١٠٢).

ينشأ عما ذهبوا إليه بطلان التكاليف وبطلان المدح [ت/٥٤] والذم وسائر ما شَنَّعوا به من هذه المقولة، **أجاب** عن ذلك كله: إنما يَرِد على المجبرة[(١)] النافين لقدرة العبد واختياره، لا على من يجعل فعله متعلقاً بقدرته وإرادته واقعاً بكسبه وعُقَيْبَ عزمه، وإن كان بخلق الله تعالى [ولا على][(٢)] من يجعل قدرته مؤثرة لكن لا [بالاستقلال][(٣)]؛ بل بمرجح هو بمحض خلق الله تعالى، وقد تقدم بيانه[(٤)].

الفرية الرابعة:

عطفها [المفتري][(٥)] على أهل السنة والجماعة[(٦)] [ب/٨٤] محتجاً بها على ما سبق منه، فقال: «ومنها أنه يلزم نسبة السفه إلى الله تعالى، لأنه [يأمر][(٧)] الكافر بالإيمان ولا يريده منه، وينهاه عن المعصية وقد أرادها منه، وكل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريده[(٨)] وينهى عما يريده إلى السفه، تعالى الله عن ذلك»[(٩)]. انتهى.

والجواب: أن مذهب أهل الحق أن إرادة الله متعلقة بكل كائن، غير متعلقة بما ليس بكائن، على ما اشتهر بين السلف[(١٠)] [وروي][(١١)] مرفوعاً إلى النبي ﷺ:

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٥٣).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وعلى».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب) «بالاستقبال».

(٤) المرجع السابق: (١٨٧/٣).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «المفري».

(٦) هناك بعدها في (ب): «بها»، وهو خطأ من الناسخ، ولهذا لم أثبتها في المتن.

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يأمن».

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «يرده».

(٩) ذكر هذه الفرية ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٤٩ — ٥٠).

(١٠) سيأتي تفصيل قول أهل السنة والجماعة في: (مسألة الإرادة) في: (ص٣٨٤).

(١١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وري».

«إنما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»[1]، وخالفت الرافضة في الشرور والقبائح، فزعموا أنه يريد من الكافر الإيمان وإن لم يقع، وكذا يريد من الناس[2] الطاعة، فعلى هذا يكون أكثر ما يقع من أفعال العباد خلاف مراد الله تعالى؛ فإن المعاصي هي [الغالبة][3] على عموم الناس فيكون جميعها على غير مراد الله تعالى[4]، والظاهر أن مثل ذلك لا يصبر عليه زعيم قرية من عِباد الله تعالى، والتقصي عن ذلك أنه سبحانه وتعالى أراد من العباد الإيمان والطاعة برغبتهم واختيارهم، فلا عجز ولا نقيصة ولا مغلوبية له في عدم وقوع ذلك، قال الله تعالى: ﴿ **فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا** ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿ **وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا مَّا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ** ﴾ [سورة الأنعام: ١١١]، وقال تعالى: ﴿ **وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ** ﴾ [سورة هود: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿ **وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ** ﴾ [سورة

---

(١) الحديث هو: أن عبد الحميد مولى بني هاشم قال: أن أمه حدثته — وكانت تخدم بعض بنات النبي ﷺ — أن ابنة النبي ﷺ حدثتها: أن النبي ﷺ كان يُعلِّمها فيقول: «قولي حين تصبحين: سبحان الله وبحمده لا قوة إلا بالله، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، أعلم أن الله على كل شيء قدير، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً، فإنه من قالهنَّ حين يصبح حُفِظ حتى يمسي، ومن قالهن حين يمسي حُفِظ حتى يصبح» أخرجه أبو داود في سننه برقم: (٥٠٧٥) في: (٤/٣١٩)، في كتاب: الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح، والنسائي في السنن الكبرى برقم: (٩٨٤٠) في: (٦/٦)، وضعفه الألباني كما في ضعيف سنن أبي داود: (ص٤١٣)، وضعيف الجامع الصغير برقم: (٤١٢٥) في: (ص٦٠٠).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الفاسق».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «العالية».

(٤) ليست في (ت).

الأنعام: ٣٥]، ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة النحل: ٩]، وقال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْۚ ﴾ [سورة المائدة: ٤١]، وقال [تعالى][(١)]: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [سورة التوبة: ٥٥]، ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُۚ ﴾ [سورة القصص: ٥٦]، ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة يونس: ٢٥]، وللرافضة القدرية كالمعتزلة[(٢)] هاهنا تأويلات فاسدة وتعسفات باردة، يتعجب منها الناظر، ويتحقق أنهم فيها محجوجون وبوهقها[(٣)] مخنوقون، [ولظهور][(٤)] الحق في هذه المسألة تكاد عامتهم يعترفون، ويجري على ألسنتهم أنَّ ما لم يشأ لم يكن، ثم العمدة القصوى لهم في الجواب عن أكثر الآيات حمل المشيئة على مشيئة القسر والإلجاء، قال الشيخ سعد الدين التفتازاني: وحين سئلوا [عن][(٥)] معناها تحيَّروا.

ومما يشهد [بفساد][(٦)] تأويلاتهم قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأٓتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة السجدة:

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).
(٢) تقدم التعريف بها: (ص١٥٣).
(٣) كذا في كلتاالنسختين، وأيضاً في: «شرح المقاصد» الذي أخذ عنه المؤلف.
والوَهَق: حبل كالطِّوال، وهو بالتحريك وقد يُسكن، والمُواهقة: مثل المُواغَدَة والمُواضَخَة، وقيل: هي المُواظبة في السير، ولهذا يقال: هذه الناقة تُواهق هذه: كأنما تباريها في السير، وقالوا: توهَّق الحصى إذا اشتد حره، قال ابن فارس: «هو من الإبدال، وإنما هو توهج». انظر: الصحاح: (ص١٢٧٢)، تهذيب اللغة: (١٨٢/٦)، مقاييس اللغة: (١٤٩/٦).
(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وليظهر».
(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «على».
(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «بفاد».

١٣]، [ب/٨٥] لدلالتها على أنه إنما يهدي[1] الكل لسبق الحكم بملئه جهنم، ثم لا يخفى أن الله تعالى منزه عن القبائح بالاتفاق، وأنه لا يقبح منه شيء، غاية الأمر أنه يخفى[2] علينا وجه حسنه، وأن الأمر بما لا يراد، من الأمور ليس بسفه؛ إذ ربما لا[3] يكون غرض الأمر الإتيان بالمأمور به، كالسيد إذا أمر عبده امتحاناً له هل يطيعه أم لا؟ إنه لا يريد شيئاً من الطاعة والعصيان، فإن احتجوا بنفي إرادته للقبائح بالتوبيخ[4]، فالرد[5] على من يقول بذلك كقوله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ** ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٨] ...الآية، وذلك أن الله ذم المشركين ووبخهم على [ادعائهم][6] أن الكفر بمشيئة الله تعالى، وكذبهم [وآباءهم][7] وعاقبهم عليه، وحكم بأنهم يتبعون فيه الظن دون العلم، وأنه كذب صُرَاحٌ، والجواب: أن الله تعالى رَدَّ مقال المشركين لقصدهم بذلك الهُزْءَ والسخرية، وتمهيد العذر في الإشراك، والدليل على ذلك أن الله تعالى قال: ﴿ **كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ** ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٨]، و[سورة يونس: ٣٩] فجعل مقالهم[8] تكذيباً لا كذباً، ورتب العذاب على تكذيبهم لا كما زعم هذا الرافضي، وإن احتج بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «يهد»، وفي «شرح المقاصد»: «لم يهد».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «لا يخفى».

(٣) ليست في (ت).

(٤) كذا في كلتا النسختين، وفي: «شرح المقاصد»: «والتوبيخ».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «والرد».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أدعيائهم».

(٧) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «مقالتهم».

[سورة الذاريات: ٥٦] أي: ما خلقتهم للكفر، فلم يكن مريداً له، قلنا: معناه: ما خلقهم إلا لأَمْرِهِم بالعبادة، لا [اليريدها][١] منهم، وليس المقصود بيان خلقهم لهذا الغرض؛ بل بيان استغنائه عنهم، [ت/٥٥] وافتقارهم إليه بدليل قوله تعالى: ﴿ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴾ [سورة الذاريات: ٥٧] كأنه تعالى قال: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ﴾ للانتفاع بهم بل لأمرهم بالعبادة وليتذللوا إليَّ، أما بالنسبة إلى المطيع فظاهر، وأما بالنسبة إلى العاصي فبشهادة الفطرة على تذلله، وإن تَخَرَّص وافترى، وأما جعلهم اللام في هذه الآية للعاقبة إنما يصح[٢] في فعل من يجهل العواقب، فيجعل كأنه [فعل هذا لهذا][٣] الغرض، نعم يجوز أن يقال جعل تعالى خلقهم مُغَبَّاتها[٤] مبالغة في ذلك، ولو حمل الكلام على ظاهرها مع أن الدليل يمنعه لنا في ظاهر قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٩]، ثم يقال لهم: كيف [يتصور][٥] في علام الغيوب أن يفعل فعلاً لغرض يعلم قطعاً أنه لا يحصل ألبتة؛ بل يحصل ضده، والعجب من الرافضة[٦] القدرية [ب/٨٦] كيف لا يَعُدُّون ذلك سفهاً وعبثاً على أَنَّا نقول: إن نفي[٧] الأمر، والرضا، والمحبة عن فعل القبائح لا نزاع فيه لما في المحبة والرضا من الاستحسان وترك الاعتراض، فهو تعالى يريد كفر الكافر ويخلقه، ومع هذا

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «لأريدها».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «تصح».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «فعله هذا ألهذا».

(٤) كذا في كلتا النسختين، وفي (ت) تم تشكيلها بهذه الحركات.

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «نتصور».

(٦) تقدم التعريف بهم: (ص٧٢).

(٧) كذا في (ت)، وفي (ب): «بقي».

يبغضه وينهى عنه، ويعاقب على الكفر ولا يرضاه[1]، والله تعالى هو الهادي لا هادي[2] سواه[3].

الفرية الخامسة:

[وهي][4]التي خَرَقَ بها حجاب الحياء من الله تعالى قال: قابله الله بما يستحق[5] عطفاً على ما سبق: «ومنها أن نستعيذ بإبليس من الله تعالى، ولا يحسن قوله: ﴿ **فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ** ﴾ [سورة النحل: ٩٨]؛ لأنهم نزَّهوا إبليس والكافر من المعاصي، [وأضافوها][6] إلى الله تعالى فيكون على المكلفين شراً

---

(١) هنا يقرر المؤلف — ناقلاً عن التفتازاني — ما عليه معظم الأشاعرة من: أن الإرادة هي نفس المحبة والرضا. انظر: أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي: (٢١٨/١)، وقول أهل السنة في هذه المسألة هو التفصيل، فالإرادة عندهم نوعان:

١ — الإرادة الدينية الشرعية: هي تتضمن المحبة والرضا، وتتعلق بالأمر، وتتناول ما أمر الله به وجعله شرعاً وديناً، وهذه مختصة بالإيمان والعمل الصالح، وإليها الإشارة بقول الله تعالى: ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ** ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥].

٢ — الإرادة الكونية القدرية: وهي مشيئة الله لما خلقه، وجميع المخلوقات داخلةٌ في مشيئته وإرادته الكونية، وتستلزم وقوع المراد، وتتعلق بالخلق، وإليها الإشارة بقوله تعالى: ﴿ **فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا** ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥]. انظر: منهاج السنة: (١٥٥/٣ — ١٥٧)، مجموع الفتاوى: (١٨٨/٨ — ١٩٠) (٢٦٦/١١)، شفاء العليل لابن القيم: (١٣٦٣/٣ — ١٣٦٩).

(٢) كذا في (ت)، وفي (ب): «هاد».

(٣) انظر: شرح المقاصد للتفتازاني: (٢٠٢/٣ — ٢٠٧) فعنه أخذ المؤلف بتصرف يسير رده على هذه الفرية.

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) قوله: «بما يستحق» ليس في (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وأضافوا فوها».

من إبليس عليهم تعالى الله عن ذلك»[1].

والجواب: أن هذه العبارة تحملت إصراً ثقيلاً من سوء الأدب والكذب وقبح التعبير، ودلت على فرط التعصب، واتِّباع الهوى إلى الغاية من التشنيع، وعلى العيِّ الفضيع، وإلا فالبليغ المتقي يمكنه أن يصل إلى المراد، فيما أراد بالعبارات التي وسعها الله تعالى، وأمكن منها [فيوردها][2]، مراعياً للمقام بضرب[3] من الإشارات القريبة للأفهام[4] بوجه احتشام[5]، وهل يقدم على نسبة هذا إلى مسلم، يرى لنفسه فعلاً أمكنه الله تعالى منه، [واتصف][6] به هو حقيقة، كما هو رأي جميع الأشعرية[7] والماتريدية[8] مسلَّم بعد ما نظر في كتبهم مع كثرتها وانتشارها، لكن عمى البصيرة والشقاء عاقهم عن مراجعته من[9] منقولات أهل السنة في ذلك، [وما هو المقبول شرعا وعقلاً][10]، ولذلك وهو أقل الجزاء لهؤلاء الرافضة القدرية أن نُسبوا إلى مشابهة النصارى من جهة الأهواء الباطلة، ونسبوا من حيث كونهم قدرية إلى المشابهة بالمجوس.

---

(١) قائل هذه الفرية هو: ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٥٠).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «فنوردها».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «بضروب».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «الأفهام».

(٥) قوله: «بوجه احتشام» ليس في (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «والصفة».

(٧) تقدم التعريف بها: (ص١٦٤).

(٨) تقدم التعريف بها: (ص٢٤٣).

(٩) كذا في (ب)، وفي (ت): «مراجعة».

(١٠) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

قال العلامة الشيخ سعد الدين التفتازاني[(١)] في «شرح المقاصد[(٢)]» ما صورته: «لا خلاف في ذم القدرية، وقد ورد في صحاح الأحاديث: «لعنت القدرية على لسان سبعين نبياً»[(٣)]، والمراد بهم القائلين[(٤)] بنفي كون الخير والشر كله بتقدير الله تعالى ومشيئته، سُمُّوا بذلك لمبالغتهم في نفيه وكثرة مدافعتهم إياه، وقيل: لإثباتهم للعبد قدرة الإيجاب[(٥)] وليس بشيء؛ لأن المناسب حينئذ القُدرية بضم القاف وقالت المعتزلة[(٦)] القدرية[(٧)] هم القائلون بأن الخير والشر كله من الله وتقديره [ب/٨٧]

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص٢٤٥).

(٢) تقدم التعريف به: (ص١٧٥).

(٣) الحديث هو: قال محمد بن كعب القرضي ذُكر القدر عند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فقال عبد الله: «لعنت القدرية على لسان سبعين نبياً، منهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وإذا كان يوم القيامة وجمع الله الناس في صعيد واحد نادى مناد يُسمع الأولين والآخرين: أين خصماء الله؟ فيقوم القدرية»أخرجه الطبراني في الأوسط برقم: (٧١٦٢) في: (١٦٢/٧)، وأخرج الطبراني في الأوسط أيضاً الجزء الأخير منه، من: «إذا كان يوم القيامة...» برقم: (٦٥١٠) في: (٣١٧/٦) عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وأيضاً اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٦٣٣/٤)، وابن أبي عاصم في السنة: (١٤٨/١)، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية: (١٤٩/١) وقال: «والحديث غير ثابت»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٢٠٦/٧) «وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك، ورواه أبو يعلى في الكبير باختصار من رواية بقية بن الوليد عن حبيب بن عمرو، وبقية مدلس وحبيب مجهول»، وضعفه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم: (٥٥٨١) في: (١٦٧/١٢)، وأيضاً برقم: (٢٥٨٢) في: (٩٢/٦)، وأيضاً في ضعيف الجامع الصغير برقم: (٦٦٣) في: (ص٩٥).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «القائلون».

(٥) كذا في كلتا النسختين، وفي «شرح المقاصد»: «الإيجاد».

(٦) تقدم التعريف بها: (ص١٥٣).

(٧) تقدم التعريف بها: (ص١٠٢).

ومشيئته؛ لأن الشائع نسبة الشخص إلى ما يثبته ويقول به، كالجبرية[1] والحنفية والشافعية، لا إلى ما[2] ينفيه، ورد بأنه صح عن النبي ﷺ قوله: «القدرية مجوس هذه الأمة»[3]، وقال ﷺ: «إذا قامت القيامة نادى [مناد][4] في أهل الجمع، أين خصماء الله فتقوم القدرية»[5]، ولا خفاء أن من لا[6] يُفَوِّض[7] الأمر كله إلى الله تعالى، ويعترض لبعضها فينسبه إلى نفسه يكون هو المخاصم لله تعالى كالمجوس، فإنهم ينسبون الخير إلى الله والشر إلى الشيطان، وأيضاً من يضيف القدر إلى نفسه ويدَّعي كونه الفاعل، والمُقَدِر أولى باسم القدري مما يضيفه إلى ربه [سبحانه][8][9].

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٥٣).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «من».

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث: (ص١٠٢).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «منادي».

(٥) هذا جزء من حديث: «لعنت القدرية على لسان سبعين نبياً..»، وتقدم تخريجه وبيان حكمه في الصفحة السابقة.

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «لم».

(٧) التفويض: أصله في اللغة كما قال ابن فارس: «الفاء والواو والضاد: أصل صحيح يدل على اتِّكَال في الأمر على آخر، ورَدٌّ إليه»، ومن ذلك: فوَّض إليه أمره: إذا ردَّه إليه، وقال الليث: «فوَّضت الأمر إليه، أي: جعلته إليه»، والتفويض: صرف النصوص عن ظواهرها، قال شيخ الإسلام: «فعلى قول هؤلاء -أي أهل التفويض- يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص... بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه» ثم قال بعد ذلك: «فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد». انظر: تهذيب اللغة: (٥٦/١٢)، معجم مقاييس اللغة: (٤٦٠/٤)، درء تعارض العقل والنقل: (٢٠٤/١ - ٢٠٥)، التدمرية: (ص٤٥).

(٨) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٩) شرح المقاصد: (١٩٦/٣ - ١٩٧).

وقال الشيخ ابن تيميِّة: «والجواب عما قاله هذا الشيعي [بأن يقال][(1)] إما أن يكون لإبليس فعل، وإما لا، فإن كان الثاني امتنع أن يُستَعاذ به، فإنه حينئذٍ لا يعيذ أحداً ولا يفعل شيئاً، وإن كان له فعل بطل تنزيهه عن المعاصي، فعُلم أن هذا الاعتراض ساقط على قول مثبتة القدر ونفاته، وكذا[(2)] يقال بتقدير: أن لا يكون لإبليس فعل، فلا يكون منه شر [ت/56] حتى يقال: إن غيره شرٌّ منه، فضلاً عن أن يقال: إن الله شر من إبليس، وأيضاً إنما تحصل الاستعاذة لإبليس لو كان يمكنه أن يعيذ من الله، سواء كان خالقاً لأفعال العباد أو لم يكن، ولا يقدر أن يجير على الله، ولا يعيذ أحداً منه، فامتنع على هذا أن يُستَعاذ به بكل حال»[(3)].

وقوله: «إنهم نزهوا إبليس والكافر من المعاصي، وأضافوها إلى الله» فرية عليهم وكذب صريح، فإنهم متفقون على أن العاصي هو المتصف بالمعصية، المذموم عليها المعاقب، والأفعال يوصف بها من قامت به لا من خلقها، والله سبحانه خلق الفواسق فواسق، هل يكون هو سبحانه موصوفاً بذلك؟ وإذا خلق الخبائث: كالعذرة والدم والخمر، وجعل الخبيث خبيثاً، هل يكون متصفاً بذلك؟ وأين إضافة الصفة إلى الموصوف بها التي قامت به، من إضافة المخلوق إلى خالقه؟ فمن لم يفهم هذا الفرقان، فقد سلب خاصية الإنسان [حقّاً][(4)][(5)].

وقد أورد الشيخ سعد الدين التفتازاني الآيات التي احتج[(6)] بها القدرية في

(1) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(2) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولذا».

(3) منهاج السنة: (3/211 – 212).

(4) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(5) المرجع السابق أيضاً: (3/215 – 216)، وعنه أخذ المؤلف من نهاية النقل السابق منه، إلى هنا.

(6) ليست في (ت).

باب المشيئة فقال: «الخامس: الآيات[1] الدالة على أن فعل العبد بمشيئته كقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ ﴾ [سورة الكهف: ٢٩]، ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ [سورة فصلت: ٤٠].

[ب/٨٨] ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ [سورة المدثر: ٣٧]، ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴾ [سورة المدثر: ٥٥]، [سورة عبس: ١٢]، ﴿ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلاً ﴾ [سورة المزمل: ١٩] و[سورة الإنسان: ٢٩] والجواب: أن التعليق بمشيئة العبد مذهبنا، لكن مشيئته بمشيئة الله: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [سورة الإنسان: ٣٠]، و[سورة التكوير: ٢٩]، وفي تعداد هذه الأنواع وإفرادها إطالة، وقد فصَّلها الإمام[2] في كتبه سيما «المطالب العالية»[3]، وأورد أيضاً أحاديث كثيرة توافق أنواع الآيات، واقتصر في الجواب على أن الأدلة السمعية متعارضة، فالتعويل على العقليات[4]، وعمدته في ذلك: دليل الداعي الموجب، ودليل العلم

(١) قوله: «فقال: الخامس الآيات»ليس في (ت).

(٢) هو: فخر الدين الرازي وقد تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٣) تقدم التعريف به: (ص١٧٤).

(٤) الكلام هنا للتفتازاني عن إمامهم فخر الدين الرازي، الذي جعل كأسلافه من متأخري الأشاعرة العقل حاكماً ومُقَدَّماً على جميع الأدلة الشرعية، وقام بوضع قانون كلي لذلك، ذكره في عدد من كتبه منها: «أساس التقديس»، فقال فيه«أعلم أن الدلائل القطعية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك..»، ثم ذكر بعد ذلك قانونه الكلي الذي جعله مرجوعاً إليه في جميع المتشابهات، ولم يكن الإمام أبو الحسن الأشعري وأئمة أصحابه على هذا، بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقاً، ورد ما يعارضه، ولا كانوا يقولون إن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين، بل هذا مما أحدثه المتأخرون منهم، الذين مالوا إلى الاعتزال والفلسفة، ويقال لهم: إن=

الأزلي، ولهذا نقل [عن][1] بعض أذكياء المعتزلة أنه كان يقول: «هما العَدُوَّان [للاعتزال][2]، وإلا فقد تم الدَسْت[3] لنا»، وأما دليل الإرادة فلا مُعوَّل عليه عندهم، لتجويز وقوع خلاف مراد الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ولهذا ألزم المجوسي عمرو بن عبيد[4] حين قاله: لم لا تُسلِم فقال: لأن الله تعالى لم يرد

=تقديم المعقول على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض، وأما تقديم الأدلة الشرعية فهو ممكن مؤتلف، لأنه يمكن الرجوع إليه في حال الاختلاف، فهو لا يختلف باختلاف الأحوال مطلقاً، ولهذا أمر الله تعالى برد الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة، فقال ﷻ: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [سورة النساء: ٥٩]، بخلاف الأدلة العقلية فإنها من الأمور النسبية الإضافية، وليست شيئاً واحداً، بل فيها اختلاف واضطراب، فما يدَّعيه مُدَّعٍ أنه ثابت عقلاً، يرد عليه الآخر أنه غير ثابت، بل قد يعلم الإنسان بعقله في حال ما يجهله في وقت آخر، ولو أسند الأمر إلى العقول لحصل التنازع والشقاق، وذكر ابن القيم أن من ادَّعى معارضة العقل للوحي ينتهي به الأمر إلى أحد أمور أربعة: ١ – إما تكذيبها وجحدها، ٢ – وإما اعتقاد أن الرسل خاطبوا الخلق خطاباً جمهورياً لا حقيقة له، وإنما أرادوا منه التخييل وضرب الأمثال، ٣ – وإما اعتقاد أن المراد صرفها عن حقائقها بالمجازات والاستعارات، ٤ – وإما الإعراض عنها وعن فهمها وتدبرها، واعتقاد أنه لا يعلم ما أريد بها إلا الله. انظر: أساس التقديس في علم الكلام للرازي: (ص١٢٥ – ١٢٦)، درء تعارض العقل والنقل: (١/١٤٤ – ١٤٧) (٢/١٣ – ١٤)، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: (٣/٩١٧ – ٩١٨).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت) و«شرح المقاصد».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت) و«شرح المقاصد»، وفي (ب): «للإعزال».

(٣) الدّسْت: الصحراء، وهو فارسي معرب، وقال الجرجاني: «وهو فارسي معرب، بمعنى اليد، يطلق على التمكن في المناصب والصدارة، أي تم استدلالهم على هذا المطلب الجليل، وحصل لهم مقصودهم الذي راموه». انظر: تهذيب اللغة: (١/٤٨)، مقاييس اللغة: (٢/٢٧٧)، شرح المواقف: (٨/٤٦).

(٤) هو: عمرو بن عبيد بن باب البصري المعتزلي، أبو عثمان مولى بني تميم، جده من سبي=

إسلامي، فقال: إن الله يريد إسلامك لكن الشياطين لا يتركونك، قال المجوسي: فأنا أكون مع الشريك الغالب [فانقطع][1]»[2].

مصباح هدى: من «شرح المقاصد» قال الشيخ سعد الدين بعدما أورد من عجائب الآثار السماوية والأرضية وكائنات الجو أموراً تذهل العقول، وتدهش البصائر دون تصور كُنْهِ حقائقها، قال: «ولعمري إن النصوص الواردة في استناد هذه الآثار إلى القادر المختار قاطعةٌ، وطريق التهدي إلى ذلك واضحة، لكن مَن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور»[3].

الفرية السادسة:

في وجوب اتباع مذهب الإمامية[4]، وأنها[5] هي الفرقة الناجية[6]، قال[7]: «الدلالة على وجوب اتباع مذهب الإمامية: ما قاله شيخنا الإمام الأعظم خواجه نصير الملة والحق والدين محمد بن الحسن الطوسي[8]، قدس الله روحه، وقد سألته

=فارس، المتكلم الزاهد شيخ المعتزلة في وقته، جالس الحسن البصري، وحفظ عنه واشتهر بصحته، ثم أزاله واصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة، فقال بالقدر ودعا إليه، قال ابن سعد عنه: «معتزلي صاحب رأي، ليس بشيء في الحديث»، توفي سنة ١٤٤هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٢٧٣/٧)، تاريخ بغداد: (١٦٦/١٢)، وفيات الأعيان: (٤٦٠/٣).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت)، وهو أيضاً في: «شرح المقاصد».

(٢) شرح المقاصد: (١٩٢/٣ – ١٩٣).

(٣) المرجع السابق: (٣٧٦/٢).

(٤) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «وإنما».

(٦) تقدم بيان وصفها: (ص٩٩).

(٧) القائل هو ابن المطهر في كتابه: منهاج الكرامة.

(٨) تقدمت ترجمته: (ص٨٦).

عن المذاهب فقال: بحثنا عنها وعند قول[1] رسول الله ﷺ: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية والباقي في النار»[2]، فوجدنا الفرقة[3] هي فرقة الإمامية؛ لأنهم باينوا جميع المذاهب، وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد»[4]. انتهى.

والجواب من وجوه: منها[5] أن هذا المصنف للرسالة[6] قد كفَّر من قال: إن الله موجب بالذات[7]، كما تقدم من قوله: يلزم أن يكون الله موجباً بذاته لا مختاراً، فيلزم الكفر، وهذا الذي قد [ب/٨٩] جعله شيخه الأعظم، واحتج بقوله

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «واستدل على ذلك بأن سأل شيخه الخواجا نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي عن الفرقة الناجية في قوله».

(٢) تقدم تخريجه: (ص٩٩).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فقال».

(٤) منهاج الكرامة للحلي: (ص٥٨).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «الأول».

(٦) هو ابن المطهر الحلي وكتابه: «منهاج الكرامة».

(٧) موجب بالذات: يقول الفلاسفة: إن الله تعالى موجب بالذات، وأنكروا أن يكون فاعلاً مختاراً، ويقال لهم: إن هذا اللفظ من الألفاظ المجملة، فأي شيء تريدون بقولكم عن الله تعالى أنه: «موجب بالذات»؟ فإن قصدتم: أنه تعالى يوجب بذات مجردة عن المشيئة والقدرة؛ فهذه ذات لا حقيقة لها، ولا ثبوت في الخارج، فضلاً عن أن تكون موجبة، ويقال لهم: لو كان الله تعالى موجباً بالذات بهذا التفسير لزم أن لا يحدث في العالم شيء، وقولهم هذا: يستلزم نفي صفاته وأفعاله، وكذلك نفي حدوث العالم، وهذا معلومُ البطلانِ، وهذا ما أراده وقصده الفلاسفة من إطلاق هذا اللفظ على الله تعالى، وأما إذا قيل: هو موجب بالذات بمعنى: أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما يريد أن يفعله، فتسميته موجباً بالذات بهذا التفسير نزاع لفظي. انظر: مجموع الفتاوى: (٨/٨٥)، منهاج السنة: (١/٣٩٨ – ٤٠٠) (٥/٤٣٥ – ٤٣٦).

هو، ممن يقول بأن الله موجب بالذات، ويقول بقِدَم العالم[1]، كما ذكر ذلك في كتاب «شرح الإشارات»[2] له[3] ....

(١) قِدَم العالَم: معنى القِدَم هو: كون الوجود غير مسبوق بعدم، والعالم: يطلق على جملة من المخلوقات؛ مثل العالم السفلي، وعالم الحيوانات وعالم الجمادات، وهو في اصطلاح المتكلمين يراد به: كل موجود غير الله تعالى، واُختُلِف فيه على أقوال، القول الأول: القول بقِدَم العالم، إما في صورته وإما في مادته، وقال بهذا القول الفلاسفة، القول الثاني: إنكار قِدَم العالم؛ وقالوا بحدوثه؛ وهذا قول المتكلمين، القول الثالث: كل ما سوى الله تعالى مخلوق، حادث بعد أن لم يكن، وأن الله وحده القديم الأزلي، فالله لم يزل متكلماً فاعلاً، وذلك يوجب وجود كلام بعد كلام، وفعل بعد فعل، فالفاعل يتقدم على كل فعل من أفعاله، وذلك يوجب أن كل ما سواه محدث مخلوق، وهذا قول أئمة أهل الحديث والسنة حكاه عنهم شيخ الإسلام، وهم يفرقون بين فعل الحوادث في الأزل، وبين كونه لا يزال يفعل الحوادث، فالأول: وهو فعل الحوادث في الأزل يقتضي أنَّ فعلاً قديماً معه، فعل به الحوادث، من غير تجدد شيء، وهذا يقتضي قِدَم فعل معين، والثاني: الذي هو كونه لا يزال يفعل الحوادث، يقتضي أنه لم يزل يفعلها شيئاً بعد شيء، فهذا يقتضي قِدَم نوع الفعل ودوامه، ويقال: الفاعل الذي يمكنه أن يفعل شيئاً بعد شيء، ويحدث الحوادث أكمل ممن لا يمكنه الإحداث، بل لا يكون مفعوله إلا مقارِناً له. انظر: أبكار الأفكار للآمدي: (٥٠١/٢)، درء تعارض العقل والنقل: (١٢٥/١)، الصفدية: (٦٥/١)(٤٩/٢ — ٥٢)، مجموع الفتاوى: (٢٢٧/١٨ — ٢٢٨)، معجم مقاليد العلوم للسيوطي: (ص٧٢)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (ص٥٧٦).

(٢) هو كتاب: حل مشكلات الإشارات تأليف: نصير الدين محمد الطوسي، (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)، وشرحه تلميذه الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، (المتوفى سنة ٧٢٦هـ)، وشرح شيخه الطوسي في كتابه سماه: «إيضاح المعضلات من شرح الإشارات»، علماً أن كتاب الإشارات هو: «الإشارات والتنبيهات والمنطق والحكمة»لأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، (المتوفى سنة ٤٢٨هـ). انظر: هدية العارفين: (٢٨٤/٥) (١٣١/٦)، الذريعة: (٥٠٠/٢).

(٣) ليست في (ت).

[ومشهور عنه التساهل في الأمور الدينية][1] فيلزمه[2] على قوله أن يكون شيخه هذا الذي احتج به كافراً، والكافر لا يقبل قوله في دين المسلمين.

الثاني: أن هذا الرجل قد اشتُهِر عند الخاص والعام أنه كان وزيراً للملاحدة الباطنية الإسماعيلية[3] بالألموت[4]، ثم لما قدم الترك المشركون إلى بلاد الإسلام، وجاء إلى بغداد كان هذا منجماً ومشيراً لملك الترك المشركين هولاكو[5]، و[أشار][6] عليه بقتل الخليفة[7]، وأهل العلم والدين، واستبقاء أهل الصناعات والتجارات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار بواجبات

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «فيلزم».

(٣) انظر: ترجمة نصير الطوسي: (ص٨٤)، والإسماعيلية تقدم التعريف بهم: (ص١٣٢)، والباطنية تقدم التعريف بهم: (٢٢٤).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «الأهوت»، وآلموت تم التعريف بها: (ص٢٢٧).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص٨٥).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت) وكذا في منهاج السنة، وفي (ب): «وشار».

(٧) هو: «المستعصم بالله» آخر خلفاء بني العباس، وهو: عبد الله بن المستنصر بالله منصور بن الظاهر محمد بن الناصر أحمد الهاشمي العباسي، أبو أحمد الملقب بالمستعصم بالله، وكان فاضلاً تالياً لكتاب الله، قال ابن كثير: «كان رَحِمَهُ اللهُ سنياً على طريقة السلف واعتقاد الجماعة... لكن كان فيه لين وعدم تيقض، ومحبة للمال وجمعه»، اتّخذ ابن العلقمي الرافضي وزيراً، الذي كاتب هولاكو وزيَّن له غزو بغداد وإسقاط الخلافة، وقتل هولاكو أمماً لا يحصيها إلا الله، فيقال: إنهم مليون نفس، وخَلت بغداد من أهلها، وزيَّن ابن العلقمي له قتل الخليفة، فقُتِلَ رَحِمَهُ اللهُ خنقاً، وقيل: رفساً، سنة ٦٥٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (١٧٤/٢٣)، البداية والنهاية: (٢٠٤/١٣)، الوافي بالوفيات: (٣٤٣/١٧)، فوات الوفيات: (٥٧٩/١).

الإسلام ومحرماته، حتى إنهم في شهر رمضان يذكر عنهم من إضاعة الصلوات، والفواحش، وشرب الخمور ما يعرفه أهل الخبرة بهم، ولم يكن لهم قوة وظهور إلا مع أولئك المشركين، ولهذا[١] كان كلما قوي الإسلام في المغل[٢] وغيرهم من الترك، ضعف أمر هؤلاء الرافضة لفرط معاداتهم للمسلمين، ولله در القائل:

الدين يشكو بلية ❖ من فرقة فلسفية
[ت/٥٧] لا يشهدون صلاة ❖ إلا لأجل التقية
ولا ترى الشرع إلا ❖ سياسة مدنية[٣]

ثم إن الكلام على هذا الحديث وما بعده من وجهين: **أحدهما:** أن النبي ﷺ سئل عن الفرقة الناجية، فقال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي» في الرواية الأخرى قال: «هم الجماعة»[٤]، وكل من التفسيرين يناقض قول الإمامية، ويقتضي أنهم خارجون عن الفرقة الناجية؛ فإنهم خارجون عن جماعة المسلمين: يُكَفِّرون أو يُفَسِّقُون لأئمة الجماعة كأبي بكر، وعمر، وعثمان، يُكَفِّرون أو يُفَسِّقُون علماء الجماعة والصالحين منهم والقائمين بين الناس بالقسط المؤيدين بعناية الله، المجاهدين في سبيل الله بالحجة والسيف وأهل الزهد والورع الخالين من التعصب في الدين، كمالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد،

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وعلى هذا».

(٢) هم المغول، وتقدم التعريف بهم عند الكلام على التتار، في هامش: (ص٨٥).

(٣) ذكر هذه الأبيات شيخ الإسلام، ولم ينسبها إلى قائل. منهاج السنة: (٣/٤٤٩)، ولم أجدها عند غيره.

(٤) تقدم تخريج الحديث في هامش: (ص٩٩)، وكذلك تقدم الكلام عن الفرقة الناجية في: (ص٩٩).

والثوري[1]، والأوزاعي[2]، والليث بن سعد[3]، وإبراهيم بن أدهم[4]، والفضيل بن عياض[5]، ....

---

(١) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري، أبو عبد الله الكوفي، كان إماماً من أئمة المسلمين، وعَلَمَاً من أعلام الدين ومُجْمَعاً على إمامته، بل هو إمام الحفاظ شيخ الإسلام، وسيد العلماء العاملين في زمانه كما قال الذهبي، قال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً ثبتاً، كثير الحديث حجة»، كان له مذهب فقهي، وكان الجنيد على مذهبه، ثم دَرَس مذهبه، صنف كتاب الجامع، توفي سنة ٢٦١هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٣٧١/٦)، تاريخ بغداد: (١٥١/٩)، وفيات الأعيان: (٣٨٦/٢)، سير أعلام النبلاء: (٢٢٩/٧).

(٢) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأَوْزَاعي، أبو عمرو الشامي، ينسب إلى محلة الأَوْزَاع، وهي قرية قرب دمشق، وقيل: هي بطن من همدان، وهو شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، قال ابن سعد: «وكان ثقةً مأموناً، صدوقاً فاضلاً خَيِّراً، كثير الحديث والعلم والفقه حجة» قال الذهبي: «كان له مذهب مستقل مشهور، عَمِل به فقهاء الشام مدة وفقهاء الأندلس، ثم فَني»، توفي سنة ١٥٧هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٤٨٨/٧)، وفيات الأعيان: (٢٣١/٥)، سير أعلام النبلاء: (٣٣٩/٩).

(٣) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي، أبو الحارث المصري، مولى لبني فَهْم من قيس عيلان، الإمام الحافظ، علم الديار المصرية، قال ابن خلكان: إن الليث كان حنفيَ المذهب، قال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث صحيحة، وكان قد استقل بالفتوى في زمانه بمصر»، توفي سنة ١٧٥هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٥١٧/٧)، تاريخ بغداد: (٣/١٣)، وفيات الأعيان: (١٢٧/٤)، سير أعلام النبلاء: (١٣٦/٨).

(٤) هو: إبراهيم بن أدهم بن منصور بن زيد العجلي التميمي الزاهد، أبو إسحاق البلخي، روى عن جماعة من التابعين، كان من أولاد الملوك، وأبوه كثير المال والخدم والمراكب، فترك الدنيا واشتغل بالزهد، كان إماماً قدوة عارفاً وسيد الزهاد، قال النسائي: «هو ثقة مأمون، أحد الزهاد»، توفي سنة ١٦٢هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٣١/١)، سير أعلام النبلاء: (٣٨٧/٧)، الوافي بالوفيات: (٢٠٩/٥).

(٥) هو: الفُضَيل بن عياض بن مسعود التميمي، أبو علي الطالقاني، الإمام القدوة شيخ=

وأبي سليمان الداراني(1)، ومعروف الكرخي(2)، والإمام الجنيد(3)، والسَّرِيّ

=الإسلام، كان في أول أمره شاطراً يقطع الطريق فتاب، وقدم الكوفة وسمع الحديث بها، ثم انتقل إلى مكة المكرمة وجاور بها، قال ابن سعد: «وكان ثقة ثبتاً فاضلاً عابداً وَرِعَاً، كثير الحديث»، توفي سنة ١٨٧هـ. انظر: طبقات ابن سعد: (٥/٥٠٠)، وفيات الأعيان: (٤/٤٧)، سير أعلام النبلاء: (٨/٤٢١)، الوافي بالوفيات: (٢٤/٥٩).

(١) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العَنْسي، أبو سليمان الدَارَاني، ينسب إلى داريًّا، وهي قرية قرب دمشق، وهو الإمام الزاهد المشهور، كان من عباد الله الصالحين، ومن الزهاد المتعبدين، توفي سنة ٢١٥هـ، وقيل سنة: ٢٠٦هـ. انظر: تاريخ بغداد: (١٠/٢٤٨)، وفيات الأعيان: (٣/١٣١)، سير أعلام النبلاء: (١٠/١٨٢).

وهناك أحد الأئمة يشترك معه في الكنية: وهو: عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون العَنْسي، ميَّزه الذهبي عن سابقه بأبي سليمان الدَارَاني الكبير، وهو محدث رحال، روى عن الأعمش ويحيى بن سعيد الأنصاري والليث، توفي سنة نيف وتسعين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء: (١٠/١٨٦)، الوافي بالوفيات: (١٥/٢٤٣).

(٢) هو: معروف بن فيروز وقيل: ابن الفيرزان الكرخي، أبو محفوظ العابد الزاهد، ينسب إلى الكرخ محلة ببغداد، كان أبواه نصرانيين فأسلما، وقيل: من الصابئة، قيل: إنه كان من موالي علي الرضا، كان مشهوراً بالزهد، والاجتهاد في العبادة، والعزوف عن الدنيا، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: هل كان لمعروف الكرخي شيء من العلم؟ فقال لي: كان معه رأس العلم خشية الله تعالى، توفي سنة ٢٠٠هـ، وقيل سنة: ٢٠١هـ. انظر: تاريخ بغداد: (١٣/١٩٩)، وفيات الأعيان: (٥/٢٣١)، سير أعلام النبلاء: (٩/٣٣٩).

(٣) هو: الجنيد بن محمد بن الجنيد الخَزَّاز الصوفي، أبو القاسم القَوَارِيْري أصله من نهاوند، قيل له: الخَزَّاز لأنه يعمل الخَزَّ – نوع من الثياب –، والقَوَارِيْري لأن أباه كان قَوَارِيْرياً، سمع الحديث ودرس الفقه، ثم اشتغل بالعبادة ولازمها، كان شيخ وقته وفريد عصره، في علم الأحوال والكلام على لسان الصوفيه، وطريقة الوعظ، وكان على مذهب سفيان الثوري، صحب الحارث المحاسبي وخاله سري السقطي وتأثر بهما، قال الجنيد: «علمنا – أي التصوف – مضبوط بالكتاب والسنة، من لم يحفظ الكتاب ويكتب الحديث ولم يتفقه لا=

السَّقَطِي[1]، وأمثال هؤلاء، والحال [ب/٩٠] أن هؤلاء الرافضة أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة، والاقتداء بهم لا في حياة النبي ﷺ ولا بعده، وهم من أعظم الناس جهلاً بالحديث وبغضاً له، ومعاداة لأهله.

قال الشريف المرتضى[2] الرافضي [الشيعي][3] في كتابه «الانتصار»[4]: «[إن][5] خبر الآحاد[6] العمل بها في الشريعة [عندنا][7] غير جائز»[8]، وقال أيضاً: «وقد بيَّنَّا أن أخبار الآحاد إذا سلمت من المعارضات والقدوح لا يعمل بها في الشريعة»[9]. انتهى.

فإذا كان وصف الفرقة الناجية هو اتِّباع الصحابة على عهد النبي ﷺ، وذلك شعار أهل السنة والجماعة كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة،

=يقتدى به»، توفي سنة ٢٩٨هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٤٢١/٧)، وفيات الأعيان: (٣٧٣/١)، الوافي بالوفيات: (١٥٥/١١).

(١) هو: السَّرِيُّ بن المُغَلِّس السَّقَطِي، أبو الحسن البغدادي، الزاهد العابد المشهور، كان صاحباً لمعروف الكرخي، وخال الجنيد، قيل: إنه أول من أظهر ببغداد لسان التوحيد، وتكلم في علوم الحقائق، توفي سنة ٢٥٣هـ. انظر: تاريخ بغداد: (١٨٧/٩)، وفيات الأعيان: (٣٥٧/٢)، سير أعلام النبلاء: (١٨٥/١٢).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص٨٤).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «البغي».

(٤) تقدم التعريف به: (ص١٣٦).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) تقدم التعريف به وبيانه: (ص١٣٦).

(٧) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٨) الانتصار: (ص٤١١).

(٩) المرجع السابق: (ص٤٢٤).

وذلك ما كان [النبي][1] ﷺ وأصحابه عليه في عهده، مما أمرهم به، أو أقرهم عليه أو فعله، والجماعة هم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم[2] وكانوا شِيَعاً، فالذين فرقوا دينهم وكانوا شِيَعاً خارجون عن الجماعة، قد برأ الله نبيه منهم، وذلك وصف الرافضة، فإن قيل: فقد قال في الحديث: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[3]، فمن خرج عن تلك الطريقة بعده لم يكن منهم، وقد ارتدَّ ناس بعده فليسوا من الفرقة الناجية، قلنا: نعم، وليس في ذلك ما يقتضي القدح في الحديث الشريف، هذا وإن من أشهر الناس بالرِدَّةِ خصوم أبي بكر الصديق، كمثل مسيلمة الكذاب وأتباعه وغيرهم، وهؤلاء مرتدُّون تتولاهم[4] الرافضة، ويقولون: إنهم كانوا على الحق، وأن الصدِّيق قاتلهم بغير حق، وقد ذكرنا الفرق بين هؤلاء المرتَدِّين وبين الذين[5] [قُوتِلوا][6] على إنكار فرض الزكاة.

ثم نقول: إن من أظهرِ الناسِ رِدَّةً الغالية[7] الذين حرقهم عليٌّ بالنار لما ادعوا فيه الإلهية، والسبائية[8] ....

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ليست في (ت).

(٣) تقدم تخريج الحديث في هامش: (ص٩٩)، وكذلك تقدم الكلام عن الفرقة الناجية في: (ص٩٩).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «يتولاهم».

(٥) قوله: «وبين الذين»ليس في (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «قوبلوا».

(٧) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

(٨) تقدم التعريف بها: (ص٢٥٢).

أصحاب عبد الله بن سبأ[(١)] الذين أظهروا سب أبي بكر وعمر، وهم أول من ظهر عنه دعوى ألوهية علي، وأول من ظهر عنه دعوى النبوة من المنتسبين إلى الإسلام المختار بن أبي[(٢)] عبيد[(٣)]، وكان من الشيعة[(٤)]، فعُلم أن أعظم الناس رِدَّة هم في الشيعة أكثر منهم في سائر الطوائف، ولهذا [صار منهم][(٥)] عشرون فرقة يكفر بعضهم بعضاً، ولهذا أيضاً لا يعرف أسوأ ردة من رِدَّةِ الغالية من الشيعة كالنصيرية[(٦)]، والإسماعيلية[(٧)] ونحوهم.

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص٢٥٠).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت) بياض.

(٣) تقدمت ترجمته: (ص٧٧).

(٤) تقدم التعريف بها: (ص٨٢).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أيضاً لا يعرف».

(٦) النصيرية: هم أتباع أبي شعيب محمد بن نصير النميري، وهم من الفرق الباطنية الغلاة، القائلين بإلهية علي، ويترضون عن قاتله ابن ملجم، لزعمهم أنه خلص اللاهوت من الناسوت، ويعتقدون أن محمداً ﷺ متصل بعلي رضي الله عنه ليلاً، ومنفصل عنه نهاراً، وأن محمداً ﷺ خلق سلمان الفارسي، وهؤلاء الثلاثة هم الثالوث المقدس، وسلمان خلق الأيتام الخمسة، ويقولون بالتناسخ، وإباحة المحارم، ولشيخ الإسلام فتوى فيهم، ومنها قوله عنهم: «أكفر من اليهود والنصارى، بل وأكفر من كثير من المشركين... فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالاة أهل البيت، وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه... إذ مقصودهم إنكار الإيمان وشرائع الإسلام بكل طريق». انظر: مجموع الفتاوى: (١٤٥/٣٥ – ١٦٠)، الملل والنحل: (١٨٨/١)، فرق الشيعة: (ص٩٣)، كتاب: الباكورة السليمانية في كشف أسرار الديانة النصيرية لسليمان أفندي الأذني.

(٧) تقدم التعريف بها: (ص١٣٢).

وأما احتجاج الطوسي[1] لهم بأنهم باينوا جميع المذاهب، وأن جميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد، إن أراد بالمباينة أن ذلك [ب/٩١] فيما اختصوا به، فهذا شأن جميع المذاهب، فإن الخوارج[2] أيضاً باينوا جميع المذاهب فيما اختصوا به من التكفير بالذنوب، ومن تكفير علي بن أبي طالب، ومن[3] إسقاط طاعة الرسول فيما لم يخبر به عن الله، وإسقاط اتباع السنة [المتواترة][4] التي تخالف ما يظن أنه ظاهر القرآن، كقطع السارق من المنكب، وأمثال ذلك، قال الأشعري[5] في «المقالات»[6]: «أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب، وهم مختلفون في ذلك، هل كفره شرك أم لا؟وأجمعوا على أن الله يعذب أصحاب الكبائر عذاباً [دائماً][7]، ....

(١) تقدمت ترجمته: (ص٨٦).

(٢) تقدم التعريف بها: (ص٨٠).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وفي».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «المتواتر».

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٦٧).

(٦) هو كتاب: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تأليف الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، (المتوفى سنة ٣٢٤هـ)، وهناك من ذكره باسم: «مقالات المسلمين»، وذكر الأشعري فيه أن المسلمين اختلفوا على عشرة أصناف، وسلك طريقين أو منهجين في كتابه، المنهج الأول: عرض آراء ومقالات كل فرقة من الفرق، والمنهج الثاني: جعل المسائل أصولاً ثم يذكر أقوال الفرق التي قالت بها، وقال عنه شيخ الإسلام: «ومن أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات الناس المختلفين في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري، وقد ذكر فيه من المقالات وتفاصيلها ما لم يذكره غيره». انظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري: (ص١٣١)، منهاج السنة: (٥/٢٧٥)، هدية العارفين: (٥/٦٧٧).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ديماً».

إلا النجدات[1]»[2].

والمعتزلة[3] أيضاً باينوا جميع الناس فيما اختصوا به من المنزلة بين المنزلتين[4]، وقولهم: إن أهل الكبائر يخلدون في النار، وليسوا بمؤمنين ولا كفار، وكذلك الكراميَّة[5] باينوا سائر الطوائف في قولهم: إن الإيمان هو القول باللسان، فمَن أقر بلسانه كان مؤمناً، وإن جحد بقلبه، قالوا: وهو مؤمن مخلد في النار، فإن هذا لم يقله غيرهم، ولكل واحد من أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، مسائل تفرد بها عن الأئمة الثلاثة كثيرة.

---

(١) النجدات: هم أتباع نجدة بن عامر الحنفي، وهي إحدى فرق الخوارج، ومن آرائهم التي خالفوا بها الخوارج: من استحل من أتباعهم شيئاً عن طريق الاجتهاد فهو معذور، ولذا أطلق عليهم العاذرية، وقالوا: من فعل صغيرة من الذنوب ثم أصر عليها فهو مشرك، ومن فعل كبيرة غير مصر عليها فهو مسلم، ولهذا قالوا: بأن صاحب الكبيرة من أتباعهم كافر كفر نعمة، وليس كفر مخرج من الملة، وتولوا أصحاب الحدود والجنايات من موافقيهم، وقالوا: إن عذبوا بذنوبهم فيعذبون بغير النار، ولا يخلدون في العذاب، وأسقط نجدة حد الخمر عن أتباعه، وقالوا: إنه لا يلزم الناس إقامة إمام ولا حاكم، وعليهم أن يتعاطوا الحق بينهم. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٨٩)، الفرق بين الفرق: (ص٦٦)، الملل والنحل: (١/١٢٢)، التبصير في الدين: (ص٤٥).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين: (١/٨٦).

(٣) تقدم التعريف بها: (ص١٥٣).

(٤) المنزلة بين المنزلتين: هي أصل من أصول المعتزلة الخمسة، التي هي: العدل والتوحيد وإنفاذ الوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويَعْنُون بالمنزلة بين المنزلتين: أن من ارتكب كبيرة من الكبائر فإنه فاسق، أي في منزلة بين الكفر والإيمان، لكنهم أوجبوا له الخلود في النار إن مات على ذلك ولم يتب. انظر: التنبيه والرد للملطي: (ص٣٦)، مجموع الفتاوى: (١٣/٣٨٧)، شرح العقيدة الطحاوية: (٢/٤٣٤، ٧٩٣).

(٥) تقدم التعريف بها: (ص١٥٤).

وإن أراد بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم، فليس كذلك، فإنهم في توحيدهم موافقون للمعتزلة، وقدماؤهم كانوا مجسمة(١)، وكذلك في القدر(٢) هم موافقون للمعتزلة، وقدماؤهم كان كثير منهم يثبت القدر، وبعضهم [ت/٥٨] ينكرونه، وبعضهم من متأخريهم موافقون الواقفة(٣) الذين يقولون: لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أو لا؟ وأما أهل الحديث والسنة والجماعة فاختصوا باتباعهم الكتاب والسنة الثابتة عن نبيهم في الأصول والفروع، وما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ.

وإن أراد بالمباينة: أنهم يُكَفِّرون كل أهل دار غير دارهم، كما أفتى بذلك غير واحد من شيوخهم، قيل(٤): هذا الوصف يشاركهم فيه الخوارج؛ فإن الخوارج ترى السيف(٥) وحروبهم مع الجماعة مشهورة، وعندهم كل دار غير دارهم فهي

---

(١) تقدم التعريف بهم: (ص١٢٣).

(٢) تقدم التعريف به: (ص٧٩).

(٣) الواقفة: يطلق هذا اللقب على من توقف بين أمرين أو شيئين، ولم يقطع بالقول على أحدهما، ولا يختص بفرقة ولا مذهب معين، فإنه هنا أطلق على من توقف عن القول بدخول أهل الكبائر من أهل القبلة النار، ولا أن أحداً منهم لا يدخلها، وقالوا: من تاب منهم لا يقطع بقبول توبته؛ بل يجوز أن يدخل النار؛ وذكر شيخ الإسلام أن هذا قول القاضي أبي بكر الباقلاني ومن وافقه من الأشاعرة، وأطلق السلف لقب الواقفة على الذين توقفوا في القرآن الكريم، وقالوا: لا نقول عنه مخلوق؛ ولا غير مخلوق؛ وذمهم السلف وبدَّعوهم، وكذلك أُطلِق لقب الواقفة على فرقة من فرق الإباضية من الخوارج، وأطلقه الرافضة على من توقف عن القول بموت موسى الكاظم، ولم يقطع بموته، وسَمَّوْهُم بالكلاب المطورة. انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١١٠)، الفرق بين الفرق: (ص٥٣)، والشريعة للآجري: (١/٥٢٧)، مجموع الفتاوى: (٧/٤٨٦) (١٢/٤٢٠).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «فالجواب».

(٥) يقصد المؤلف بقوله: «ترى السيف»: أي أن مذهبهم هو الخروج بالسيف على أئمة المسلمين=

دار كفر، وقد نازع بعضهم في التكفير العام، [كما نازع بعض الإمامية في التكفير العام][1]، فقد تبين أن المباينة والمشاركة في أصول العقائد قدر مشترك بين الرافضة وغيرهم.

بل يقال: إن مباينتهم لجميع المذاهب يدل[2] على فساد قولهم، ومما يدل على هذا ما قدمناه[3] من أن الشيعة افترقت إلى عشرين فرقة يكفر بعضهم[4] بعضاً غير الفرقة[5] المكذبة منهم لدعوى الآخرين[6]، وقد سبق بيانه[7]، وناهيك بذلك نقضاً لما ادعاه هذا الشيعي[8]، فإن قيل: الحديث دل على أنها لابد أن تفارق هذه الواحدة [ب/٩٢] سائر الاثنين وسبعين فرقة **قلنا**: نعم، وكذلك يدل الحديث على مفارقة الثنتين وسبعين بعضها بعضاً، كما فارقت هذه الواحدة، فليس في الحديث ما يدل على اشتراك الثنتين وسبعين[9] في أصول العقائد، وقد تقدم اختلافات

=وحكامهم ومقاتلتهم، وهذا الوصف لا يختص بالخوارج وحدهم، فيشاركهم فيه الزيدية وغيرها من الفرق. انظر: مقالات الإسلاميين: (٧٤/١)، منهاج السنة: (٤٦٦/٣)، تهذيب التهذيب: (٢٥٠/٢).

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «تدل».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «قدمنا».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «تكفر بعضها».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «الفرق».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «الأخرى».

(٧) انظر: (ص١٠٠).

(٨) هو ابن المطهر وقد تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٩) قوله: «بعضها بعضاً كما فارقت هذه الواحدة، فليس في الحديث ما يدل على اشتراك الثنتين وسبعين» ليس في (ت).

الرافضة القائلين بالنص اختلافاً لا [ائتلاف][1] فيه، فإذا كانوا أعظم تبايناً واختلافاً من سائر طوائف الأمة، امتنع أن تكون هي الطائفة الناجية، [لأن أقل ما في الطائفة الناجية][2] أن تكون متفقةً في أصول دينها، كاتفاق أهل السنة والجماعة على أصول دينهم، وهؤلاء [الاثنا][3] عشرية يقولون: إن أصول الدين أربعةٌ: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة[4]، والحال أنهم مختلفون في التوحيد والعدل والإمامة، ويُخْطِّئ بعضهم بعضاً، [وقد تقدم ذكر افتراق الإمامية ومباينة بعضهم بعضاً][5] في تعيين الإمام منتظراً كان أو غير منتظر، على التفصيل الذي سبق بيانه[6].

وجميع هؤلاء المباينون [للاثني][7] عشرية مُنْكِر[8] لإمامة محمد بن الحسن العسكري[9] صاحب السرداب..[10] بل لإمامة الحسن[11] نفسه، وسميت فرقته بالحمارية[12]، ....

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ائتلافاً».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الاثني».

(٤) تقدم بيان ذلك وتوضيحه في: (ص٢٤٢).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) ذكر هذا في فصل مستقل: (ص١٧٨).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الاثني».

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «منكرون».

(٩) تقدمت ترجمته: (ص١٣٢).

(١٠) كلمة غير واضحة في (ب)، وفي (ت): «المسجون»، وتقدم تفصيل القول في من قال بدخول مهدي الرافضة المنتظر في السرداب، ومن نفى ذلك، في: (ص١٨٤).

(١١) هو الحسن العسكري، والد مهدي الرافضة المنتظر، وتقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(١٢) تقدم التعريف بها: (ص١٠٧).

والحال أن هذا الإمامي مصنف الرسالة(١) قد جزم بأن مسألة الإمامة ركن من أركان الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وقد كَفَّر الشيخ المرتضى(٢) من خرج عن ترتيب الأئمة الاثني عشر [وأنكر إمامة واحد منهم](٣)، فعلى هذا كان ينبغي للمصنف أن يُعَيِّن الفرقة التي هي ناجية من بين فرق الإمامية، حيث كانت مسألة الإمامة عندهم ركن من أركان الإيمان، أو كان يدعي أن ما عدا الفرقة الأثني عشرية غير داخلين في مسمى [الإمامية](٤) ها هنا فليتأمل.

[وقد وضح وتبين مما تقدم اختلافهم الفاضح في الأركان الثلاثة التوحيد والعدل والإمامة](٥)، وأما النبوة فغايتهم أن يكونوا مقرين(٦) بها كسائر الأمة(٧)، فإن قالوا: نحن أكثر من هذه الطوائف، فيكون الحق معنا دونهم، قيل لهم: وأهل السنة أكثر منكم فيكون الحق معهم دونكم»(٨)، وجماعة الزيدية(٩) أيضاً خلائق لا

---

(١) هو ابن المطهر الحلي تقدمت ترجمت: (ص١٠٥)، ويعني بالرسالة: كتابه: «منهاج الكرامة».

(٢) تقدمت ترجمته: (ص٨٤).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفيتن من (ت)، وفي (ب): «الأمية».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «مقربين».

(٧) في (ت): «إلا أن متأخريهم جزموا بأن أئمتهم الاثني عشر أفضل من جميع الأنبياء ما عدا أولي العزم، وأقدم أن جمهور تفضلهم على أولي العزم، وناهيك قبحاً وخيبة وشقاوة»، ولأنها غير مستقيمة المعنى لم أثبتها في المتن.

(٨) انظر: منهاج السنة: (٤٤٣/٣ — ٤٨٥) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الفرية بتصرف، إلا ما نقله عن المرتضى في أخبار الآحاد، وكذلك ما ذكره من افتراق الشيعة، واختلاف الإمامية في تعيين الإمام.

(٩) تقدم التعريف بها: (ص١٢٠).

يحصون بالمغرب، وبالحجاز، واليمن والمشرق، وهم أكثر من الحمارية[١].

الفرية السابعة:

[قولهم][٢]: إن أهل السنة لا يجزمون بحصول النجاة لهم ولا لأئمتهم، والإمامية جازمون قاطعون بذلك، من صورة ما قاله ابن المطهر: «الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم ولأئمتهم، قاطعون بذلك لا لهم ولا لغيرهم[٣]، فيكون اتباع أولئك[٤] أولى؛ لأنا لو فرضنا مثلاً خروج شخصين من بغداد يريدان الكوفة فوجدا طريقين سلك كل منهما طريقاً، فخرج ثالث يطلب[٥] الكوفة: فسأل أحدهما: أين تريد؟ فقال: الكوفة، فقال: هل طريقك يوصلك إليها؟ وهل طريقك آمن أم مُخَوِّف؟ [ب/٩٣] فقال: طريقي يوصلني إليها، وهو آمن، فسأل الثاني، فقال له: لا أعلم أن طريقي يؤديني إلى الكوفة؟ ولا أعلم أنه آمن، فالثالث إن تابع الأول كان آخذاً بالحزم[٦]، وإن تابع الثاني عدَّه الناس سفيهاً»[٧]. انتهى زعمه الفاسد ومثاله البارد الكاسد.

والجواب: [أولاً]:[٨] وبالذات أن الجازمين بحصول النجاة لهم [ولسائر من

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٠٧).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) قوله: «من صورة ما قاله ابن المطهر الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم ولأئمتهم قاطعون بذلك لا لهم ولا لغيرهم» ليس في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «اتباعهم».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «يريد».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «بالجزم».

(٧) انظر: منهاج الكرامة: (ص٥٠).

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عن أولاً».

كان على مذهبهم من زمان أئمتهم وإلى حين انقراض العالم][1] ولأئمتهم[2] القاطعين بذلك القائلين له في زمان انقطع عنه الوحي ومضى من عصر النبوة أزيد من أربعمائة ما هم عليه من الاختلاف الشديد من العقائد الدينية، وعدم إمام لهم ظاهر معصوم يشافههم بخطاب يستندون إليه، ولا نصّ قطعي يعتمدون عليه أفجر الفجرة أطرحوا جلباب الحياة، وصرَّحوا بأنهم[3] قد أمنوا من عذاب الله، وزال عنهم الخوف مطلقاً بمقتضى جرمهم[4] المذكور، وهذه مكابرة قبيحة، وفرية ظاهرة الكذب قطعاً، [وتخيلوا بحماقتهم وسماجتهم لها مثالاً سخيفاً، تضمن أن الناس قسمان من عهد النبوة إلى أهل النجاة وهم الروافض الإمامية، [ت/٥٩] وأهل الهلاك وهم من عداهم هذا][5] خصوصاً[6] وقد كَفَّر بعضهم بعضاً، ولو لم يكن ذلك التكفير، فعلماء الإسلام قاطبة من أهل السنة والجماعة متفقون على أن الفائز الناجي السعيد من ختم له بالخير، والشقي مقابله، ولن ينفع من ختم له بالسوء تقدم قناطير من إيمان وعمل صالح، وينفع من ختم له بالخير تقدم [مثقال][7] حبة من خردل من إيمان، وأن الخاتمة لكل إنسان علمها عند الله تعالى، فمن أين لهذا الرافضي الجاهل عِلْمُ أن جميع الإمامية يختم لهم بخير[8]، وقد عَلِمْتَ مما مضى

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولسائر أئمتهم».

(٣) من قوله: «القائلين له في زمان»إلى قوله: «وصرحوا بأنهم»ليس في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «حزمهم».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) ليست في (ت).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «مثقاله».

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «بالخير».

وتَعْلَمُ مما يأتي، ما انطوت عليه سجاياهم[1] الفاسدة من الاعتقادات الباطلة قطعاً، والافتراءات المباعدة لهم عن سبيل النجاة، ثم إن كان كل من يدَّعي أنه تابع لإمامه الذي يفتتح مدائن الكفر[2]، ويُكَثِّر سواد المسلمين، ويأخذ على يد الظالم، ويفعل ما هو الأصلح في إعلاء دين الإسلام، وحفظ النظام، وقد قام في ذلك بمشيئة الله تعالى وإرادته على ما جرى به علمه ﷻ أتم قيام سيما ومن مذهب هؤلاء القدرية[3] أن الله لا يفعل إلا ما هو الأصلح[4]، وقد فعل هذا الإمام ما يليق فعله بالخلافة، ثم [اعتقد][5] أن طاعته واتِّبَاعَهُ توجب النجاة لهم[6] خصوصاً، وقد رأى اللطف والمصلحة التي حصلت بأئمتهم لعموم الناس يكون بلا شك ولا شبهة أحق بالنجاة، وأحسن حالاً من الروافض المعتقدين إماماً معدوماً، أو عاجزاً.

رفع ستر ضلال هذا المثال[7] المتقدم: [بأن يقال][8]: إنما يكون مطابقاً إذا ثبت له مقدمتان: الأولى: أن لنا إماماً معصوماً، الثانية: أنه أمرنا بكذا وكذا.

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «سجاياتهم».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «الكفرة».

(٣) تقدم التعريف بها: (ص١٠٢).

(٤) تقدم التعريف به: (ص١٤٨).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «يوجب النجاة له».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «رفع ستر الضلال بإفساد هذا المثال».
والمثال الذي يريد المؤلف بيان فساده هنا؛ هو الذي ضربه ابن المطهر في بداية هذه الفرية لشخصين خرجا من بغداد يريدان الذهاب إلى الكوفة فوجدا طريقين سلك كل منهما طريقاً... الخ.

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يقال إنه».

وكلا المقدمتين غير معلوم[(١)]؛ بل باطلة، فإن الأئمة الذين [ب/٩٤] يدَّعون فيهم العصمة ماتوا منذ سنين كثيرة، والمنتظر قد خاب ظنهم فيه [فلم يقفوا له على عبر ولا خبر][(٢)] وإن كابروا ظاهراً[(٣)]، والذين يُطَاعون في طول هذه المدة المديدة إنما هم شيوخ من شيوخ الرافضة، وكُتب[(٤)] صنَّفها بعض شيوخهم، وهم متفاوتون[(٥)] في الجهل وفرط التعصب الذي يغطي على البصائر، ويروجون تصانيفهم بأن ما فيها منقول عن أولئك المعصومين، لكن هؤلاء ليسوا بمعصومين بالاتفاق، ولا هم نفس الشيوخ الذين يقولون: سمعنا من المعصوم، وإنما هم خَلْف أضاعوا الصلاة، واتبعوا الشهوات، وهؤلاء بعيد عنهم القطع لهم [بالنجاة][(٦)].

ثم نقول: إن المثال السابق في هذا الوجه مردود، وليس أصلاً يقاس عليه؛ فإن الرجل الذي قال: طريقي آمن لم يحسن في العقل تصديقه بمجرد قوله، بل يُجَوِّز العقل أن يكون هذا محتالاً عليه، حتى يصحبه في الطريق فيقتله ويأخذ ماله، ويجوز أن يكون غير عالم بما في الطريق من الخوف، ولو كان كل من قال: إن طريقي آمن مُوصل يكون أولى بالتصديق ممن توقف، لكان كل جاهل ومفتري يدعي في المسائل المشتبهة، ويقول: إن قولي فيها هو الصواب، وأنا قاطع بذلك [ويكون][(٧)] اتِّباعه أولى من طريق ذوي العلم والصدق والعقل،

(١) كذا في كلتا النسختين، وفي منهاج السنة: «معلومة».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) قوله: «وإن كابروا ظاهراً» ليس في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «أو كتب».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «يتفاوتون».

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أن يكون».

[الذين][(١)] لا يَضْمَنُونَ لأحد إلا ما ضمنه الله ورسوله لمن أطاعه، وكان أيضاً ينبغي أن يكون أئمة الإسماعيلية أولى؛ لأن الإسماعيلية[(٢)] يدَّعون من علم الغيب وكشف باطن الشريعة، وعلو الدرجة أعظم مما تدَّعيه[(٣)] الاثنا عشرية، فَتَبَيَّن أن مجرد الإقدام على الجزم، لا يدل على علم صاحبه ولا صدقه، وأن التوقف والإمساك حتى يتبين الدليل هو عادة العقلاء، وإن أرادوا أن كل واحد ممن اعتقد اعتقادهم يدخل الجنة، وإن تَرَكَ الواجبات، وفَعَلَ المحرمات، فهذا لا يقول به عاقل، وإن قال: حبُّ علي حسنة لا يضر معها سيئة، فلا يضر ترك الصلوات [ولا الفجور][(٤)] بالعَلَوِيَّاتِ، ولا سفك دماء بني هاشم، فذلك واضح البطلان، وإن أراد أنهم يعتقدون أن من اعتقد اعتقاداً صحيحاً، وأدى الواجبات وترك المحرمات يدخل الجنة، فهذا اعتقاد أهل السنة، فإنهم يجزمون بالنجاة لكل من اتقى الله كما نطق به القرآن، وكل من مات على التقوى عُلم أنه من أهل الجنة قطعاً، فتبين أنه ليس من الإمامية جزم محمود اختصوا به عن أهل السنة والجماعة، وأيضاً أهل السنة يجزمون بحصول النجاة لأئمتهم أعظم من جزم الرافضة، وذلك أن أئمتهم بعد النبي [ب/٩٥] ﷺ هم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، وهم جازمون بحصول السعادة لهؤلاء، ويشهدون أن العشرة في الجنة، ويشهدون أن الله تعالى قال لأهل بدر: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[(٥)]، ويقولون: «لا

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الذي».

(٢) قوله: «الإسماعيلية أولى؛ لأن الاسماعيلية» ليس في (ت).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «يدعيه».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب) «والفجر».

(٥) هذا جزء من الحديث الذي رواه علي بن أبي طالب في قصته مع حاطب بن أبي بلتعه رضي الله عنهما، =

يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»[1]، كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ، فهؤلاء أكثر من ألف وأربعمائة إمام قد ﷺ، ونطقت السنة أنه لا يدخل النار منهم أحد رضوان الله عليهم [ت/٦٠] أجمعين[2].

الفرية الثامنة:

[وهي][3]قولهم: إن الإمامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين المشهورين بالفضل والعلم والزهد والورع والعبادة من زمن [الطفولية إلى آخر][4] العمر[5].

والجواب عن قولهم: إنهم أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين أننا لا نسلم لهم ذلك بل هم مخالفون لأمير المؤمنين علي كرم الله وجهه[6]، ولأهل بيته في أصولهم الدينية التي فارقت فيها الرافضة الإمامية أهل السنة والجماعة في توحيدهم وعدلهم وإمامتهم، فإن الثابت عن علي ﷺ وأئمة أهل بيته من إثبات الصفات لله، وإثبات القدر، وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر وغير ذلك من المسائل كله[7] يناقض مذهب الرافضة، والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم بحيث إن معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل

=وقد أخرجه البخاري برقم: (٢٨٤٥) في: (١٠٩٥/٣)، في كتاب: الجهاد والسير، باب: الجاسوس، وكرره في مواضع، ومسلم في صحيحه برقم: (٢٤٩٤) في: (١٩٤١/٤)، وفي الباب أحاديث عن عمرو وجابر بن عبد الله وأبي هريرة ﷺ أخرجها غيرهم من الأئمة.

(١) تقدم تخريجه: (ص٣٢٣).

(٢) انظر: منهاج السنة: (٤٨٥/٣ — ٥٠٢) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الفرية بتصرف.

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الطفول الآخر».

(٥) ذكر هذه الفرية ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٥٠).

(٦) انظر: كلام ابن كثير على تخصيص علي ﷺ بهذا: (ص٣١٥).

(٧) ليست في (ت).

البيت يوجب علماً ضرورياً بأن الرافضة مخالفون له، لا موافقون له، [وسيأتي في هذا فصول كثيرة][1]، وأيضاً فقد عُلِمَ أن الشيعة مختلفون اختلافاً كثيراً في مسائل الإمامة والصفات والقدر وغير ذلك من مسائل أصول دينهم، فأي قول لهم مأخوذ عن الإمام المعصوم، وقد تقدم في هذه الرسالة كثرة اختلافاتهم في النص وفي المنتظر، وأنهم[2] عشرون فرقة يكفر بعضهم بعضاً، [وهم من نفس الإمامية، والباقون عدا الاثني عشرية يكذبون الاثني عشرية][3] وأنهم [في][4] الإمام المنتظر الباقي على أقوال عديدة كما مر، فمنهم [من يقول ببقاء محمد الباقر[5]، ومنهم من يقول ببقاء جعفر بن محمد[6]، ومنهم من يقول ببقاء ابنه موسى[7]، ومنهم من يقول ببقاء][8] محمد بن[9] عبد الله بن معاوية[10]، ومنهم من يقول ببقاء [محمد بن][11] عبد الله بن حسن[12]، ومنهم من يقول ببقاء محمد بن الحنفية[13]، ومنهم

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وأن منهم».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «من».

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٧) تقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٨) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٩) قوله: «محمد بن» ليس في (ت).

(١٠) هو: عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وتقدمت ترجمته: (ص٢٠٠).

(١١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(١٢) هو: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وتقدمت ترجمته: (٢٠١).

(١٣) تقدمت ترجمته: (ص١٢٦).

من يقول ببقاء محمد بن الحسن العسكري[1]، ومنهم من يقول ببقاء أبيه [الحسن][2]، وأنه هو المنتظر، وهؤلاء يقولون: نص على علي بن الحسين[3]، وهؤلاء يقولون نص على محمد بن الحنفية، وهؤلاء يقولون: أوصى إلى محمد بن عبد الله بن حسن، وهؤلاء يقولون: إن جعفراً أوصى إلى ابنه إسماعيل[4]، وهؤلاء يقولون: [بل][5] أوصى إلى ابنه محمد بن جعفر[6]، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه عبد الله الأفطح[7]، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه موسى وهؤلاء [ب/٩٦] يسوقون إلى محمد بن الحسن وهؤلاء يسوقون النص إلى محمد بن إسماعيل بن الصادق[8]، وهؤلاء يسوقون النص من أبي هاشم[9] إلى بني العباس.

ويمتنع أن تكون هذه الأقوال المتناقضة مأخوذة عن[10] معصوم، فبطل قولهم: إنَّ أقوالهم مأخوذة عن معصوم، وأيضاً فيقال: إذا كان الاختلاف بين الشيعة هذا الاختلاف، وهم متنازعون هذا التنازع، فمن أين يُعلم صحيح هذه الأقوال من سقيمها، بنصٍّ عن عليٍّ بصحة قول دون الآخر، وكل منهم يدَّعي أن ما يقوله إنما أخذه عن المعصومين، وليس للشيعة أسانيد متصلة، برجال معروفين

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٣٢).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت)، وتقدمت ترجمته: (ص١٤٦).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص١٤٥).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص٢١١).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) تقدمت ترجمته: (ص٢١٠).

(٧) تقدمت ترجمته: (ص٢١١).

(٨) تقدمت ترجمته: (ص٢٢١).

(٩) هو: عبد الله بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب، وتقدمت ترجمته: (ص١٩٤).

(١٠) كذا في (ب)، وفي (ت): «من».

مثل أسانيد أهل السنة، حتى ينظر في الإسناد وعدالة الرجال؛ بل إنما هي منقولات منقطعة عن طائفة عرف فيها كثرة الكذب، وكثرة التناقض في النقل، فهل يثق عاقل بذلك، وإنْ ادِّعَوا تواتر نص هذا على هذا، [ونص هذا على هذا، كان هذا][1] مُعارَضاً بدعوى غيرهم، مثل هذا التواتر [في نصوصهم][2]، فإن سائر القائلين بالنص إذا ادَّعَوا مثل هذه الدَّعوى لم يكن بينهما فرق[3].

الفرية التاسعة:

وهي قول شيخ الرافضة ابن المطهر: «وما أظن [أن][4] أحداً من المحصلين وقف على هذه[5] المذاهب، واختار غير مذهب الإمامية باطناً، وإن كان في الظاهر يصير إلى غيره طلباً للدنيا، حيث وضعت لهم المدارس والربط والأوقاف حتى يستمر لبني العباس الدعوة، ويُشَيِّدوا[6] للعامة اعتقاد إمامتهم»[7].

والجواب: أن هذا كلام جاهل بأحوال السلف الصالح أو متجاهل ويريد ترويج مذهبه سفهاً، أو مَن هو أعظم الناس عناداً، وبطلان ما قاله ظاهر من وجوه كثيرة؛ فإنه من المعلوم أنَّ أهل السُّنَّة كانوا قبل أن تبنى المدارس أقوى وأظهر، فإن المدارس إنما بنيت في بغداد في أثناء المائة الخامسة، فبنيت النِّظَامية[8] في

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) انظر: منهاج السنة: (٤/٥ — ١٩) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الفرية بتصرف.

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «هذا».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «ويشتدوا».

(٧) انظر: منهاج الكرامة: (ص٦٧).

(٨) المدرسة النظامية في بغداد: تنسب إلى نظام الملك الحسن بن علي الطوسي، أبو علي قوام=

حدود الستين والأربعمائة، وبنيت على مذهب واحد من الأئمة الأربعة، وقد كانت المذاهب الأربعة طبقت الشرق والغرب، وليس لأحد منهم مدرسة، والمالكية بالغرب لا يذكر عندهم ولد العباس، وقد كانت السُّنَّة قبل دولة بني العباس أقوى وأظهر، فإن بني العباس دخل في دولتهم كثير من الرافضة، وغيرهم من [ت/٦١] أهل البدع، ثم إن أهل السُّنَّة متفقون على أن الخلافة لا تختص ببني العباس، ومن المعلوم أن علماء السُّنَّة، كأبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي وغيرهم من أمثالهم، من أبعد الناس عن مداهنة الملوك، وعن مقاربتهم(١).

ولقد صح أن ابنَ هبيرة(٢) الأميرَ [رَاوَدَ](٣) الإمامَ أبا(٤) حنيفة أن يقبل

=الدين، كان وزيراً للسلاجقة، وعَظُم أمره عندهم، حتى صار الأمر كله بيده، بدأ بعمارتها في ذي الحجة من سنة ٤٥٧هـ، وفتحت يوم السبت في العاشر من ذي القعدة من سنة ٤٥٩هـ، وهدم لأجل عمارتها دوراً كثيرة، وكان يدرس فيها المذهب الشافعي، والعقيدة الأشعرية، وأنشأ نظام الملك مدارس أخرى في طوس ونيسابور، ومدن أخرى، وهو أول من سَنَّ بناء المدارس. انظر: وفيات الأعيان: (١٢٨/٢)(٢١٨/٣)، سير أعلام النبلاء: (٩٤/١٩)، البداية والنهاية: (٩٢/١٢).

(١) انظر: منهاج السنة: (١٢٩/٤ – ١٣٠) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الفرية إلى هنا، وبتصرف.

(٢) هو: يزيد بن عمر بن هبيرة بن مُعَيَّة الفزاري، أبو خالد أمير العراقين، كان سخيًّا جسيماً طويلاً فصيحاً خطيباً شجاعاً، ولي إمرة حلب وقنسرين للوليد بن يزيد، ثم ولاه مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية العراق، قتله أبو العباس السفاح في واسط، بعد أن حصره شهوراً، وذلك سنة ١٣٢هـ، في أول قيام دولة بني العباس. انظر: وفيات الأعيان: (٣١٣/٦)، سير أعلام النبلاء: (٢٠٧/٦)، الوافي بالوفيات: (١٥/٢٨).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «راو وسأل».

(٤) كذا في كلتا النسختين.

[ب/٩٧] قضاء الكوفة فأبى، فحلف ابن هبيرة أن يضربه عشرين سوطاً إن لم يقبل، فحلف أبو حنيفة أنه لا يقبل القضاء، فضربه عشرين سوطاً على رأسه، ففي الليلة القابلة رأى النبي ﷺ في النوم، فقال: أما تخاف من الله؟ تضرب رجلاً من أمتي بلا جرم وتهدده، فأرسل إليه واعتذر، وكان هذا في ولاية بني أمية، ثم إن أمير المؤمنين المنصور[1] العباسي طلب أن يكون أبو حنيفة قاضياً ببغداد، فلم يقبل حتى قيل: إن المنصور حلف فلم يقبل، قال في «خزانة الأكمل»[2]: فضربه مائة سوط وحبسه، فانظر إلى هذا الإمام الجليل وَوَرَعِه وشفقته على دينه، رضي بما فعلوه معه ولم يرضَ أن يصحبهم ويتولى عنهم.

ومثله أيضاً من ذلك جماعة من العلماء العاملين يتجنبون السلاطين، ويَنْفُرون من[3] مجالستهم، وليس عالم من علماء المسلمين قط، خصوصاً أصحاب الأئمة المجتهدين عُلِم أنه صار رافضياً؛ بل كلهم متفقون على تجهيل الرافضة وتضليلهم، والكتب كلها شاهدة بذلك، والرافضة أبعد طوائف الأمة عن الهدى، فقد جمعوا عظائم البدع المنكرة، فإنهم جهمية قدرية رافضة، وقد اتُهِمَ بعض من أتباعِ الأئمةِ الأربعةِ بالميل إلى نوع من الاعتزال، ولم نعلم أن أحداً منهم اتُهِمَ بالرفض لشناعة الرفض وقبحه[4].

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٥٢).

(٢) هو كتاب: خزانة الأكمل في الفروع: وهو في الفقه الحنفي، ومحيط بجُلِّ مصنفاتهم، واخْتُلِفَ في نسبته إلى مؤلفه، فقيل: إنه لأبي الليث السمرقندي، والصحيح أنه لأبي عبدالله يوسف بن علي بن محمد الجرجاني. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: (٢/٢٢٨)، تاج التراجم في طبقات الحنفية: (ص٣١٨)، كشف الظنون: (١/٧٠٢).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وينفردون في».

(٤) انظر: منهاج السنة: (٤/١٣٠ – ١٣٢) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الفرية بتصرف، =

الفرية العاشرة:

وهي أقبح مفتريات ابن المطهر فإنه قال في رسالته: «وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله: «شر من إبليس من لم يسبقه في سالف طاعته[1]، وجرى معه في ميدان معصيته»، ولا شك بين العلماء أن أبليس كان أعبد الملائكة، وكان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة، ولما خلق الله آدم وجعله خليفة في الأرض، وأمره بالسجود فاستكبر فاستحق اللعنة والطرد، ومعاوية لم يزل في الإشراك وعبادة الأصنام، إلى أن أسلم بعد ظهور النبي ﷺ بمدة طويلة، ثم استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين عليه إماماً، وبايعه الكل بعد قتل عثمان، وجلس مكانه فكان شرّاً من إبليس»[2].

والجواب: أن هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن دين الإسلام وكل دين بل وعن الفعل الذي يكون لكثير[3] من الكفار ما لا يخفى على مَن تدبره.

أما أولاً: فلأن إبليس أكفر من كل كافر، وكل من دخل النار فمن أتباعه، قال تعالى: ﴿ **لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ [سورة ص: ٨٥]، وهو الأمر بكل قبيح، فكيف يكون أحد شرّاً منه لاسِيَّما من المسلمين [ب/٩٨] لاسِيَّما من الصحابة.

وقوله: «شر من إبليس من لم يسبقه في سالف طاعته[4] وجرى معه في ميدان

=من قوله: «من العلماء العاملين..»إلى هنا.

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «طاعة».

(٢) منهاج الكرامة: (ص٨١).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الكثير».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «طاعة».

المعصية»، يقتضي أن كل من عصى الله ولم يعهد له قبل المعصية سابق طاعات وعبادات أن يكون شرّاً من إبليس، وفيه من الفساد ما لا يحصى، وهو[1] كلام باطل في نفسه بغير حجة، وذلك أن أحداً لا يجري مع إبليس في ميدان معصيته كلها، فلا يتصور أن يكون في الآدميين من يساوي إبليس في معصيته بحيث يضل الناس كلهم ويغويهم، وأما طاعة إبليس المقدمة، فقد حبطت بالكفر، فامتنع أن يكون أحد شرّاً منه، وصار نظير هذا المرتد، الذي يقتل النفوس ويزني ويفعل القبائح، بعد سابق [طاعاته][2] الكثيرة فمن جاء بعده ولم يسبقه إلى تلك الطاعات الحابطة، وشاركه في قليل من معاصيه لا يكون شرّاً منه، فكيف يكون أحد شراً من إبليس، وهذا ينقض على الشيعة أصولاً كثيرة[3]، فسبحان من أضلهم.

ثم يقال له: ما الدليل على أن إبليس أعبد الملائكة، وأنه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة، أو أنه كان من حملة العرش في الجملة، أو أنه كان طاووس الملائكة، أو أنه ما ترك في السماء بقعة ولا في الارض بقعة إلا وله فيها سجدة وركعة ونحو ذلك مما يقوله بعض الناس، فإن هذا أمر إنما يعلم بالنقل الصادق، وليس في القرآن شيء من ذلك، ولا خبر صحيح عن النبي ﷺ يُحْتَجَّ به، وهل يَحْتَجُّ بمثل هذا في أصول الدين إلا من هو من أعظم الجاهلين؟.

وأعجب من ذلك قوله: «ولا شك بين العلماء أن إبليس كان أعبد الملائكة»، فيقال: من الذي قال هذا من علماء الصحابة [والآل][4] والتابعين،

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وهي».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «طاعته».

(٣) قوله: «وهذا ينقض على الشيعة أصولاً كثيرة» ليس في (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

وغيرهم من علماء المسلمين، فضلاً عن أن يكون مُتَفقاً عليه بين العلماء، فإن كان قاله: بعض القصاص أو المصنفين في الرقائق، أو بعض من ينقل في التفسير من الإسرائيليات [ت/٦٢] مما ليس له(١) إسناد، فمثل هذا لا يُحتَج به، وفي جواز نقله أكبر شبهة، فكيف يَحْتَجُّ به في جعل إبليس خيراً من كل من عصى الله من بني آدم؟ ويجعل الصحابة من هؤلاء الذين إبليس خير منهم، وما وصف الله ولا رسوله إبليس بخير قط، ولا بعبادة متقدمة ولا غيرها.

وأعجب من ذلك قوله: «لا شك بين العلماء أنه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة»، فيا سبحان الله هل قال: ذلك أحد من علماء المسلمين المقبولين، وهل يتكلم بذلك إلا مفرط في الجهل، فإن هذا لا يُعْرَف لو كان حقاً، [ب/٩٩] إلا بنقل من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ثم حَمْل واحد من الملائكة للعرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح، [ومن](٢) الذي نقل أنَّ(٣) إبليس حمل العرش ستة آلاف سنة؟ وهذا من أكذب الكذب، والله تعالى يقول: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا ﴾ [سورة غافر: ٧]، فأخبر أن له حملةً لا واحداً، وأنهم كلهم مؤمنون يسبحون بحمد ربهم مستغفرون للذين آمنوا، فإن [قيل](٤): هذه إخبار عن الحَمَلة؛ ليس فيه أنه لم يزل له [حَمَلَة](٥) قيل: قد جاءت الآثار بذلك كحديث عبد الله بن

(١) ليست في (ت).
(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وهو».
(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «عن».
(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).
(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «حمل».

صالح[(١)] عن معاوية بن صالح[(٢)]: «أن الله لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله قالوا: ربنا كيف نحمل عرشك وعليه عظمتك: فقال: قولوا: لا حول ولا قوة إلا بالله، فقالوها فأطاقوا حمله»[(٣)]، ويقال أيضاً: إن إبليس كفر وقد أخبر الله عنه أنه من الكافرين، فلو قدر أنه كان له عمل صالح حبط بالكفر، فكيف يشبه به المؤمنون[(٤)]، ومعاوية

---

(١) هو: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، مولاهم المصري، أبو صالح شيخ المصريين، كاتب الليث بن سعد على أمواله، لازمه فأكثر عنه، ووثقه يحيى بن معين، وقال عنه النسائي إنه ليس بثقة، وقال الذهبي: «كان صدوقاً في نفسه من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة، وتهاون بنفسه حتى ضعف حديثه، ولم يُترك بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روى»، توفي سنة ٢٢٣هـ. انظر: الجرح والتعديل: (٨٦/٥)، سير أعلام النبلاء: (٤٠٥/١٠)، الوافي بالوفيات: (١١٣/١٧).

(٢) هو: معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي، أبو عمر الشامي الحمصي قاضي الأندلس، كان من أوعية العلم، وثقه الإمام أحمد، وقال أبو حاتم الرازي: «صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث»، توفي سنة ١٥٨هـ. انظر: الجرح والتعديل: (٣٨٢/٨)، طبقات ابن سعد: (٥٢١/٧)، سير أعلام النبلاء: (١٥٨/٧).

(٣) هذا الأثر رواه الدارمي في نقضه على المريسي: (ص٤٥٩)، وقال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية بن صالح ثم ذكر الأثر، ورواه الذهبي في العلو للعلي الغفار: (ص١٢٧)وقال: حديث عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن بعض المشيخة فذكره، وقال ابن القيم في الوابل الصيب من الكلم الطيب: (ص١٠٦): سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ يذكر أثراً... حتى رأيت ابن أبي الدنيا قد ذكر هذا الأثر بعينه: عن الليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، قال: حدثنا بعض مشايخنا وذكره، علماً أن شيخ الإسلام كرر هذا الأثر في عدد من كتبه، منها: درء تعارض العقل والنقل: (٢٠/٧)، منهاج السنة: (٥١٢/٤).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «المؤمنين».

أسلم بعد الكفر، وقد قال الله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [سورة الأنفال: ٣٨]، ثم أقام الصلاة وآتى الزكاة، وأما إبليس فقد كفر بعد إيمانه وحَبِطَ إيمانه، فكيف يقاس من آمن بعد الكفر، بمن[1] كفر بعد الإيمان، وبقاء إسلام معاوية إلى أن مات مما يعلمه من كان موجوداً من الصحابة الكرام وغيرهم، فمن افترى عليه وعلى أبي بكر وعمر وعثمان ﵃ بأنهم ارتدوا وكفروا، ومدح إبليس وجعلهم دونه، وهو المقطوع بكفره[2] ولعنه بنص القرآن، عَلِمَ قطعاً أنه ضال مضل مبين[3]، وإنما الهادي[4] هو الله الحق المبين.



(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «ممن».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «بكفر».

(٣) انظر: منهاج السنة: (٤/٥٠٦ – ٥١٦) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الفرية بتصرف.

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «والهادي».

[الباب الخامس

في الدعاوى التي عليها اعتمدوا وإليها استندوا

وفي بيان أن بعضها وهي الأولى: لا يفيدهم العلم بصحة مُدَّعاهم، وبعضها وهي الثانية باطلة أصلاً، ويقاس عليه مسألة، وبعضها وهو ما بقي كالأول كما يأتي تفصيله:][1]

الدعوى الأولى:

قالوا: إن قول الله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٣] دليل عصمة أهل البيت، وقال ابن المطهر[2]: إنها مخصوصة بفاطمة وعلي، وابنيهما الحسن والحسين رضوان الله عليهم أجمعين، و**الجواب [أن مُدَّعاهم هذا..]**[3]**من وجهين:**

الأول: أن ذلك تعليل لأمرين ونهيين على الاستئناف، ولذلك عمَّ الحكم، قال القاضي[4]: «وتخصيص الشيعة أهل البيت بفاطمة وعلي وابنهيما رضي الله عنهم[5] لما روي أنه عليه الصلاة والسلام أدخلهم يوماً تحت كسائه[6]، ثم قال: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ**

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «باب يتضمن عدة دعاوى ادعتها الرافضة: وهم ليسوا فيها على حق ومنها التزييف قطعاً».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وقالت الاثنا عشرية»، وتقدمت ترجمة ابن المطهر: (ص١٠٥).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في الأصل، واستدركناه من (ت)، وهناك كلمة غير واضحة في (ت).

(٤) هو: القاضي البيضاوي: تقدمت ترجمته: (ص١٧١).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «وابنيهما رضوان الله عليهم».

(٦) يشير المؤلف إلى: «حديث الكساء»، فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة، وعليه مِرط مُرحَّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم=

﴿ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ والاحتجاج بذلك على عصمتهم وكون إجماعهم حجةً [ضعيف][1]؛ لأن التخصيص بهم لا يناسب ما قبل الآية وما بعدها، والحديث يقتضي أنهم أهل البيت لا[2] أنه ليس غيرهم»[3].

الوجه[4] الثاني: أن هذه الآية ليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت، وذهاب

=قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [سورة الأحزاب: ٣٣]» أخرجه برقم: (٢٤٢٤) في: (١٨٨٣/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى برقم: (٢٦٨٠) في: (١٤٩/٢)، وروى هذا الحديث ابن عباس رضي الله عنهما وأخرجه أحمد في المسند برقم: (٣٠٦٢) في: (٣٣٠/١)، والحاكم في مستدركه برقم: (٤٦٥٢) في: (١٤٣/٣)، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (١٢٥٩٣) في: (٩٧/١٢)، وفي المعجم الأوسط برقم: (٢٨١٥) في: (١٦٥/٣)، وروته أم سلمة رضي الله عنها وأخرجه أحمد في المسند برقم: (٢٦٥٥١) في: (٢٩٠/٦)، والحاكم في مستدركه برقم: (٣٥٥٨) في: (٤٥١/٢)، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (٢٦٦٦) في: (٥٣/٣)، وفي المعجم الأوسط برقم: (٣٧٩٩) في: (١٣٤/٤)، ورواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط برقم: (٣٤٥٦) في: (٣٨٠/٣)، وفي المعجم الصغير برقم: (٣٧٥) في: (٣٣١/١)، ورواه واثلة بن الأسقع رضي الله عنه وأخرجه أحمد في المسند برقم: (١٧٠٢٩) في: (١٠٧/٤)، والحاكم في مستدركه برقم: (٤٧٠٦) في: (١٥٩/٣)، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (٢٦٧٠) في: (٥٥/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى برقم: (٢٦٩٠) في: (١٥٢/٢)، ورواه عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما وأخرجه الترمذي في سننه برقم: (٣٧٨٧) في: (٦٦٣/٥) في باب: مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، في كتاب: المناقب، وقال: «وفي الباب عن أم سلمة ومعقل بن يسار وأبي الحمراء وأنس، وهذا حديث غريب من هذا الوجه»، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (٨٢٩٥) في: (٢٥/٩).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في تفسير البيضاوي، وفي (ب): «ضعيفة».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «إلا».

(٣) تفسير البيضاوي: (٢٤٥/٢).

(٤) ليست في (ت).

الرجس عنهم، وإنما [ب/١٠٠] فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم، فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ مثل قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦]، وكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [سورة النساء: ٢٦ — ٢٨] فالإرادة هنا غير [مستلزمة][١] لوقوع المراد، فإنه لو كان كذلك[٢] لكان قد تطهر كل من أراد الله طهارته، وهذا على قول الشيعة القدرية أوجه، فإن عندهم أن الله يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد، فقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ إذا كان هذا بفعل المأمور به، وترك المحذور كان[٣] ذلك متعلقاً بإرادتهم وأفعالهم، فإن فعلوا ما أمروا به طهروا، [ت/٦٣] وإلا فلا، وهم يقولون: إن الله لا يخلق أفعالهم ولا يقدر عليها، وأما المثبتون للقدر فيقولون: إن الله قادر على ذلك، فإذا ألهمهم فعل ما أمر به [وترك][٤] ما حظر عليهم حصلت الطهارة وذهاب الرجس، ومما يبين أن ذلك مما أمروا به لا مما أخبر الله بوقوعه، ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ أدار الكساء على علي وفاطمة وحسن وحسين ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي،

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ملتزمة».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «لذلك».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وكان».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وقول».

فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً[1]»[2]، وهذا الحديث رواه مسلم، ورواه أهل السنن أيضاً، وهو يدل على ضد قول الرافضة من وجهين:

أحدهما: أنه دعا لهم بذلك، وهذا دليل على أن الآية لم تخبر بوقوع ذلك، فإنه لو كان قد وقع، لكان يثني على الله لوقوعه ويشكره على ذلك، ولا يقتصر على مجرد الدعاء به. **الثاني**: أن هذا يدل على أن الله تعالى خالق أفعال العباد، ومما يبينه أن الآية متضمنة الأمر والنهي، فإنه في سياق قوله تعالى: ﴿ **يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴿٣٢﴾ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴿٣٣﴾ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا** ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٢ – ٣٤] وهذا السياق يدل على أن ذلك أمر ونهي، ويدل على أن أزواج النبي ﷺ [ب/١٠١] من أهل بيته، فإن السياق إنما هو في مخاطبتهنَّ، ويدل على أن قوله: ﴿ **لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ** ﴾ عَمَّ غير أزواجه، كعلي وفاطمة وحسن وحسين؛ لأنه ذكره بصيغة التذكير لما اجتمع التذكير والتأنيث، وهؤلاء خُصُّوا بكونهم من أهل البيت من أزواجه، ولهذا خَصَّهم بالدعاء لما أدخلهم في الكساء، وقد تنازع العلماء هل أزواجه من أهله على قولين: أصحهما: أنهنَّ من أهل بيته، كما دل على ذلك في «الصحيحين» [فمن][3] قوله:

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «تطهير».

(٢) تقدم تخريجه في: (ص٤٢٣).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ممن».

«اللهم صلي على محمد وعلى أزواجه وذريته»[1]، وقد ثبت في الصحيح عن بن عباس ما يأتي بيانه[2].

الدعوى الثانية:

ادعت الرافضة أن الله تعالى ردَّ الشمس لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه مرتين [بعد غروبها، حتى انتهت إلى الحال التي يكون عليها وقت العصر، فصلاَّها في وقتها بعدما فاتته، وكان إذا سلَّم سقطت في المغرب][3]، ولا يزالون يلهجون بذلك في مصنفاتهم نثراً ونظماً[4] قال السيد إسماعيل الحميري[5]:

رُدَّت عليه الشمس حين يفوته ❖ وقت الصلاة وقد دنت للمغرب
حتى تبلَّج نورها في وقتها ❖ للعصر ثم هوت هَوْيَ الكوكب
وعليه قد رُدَّت ببابلَ مرةً ❖ أخرى وما رُدَّت لخلقٍ مُغْرِبِ[6]

---

(١) هذا جزء من حديث متفق عليه، عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا: «يا رسول الله كيف نصلي عليك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قولوا: اللهم صلِّ على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»أخرجه البخاري واللفظ له برقم: (٣١٨٩) في: (١٢٣٢/٣)، في كتاب: الصلاة، باب: (يزفون)، وكرره برقم: (٥٩٩٩)، ومسلم برقم: (٤٠٧) في: (٣٠٦/١).

(٢) انظر: منهاج السنة: (٢١/٤ – ٢٤) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الدعوى بتصرف، من قوله: «الوجه الثاني: أن هذه الآية ليس فيها إخبار».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ممن ذكر دعوى رد الشمس لعلي رضي الله عنه: الكليني في فروع الكافي: (٥٧٨/٤ – ٥٧٩)، والصدوق في من لا يحضره الفقيه: (٨١/١)، وابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٢١٠) وغيرهم.

(٥) تقدمت ترجمته: (ص٩١).

(٦) هذه الأبيات من قصيدة للسيد الحميري مطلعها: =

فأجابه ابن حزم[1]:

يــا أيهــا الكــذاب مــا أحــدٌ بــه ❖ عجز عن الكذبِ الصراحِ المُغْرِبِ
أترى رجوع الشمس غاب عن الورى ❖ هذا من العجب العجيب المعجِبِ
لــو يَدَّعيــه لابــن صــخرٍ مُــدَّعٍ ❖ ما كان إلا مثل كَذْبِكَ فاكذِبِ[2]

قال العلامة ابن حزم: أفَيَكون من[3] صفاقة الوجه وعدم الحياء، والجرأة على المباهتة لجميع أهل الأرض بالكذب أكثر من هذا، على قرب العهد ممن[4] كان في ذلك العصر[5]، [وسيأتي في الباب السابع صورة ما نقلوه من رد الشمس مفصلاً][6].

الدعوى [الثالثة][7]:

دعوى النص على إمامة علي ﵁ بقوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي

= هلاً وقفت على المكان المعشب ❖ بين الطويلع فاللوى من كبكب
والشطر الأول من البيت الأول يختلف عما ذكره المصنف، ففي الديوان:
رُدَّت عليه الشمس لما فاته ❖
وكذلك البيت الثالث الذي ذكره المصنف فيه اختلاف عما في الديوان، وهو:
وعليه قد حبست ببابل مرة ❖ أخرى وما حبست لخلق مغرب
انظر: ديوان السيد الحميري: (ص٢٦ – ٢٩).

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٨٣).
(٢) لم أعثر عليها في كتب ابن حزم المطبوعة، ولم أجد من ذكرها غير المؤلف.
(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «في».
(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «لمن».
(٥) انظر: الفصل في الملل والنحل: (١٣٩/٤).
(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).
(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الثانية».

مولاه»[1][2].

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند عن زيد بن أرقم رضي الله عنه برقم: (١٩٣٢١) في: (٣٧٢/٤) وكرره في مواضع، والترمذي في سننه عنه أو عن أبي سريحة شك شعبة، برقم: (٣٧١٣) في: (٦٣٣/٥)، في كتاب المناقب، باب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي في السنن الكبرى برقم: (٨٤٦٩) في: (١٣١/٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين برقم: (٤٥٧٦) في: (١١٨/٣) وقال: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، شاهده حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، أيضاً صحيح على شرطهما» وسكت عنه الذهبي في تعليقه على المستدرك، وكرره الحاكم في مواضع أيضاً، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (٣٠٤٩) في: (١٧٩/٣) وكرره في مواضع، وأخرجه ابن ماجة في سننه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه برقم: (١٢١) في: (٤٥/١) في المقدمه، في فضل علي بن أبي طالب، والنسائي في السنن الكبرى برقم: (٨٣٩٩) في: (١٠٨/٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين برقم: (٤٦٠١) في: (١٢٦/٣)، وقال الذهبي: «سكت الحاكم عن تصحيحه»، وقد روي هذا الحديث عن جمع من الصحابة منهم: علي بن أبي طالب وطلحة بن عبيد الله وأبي هريرة وأبي أيوب وبن عباس وجابر بن عبد الله وأبي سعيد وبريدة والبراء بن عازب، وغيرهم رضوان الله عليهم، وجمع طرق هذا الحديث جمال الدين الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: (٢٣٤/٢ — ٢٤٤)، وقال في كتاب آخر: «وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف كحديث الطير، وحديث الحاجم والمحجوم، وحديث من كنت مولاه فعلي مولاه، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً، وإنما ترجح بكثرة الرواة، إذا كانت الرواة محتجاً بهم من الطرفين»: نصب الراية: (٣٥٩/١ — ٣٦٠)، وقال شيخ الإسلام عنه: «فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته، فنُقِل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه، ونُقِل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه، كما حسنه الترمذي، وقد صنف أبو العباس ابن عقدة مصنفاً في جميع طرقه، وقال ابن حزم... وأما «من كنت مولاه فعلي مولاه» فلا يصح من طريق الثقات أصلاً» منهاج السنة: (٣١٩/٧ — ٣٢١)، وأفرد الذهبي مصنفاً مستقلاً لهذا الحديث، وقال عنه: «فله طرق جيدة» تذكرة الحفاظ: (١٠٤٣/٣)، وقال عنه ابن حجر: «وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان» فتح الباري: (٧٤/٧)، وصححه من المعاصرين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (١٧٥٠) في: (٣٣٠/٤ — ٣٤٤)، وصححه أيضاً في صحيح الجامع الصغير برقم: (٦٥٢٣) في: (١١١٢/٢).

(٢) ممن ذكر هذه الدعوى على إمامة علي من الرافضة: الكليني في الكافي: (٢٨٦/١)، =

والجواب: عن ذلك ما قاله الإمام الأشعري[1] في كتابه «الموجز»[2] أن يقال لهم: اسمعوا قول الحق، المولى قد يكون بمعنى الولي في اللغة، قال الله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة التحريم: ٤] ويكون لمعانٍ أخرى بمعنى المعبود الناصر، وابن العم، والمالك، وعلى كلٍّ شواهد، ولم يجد المولى في شيء من كلام العرب بمعنى الإمام، فيحتمل أنه أراد من كنت وليه فعلي وليه، أو من كنت أنصره فعلي ناصره، ومن[3] كنت مالكه فعلي مالكه، أو ابن عمه فعلي ابن عمه، وإذا لم يكن المولى في اللغة معناه الإمام بطل [ما أرادوه، يؤيد ما قلناه][4] أنه لو كان المراد من كنت إمامه والحاكم عليه فعلي إمامه، لكان قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ب/١٠٢] يوجب أن يكون [جبريل إمامه [ت/٦٤] وصالح المؤمنين أئمة له، وأيضا فلو صح لهم ذلك لوجب أن يكون][5] علي إماماً للأمة في عصره، لأن رسول الله ﷺ إمامه في ذلك الوقت، وأيضا لو جاز أن يكون المعنى ما ذكروه، لجاز لزاعم أن يزعم أن النبي ﷺ إنما عنى بذلك من كنت نبيه فعلي نبيه، وقد أوضحنا أن[6] ليس المراد بالولي في الحديث الإمام، فبطل [ذلك، هذا ما قَرَّرَه شيخ السنة أبو الحسن الأشعري،

=والمرتضى في الشافي في الإمامة: (٢/٢٠٤، ٦٧)، وابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص١٧٧).

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٦٧).

(٢) تقدم التعريف به: (ص٣١٦).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «أو».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ما أراد وما يريد بأوليائه».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «أنه».

وقد وَضَّح الجواب عن ذلك، وحرره من جاء بعده ببيان فيه شفاء وموعظة، منهم الإمام فخر الدين الرازي[1]، فإنه قال في كتابه «الأربعين»[2] وقد ذكر شُبَه الرافضة فقال: «وأما الشبهة الثانية عشر: وهي التمسك بقوله عليه السلام «من كنت مولاه فعلي مولاه»، **فجوابها من وجوه:**

الأول: أنه خبر واحد، فقالوا - أي الروافض -: الأمة اتفقت على صحته، لأن منهم من تمسك به في فضل علي، ومنهم من تمسك به في إمامته، قلنا: لا ندَّعي أن كل الأمة قبلوه، وقوله: إما يكون قبول القطع أو قبول الظن، الأول: ممنوع وهو نفس المطلوب، والثاني: مُسَلَّم وهو لا ينفعكم في مطلوبكم، سلمنا صحة الحديث لكن لا نُسَلِّم أن المولى يحتمل الأولى، والاستدلال بقوله تعالى: ﴿ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ ﴾ [سورة الحديد: ١٥] بمعنى: أولى بكم معارض، بما أنه لا يجوز إقامة كل واحد منهما مقام الآخر، فيقال: هذا أولى من ذلك، ولا يقال: هذا مولى من ذلك، ويقال: هذا مولى فلان، ولا يقال: هذا أولى فلان، سلمنا أن المولى يحتمل الأولى، لكن لا نسلم أنه لا يجب حمل لفظ المولى على الأولى، قالوا: المولى مجمل، والأولى يحتمل أن يكون بياناً له، فوجب حمله عليه، قلنا: هذا دليل ظني فلا يقبل في القطعيات، سلَّمنا أنه محمول على الأولى، لكن لا نُسَلِّم أنه يجب أن يكون أولى بهم من كل شيء؛ بل يجوز أن يكون أولى بهم في بعض الأشياء، وهو وجوب محبته وتعظيمه والقطع بسلامة باطنه، وقد روي أن النبي عليه السلام وإنما[3] قال هذا الكلام عند منازعة جرت بين علي وزيد،

---

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٢) تقدم التعريف به: (ص٣١٧).

(٣) كذا في (ت)، وفي (الأربعين في أصول الدين): «إنما»، وهذا أصح مما ذكره المؤلف.

فقال علي لزيد: أنت مولاي، فقال زيد: لستَ مولىً لي، إنما أنا مولى رسول الله ﷺ، فقال عليه الصلاة والسلام هذا الكلام عند هذه الواقعة، فتنصرف الأولوية إلى حكم هذه الواقعة، وهو من كنت سيداً له فعلي سيدٌ له، ولا شك أن هذا يفيد التعظيم العظيم ويفيد القطعُ سلامة باطن علي، وأنه لا يحبه إلا من يحب الله ورسوله، وهذا يفيد أعظم المدائح، وأجل المناصب»[1].

ونقلت من كتاب الإمام[2] أن حمل الحديث على ما ذكرناه أولى، وبيَّن ذلك من وجهين: الأول: أن حمله على الإمامة يلزم منه كون علي إماماً في حياة النبي ﷺ نافذ الحكم متصرفاً في الأمة، ولا شك في بطلان هذا الكلام.

الثاني: أنه مما يدل قطعاً على أنه ليس المراد من هذا الخبر تقرير الإمام؛ لأن النبي ﷺ ما كان يخاف أحداً قطعاً في تبيلغ أحكام الله تعالى، كما قال الله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ** ﴾ [سورة المائدة: ٦٧] فلو كان غرضه تقرير كونه إماماً، لذكره بلفظ صريح معلوم يعرفه كل أحد، فلما لم يذكر اللفظ الصريح، علمنا أنه ليس الغرض من هذا الخبر أمر الإمامة][3][4].

الدعوى الرابعة المزيفة:

وهي التي احتجوا بها على إمامة علي رضي الله عنه بالنص لقوله ﷺ: «أنت مني

---

(١) انظر الأربعين في أصول الدين: (ص٤٤٩ — ٤٥٠).

(٢) هو: فخر الدين الرازي، وتقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) انظر: المرجع السابق: (ص٤٤٩ — ٤٥٠).

بمنزلة هارون من موسى»[(1)(2)].

والجواب:

أن دعواهم في ذلك مزيفةٌ، بيانه ما قاله الإمام الأشعري وغيره: أن هارون كانت له من موسى [عليهما السلام][(3)] منازل، منها أنه كان شريكاً له في النبوة، ومنها كان أخاه لأبيه وأمه، ولم يكن من منازل هارون أنه خلف موسى من[(4)] بعده، وأنه لم يكن إماماً بعده؛ لأن هارون مات قبل موسى، وكان الذي خلف موسى بعده في أمته يوشع بن نون، وإذا لم يكن منزلة هارون بعد موسى الخلافة والإمامة[(5)] لم يكن في قوله ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» دلالة على أنه الإمام بعده، وإنما معنى ذلك أن رسول الله ﷺ استخلفه على المدينة لما خرج إلى تبوك، فقال المنافقون: ضجر منه ومَلَّه فخَلَّفه، فبلغ ذلك علياً فلحق برسول الله ﷺ فشكى ذلك إليه، فقال له النبي ﷺ: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى»؛ لأن موسى استخلف هارون على بني إسرائيل لما ذهب يناجي ربه تعالى[(6)]، [ت/65] وقد وضح المراد، والله تعالى الموفق.

---

(1) هو متفق عليه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي» أخرجه البخاري برقم: (3503) في: (1359/3) في كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب، وكرره برقم: (4154)، ومسلم برقم: (2404) في: (1870/4) ورواه أيضاً غيرُ واحد من الصحابة.

(2) ممن ذكر هذه الدعوى على إمامة علي من الرافضة: المرتضى في الشافي في الإمامة: (67، 204/2)، وابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص179).

(3) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عليه السلام».

(4) ليست في (ت).

(5) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولا الإمامة».

(6) انظر: منهاج السنة: (326/7 – 329) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الدعوى، =

[قالت الروافض: إن هارون كان خليفة لموسى بعد نبوته؛ لأنه كان خليفة له حال حياته فوجب أن يكون خليفة له بعد موته، بتقدير أن يبقى – أي هارون – بعد موسى فإن الابن يكون وارثاً لأبيه بعد موته وإن كان حياً، ولو لم يكن هارون خليفة لموسى وإن مات موسى قبله لاقتضى ذلك عزله وهذا الانعزال يشعر بالإهانة.

والجواب: أن هذا الاستدلال مع سماجته يقضي عليهم أن القول بعكس ذلك أولى؛ فإن هارون كان نبياً مستقلاً في النبوة كأخيه عليهما السلام شريكاً في التبليغ والإرشاد إلى الحق الذي هو منصب النبوة، ثم إذا صار نائباً أو خليفة لشريكه، وعرف بذلك، فإن ذلك يوجب نقصان حاله وإهانته، فإذا أزيلت تلك الخلافة زال ذلك النقصان وعاد ذلك الكمال، وأيضاً فإن استخلافه لهارون كان لما ذهب إلى مناجاة ربه وجاء موسى إلى ميقاته، فلما عاد تمت مدة الاستخلاف، ثم من أي وجه يلزم على ذلك النقصان، فهم مطالبون بدليله، وأيضاً فبتقدير لو عاش هارون ولم يمت قبل موسى من أين علمت الرافضة أن قوله ﷺ «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» يتناول جميع المنازل؟

ودليل الاستثناء معارض بحسن الاستفهام وحسن إدخال لفظي الكل والبعض، والله تعالى هو الهادي بمنه][1].

الدعوى الخامسة:

أن علّياً رضي الله عنه أفضل من أبي بكر رضي الله عنه لوجوه يورد منها ستة، في دعاوي ستة:

=إلى هنا.

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

[**أحدها**][(١)]: هذه الخامسة قالوا: علي أفضل من أبي بكر لكونه أكثر الصحابة جهاداً وقتلاً للكفار، والجهاد[(٢)] أفضل الأعمال[(٣)].

والجواب [عن ذلك أن][(٤)] الجهاد أقسام ثلاثة[(٥)][(٦)]:

الأول: الدعاء إلى الله تعالى باللسان.

الثاني: جهاد النفس وتدبير الحرب والرأي فيها.

الثالث: القتال باليد في الطعن والضرب.

قال الله تعالى: ﴿ **وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ** ﴾ [سورة الحج: ٧٨] أي جاهدوا لله أعداء الله الظاهرة كأهل الزيغ والباطنة بأنواعها، وجهادها يرجع إليه[(٧)]

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أحدهما».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وهو».

(٣) انظر: منهاج الكرامة لابن المطهر: (ص٢٠٢) وما بعدها.

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «عن ذلك أن».

(٥) ليست في (ت).

(٦) في (ت): «جهاد مع النفس ولقية الأعداء الباطنة، فقد ورد أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك وجهاد مع الأعدء الظاهرة بالحجة والدعوة إلى الله تعالى، وجهاد معهم بالسيف والسنان.

أما الجهاد الأول: مع النفس فلا نسلم أن علياً كان من مدة أيام الصديق كان أقوى فيه من الصديق.

وأما الجهاد الثاني: فكان فيه أبو بكر أتم، لأنه لما أسلم اشتغل في تلك الأيام بالدعوة إلى الله تعالى، فدعا إلى الله تعالى عثمان بن عفان، وطلحة والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعثمان بن مظعون، فاستجابوا له وأسلموا على يد النبي ﷺ، وهؤلاء هم أكابر الصحابة، وحصل بسبب إسلامهم للإسلام قوة عظيمة، ومعلوم أن هذه الطاعة لا يوازيها شيء من الطاعات، وقال ابن حزم: أما الجهاد».

(٧) أي يرجع إلى القسم الأول والقسم الثاني.

ما عدا الثالث.

فالقسم الأول:[1] لم يلحق أبا بكر ثم عمر أحد فيه، فإن أبا بكر أسلم على يده أكابر الصحابة، وليس لعلي مثله، وسبق أبو بكر الرجال قاطبة إلى الإسلام، فجاهد أهل الأرض كلهم بالمباينة [ب/١٠٣] لهم وحده، فهذا هو الصبر والنجدة، والجهاد الذي لا يعدله جهاد علي ﷺ، ولا جهاد غيره أصلاً، وأما عمر فإنه حين أسلم عزَّ الإسلام، وعُبد الله جهاراً، وجاهد المشركين وحده بيده بمكة وبلسانه وبقلبه قبل أن يجاهدهم أحد سواه، فضَرَبَ [وضُرِبَ][2] حتى مَلُّوه فتركوه[3] يعبد الله علانية، وهذا من أعظم الجهاد ولا حَظَّ لعلي في هذين يومئذ.

وأما القسم الثاني: وهو الرأي والتدبير فوجدناه خالصاً لأبي بكر ثم لعمر.

وبقي القسم الثالث: وهو أقل مراتب الجهاد ببرهان ضروري، وهو أن النبي ﷺ لا شك عند كل مسلم في أنه المخصوص بكل فضيلة، فوجدنا جهاده ﷺ إنما كان في أكثر أعماله وأحواله في القسمين الأولين: اللذين هما الدعاء إلى الدين، ثم التدبير للحرب والإرادة فيها، فكان[4] أقل عمله القسم الثالث: الذي هو الطعن والضرب لا عن جُبن؛ بل كان ﷺ أشجع أهل الأرض قاطبةً، وأتمَّهم نجدةً، ولكنه ﷺ كان يُؤْثِرُ الأفضل من الأعمال فيقدمه ويستقل به، ووجدناه يوم بدر قد جلس في العريش هو [وأبو بكر][5] متخليان في التدبير[6] والدعاء دون

---

(١) من قوله: «الأول: الدعاء إلى الله تعالى» إلى هنا، ليس في (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وضرر».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «وتركوه».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «وكان».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وأبي بكر».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «للتدبير».

قتال، إلا أنه [قد نقل أنه](١) ﷺ تقدم منه قول صادق أنه يقتل أمية بن خلف(٢) فقتله ذلك اليوم، ولم يزل هو وأبو بكر في بقية الغزوات التي غزاها [بنفسه مجتمعين](٣) لا يفارق [أبا بكر](٤) إيثاراً من رسول الله ﷺ له في ذلك، واستظهاراً برأيه في العرب واستئناساً بمكانه، وقد انفرد بهذا دون غيره إلا في الندرة.

ثم نظرنا في القسم الثالث: الذي هو القتال باليد بالطعن والضرب والمبارزة فوجدنا علياً رضي الله عنه لم ينفرد فيه؛ بل شاركه في ذلك شَرِكَةَ العيان [ت/٦٦] جماعةٌ كطلحة والزبير وسعد وحمزة وعبيد بن الحارث(٥)، وسعد بن معاذ، وسماك بن خراشة(٦)، وغيرهم من أبطال الصحابة الذين كان منهم جماعة يعد الواحد منهم

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) كذا في كلتا النسختين، والصحيح أنه: «أُبيُّ بن خلف»، والخبر هو كما أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه برقم: (٩٧٣١) في: (٣٥٥/٥) عن مقسم مولى بن عباس رضي الله عنهما، وعن معمر، قالا: «قال أُبيَّ بن خلف: والله لأقتلن محمداً، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: بل أنا أقتله إن شاء الله»، وعند الحاكم في مستدركه برقم: (٣٢٦٣) في: (٣٥٧/٢) عن سعيد بن المسيب عن أبيه، وفيه: قول الرسول ﷺ: «بل أنا أقتل أُبيَّاً»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «نفسه».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أبي بكر».

(٥) كذا في كلتا النسختين، والصحيح كما في: «الفصل في الملل» و«منهاج السنة»أنه: «عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب»، ابن عم رسول الله ﷺ. انظر: أسد الغابة: (٥٧٢/٣).

(٦) كذا في كلتا النسختين، والصحيح كما في: «الفصل في الملل»و«منهاج السنة»أنه: «خرشه» والصحابي هو: سماك بن خرشة بن لوذان الخزرجي الأنصاري، أبو دجانة الساعدي رضي الله عنه. انظر: طبقات ابن سعد: (٥٥٦/٣)، الاستيعاب: (١٦٤٤/٤)، أسد الغابة: (٥٢٤/٢).

بألف رضي الله عليهم[١] أجمعين[٢].

[نكتة لطيفة جداً: محصلها أن أبا بكر الصديق استمر دائماً من يوم إسلامه وإلى مضي ثلاثة عشر سنة مع رسول الله ﷺ وهو في المنازعة مع الكفار والمناظرة ومجاهدتهم بالحجة والبرهان، ولم يشاركه في هذه المدة في هذه المجاهدة علي كرم الله وجههما، ثم انتقل النبي ﷺ إلى المدينة، وبقي هناك مدة أخرى ثم نزلت آية القتال فاشتغل علي رضي الله عنه بقتال الكفار، فثبت أن ابتداء الجهاد كان لأبي بكر، وآخره لعلي رضي الله عنهما.

وقال الإمام[٣] في كتابه «مفاتح الغيب»[٤] وهو التفسير الكبير قالت الشيعة: دلت هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿ **وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ [سورة النساء: ٩٥] على أن علياً أفضل من أبي بكر، فإن أبا بكر كان قاعداً وعلي قائماً فيقال لهم: إن مباشرة علي لقتل الكفار، كانت أكثر من مباشرة النبي ﷺ لذلك فيلزمكم بحكم هذه الآية أن يكون علي أفضل من محمد ﷺ، وهذا لا يقوله عاقل، فإن قالوا: إن مجاهدة الرسول مع الكفار كانت أعظم من مجاهدة الكفار بتقرير الدلائل والبينات، وإزالة الشُبَه والضلالات، وهذا الجهاد أكمل من ذلك الجهاد، فنقول: ما قبلوا مثله في حق أبي بكر فإنه لما أسلم سعى في إسلام سائر الناس، حتى أسلم على يده أكابر الصحابة، وكان يبالغ في ترغيب الناس في الإيمان، ويبالغ في الذب عن رسول الله ﷺ بنفسه وماله، وعلي في ذلك الوقت كان صبياً، ما كان أحد يسلم

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «رضي الله عنهم».
(٢) انظر: الفصل في الملل والنحل: (١٠٧/٤)، وانظر أيضاً منهاج السنة: (٨٧/٨ — ٨٩).
(٣) هو: الرازي: وتقدمت ترجمته: (ص١٢١).
(٤) الصحيح أنه «مفاتيح الغيب»، وتقدم التعريف به: (ص٣٢٧).

بقوله، ولا كان قادراً على الذب عن محمد ﷺ، فكان جهاد أبي بكر أفضل من جهاده من غير شك، خصوصاً وكان جهاد الصديق والكفر متأجج النيران، وأهله متظافرون بالعدوان، والمسلمون قليلون، فبذل نفسه وماله، وجهاد علي كان في زمان قوة الإسلام، والشجعان والأبطال من الصحابة معه ويتقوى بهم لكنه كان ممتازاً على أولئك الفرسان ومن تَبِع الحق بَانَ له الفرق](1)(2).

الدعوى السادسة:

ادَّعوا أن عليّاً كان أزهد الصحابة، وهذا يقتضي أنه يكون أفضلهم(3).

والجواب:

أن هذه الدَّعوى إن احتج بها الرافضة على أنه بذلك صار أفضل من أبي بكر لكونه كان أزهد منه، فهي دعوى مزيفة، توضيح ذلك(4)، وبرهان زيفُها(5)، كما حرره ابن حزم(6) في كتابه «الملل والنحل»:(7) أن الزهد إنما هو صرف [ب/١٠٤] النفس عن حب الصيت والمال، وعن اللذات، وعن الميل إلى الحاشية والولد [تقرباً](8) لله ﷻ.

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: (٩/١١).

(٣) ممن ذكر هذه الدَّعوى من الرافضة ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب: (٣٦٤/١)، والمجلسي في بحار الأنوار: (٣٢٠/٤٠).

(٤) قوله: «توضيح ذلك» ليس في (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «تزييفها».

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٨٣).

(٧) هو: كتاب الفصل في الملل والنحل: تقدم التعريف به: (ص٢١٥).

(٨) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

فأما صرف النفس عن المال، فقد علم من له أدنى [بصيرة][1] في معرفة الأخبار المأثورة أن أبا بكر أسلم وله مال عظيم، قيل: أربعون ألف درهم، فأنفقها كلها في ذات الله ﷻ، وأعتق المستضعفين من العبيد المؤمنين [المعذبين في][2] الله تعالى، ولم يبق لأبي بكر من جميع ماله إلا ستة آلاف درهم حملها مع رسول الله ﷺ، ولم يُبق لأولاده منها درهماً، ثم أنفقها كلها[3] في سبيل الله تعالى، ولم يبق له سوى عباءة قد خللها بعود إذا نزل فرشها، وإذا ركب لبسها، وسواه من الصحابة الكثير منهم اقتنى المرابع الواسعة والضياع، ثم ولي الخلافة فما اتخذ جارية، ولا توسع بمال[4] ولا ضِيَاع[5] ونحو ذلك حتى مات، وخلف شيئاً [حقيراً، وصيَّره][6] لبيت المال، فهذا هو الزاهد، الذي لا يدانيه في الزهد أحد من سائر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين؛ لأنه زهد أولاً وآخراً، فيما بيده وفيما استحقه؛ بل استحق أضعافه رغبة فيما عند الله تعالى في الدار الأخرة لعباده المتقين، وقد جرى على طريقته من الزهد أبو ذر وأبوعبيدة من المهاجرين الأولين،

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «نصرة».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «المعدين من».

(٣) ليست في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ب): «في مال».

(٥) ضِيَاع: جمع ضَيْعَة، وهي العقار والمنازل ونحوهما، وقال الليث: «سميت ضِيَاعاً: لأنها تضيع إذا تُرك تعهدها وعمارتها»، وقال الأزهري: «الضَيْعَة والضِّيَاع: عند الحاضرة مال الرجل من النخل والكرم والأرض، والعرب لا تعرف الضَيْعة إلا الحرفة والصناعة»، وقال ابن فارس: «فأما تسميتهم العقار ضَيْعَة، فما أحسبها من اللغة الأصيلة، وأظنه من مُحدَث الكلام». انظر: جمهرة اللغة: (٢/٩٠٥)، تهذيب اللغة: (٣/٤٦)، مقاييس اللغة: (٣/٣٨٠).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «حصيراً، وصره».

وتلا أبا بكر عمر رضي الله عنه في الزهد في المال، وأمور الدنيا من اليأس ونحوه[1].

فأما سيدنا علي رضي الله عنه، فإنه توسع في المال وغيرِهِ من حِلِّه، فمات عن أربعة[2] نسوة زوجات، وتسعة عشر أم ولد سوى السراري، وسوى كل من[3] يخدم من ذكر، وتوفي عن أربعة وعشرين ولداً ذكوراً[4] وإناثاً، وترك لهم من العقار والدور والضِيَاع ما كانوا به من أغنياء قومهم ومياسيرهم، وهذا أمر مشهور لا يقدر على إنكاره من له أدنى علم بالأخبار والسير، ومن جملة عقاره سع[5] التي تصدق بها كانت تغل [في][6] العام ألف وسق[7] سوى زرعها، فأين هذا وذاك.

ولم يستعمل [ت/٦٧] أبو بكر أحداً[8] قط من عشيرته، على شيء من الجهات، وله ملك اليمن ومدنها، وعُمان وحَضْرَ مَوت[9]..................................

---

(١) قوله: «اليأس ونحوه» ليس في (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «أربع».

(٣) ليست في (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولد ذكراً».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «منيبع»، وفي «الفصل» لابن حزم: «ضبعة».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «من».

(٧) وسق: كلمة تدل على حمل الشيء، ووسَقْتُ الشيء أَسقُه وسْقاً: إذا حملته، ومنه الوَسْق: وهو مكيلة معلومة، وهي ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم، والوَسْق يعادل بالمقاييس الحالية ١٨٠ كيلو غرام تقريباً. انظر: جمهرة اللغة: (٨٥٣/٢)، تهذيب اللغة: (١٨٦/٩)، مقاييس اللغة: (١٠٩/٦)، المكاييل والأوزان والنقود العربية لمحمود الجليلي: (ص١٢٤).

(٨) كذا في (ب)، وفي (ت): «أحد».

(٩) حَضْرَ مَوت: محافظة تقع في شرق الجمهورية اليمنية، وفي قطاعها الجنوبي، وهي شرق مدينة عدن، ويحدها من الجنوب بحر العرب، ومن الشمال حدود المملكة العربية السعودية، وتبلغ=

والبحرين[1] واليمامة[2] والطائف ومكة وسائر أعمال جزيرة العرب، ولو [استعملهم][3] كانوا أهلاً لذلك، ولكن خشي المحاباة.

ثم جرى عمر في ذلك مجراه فلم يستعمل من بني عدي بن سعد أحداً، على أن فيهم سعيد[4] بن زيد أحد المهاجرين الأولين المعذبين في [سبيل][5] الله، وذوي

=مساحة حَضْرَمَوت (١٢٧٥٠٠كم تقريباً)، وتشتمل على عدة مدن منها: المكلأ: وهي عاصمة محافظة حَضْرَمَوت، ومدينة شبوه ومدينة الشحر ومدينة سيئون ومدينة حجرين ومدينة تريم، وسميت بحَضْرَمَوت بن يقطن بن عامر بن شالخ، وقيل: حَضْرَمَوت لقب لعامر بن قحطان، وسمي بذلك لأنه إذا حضر حرباً أكثر فيها من القتل، فلقب بذلك، ثم سكنت الضاد للتخفيف، فسمي به فهو اسم موضع واسم قبيلة. انظر: معجم البلدان: (٢٦٩/٢)، حَضْرَمَوت لعلي بن عقيل: (ص٥ — ٢٦)، موسوعة المدن العربية والإسلامية: (ص١٣٠ — ١٤٤).

(١) تقدم التعريف بها: (ص٣٤٨).

(٢) اليمامة: منقول عن اسم طائر «اليمام» واحدته «يمامة»، ويقال: إنها سميت باليمامة بنت سهم بن طسم، المعروفة بزرقاء اليمامة، وهي التي يضرب بها المثل في حِدَّة البصر وقوته، كانت تسمى «جَوًّا» ثم سميت «اليمامة»، اُختلِف في تحديد حدودها؛ حتى جعل بعضهم نجداً كلها من أعمال اليمامة، وتوسع بعضهم في تحديدها فجعل جزءاً من اليمن وكذلك جزءاً من الحجاز وجزءاً من العراق وأطراف الشام فيها، وذكر عبدالله بن خميس أن حدودها هي: من الجنوب الربع الخالي من تحت الأفلاج، وشمالاً نفود الثويرات شمال الزلفي، عند طرف جبل مُجَزَّل، وغرباً المستوي، وبعضهم يوصلها إلى عالية نجد، وشرقاً الدَّهناء، وتشمل اليمامة على عدة أقاليم: العارض وقاعدته الرياض، والخرج والفُرع (الحوطة والحريق) والأفلاج والسليل ووادي الدواسر والمحمل (ثادق) وسدير والوشم (شقراء) والزلفي والعرض (القويعية). انظر: معجم البلدان: (٤٤١/٥)، معجم اليمامة: (١٤/١ — ٣٠)، المجاز بين اليمامة والحجاز: (ص١٢ — ١٥) وكلاهما لعبد الله بن خميس.

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «استغلهم».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «سعد».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

السوابق العليَّة، وغيرهم من أقاربه وعشيرته سوى النعمان بن عدي(١) وحده استعمله لشيء [ب/١٠٥] ثم عزله سريعاً، ولم يستخلف ولده عبد الله، كما لم يستخلف أبو بكر ولده عبد الرحمن، وكلاهما من أفاضل(٢) الصحابة اللائقين بهذا الشأن، هذا [مع](٣) سعة البلاد وكثرتها، فقد فتح الشام ومصر(٤) ومملكة الفرس.

وقد استعمل علي رضي الله عنه أقاربه، فقد ولَّى عبد الله بن عباس البصرة، وَوَقَعَ له معه في مال البصرة قضية عجيبة، ذكرها صاحب العقد(٥) ابن عبد ربه(٦) وغيره، واستعمل [عبيد الله](٧) بن العباس على اليمن، ومعبد بن العباس على مكة، وقثم بن العباس على المدينة، وابن أخيه [جعدة بن هبيرة](٨) ....

---

(١) هو: النعمان بن عدي بن نضلة القرشي العدوي، صحابي بن صحابي، كان من مهاجرة الحبشة، وهو أول وارث في الإسلام ورث أباه عدياً، أستعمله عمر أميراً على ميسان، ولم يول عمر رجلاً من قومه غيره، ولم يلبث إلا أن عزله. انظر: الاستيعاب: (١٥٠٢/٤)، أسد الغابة: (٣٥٠/٥)، الإصابة: (٤٤٧/٦).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «أفضل».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ومضر».

(٥) هو: كتاب العقد الفريد: وتقدم التعريف به: (ص١٨٨).

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٨٨).

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في «الفصل»، وفي (ب): «عبد الله».

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «جعد بن هبيرة»، وفي «الفصل»: «ابن أخته جعد بن نميرة»، والصحيح: أنه ابن أخته أم هانيء.
وهو: جعدة بن هبيرة بن أبي وهب القرشي المخزومي، أمه أم هانيء بنت أبي طالب، وخاله علي بن أبي طالب، ولَّاه على خراسان، له رؤية واختلف في صحبته، كان فقيهاً، استخلفه علي لما طعنه ابن ملجم، فصلى بهم تلك الصلاة. انظر: الاستيعاب: (٢٤٠/١) (١١٢٥/٣)، أسد الغابة: (٤١٨/١)، الإصابة: (٤٨٤/١).

على خراسان[1]، وربيبه محمد بن أبي بكر على مصر، وهؤلاء كلهم فيهم تمام الأهلية لذلك، وإنما الكلام في أن أبا بكر وعمر لم يوليًّا أحداً من [أقاربهما][2][3].

الدعوى السابعة:

قالوا: إنه أفضل لسبقه إلى الإسلام وكونه لم يعبد وثناً قط وناهيك[4].

والجواب: أن سبقه إلى الإسلام وكونه لم يعبد وثنا قط لا يوجب استحقاقه للإمامة، [ولا يقتضي][5] أنه أفضل من أبي بكر وعمر، وبرهان ذلك كما قاله ابن حزم[6] والإمام[7] وغيرهما جواباً عن سبقه: أنه لم يقل أحد يُعتد به أن عليّاً مات وله أكثر من ثلاث وستين سنة، ومات بلا شك سنة أربعين من الهجرة، وكان له من العمر لما هاجر رسول الله ﷺ ثلاث وعشرون سنة، وكانت مدة النبي ﷺ في الرسالة بمكة ثلاث عشرة سنة، فبُعث النبي ﷺ ولعلي عشر سنين، فإسلام علي وهو ابن عشر سنين، ودعاؤه إلى الإسلام إنما هو من باب تدريب المرء ولَدَه ومن هو في كَنَفِه[8] على الدِّين، لا أن عنده غنى؛ [ولا أن][9] عليه إثماً إن أبى.

---

(١) تقدم التعريف بها: (ص١٩٨).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أقاربها».

(٣) انظر: الفصل في الملل والنحل: (٤/١١٠ – ١١٢).

(٤) كذا في كلتا النسختين، ويظهر أن فيهما سقط، وممن ذكر هذه الدعوى من الرافضة محمد بن جرير الطبري الرافضي في المسترشد الإمامة: (ص٥٨١).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ويقتضي».

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٨٣).

(٧) هو: فخر الدين الرازي، تقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٨) كَنَف: ستَر، وكَنَفا الإنسان: جانباه، وناحيتا كلِّ شيء: كنَفاه، ومنه قولهم: فلان في كَنَف فلان أي في ناحيته ودفئه. انظر: جمهرة اللغة: (٢/٩٦٩)، تهذيب اللغة: (١٠/١٥٢)، مقاييس اللغة: (٥/١٤٢).

(٩) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ولأن».

ومما يشهد بأنه ﵁ لم يكن بالغاً عند إسلامه قوله في بعض مناشداته:

سبقتكم إلى الإسلام طراً ❖ غلاماً ما بلغت أوان حلمي[(١)]

وأما إن تكلمنا على قول من قال[(٢)]: إن علياً [﵁ قُتِل وله][(٣)] ثمان وخمسون سنة؛ فإنه يكون [إذا][(٤)] بعث رسول الله ﷺ ابن خمس سنين، ولما أسلم أبو بكر كان عمره ثمانٍ وثلاثين سنة[(٥)]، ولما أسلم عمر كان عمره ثمانٍ وعشرين سنة، وهذا هو الإسلام [المأمور][(٦)] به من عند الله ﷻ، وأما من لم يبلغ الحلم أو الإنبات فهو غير مكلف، فسابقة[(٧)] أبي بكر بلا شك أسبق من [سابقة][(٨)] علي، وعلي لم يبلغ الحلم إلا بعد أعوام من المبعث، وقد أسلم كثير من الصحابة رجالاً ونساء.

---

(١) من قوله: «ومما يشهد بأنه ﵁» إلى قوله: «أوان حلمي» ليس في (ت).
وذكر هذا البيت ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: (٤/٧٥)، ونسبه إلى علي بن أبي طالب ﵁، وذكره أيضاً البيهقي في السنن الكبرى: (٦/٢٠٦) بلفظ:

سبقتهم إلى الإسلام قدماً ❖ غلاماً ما بلغت أوان حلمي

وقال: «ليس في رواية ابن عبدان: «قدماً»، وهذا شائع فيما بين الناس من قول علي ﵁، إلا أنه لم يقع إلينا بإسناد يحتج بمثله»، وذكرها عنه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (٤٢/٥٢٠ – ٥٢١).

(٢) قوله: «من قال» ليس في (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «رضي قيل كان له».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «إذا».

(٥) في الفصل في الملل: «وكان إسلام أبي بكر بن ثمان وثلاثين سنة».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «المأمون».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «مسابقة».

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «مسابقة».

وأما كونه لم يعبد الوثن قط، فيقال في ذلك: [أَكُلَّ][1] من لم يعبد [ب/١٠٦] الوثن منَّا وممن قبلنا من أهل الإسلام هل يُعْتَقَد له فضل على من عبدها قبل الإسلام، ثم أسلم كخديجة أم المؤمنين، وعمار بن ياسر، والمقداد، وسلمان الفارسي، وأبي ذر، وحمزة، وجعفر رضي الله عنهم؟ معاذ الله من هذا، فإنه لا يقوله مسلم، فبطل أن يكون هذا يوجب لعلي فضلاً زائداً على أبي بكر وعمر وغيرهما، ولو كان ذلك يوجب فضلاً زائداً لكانت عائشة رضي الله عنها سابقة لعلي في ذلك؛ لأنها كانت لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم بنت ثمان سنين وأشهر بلا خلاف، فصح أنها لم [تولد][2] إلا بعد إسلام أبويها بسنتين[3]، وأما علي فُولِد وأبواه يعبدان الأوثان قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم[4].

الدعوى الثامنة:

أن علياً لما كان أعلمهم[5] سياسة للعباد وصرامة في التدبير كان[6] أحقهم في الإمامة.

والجواب: من نَقْل الأئمة [أن][7] هذه الدعوى باطلة، قال ابن حزم: ولا يخفى بطلانها على مؤمن ولا كافر، فقد علم القريب والغريب من هو الذي ساس

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أول».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يولد».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «بسين».

(٤) انظر: الفصل في الملل والنحل (١١٢/٤)، وعنه أخذ المؤلف في رد هذه الدعوى بتصرف، إلا أن ابن حزم لم يذكر بيت الشعر الذي ذكره المؤلف.

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «أعلاهم».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «فكان».

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أنها».

الإسلام، إذ كَفَر من كَفَر من العرب بعد موت النبي ﷺ، ورفعوا رؤوسهم وتخوفت منهم الصحابة حاشا أبو بكر، فلم يثبت أحد ثباته على كَلِب[1] العدو، وشدة الخوف حتى دخلوا في الإسلام أفواجاً، ولم يخش جموعهم وتظافرهم، وهل ناطح كسرى وقيصر على أسِرَّة ملكهما إلا أبو بكر، ثم ثَنَّى بعمر، ثم ثَلَّث بعثمان، حتى [أذلَّ الله جيوش فارس][2] والروم بهم وبعساكرهم، وظهر الإسلام في أقطار الأرض، فاستغنى الفقير من المسلمين، وأمن الخائف، وصاروا إخوة في الدين، أشداء على الكفار رحماء بينهم.

فلما قتل عثمان افترقت كلمة المسلمين، وضرب [ت/٦٨] بعضهم وجوه بعض بالسيوف، وقتل بعضهم بعضاً عشرات الألوف، فارتجع أهل الشرك كثيراً مما كان فُتِحَ وصار بأيدي المسلمين، ولم [يفتح][3] من بلاد الكفر قرية واحدة، وصار المسلمون أعداء بعد الألفة، وشمتت بهم طوائف الكفار، ثم لم [تُجمع لهم كلمة من][4] ذلك العهد وإلى يومنا هذا[5].

الدعوى التاسعة:

وفي ضمنها دعاوٍ ثلاثة: أن علياً رضي الله عنه كان أعلم من أبي بكر رضي الله عنه، وعَدَّدَت

---

(١) كذا في (ب)، وكذا في الفصل لابن حزم، وفي (ت): «حلب».
وكَلِب: أي اشتد، ويقال: رجل كَلِب، وقد كَلِب كَلَباً: إذا اشتد حرصه على طلب الشيء، وقال الليث: دهر كَلِب: قد ألَحَّ على أهله بما يسُوؤُهم. انظر: تهذيب اللغة: (١٠/١٤٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/١٩٥).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أذل الله تعالى جيوش الإسلام بفارس».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يفتتح».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ب): «يجتمع بهم كلمة في».

(٥) انظر: الفصل في الملل والنحل (٤/١١٢ – ١١٣)، وعنه أخذ المؤلف في رد هذه الدعوى بتصرف.

الشيعة له أبواباً من العلم، وسعةً كثيرةً فيه واطلاعات، وهو علماً لم يكن لغيره، وهو مبسوط في المطولات، ومررت على غالب المشهور منها، وفضلوه بذلك[(١)] ويكون أيضاً وأقرأ وأتقى وأكثر جهاداً[(٢)]، وبذلك أيضاً كان أفضل من أبي بكر وغيره من الصحابة[(٣)].

والجواب: عن [ب/١٠٧] الأولى [إجمالاً وتفصيلاً، الأول: تحقيق أن الصديق كان في حياته أعلم من علي، في العلوم التي عليها مدار الدين، ولكن بعدما طالت الايام بحياة علي كرم الله وجهه[(٤)] اتسعت علومه جداً.

والثاني: تحريره][(٥)] أن علم الصحابي إنما يعرف بأحد وجهين: أحدهما: بكثرة روايته وفتاواه، والثاني: بكثرة استعمال رسول الله ﷺ له، إذن من المحال الممتنع أن يستعمل النبي ﷺ من لا علم له على المسلمين؛ بل أكثر الشهادات على سعة علمه رضي الله عنه، فقد ولاه النبي ﷺ الصلاة بالمسلمين طول علته عليه السلام، وجميع أكابر الصحابة حضور كعلي وعمر وابن مسعود وأُبيٍّ وغيرهم، فآثره بذلك على جميعهم، وهذا بخلاف الاستخلاف إذا غزا فإنه [في الغزو يستخلف][(٦)] على النساء والصبيان وذوي الأعذار، فأوجب هذا ضرورة أنه ﷺ لو لم يعلم

---

(١) من قوله: «وعددت الشيعة» إلى قوله: «وفضلوه بذلك» ليس في (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «وأقرأ وأتقى».

(٣) وممن ذكر هذه الدعوى من الرافضة المرتضى في الشافي في الإمامة: (١/٢٠١ – ٢٠٤)، ومحمد بن طاهر القمي في الأربعين: (ص٤٢٥)، وقريباً من ذلك ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص١٩٧ – ٢٠٦).

(٤) انظر: كلام ابن كثير على تخصيص علي رضي الله عنه بهذا الدعاء في: (ص٣١٥).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «من الغزو ويستخلف».

أن أبا بكر أعلمهم بالصلاة وشرائطها، وأكثرهم خشوعاً وخضوعاً لرب العالمين، وأوفق لها من غيره لم يقدمه فيها[1] على الجميع سيّما وهي[2] عماد الدين، وقداستعمله أيضاً على الصدقات، واستعمل علياً عليها أيضاً، غير أن الذي يلزمه العمل به في باب الزكاة، هو ما ورد عن أبي بكر رضي الله عنه، وقد استعمل أبا بكر على الحج لعلمه أنه أعلمهم بمناسك الحج.

وجه الجمع بين دعوى الشيعة سعة علم علي رضي الله عنه ونحن لا نشك ولا نرتاب في سعة علمه، ودعوى أهل السنة أن أبا بكر كان أعلم منه، أن علياً رضي الله عنه عُمِّر كثيراً بعد وفاة الصديق، واكتسب علوماً جمة ومعارف جليلة، ولكن لم يصل إليها على هذه السعة في حياة الصديق، وكان الصديق في حياته أكثر علماً من علي رضي الله عنهما في حياته وقوة فيه، وفي السر الذي وقر من صدره رضي الله عنهما[3][4].

وهاهنا دعوى أخرى: [5] أدخلتها في هذه الدعوى للمناسبة، قالت الروافض[6]: لما بَعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر للحج بالناس لم يأتمنه على قراءة سورة براءة، وضم إليه[7] عليّاً لعلمه بعجز أبي بكر[8].

---

(١) ليست في (ت).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «فيما هو».

(٣) قوله: «وجه الجمع بين دعوى الشيعة» إلى قوله: «وقر من صدره رضي الله عنهما» ليس في (ت).

(٤) انظر: الفصل في الملل والنحل: (٤/١٠٧ – ١٠٩) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه الدعوى بتصرف.

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «باطلة للرافضة».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «الرافضة».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «إليها».

(٨) ممن ذكر هذه الدعوى من الرافضة ابن المطهر منهاج الكرامة: (ص٢٢٢ – ٢٢٣).

والجواب عن هذا: أنه[1] من أقبح الكذب، وأدل دليل على كثرة جهلهم، وشدة بغضهم[2]، فإن تلك الحجة كانت من أعظم الفضائل لأبي بكر؛ لأنه كان أميراً على علي بن أبي طالب، وعلى سائر أهل الموسم لا يدفعون إلا بدفعه، ولا يقفون إلا بوقوفه، ولا [يُصلُّون][3] إلا بصلاته مُؤْتَمِين به، ناصِتِين لخطبته[4]، وأما سورة براءة فإنها تضمنت ما أنزله الله تعالى فيها في فضل أبي بكر، وكونه معه في الغار، وخروجه مع رسول الله ﷺ، وكون أن الله ﷻ معهما، فكانت قراءة عليٍّ لها من أعظم فضائل أبي بكر، وإعلان[5] بتقدمه وفضله على علي وغيره، وحجة لأبي بكر قاطعة لا يشك فيها أحد بعد ذلك.

قال ابن حزم[6]: إلا أن ترجع[7] [ب/١٠٨] الروافض إلى إنكار [القرآن][8]، ودعوى النقص والزيادة فيه، فهذا أمر يظهر به كفر [كل][9] قائل به[10].

قلت:[11] وقد تبين من هذا أن إرسال علي رضي الله عنه لقراءة براءة في ضمنه معجزة

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وقد كذبوا في دعواهم هذه بل هذا».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «تعصبهم».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «صلَّوا».

(٤) كذا في كلتا النسختين، وفي (الفصل في الملل والنحل): «وينصتون إذا خطب».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «إعلاناً».

(٦) تقدمت ترجمته: (ص١٨٣).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «يرجع».

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وكذا في«الفصل»، وفي (ب): «القرابة».

(٩) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(١٠) انظر: الفصل في الملل والنحل: (١١٤/٤ – ١١٥) وعنه أخذ المؤلف في جوابه على هذه الدعوى بتصرف.

(١١) كذا في (ب)، وفي (ت): «أقول».

ظاهرة للنبي ﷺ، وذلك لدفع[1] الشبهة عن أبي بكر من أهل الشبهة الضالين الذين يوجدون بعد زمان النبوة؛ بل وقبله، وليعتقد كل مسلم أن [قوله تعالى فيهما: ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [سورة التوبة: ٤٠] ...الآية][2] ذلك[3] من كلام رب العالمين، فإن من أعجب ما يحكى، وهو مما يشهد لما قلته آنفاً [أن][4] قراءة علي لسورة براءة تضمنت معجزة أن أبا إسحاق النظام[5]، وبشر بن خالد[6] قالا يوماً لمحمد بن جعفر الرافضي[7] المعروف بشيطان الطاق[8]: أما استحَيِّت من الله، أما

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «لرفع».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) ليست في (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) هو: إبراهيم بن سيَّار بن هاني البلخي النَّظَّام، أبو إسحاق البصري الضبعي، عُرف بالنَّظَّام: لحسن كلامه وفصاحته، وقيل: لأنه كان ينظم الخرز بسوق البصرة ويبيعه، وهو شيخ المعتزلة، كان شاعراً أديباً بليغاً، تنسب له فرقة النَّظَّامية من المعتزلة، وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف، وأحدث القول بالطفرة، اتهم بالزندقة، قال الذهبي: «ولم يكن النَّظَّام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفَّره جماعة»، صنَّف عدة مصنفات منها: الطفرة، والجواهر والأعراض، وحركات أهل الجنة، توفي سنة ٢٣٠هـ. انظر: تاريخ بغداد: (٦/٩٧)، سير أعلام النبلاء: (١٠/٥٤١)، الوافي بالوفيات: (٦/١٢)، لسان الميزان: (١/٦٧).

(٦) كذا في (ب) وفي الفصل، وفي (ت): «كثير بن خالد».
لم أجد من الأعلام من اسمه: «بشر بن خالد»إلا: بشر بن خالد العسكري الفرائضي، كان ثقة مأموناً، روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة، توفي سنة ٢٥٣هـ. انظر: تاريخ الإسلام: (١٩/٩٢)، الوافي بالوفيات: (١٠/٩٢)، ولا أظن أنه هو هذا الذي كان مع النَّظَّام وشيطان الطاق.

(٧) تقدمت ترجمته: (ص٢١٧).

(٨) تقدم بيان سبب تلقيبه بهذا: (ص٢١٧).

اتقيت الله تعالى، إذ تقول في كتابك في الإمامة: إن الله لم يقل قط في القرآن: ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [سورة التوبة: ٤٠] قالا: فضحك والله شيطان الطاق ضحكاً [عامراً][١] طويلاً حتى خجلنا[٢] نحن[٣].

ولا شك أن الرافضة سلخهم الهوى من طور العقل والدين، ولولا أن القرآن قطعي الدلالة، واستفاض بين الشيعة قاطبة أن علياً قرأ سورة براءة لأبي بكر والآية[٤]، كما أنكرها شيطان الطاق.

عود وانعطاف: إلى تتمة الجواب عن الدعوى الأولى وقد استعمله النبي ﷺ على البعوث في الجهاد، وأيضاً فإن حظه من مسامرة النبي ﷺ وجلوسه معه في ظعنه وإقامته، وشاهد أحكامه وفتاواه أكثر من غيره، ولم يعش بعد رسول الله ﷺ [غير سنتين][٥] وستة أشهر [ت/٦٩]، ولم يفارق المدينة إلا حاجّاً أو معتمراً، فلم يحتج إلى كثير من الرواية، ولولا ذلك لاتسعت الرواية عنه، وعمَّه[٦] نفعها، وأما علي رضي الله عنه فإنه عاش بعد النبي ﷺ ثلاثين سنة غير خمسة أشهر، ومجموع ما روي عنه خمسمائة حديث، وستة وثمانون حديثاً مسندة، صحيح منها

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عاراً»، وفي الفصل: «ضحكاً طويلاً»،

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت)، : «ضحكنا»، وفي الفصل لابن حزم: «حتى كأنا نحن الذين أذنبنا».

(٣) ذكر هذه القصة ابن حزم في الفصل في الملل: (١٣٩/٤)، وابن حجر في لسان الميزان: (١٠٨/٥).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «لأنكروا الآية».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت) وكذا في الفصل لابن حزم، وفي (ب): «سوى عشر سنين».

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «وعمَّ».

نحو الخمسين[1].

والجواب عن[2] **الدعوى الثانية** [من جملة التاسعة][3] أنه أقرأُ الصحابة، قال ابن حزم: وهذا هو البهتان المحض لوجوه: **الأول**: لقوله ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم، فإن استووا فأفقههم، فإن استووا فأقدمهم هجرة»[4]، ثم وجدناه قد قدم أبا بكر على الصلاة مكانه [بجميع][5] الحاضرين من الصحابة، وعلي حاضر من جملتهم، فصَحَّ أنه كان أقرأَهم وأفقَهَهم وأقدَمَهم هجرة[6].

ولقد[7] أمَرَ علي ولديه الحسن والحسين بأن يقرأ القرآن على ابن عبد الرحمن السلمي[8]، وقد جمع حروف القرآن عن ابن مسعود، وهذا أمر مشهور عند القراء

---

(١) انظر الفصل في الملل: (٤/١٠٨) وعنه أخذ المؤلف بتصرف، من قوله: «عود وانعطاف».

(٢) قوله: «والجواب عن» ليس في (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) أخرجه الإمام مسلم عن أبي مسعود البدري رضي الله عنه قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله وأقدمهم قراءة، فإن كانت قراءتهم سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سنًّا، ولا تؤمَّنَّ الرجل في أهله، ولا في سلطانه، ولا تجلس على تكرمته في بيته إلا أن يأذن لك أو بإذنه» برقم: (٦٧٣) في: (١/٤٦٥) وفي الباب عن أبي سعيد وأنس بن مالك ومالك بن الحويرث وعمرو بن سلمة رضي الله عنهم.

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «لجميع»، وفي الفصل: «بتقديم النبي ﷺ لإبي بكر على الصلاة، وعلي حاضر».

(٦) الفصل في الملل: (٤/١٠٩ – ١١٠).

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولهذا».

(٨) كذا في كلتا النسختين، ويظهر أنه: «أبو عبد الرحمن السلمي».

وهو: عبد الله بن حبيب بن رُبَيْعَة السلمي الكوفي، تابعي من أولاد الصحابة، ولد في حياة الرسول ﷺ، قرأ القرآن وجَوَّدَه ومَهَرَ فيه، وعرضه على عثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عن الجميع، وكان الحسن بن علي يقرأ عليه القرآن، وقال عنه ابن سعد: «كان ثقة=

لا يختلفون فيه، فبطلت دعواهم في هذا الباب. [ب/١٠٩]

وأما الجواب عن الدعوى الثالثة: (١) أنه أتقى الصحابة، قال ابن حزم: هذه الدَّعوى غير صحيحة، ولكن ليس عندنا شك ولا شبهة أن علياً رضي الله عنه كان تقياً [نقياً](٢) إلا أن الخير يتفاضل فيه أهله بلا شك، وما كان أتقاهم لله [عز وجل](٣) إلا أبو بكر، برهان ذلك أنه لم يسوء(٤) قط أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء، أصلاً ولا تأخر عن تصديقه، ولا تردد عن الإئتمار له يوم الحديبية إذ تردد غيره، وقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر خاطباً، إذ أراد علي نكاح ابنة أبي جهل [بما](٥) قد عرف(٦)، وإن أمراً بلغ حاله إلى أن يخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بحضرة الناس على

=كثير الحديث»، توفي سنة ٧٤هـ تقريباً. انظر: طبقات ابن سعد: (١٧٢/٦)، سير أعلام النبلاء: (٢٦٧/٤)، تهذيب التهذيب: (١٦١/٥).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «وأما الثلاثة من التاسعة».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «يسؤ».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) يقصد ما رواه المسور بن مخرمة رضي الله عنه: أن علياً خطب بنت أبي جهل فسمعت بذلك فاطمة، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعته حين تشهد، يقول: «أما بعد أَنْكَحْتُ أبا العاص بن الربيع فحدَّثني وصدَقني، وإن فاطمة بضعة مني، وإنِّي أكره أن يسُوءَهَا، والله لا تجتمع بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنت عدُوِّ الله عند رجل واحد» فترك علي الخطبة. أخرجه البخاري برقم: (٣٥٢٣) في: (١٣٦٤/٣)، واللفظ له، في كتاب: فضائل الصحابة، باب: ذكر فضل أصهار النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم أبو العاص بن الربيع، ومسلم برقم: (٢٤٤٩) في: (١٩٠٣/٤).

المنبر لغير قليل، وما وجدنا لأبي بكر مثل ذلك قط، والله تعالى أعلم بمن اتَّقَى[1].

ونزل في حق أبي بكر ﷺ: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾ [سورة الليل: ١٧ – ١٨] الآية أجمع المفسرون على أنها نزلت في حقه، وقالت الشيعة بأسرهم: نزلت في حق علي، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ [سورة المائدة: ٥٥] وردَّ قولهم هذا الإمام فخر الدين الرازي[2] في تفسير سورة ﴿ وَٱلَّيْلِ ﴾، واستدل بمقدمتين عقليتين، ثم قال: أجمع الخلق على أن يكون المراد بها إما أبو بكر وإما علي، ولا يمكن حمل الآية على علي، فتعيَّن حملها على أبي بكر، بيانه أن الله تعالى قال في صفة هذا الأتقى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴾ [سورة الليل: ١٩]، وهذا الوصف لا يَصْدُق على علي؛ لأنه كان في تربية النبي ﷺ يطعمه، ويسقيه، ويكسوه، ويربيه[3] فكان الرسول[4] مُنْعِماً عليه نعمة يجب جزاؤها، أما أبو بكر فلم يكن للنبي ﷺ عليه نعمة دنيوية[5]، وأما نعمة الهداية والإرشاد إلى الدين لا يطلب الهادي لها جزاء، قال تعالى: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ [سورة الفرقان: ٥٧] و[سورة: ص: ٨٦]، ومما يستدل به أن الله تعالى لم يقل: وما لأحد عليه من نعمة تجزى، وإنما قال: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴾، فبهذا القيد خرج علي عن أن يكون

(١) الفصل في الملل والنحل: (١١٠/٤).
(٢) تقدمت ترجمته: (ص١٢١).
(٣) ليست في (ت).
(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «النبي».
(٥) ليست في (ت).

مرادا بهذه الآية[1][2].

وقد بيَّن السادة الصوفية أن ابتغاء الأجر على فعل الطاعات [والعبادات][3] بدخول الجنة والتنعم فيها إنما هي عبادة العوام لا الخواص[4]، وقد وَضَّح ذلك الإمام[5] في «شرح الإشارات»[6] ....

(١) قوله: «ومما يستدل به أن الله تعالى لم يقل» إلى قوله: «أن يكون مرادا بهذه الآية» ليس في (ت).

(٢) التفسير الكبير: (١٨٥/٣١ – ١٨٦).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «والعبادة».

(٤) قَسَّم الصوفية العبادات إلى أقسام: القسم الأول: عبادة العوام أو العامة: وهي عندهم العبادة، التي هي غاية التذلل لله، ويقولون: العبادة لمن له علم اليقين، وهم أصحاب المجاهدات، والعامة عندهم: الذين اقتصروا في علمهم على الشريعة، ويسمون علماءهم: علماء الرسوم، لأنهم لم يصلوا إلى الحقائق؛ بل اشتغلوا عن معرفتها بالظواهر والأدلة، القسم الثاني: عبادة الخواص أو الخاصة: وهي عندهم العبودية، التي هي التبرؤ من الحَوْل والقوة، والإقرار بما يعطيك ويوليك من الطَوْل والمنة، ويقال هي: معانقة ما أُمِرْت به، ومفارقة ما زُجِرْت عنه، والعبودية هي لمن له عين اليقين، وهم أرباب المكابدات، والخاصة عندهم: الذين صححوا النسبة إلى الله بصدق القصد إليه في سلوك طريقه، وثَمَّة قسم ثالث لم يذكره المصنف وهو: عبادة خاصة الخاصة: وهي العُبُودَة، وفي مصطلحاتهم أنها هي: من شاهد نفسه لربهم مقام العبودية، وهي لمن له حق اليقين، وهي صفة أهل المشاهدات، وخاصة الخاصة يعنون بهم: الذين شهدوا نفوسهم قائمة به في عُبُودَة، فهم يعبدونه به في مقام أحدية الفرق والجمع. انظر: الرسالة القشيرية لأبي القاسم القشيري: (ص٢٣٢ – ٢٣٣)، مدارج السالكين لابن القيم: (١٧٣/٣)، اصطلاحات الصوفية لعبد الرزاق الكاشاني: (ص١٢٥ – ١٢٦).

(٥) هو الفخر الرازي، وتقدمت ترجمته: (ص١٢١).

(٦) هو كتاب: الإنارات في شرح الإشارات تأليف: فخر الدين محمد بن عمر البكري الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، ولخص الرازي شرحه هذا في كتاب: لباب الإشارات في=

لابن سينا[1]، وقدحقق أهل الحق أن المراد بالأتقى ها هنا أبو بكر ﷺ.

قال القاضي[2]: «الآيات نزلت فيه حين اشترى بلالاً، في جماعة تولاهم المشركون فأعتقهم، ولذلك قيل المراد بالأشقى: أبو جهل، أو أمية بن خلف»[3]. انتهى.

الدعوى العاشرة

تتضمن عدةً من [ب/١١٠] التعقبات في دعاوى معارضات أبدؤها في معرض التعتبات بل التعنتات:

المعاتبة الأولى:

قالوا: لمَ لمْ يسموا أبا ذر صِدِّيقاً، وسموا أبا بكر صِدِّيقاً، والحال أن رسول الله ﷺ قال: «ما أقلت الغبراء، ولا أظلت الخضراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر»[4]

=تلخيص شرح الإشارات، علماً أن كتاب الإشارات هو: «الإشارات والتنبيهات والمنطق والحكمة» لأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، (المتوفى سنة ٤٢٨هـ). انظر: الوافي بالوفيات: (١٨٠/٤)، كشف الظنون: (٩٤/١)، هدية العارفين: (١٠٧/٦).

(١) هو: الحسين بن عبد الله بن الحسن بن سِيْنَا البلخي، أبو علي البخاري، الملقب بالشيخ الرئيس، كان حكيماً فيلسوفاً مشهوراً، بل هو رأس الفلاسفة الإسلامية، قال: بقدم العالم، ونفى المعاد الجسماني، وقال: إن الله لا يعلم الجزئيات، وقد كفَّرَه الغزالي في المنقذ من الضلال، وذكر ابن خلكان أنه تاب عند وفاته وتصدَّق ورد المظالم والله أعلم، صنف مصنفات عدة، منها: القانون، والشفاء، والإشارات، توفي سنة ٤٢٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: (١٥٧/٢)، سير أعلام النبلاء: (٥٣١/١٧)، الوافي بالوفيات: (٢٤٢/١٢)، البداية والنهاية: (٤٢/١٢).

(٢) هو القاضي البيضاوي، تقدمت ترجمته: (ص١٧١).

(٣) تفسير البيضاوي: (٦٠٢/٢).

(٤) روى هذا الحديث أبو ذر ﷺ، بلفظ: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة، أصدق ولا أوفى من أبي ذر...» أخرجه الترمذي في سننه برقم: (٣٨٠٢) في: =

مع أنه لم يَرِد مثل ذلك في حق أبي بكر، وهذا الحديث ورد عن الجماعة كلهم[1]. انتهى.

والجواب: بتقدير صحة هذا الحديث وثبوته وإن قالت الحفاظ: إنه لم يرد في «الصحيحين» ولا في السنن بل هو مروي في الجملة من غير الكتب الستة[2]، فمن المعلوم أن النبي ﷺ لم يُرِدْ بذلك أن أبا ذر أصدق من جميع الخلق هذا حينئذٍ يقتضي، ويلزم [منه][3] أن يكون أصدق من النبي [ﷺ][4]، ومن علي بن

=(٦٦٩/٥)، في كتاب: المناقب، باب: مناقب أبي ذر رضي الله عنه، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وأخرجه الحاكم في مستدركه برقم: (٥٤٦٠) في: (٣٨٥/٣) وكرره، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في تعليقه: «على شرط مسلم»، والطبراني في الأوسط برقم: (٥١٤٨) في: (٢٢٣/٥)، وحسنه الألباني كما في صحيح الجامع الصغير برقم: (٥٥٣٨) في: (٩٧١/٢) وكذلك في تحقيقه لمشكاة المصابيح للتبريزي برقم: (٦٢٣٠) في: (١٧٥٧/٣)، إلا أنه ضعفه في ضعيف سنن الترمذي: (ص٤٦٢)، ورواه أبو الدرداء رضي الله عنه، فأخرجه أحمد في المسند برقم: (٢١٧٧٢) في: (١٩٧/٥)وكرره، والحاكم في المستدرك برقم: (٥٤٦٢) في: (٣٨٥/٣)، وسكت عنه الذهبي، ورواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، فأخرجه أحمد في المسند برقم: (٦٥١٩٠) في: (١٦٣/٢) وكرره، والترمذي برقم: (٣٨٠١) في: (٦٦٩/٥)، في كتاب: المناقب، باب: مناقب أبي ذر رضي الله عنه، وقال: «هذا حديث حسن»، وابن ماجة في سننه برقم: (١٥٦) في: (٥٥/١)، في المقدمة، في فضل أبي ذر، والحاكم في المستدرك برقم: (٥٤٦١) في: (٣٨٥/٣)، وسكت عنه الذهبي، وصححه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي: (٥٤٩/٣)، وصحيح الجامع الصغير برقم: (٥٥٣٧) في: (٩٧١/٢).

(١) ممن ذكرها ابن المطهر، كما في منهاج الكرامة: (ص٨٦ — ٨٧).

(٢) تقدم التعريف بها في (ص٩٥).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عليه السلام».

أبي طالب [رضي الله عنه][(1)]، ومن سائر أئمة الشيعة؛ بل من سائر النبيين، وهذا خلاف إجماع المسلمين من [أهل][(2)] السنة والشيعة، [ت/٧٠] والنبي ﷺ لم يقل: ما أظلت الخضراء أعظم تصديقا من أبي ذر؛ بل قال: «أصدق لهجة»، والمدح للصِّدِّيق الذي صَدَّق الأنبياء، وذكره مقترن معهم في قوله تعالى: من ﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ ﴾ [سورة النساء: ٦٩] وتصديق أبي بكر للنبي ﷺ صدق خاص، فالمدح بهذا التصديق الخاص نوع، والمدح بنفس كونه صادقاً نوع آخر فكل صِدِّيقٍ صادق، وليس كل صادق صِدِّيقٌ[(3)]، والصِّدِّيق قد يراد به الكامل في الصدق، وقد يراد به الكامل في التصديق، والصِّدِّيق ليس فضيلته في مجرد تحري الصدق فقط؛ بل فيه وفي أنه علم ما أخبر به النبي ﷺ جملة وتفصيلاً، وصَدَّق بذلك كذلك من أول الأمر وإلى نهايته، تصديقاً كاملاً في العلم والقصد والعمل، وهذا القدر لم يحصل لأبي ذر، فأما أبو ذر [رضي الله عنه][(4)] فقد كان شديد التحري في الصدق[(5)].

المعاتبة الثانية:

قولهم: ولم سمَّوا أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ، ولم يستخلفه في حياته، ولا بعد وفاته عندهم، ولم يسموا عليّاً خليفة رسول الله ﷺ مع أنه استخلفه في عدة مواطن منها: أنه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، وقال له: «إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا في كلتا النسختين، في منهاج السنة: «صديقاً».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «رحمه الله».

(٥) انظر: منهاج السنة: (٤/٢٦٥ – ٢٦٧) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه المعاتبة بتصرف.

نبي بعدي»[1]. انتهى[2].

والجواب: أن الخليفة إما أن يكون معناه: الذي يخلف غيره وإن كان لم يَسْتَخْلِفْهُ، كما هو المعروف في اللغة، وهو قول الجمهور، وإما أن يكون معناه من استخلفه غيره، كما قالته طائفة من أهل السنة والإمامية، فإن كان هو الأول فبالإجماع أن أبا بكر هو الذي صار [بالفعل][3] خليفة لرسول الله ﷺ، [ب/١١١] يصلي بالمسلمين ويقيم فيهم الحدود ويقسم بينهم الفيء، ويغزوا بهم العدو، ويولي الأمراء والعمال وغير ذلك من الأمور التي يفعلها[4] ولاة الأمور، فكان هو الخليفة للنبي ﷺ قطعاً، ولا لوم على من سماه خليفة، لكن أهل السنة

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك عن علي رضي الله عنه، برقم: (٣٢٩٤) في: (٣٦٧/٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي وقال: «أنَّى له الصحة والوَضْع لائح عليه، وفي إسناده عبد الله بن بكير الغنوي منكر الحديث، عن حكيم بن جبير، وهو ضعيف يترفض»، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: (٢٦٧/١)، وقال: «قال أبو حاتم: ليس هذا الخبر من حديث ابن المسيب، ولا من حديث الزهري، ولا من حديث مالك، فهو باطل، ما قاله رسول الله قط»، وقال شيخ الإسلام في منهاج السنة: (٢٧٤/٤): «هذا كذب على النبي ﷺ، لا يُعْرَف في كتب أهل العلم المعتمدة»، وذكره السيوطي في اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: (٣١٢/١ – ٣١٣)، وذكره أيضاً الكناني في تنزيه الشريعة عن الأخبار الموضوعة: (٣٨٢/١).

والجزء الأخير منه من قوله: «أما ترضى أن تكون عندي بمنزلة هارون... » حديث صحيح، تقدم تخريجه: (ص٤٣٣).

(٢) ممن ذكرها محمد بن جرير الرافضي في المسترشد في الإمامة: (ص٣٣٥)، والطبرسي في الإحتجاج: (٢١٦/١)، وابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٨٧).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «تفعلها».

يقولون: خَلَفَهُ وكان أحق بخلافته، والشيعة يقولون: كان الأحق عليّاً ولكل جماعة من الطائفتين أدلة يستشهد[1] بها على مُدَّعاه[2]، وقد تقدم في ذلك كثير من الأدلة، وبيان الراجح منها، وسأثبت باباً[3] مستقلاً في هذه الرسالة يتضح به أن الإمام الحق بعد رسول ﷺ أبو بكر رضي الله عنه، ومن بعض ما فيه أن دعوى أهل السنة للنص الجلي والخفي[4] على إمامة أبي بكر، أقوى وأظهر من دعوى الشيعة خصوصاً، وللرافضة أدلة كثيرة ظاهرة البطلان صريحة في الكذب، وسيأتي في ذلك أيضاً نبذة وافية، وبمقتضى ما قدمناه فالخلافة بمعنييها ثابتة للصديق.

وكان استخلاف علي رضي الله عنه على المدينة استخلافاً مقيداً على طائفة معينة، وليس هو استخلاف مطلق يتناول ما بعد الموت، وقد استخلف ﷺ على المدينة عِدَّةً من الخلفاء، فما سُمِّي الواحد منهم خليفة رسول الله [ﷺ][5]، ومما ينبهك على أن استخلاف ولي الأمر المطاع لشخص على بلد لا يجب فيه أن يتوخى فيه[6] أفضل القوم، بدليل ما تقدم من استخلاف ابن أم مكتوم وعثمان وغيرهما، غاية الأمر أن يعتقد فيه الكفاءة لذلك المهم، فأما الأفضل الجليل الرأي، البصير بالعواقب العالم [بمكائد الحروب][7] وأحوال العداة، فالمطاع الآمر يؤثر صحبته،

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «نستشهد».

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «مدعاها».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «فصلا بابا».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «أو الخفي».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «كذلك».

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «بمكا الحروف».

[ويستصحبه للاستشارة][(١)] والمشاركة في الآراء، [في][(٢)] فعل ما يفعله [عند العرب من ملاقاة الأعداء][(٣)]، وهذا جلي واضح، واستخلاف علي ﵁ لم يكن على أكثر ولا أفضل ممن استخلف عليهم غيره؛ بل كان يكون بالمدينة [في][(٤)] كل غزوة من الغزوات من المهاجرين والأنصار أكثر وأفضل ممن تخلف في غزوة تبوك، فإن غزوة تبوك لم يأذن النبي ﷺ لأحد بالتخلف عنها، فلم يتخلف عنها[(٥)] إلا منافق، أو معذور، أو الثلاثة الذين تاب الله عليهم والنساء والصبيان، وقد تقدم الكلام على الحديث الشريف وهو: «أنت مني بمنزلة هاورن من موسى»[(٦)]، وأما الحديث الذي نقله ابن المطهر عنه ﷺ أنه قال له: «إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك»[(٧)] صَرَّح العلماء بأنه كذب على رسول الله ﷺ، ومما تبين كذبه أن النبي ﷺ خرج من المدينة مرات ومعه علي ﵁ منها يوم بَدْرٍ، وبَدْرٌ[(٨)] [ب/١١٢] عن

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ويستصحبه للاستشارة».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «من».

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «من».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «فيها».

(٦) تقدم تخريجه: (ص٤٣٢).

(٧) تقدم تخريجه: (ص٤٦٠).

(٨) بَدْر: تقع جنوب غرب المدينة المنورة، وتبعد عنها ١٥٥كم، وتبعد عن مكة المكرمة ٣٠٥كم، وهي الآن محافظة تتبع إدرايا منطقة المدينة المنورة، وتنسب إلى بدر بن يخلد بن النضر بن كنانة، وقيل: بل هو رجل من بني ضمرة سكن هذا الموضع فنسب إليه، ووقعت فيها غزوة بدر في شهر رمضان، في السنة الثانية للهجرة. انظر: معجم البلدان: (١/٣٥٧)، معجم معالم الحجاز لعاتق البلادي: (١/١٨٩).

المدينة عدة مراحل، وليس واحد منهما بالمدينة[1]، وكان يوم فتح مكة مع النبي ﷺ [ت/٧١] باتفاق العلماء، وكذلك يوم خيبر[2]، وكذلك يوم الطائف، وكذلك في حجة الوداع كان علي باليمن، والنبي ﷺ خرج حاجّاً فاجتمعا بمكة وليس بالمدينة واحد منهما.

والرافضة من فرط جهلهم إذا وَضَعَ لهم أحد الكذابِينَ حديثاً نبويّاً وكان موافقاً لغرضهم بادروا إلى نقله وإلقائه من غير [تدبيرا][3] لغلبة الجهل عليهم[4].

المعاتبة الثالثة:

قولهم: ولِمَ سَمَّوا[5] عمر الفاروق، ولم يُسَمَّوا عليّاً رضي الله عنه بذلك، مع أن رسول الله ﷺ قال فيه: «هذا فاروق أمتي يُفَرِّقُ بين أهل الحق والباطل»[6] وقال ابن عمر: «ما كنا نعرف المنافقين على عهد رسول الله ﷺ إلا ببغضهم

---

(١) يقصد المؤلف: إن الرسول ﷺ كانا خارج المدينة معاً، ولم يكن أحد منهما فيها.

(٢) تقدم التعريف بها: (ص٢٨٩).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «تدبير».

(٤) انظر: منهاج السنة: (٤/٢٦٩ - ٢٧٦) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه المعاتبة بتصرف.

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «يسموا».

(٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن أبي ذر وسلمان رضي الله عنهما برقم: (٦١٨٤) في: (٦/٢٦٩)، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: (١/٢٥٨)، وقال: «هذا حديث موضوع»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٩/١٠٢): «رواه الطبراني والبزار عن أبي ذر وحده... وفيه عمرو بن سعيد المصري، وهو ضعيف»، وذكره السيوطي في اللآلىء المصنوعة: (١/٢٩٧ - ٢٩٨)، والكناني في تنزيه الشريعة: (١/٣٥٣).

علياً»[1][2].

والجواب: أولاً: وبالذات بعدما تقرر أن هذين الحديثين مكذوبان موضوعان، كما سيتضح لك ذلك، أن عمر بن الخطاب اتفقت له مزايا اقتضت تلقيبه بذلك، منها: أن يوم إسلامه بمكة سلَّ سيفه وعُبِد [الله][3] جهاراً، وقال: لا يُعبَد الله إلا جهراً، ففرق بين الإيمان والكفر، وظهر أهل الإيمان، وناصبهم أهل الطغيان بالعدوان، من يومئذٍ [بناء][4] على هذا المعنى، فاللقب وقع في محله لظهوره عياناً، فأما ما تزعمه الرافضة فعنه تنشأ أسئلة: الأول: [أن][5] يقال لهم: ما المعنى بكون علي رضي الله عنه أو غيره فاروق الأمة، إن عَنَوْا بذلك أنه أعطي قوة في الفراسة أو

(١) لم أجده روي عن ابن عمر، وإنما وجدته روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عن الجميع، قال: «إنَّا كنَّا لنعرف المنافقين نحن معشر الأنصار؛ ببغضهم علي بن أبي طالب»، أخرجه الترمذي برقم: (٣٧١٧) في: (٥/٦٣٥)، في كتاب: المناقب، باب: مناقب علي بن أبي طالب، وقال: «هذا حديث غريب، إنما نعرفه من حديث أبي هارون، وقد تكلم شعبة في أبي هارون..»، وروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما كما عند الطبراني في الأوسط برقم: (٢١٢٥) في: (٢/٣٢٨)، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط والبزار بنحوه، إلا أنه قال: «ما كنَّا نعرف منافقينا معشر الأنصار»، بأسانيد كلها ضعيفة» مجمع الزوائد: (٩/١٣٢ — ١٣٣)، ومن المعاصرين ضعفه الألباني كما في ضعيف سنن الترمذي: (ص٤٥١) وقال عنه: «ضعيف الإسناد جداً»، وضعفه أيضاً في ضعيف الجامع الصغير برقم: (٦٣٣٠) في: (ص٩١٣).

(٢) ممن ذكرها ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب: (٣/١٠)، وابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٨٨).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «بمنا».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

غيرها، بها يُفرِّق ويُميِّز بين أهل الحق [لِيُهَنَّوْن][1] ويعتقدون، والمنافقين فيُذَمُّون ويُحْذَرون[2]، قلنا: هذا أمر لا يقدر عليه أحد من البشر لا نبي ولا غيره، قال الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ ﴾ [سورة التوبة: ١٠١]، فإذا كان النبي ﷺ لا يعلم عَيْنَ [3] منافق في مدينته وفيما [4] حولها، فكيف يَعْرِف ذلك غيره.

وإن قالوا: إنه يذكر صفات أهل الحق وأهل الباطل، فالقرآن قد بيَّن ذلك غاية البيان، وهو الفرقان الذي فرَّق الله فيه بين الحق والباطل بلا ريب، وإن قالوا: أريد بذلك أن من قاتل معه كان على الحق، ومن قاتله كان على الباطل، فيقال: هذا لو كان صحيحاً ليس فيه إلا التمييز بين تلك الطائفة المعينة وبين مقاتلها، وانتقض ذلك عليهم من وجوه أخرى، بيَّنها صاحب «الكواكب»[5].

وإن قالوا: إنه فاروق لأن محبته هي الفُرقة [ب/١١٣] بين أهل الحق

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت) والناسخ هو من ضبطها بالشكل، وفي (ب): «يهنون».

(٢) في منهاج السنة – وعنه أخذ المؤلف هنا –: «إن عني بذلك؛ أنه يميز بين أهل الحق وأهل الباطل؛ فيميز بين المؤمنين والمنافقين، فهذا أمر لايقدر عليه أحد...».(٤/٢٩٠).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «كل».

(٤) كذا في (ب)، وكذا في منهاج السنة، وفي (ت): «المدينة ولا فيما».

(٥) هو: الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري، تقدم التعريف به: (ص٢٦٩)، وصاحبه هو: علي بن حسين بن عروة الدمشقي، أبو الحسن المشرقي، تقدمت ترجمته: (ص٢٦٩)، وكما تقدم فإن هذا الكتاب يحتوي على عدد كبير من الكتب، ومنها: «منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام»، ومنه يأخذ المؤلف في رده على ابن المطهر.

والباطل، فيقال: أولاً: هذا ليس من فعله حتى يكون هو به فاروقاً، ويقال ثانياً: بل محبة رسول الله ﷺ أعظم تفريقاً بين أهل الحق والباطل باتفاق المسلمين، وإن قالوا: أريد بذلك مطلق دعوى المحبة؛ دخل في ذلك الغالية[1] كالمدعين لإلهية علي أو نبوته، فيكون هؤلاء على زعمكم أهل الحق، وهذا كفر باتفاق المسلمين، وإن قالوا: المراد بذلك المحبة المطابقة للحق، فأهل السنة يقولون: نحن أحق بها، وأولى من الشيعة، فإننا استفدناها من كتاب الله العزيز المتضمن [الثناء][2] العظيم على الصحابة، خصوصاً المبايعين لنبيه ﷺ تحت الشجرة، والعشرة المبشرين بالجنة في آيات كثيرة، وفي نصوص السنة السنية النبوية الثابتة عن رسول الله، ففيها من [الثناء][3] الحسن الجميل على علي رضي الله عنه ما يثلج القلب، ويشرح الصدر، ومما صح عندنا من مناقبه الجليلة المنقولة عن السلف الصالح بحيث إن محبته رسخت في صميم قلوبنا[4]، وما تَبِعْنا فيها الرافضةَ القائلين: «كفى فخراً لمولانا عليٍ وقوع الشك فيه، أنه الله»[5]، وقول بعض الاثني عشرية في هذا الزمان الأخير في أبيات عدة:

يا أيها الله في العباد ويا ❖ سر الذي لا إله إلا هو[6]

المصرحين بكفر جميع الصحابة سوى ستة منهم[7] عناداً، ومعارضةً للقرآن

---

(١) هي فرقة الغالية أو الغلاة، تقدم التعريف بها: (ص١١٩).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «البيان».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «البيان».

(٤) انظر: منهاج السنة: (٤/٢٩٠ – ٢٩٥) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه المعاتبة بتصرف، إلى هنا.

(٥) هذا شطر من بيت ذكره المصنف في: (ص٢٧٦)، وتقدم بيان من ذكره هناك.

(٦) ذكر المؤلف هذا البيت ومعه أبياتاً أخرى في: (ص٢٧٧)، وتقدم بيان أنه من قصيدة لرجب البرسي، وتم بيان وقوع تصحيف في البيت الذي استشهد به المؤلف هناك.

(٧) يزعم الرافضة أن الصحابة ارتدوا وكفروا بعد وفاة الرسول ﷺ، إلا نفراً منهم واختلفوا=

المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن طالع كتابي هذا متدبراً له علم قطعاً أن الشيعة التي نشأت بعد [القرن][1] الثالث الذين لهم كتب في أصول الدين متضمنة لما شاهدناه فيها من التهورات وظهر لنا من فلتات ألسِنَة مقلديهم في زماننا، أعداء أمير المؤمنين؛ بل من أعدى الأعداء له، فقد آذوه كثيراً في مقالاتهم، ومبالغاتهم الخارجة عن طور العقل، ويكونون بذلك من أشقى الناس يوم القيامة، يوم الحسرة والندامة، ﴿ **يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ** ﴾ [سورة غافر: ٥٢].

المعاتبة الرابعة:

قولهم: ولِمَ سَمَّوا خالداً سيف الله، ولم يُسَمُّوا بذلك عليّاً، الذي هو أحق بهذا الاسم حيث قتل بسيفه الكفار، وقال فيه رسول الله ﷺ [ت/٧٢]: «علي سيف الله وسهم الله»[2]، وقال علي على المنبر: «أنا سيف الله على أعدائه،

=في تعيين عددهم وأسمائهم، وتقدم بيان ذلك وتوضيحه من كتبهم في هامش: (ص٩٦).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «قرن».

(٢) لم أجد من ذكره، ووجدت أن أوَّله ذُكِر عند ابن الجوزي في الموضوعات: (٢٥١/١) فروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دعا رسول الله فقال: «اللهم اعطف على ابن عمي علي، قال فأتاه جبريل فقال: أوليس قد فعل بك ربك؟ قد عضدك بابن عمك علي، وهو سيف الله على أعدائه....» قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله» وذكر أوَّلَه السمهودي في: خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى: (١٨٦/١ – ١٨٧) عند تعداده لأنواع التمر بالمدينة، فروى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «كنت مع النبي ﷺ في بعض حيطان المدينة... ثم مررنا فصاح النخل: هذا محمد رسول الله ﷺ، وهذا علي سيف الله...» وذكر أنه في كتاب: فضل أهل البيت لابن المؤيد الحموي، وذكر السيوطي في الشمائل الشريفة: (ص٣٣٤) أنه يشم منه الوَضْع، وقال شيخ الإسلام عنه في منهاج السنة: (٤٨٣/٤): =

ورحمته لأوليائه»[1] وخالد لم يزل عدواً لرسول الله مكذباً له، وهو كان السبب في قتل المسلمين يوم أحد، ولَّما تظاهر بالإسلام بعثه النبي ﷺ إلى بني جذيمة ليأخذ منهم الصدقات، فخانه وخالف أمره وقتل المسلمين، فقام النبي ﷺ في أصحابه [ب/١١٤] خطيباً بالإنكار عليه رافعاً يديه إلى السماء حتى شوهد بياض إبطيه وهو يقول: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد»[2] ثم أنفذ[3] إليه بأمير المؤمنين [التلافي فارطه][4] وأمره بأن يسترضي القوم من فعله[5].

والجواب: أن هذا الوصف ليس خاصّاً بخالد؛ بل هو سيف من سيوف الله سلَّه الله على المشركين، وقولهم: سَمَّوه سيف الله، هذا كلام من ليس له إلمام بالأحاديث الشريفة، فإن الذي سَمَّاه بذلك أولاً هو رسول الله ﷺ، كما ثبت في «صحيح البخاري» أن النبي ﷺ نعى زيداً، وجعفراً، وابن رواحة للناس قبل أن يأتيه خبرهم، فقال: «أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذها جعفر فأصيب، ثم أخذها ابن رواحة فأصيب، وعيناه تذرفان، حتى أخذ خالد سيف من سيوف الله،

=«فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث، ولا له إسناد معروف، ومعناه باطل».

(١) لم أجد من ذكره من أهل السنة، وقال شيخ الإسلام عنه: «فهذا لا إسناد له، ولا يعرف له صحة، لكن إن كان قاله فمعناه صحيح، وهو قدر مشترك بينه وبين أمثاله..» منهاج السنة: (٤/٤٨٤)، ووجدته عند الرافضة – غير ابن المطهر الحلي – فذكره بلفظه بن شهر آشوب، كما في مناقب آل أبي طالب: (٢/٣٠٦)، والمجلسي في بحار الأنوار: (٣٥/٦١).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٤٠٨٤) في: (٤/١٥٧٧)، في كتاب المغازي، باب: بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، وكرره في مواضع.

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «أنفذه».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ليلاً في فاطمة» وفي منهاج الكرامة: «لتلافي فارطته».

(٥) ذكر هذه المعاتبة ابن المطهر في منهاج الكرامة: (٩٦ – ٩٧).

حتى فتح الله عليهم»[١].

وأورد الشيخ جلال الدين[٢] في ذلك عدة أحاديث منها قوله ﷺ: «خالد بن الوليد سيف من سيوف الله سله الله على المشركين»[٣]، ومنها قوله ﷺ:

---

(١) أخرجه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه كما أورده المؤلف ما عدا: «خالد». برقم: (٣٥٤٧) في: (١٣٧٢/٣)، في كتاب: المناقب، باب: مناقب خالد بن الوليد، وكرره برقم: (٤٠١٤)، كما أخرجه البخاري في مواضع أُخر ذُكر فيها اسم«خالد بن الوليد رضي الله عنه» لكنه لم يذكر فيها أنه «سيف من سيوف الله»، والمواضع هي برقم: «١١٨٩» وبرقم: «٢٦٤٥» وبرقم: «٢٨٩٨».

(٢) هو: عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن عثمان السيوطي الشافعي، جلال الدين أبو الفضل المصري، يُنَسب إلى أسيوط وهي مدينة كبيرة من نواحي الصعيد، كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، وكان آية كبرى في سرعة الكتابة والتأليف، كان عنده تصوف، ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة والاشتغال بها، وأعرض عن الدنيا وأهلها، حتى توفي، صنَّف مصنفات كثيرة جداً، منها: تفسير الدر المنثور في التفسير بالمأثور، والإتقان في علوم القرآن، والأشباه والنظائر في أصول الفقه، والجامع الصغير من حديث البشير النذير، والجامع الكبير، توفي سنة ٩١١هـ. انظر: الضوء اللامع: (٦٥/٤)، والنور السافر: (ص٥١)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: (٢٢٧/١).

(٣) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة: (٩٢٧/٢) عن عمر رضي الله عنه، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (٢٤١/١٦)، والسيوطي في الفتح الكبير: (٧٩/٢)، وأيضاً في جامع الأحاديث: (٢٦٤/٤)، وكرره (٣٧٣/١٣) وقال: «وأبو العجفاء مجهول لا يدرى من هو؟»، وأخرجه أحمد في المسند عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه بلفظ: «نعم عبد الله، وأخو العشيرة خالد بن الوليد، وسيف من سيوف الله، سله الله عز وجل على الكفار والمنافقين» برقم: (٤٣) في: (٨/١)، والهيثمي في مجمع الزوائد وقال: (٣٤٨/٩).: «رواه أحمد والطبراني بنحوه، ورجالهما ثقات»، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (١٨٢٦) في: (٤٤١/٤)، صحيح الجامع الصغير برقم: (٣٢٠٧) في: (٦١١/١).

«خالد سيف الله من سيوف الله ونعم فتى العشيرة»[1]، ومنها قوله ﷺ: «خالد سيف الله وسيف رسوله، وحمزة[2] أسد الله وأسد رسوله، وأبو عبيدة بن الجراح أمين الله وأمين رسوله...»[3] الحديث، وهذا لا يمنع أن يكون غير خالد سيف الله تعالى؛ بل هو يتضمن أن سيوف الله متعددة، وهو واحد منها، ولا ريب أن خالداً قتل من الكفار أكثر مما قتل غيره، وكان سعيداً في حروبه وقد أسلم قبل فتح مكة بعد الحديبية هو وعمرو بن العاص، وشيبة بن عثمان وغيرهم، ومن حين أسلم كان النبي ﷺ يُؤَمِرُه في الجهاد، وانقطع في يده يوم مؤتةَ تسعةُ أسياف، وما ثبت معه إلا صفيحة يمانية، رواه البخاري ومسلم[4]، وأَمَّرَه رسول الله ﷺ يوم فتح مكة، وأرسله إلى هدم[5] ....

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم: (١٦٨٦٩) في: (٤/٩٠)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (١٦/٢٤١)، والسيوطي في الفتح الكبير: (٢/٧٩)، وفي جامع الأحاديث: (٤/٢٦٤)، عن أبي عبيدة ﷺ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٩/٣٤٩) «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، إلا أن عبد الملك بن عمير لم يدرك أبا عبيدة»، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم: (٣٢٠٨) في: (١/٦١١).

(٢) كذا في (ب)، وكذا في الفتح الكبير وجامع الأحاديث، وفي (ت): «وعم رسوله حمزة».

(٣) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس بمأثور الخطاب: (٢/١٩٤) عن ابن عباس رض الله عنهما، وعنه السيوطي في الفتح الكبير: (٢/٧٩)، وفي جامع الأحاديث: (٤/٢٦٤)، والمناوي في فتح القدير: (٣/٤٣٠) وقال: «وفيه أحمد بن عمران، قال البخاري: يتكلمون فيه»، وقال عنه الألباني: «ضعيف جداً» كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم: (٣٥٤٢) في: (٨/٣٥)، وفي ضعيف الجامع الصغير برقم: (٢٨١٠) في: (ص٤١٤).

(٤) هو في صحيح البخاري فقط، فقد أخرجه عن خالد بن الوليد برقم: (٤٠١٧) وبرقم: (٤٠١٨) في: (٤/٥٥٥)، في كتاب: المغازي، باب: غزوة مؤته من أرض الشام.

(٥) بياض في (ت).

العُزَّى[1] وإلى غير ذلك، وأمَّرَه الصدِّيق على قتال[2] أهل الردة وفتح العراق والشام، وكان من أعظم الناس غناء في قتال العدو، وهذا أمر لا يمكن أحد[3] إنكاره، فلا ريب أنه سيف من سيوف الله على المشركين.

فأما قولهم: إن علياً أحق بهذا الاسم: يقال في جوابه أولا: سلمنا ذلك ومن الذي نازع فيه، ومن قال إن علياً لم يكن سيفاً من سيوف الله وهي [كثيرة][4]، ولا ريب أن عليّاً من أعظمها، وما في المسلمين أحد يُفَضِّل خالداً على علي، حتى تقول الرافضة [إن][5] أهل السنة جعلوا هذا الاسم مختصّاً بخالد، وهذه التسمية إنما وقعت له من النبي ﷺ في الحديث الصحيح، ثم يقال للرافضة: إن سيدنا علياً أجلُّ قدراً من خالد، وأجلُّ من أن [تُجْعَلَ][6] فضيلته أنه سيف من سيوف الله؛ فإن السيف [ب/١١٥] خاصيته القتل، وعلي رضي الله عنه كان القتل أحد فضائله، بخلاف خالد فإن هذا كان هو فضيلته التي تميز بها عن غيره، لأنه لم يتقدم بسابقة[7] ولا كثرة علم ولا عظيم زهد، إنما تقدم بالقتال، فلهذا عُبِرَ عن

---

(١) العُزَّى: شجرة سمر كانت تعبد من دون الله، وبُني عليها بيت وأقيم لها سدنة، فبعث النبي ﷺ خالداً بن الوليد رضي الله عنه إليها بعد فتح مكة، فهدم البيت وأحرق السمرة، وتقع العُزَّى في فرعة من شعب سُقَام، أحد روافد وادي حُراض، من نخلة الشامية، شمال بلدة السيل الكبير، تبعد عن مكة المكرمة ٩٠ كم تقريباً بطريق نخلة الشامية. انظر: تهذيب اللغة: (٦٦/١)، معجم البلدان: (١١٦/٤)، معجم معالم الحجاز: (٢٠٥/٤)(٩٠/٦).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «قتل».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «أحداً».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «كثرة».

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «يجعل».

(٧) كذا في (ب)، وفي (ت): «سابقة».

خالد بأنه سيف من سيوف الله.

وأما قولهم: إن عليّاً قتل بسيفه الكفار، فلا ريب أنه لم يقتل إلا بعض الكفار، وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة كعمر والزبير وحمزة والمقداد [وأبي طلحة][1] والبراء بن مالك وغيرهم، ما [منهم][2]من أحد إلا قتل بسيفه طائفة من الكفار، والبراء بن مالك قتل مائة رجل مبارزة، [من غير][3] شرك في دمه، وقال رسول الله ﷺ: «صوت أبي طلحة في الجيش خير من فئة[4]»[5]، وفي المغازي أن النبي ﷺ قال: لعلي يوم أحد – لما قال لفاطمة عن سيفه اغسليه غير ذميم –: «إن تكن أحسنت فقد أحسن [فلان][6]وفلان»[7]، وتوضيح الحديث

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وابن طلحة».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٣) كذا (ب)، وفي (ت): «غير من».

(٤) الفئة: الجماعة أو الفرقة من الناس، مأخوذة من: فأيت رأسه، أي: شققته، وجمع الفئة: فئات وفئون. انظر: جمهرة اللغة: (١١٠٧/٢)، تهذيب اللغة: (٤١٦/١٥)، النهاية في غريب الأثر: (٤٠٦/٣).

(٥) أخرجه أحمد في المسند عن أنس بن مالك رضي الله عنه برقم: (١٢١٢٢) في: (١١٢/٣)، وكرره برقم: (١٣٧٧١)، والحاكم في المستدرك برقم: (٥٥٠٤) في: (٣٩٧/٣)، ورواه عن جابر وأنس رضي الله عنهما برقم: (٥٥٠٣) وفي آخره: «.. خير من ألف رجل»، وقال: «لم يكتبه بهذا الإسناد، ورواته عن آخرهم ثقات، وإنما يعرف هذا المتن من حديث: علي بن زيد بن جدعان عن أنس»، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد: (٣١٢/٩) عن أنس رضي الله عنه وقال: «...رواه أحمد وأبو يعلى، ورجال الرواية الأولى رجال الصحيح»، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (١٩١٦) في: (٥٤٨/٤)، وأيضاً في صحيح الجامع الصغير برقم: (٥٠٨٢) في: (٩٠٦/٢).

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «فلاناً».

(٧) انظر: السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون لعلي برهان الدين الحلبي: (٥٤٧/٢)، =

الشريف وروايته نقلها الإمام المبرد[(١)] أيضاً في كتابه «الكامل»[(٢)] ومنه [نقلت][(٣)]، قال: «[ويروى][(٤)] أن رسول الله ﷺ سمع علياً بن أبي طالب يقول: لفاطمة ﵂ ورمى إليها بسيفه هاك حميداً فاغسلي الدم عنه، فقال رسول الله ﷺ: [ت/٧٣] لئن كنت صدقت القتال اليوم، لقد صدق معك سِمَاك بن [خَرَشَة وسهل بن حنيف][(٥)]، والحارِث بن الصِّمَّة، وفي بعض الرواية: وقيس بن الربيع وكان هؤلاء من الأنصار»[(٦)].

وقال ﷺ عن البراء بن مالك: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره منهم البراء بن مالك»[(٧)]، وكانوا في المغازي يقولون [للبراء][(٨)] بن مالك، يا براء اقسم على ربك فيقسم على الله فتهزم الكفار ثم في آخر غزوة قال: «أقسمت

=وفي سيرة بن هشام: (٥١/٤) ذكر في القصة أسماء الصحابة: سهل بن حنيف وأبو دجانة، وكذلك فعل الطبري في تاريخه: (٧٤/٢).

(١) تقدمت ترجمته: (ص١٢٨).

(٢) تقدم التعريف به: (ص١٢٨).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «قلت».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ومروي».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «حرثية، أسهل من».

(٦) الكامل في اللغة والأدب: (٢٧٥/٣).

(٧) أخرجه الترمذي عن أنس بن مالك ﵁ برقم: (٣٨٥٤) في: (٦٩٢/٥)، بلفظ: «كم من أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبَّره، منهم البراء بن مالك» في كتاب: المناقب، باب: مناقب البراء بن مالك، وقال: «هذا حديث صحيح حسن من هذا الوجه»، وأخرجه الحاكم في المستدرك برقم: (٥٢٧٤) في: (٣٣١/٣) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: (٥٦٥/٣)، وأيضاً في صحيح الجامع الصغير برقم: (٤٥٧٣) في: (٨٣٩/٢).

(٨) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «البراء».

عليك يا رب لما منحتنا أكتافهم، وجعلتني أول شهيد فاستشهد رضي الله عنه»[1]، ومع هذا فعلي رضي الله عنه أفضل من البراء وأمثاله، فكيف لا يكون أفضل من خالد.

وأما قولهم: وقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «علي سيف الله، وسهم الله»، وقولهم: إن علياً قال على المنبر: «أنا سيف الله على أعدائه، ورحمته لأوليائه»[2]، أما الحديث فقد راجعت عدة أصول فلم أره في شيء منها؛ بل معناه يصرح بأنه موضوع، فإنَّ عليّاً وحده ليس هو سيف الله وسهم الله، وكذا الأثر فإنه لا يجوز أن يريد أني أنا وحدي سيف الله، وأنا وحدي رحمة الله على أوليائه؛ فإن هذا من الكذب، الذي يجب تنزيه عليٍّ عن أن يقوله، وإن أريد أنه في ذلك أكمل من غيره، فإن الحصر للكمال، فهذا صحيح في زمان خلافته، وإلا فمعلوم أن عمر كان قهره للكفار أعظم، وانتفاع المؤمنين به أعظم، وهذا يعلمه [ب/١١٦] كل من علم السيرة، ومن[3] أعاجيب الرافضة التناقض في أقوالهم، فإنهم يصفون عليّاً بأنه كان هو الناصر لرسول الله [صلى الله عليه وسلم][4]، ولولاه ما قام دينه، ثم يصفونه بالعجز والقهر، وأنه استمر نيفاً وثلاثين سنة مقتدياً [بمن][5] زعموا أنهم مرتدين، داخلاً في طاعتهم وتحت رايتهم، ويأخذ أعطياتهم، ويتسرى من سبيهم [وزوج

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك بلفظ مطول عن أنس رضي الله عنه برقم: (٥٢٧٤) في: (٣٣١/٣) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة: (٣٨١/١)، والبيهقي في دلائل النبوة: (٣٦٨/٦).

(٢) تقدم تخريجه، هو والذي قبله «علي سيف الله وسهم الله»: (ص٤٦٧ – ٤٦٨).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «السيرتين، لكن من».

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ثم».

بنته لعمر بن الخطاب][1] كل ذلك تقيَّة[2]، وأقبح من ذلك اختفاء إمامهم سبعمائة سنة من خوفه وقلة ناصره، قبحهم الله تعالى[3] ما أضلهم من طائفة [وما أذلهم][4].

وأما نقلهم في هذه المعاتبة عن خالد ما تقدم، ففيه[5] تحريفات، والنقل المحرر في ذلك أن النبي ﷺ: أرسل خالداً إلى بني جذيمة، بعد فتح مكة ليُسلِموا فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فقالوا: صبأنا، صبأنا، فلم يقبل ذلك منهم، [وقال][6]: إن هذا ليس بإسلام [فقتلهم][7]، فأنكر ذلك عليه من معه من أعيان الصحابة كسالم مولى أبي حذيفة وعبد الله بن عمر وغيرهما، ولما بلغ ذلك إلى النبي ﷺ رفع يديه إلى السماء وقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد»[8] لعلمه بأن ذلك لا يجوز، وأرسل علياً وأرسل معه مالاً فأعطاهم نصف الديات، وضمن لهم ما تلف حتى ميلغة[9] الكلب، ودفع إليهم ما بقي احتياطاً، لئلا يكون قد بقي شيء لم يعلم به[10].

---

(١) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٢) تقدم التعريف بها: (ص١٣٧).

(٣) ليست في (ت).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «نفيه».

(٦) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «وقالوا».

(٧) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «فقبلهم».

(٨) تقدم تخريج الحديث: (ص٤٦٨).

(٩) مَيْلَغة الكلب: هو الإناء الذي يلِغُ فيه الكلب، ويسمى: قرْو، وهو الصغير من الآنية، ووَلَغ الكلب في الإناء: إذا أدخل رأسه فيه، والوَلْغُ: شرب الكلاب بألسنتها. انظر: جمهرة اللغة: (٢/٩٦٢)، وتهذيب اللغة: (٨/١٧٣) (٩/٢٠٩).

(١٠) ممن ذكر بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة: ابن هشام في السيرة النبوية: =

ومع هذا فالنبي ﷺ لم يعزل [خالدًا][1] عن الإمارة ؛ بل ما زال يُؤَمِّرُه ويُقَدِّمَه ؛ لأن الأمير إذا جرى منه خطأ أو ذنب، أُمِرَ بالرجوع عن ذلك، وأُقِرَّ على ولايته، [ولم يكن خالد معانداً للنبي ﷺ ؛ بل كان مطيعاً له، ولكنه] [لم][2] يكن من الفقه والدين بمنزلة غيره، فخفي عليه حكم هذه القضية، وقد اتفق له هذا الخطأ، كما اتفق لأسامة بن زيد في الذي [قتله][3] بعد أن قال: لا إله إلا الله[4][5].

المعاتبة الخامسة:

قولهم: وسَمَّوا عائشة بنت أبي بكر أم المؤمنين ولم يسموا غيرها من أزواجه [ﷺ][6] بأم المؤمنين[7].

والجواب: أن هذا من البهتان الواضح الظاهر لكل أحد، وكل من قرأ كتاب الله تعالى يعلم ذلك، قال الله تعالى: ﴿ **ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ** ﴾ [سورة الأحزاب: ٦]، وهؤلاء الرافضة[8] لا شك أنهم يتعمدون

=(٥/٩٣ – ١٠٢)، والطبري في تاريخه: (٢/١٦٤ – ١٦٥)، والبيهقي في دلائل النبوة: (٥/١١٣ – ١١٧).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «خالد».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «ولم».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «قبله».

(٤) تقدم ذكر الحديث وتخريجه في: (ص٢٨٩).

(٥) انظر: منهاج السنة: (٤/٤٧٦ – ٤٨٨) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه المعاتبة بتصرف، ما عدا الأحاديث التي نقلها عن جلال الدين السيوطي، وكذلك ما نقله عن المبرد.

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٧) ممن ذكر هذه الدعوى ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٩١).

(٨) تقدم التعريف بها: (ص٧٢).

الكذب، ويحتمل أن الله تعالى أعمى أبصارهم، لفرط هواهم حتى يخفى عليهم أن ذلك كذب، فإن عين الهوى عمياء، وقد تَحْكَم الهوى في الشيعة تَحْكُماً قبيحاً، فإن منهم [ومن](١) المتنسبين إليهم النصرية(٢) وغيرهم ممن يقول: الحسن والحسين أولاد سلمان الفارسي، وممن يقول: علي لم يمت، وممن يقول: إن رقية وأم كلثوم زوجتي عثمان بن عفان ليستا بنتي رسول الله ﷺ، ولكنهما بنتا خديجة من غيره.

ولهم [في](٣) المكابرات وجحد [ب/١١٧] المعلومات بالضرورة مذاهب قبيحة، والكلام إنما هو مع الاثني عشرية أصحاب هذه المعاتبات الدالة على جهالاتهم، وقد أجمع المسلمون على تحريم نكاح زوجات النبي ﷺ من بعده، وعلى أنهن أمهات المؤمنين، وهن عائشة، وحفصة، وزينب [ت/٧٤] بنت جحش، وأم سلمة، وسودة بنت(٤) زمعة، وميمونة بنت الحارث الهلالية، وجويرية بنت الحارث المصطلقية، وصفية بنت حيي بن أخطب الهارونية، وكل واحدة منهن تسمى بأم المؤمنين من غير شك ولا شبهة، وهؤلاء التسعة توفي عنهنَّ رسول الله ﷺ، وأم المؤمنين خديجة الكبرى توفيت قبله، وهي من أجلِّ أمهات المؤمنين [رضوان الله عليهن](٥) أجمعين(٦).

---

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «من».

(٢) كذا في كلتا النسختين، والصحيح أنها: «النصيرية» كما في منهاج السنة، والنصيرية تقدم التعريف بها: (ص٤٠٠).

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت) ومن منهاج السنة، وفي (ب): «من».

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ابنة».

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «رضوان الله عليهم».

(٦) انظر: منهاج السنة: (٤/٣٦٧ – ٣٦٩) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه المعاتبة بتصرف.

المعاتبة السادسة:

قولهم: وسَمَّوا معاوية أخو حبيبة بنت أبي سفيان خال المؤمنين، ولم يُسَمُّوا محمد بن أبي بكر أخو عائشة بنت أبي بكر مع عظم شأنه ووصفه[1] خال المؤمنين[2].

والجواب: أن هذه التسمية لا تختص بمعاوية، بل يدخل في ذلك أخوا محمد بن أبي بكر، وعبد الله وعبيد الله وعاصم أولاد عمر إخوة حفصة، وعقبة بن أبي سفيان ويزيد بن أبي سفيان أخوا حبيبة[3] المذكورة[4].

وقد يتفق شيوع هذا الوصف لواحد منهم إما اتفاقاً وإما لغرض، كما اتفق في مصر[5] كانت الناس طائفتين عثمانيَّة وعَلَويَّة[6]، وكانوا يتفاخرون ويتشاتمون، فمما أحدثته العثمانيَّة ليغيظوا به العَلَويَّة قولهم: معاوية خال علي، معاوية خال المؤمنين، ثم أبطل كافور الإخشيدي[7] التظاهر بهذا.

---

(١) ليست في (ت).

(٢) ممن ذكر هذه الدعوى ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٩١ – ٩٢).

(٣) كذا في كلتا النسختين، والصحيح أنها: «أم حبيبة».

(٤) انظر: منهاج السنة: (٤/٤٦٧ – ٤٦٩) وعنه أخذ المؤلف في رده على هذه المعاتبة بتصرف.

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «مضر».

(٦) يقصد بالعثمانيَّة: الذين شايعوا عثمان بن عفان ﵁ وناصروه، وبالعَلَويَّة: الذين شايعوا علي بن أبي طالب ﵁ وناصروه. انظر: مجموع الفتاوى: (٣٥/٧٣)، منهاج السنة: (٦/١٩٩)، وتقدم تعريف الشيعة: (ص٨٢) وفيه أن الشيعة: أتباع الرجل وأنصاره، وكذلك عرفها المؤلف لغة في: (ص١١٩).

(٧) هو: كافور بن عبد الله الإخشيدي، أبو المسك الحبشي، يلقب بالأستاذ، وهو أسود اللون شديد السواد، كان عبداً مملوكاً ثم اشتراه محمد بن طغج الإخشيد الفرغاني ملك مصر والشام، والإخشيد معناه: بلسان الفرغانيين ملك الملوك، وترقى كافور عنده وتقدم وساد، =

المعاتبة السابعة:

[قولهم: ولَمْ][1] يُسَمُّوا من حارب علياً مرتداً، وسَمَّوا من حارَبَهم أبو بكر، وهم أهل اليمامة[2] مرتدين[3].

والجواب عن ذلك: يدور على مقامين:

المقام الأول: في سبب نِسْبَةِ مُحَارِب علي إلى الكفر والارتداد عندهم، وهذا المقام يأتي قريبًا في الدعوى العاشرة مشتملاً على ما هو الحق، وأن دعواهم تلك باطلة قطعاً.

والمقام الثاني: من الجواب عن الفَرْقِ بين الطائفتين فَأَسُوُق كلامهم بحروفه، ثم أذكر ما هو الحق في المسألة[4]، قالوا: والنقل من كلام ابن جمهور[5] ومن رسالة ابن المطهر:[6] أنفذ أبو بكر خالد بن الوليد لقتال اليمامة، فقتل منهم ألفي نفر ومائتي نفر مع تظاهرهم بالإسلام، وقتل مالك بن نويرة[7] صبراً، وهو مسلم

=وذلك لرأيه وحزمه وشجاعته، فصيَّره من كبار قواده، استولى كافور على مصر والشام واستقل بهما بعد موت أولاد الإخشيد، وكان مهيباً حليماً جواداً وقوراً، ويرغب في أهل الخير ويعظمهم، وكانت أيامه سديدةً جميلةً، توفي سنة ٣٥٧هـ. انظر: وفيات الأعيان: (٩٩/٤)، سير أعلام النبلاء: (١٩٠/١٦)، الوافي بالوفيات: (٢٣١/٢٤).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «لِمَ لَمْ».

(٢) تقدم تعريفها: (ص٤٤٢).

(٣) ممن ذكر هذه الدعوى ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٩٧).

(٤) من قوله: «والجواب عن ذلك»: إلى قوله: «الحق في المسألة»ليس في (ت).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص١٦٦).

(٦) كذا في (ب)، وفي (ت): «وساق ابن جمهور وابن مطهر القصة فقالا».
وابن المطهر تقدمت ترجمته: (ص١٠٥).

(٧) هو: مالك بن نويرة بن حمزة اليربوعي، أبو المغوار التميمي، سيد من سادات بني تميم، =

وعَرَّس بامرأته، وسَمَّوا بني حنيفة أهل الردة؛ لأنهم لم يحمِلوا الزكاة إلى أبي بكر؛ لأنهم لم يعتقدوا إمامته، واستحلَّ[1] نساءهم ودماءهم[2] وأموالهم[3]. انتهى.

وجواب هذه المقالة: يَبِيْن لكل مسلم مهتدٍ أن هؤلاء [ب/١١٨] الرافضة القائلين بما ذُكر، يشبهون من لم يذق حلاوة الإيمان، ولا اهتدى بنور الفرقان، ولا اطَّلَع على أخبار سيد الأكوان؛ بل كأنما هو أجنبي صرف، وبيان ذلك: أن أهل اليمامة هم بنو حنيفة، الذين كانوا قد آمنوا بمسيلمة الكذاب، الذى ادَّعى النبوة في حياة رسول الله ﷺ، وكان قد قدم المدينة وأظهر الإسلام، وقال: إن جعل محمد لي الأمر من بعده آمنت به، ثم لما[4] صار إلى اليمامة ادَّعى أنه شريك النبي ﷺ في النبوة، وأن النبي صدَّقه على ذلك، وشهد له الرَحَّال بن عنفوة[5]، وكان قد

=وكان ممن استجاب لسجاح بنت الحارث لما ادَّعت النبوة، فندم على ما كان من أمره، قتله خالد بن الوليد في حروب الردة متأولاً، قال ابن كثير: «وإن كان قد اجتهد في قتل مالك بن نويرة، وأخطأ في قتله»وكان ذلك في حدود السنة ١٢هـ. انظر: تاريخ الطبري: (٢/٢٤٢)، البداية والنهاية: (٦/٣٢١).

(١) كذا في (ب)، وفي (ت): «واستحلوا».

(٢) كذا في (ب)، وليست في (ت).

(٣) ممن ذكر هذه الدعوى ابن المطهر في منهاج الكرامة: (ص٨٠).

(٤) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولما».

(٥) هو: الرَحَّال بن عنفوة، وقيل: بل هو الرَجَّال – بالجيم المشددة –، واسمه: نهار بن عنفوة بن نهشل الحنفي، أسلم وتعلم شيئاً من القرآن، وصحب النبي ﷺ، وبعثه معلماً لأهل اليمامة، ثم ارتدَّ مع مسيلمة الكذاب، وشهد لمسيلمة زوراً أن رسول الله ﷺ أشركه في الأمر معه، فصدَّقه أهل اليمامة، وكانت الفتنة به أعظم من الفتنة بمسيلمة، قتله زيد بن الخطاب في وقعة اليمامة. انظر: تاريخ الطبري: (٢/٢٧٦)، الكامل في التاريخ: =

صنف قرآناً يقول فيه: «والطاحنات طحناً والعاجنات عجناً، فالخابزات خبزاً، إهالة وسمناً، إن الأرض بيننا وبين قريش نصفين، ولكن قريشاً قوم لا يعدلون»، ومنه قوله: «الفيل، وما أدراك ما الفيل، له زلوم طويل، إن ذلك من خلق ربنا [الجليل][(١)]» ونحو ذلك من الهذيان؛ الذي قال فيه الصِّدِّيق رضي الله عنه لقومه لما قرأوه عليه: «ويلكم أين يذهب بعقولكم إن هذا الكلام لم يخرج قط من نبي»، وكان هذا الكذاب قد كتب إلى النبي ﷺ: «من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله أما بعد، فإني قد أُشْرِكت في الأمر معك» فكتب إليه النبي ﷺ «من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب»، [وقيل: كتب مسيلمة «إني أشركت الأمر معك فاجعل الأرض بيننا نصفين» وكتب إليه ﷺ: «من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب أما بعد فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده][(٢)]»، فلما توفي النبي ﷺ بعث إليه أبو بكر خالداً بن الوليد فقاتله بمن معه من المسلمين بعد أن قاتل خالد بن الوليد طليحة الأسدي الذي كان قد ادَّعى النبوة أيضاً، واتَّبَعه طوائف من أهل نجد، فلما نصر الله المؤمنين على هؤلاء، وهزموه وقُتل في ذلك اليوم عُكَّاشة بن محصن الأسدي، وأسلم بعد ذلك طليحة، ذهب خالد بعد ذلك إلى قتال مسيلمة الكذاب باليمامة، ولقي المؤمنين في حربه شدة عظيمة، وقتل في حربه طائفة من خيار المسلمين مثل زيد بن الخطاب، وثابت بن زيد، وأسيد بن حضير وغيرهم.

وفي الجملة فأمرُ مسيلمة الكذاب وادِّعاؤه النبوة، واتِّباع بني حنيفة له باليمامة، وقتال الصِّدِّيق لهم على ذلك أمر متواتر مشهور قد علمه الخاص

=(٢/٢٢٤)، البداية والنهاية: (٥/٥١).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت): «من جليل».

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

والعام، كتواتر أمثاله، ولم يُعْلَم أن أحداً من المسلمين ممن له أدنى وقوف على سيرة الخلفاء الراشدين أنه أنكر قتال أهل اليمامة مع الصحابة، وأن مسيلمة الكذاب ادَّعى النبوة، وأنهم قوتلوا على ذلك[1].

لكن هؤلاء الرافضة حملهم على ذلك حسدهم وبغضهم لكون أبي بكر[2] وعمر رضي الله عنهما، أظهر الله تعالى بهما الدين، [ب/١١٩] وما زالا في [ت/٧٥] حروبهما منصورين، وأنهما دُفِنَا عنده ﷺ، حتى أنكر بعضهم أيضاً أن تكون زينب ورقية وأم كلثوم من بنات النبي ﷺ لبغضهم في عثمان، ويقولون: إنهنَّ لخديجة من زوجها الذي كان كافراً، ومنهم من يقول: إن عمر غصب بنت علي حتى زوَّجه بها، وأنهم بعجوا[3] بطن فاطمة حتى أسقطت، وهدموا سقف بيتها على من فيه[4]،

---

(١) وللنظر في أخبار مسيلمة الكذاب وادِّعائه للنبوة، ومراسلته للنبي ﷺ، ثم قتله بعد ذلك. انظر: تاريخ الطبري: (٢/٢٧٥ - ٢٨٤)، الكامل في التاريخ: (٢/٢١٨ - ٢٢٤)، البداية والنهاية: (٦/٣٢٣ - ٣٢٩).

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «أن أبا بكر».

(٣) البَعْج: الشق والفتح، يقال: بعَجَ بطنه بالسكين: إذا شقه وشجه وخضخضه. انظر: جمهرة اللغة: (١/٢٦٨)، تهذيب اللغة: (١/٢٤٨)، مقاييس اللغة: (١/٢٦٦).

(٤) والرافضة يسلمون بهذه الفرية، ويستميتون في إثباتها، لكنهم مضطربون بتفاصيلها فمن قائل: إن عمرَ هدَّد فقط بإحراق بيت فاطمة، ومن قائل: إن عمر أضغطها بين الباب والجدار حتى ألقت جنينها، ومن قائل: إنها ضُرِبَت بالسوط فصار في عضدها كالدملج وبقي أثره إلى أن ماتت، إلى آخر ما يروونه من كذب وافتراء، ويعتبر أول من روى هذه الفرية أبان بن أبي عياش في الكتاب الذي وضعه على سليم بن قيس، انظر: كتاب سليم بن قيس: (ص١٤٩)، الشافي في الإمامة للمرتضى: (٤/١١٩)، الاحتجاج للطبرسي: (١/٨٠، ٨٣)، شرح نهج البلاغة: (٢/٢٨ - ٣٧) (٦/٨، ٣١)، نهج الحق وكشف الصدق لابن المطهر: (ص٢٧١)، منهاج الكرامة: (ص٢٢١)، بحار الأنوار: =

وأمثال هذه الأكاذيب [التي][1] يعلم من له علم ومعرفة أنها كذب، كما زعموا أن أبا بكر وعمر ومن اتبعهما ارتدُّوا عن الإسلام، وقد علم الخاص والعام أن أبا بكر هو الذي قاتل المرتدين، فإذا كانوا يدَّعون أن أهل اليمامة مظلومون وقتلوا بغير حق [وأنهم موالين][2] لهم، كان هذا مما يحقق أن هؤلاء الخلف تبعاً لأولئك السلف، وأن الصديق وأتباعه يقاتلون المرتدين في كل زمان.

وأما قولهم: «إنهم سَمَّوا بني حنيفة مرتدين، لأنهم لم يحملوا الزكاة إلى أبي بكر»، فهذا من أظهر الكذب وأبينه، فإنه إنما قاتل بني حنيفة لكونهم آمنوا بمسيلمة الكذاب واعتقدوا نبوته، وأما مانعوا الزكاة فكانوا قوماً آخرين غير بني حنيفة، وهؤلاء كان قد وقع لبعض الصحابة شبهة في جواز قتالهم، أما بنو حنيفة فلم يتوقف أحد في وجوب قتالهم، وكان عمر بن الخطاب ﵁ قال: من أجل مانع الزكاة يا خليفة رسول الله: كيف تقاتل الناس وقد قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا قالوها

=(٢٨/٢٦١، ٣١٢، ٤٠٧).

وهذا ابن أبي الحديد المعتزلي الرافضي يقول: «وأما ما ذكره من الهجوم على دار فاطمة وجمع الحطب لتحريقها فهو خبرُ واحدٍ غيرِ موثوقٍ به، ولا مُعَوَّلٍ عليه في حق الصحابة، بل ولا في حق أحد من المسلمين ممن ظهرت عدالته». شرح نهج البلاغة: (٢٠/٢٠). وعند أهل السنة: أن هذه الحكايات مكذوبة مختلقة لم تنقل بسند صحيح، قال شيخ الإسلام: «الذين يقولون إن الصحابة هدموا بيت فاطمة وضربوا بطنها حتى أسقطت، وهذا كله دعوى مختلق وإفك مفترى باتفاق أهل الإسلام، ولا يروج إلا على من هو من جنس الأنعام» منهاج السنة: (٨/٢٩١).

(١) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «الذي».

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «متوالين».

عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»[1]، فقال له أبوبكر: «ألم يقل: إلا بحقها فإن الزكاة من حقها، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلهم عليه»، وهؤلاء ما قوتلوا لكونهم لم يؤدوها إلى الصديق؛ فإنهم لو أعطوها بأنفسهم لمستحقيها ولم يؤدوها إليه لم يقاتلهم، هذا قول جمهور العلماء، كأبي حنيفة وأحمد وغيرهما.

والصديق ﵁ لم يقاتل أحداً على طاعته، ولا ألزم أحد بمبايعته، ولهذا لما تخلف عن بيعته سعد لم يكرهه، فقول هذا القائل: «سَمَّوا بني حنيفة أهلَ الردة؛ لأنهم لم يحملوا الزكاة إلى أبي بكر؛ لأنهم لم يعتقدوا إمامته» من أظهر الكذب والفرية، وقد تحرر ووضح أن الصِّدِّيق قاتل المرتدين الذي آمنوا بمسيلمة الكذاب، واتَبَعُوه وتركوا اتِّباع سيد الكائنات ﷺ، وقاتل الطائفة الذين منعوا الزكاة مطلقاً [محتجين][2] بأن الزكاة إنما كانت واجبة عليهم، [ب/١٢٠] لما كانت صلاة النبي لهم سكناً، [مستدلين][3] بالآية بعدما عُلم بالضرورة أنها ركن من أركان الإسلام، [فرض][4] على من ملك نصاباً بشرطه الشرعي فمن جحدها فقد جحد ركناً عظيماً واستحق عذاباً أليما، فكان[5] قتال الصِّدِّيق للطائفتين على طاعة الله ورسوله [لا][6] على طاعته، فأما أتباع مسيلمة الكذاب فلنبذهم متابعة رسول الله، وإيمانهم

(١) تقدم تخريجه: (ص٢٨٨).

(٢) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «محتج».

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «مسند».

(٤) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «عرض».

(٥) كذا في (ب)، وفي (ت): «وكان».

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

بمسيلمة، وتركهم الإيمان برسول الله ﷺ، وأما مانعوا الزكاة فعلى عدم أدائها[1] مع عدم الإقرار بها ولهذا كانوا مرتدين، وقتال[2] الصِّدِّيق لهم كان[3] على امتناعهم عن طاعة الله تعالى ورسوله، وعن الإقرار بما جاء به، وليس حكم هذين الطائفتين[4] [وحكم الخوارج][5] أيضاً في القتال، كحكم القتال يوم الجمل وصفين، فرق عظيم بين القتالين فإنه قد وقع النزاع هل القتال يوم الجمل وصفين من باب قتال البغاة المأمور به في القرآن أو هو قتال فتنة القاعد فيه خيرمن القائم؟ فالقاعدون من الصحابة وجمهور أهل الحديث والسنة يقولون: هو قتال فتنة، فإن الله لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداء[6] لمجرد بغيهم[7].

---

(١) في حاشية (ت): «قال ابن حزم: أهل الردة كانوا قسمين:
قسم لم يؤمنوا قط كأصحاب مسيلمة وسجاح، فهؤلاء حربيون لم يسلموا قط.
والقسم الثاني: قوم أسلموا ولم يكفروا بعد الإسلام لكن منعوا الزكاة من أن يدفعوها إلى أبي بكر، فعلى هذا قوتلوا ولوح – كلمة غير واضحة – على من لم يسمهم أهل ردة من الحنفية، والشافعية، وجوز أن يكون منهم الأشعث وغيره، وأن يكون فيهم قوم ارتدوا جملة، كمن آمن بطليحة، ونحو هؤلاء ممن سيأتي ذكرهم، ثم قال: ووجوب القتال حكم غير وجوب القتل بعد القدرة، فإن قتال من بغى على المسلم أو منع حقاً قبله وصارت دونه فرض واجب بلا خلاف، وقتال أبي بكر أهل الردة حق بلا شك».
«لم أجد هذا النقل في الفصل في الملل لابن حزم» ولا في غيره.

(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «ولم يكن قتال».

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «إلا».

(٤) كذا في كلتا النسختين، والأولى أن يقول المؤلف: «هاتين»، ويقصد بالطائفتين: أتباع مسيلمة الكذاب وأتباع طليحة الأسدي.

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «حكم والخوارج».

(٦) ليست في (ت).

(٧) انظر: منهاج السنة: (٤/٤٩٠ – ٥٠٣) وعنه أخذ المؤلف في رده وجوابه على هذه المعاتبة=

قال الشيخ سعد الدين[1] في شرح المقاصد: [2] «وامتناع جماعة من الصحابة كسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم عن نصرة علي والخروج[3] معه إلى الحروب، لم يكن عن نزاع منهم في إمامته، ولا عن إباء عما وجب عليهم من طاعته، بل لأنه تركهم واختيارهم من غير إلزام على الخروج إلى الحرب، فاختاروا ذلك بناء على أحاديث رووها على ما قال محمد بن مسلمة: «أن رسول الله ﷺ عهد إليَّ إذا وقعت الفتنة أن أكسر سيفي، وأتَّخذ مكانه سيفاً من خشب»[4]، وروى سعد بن أبي وقاص أنه قال عليه السلام: « سيكون بعدي فتنة

=بتصرف، إلى هنا.

(١) تقدمت ترجمته: (ص٢٤٥).

(٢) تقدم التعريف به: (ص١٧٥).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ت): «الخروج».

(٤) أخرجه عنه الطبراني في المعجم الكبير برقم: (٥١٧) في: (٢٣٢/١٩)، وفي الباب عن أُهبان بن صيفي الغفاري رضي الله عنه، أخرجه أحمد في المسند برقم: (٢٠٦٨٩) في: (٦٩/٥) وكرره، وأخرجه الترمذي في سننه برقم: (٢٢٠٣) في: (٤٩٠/٤)، في كتاب: الفتن، باب: ما جاء في اتخاذ سيف من خشب في الفتنة، وقال: «وفي الباب عن محمد بن مسلمة، وهذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عبيد»، وابن ماجة في سننه برقم: (٣٩٦٠) في: (١٣٠٩/٢)، في كتاب: الفتن، باب: التثبت في الفتنة، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (٨٦٣) في: (٢٩٤/١) وكرره في مواضع، وكذلك في المعجم الأوسط برقم: (٥٥٢١) في: (٣٥٠/٥)، وروي أيضاً عن الحكم بن عمرو الغفاري فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم: (٣١٥٨) في: (٢١٠/٣)، والحاكم في المستدرك برقم: (٥٨٦٧) في: (٥٠٠/٣)، وقال عنه الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه» مجمع الزوائد: (٣٠١/٧)، صححه الألباني في عدد من كتبه منها: سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: (١٣٨٠) في: (٥٦٨/٣)، وقال عنه: «حسن صحيح» كما في صحيح سنن الترمذي: (٤٧٦/٢).

القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي»[1] [ت/٧٦] وقال عليه السلام: «قتال المسلم كفر، وسبابه فسوق، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام»[2] فلم يأثموا بالقعود عن الحروب، وأقيمت أدلة على هذا القول الثاني، لكن الأول أظهر لأن المخالفين لعلي منطبق عليهم تعريف البغاة، وهم الخارجون على الإمام الحق بشبهة، هي تركه القصاص من [قتلة][3] عثمان، ولقوله ﷺ لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»[4]، وقد قتل يوم صفين على يد أهل

---

(١) أخرجه عنه أحمد في المسند برقم: (١٤٤٦) في: (١/١٦٨) وكرره، وأخرجه أيضاً الترمذي برقم: (٢١٩٤) في: (٢١٩٤)، في كتاب الفتن، باب: ما جاء تكون فتنةٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، وقال: «وفي الباب عن أبي هريرة وخباب بن الأرت وأبي بكرة وابن مسعود وأبي واقد وأبي موسى وخَرَشة، وهذا حديث حسن..»، وفي الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد في المسند برقم: (٧٧٨٣) في: (٢/٢٨٢)، والبخاري في صحيحه برقم: (٣٤٠٦) في: (٣/١٣٠٨)، في كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، وكرره في مواضع، ومسلم في صحيحه برقم: (٢٨٨٦)، في: (٤/٢٢١١)، ورواه أيضاً أبو موسى الأشعري وعبد الله بن مسعود وخبَّاب بن الأرت وخَرَشَة بن الحُر رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه أحمد في المسند عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه برقم: (١٥١٩) في: (١/١٧٦)، وأخرجه النسائي في سننه برقم: (٤١٠٤) في: (٧/١٢١) بدون آخره وهو: «ولا يحل لمسلم أن يهجر...»، في كتاب: تحريم الدم، في: قتال المسلم، وكذلك أخرجه أحمد في المسند برقم: (٣٩٥٧) في: (١/٤١٧)، ولكن عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وكذلك أخرجه البخاري برقم: (٤٨) في: (١/٢٧)، في كتاب الإيمان، باب: خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر، وكرره، وكذا أخرجه عنه مسلم بنحوه برقم: (٦٤) في: (١/٨١)، وأخرجه غيرهم.

(٣) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «قبلة».

(٤) الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري برقم: (٤٣٦)في: (١/١٧٢)، في أبواب المساجد، باب: التعاون في بناء المسجد، وكرره، ومسلم برقم: (٢٩١٥) في: =

الشام، ولقول علي رضي الله عنه: «إخواننا بغوا علينا»[1] وليسوا كفاراً ولا فسقة وظلمة، لما لهم من التأويل وإن كان باطلاً، وغاية الأمر أنهم أخطأوا في [ب/١٢١] الاجتهاد، وذلك لا يوجب التفسيق فضلا عن التكفير، ولهذا منع عليٌّ أصحابهَ من لعن أهل الشام[2]، وقال: «إخواننا بغوا علينا»، وقد [صح][3] ندم الزبير[4]

=(٢٢٣٥/٤)، وأخرجه أحمد في المسند عن أم سلمة رضي الله عنها برقم: (٢٦٦٠٥) في: (٣٠٠/٦) وكرره، وأخرجه مسلم في صحيحه عنها برقم: (٢٩١٦) في: (٢٢٣٦/٤)، ورواه أيضاً عبد الله بن عمرو بن العاص وخزيمة بن ثابت رضي الله عنهم

(١) أخرجه عبد الله بن أبي شيبة في مصنفه: (٥٦٣/٧) عن طارق بن شهاب، قال كنت عند علي: «فَسُئِل علي عن أهل النهر: أمشركون هم؟ قال: من الشرك فَرَّوا، قيل: فمنافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، فما هم، قال: قوم بغوا علينا»، وأخرجه أيضاً في مصنفه: (٥٣٥/٧)، عن أبي البحتري قال: سُئِل عليٌّ عن أهل الجمل فذكره، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: (١٧٤/٨) عن شقيق بن سلمة قال: سُئِل عليٌّ عن أهل النهروان فذكره، وأخرجه فيه أيضاً في: (١٧٣/٨)، عن أبي البحتري قال: سُئِل عليٌّ عن أهل الجمل فذكره، وعنه بنحوه في: (١٨٢/٨).

(٢) أخرج الطبراني في الأوسط برقم: (٣٩٠٥) في: (١٧٦/٤) أن علياً بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «لا تسبوا أهل الشام، ولكن سبوا شرارهم فإن فيهم الأبدال»، وأخرج الحاكم نحوه في المستدرك برقم: (٨٦٥٨) في: (٥٩٦/٤) وفيه: «وسبوا ظلمتهم»، ثم قال: «هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: (٣١٧/٧) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه ابن لهيعة وهو لين، وبقية رجاله ثقات»، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم: (٤٧٧٩) في: (٣٢٠/١٠)، وأيضاً في ضعيف الجامع الصغير برقم: (٦٢٢٣) في: (ص٨٩٨).

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في (ب)، واستدركناه من (ت).

(٤) انصراف الزبير بن العوام رضي الله عنه من المعركة بعد مقابلته مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وحديثه معه، ثم مقتله بعد ذلك. انظر: طبقات ابن سعد: (١١٠/٣ – ١١٣)، تاريخ الطبري: (٤١/٣ – ٤٢)، الكامل في التاريخ: (١٣٣/٣).

وطلحة(١)، وانصرف الزبير من(٢) الحرب، واشتهر ندم عائشة وبكاؤها(٣)، لذلك والمحققون من أهل السنة على أن حرب الجمل كان فَلْتَة(٤) من غير قصد من الفريقين، بل كان من قتلة عثمان حيث صاروا فرقتين واختلطوا بالعسكرين، وأقاموا الحرب خوفاً من القصاص، وقصدت عائشة الإصلاح بين الطائفتين، وتسكين الفتنة فوقعت [في الحرب](٥) وبما تقدم ظهر الفرق بين قتال أهل الردة وقتال الجمل وصفين والله تعالى أعلم(٦).



(١) طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه كان أول من قُتِلَ في وقعة الجمل، قال ابن الأثير: «قيل: أن طلحة اجتاز به رجل من أصحاب علي، فقال له: أنت من أصحاب أمير المؤمنين، قال: نعم، قال: أمدد يدك أبايعك له فبايعه، فخاف أن يموت وليس في عنقه بيعة». انظر: تاريخ الطبري: (٣/٣٥)، الكامل في التاريخ: (٣/١٣١)، سير أعلام النبلاء: (١/٣٥).

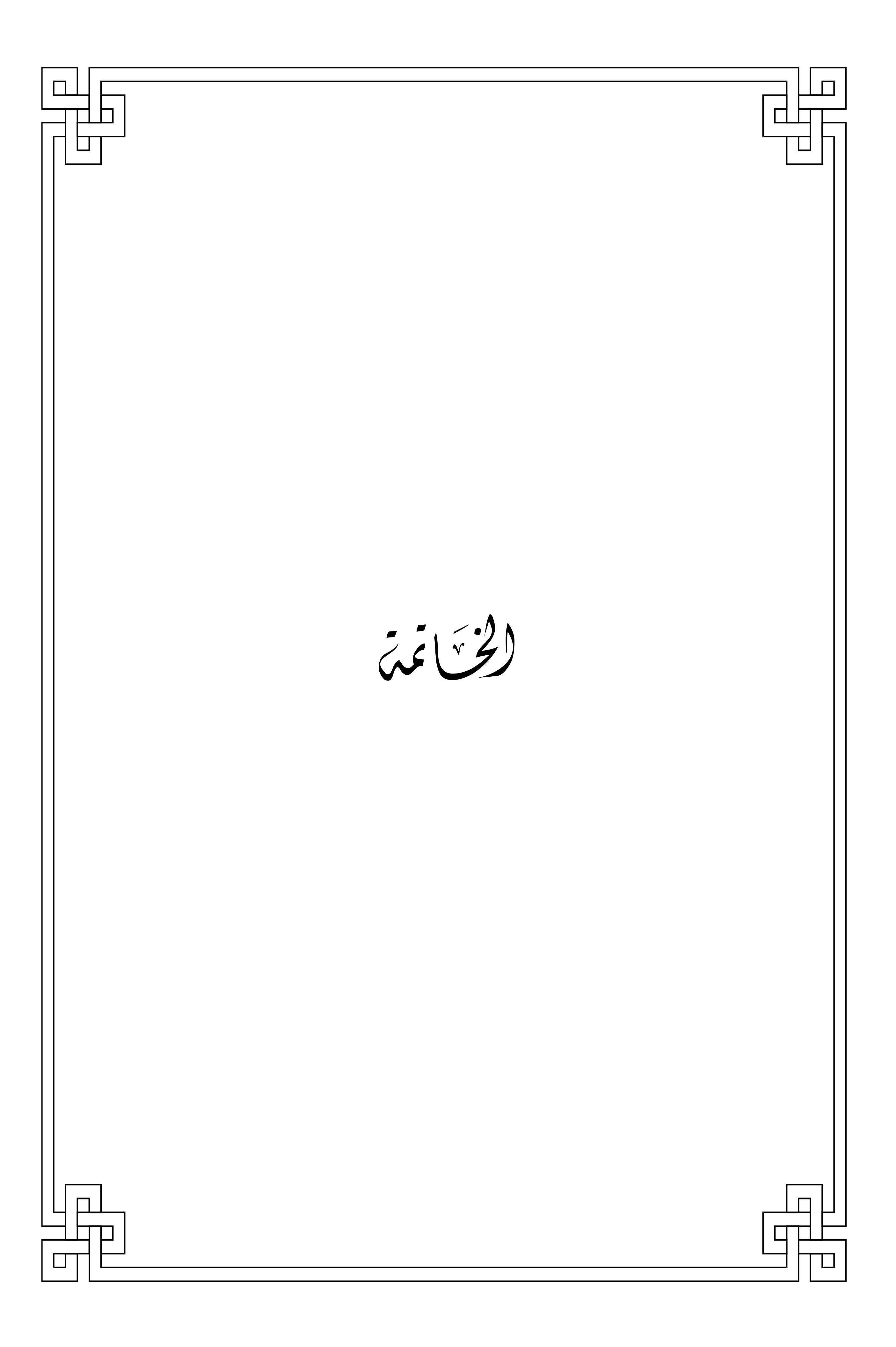
(٢) كذا في (ب)، وفي (ت): «عن».

(٣) انتهى علي بن أبي طالب إلى عائشة رضي الله عنهم — بعد فراغ وقعة الجمل — فقال: «أي أمه يغفر الله لنا ولكم»؛ قالت: «غفر الله لنا ولكم»، وقيل: إن عائشة قالت — بعد أن وضعت وقعة الجمل أوزارها —: «والله لوددت أني مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة»، ودخلوا على علي فقال: مثل ذلك، فكان قولهما واحداً. انظر: تاريخ الطبري: (٣/٥٥ — ٥٧)، والمنتظم: (٥/٩٣)، الكامل في التاريخ: (٣/١٤١).

(٤) فَلَت: يدل على تخلص في سرعة، وفَلْتَة: أي بغتة وفجأة، ويقال: كان ذلك الأمر فَلْتَة: إذا لم يكن عن تدبر، ولا رأي ولا تردد. انظر: تهذيب اللغة: (١٤/٢٠٤)، مقاييس اللغة: (٤/٤٤٨).

(٥) ما بين المعكوفتين من (ت)، وفي (ب): «بالحرب».

(٦) شرح المقاصد: (٢/٣٠٤ — ٣٠٥).



الخَاتِمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي ختم الله به النبوات، وعلى آله وصحبه الغر الميامين القُدُوَات وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فمن خلال دراستي، وتحقيقي هذا الكتاب توصلت إلى نتائج أجملها فيما يلي:

(١) من خلال البحث والدراسة توصلت إلى ترجمة موجزة عن المؤلف، تتضمن معرفة اسم المؤلف كاملاً، وبعض شيوخه الذين أخذ منهم العلم، وكذلك تم معرفة بعض المناصب التي تولاها المؤلف، وكذلك تم معرفة وتحديد تاريخ وفاته(١).

(٢) تعتبر الفترة التي عاشها المؤلف في عهد الدولة العثمانية عصر القوة فيها، ففي تلك الفترة بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها واتساع مساحتها.

(٣) اتسم العصر الذي عاش فيه المؤلف بالجمود الفكري والضعف العلمي، وانتشار التصوف والبدع والخرافات، وكان لمشايخ الصوفية فيه نفوذ على أتباعهم ومريديهم، مع الاعتقاد أن لهم كرامات وخوارق وكشفاً، بل ويعتقد بعضهم أن لهم نفعاً وضرًّا، ويعتقد بعض الناس هذا أيضاً في

---

(١) عند تسجيل مشروع رسالتي كانت المعلومات المتوفرة لدي عن المؤلف هي: أن اسمه هو «معروف بن أحمد» وأنه كان قاضياً لمدينة صيدا، وقبلها مدينة صفد، وعاش في القرن العاشر.

المجانيين والمجاذيب.

(٤) لم يخل عصر المؤلف من العلماء المشهورين، الذين كان لهم أثر على محيطهم إلا أنهم تأثروا بالمجتمع المحيط بهم، ويختلف مدى هذا التأثر من عالِم إلى آخر.

(٥) صنَّفَ المؤلف كتابه هذا في الرد على كتاب: (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) لابن المطهر الحلي.

(٦) أثر الخرافة في بناء عقائد الروافض كمقالتهم في سرداب المهدي، ومنها قولهم: إن سبب اختفاء مهديهم المنتظر في السرداب – طوال هذه المدة التي تجاوزت الألف عام – هو خوفه من الأعداء، ونقول لهم: لماذا لم يظهر المهدي المزعوم عندما قامت للرافضة دول كثيرة حكمت مئات السنين؟

(٧) أصل قيام الرافضة هو حب الدنيا والطمع في الرئاسة، لا محبة أهل البيت.

(٨) تحقيق المشابهة بين الرافضة واليهود من وجوه متعددة.

(٩) وكذلك تحقيق المشابهة بين الرافضة والنصارى من وجوه متعددة.

(١٠) ركون الرافضة إلى المكابرة في مسائل مختلفة من الدين.

(١١) شيوع المفتريات في دين الرافضة، وإخلادهم إلى الافتراء على مخالفيهم من أهل السنة دون غيرهم.

(١٢) ادَّعت الرافضة دعاوى باطلة وزائفة، وهم ليسوا فيها على حق، وإنما قصدوا منها التزييف قطعاً.

وأما التوصيات فتتحدد فيما يلي:

(١) الاعتناء بنشر الردود على الرافضة من جميع علماء المذاهب المتبوعة، ولا سيَّما ما قبل القرن العاشر؛ لئلا يظن اختصاص مخالفتهم بالحنابلة، أو

علماء دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) رصد الخرافات التي قام عليها دين الرافضة، وتقصيها بالجمع، وإبطال مضامينها.

(٣) توجيه النظر إلى ما داخل دين الرافضة من أديان الكفار وغيرهم كاليهود والنصارى، وبيان كونها أجنبية عن دين الإسلام.

(٤) إحصاء الافتراءات والدعاوى الباطلة التي يعلنها الرافضة ونسفها ببراهين الحق.

(٥) التحذير من امتداد خطر الرافضة إلى ميادين يُظَن بعدها عنهم كالسياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية.

هذا وأسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، وأن يرحم مؤلف هذا الكتاب القاضي معروف الشامي ويغفر له، ويعفو عنا وعنه، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجههِ الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



الفهارس

وفيها:

- **فهرس الآيات.**
- **فهرس الأحاديث.**
- **فهرس الآثار.**
- **فهرس الأبيات الشعرية.**
- **فهرس تراجم الأعلام.**
- **فهرس الفرق والطوائف.**
- **فهرس المصطلحات العلمية.**
- **فهرس الألفاظ الغريبة.**
- **فهرس المدن والأماكن المعرف بها.**
- **فهرس المصادر والمراجع العامة.**
- **فهرس المصادر والمراجع الشيعية.**
- **فهرس الموضوعات.**

فهرس الآيات[1]

(١) وهي مرتبة على حسب ورودها في المصحف الشريف. (ح) بجانب الرقم إشارة لوجودها في الحاشية.

❖ ❖ ❖

فهرس الأحاديث

❖ ❖ ❖

فهرس الآثار

❖ ❖ ❖

فهرس الأبيات الشعرية

❖ ❖ ❖

فهرس تراجم الأعلام

العلم	الصفحة

العلم	الصفحة

العلم	الصفحة

العلم	الصفحة

العلم	الصفحة

❖ ❖ ❖

فهرس الفرق والطوائف

الفرقة	الصفحة

❖ ❖ ❖

فهرس المصطلحات العلمية

❖ ❖ ❖

فهرس الألفاظ الغريبة

الكلمة	الصفحة

❖ ❖ ❖

فهرس المدن والأماكن المعرف بها

❖ ❖ ❖

فهرس المصادر والمراجع العامة

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين: تأليف: سيف الدين علي بن محمد الآمدي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م.

(٢) ابن سبأ حقيقة لا خيال: تأليف: د. سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: مكتبة الدار (المدينة المنورة)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: تأليف: علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

(٤) اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا: تأليف: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: جمال الدين الشيال، الناشر: وزارة الأوقاف (مصر)، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٦هـ.

(٥) أثار البلاد وأخبار العباد: تأليف: زكريا بن محمد القزويني، الناشر: دار صادر (بيروت).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام: تأليف: أبو الحسن علي بن محمد الأمدي، تحقيق: د. إبراهيم العجوز، الناشر: دار الكتب العربية (بيروت)، الطبعة الخامسة سنة ١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م.

(٧) إحياء علوم الدين: تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، الناشر: دار المعرفة بيروت.

(٨) أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ: تأليف: أحمد بن يوسف بن القرماني، تحقيق: د. فهمي سعد ود. أحمد صطيط، الناشر: عالم الكتب(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م.

(٩) الأخبار الطوال: تأليف: أبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، تحقيق: د. عصام بن محمد الحاج علي، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م.

(١٠) أخبار بني عبيد وسيرتهم: تأليف: محمد بن علي بن حماد، تحقيق: د. عبد الحليم عويس، د. التهامي نقرة، الناشر: دار الصحوة (القاهرة)، سنة ١٤٠١هـ.

(١١) الأربعين في أصول الدين: تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، الناشر: دار الجيل(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٤م.

(١٢) أساس التقديس في علم الكلام: تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٥هـ — ١٩٩٥م.

(١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل (بيروت) الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

(١٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة: تأليف: عز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، الناشر: دار إحياء التراث العربي(بيروت) الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

(١٥) الأسماء والصفات: تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالله محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي(القاهرة).

(١٦) آسيا (دراسة في الجغرافيا الأقليمية): تأليف: د. محمد خميس الزوكة، الناشر: دار المعرفة الجامعية (الأسكندرية)، ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م.

(١٧) الإصابة في تمييز الصحابة: تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

(١٨) اصطلاحات الصوفية(معجم): تأليف: عبد الرازاق الكاشاني، تحقيق: د. عبدالعال شاهين، الناشر: دار المنار(القاهرة)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٣هـ — ١٩٩٢م.

(١٩) أصول الدين: تأليف: جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي، تحقيق: د. عمرو وفيق الداعوق، الناشر: دار البشائر (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٩ – ١٩٩٨م.

(٢٠) أصول الدين: تأليف: عبد القادر بن طاهر البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الثالثة، سنة١٤٠١هـ – ١٩٨١هـ.

(٢١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، سنة ١٤٠٢هـ.

(٢٢) الأعلام: تأليف: خير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين (بيروت) الطبعة الخامسة، سنة ١٩٨٠م.

(٢٣) الأغاني: تأليف أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، الناشر: دار الفكر (لبنان).

(٢٤) الاقتصاد في الاعتقاد: تأليف: الغزالي، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

(٢٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة، تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، الناشر: دار العاصمة (الرياض)، الطبعة السادسة، سنة١٤١٩هـ – ١٩٩٨هـ.

(٢٦) آلموت ولا ماسار: تأليف المستشرق: فلاديمير إيفانوف، ترجمة: جمانة رستم، مراجعة: أ. د. علي موسى، الناشر: التكوين (دمشق)، سنة ٢٠٠٧م.

(٢٧) إنباء الغمر بأبناء العمر: تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. محمد عبدالمجيد خان، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ.

(٢٨) أنساب الأشراف: تأليف: أحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: د. سهيل زكار ود. رياض زركلي، الناشر: دار الفكر(بيروت)، سنة١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

(٢٩) الأنساب: تأليف: عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الفكر، (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨م.

(٣٠) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: تأليف: إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، سنة ١٤١٣هـ.

(٣١) البداية والنهاية: تأليف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: مكتبة المعارف، (بيروت).

(٣٢) بدائع الزهور في وقائع الدهور: تأليف: محمد بن إياس الحنفي، تحقيق: محمد مصطفى، طبع بدار إحياء الكتب العربية(القاهرة)، الطبعة الأولى، سنة١٣٩٥ — ١٩٧٥م.

(٣٣) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: تأليف: محمد بن علي الشوكاني، الناشر دار المعرفة(بيروت).

(٣٤) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: تأليف: سراج الدين عمر بن علي الأنصاري(ابن الملقن)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله سليمان وياسر كمال، الناشر دار الهجرة (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٥هـ — ٢٠٠٤م.

(٣٥) بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: تأليف: عبدالله الجميلي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية.

(٣٦) بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية (صيدا — لبنان).

(٣٧) بلدان الخلافة الشرقية: تأليف: كي لسترنج، ترجمة: لشرفرنسيس وكوركيس عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة(بيروت)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.

(٣٨) تاج التراجم في طبقات الحنفية: تأليف: زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم(دمشق)، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٢م.

(٣٩) تاج العروس من جواهر القاموس: تأليف: محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

(٤٠) تاريخ ابن خلدون (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر): تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، الناشر: دار القلم (بيروت)، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٨٤م.

(٤١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي (بيروت)، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

(٤٢) التاريخ الإسلامي: تأليف: محمود شاكر، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت – دمشق)، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١١هـ.

(٤٣) تاريخ الدولة الصفوية في إيران: تأليف: د. محمد سهيل طقوش، الناشر: دار النفائس(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

(٤٤) تاريخ الدولة العثمانية العلية (التحفة الحليمية): تأليف: إبراهيم بك حليم، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٤٥) تاريخ الدولة العثمانية: تأليف: يلماز أوزتونا، ترجمة: عدنان محمود سليمان، الناشر: مؤسسة فيصل للتمويل (استانبول)، سنة١٩٨٨م.

(٤٦) تاريخ الدولة العلية العثمانية: تأليف: محمد فريد بك المحامي، تحقيق: د إحسان حقي، الناشر: دار النفائس (بيروت) لبنان، الطبعة الثانية عشرة سنة ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م..

(٤٧) تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): محمد بن جرير الطبري، الناشر: دار الكتب العلمية، (بيروت).

(٤٨) التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر (بيروت).

(٤٩) تاريخ المذاهب الإسلامية: تأليف: محمد أبو زهرة، الناشر: دار الفكر العربي (القاهرة).

(٥٠) تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام: تأليف: د. محمد سهيل طقوش، الناشر: دار النفائس (بيروت) الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م.

(٥١) تاريخ اليعقوبي: تأليف: أحمد بن جعفر بن وهب اليعقوبي، الناشر: دار صادر (بيروت).

(٥٢) تاريخ إيران: تأليف: شاهين مكاريوس، الناشر: دار الأفاق العربية (القاهرة)، سنة ١٤٢٤هـ.

(٥٣) تاريخ بغداد: تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت).

(٥٤) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمري، الناشر: دار الفكر (بيروت)، سنة١٩٩٥م.

(٥٥) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تأليف: طاهر بن محمد أبو المظفر الأسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب (لبنان)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ.

(٥٦) تبيين كذب المفتري فيما نسب للأشعري: تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، الناشر: دار الكتاب العربي (بيروت)، الطبعة الثالثة، سنة١٤٠٤هـ.

(٥٧) تثبيت دلائل النبوة: تأليف: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، الناشر: دار العربية(بيروت).

(٥٨) تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في تفسير الكشاف: تأليف: جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: عبدالله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة(الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

(٥٩) تذكرة الحفاظ: تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى.

(٦٠) التصوف في مصر إبان العصر العثماني: تأليفك د. توفيق الطويل، الناشر: مكتبة الآداب(مصر).

(٦١) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني «عرض ونقد» (رسالة دكتوراه)، إعداد: حنان عطية الله المعبدي، إشراف: د. عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين (قسم العقيدة) سنة١٤٢٨هـ – ١٤٢٩هـ.

(٦٢) التعريفات: تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأنباري، الناشر: دار الكتاب العربي، (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

(٦٣) تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الناشر: دار الفكر (بيروت)، سنة ١٤٠١هـ.

(٦٤) تفسير البغوي (معالم التنزيل): تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، الناشر: دار المعرفة (بيروت).

(٦٥) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): تأليف: نصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي، الناشر: دار الكتب العلمية: (بيروت)، الطبعة الخامسة، سنة ٢٠١١م.

(٦٦) تفسير مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى سنة١٤٢١هـ.

(٦٧) تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المدينة المنورة، سنة ١٣٨٤هـ.

(٦٨) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: تأليف محمد بن أحمد الملطي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث (مصر) سنة ١٤١٨هـ.

(٦٩) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة: تأليف: علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف – عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٣٩٩هـ.

(٧٠) تهذيب التهذيب: تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الفكر (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

(٧١) تهذيب اللغة: تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، (بيروت)، سنة ٢٠٠١م، الطبعة الأولى.

(٧٢) التوحيد: تأليف: أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، تحقيق: أ. د. بكر طوبال أوغلي ود. محمد آوروشي، الناشر: دار صادر(بيروت) ومكتبة الإرشاد(إستانبول)، الطبعة الثانية، سنة٢٠١٠م.

(٧٣) التوقيف على مهمات التعاريف: تأليف: محمد بن عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، الناشر: دار الفكر المعاصر(بيروت)و(دمشق)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٠هـ.

(٧٤) الثقات: تأليف: محمد بن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٥هـ.

(٧٥) جامع الأحاديث (الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير): تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد صقر وأحمد عبد الجواد، الناشر: دار الفكر (بيروت)، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٧٦) جامع الرسائل لشيخ الإسلام ابن تيميَّة(رسالة في كون الرَّب عادلاً): تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار المدني(جده).

(٧٧) جامع بيان العلم وفضله: تأليف: يوسف بن عبدالله النمري، دار: الكتب العلمية (بيروت)، سنة١٣٩٨هـ.

(٧٨) الجرح والتعديل: تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي التميمي، الناشر: دار إحياء التراث (بيروت)، ١٩٩٢م.

(٧٩) جمهرة اللغة: تأليف: محمد بن الحسين بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين (بيروت) الطبعة الأولى، سنة١٩٨٧م.

(٨٠) جمهرة أنساب العرب: تأليف: علي بن أحمد بن حزم الظاهري، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٤هـ.

(٨١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة الحراني، تحقيق: علي سيد صبح المدني، الناشر: مطبعة المدني(مصر).

(٨٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي(الداء والدواء): تأليف: محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت).

(٨٣) الجواهر المضية في طبقات الحنفية: تأليف: عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، دار مير محمد كتب خانه(باكستان).

(٨٤) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: تأليف: علي بن محمد الماوردي، تحقيق علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

(٨٥) الحروب الصليبية في المشرق والمغرب: تأليف: محمد العروسي المطوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي (تونس)، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٢م.

(٨٦) الحشيشية (الاغتيال الطقوسي عند الإسماعيلية النزارية): تأليف: المستشرق برنارد لويس، ترجمة: د. سهيل زكار، الناشر: دار قتيبة (دمشق)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

(٨٧) حضر موت: تأليف: علي بن عقيل، الناشر: مطبعة سوريا(دمشق).

(٨٨) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الناشر: دار الكتاب العربي (بيروت)، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

(٨٩) الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني(أعمال المؤتمر الثالث للدراسات العثمانية): جمع: عبد الجليل التميمي، الناشر: الدراسات والبحوث العثمانية والمورسيكية(زعوان)، سنة١٩٩٠م.

(٩٠) خطط الشام: تأليف: محمد كرد علي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية(القاهرة)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ — ٢٠١٢م.

(٩١) خطط المقريزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار): تأليف: أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: خليل المنصور، الناشر دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى سنة١٣٠٨هـ — ١٩٨٨م.

(٩٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: تأليف: محمد أمين بن فضل الله المحبي، الناشر: دار صادر(بيروت).

(٩٣) خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى: تأليف: علي بن أحمد السمهودي، تحقيق: د. محمد الأمين الجنكي، الناشر: نشر على نفقة حبيب بن محمود أحمد(المدينة المنورة)، سنة ١٤١٧هـ.

(٩٤) الدارس في تاريخ المدارس: تأليف: عبدالقادر بن محمد النعيمي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م.

(٩٥) درء تعارض العقل والنقل (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول): تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٩٦) درر الحبب في تاريخ أعيان حلب: تأليف: رضي الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي، تحقيق: محمد حمد الفاخوري ويحيى زكريا عبارة، الناشر: وزارة الثقافة في دولة سوريا (دمشق).

(٩٧) الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تأليف: عبد القادر بن محمد بن عبد القادر الجزيري، تحقيق: حمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة (الرياض).

(٩٨) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: تأليف: أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد) الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٣هـ.

(٩٩) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

(١٠٠) دمشق في عصر دولة المماليك الثانية: تأليف: أ. د. يوسف حسن غوانمة، الناشر: دار الفكر (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م.

(١٠١) الدولة الصفوية (تاريخها السياسي والاجتماعي علاقتها بالعثمانيين): تأليف: د. أحمد الخولي، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، سنة ١٩٨١م.

(١٠٢) ديوان أبي تمام: تأليف: حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: محمد عبده عزام، الناشر: دار المعرف(القاهرة)، الطبعة الخامسة.

(١٠٣) ديوان السيد الحميري: تقديم: نواف الجراح، الناشر: دار صادر (بيروت)، سنة ١٩٩٩م.

(١٠٤) ربوع محافظة اللاذقية بين الماضي والحاضر: تأليف: عماد الدين الموصلي، الناشر: وزارة الثقافة في دولة سوريا (دمشق)، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩هـ.

(١٠٥) الرسالة القشيرية: تأليف: عبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، سنة١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م.

(١٠٦) الرسائل التدمرية: تأليف: شيخ الإسلام احمد بن عبد الحليم بن تيميَّة الحراني، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الرابعة، سنة١٤٠٨هـ.

(١٠٧) ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا: تأليف: شهاب الدين أحمد الخفاجي، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(١٠٨) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: تأليف: محمدبن عبدالله النجدي الحنبلي، تحقيق: الشيخ بكر أبو زيد ود. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت).

(١٠٩) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها: تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف(الرياض) الطبعةالأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

(١١٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة: تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، ، الناشر: مكتبة المعارف (الرياض) الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، سنة ١٤١٢هـ — ١٩٩٣م.

(١١١) سلم الوصول إلى طبقات الفحول: تأليف: مصطفى عبدالله القسطنطيني (حاجي خليفة)، أشرف على التحقيق: معالي د. أكمل الدين إحسان أوغلي، الناشر: منظمة المؤتمر الإسلامي، سنة٢٠١٠م.

(١١٢) السلوك لمعرفة دول الملوك: تأليف: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٨هـ — ١٩٩٧م.

(١١٣) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: تأليف: عبد الملك بن حسين العاصمي الشافعي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر، دار الكتب العلمية (بيروت)، سنة ١٤١٩هـ.

(١١٤) السنة: تأليف: أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٠هـ — ١٩٨٩هـ.

(١١٥) السنة: تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، الناشر: دار ابن القيم (السعودية)سنة ١٤٠٦هـ.

(١١٦) السنة: تأليف: عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت)، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

(١١٧) سنن ابن ماجة: تأليف: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر (بيروت).

(١١٨) سنن أبي داود: تأليف: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد بن محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر.

(١١٩) سنن الترمذي (الجامع الصحيح سنن الترمذي)، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي (بيروت).

(١٢٠) السنن الكبرى: تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البهقي، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز (مكة) سنة ١٤١٤هـ.

(١٢١) سنن النسائي الكبرى: تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

(١٢٢) سنن النسائي: تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب)، الطبعة الثانية، سنة١٤٠٦هـ.

(١٢٣) سير أعلام النبلاء: تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة الحادية عشرة، سنة ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م.

(١٢٤) السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون: تأليف: علي بن برهان الدين الحنبلي، الناشر: دار المعرفة(بيروت)، سنة ١٤٠٠هـ.

(١٢٥) السيرة النبوية لابن إسحاق: تأليف: محمد بن إسحاق بن يسار، تحقيق: محمد حميد الله، الناشر: معهد الدراسات والأبحاث.

(١٢٦) السيرة النبوية لابن كثير: تأليف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، الناشر: دار المعرفة (بيروت)، سنة ١٣٩٦هـ.

(١٢٧) شذارت الذهب في أخبار من ذهب: تأليف: عبد الحي بن أحمد العكري، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير (دمشق)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

(١٢٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، تأليف: هبة الله بن الحسن اللالكاني، الناشر: دار طيبة (الرياض)، الطبعة التاسعة، سنة ١٤٢٦هـ، تحقيق: د. أحمد سعد بن حمدان الغامدي.

(١٢٩) شرح الأصول الخمسة: تأليف: القاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، الناشر: دار إحياء التراث العربي (بيروت)، الطبعة الأولى.

(١٣٠) شرح العقائد النسفية: تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية (مصر)، سنة١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(١٣١) شرح العقيدة الطحاوية: تأليف: علي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي - شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

(١٣٢) شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة(الاعتماد في الاعتقاد): تأليف: أبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي، تحقيق: د. عبدالله بن محمد إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث (مصر)، الطبعة الأولى، سنة١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.

(١٣٣) شرح المقاصد في علم الكلام: تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الثانية سنة٢٠١١م.

(١٣٤) شرح المواقف في علم الكلام (ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي): تأليف: الشريف علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الثالثة، سنة١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

(١٣٥) شرح ديوان المتنبي(المسمى بالتبيان في شرح الديوان): تأليف: محب الدين عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة (بيروت)

(١٣٦) الشريعة: تأليف: محمد بن الحسين الأجرى، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: دار الوطن (الرياض)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ.

(١٣٧) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف: شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، تحقيق: د أحمد بن صالح الصمعاني، ود علي بن محمد العجلان، الناشر: دار الصميعي (الرياض) سنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

(١٣٨) الشمائل الشريفة: تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: حسن بن عبيد باحبيشي، الناشر: دار طائر العلم للنشر والتوزيع.

(١٣٩) الشمائل المحمدية والخصال المصطفوية: تأليف: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: سيد عباس الحليمي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) الطبعة الأولى.

(١٤٠) الصارم المنكي في الرد على السبكي: تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية.

(١٤١) الصحاح في اللغة (تاج اللغة وصحاح العربية): تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د محمد محمد تامر، الناشر: دار الحديث (القاهرة)، ١٤٣٠هـ.

(١٤٢) الصحائف الألهية: تأليف: شمس الدين السمرقندي، تحقيق: أحمد بن عبدالرحمن الشريف، الناشر: مكتبة الفلاح (الكويت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨١م.

(١٤٣) صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة، (بيروت)، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧هـ.

(١٤٤) صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير): تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت- دمشق) الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(١٤٥) صحيح سن الترمذي: تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف (الرياض)، الطبعة الثانية للطبعة الجديدة سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(١٤٦) صحيح سنن ابن ماجه: تأليف: محمد بن ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف (الرياض)، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧

(١٤٧) صحيح سنن أبي داود: تأليف: محمد بن ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف (الرياض)، الطبعة الثانية للطبعة الجديدة، سنة١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(١٤٨) صحيح مسلم بشرح النووي: تأليف: يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي (بيروت)، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

(١٤٩) صحيح مسلم: تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، (بيروت).

(١٥٠) صفة الصفوة: تأليف: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: إبراهيم رمضان – سعيد اللحام، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت) لبنان، سنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(١٥١) الصفدية: تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيميَّة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار الفضيلة(الرياض)، سنة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

(١٥٢) الصلة بين التصوف والتشيع: تأليف: د. كامل مصطفى الشيبي، الناشر: دار الجمل (بيروت – بغداد)، الطبعة الأولى، سنة٢٠١١م.

(١٥٣) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة: تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيثمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبدالله التركي – كامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

(١٥٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: تأليف: شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ابن القيم)، تحقيق: د. علي محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة (الرياض)، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(١٥٥) ضعيف أبي داود تأليف: محمد بن ناصر الدين الألباني، الناشر: المعارف (الرياض)، الطبعة الثانية للطبعة الجديدة سنة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

(١٥٦) ضعيف الجامع الصغير وزيادته: تأليف: محمد بن ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت – دمشق)، الطبعة الثالثة، سنة١٣١٠هـ – ١٩٩٠م.

(١٥٧) ضعيف سنن الترمذي: تأليف: محمد بن ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف (الرياض)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ.

(١٥٨) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار مكتبة الحياة (بيروت).

(١٥٩) طبقات الحنفية (الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية)، تأليف: عبد القادر بن أبي الوفاء محمد القرشي، الناشر: مير محمد كتب خانه (كراتشي).

(١٦٠) الطبقات السنية في تراجم الحنفية: تأليف: تقي الدين بن عبد القادر الغزي، تحقيق: عبدالفتاح الغزي، الناشر: دار الرفاعي(الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٣م.

(١٦١) طبقات الشافعية الكبرى: تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

(١٦٢) طبقات الشافعية: تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهية، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الناشر: عالم الكتب(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

(١٦٣) الطبقات الكبرى (طبقات ابن سعد): تأليف: محمد بن سعد بن منيع الزهري، الناشر: دار صادر (بيروت).

(١٦٤) الطبقات الكبرى (لواقح الانوار في طبقات الاخيار): تأليف: عبدالوهاب بن أحمد الشعراني، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٨هـ — ١٩٩٧م.

(١٦٥) طبقات المفسرين: تأليف: أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة دار العلوم (السعودية)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م.

(١٦٦) عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام: تأليف: د. سليمان بن حمد العودة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، (الرياض)، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ.

(١٦٧) العبر في خبر من عبر: تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبعة الكويت الحكومية (الكويت)، الطبعة الثانية سنة، ١٩٨٤م.

(١٦٨) العصر المماليكي في مصر والشام: تأليف: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: دار النهضة العربية(بيروت – القاهرة)، الطبعة الثانية، ١٩٧٦م.

(١٦٩) العقد الفريد: تأليف: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، (بيروت)، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

(١٧٠) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

(١٧١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية: تأليف: أبو الحسن بن علي بن عمر الدار قطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلمي، الناشر: دار طيبة (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

(١٧٢) العين: تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي – وإبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

(١٧٣) عيون الأخبار: تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيلة الدينوري، تحقيق: لجنة من المحققين، الناشر: دار الكتب المصرية (القاهرة) الطبعة الثانية سنة ١٩٩٦م.

(١٧٤) غاية المرام في علم الكلام: تأليف: سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي، تحقيق: د. عبد الرحيم السايح وتوفيق وهبة، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

(١٧٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري: تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة (بيروت).

(١٧٦) الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير: تأليف: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، الناشر: دار الفكر (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

(١٧٧) الفخري في الأدب السلطانية والدول الإسلامية: تأليف: محمد بن علي بن طباطبا (المعروف بابن الطقطقي)، الناشر: دار صادر (بيروت).

(١٧٨) الفرق بين الفرق: تأليف: عبد القاهر بن طاهر البغدادي الناشر، دار الأفاق الجديدة (بيروت)، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

(١٧٩) الفصل في الملل والأهواء والنحل: تأليف: علي بن أحمد بن حزم الظاهري، الناشر: مكتبة الخانجي (القاهرة).

(١٨٠) فضائح الباطنية: تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، الناشر: مؤسسة دار الكتب الثقافية (الكويت).

(١٨١) فضائل الصحابة: تأليف: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وهبي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

(١٨٢) الفهرست: تأليف: محمد بن إسحاق بن النديم، تحقيق: د يوسف علي الطويل، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الثالثة، سنة ٢٠١٠م.

(١٨٣) فوات الوفيات: تأليف: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، تحقيق: د إحسان عباس، الناشر: دار صادر (بيروت) الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٣هـ — ٢٠١٢م.

(١٨٤) في شمال الجزيرة (نصوص، مشاهدات، انطباعات): تأليف: حمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة (الرياض).

(١٨٥) القاموس المحيط: تأليف: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت).

(١٨٦) القضاء والقدر: تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد بن عبدالله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م.

(١٨٧) قواعد العقائد: تأليف: حجة الإسلام محمد بم محمد الغزالي، تحقيق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب (الرياض)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.

(١٨٨) الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل: تأليف: عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت).

(١٨٩) الكامل في التاريخ: تأليف: علي بن أبي الكرم محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، (بيروت)، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٥هـ.

(١٩٠) الكامل في اللغة والأدب: تأليف: أبو العباس محمد بن يزيد النحوي (المعروف بالمبرد)، الناشر: مؤسسة المعارف (بيروت).

(١٩١) كشف الخفاء ومزيد الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس: تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد الفلاش، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٥هـ.

(١٩٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (الشهير بحاجي خليفة)، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت) سنة ١٤١٣هـ.

(١٩٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: تأليف: أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، الناشر: دار الرسالة (بيروت)، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.

(١٩٤) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: تأليف: علاء الدين علي المتقي الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.

(١٩٥) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: تأليف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: جبرائيل جبور، الناشر: دار الأفاق الجديدة (بيروت).

(١٩٦) اللاذقية عبر الزمن (من عصور ما قبل التاريخ إلى عام١٩٦٣م)، تأليف: غيد إلياس بيطار، الناشر: دار المجد للطباعة والنشر (دمشق).

(١٩٧) اللائي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: صدام بن محمد عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

(١٩٨) لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور، الناشر: دار صادر (بيروت) الطبعة الأولى.

(١٩٩) لسان الميزان: تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية (الهند)، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٦هـ.

(٢٠٠) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث: تأليف: د. علي الوردي، الناشر: دار الوراق للنشر، الطبعة الأولى للوراق، سنة ٢٠٠٧م

(٢٠١) الماتريدية دراسة وتقويم: تأليف: أحمد بن عوض الله بن داخل الحربي، الناشر: دار العاصمة (الرياض) الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

(٢٠٢) مجالس السلطان الغوري (صفحات مطوية من القرن العاشر الهجري): تأليف: د. عبدالوهاب عزام، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية(القاهرة)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ — ٢٠١٠م.

(٢٠٣) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: تأليف: محمد بن حبان البستي التميمي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي (حلب)، سنة ١٣٩٦هـ.

(٢٠٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الريان (القاهرة) — دار الكتاب العربي (بيروت) سنة ١٤٠٧هـ

(٢٠٥) مجموع الفتاوى: (كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية): جمع وتحقيق: عبدالرحمن بن محمد قاسم العاصمي، وابنه محمد، الناشر: دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ — ١٩٩١م.

(٢٠٦) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: طه عبد الرؤوف، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية (مصر).

(٢٠٧) المحكم والمحيط الأعظم: تأليف: علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

(٢٠٨) مختصر التحفة الأثني عشرية (المنحة الإلهية، تلخيص ترجمة التحفة الأثني عشرية): اختصره: محمود شكري الألوسي، الأصل تأليف: شاه عبد العزيز الدهلوي، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: الرئاسة العامة للإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (الرياض)، ١٤٠٤هـ.

(٢٠٩) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: تأليف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن قيم الجوزية)، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت).

(٢١٠) مذاهب الإسلاميين: تأليف: د. عبد الرحمن بدوي، الناشر: دار العلم للملايين (بيروت)، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٥م.

(٢١١) مروج الذهب ومعادن الجوهر: تأليف: علي بن الحسين المسعودي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دارالفكر (بيروت)، الطبعة الخامسة ١٣٩٣هـ

(٢١٢) المسالك والممالك: تأليف: إبراهيم بن محمد الأصطخري الكرخي، تحقيق: حمد جابر عبد العال، الناشر: دار القلم (بيروت).

(٢١٣) المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام: تأليف: كمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي، الناشر: دار البصائر(القاهرة).

(٢١٤) المستدرك على الصحيحين: تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

(٢١٥) المستصفى في علم الأصول: تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد بن عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

(٢١٦) المستقصي في أمثال العرب: تأليف: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٧م.

(٢١٧) مسند أبي يعلى: تأليف: أبي يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي، تحقيق: حسين سليمان أسد، الناشر: دار المأمون للتراث(دمشق)، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٤هـ.

(٢١٨) مسند الإمام أحمد: تأليف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: مؤسسة قرطبة (مصر).

(٢١٩) مسند الفردوس بمأثور الخطاب: تأليف: أبو شجاع شيرويه بن شهر دار الديلمي، تحقيق: السعيد بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.

(٢٢٠) مصر والشام في عصر الإيوبيين والمماليك: تأليف: د. سعيد عاشور، الناشر: دار النهضة العربية (بيروت).

(٢٢١) مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

(٢٢٢) المصنف: تأليف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، (بيروت) الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

(٢٢٣) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

(٢٢٤) المعجم الأوسط: تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد — عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر، دار الحرمين (القاهرة)، سنة ١٤١٥هـ.

(٢٢٥) معجم البلدان: تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي، الناشر: دار الفكر (بيروت).

(٢٢٦) المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (شمال المملكة): تأليف: حمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة (الرياض).

(٢٢٧) المعجم الصغير: تأليف: أبو القاسم سليمان الطبراني، تحقيق: محمد شكور الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت) — دار عمار (الأردن)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

(٢٢٨) المعجم الكبير: تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالحميد السلفي، الناشر: مكتبة الزهراء (الموصل)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.

(٢٢٩) معجم الكتب: تأليف: يوسف بن حسن بن أحمد الدمشقي، تحقيق: يسري عبدالغني البشري، دار ابن سينا (مصر)، سنة١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٢٣٠) معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: تأليف: مصطفى الخطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤٢٦هـ - ١٩٩٦م.

(٢٣١) المعجم المفهرس(تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة: جمع: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور الميادين، الناشر: مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٢٣٢) معجم المناهي اللفظية: تأليف: أبكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة، (الرياض)، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧هـ.

(٢٣٣) المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية: تاليف: سهيل صابان، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية (الرياض)، سنة١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٣٤) معجم المؤلفين: تأليف: عمر رضا وكحالة، الناشر: مكتبة المثني (بيروت) - دار إحياء التراث العربي (بيروت).

(٢٣٥) المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، الناشر: دار الدعوة (تركيا)، الطبعة الثانية.

(٢٣٦) معجم اليمامة: تأليف: عبد الله بن محمد بن خميس، طبع ونشر على الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، الطبعة الأولى سنة١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٢٣٧) معجم جبال الجزيرة: تأليف: عبد الله بن محمد بن خميس، طبع ونشر على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك/ فهد بن عبد العزيز آل سعود، الطبعة الأولى سنة١٤١١هـ.

(٢٣٨) معجم محدثي الذهبي: تاليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. روحيه عبدالرحمن السيوفي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

(٢٣٩) معجم معالم الحجاز: تأليف: عاتق بن غيث البلادي، الناشر: دار مكة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩مـ.

(٢٤٠) معجم مقاليد العلوم: تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أ. د. محمد إبراهيم عيادة، الناشر: مكتبة الأداب(القاهرة)، سنة١٤٢٤هـ.

(٢٤١) معجم مقاييس اللغة: تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجيل، (بيروت)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ.

(٢٤٢) معرفة الصحابة: تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: عادل يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن(الرياض)، الطبعة الأولى سنة١٤١٩هـ – ١٩٨٨م.

(٢٤٣) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار: زين الدين عبد الرحيم بن زين العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، الناشر: مكتبة طبرية(الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(٢٤٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل: تأليف: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق: د. محمود محمد قاسم.

(٢٤٥) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل: تأليف: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الناشر: دار الفكر (بيروت) الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

(٢٤٦) مفاتيح العلوم: تأليف: محمد بن أحمد الكاتب الخوارزمي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت).

(٢٤٧) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (تاريخ مصر والشام): تأليف: شمس الدين محمد بن طولون، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، سنة ١٤١٨هـ – ١٩٨٨م.

(٢٤٨) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزراعي (ابن قيم الجوزية)، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت).

(٢٤٩) مقاتل الطالبيين: تأليف: أبي الفرج الأصفاني، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتاب العربي (بغداد)، دار المعرفة (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

(٢٥٠) مقالات الإسلاميين: تأليف: علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، الناشر: دار إحياء التراث العربي (بيروت)، الطبعة الثالثة.

(٢٥١) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٢٥٢) المكاييل والأوزان والنقود العربية: تأليف: د. محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٥م.

(٢٥٣) الملل والنحل: تأليف: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة (بيروت)، سنة ١٤٠٤هـ.

(٢٥٤) منادمة الأطلال ومسامرة الخيال: تأليف: عبد القادر بدران، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت)، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٥م.

(٢٥٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف: تأليف: شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي(ابن قيم الجوزية)، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب)، الطبعة الثانية، سنة١٤٠٣هـ.

(٢٥٦) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: تأليف: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الناشر: دار صادر، (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.

(٢٥٧) منتهى السول في علم الأصول: تأليف: سيف الدين علي الآمدي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية(بيروت)، الطبعة الأولى، سنة١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

(٢٥٨) منهاج السنة النبوية: تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار أحد.

(٢٥٩) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر(دمشق)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

(٢٦٠) موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية: تأليف: د. عبد الحكيم العفيفي، الناشر: الدار العربية للكتاب (مصر)، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

(٢٦١) الموسوعة الجغرافية لشرقي البلاد العربية السعودية: تأليف: د. عبد الرحمن بن عبد الكريم العبيد، الناشر: نادي المنطقة الشرقية الأدبي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

(٢٦٢) الموسوعة الجغرافية: (٣٠٠٠ معلومة جغرافية مختلفة) تأليف: مصطفى أحمد أحمد – حسام الدين إبراهيم عثمان، الناشر: دار العلوم (القاهرة) الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

(٢٦٣) الموسوعة العربية العالمية: إعداد ونشر: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، (الرياض)، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.

(٢٦٤) موسوعة المدن الإسلامية: تأليف: أمنة أبو حجر، الناشر: دار أسامة (الأردن)، سنة ٢٠٠٣م.

(٢٦٥) موسوعة المدن العربية والإسلامية: تأليف: د. يحيى شامي، الناشر، دار الفكر (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٣م.

(٢٦٦) موسوعة المدن العربية: تأليف: آمنة أبو حجر، الناشر: دار أسامة (الأردن)، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م.

(٢٦٧) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: إشراف وتخطيط: د. مانع بن حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٤هـ.

(٢٦٨) موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين: تأليف: عباس العزاوي المحامي، الناشر: الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

(٢٦٩) موسوعة تاريخ إيران السياسي (من التاريخ الأسطوري حتى نهاية الدولة الطاهرية): تأليف: د. حسن كريم الجاف، الناشر: الدار العربية للموسوعات (بيروت)، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨هـ.

(٢٧٠) الموضوعات: تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: توفيق حمدان، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

(٢٧١) موطأ الإمام مالك: تأليف: مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي (مصر).

(٢٧٢) موقف ابن تيمية في الأشاعرة: تأليف: د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، الناشر: مكتبة الرشد (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

(٢٧٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر، دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٥م.

(٢٧٤) النجوم الزاهرة: تأليف: أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصري(مصر).

(٢٧٥) نزهة الخاطر وبهجة الناظر: تأليف: شرف الدين موسى الأنصاري، تحقيق: عدنان محمد بن إبراهيم ود. عدنان درويش، الناشر: وزارة الثقافة في دولة سوريا(دمشق)، سنة ١٩٩م.

(٢٧٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

(٢٧٧) نسب قريش: تأليف: مصعب بن عبد الله الزبيري، تحقيق: ليفي بروفسال، الناشر: دار المعارف (القاهرة).

(٢٧٨) نصب الراية لأحاديث الهداية: تأليف: عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، الناشر: دار الحديث(مصر)، سنة١٣٥٧هـ.

(٢٧٩) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح: تأليف: صلاح الدين خليل كيكلدي العلائي، تحقيق: د. عبدالرحمن محمد أحمد القشقري، الناشر: الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة)، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٥هـ.

(٢٨٠) نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد: تأليف: عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الناشر: مكتبة الرشد (الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(٢٨١) نهاية الأرب في فنون الأدب: تأليف: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق: مفيد قميحة وجماعة، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

(٢٨٢) نهاية الإقدام في علم الكلام: تأليف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ.

(٢٨٣) نهاية السول في شرح منهاج الأصول: تأليف: جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، الناشر: دار عالم الكتب (بيروت).

(٢٨٤) النهاية في غريب الحديث والأثر: تأليف: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية (بيروت)، سنة ١٣٩٩هـ.

(٢٨٥) النور السافر عن أخبار القرن العاشر: تأليف: عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدورسي، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(٢٨٦) هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين): تأليف: إسماعيل باشا البغدادي، الناشر، دار الكتب العلمية (بيروت)، سنة ١٤١٣هـ.

(٢٨٧) الوابل الصيب من الكلم الطيب: تأليف: شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض، الناشر: دار الكتاب العربي (بيروت) الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٢٨٨) الوافي بالوفيات: تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط– تركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث (بيروت)، سنة ١٤٢٠هـ.

(٢٨٩) وسطية أهل السنة بين الفرق: تأليف: د. محمد باكريم محمد باعبدالله، الناشر: دار الراية(الرياض)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(٢٩٠) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: تأليف: أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر، دار صادر (بيروت) لبنان، الطبعة السادسة ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.



فهرس المصادر والمراجع الشيعية: (الإمامية – الإسماعيلية)

(٢٩١) الاحتجاج: تأليف أحمد بن علي الطبرسي، تحقيق: محمد باقر الموسوي، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢١هـ.

(٢٩٢) أصل الشيعة وأصولها: تأليف: محمد بن الحسين آل كاشف الغطاء، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ – ١٩٩٣م.

(٢٩٣) أصول الكافي: تأليف: محمد بن يعقوب الكليني، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

(٢٩٤) أعلام الإسماعيلية: تأليف: د. مصطفى غالب، الناشر: دار اليقظة العربية (بيروت)، سنة ١٩٦٤م.

(٢٩٥) إعلام الورى بأعلام الهدى: تأليف: الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ.

(٢٩٦) أمل الآمل: تأليف: محمد بن الحسن (الحر العاملي)، تحقيق: أحمد الحسيني، الناشر: مكتبة الأندلس (بغداد).

(٢٩٧) الانتصار: تأليف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي، سنة ١٤١٥هـ.

(٢٩٨) الأنوار النعمانية: تأليف: نعمة الله الجزائري، الناشر: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٤هـ.

(٢٩٩) أوائل المقالات: تأليف: محمد بن النعمان بن المعلم البغدادي (المفيد)، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، سنة١٤١٣هـ.

(٣٠٠) الباكورة السليمانية في كشف أسرار الديانة النصيرية (العلوية): تأليف: سليمان أفندي الأذني، الناشر: دار الصحوة (القاهرة)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٣٠١) بحار الأنوار الجامعة للدرر أخبار الأئمة الأطهار: تأليف: محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، تحقيق: إبراهيم الميانجي – محمد الباقر البهبودي، الناشر: دار إحياء التراث العربي (بيروت) – مؤسسة الوفاء (بيروت) الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

(٣٠٢) تاريخ الإسماعيلية: تأليف: عارف تامر، الناشر: رياض الريس للكتب والنشر (لندن – قبرص)، الطبعة الأولى، سنة١٩٩١م.

(٣٠٣) تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية (من العصر البويهي إلى نهاية العصر الصفوي الأول): تأليف: د. جودت القزويني، الناشر: دار الرافدين (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

(٣٠٤) تصحيح اعتقادات الإمامية: تأليف: محمد بن النعمان بن المعلم البغدادي(المفيد)، تحقيق: حسين دركاهي، الناشر: دار المفيد للنشر (بيروت)، الطبعة الثانية، سنة١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(٣٠٥) تفسير العياشي: تأليف: محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي، تصحيح: هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

(٣٠٦) تنزيه الأنبياء: تأليف: علي بن الحسن الموسوي (الشريف المرتضى)، الناشر: دار الأضواء (بيروت)، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٩هـ.

(٣٠٧) تهذيب الأحكام: تأليف: محمد بن الحسن الطوسي، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت) الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ.

(٣٠٨) الحركات الباطنية في الإسلام: تأليف: د. مصطفى غالب، الناشر: دار الأندلس (بيروت).

(٣٠٩) الخرائج والجرائح: تأليف: سعيد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله (المعروف بقطب الدين الراوندي) تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي (قم) بإشراف السيد محمد باقر الأبطحي، الطبعة السادسة سنة ١٤١٣هـ.

(٣١٠) الخصال: تأليف: محمد بن علي بن بابوية القمي (الصدوق)، تصحيح: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، سنة١٤٠٣هـ.

(٣١١) دراسات في العقيدة الإسلامية: تأليف: محمد جعفر شمس الدين، الناشر: دار الهادي، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٣١٢) الدروس الشرعية في فقه الإمامية: تأليف: شمس الدين محمد بن مكي العاملي (المعروف بالشهيد الأول) تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين (قم) الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

(٣١٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: تأليف: أغا بزرك الطهراني، الناشر: دار الأضواء (بيروت)، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ.

(٣١٤) رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال): تأليف: محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي (قم)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

(٣١٥) رجال النجاشي: تأليف: أحمد بن علي النجاشي، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامية (قم)، الطبعة الثامنة، سنة ١٤٢٧هـ.

(٣١٦) الروضة من الكافي (ضمن أصول الكافي)، تأليف: محمد بن يعقوب الكليني، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ

(٣١٧) الشافي في الإمامة: تأليف: علي بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى)، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسين الخطيب، الناشر: مؤسسة الصادق (طهران) الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

(٣١٨) شرح نهج البلاغة: تأليف: أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن أبي الحديد المدائني، تحقيق: محمد عبد الكريم النهري، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

(٣١٩) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم: تأليف: علي بن يونس العاملي، تحقيق وتعليق: محمد الباقر البهبودي، الناشر: المكتبة المرتضوية، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٤هـ.

(٣٢٠) عدة الأصول في أصول الفقه: تأليف: محمد بن الحسن الطوسي(شيخ الطائفة)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، الناشر: ستارة(قم)، سنة ١٤١٧هـ.

(٣٢١) الغيبة: تأليف: محمد بن الحسن الطوسي، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية (قم)، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٥هـ.

(٣٢٢) فرق الشيعة: تأليف: الحسن بن موسى النوبختي، الناشر: دار الأضواء (بيروت)، سنة ١٤٠٤هـ.

(٣٢٣) فروع الكافي: تأليف: محمد بن يعقوب الكليني، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

(٣٢٤) كتاب سليم بن قيس: ينسب إلى سليم بن قيس الهلالي ٧٦هـ (من أصحاب علي بن أبي طالب ﵁)، تحقيق: محمد باقر الزنجاني.

(٣٢٥) كشف الغمة في معرفة الأئمة: تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى الإربلي، الناشر: دار المرتضى (بيروت)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

(٣٢٦) الكنى والألقاب: تأليف: عباس القمي، الناشر: مكتبة الصدر (طهران).

(٣٢٧) لؤلؤة البحرين (في الإجازات وتراجم رجال الحديث): تأليف: يوسف بن أحمد البحراني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، الناشر: مكتبة فخراوي: الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ.

(٣٢٨) المزار: تأليف: محمد بن مكي العاملي(الشهيد الأول)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي، الناشر: مدرسة الإمام المهدي (قم)، الطبعة الأولى، سنة١٤١٠هـ.

(٣٢٩) المزار: (مناسك المزار): تأليف: محمد بن النعمان بن المعلم البغدادي(المفيد)، تحقيق: محمد باقر الأبطحي، الناشر: دار المفيد(بيروت)، الطبعة الثانية، سنة١٤١٤هـ – ١٩١٣م.

(٣٣٠) المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: تأليف: محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي، تحقيق: أحمد المحمودي، مؤسسة الثقافة الإسلامية لكوشانبور (قم).

(٣٣١) مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين: تأليف: رجب البرسي، تحقيق: السيد علي عاشور، الناشر: مؤسسة الأعلمي (بيروت) الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٧هـ.

(٣٣٢) من لا يحضره الفقيه: تأليف: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي(ش)، الناشر مؤسسة الأعلمي (بيروت) الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

(٣٣٣) مناقب آل أبي طالب: تأليف: محمد علي بن شهر آشوب المازندراني، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر: المكتبة الحيدرية (النجف)، سنة ١٣٧٦هـ.

(٣٣٤) منهاج الكرامة في معرفة الإمامة: تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، تحقيق: عبدالرحيم مبارك، الناشر: المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علي(رضي الله عنه) (مشهد)، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ.

(٣٣٥) نشوء المذاهب والفرق الإسلامية: تأليف: حسن الشاكري، الناشر: المؤلف، الطبعة الأولى، سنة١٤١٨هـ.

(٣٣٦) نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت: تأليف: علي العاملي الكركي، تقديم: محمد هادي الأمين، الناشر: مكتبة نينوى(طهران).

(٣٣٧) نهج البلاغة: صنفه الشريف المرتضى (ونسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه)، شرح محمد عبده، الناشر: دار مكتبة الهلال (بيروت)، دار البحار، سنة ٢٠٠٥م.

(٣٣٨) نهج الحق وكشف الصدق: تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، تحقيق: عين الله الحسني الأرموي، الناشر: دار الهجرة (قم) سنة ١٤٢١هـ.



فهرس الموضوعات

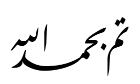
المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة


تم بحمد الله

❋ ❋ ❋